



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير



الموضوع

دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الإستثمار
في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد
دراسة حالة مؤسسة إقتصادية - الجزائر

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير
تخصص: محاسبة

الأستاذ المشرف:

أ.د/ يحيى مفيدي

إعداد الطالب:

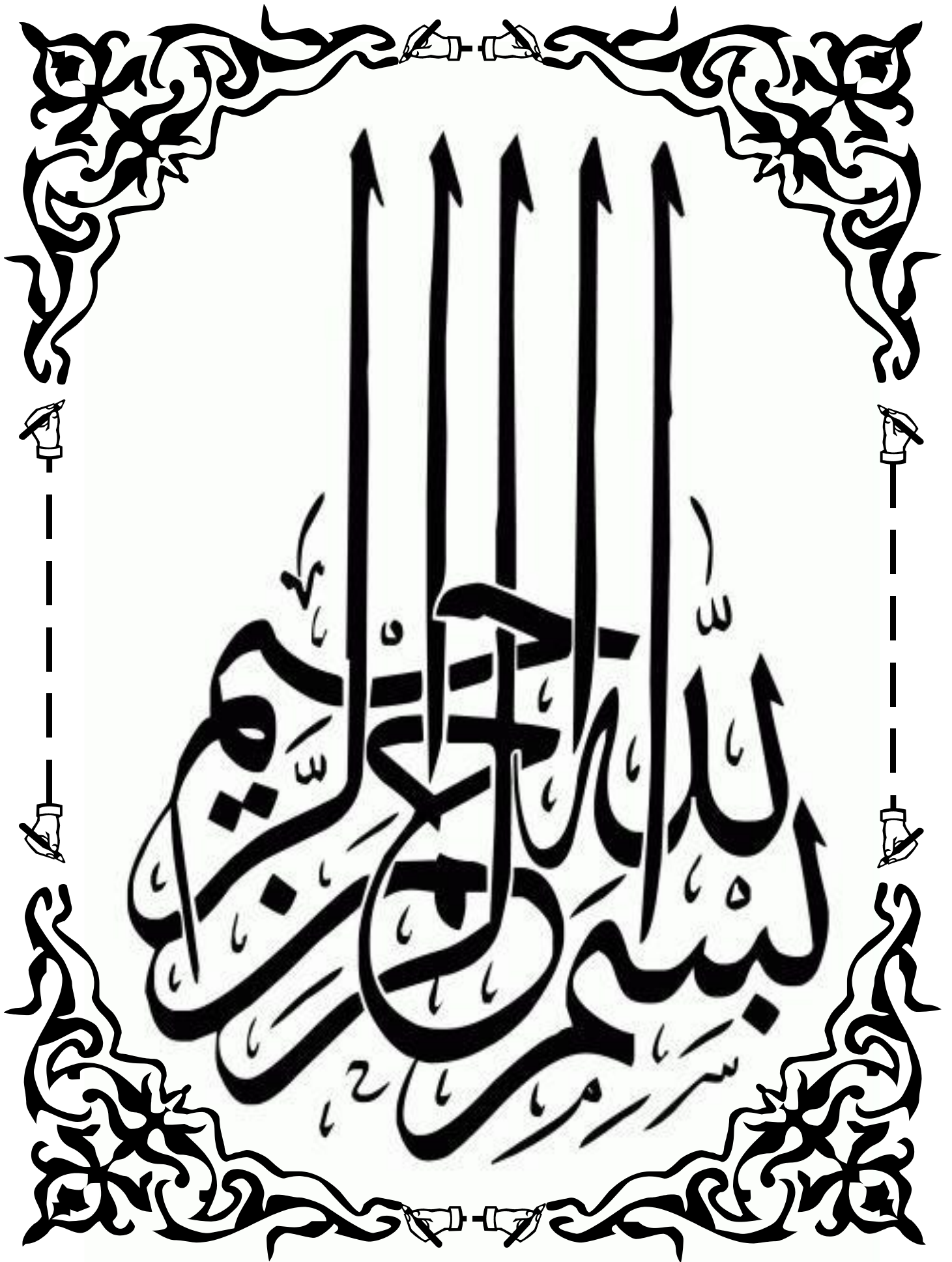
سليمان عبد الحكيم

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الوظيفة	أعضاء اللجنة
رئيس	بسكرة	أستاذ محاضر - أ -	د. جودي محمد رمزي
مقررا	بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. يحيى مفيدي
عضو	بسكرة	أستاذ محاضر - أ -	د. عزوز ميلود
عضو	باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	أ.د. يحيى نعيمة
عضو	المركز الجامعي بريكة	أستاذ محاضر - أ -	د. عريف عبد الرزاق
عضو	الوادي	أستاذ التعليم العالي	أ.د. ضيف الله محمد الهادي

الموسم الجامعي: 2019-2020

قسم علوم التسيير



الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما
إلى زوجتي وأبنائي محمد العابد وسيف الدين

إلى إخوتي

إلى كل الأقارب والأصدقاء

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بعظمة جلاله وله الشكر
يكافئ نعمه ويوفي مزيده، وأفضل الصلاة على سيد الأولين
والآخرين وإمام المتقين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى
آله الطاهرين وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد :
ألا بذكر الله تدوم النعم، وعليه فإنني أتقدم بالشكر والحمد لله سبحانه
وتعالى على نعمه وإمتنانه، إذ بفضلته وتوفيقه تمكنا من إتمام هذا العمل،
فالحمد لله رب العالمين .

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذة المشرفة يحياوي
مفيدة التي ساهمت معنا بجهدنا ووقتها، ونصائحها القيمة، كما أتقدم
بالشكر للسادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة
هذه الرسالة.

كما أتوجه بالشكر أيضا إلى جميع من ساعدنا في
هذا العمل من أساتذة وزملاء

ملخص

إن الهدف من خلال هذه الدراسة هو إبراز مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإستثمار في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية، ولتحقيق هذا الهدف إختارنا المجمع الصناعي صيدال كعينة من المؤسسات الاقتصادية الناجحة في الجزائر والذي يتم تداول 20% من أسهمه في بورصة الجزائر، بحيث قمنا بتشخيص واقع الإفصاح المحاسبي، وكذلك مدى توفر خصائص جودة المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية للمجمع بعد إلتزامه بتطبيق النظام المحاسبي المالي بالشكل الذي يلبي حاجيات المستثمرين ويمكنهم من إتخاذ القرار الإستثماري المناسب، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي من قبل مجمع صيدال عزز عملية الإفصاح المحاسبي وساهم بشكل كبير في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وانعكس إيجابا على عملية ترشيد القرارات الإستثماري.

الكلمات المفتاحية

النظام المحاسبي المالي، القوائم المالية، جودة المعلومات المحاسبية، ترشيد قرار الإستثمار

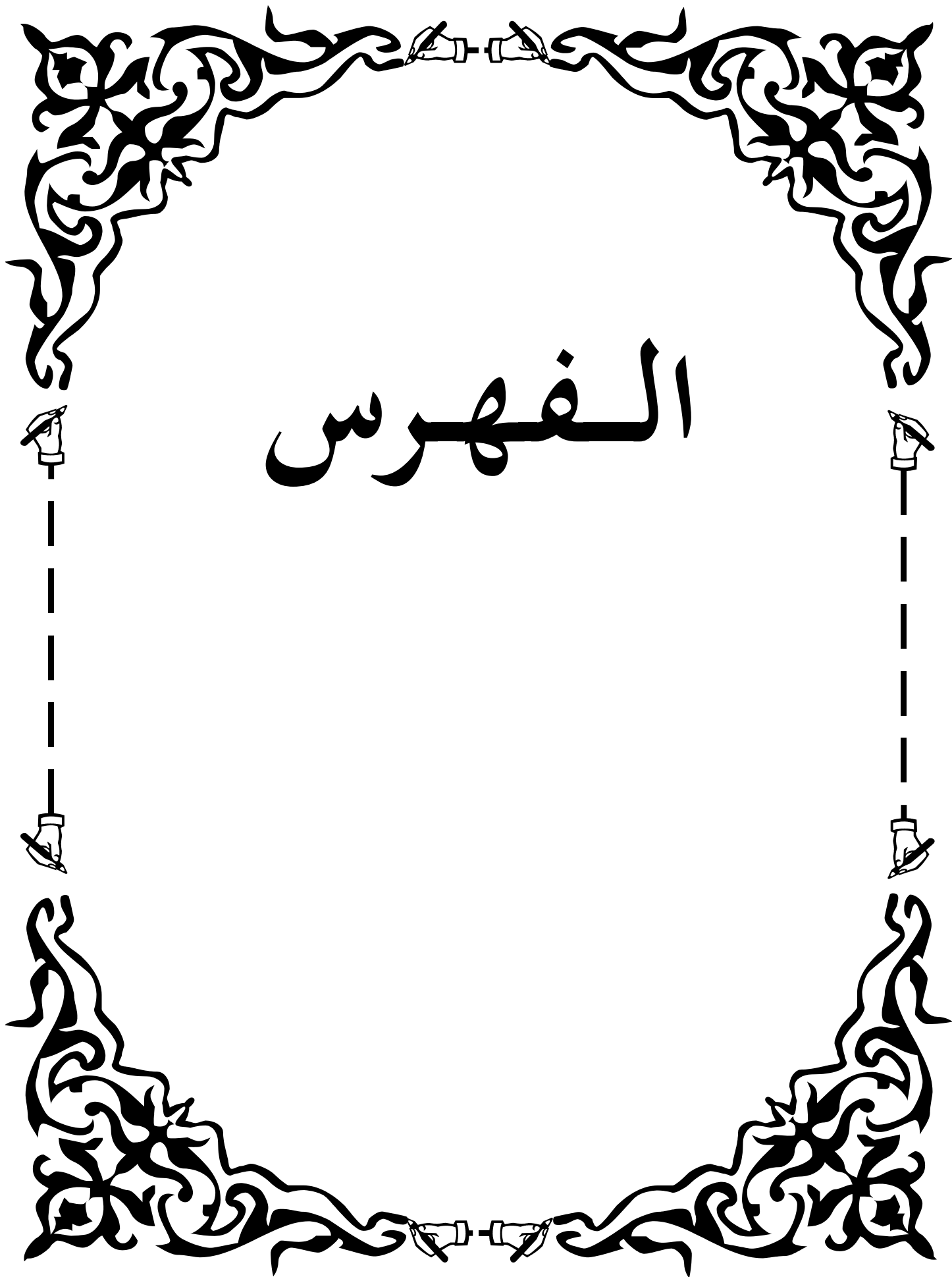
Abstract

The aim through this study is to highlight the contribution of the quality of accounting information to the rationalization of investment decisions in light of the application of the financial accounting system in the economic institution, and to achieve this goal we chose the Industrial Complex Saidal as a sample of successful economic institutions in Algeria, whose shares are 20% of them traded on the Algiers Stock Exchange So that we diagnosed the reality of the accounting disclosure, as well as the extent to which the characteristics of the quality of accounting information are available in the financial statements and reports of the complex after its commitment to apply the financial accounting system in a manner that meets the needs of investors and enables them to take the appropriate investment decision, and we have reached through this study that the application of the financial accounting system By Saidal Complex, it strengthened the accounting disclosure process and contributed significantly to enhancing the quality of accounting information and positively reflected on the process of rationalizing investment decisions.

Key words

Financial accounting system ,Financial statements, quality of accounting information, rationalization of investment decision

الفهرس



فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	البسمة
	الإهداء
	الشكر والتقدير
I	الملخص
III	فهرس المحتويات
X	فهرس الجداول
XII	فهرس الأشكال
XIII	فهرس الملاحق
XIV	قائمة الإختصارات
أ - ر	مقدمة عامة
74- 01	الفصل الأول: الإطار العام للقرارات الإستثمارية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مفاهيم حول عملية إتخاذ القرارات
03	المطلب الأول: ماهية إتخاذ القرار
03	1- مفهوم وخصائص عملية إتخاذ القرارات
05	2- أهمية القرارات وتصنيفاتها
07	3- مراحل عملية إتخاذ القرار
10	المطلب الثاني: الصعوبات والعوامل المؤثرة في إتخاذ القرار
10	1- صعوبات إتخاذ القرار
11	2- العوامل المؤثرة في إتخاذ القرار
13	المطلب الثالث: أساليب إتخاذ القرار والعوامل التي تزيد من فعاليته
13	1- الأساليب المساعدة في إتخاذ القرار
16	2- عوامل زيادة فعالية إتخاذ القرار
17	المبحث الثاني: أساسيات حول الإستثمار وأدواته
17	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الإستثمار
17	1- مفهوم الإستثمار وأهميته
19	2- تصنيف الإستثمار
20	3- خصائص ومحددات الإستثمار

22	4-عوائد ومخاطر الإستثمار
25	المطلب الثاني: الإستثمار في الأوراق المالية
25	1- سوق الأوراق المالية مفهومها، خصائصها ووظائفها
28	2- تنظيم وكفاءة أسواق الأوراق المالية
32	3- أدوات الإستثمار في سوق الأوراق المالية
39	المطلب الثالث: الإستثمار في المشاريع الاقتصادية
39	1- مفهوم وخصائص المشاريع الاقتصادية
41	2- أهداف المشروع الاقتصادي
43	3- أنواع المشاريع الاقتصادية
44	4- دورة حياة المشروع
45	5- عوامل نجاح المشروع الاقتصادي
46	المبحث الثالث: إتخاذ القرارات الإستثمارية
46	المطلب الأول: أساسيات حول قرارات الإستثمار
46	1- مفهوم وخصائص القرار الإستثماري
48	2- أنواع القرارات الإستثمارية
50	3- مبادئ ومقومات قرار الإستثمار
52	المطلب الثاني: تحليل الأوراق المالية لإتخاذ قرار الإستثمار
52	1- التحليل الأساسي للأوراق المالية
58	2- التحليل الفني للأوراق المالية
60	المطلب الثالث: دراسة الجدوى الاقتصادية لصناعة القرارات الإستثمارية
60	1- ماهية دراسة الجدوى الاقتصادية
65	2- مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية
67	3- التقييم المالي للربحية التجارية للمشاريع الإستثمارية
74	خلاصة الفصل
150-75	الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية
76	تمهيد
77	المبحث الأول: معايير المحاسبة الدولية كمدخل للإصلاح المحاسبي في الجزائر
77	المطلب الأول: الإختلاف المحاسبي والتوجه نحو التوافق المحاسبي الدولي
77	1- الإختلافات المحاسبية الدولية
81	2- مفهوم التوافق المحاسبي الدولي، المبررات والأهداف

86	3- فوائد التوافق المحاسبي الدولي والمعوقات التي تواجهه
89	المطلب الثاني: معايير المحاسبية الدولية كأداة لتحقيق التوافق المحاسبي
89	1- معايير المحاسبة الدولية - المفهوم، النشأة والخصائص
92	2- أهمية معايير المحاسبة الدولية وأهدافها
94	3- إصدار معايير محاسبة الدولية - الهيئات المسؤولة، المبادئ والمسار، قائمة المعايير
103	المطلب الثالث: التوجه نحو معايير المحاسبة الدولية بالجزائر
103	1- مراحل التطور المحاسبي بالجزائر
104	2- أسباب توجه الجزائر نحو معايير المحاسبة الدولية
107	3- إصلاح المخطط الوطني المحاسبي والتوجه نحو معايير المحاسبة الدولية
108	المبحث الثاني: دراسة النظام المحاسبي المالي
108	المطلب الأول: الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي
113	المطلب الثاني: ماهية النظام المحاسبي المالي
113	1- مفهوم ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي
116	2- خصائص النظام المحاسبي المالي
116	3- أهداف وأهمية النظام المحاسبي المالي
118	المطلب الثالث: بنية النظام المحاسبي المالي
118	1- الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي
119	2- الفروض والمبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي
122	3- قواعد التسجيل والتقييم المحاسبي للنظام المحاسبي المالي
130	المبحث الثالث: القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي
130	المطلب الأول: ماهية القوائم المالية
130	1- مفهوم القوائم المالية والإعتبرات اللازمة لإعدادها
132	2- أهداف القوائم المالية
133	3- أهمية القوائم المالية
134	المطلب الثاني: مكونات القوائم المالية
134	1- الميزانية
137	2- حساب النتائج
139	3- جدول سيولة الخزينة
141	4- جدول تغيرات الأموال الخاصة
142	5- ملحق القوائم المالية (الإيضاحات)

143	المطلب الثالث: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية
143	1- مفهوم وأهمية المعلومات المحاسبية
145	2- أنواع ومصادر المعلومات المحاسبية
147	3- مستخدموا المعلومات المحاسبية
150	خلاصة الفصل
230-151	الفصل الثالث: جودة المعلومات المحاسبية في ظل SCF ودورها في ترشيد القرارات الإستثمارية
152	تمهيد
153	المبحث الأول: جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي
153	المطلب الأول: جودة المعلومات المحاسبية
153	1- مفهوم وأهمية جودة المعلومات المحاسبية
154	2- قياس جودة المعلومات المحاسبية ومعايير تحققها
157	3- العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية
159	المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب الإطار الفكري الدولي
159	1- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)
161	2- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)
164	3- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق الإطار الفكري الدولي المشترك (IASB/FASB)
168	المطلب الثالث: إسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية
168	1- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي
173	2- مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
177	المبحث الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي وفق SCF ودورها في ترشيد القرارات الإستثمارية
177	المطلب الأول: أهمية المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإستثمارية
177	1- إحتياجات المستثمرين من المعلومات
180	2- أهم المعلومات المحاسبية بالنسبة للمستثمر
182	3- أهمية المعلومات المحاسبية بالنسبة للمستثمر
182	المطلب الثاني: القياس المحاسبي وفق SCF ودوره في ترشيد قرارات الإستثمار
182	1- ماهية القياس المحاسبي
186	2- بدائل القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي وأثرها على المعلومات المحاسبية
190	3- محاسبة القيمة العادلة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الإستثمارية
195	4- أثر مقياس القيمة العادلة على المعلومات المحاسبية وإنعكاسها على القرارات الإستثمارية

198	المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي وفق SCF ودوره في ترشيد القرارات الإستثمارية
198	1- مفهوم وأهمية وأنواع الإفصاح المحاسبي
202	2- مقومات وأساليب الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه
204	3- أثر الإفصاح المحاسبي على المعلومات المحاسبية وإنعكاسه على القرارات الإستثمارية
209	المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية كأداة لترشيد قرارات الإستثمار
209	المطلب الأول: مدخل للتحليل المالي
209	1- مفهوم وأهداف التحليل المالي وشروطه
211	2- معايير وخطوات التحليل المالي
212	3- مجالات وأساليب التحليل المالي للقوائم المالية
214	المطلب الثاني: إستخدام المؤشرات المالية في ترشيد قرارات الإستثمار
214	1- مؤشرات التوازن المالي
217	2- مؤشرات السيولة والربحية
220	3- مؤشرات النشاط والسوق
224	المطلب الثالث: إستخدام مؤشرات التدفقات النقدية في ترشيد قرارات الإستثمار
224	1- أهمية قائمة التدفقات النقدية في إتخاذ القرارات الإستثمارية
226	2- مؤشرات تقييم جودة الربحية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية
228	3- مؤشرات تقييم جودة السيولة المشتقة من قائمة التدفقات النقدية
230	خلاصة الفصل
342-231	الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال
232	تمهيد
233	المبحث الأول: عرض عام لمجمع صيدال
233	المطلب الأول: قطاع الصناعة الدوائية في الجزائر
233	1- ماهية الصناعة الدوائية
236	2- تطور الصناعة الدوائية في الجزائر
239	3- السوق الدوائية في الجزائر
237	المطلب الثاني: تقديم مجمع صيدال
237	1- نشأة وتطور مجمع صيدال
247	2- تعريف ومهام مجمع صيدال وأهدافه
248	3- الفرص والتحديات التي يواجهها مجمع صيدال
250	4- التنظيم العام في مجمع صيدال

258	المطلب الثالث: إستثمارات مجمع صيدال في ظل إستراتيجية الشراكة
258	1- أهداف الإستثمار في ظل إستراتيجية الشراكة في مجمع صيدال
258	2- تنظيم نشاط الشراكة ومراحل إقامة المشروع الإستثماري المشترك في مجمع صيدال
259	3- أشكال مشاريع الشراكة في مجمع صيدال
263	4- الإنجازات المحققة من الإستثمارات المشتركة
264	المبحث الثاني: واقع الإستثمار والإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية في مجمع صيدال
264	المطلب الأول: واقع الإستثمار في أسهم مجمع صيدال
264	1- دخول مجمع صيدال للبورصة
266	2- الأهداف المنتظرة من دخول صيدال إلى البورصة
267	3- واقع أسهم مجمع صيدال في البورصة
269	المطلب الثاني: واقع الإفصاح المحاسبي في مجمع صيدال في ظل تطبيق SCF
269	1- التعريف بمؤشر الإفصاح والخطوات المتبعة في الدراسة
270	2- تصميم مؤشر الإفصاح المعتمد في الدراسة
271	3- عرض وتحليل نتائج مؤشر الإفصاح
279	المطلب الثالث: تقييم جودة المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال في ظل تطبيق SCF
279	1- واقع خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية في مجمع صيدال
289	2- واقع خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال
294	3- واقع خاصية قابلية فهم المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال
298	4- واقع خاصية قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال
301	المبحث الثالث: إستخدام المعلومات المحاسبية ذات الجودة لمجمع صيدال في ترشيد القرارات الإستثمارية
301	المطلب الأول: عرض تحليل الميزانية المالية لمجمع صيدال
301	1- عرض وقراءة الميزانية المالية المختصرة لمجمع صيدال
307	2- التحليل الميزانية المالية بإستخدام مؤشرات التوازن المالي
312	3- حساب وتحليل النسب المالية المرتبطة بالميزانية
316	المطلب الثاني: تحليل النشاط ونتائج مجمع صيدال
316	1- عرض جدول حساب النتائج لمجمع صيدال
218	2- تحليل النتائج الوسيطة لجدول حساب النتائج
226	3- حساب وتحليل لنسب المالية المرتبطة بجدول حساب النتائج

228	المطلب الثالث: تحليل التدفقات النقدية لمجمع صيدال
228	1- عرض جدول سيولة الخزينة لمجمع صيدال
233	2- تحليل أرصدة جدول سيولة الخزينة لمجمع صيدال
336	3- المؤشرات المالية المرتبطة بجدول سيولة الخزينة
342	خلاصة الفصل
343	خاتمة عامة
352	قائمة المراجع
369	قائمة الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	معايير المحاسبة الدولية (IAS)	100
02	معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)	102
03	مقارنة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين (IASB1989) و(FASB1980)	192
04	تطور واردات الأدوية والمنتجات الصيدلانية غير الأدوية في الجزائر من سنة 2007 إلى 2017	241
05	تطور الإنتاج المحلي من الأدوية في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2017	243
06	تطور حجم السوق الجزائرية للأدوية خلال الفترة من 2012 إلى 2018	244
07	الفئات المساهمة في مجمع صيدال	266
08	تداول أسهم صيدال خلال الفترة 1999-2019	267
09	محاو مؤشر الإفصاح	270
10	البنود المتعلقة بالمعلومات العامة والتعريفية لمجمع صيدال	271
11	منتجات مجمع صيدال لسنة 2019 حسب شكل الجرعة	272
12	عملاء مجمع صيدال حسب الفئة التي ينتمون إليها	273
13	عمال مجمع صيدال حسب كيان الإدارة	274
14	البنود المتعلقة بالسياسات المحاسبية وتفاصيلها	275
15	البنود المتعلقة بالمعلومات المستقبلية	276
16	البنود المتعلقة بهيكل وتعاملات الأطراف ذات العلاقة	277
17	البنود المتعلقة بالمعلومات عن المدقق الحسابات الخارجي	278
18	حساب مؤشر الإفصاح لمجمع صيدال	279
19	مقارنة بين رقم الأعمال المستهدف ورقم الاعمال الفعلي لمجمع صيدال لسنة 2019	281
20	مقارنة بين رقم الأعمال المستهدف والمحقق لسنة 2019 للمصانع التابعة لشركة الأم صيدال	283
21	مقارنة بين الإنتاج المستهدف والإنتاج الفعلي لمجمع صيدال سنة 2019	284
22	مقارنة بين الإنتاج المتوقع والمحقق لسنة 2019 للمصانع التابعة لشركة صيدال	286
23	مقارنة بين عدد العاملين المتوقع والفعلي لسنة 2019 لمجمع صيدال	287
24	توقعات بعض المؤشرات المهمة للسنة 2020	287
25	ملخص للمستلزمات الإنتاج حسب النوع	298
26	معلومات مقارنة بين أداء سنة 2018 و2019 لمجمع صيدال	298

302	الميزانية المالية المختصرة لمجمع صيدال خلال الفترة (2015-2018)	27
307	رأس المال العامل الصافي لمجمع صيدال خلال الفترة (2015-2019)	28
308	رأس المال العامل الخاص لمجمع صيدال خلال الفترة (2015-2019)	29
308	رأس المال العامل الإجمالي لمجمع صيدال خلال الفترة (2015-2019)	30
309	رأس المال العامل الأجنبي لمجمع صيدال خلال الفترة (2015-2019)	31
310	إحتياجات رأس المال العامل لمجمع صيدال خلال الفترة (2015-2019)	32
311	الخزينة الصافية لمجمع صيدال خلال الفترة (2015-2019)	33
312	نسب التمويل لمجمع صيدال خلال الفترة (2015-2019)	34
314	نسب السيولة لمجمع صيدال خلال الفترة (2015-2019)	35
315	نسب النشاط لمجمع صيدال خلال الفترة (2015-2019)	36
317	عرض جدول حساب النتائج لمجمع صيدال للفترة (2015-2019)	37
318	تطور رقم أعمال مجمع صيدال	38
320	تطور إنتاج السنة المالية لمجمع صيدال	39
321	تطور إستهلاكات السنة المالية لمجمع صيدال	40
322	تطور القيمة المضافة للإستغلال لمجمع صيدال	41
322	مؤشرات القيمة المضافة للإستغلال لمجمع صيدال	42
323	تطور إجمالي فائض الإستغلال لمجمع صيدال	43
324	تطور النتيجة العملياتية والمالية لمجمع صيدال	44
325	تطور نتيجة السنة المالية الصافية لمجمع صيدال	45
325	تطور قدرة التمويل الذاتي لمجمع صيدال	46
326	نسب الربحية لمجمع صيدال خلال الفترة (2015-2019)	47
327	نسب السوق لمجمع صيدال خلال الفترة (2015-2019)	48
331	جدول تدفقات الخزينة لمجمع صيدال خلال الفترة (2015-2019)	49
333	تطور صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية لمجمع صيدال	50
334	تطور صافي التدفقات النقدية للأنشطة الإستثمارية لمجمع صيدال	51
335	تطور صافي التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية لمجمع صيدال	52
336	مقارنة بين أرباح وصافي التدفق النقدي التشغيلي لمجمع صيدال للفترة (2015-2019)	53
337	نسب تقييم جودة الربحية لمجمع صيدال للفترة (2015-2019)	54
339	نسب تقييم جودة سيولة مجمع صيدال للفترة (2015-2019)	55

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نموذج الدراسة	
02	مراحل إتخاذ القرار	10
03	المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة	24
04	العلاقة بين التوافق والمعيار والتوحيد	82
05	الهيكل التنظيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية	98
06	بنية النظام المحاسبي والمالي	118
07	معايير جودة المعلومات المحاسبية	156
08	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب FASB	160
09	مراحل تطور مجمع صيدال	246
10	الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	251
11	مبيعات صيدال حسب الوحدات التجارية	273
12	مقارنة بين رقم الأعمال المستهدف والمحقق لسنة 2019 للشركة الأم صيدال	282
13	مقارنة بين رقم الأعمال الشهري المتوقع والمحقق لسنة 2019 للشركة الأم صيدال	282
14	مساهمة مواقع الإنتاج للشركة الأم صيدال في رقم أعمال سنة 2019	284
15	مقارنة بين الإنتاج الشهري المستهدف والمحقق لسنة 2019 للشركة الأم صيدال	285
16	تطور كتل أصول ميزانية مجمع صيدال للفترة (2015-2019)	303
17	تطور كتل خصوم ميزانية مجمع صيدال للفترة (2015-2019)	305
18	تطور مؤشرات التوازن المالي لمجمع صيدال (2015-2019)	312
19	تطور السعر السوقي لأسهم صيدال للفترة (2015-2019)	338

فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
370	ميزانية مجمع صيدال 2015	01
372	ميزانية مجمع صيدال 2016	02
374	ميزانية مجمع صيدال 2017	03
376	ميزانية مجمع صيدال 2018	04
378	ميزانية مجمع صيدال 2019	05
380	جدول حساب النتائج لمجمع صيدال 2015	06
381	جدول حساب النتائج لمجمع صيدال 2016	07
382	جدول حساب النتائج لمجمع صيدال 2017	08
383	جدول حساب النتائج لمجمع صيدال 2018	09
384	جدول حساب النتائج لمجمع صيدال 2019	10
385	جدول سيولة الخزينة لمجمع صيدال 2015	11
386	جدول سيولة الخزينة لمجمع صيدال 2016	12
387	جدول سيولة الخزينة لمجمع صيدال 2017	13
388	جدول سيولة الخزينة لمجمع صيدال 2018	14
389	جدول سيولة الخزينة لمجمع صيدال 2019	15
390	فهرس تقرير مجلس إدارة مجمع صيدال 2015	16
391	فهرس تقرير مجلس إدارة مجمع صيدال 2016	17
392	فهرس تقرير مجلس إدارة مجمع صيدال 2017	18
393	فهرس تقرير مجلس إدارة مجمع صيدال 2018	19
394	فهرس تقرير مجلس إدارة مجمع صيدال 2019	20
395	ملاحظات محافظي الحسابات	21

قائمة الإختصارات

الإختصار	الدلالة
PCG	Plan Comptable General
PCN	Plan Comptable National
SCF	Système Comptable Finacial
IASC	International Accounting Standards Commitee
IASB	International Accounting Standards Bord
IFAC	International Federation of Accountants
FASB	Financial Accounting Standards Bords
IOSCO	International Organization Of Securities Commissions
SEC	Securities,Exchange Commission
IFRIC	International Financial Reporting Interpretations Committee
IAS	International Accounting Standards
SIC	Standing Interpretations Committee
IFRS	International Financial Reporting Standards

مقدمة عامة



يشهد العالم تطورات متسارعة في بيئة الأعمال مست جميع الميادين، لعل من أهمها زيادة أهمية أسواق المال كمصدر للتمويل والتطورات التكنولوجية الهائلة وتعاظم المنافسة بين المؤسسات وإمتداد نشاط كثير منها خارج حدود الدولة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، كل هذه التغيرات وغيرها أدت إلى ظهور العديد من المشكلات من أهمها المشكلات المحاسبية الناتجة أساسا من إختلاف الممارسات والأنظمة المحاسبية بين الدول، مما جعل مخرجات هذه الأنظمة والمتمثلة في القوائم والتقارير المالية غير مفهومة وصعبة المقارنة في الزمان والمكان من طرف مستخدميها، وهذا أثر سلبا في جودة المعلومات التي تحتويها تلك التقارير، وأصبح هذا الإختلاف يشكل عائقا للعديد من الأنشطة الاقتصادية كالأستثمار والتمويل والتجارة وغيرها بين الدول، وعلى أثر ذلك أدركت العديد من الدول على ضرورة وجود إطار محاسبي مشترك يوحد الممارسات المحاسبية ويقلص الإختلافات بين الأنظمة المحاسبية بينها، وقد توجت جهود هذه الدول بإنشاء العديد من الهيئات المحاسبية الدولية مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية وغيرها من الهيئات التي كان لها الفضل في إعداد وإصدار معايير محاسبية دولية تحظى بقبول عام أدت بعد تطبيقها من عديد الدول إلى تقليص الفروقات المحاسبية بينها، وأصبحت المعلومات المحاسبية أكثر وضوح وقابلة للمقارنة في جميع أنحاء العالم، وهذا عزز من مصداقية وجودة هذه المعلومات.

لقد تأثرت المؤسسة الجزائرية بمختلف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المحلية والدولية المتسارعة وخاصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية وتوجه الجزائر للإقتصاد السوق، والذي أدى لزيادة الحاجة إلى معلومات محاسبية تساير هذه التطورات وتلبي جميع إحتياجات الأطراف المهتمة بها، ولهذا قامت الجزائر في الآونة الأخيرة بوضع أسس وقواعد جديدة لمهنة المحاسبة توجت بصدر النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية (IFRS، IAS)، وبذلك فإن قواعد إعداد وعرض القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية إتخذت مسارا آخر يختلف كليا عما كان مطبقا من قبل، وهذا طبعا سوف يؤثر على نوعية وجودة المعلومات المحاسبية وينعكس ذلك على القرارات الاقتصادية للأطراف المستخدمة لهذه المعلومات .

تتكون مخرجات النظام المحاسبي المالي من مجموعة قوائم مالية، تهدف إلى توفير معلومات تتعلق بالوضع المالية ونتائج نشاط المؤسسة، وتمكن كذلك من الوقوف على حقيقة التدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية، وتضاف إلى لهذه القوائم المالية معلومات أخرى إضافية تكون مكملة للمعلومات التي تحتويها القوائم المالية من خلال الإفصاح عن مختلف الطرق والمبادئ المحاسبية التي إتبعها المؤسسة في إعداد قوائمها، كما يوجد أيضا تقارير مالية تكون عادة منفصلة على القوائم المالية بسبب كون هذه الأخيرة تحتوي على معلومات وصفية تبين فيها مختلف الخطط المستقبلية والتشغيلية للمؤسسة والتي تتعلق بمستقبل المؤسسة ومستويات النمو الذي تحققه، حيث يمكن إستخدام القوائم والتقارير المالية المستثمرين من التقييم السليم للوضع الاقتصادي للمؤسسة والتنبؤ بمستقبله وبالتالي إتخاذ القرار الإستثماري المناسب.

ويعد قرار الاستثمار من أصعب وأخطر القرارات، هذه الخطورة نابعة من المخاطر المرتبطة بهذا النوع من القرارات وكذلك صعوبة تعديله أو الرجوع فيه، ولذا يجب أن تكون هذه القرارات مبنية على معلومات محاسبية ذات جودة وكذلك على أسس عملية مدروسة، إذ يستوجب ذلك دراسة وتحليل الوضع المالي ونتيجة الأعمال فالمستثمر يهتم بقدرة المؤسسة على تحقيق وضع مالي قوى، وكذلك توليد إيرادات تمكن من تحقيق نتيجة أعمال ايجابية، مع الأخذ بعين الاعتبار أيضا المحافظة على مستوى معين من التدفقات النقدية لتجنب العسر المالي كما أدركت العديد من المؤسسات أن توفيرها لمعلومات محاسبية ذات جودة تعبر فعلا عن واقعها الاقتصادي سوف يعزز من ثقة المستثمرين وغيرهم فيها مما يسمح لها بالحصول على المزيد من التمويل، بذلك فإن أي تضليل في هذه المعلومات من شأنه أن يفقدها أهميتها وبالتالي التأثير سلبا على قرار الاستثمار، ولذلك يجب أن تتضمن القوائم والتقارير المالية الأخرى كافة المعلومات الهامة التي تظهر المؤسسة في صورة تتفق مع أوضاعها الحقيقية في ظل التغيرات التي تؤثر فيها وتتأثر بها.

لقد كان الهدف الأساسي من وضع وتطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر هو مسايرة الإصلاحات الاقتصادية وكذلك مسايرة التطورات الدولية في المجال المحاسبي الذي يمكن المؤسسات الاقتصادية من إنتاج معلومات محاسبية ذات بعد دولي وتتمتع بالجودة المطلوبة تسمح لجميع المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب من إتخاذ وترشيد قراراتهم الإستثمارية.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل تساهم جودة المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي في ترشيد القرارات الإستثمارية في المؤسسة الاقتصادية؟

تدرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- هل يساهم النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات محاسبية ملائمة لترشيد قرارات الإستثمار؟
- 2- هل يساهم النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات محاسبية موثوقة لترشيد قرارات الإستثمار؟
- 3- هل يساهم النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات محاسبية قابلة للفهم لترشيد قرارات الإستثمار؟
- 4- هل يساهم النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات محاسبية قابلة للمقارنة لترشيد قرارات الإستثمار؟
- 5- هل المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم والتقارير المالية لمجمع صيدال تتوفر على الجودة الكافية بالشكل الذي يلبي حاجيات المستثمرين ويمكنهم من إتخاذ القرار الإستثماري المناسب؟

فرضيات الدراسة

بناء على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

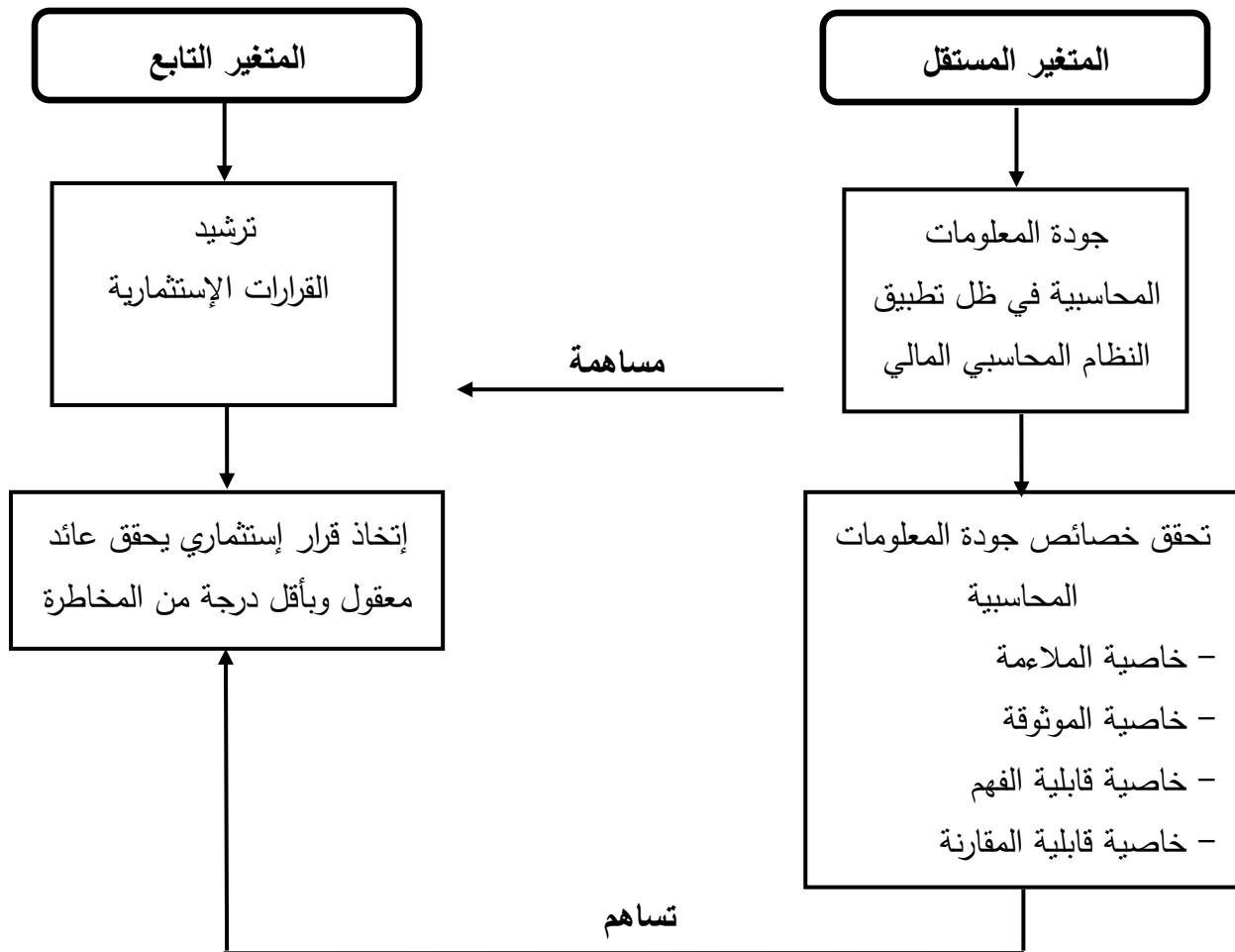
- 1- يساهم النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات محاسبية ملائمة لترشيد قرارات الإستثمار؛
- 2- يساهم النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات محاسبية موثوقة لترشيد قرارات الإستثمار؛
- 3- يساهم النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات محاسبية قابلة للفهم لترشيد قرارات الإستثمار؛

- 4- يساهم النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات محاسبية قابلة للمقارنة لترشيد قرارات الإستثمار؛
 5- المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم والتقارير المالية لمجمع صيدال كافية وتلبي إحتياجات المستثمرين بالشكل الذي يمكنهم من إتخاذ القرار الإستثماري المناسب؛

نموذج الدراسة

من أجل فهم أفضل لمشكلة الدراسة المطروحة، تم وضع نموذج تصوري نوضح من خلاله متغيرات الدراسة والعلاقة الموجودة بينها، وذلك وفق الشكل التالي:

الشكل رقم 01: نموذج الدراسة



المصدر : من إعداد الطالب

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا الدراسة في بيان أهمية مخرجات النظام المحاسبي المالي بعد الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في ترشيد القرارات الإستثمارية، بحيث أن فعالية وكفاءة هذه القرارات مرتبطة بدرجة جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة في إتخاذها.

كما أن هذه الدراسة تبين مدى تقيد المؤسسات الجزائرية (مجمع صيدال كعينة) بالنظام المحاسبي المالي وبمتطلبات الإفصاح التي جاء بها، ومدى الإعتماد على معلوماتها المحاسبية المفصح عنها في إتخاذ وترشيد القرارات الإستثمارية المناسبة.

أهداف الدراسة

إن صناعة القرار الإستثماري من أهم المواضيع التي حظيت بإهتمام متزايد من قبل الدارسين في مجال الإدارة المالية، مما أسفر على ظهور مجموعة كبيرة من الدراسات، ومن أهم أهداف هذا الدراسة ما يلي:

- 1- بيان الخصائص التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية لكي تكون ذات فائدة لمستخدميها؛
- 2- معرفة طبيعة القرارات الإستثمارية وكيفية إتخاذها والعوامل المؤثرة فيها؛
- 3- معرفة أثر النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية؛
- 4- معرفة درجة مساهمة المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي في ترشيد قرارات الإستثمار في مجمع صيدال؛

منهجية الدراسة

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وأبعاده، وإختبار صحة الفرضيات، وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل التعرف على متغيرات الدراسة المتمثلة في جودة المعلومات المحاسبية والنظام المحاسبي المالي والقرارات الإستثمارية وتحليل العلاقة بينهما، وقد تم إستخدام أسلوب دراسة الحالة من خلال محاولة إسقاط مختلف جوانب الدراسة النظرية على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية "مجمع صيدال لصناعة الأدوية"

حدود الدراسة

- **الحدود الموضوعية:** تنطبق هذه الدراسة إلى موضوع جودة المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي ومساهمتها في ترشيد قرارات المستثمرين في المؤسسة الاقتصادية.

- **الحدود الزمنية:** تم إجراء الدراسة التطبيقية خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019 .

- **الحدود المكانية:** تم إختيار مجمع صيدال الذي يعتبر من أهم المؤسسات المسعرة في البورصة لإجراء الدراسة التطبيقية.

أسباب إختيار الموضوع

من بين أهم أسباب إختيار موضوع الدراسة ما يلي:

- توضيح أهمية توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لإتخاذ القرار؛
- توضيح مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؛
- تقييم واقع الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- تقييم واقع جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الجزائرية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- توضيح مدى إستجابة المعلومات المحاسبية لإحتياجات المستثمرين؛

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي لها علاقة بالموضوع وتتقاطع معه في بعض النقاط، سنحاول إعطاء ملخص عن أهم الدراسات كما يلي:

- الدراسات باللغة العربية

- 1- دراسة فراس خضير الزبيدي، أثر المعلومات المحاسبية في قرارات الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مقالة في مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة القادسية، العراق، المجلد 12 ، العدد 3، 2010 .

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة درجة تأثير المعلومات المحاسبية المتضمنة في التقارير المالية للمؤسسات المسجلة ببورصة العراق، على قرارات المستثمرين بها، ولتحقيق ذلك إستعان الباحث بإستبيان وزعت على عينة منهم ، ما مكنه من استخلاص مجموعة من النتائج أهمها أن المستثمرين ببورصة العراق يستعملون بشكل واسع معلومات الإفصاح المحاسبي عند إتخاذ قراراتهم، ويدركون جيدا أهمية المعلومات ودورها في إختيار البديل الإستثماري الأمثل من بين مجموع الخيارات الإستثمارية المتاحة، وأن هناك أثر مادي محسوس للمعلومات المفصح عنها في ترشيد قرارات المستثمرين.

- 2- دراسة سعيد غزال، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في ترشيد قرارات الإستثمار في سوق الأوراق المالية، مقالة في مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة كركوك، العراق، المجلد 2، العدد 2، 2012:

هدفت هذه الدراسة إلي بيان أثر جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد القرارات الإستثمارية في الأوراق المالية والتعرف على مختلف مفاهيم الجودة والخصائص التي تتعلق بالمعلومات المحاسبية. وقد توصل هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أنه تزداد أهمية الإفصاح وتأثيره على القرارات الاستثمارية كلما زاد مستوى الشفافية والملاءمة والوقتية وإمكانية الاعتماد عليها، حيث أن جودة الإفصاح ترفع من أهمية التقارير المالية، وأن المعلومات المحاسبية تعد مؤشرا من مؤشرات قياس الأداء لترشيد القرارات الاستثمارية. كما وأوصت الدراسة بضرورة الالتزام الكامل بالقواعد والمعايير المحاسبية التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة في العراق من حيث

العرض الكامل للقوائم المالية المنصوص عليها، وتشجيع القائمين على إدارة المؤسسات بزيادة معارفهم وأدائهم المحاسبي، وتوعيتهم بأهمية المعلومات المحاسبية وأثرها على قراراتهم الإستثمارية.

3- أوس صباح غني، تطوير ميكانيكية استعمال المعلومات المحاسبية في صناعة القرار الاستثماري، مقالة في مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، العدد 16، 2014:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإستراتيجيات والميكانيزمات التي يعتمد عليها المستخدمين والمحاسبين في توجيه إهتمامهم نحو هدف مقابلة حاجة المستخدمين بالمعلومات المحاسبية الملائمة والعوامل التي تتحكم فيها بالإضافة إلى أنها ركزت على الجوانب النفسية والسلوكية التي تؤدي إلى عقلانية القرارات الاستثمارية التي تعتمد على المعلومات المحاسبية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أنه ليست المنفعة الإقتصادية وحدها هي التي تؤثر في تفكير المستخدم بل هناك العديد من المتغيرات النفسية والعاطفية التي تؤثر على صناعة القرار المالي، وأن هناك 90% من المستثمرين ينظرون إلى أن الريح ونسبة التوزيعات الأساس الوحيد لصناعة القرار الاستثماري، وأن ضعف عامل المهارة التحليلية بين المستثمرين العراقيين أدى إلى نوع من الروتينية في القرارات الاستثمارية، حيث تعد عامل من عوامل الضعف في التداول بالأسواق العراقية. وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة توعية المستثمرين العراقيين إلى أمثل الطرائق في صناعة القرار الاستثماري والذي يعتمد على بعدي العائد والمخاطرة، بالإضافة إلى توجيه وتوعية المستخدمين العراقيين لإستراتيجيات صناعة القرار لكي يتسنى لهم اختيار الإستراتيجية التي تلائمهم عن دراية وعلم كاملين من خلال النشرات التي تقدم في سوق العراق للأوراق المالية.

4- دراسة سفيان بن بلقاسم، النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرارات في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية، أطروحة دكتوراة دولة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي المتمثل في ما هي محددات النظام المحاسبي وأساسه النظرية في ظل متطلبات التوحيد المحاسبي وقواعد الإفصاح على المستوى الدولي مما يحقق مخرجات تساهم في ترشيد إتخاذ القرارات، خلصت هذه الدراسة إلى أن تأثيرات العولمة وتطور الأسواق المالية على الأنظمة المحاسبية ساهم في التوجه نحو التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي، كما خلصت أيضا إلى أن الإصلاح المحاسبي للمؤسسة يجب أن يستند لمعايير المحاسبة الدولية من خلال مبدأ هيمنة الجوهر الإقتصادي على الشكل القانوني، ولا بد أن يتم الإفصاح وبشكل أساسي عن المضامين الاقتصادية للعمليات والآثار المترتبة عنها وعلى النتائج الحالية والمستقبلية للشركة، إضافة إلى أن تبني معايير المحاسبة الدولية يساهم في فك الإرتباط المحاسبة بالجباية، كما تم التوصل إلى أن تحقق الإصلاح المحاسبي في الجزائر يرتبط بكيفية التعامل من هذه النقلة النوعية.

5- دراسة خليفاتي جمال، تعزيز دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الاستثمار المالي بالجزائر - دراسة استطلاعية، أطروحة دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02 الجزائر، 2015

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الكيفية التي تمكن من ترقية الإفصاح المحاسبي بما يساهم في نشر ثقافة الاستثمار المالي ويساعد على ترشيد قراراته، مع الأخذ بعين الاعتبار لوضعية البورصة وواقع المتغيرات البيئية المحيطة بالمحاسبة والبورصة في الجزائر، وذلك باستخدام استبانته شملت (357) مستجوبا ما بين أساتذة جامعيين ومهنيين وموظفين. لتتوصل الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها أن ترقية الإفصاح المحاسبي وتعزيز دوره في ترشيد القرارات الاستثمارية مرتبط أساسا بتسطير خطة محكمة تهدف لنشر ثقافته في أوساط المؤسسات الاقتصادية ودفعها لطلب التمويل عبر البورصة، وكذلك تحسين المتغيرات البيئية المحيطة به وبالمحاسبة في الجزائر. وقد أورد الباحث في الأخير بعض التوصيات الضرورية من وجهة نظره، من بينها العمل على نشر ثقافة الإفصاح المحاسبي في أوساط المؤسسات الاقتصادية، ليس عن طريق التوعية والتحسيس فقط، ولكن باستعمال سلطة القانون وفرض الرقابة الفعلية والفعالة على نوعية المخرجات المفصح عنها من قبل أنظمة المعلومات المحاسبية للمؤسسات وكذلك بالعمل على تطوير مهنة المراجعة وتفعيل دورها، وفك الارتباط ما بين النظامين المحاسبي والجبائي.

6- أميرة دباش، دور مخرجات النظام المحاسبي المالي في ترشيد القرارات الإستثمارية في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة أن سي أ رويبة، ، أطروحة دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور مخرجات النظام المحاسبي المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية بالمؤسسة الاقتصادية، وذلك في ضوء التحولات والتغيرات الاقتصادية العالمية الكبيرة التي ترتبط بظروف عدم التأكد والمخاطرة، مما أدى إلى ضرورة توفير معلومات محاسبية ومالية تتميز بالجودة والمصداقية وبالتالي المساعدة في ترشيد القرارات الاستثمارية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أداة الاستمارة لجمع البيانات حيث وزعت هذه الاستمارة على عينة من المستثمرين وتمت معالجتها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS وتم تحليلها واختبار فرضيات الدراسة، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود دور إيجابي ذو دلالة إحصائية لمخرجات النظام المحاسبي المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية عند مستوى معنوية 0.05. وقد أوصت الدراسة بضرورة توفير معلومات دقيقة حول البدائل المتاحة للقرار الاستثماري، بالإضافة إلى إعادة إصلاح السوق المالي الجزائري.

7- عادل نقموش، دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرار الاستثمار في الأسواق المالية - حالة بورصة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الأغواط، 2010

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى منفعة الإفصاح عن القوائم المالية لمتخذي القرارات الاستثمارية بالشركات المدرجة في الأسواق المالية، وانطلاقا من أهمية القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في المؤسسة

فإنه يتوجب على هذه الأخيرة إعداد هذه القوائم على أسس ومعايير دولية وذلك بهدف الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير الهام في عملية اتخاذ القرار، إذ أن أي تضليل في المعلومات من شأنه أن يفقد القوائم المالية أهميتها وبالتالي التأثير على قرار الاستثمار. وقد خلصت الدراسة إلى أهمية الإفصاح ودوره البارز في ترشيد قرارات المستثمرين، إضافة إلى ضرورة إفصاح المؤسسة عن القوائم المالية للسنوات السابقة وذلك ليسهل على المستثمرين توقع نتائج المؤسسة في السنوات القادمة، وكذلك ضرورة إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وذلك لإعطاء صورة أكثر وضوحا عن المؤسسة. أما عن التوصيات فكان أهمها، ضرورة تشجيع قيام مؤسسات ومكاتب متخصصة في التحليل المالي وذلك بهدف تقديم المشورة للمستثمرين، كذلك ضرورة إعداد تقارير مالية مرحلية (شهرية، ربع سنوية)، ليتم متابعة نشاط المؤسسة عبر فترات زمنية متقاربة.

8- دراسة فنوش مولود، دور النظام المحاسبي المالي في كفاءة سوق الأوراق المالية - دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2015.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور نظام المحاسبي المالي في كفاءة سوق الأوراق المالية في الجزائر من خلال قياس واختبار كفاءة بورصة الجزائر، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن اعتماد وتبني النظام المحاسبي المالي المعايير المحاسبية الدولية يضمن مستوى كافي من الإفصاح ويسمح بتحسين جودة المعلومات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية، والتزام المؤسسات بالتطبيق الصحيح لهذه المعايير المحاسبية يضمن ثقة المستثمر في المعلومات التي تعرضها، كما توصلت الدراسة للعديد من التوصيات لعل من أهمها ضرورة مواكبة المستجدات التي تأتي بها معايير المحاسبة الدولية، كما يجب على الهيئات المحاسبية المختصة بإلزام المراجعين بضرورة التأكد من قيام المؤسسات بالإفصاح ونشر المعلومات اللازمة، اعتماد مبادئ حوكمة المؤسسات خاصة في الشركات المسعرة في البورصة نظرا لأهميتها في ضمان حقوق المستثمرين، إنشاء قاعدة بيانات لسوق الأوراق المالية لمساعدة المستثمرين والمختصين بالقيام بمهامهم.

- الدراسات باللغة الأجنبية

1-Anaja Blessing & Emmanuel E. Onoja, The Role of Financial Statements On Investment Decision Making: a Case Of United Bank For Africa PLC (2004 2013), European journal of business, Economics and Accountancy, Vol 3, No 2, 2015:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، أي بيان الدور الذي تلعبه المعلومات المالية في صنع القرار خاصة القرارات الاستثمارية. وقد توصلت الدراسة بعد اختبار الفرضيات إلى أن للشفافية في المعلومات المحاسبية تأثير على عملية صنع القرار الاستثماري خاصة مستخدمي القوائم المالية، وقد أظهر تحليل الدراسة أن المستثمرين يحتاجون إلى رأي محافظ الحسابات للموافقة على إبداء رأيه حول مصداقية القوائم المالية المنشورة وهذا الأمر مهم جدا في صنع قرار الاستثمار، كما أن تحليل هذه القوائم سيمكن المستثمرين من الفهم الجيد لها ويؤثر ذلك إيجابا على قراراتهم.

- مساهمة هذه الدراسة

نلاحظ ان الدراسات السابقة توصلت إلى نتائج مهمة ومختلفة متعلقة بأثر المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها عن القرارات الإستثمارية، هذا الإختلاف يمكن إرجاعه إلى إختلاف البيئة التي تمت بها كل دراسة، كما أن معظم الدراسات إعتمدت على الإستبيان كأداة لجمع البيانات، أما دراستنا هذه فتختلف عن غيرها من حيث إختلاف المكان والزمان التي تم فيه البحث وكذلك طريقة جمعنا للبيانات والمعلومات وذلك من خلال الإطلاع المباشر عليها من خلال الزيارات الميدانية لبعض فروع مجمع صيدال والإلتقاء ببعض المسؤولين عن إعداد القوائم المالية، وكذلك قمنا بفصح وتشخيص القوائم والتقارير المالية للمجمع لتأكد من مدى إحترامها لمتطلبات الإفصاح والجودة المطلوبة بالشكل الذي يساعد المستثمرين من إتخاذ وترشيد قراراتهم الإستثمارية.

هيكل الدراسة

إنطلاقاً من طبيعة الموضوع وأهدافه تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول، ثلاثة فصول نظرية وفصل تطبيقي تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار العام للقرارات الإستثمارية والذي خصص لمبحثه الأول لعملية إتخاذ القرارات في المؤسسة من حيث مفهومها ومراحلها وأنواعها وأهم الطرق المساعدة في إتخاذها، أما المبحث الثاني فتناولنا الإستثمار على مستوى المؤسسة من خلال التطرق إلى مفهوم الإستثمار ومحددات وأهم أدواته، أما المبحث الثالث فخصص لقرار الإستثمار.


أما في الفصل الثاني من هذا البحث فقد تطرقنا إلى النظام المحاسبي المالي بداية بالمعايير المحاسبية الدولية مروراً بدراسة تفصيلية للنظام المحاسبي المالي وصولاً إلى القوائم المالية التي جاء بها هذا النظام.

أما الفصل الثالث فقد قمنا من خلاله بتوضيح العلاقة الموجودة بين جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الإستثمار، بحيث تطرقنا في البداية إلى الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية ثم إنتقلنا إلى إبراز إسهامات النظام المحاسبي المالي من خلال الإفصاح المحاسبي وطرق القياس في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية ثم إنتقلنا إلى إبراز أثر كل ذلك على عملية ترشيد القرارات الإستثمارية، كما تطرقنا أيضاً في هذا الفصل في مبحثه الثالث إلى بيان أهمية التحليل المالي كأداة تزيد من منفعة القوائم المالية في ترشيد قرارات الإستثمار.

وفي الفصل الرابع تطرقنا إلى الدراسة الميدانية التي تمت في مجمع صيدال بهدف إسقاط الجوانب النظرية من الدراسة على الواقع الفعلي للمؤسسة الجزائرية، وتم تقسيم الجانب التطبيقي إلى ثلاثة مباحث، فمن خلال المبحث الأول قمنا بعرض عام للمؤسسة دراسة الحالة بحيث قمنا بالتعرف على طبيعة نشاط والقطاع الذي ينشط فيه المجمع، ثم قمنا بإعطاء تعريف علم لهذه الشركة من حيث نشأتها وأهدافها وتحليل هيكلها التنظيمي وأهم أنشطتها. أما في المبحث الثاني فتم تشخيص واقع أسهم مجمع صيدال في البورصة وبتقييم واقع الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية في قوائمه وتقاريره المالية، وفي المبحث الأخير قمنا بإستخدام القوائم والتقارير

المالية لمجمع صيدال في إستنتاج مجموعة من المؤشرات المالية التي تساعد في إتخاذ وترشيد القرارات الإستثمارية.

وقد تم إختتام البحث بخاتمة عامة تم التطرق من خلالها إلى أهم النتائج النظرية والتطبيقية التي تم التوصل لها واختبار الفرضيات والإجابة عن الإشكالية المطروحة في المقدمة، والخروج ببعض النتائج والتوصيات المقترحة، وبعض المواضيع التي يمكن أن تكون محاور للدراسة والبحث مستقبلا.



الفصل الأول
الإطار العام للقرارات
الإستثمارية

تمهيد

تعتبر عملية إتخاذ القرار بشكل عام من أعقد العمليات وأكثرها تأثيرا على حياة الأفراد والمؤسسات، فهي عملية مترابطة ومتداخلة مع جميع وظائف الإدارة ونشاطاتها وتتم في كل المستويات التنظيمية، وتعد القرارات الإستثمارية من أهم وأخطر وأعقد القرارات بسبب طبيعتها الإستثمارية وإمتدادها بأنشطة مستقبلية مرتبطة بدرجة معينة من المخاطرة .

إن تعدد الأدوات والبدائل الإستثمارية وإختلاف طبيعتها وخصائصها أصبح يتطلب وضع إستراتيجية خاصة تمكن من المفاضلة بين مختلف هذه الأدوات والبدائل المتاحة، وذلك من خلال دراسة وتحديد هذه البدائل وتقييمها ومن ثم تحديد البديل الأنسب والأفضل الذي يتلاءم مع طبيعة الموقف وظروف المؤسسة.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى جميع الجوانب المتعلقة بقرارات الإستثمار في المؤسسة

الاقتصادية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم حول عملية إتخاذ القرارات

المبحث الثاني: أساسيات حول الإستثمار وأدواته

المبحث الثالث: إتخاذ القرارات الإستثمارية

المبحث الأول: مفاهيم حول عملية إتخاذ القرارات

ترتبط عملية إتخاذ القرارات بحل المشاكل المختلفة التي تواجه الإنسان سواء على الصعيد الشخصي أو الوظيفي، كما تعتبر وسيلة تستخدمها الإدارة لتمكينها من القيام بوظائفها وتحقيق أهدافها، ومن هنا تبرز أهمية هذه العملية حيث تتوقف مدى فعالية القرار المتخذ على الأسلوب الذي يتم به إعداد واتخاذ القرار وكفاءة الأفراد المشاركين في إعداده وإقراره، وينعكس هذا بدوره على كفاءة الأداء التنظيمي للمؤسسات.

المطلب الأول: ماهية إتخاذ القرار

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى تعريف وخصائص وأهمية إتخاذ القرار مروراً بمختلف تصنيفات القرارات وصولاً إلى مراحل إتخاذه .

1- مفهوم وخصائص عملية إتخاذ القرارات

تعتبر عملية إتخاذ القرار أداة تستخدمها إدارة المؤسسة لتحقيق أهدافها المختلفة كما تتميز هذه العملية بمجموعة من الخصائص تميزها عن باقي الوظائف الإدارية الأخرى .

1-1 مفهوم عملية إتخاذ القرار

لقد إهتم الباحثون في الفكر الإداري بتعريف عملية إتخاذ القرار، ومن بين هذه التعاريف ما يلي :

- إتخاذ القرار هو " سلوك واعي منطقي ويمثل الحل أو التصرف أو البديل الذي تم إختياره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل وحلول ممكنة ومتاحة لحل المشكلة، ويعد هذا البديل الأكثر كفاية وفعالية بين تلك البدائل المتاحة لمتخذ القرار"¹.

- عملية إتخاذ القرار هي " استخدام المنهجية العلمية والتحليل الكمي لاختيار بديل من عدة بدائل، شريطة أن يحقق هذا البديل المنفعة الأكثر للأفراد والتنظيمات الإدارية"².

- إتخاذ القرار هو "عملية اختيار بديل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمؤسسة"³.

ومن هنا يمكن القول أن إتخاذ القرار هو عملية المفاضلة لإختيار البديل الأفضل من بين عدة بدائل متاحة لحل المشكلة المطروحة و تحقيق الهدف المطلوب في ظل الظروف والإمكانيات المتاحة لمتخذ القرار.

من خلال التعاريف السابقة يمكن إستنتاج عناصر عملية إتخاذ القرار التي تعتبر الهيكل القاعدي لإتمامها و

نجاحها:⁴

- **صانع القرار** : سواء كان فرداً أو جماعة ، وتكون السلطة الكاملة بموجب القانون في إتخاذ القرار وفقاً لمركزه أو وضعه ضمن الهرم التنظيمي في أي مستوى إداري بالمؤسسة.

¹ حسن حريم، شقيق حداد، العملية الإدارية - وظيفة المديرين-، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص128

² موسى اللوزي، التطور التنظيمي -أساسيات ومفاهيم حديثة-، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص31

³ عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993، ص138

⁴ المهدي الطاهر غنية، مبادئ إدارة الأعمال، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2003، ص49

- موضوع القرار: تتمثل في المشكلة التي يتم بشأنها اتخاذ القرار لأجل معالجتها ووضع حل مناسب لها.
- الأهداف والدوافع: القرار المتخذ هو تصرف أو سلوك ناتج عن دافع معين لأشباع حاجة ما.
- المعلومات والبيانات: من أجل دراسة المشكلة وتحديد أبعادها بشكل واضح لا بد من جمع البيانات والمعلومات بخصوصها سواء كانت هذه المعلومات والبيانات تتعلق بالماضي أو الحاضر أو المستقبل.
- التنبؤ: يعني التنبؤ بما سيكون عليه الحال في المستقبل، وخاصة عندما تتعلق المشكلة بأمر مستقبلية يحتاج فيها متخذ القرار معلومات وبيانات محتمل حدوثها في المستقبل.
- البدائل: إن اتخاذ القرار عادة ما يتضمن اختيار واحد من مجموعة من بدائل متاحة، وهو الحل للمشكلة التي هي محل القرار، فتحديد البدائل يعطي فرصة لاختيار الأفضل.
- القيود: تتم عملية اتخاذ القرار ضمن قيود تفرضها البيئة المحيطة بمتخذ القرار وعليه يجب تقييم هذه القيود ودراستها لتفادي سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها.
- النتائج المرغوبة: يسعى متخذ القرار في كل الأحوال من خلال اتخاذ القرارات إلى تحقيق نتائج مرغوبة و متوقعة، إما تحسين وضعيته، أو تفادي وضعيته سيئة.

1-2- خصائص عملية إتخاذ القرار

- تتميز عملية إتخاذ القرار بمجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:¹
- يعتبر إتخاذ القرار عملية قابلة للتشديد بحيث لا يمكن الوصول إلى ترشيد كامل، وإنما يمكن الوصول إلى حد من المعقولية والرشد .
- إتخاذ القرار عملية تتأثر بعوامل ذات صبغة إنسانية وإجتماعية وإقتصادية وهذا نابع من كون العملية تتأثر بعوامل سيكولوجية نابعة من شخصية الأفراد المساهمين في القرار أو المتأثرين به، وبالعوامل إجتماعية و إقتصادية نابعة من محيط و بيئة القرار؛
- إتخاذ القرار عملية تمتد في الماضي والمستقبل بحيث أن القرار هو إمتداد لقرارات سابقة، بل يعتبر حلقة من سلسلة قرارات، كما يمتد في المستقبل من حيث كون آثار القرار تمتد إلى المستقبل؛
- يعتبر إتخاذ القرار عملية ديناميكية مستمرة فهي عملية مرحلية تنتقل من مرحلة لأخرى وصولاً إلى الهدف، كما أن التغيير المستمر للمشكلة يفرض على متخذ القرار متابعة هذا التغيير لحل المشكلة؛
- تقوم عملية إتخاذ القرار على جهود جماعية مشتركة، فهي ناتج جهد مشترك يبرز من خلال مراحلها المتعددة و ما تتطلبه هذه المراحل من جمع و تحليل المعلومات وتقييمها وتنفيذ القرار؛
- عملية مقيدة وتنسم بالبطء أحياناً فمتخذ القرار يخضع لقيود متعددة ويتعرض لضغوطات متنوعة، كما أنها عملية تنسم بالبطء لكونها تستغرق وقتاً طويلاً لاتخاذ القرار؛
- إتخاذ القرار عملية معقدة وصعبة بحيث أنها تتضمن نشاطات متعددة تتطلب قدرات ومهارات لإنجازها؛

¹ نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 87-90

2- أهمية القرارات وتصنيفاتها

لعملية إتخاذ القرار أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسة كما يمكن الإعتماد في تصنيف القرارات على عدة معايير .

2-1- أهمية إتخاذ القرار

تستمد عملية اتخاذ القرارات أهميتها بالنسبة للعملية الإدارية من كونها تمثل نقطة البدء بالنسبة لجميع النشاطات والفعاليات اليومية في حياة المؤسسات ولأن التوقف على إتخاذها يؤدي إلى شلل العمل والنشاط وتراجع المؤسسة ومن هنا أصبحت عملية اتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية، وأصبح مقدار النجاح الذي تحققه أية مؤسسة يتوقف إلى حد بعيد على قدرة و كفاءة قيادتها على إتخاذ القرارات المناسبة .

ومما زاد من أهمية القرارات ودورها في تحقيق أهداف الإدارة ما تشهده المؤسسات الحديثة من مشكلة تعدد وتعدد أهدافها ووجود التعارض بين هذه الأهداف أحيانا ، إذ لم يعد التنظيم الإداري يسعى لتحقيق هدف واحد كما كان من قبل، وإنما عليه أن يسعى لتحقيق العديد من الأهداف المعقدة والمتشابكة ، مما زاد من المشاكل التي تواجه قيادات هذه المؤسسات، وما تبعه من اتخاذ العديد من القرارات لمواجهة هذه المشاكل.

كما يمكن إبراز أهمية القرارات من خلال العناصر التالية:

- تعتبر القرارات وسيلة علمية ناجعة لتطبيق سياسات وإستراتيجيات المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها؛
- تلعب القرارات دورا هاما وفعالا في القيام بكافة العمليات الإدارية من تخطيط، ورقابة، وتنظيم؛
- تبين القرارات مدى قدرة القادة والرؤساء والإداريين على القيام بالمهام الإدارية الموكلة إليهم بأسلوب علمي و عملي؛

2-2- تصنيف القرارات

يمكن الاعتماد في تصنيف القرارات على عدة معايير من أهمها :

2-2-1- تصنيف القرارات وفقا للوظائف الأساسية للمؤسسة : تصنيف القرارات وفقا لهذا المعيار على النحو

الآتي:¹

- قرارات تتعلق بالعنصر البشري: وتتضمن القرارات التي تتناول مصادر الحصول على الموظفين، وطرق الاختيار والتعيين وكيفية تدريب وتكوين العاملين، وأسس دفع الأجور والحوافز وطرق الترقية وكيفية معالجة مشاكل العمال وعلاقة المؤسسة بالنقابات.

- قرارات تتعلق بالوظائف الإدارية ذاتها: كالقرارات الخاصة بالأهداف المراد تحقيقها، والإجراءات الواجب اتباعها والسياسات وبرامج العمل وقواعد اختيار المديرين وتدريبهم وترقيتهم وأساليب التحفيز والاتصال، ومعايير الرقابة والنمط القيادي الملائم .

- قرارات تتعلق بالإنتاج: وتتضمن القرارات الخاصة باختيار موقع المصنع وأنواع الآلات المستخدمة وكيفية

الحصول عليها، وتصميم المصنع الداخلي وطريقة الإنتاج ومصادر الحصول على المواد الخام والتخزين

¹ المرجع نفسه، ص 249

والتخزين وحجمه... إلخ .

- **قرارات تتعلق بالتسويق:** وتشمل القرارات الخاصة بنوعية السلعة التي سيتم بيعها وأوصافها، والأسواق التي سيتم التعامل معها، ووسائل الدعاية والإعلان الواجب استخدامها، وبحوث التسويق ووسائله، وخدمات البيع... إلخ

- **قرارات تتعلق بالتمويل:** كالقرارات الخاصة بحجم رأس المال اللازم والسيولة وطرق التمويل ومعدلات الأرباح المطلوب تحقيقها وكيفية توزيعها... إلخ.

2-2-2- تصنيف القرارات وفقا لأهميتها: وقد صنفنا القرارات وفقا لهذا المعيار إلى ثلاثة أنواع:¹
- **القرارات الإستراتيجية:** وهي القرارات التي تتعلق بكيان التنظيم الإداري ومستقبله والبيئة المحيطة به، وتتميز بالثبات النسبي طويل الأجل وبضخامة الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذها، وبأهمية الآثار والنتائج التي تحدثها في مستقبل التنظيم، وبما يتطلبه اتخاذها من عناية خاصة وتحليلات مختلفة و بالتالي فهي من إختصاص الإدارة العليا.

- **القرارات التكتيكية:** وهذه القرارات يتخذها في الغالب ما يسمى بالإدارة الوسطى، و تهدف هذه القرارات إلى تحديد الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف وترجمة الخطط أو تحديد مسار العلاقات بين العاملين وبيان حدود السلطة أو تقسيم العمل، كما تتعلق هذه القرارات بكيفية إستغلال الموارد اللازمة للإستمرار العمل بما يحقق أعلى معدل من الأداء.

- **القرارات التنفيذية:** وهي القرارات التي تتعلق بمشكلات العمل اليومي وتنفيذه والنشاط الجاري في المؤسسة وتعتبر من إختصاص الإدارة المباشرة أو التنفيذية في معظم الأحيان.

2-2-3- تصنيف القرارات وفقا لإمكانية برمجتها: تصنف وفقا لهذا المعيار إلى نوعين هما:²

- **القرارات المبرمجة:** وهي قرارات مخططة سلفا التي تتعامل مع حل المشكلات المتكررة أو الروتينية، حيث تكون طرق وإجراءات حل المشكلة معروفة سلفا مثل قرارات التعيين و التوظيف و الإجازات

- **القرارات غير المبرمجة:** وهي القرارات غير متكررة الحدوث والتي تعالج مشاكل جديدة أو تتعامل مع موافق غير مألوفة مثل القرارات الإستراتيجية كقرار إبتكار نوع جديد من السلع، قرار التوسع أو الإندماج

2-2-4- تصنيف القرارات وفقا للنمط القيادي لمتخذها: وتصنيف القرارات وفقا لهذا المعيار إلى نوعين:³

- **القرارات الإنفرادية:** هذه القرارات يتم اتخاذها من قبل المدير بشكل انفرادي ويعلنها على موظفيه دون إعطائهم أية فرصة للمشاركة في إتخاذها .

- **القرارات الديمقراطية:** وهي القرارات التي يتم اتخاذها من خلال إشراك المستويات المختلفة من العاملين وغيرهم ممن يعينهم أمر القرار وتتميز هذه القرارات بالفعاليتها ورشدها، ذلك لأن مشاركة المرؤوسيين في صنعها

¹ المرجع نفسه، ص ص 251-252

² عبد الغفار حنفي، اساسيات إدارة منظمات الأعمال الوظائف والممارسات الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 86

³ نواف كنعان، مرجع سابق، ص 257

الفصل الأول: الإطار العام للقرارات الإستثمارية

يساعد على قبولها ويحفزهم على تنفيذها.

2-2-5- تصنيف القرارات وفقا لظروف إتخاذها: تصنف وفقا لهذا المعيار إلى ثلاثة أنواع هم كالاتي:¹
- **قرارات تتخذ في ظروف التأكد:** ويقصد بحالة التأكد توفر المعلومات المطلوبة كاملة لإتخاذ القرار وبشكل كامل ودقيق، وهنا يكون لدى متخذ القرار معلومات عن الظروف والقيود والمحددات المفروضة على العمل وكذلك الخيارات المتاحة و العائد المترتب على كل منها.

- **قرارات تتخذ في ظروف المخاطرة:** يقصد بحالة المخاطرة وجود معلومات جزئية غير كاملة أمام صانع القرار ويستخدم تلك المعلومات المحدودة في حساب احتمالات وقوع البديل تحت كل الظروف أو البيئات البديلة، ففي هذه الحالة لا يعرف صانع القرار الظروف بالكامل ولكنه يعرف نسب إحتمال حدوث كل منها.
- **قرارات تتخذ في ظروف عدم التأكد:** وتعني هذه الحالة أن متخذ القرار لا تتوفر لديه أية معلومات تساعده في إتخاذ القرار، فهو أمام موقف غامض، فظروف إتخاذ القرار غير مستقرة وغير معروفة.

3- مراحل عملية إتخاذ القرار

تختلف وجهات نظر العلماء حول عدد ومراحل ونوعية المتغيرات التي يحتوي عليها القرار، ولكن وبصفة عامة تمر عملية إتخاذ القرار بمراحل متناسقة ومتتابعة يمكن تلخيصها كما يلي:

3-1- تحديد الأهداف

تتمثل أول خطوة في عملية اتخاذ القرار صياغة الأهداف، فبدون أهداف لا توجد مشكلات أو مواقف أو حالات طارئة، فالأهداف هي التي يبنى عليها التخطيط وهي التي تدفع إلى إتخاذ جملة من القرارات في محاولة إيجاد أنجع السبل لتحقيقها، ولهذا يجب أن تكون هذه الأهداف واضحة ومحددة يمكن قياسها وقابلة للتحقيق وفقا للإمكانيات المتاحة.²

3-2- تحديد وتشخيص المشكلة

بعد تحديد الأهداف تأتي مرحلة تحديد وتشخيص المشكلة أي القيام بتحويل الأهداف إلى مشكلات يجب حلها للوصول إلى تلك الأهداف، ويتم في هذه المرحلة التعريف عن المشكلة الحقيقية وتحديد أبعادها ومعرفة أسبابها وأعراضها وأثارها³، فالمشكلة هي عبارة عن الخلل الذي يتواجد نتيجة إختلاف الحالة القائمة عن الحالة المرغوب في وجودها⁴، وهناك العديد من المشاكل التي تواجه متخذ القرار منها المشاكل التقليدية المتعلقة بإجراءات العمل اليومي وتنفيذه أو المشاكل الحيوية التي تتصل بالتخطيط والاستراتيجيات أو المشاكل الطارئة التي تحدث بسبب ضعف في الأداء أو نتيجة التقلبات والتغيرات في البيئة المحيطة بالمؤسسة التي يصعب التنبؤ بها.

¹ عباس علي، أساسيات علم الإدارة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص192

² خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص 42

³ نواف كنعان، مرجع سابق، ص 115

⁴ أحمد جنان، نظام المعلومات المحاسبي دوره في إتخاذ القرار، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص86

3-3- تحليل المشكلة

بعد التعرف على المشكلة وتحديدتها تأتي مرحلة التحليل بحيث تقتضي هذه المرحلة تصنيف هذه المشكلة وتحديد البيانات والمعلومات المطلوبة لحلها¹، فتصنيف المشكلة يعني تحديد طبيعتها وحجمها ومدى تعقدها ونوعية الحل الأمثل المطلوب لمواجهتها، ومن ثم بيان البيانات والمعلومات المطلوبة ومصادرها وحجمها والوسائل التي تساعد في الحصول عليها، وكذلك تحديد الطرف الذي سوف يقوم بإتخاذ القرار ومن الذي يجب إستشارته، و الأطراف التي يجب أن تبلغ بهذا القرار.

3-4- تحديد البدائل الممكنة

البدائل هي الحلول أو الوسائل أو الأساليب المتاحة أمام متخذ القرار لحل مشكلة قائمة، فالمعلومات التي تم جمعها من أجل تحليل المشكلة المطروحة أمام متخذي القرار فهي تساعدهم ليس فقط في الوقوف على أسباب المشكلة بل تطرح أمامهم مجموعة من الحلول لأنه نادرا ما نجد حلا واحدا للمشكلة وإلا لما اعتبرت مشكلة في حد ذاتها، في هذه المرحلة يستطيع المدير الإعتماد على الخبراء والاستشاريين وإستخدام الوسائل العلمية في تحديد تلك البدائل إضافة لإعتماده على قدراته الشخصية وخبرته الذاتية²، وكذلك الإعتماد الواسع على التجارب والسجلات السابقة ومعلومات وخبرات الآخرين في نفس المجال حتى يمكن الإلمام بجميع المعلومات والنواحي المتعلقة بالمشكلة وبالتالي بكل الحلول الممكنة.

3-5- تقييم البدائل

في هذه المرحلة يتم توضيح الإيجابيات والسلبيات لكل بديل من البدائل المطروحة، ومدى قدرته على حل المشكلة وتحقيق الهدف من إتخاذ القرار، والتعرف على كافة العوامل المؤثرة في كل بديل، وتعتمد خطة تقييم البدائل المطروحة على معايير مختلفة مثل التكلفة المالية، الكادر البشري المطلوب، الوقت المطلوب للتنفيذ المعدات والتكنولوجيا المطلوبة، درجة المخاطرة لكل بديل³.

3-6- إختيار البديل الأفضل

بعد أن يتم تقييم البدائل المقترحة والتعرف على إيجابيات كل بديل مطروح وسلبياته وتحديد مدى كفاءته في حل المشكلة وتحقيق الهدف، يتم إختيار أفضل البدائل والتخلي عن جميع البدائل الأخرى، وهناك مجموعة من المعايير التي يمكن لمتخذ القرار أن يسترشد بها عند إختياره للبديل الأفضل من أهمها:⁴

- عدد الأهداف التي يحققها بديل معين وأهميتها .
- درجة المخاطرة المتوقعة من اختيار بديل معين؛

¹ نواف كنعان، مرجع سابق، ص 129

² خليل عواد أبو حشيش، المرجع السابق، ص 42

³ فادي خليل ظاهر الأسطل، بطاقة الأداء المتوازن وعلاقتها بعملية إتخاذ القرارات الإدارية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة

فلسطين، 2011، ص 50

⁴ المرجع نفسه، ص 50

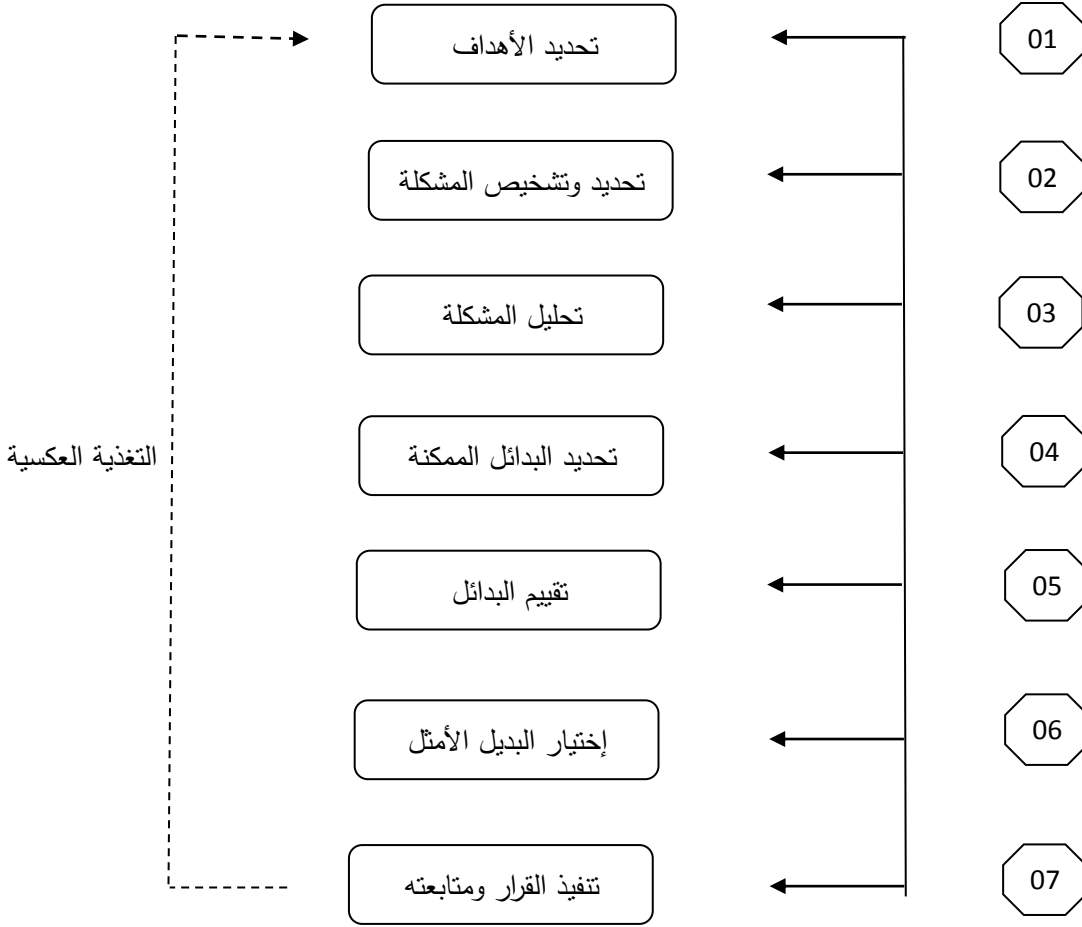
الفصل الأول: الإطار العام للقرارات الإستثمارية

- مدى المنفعة التي يمكن تحقيقها من إتباع بديل معي؛
- مقدار المجهود البشري اللازم بذله في تنفيذ البديل؛
- كفاءة البديل ومدى استغلاله للموارد المتاحة عند التنفيذ؛
- الوقت الذي يستغرق تنفيذه البديل؛
- الأهداف والآثار الإيجابية التي يحققها البديل والآثار السلبية التي يتوقع أن يثيرها؛
- مدى ملائمة البديل مع العوامل البيئية الداخلية والخارجية للمنظمة؛
- مدى توافر المعلومات التي بني عليها البديل؛
- درجة السرعة المطلوبة في الحل والحصول على نتائج؛

3-7- تنفيذ القرار ومتابعته

هناك من يعتقد أن عملية إتخاذ القرار تنتهي بمجرد إختيار البديل الأمثل، لكن في الواقع فإن هذه العملية لا تنتهي إلا بعد وضع القرار موضع التنفيذ، وهذا يتطلب معرفة وإلمام من لهم علاقة بتنفيذ القرار بالخطوات اللازمة لتنفيذه ومتابعته هذا التنفيذ للتأكد من أن القرار يحقق الأهداف المطلوبة .
ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص مراحل إتخاذ القرار في الشكل التالي :

الشكل رقم 02: مراحل إتخاذ القرار



المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثاني: الصعوبات والعوامل المؤثرة في إتخاذ القرار

تواجه عملية إتخاذ القرار كغيرها من العمليات صعوبات عديدة، كما تتأثر بمجموعة من العوامل قد تقلل أو تزيد من درجة راشدة القرار وسلامته وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب .

1- صعوبات إتخاذ القرار

من الصعوبات التي تعترض أي قرار هو عدم وجود قرار يرضي الجميع بشكل كامل، ولكنه على الأقل يمثل أحسن الحلول في ظل الظروف والمؤثرات الموجودة، فكثيرا ما يجد متخذ القرار نفسه معرضا لكثير من العوائق التي تصعب عملية الوصول إلى القرار المناسب ويمكن حصرها فيما يلي:¹

¹ أميرة دباش، دور مخرجات النظام المحاسبي المالي في ترشيد القرارات الإستثمارية في المؤسسة الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016/2015، ص ص 79-80

1-1- صعوبة تحديد أهداف القرار

إن أول خطوة في إتخاذ القرار هي تحديد الأهداف وعليه تكون الصعوبة الأولى التي تحد من إتخاذ القرار هي الإخفاق في تحديد الأهداف وخاصة إذا كانت صعبة أو غير قابلة للتحقيق أو عدم التفريق بين الأهداف الأساسية والفرعية من قبل متخذ القرار وهذا الأمر سيجعل إتخاذ القرار عملية صعبة .

1-2- نقص المعلومات

من أجل القيام بدراسة كافة البدائل المتاحة يجب العمل على توفير المعلومات الكافية للقيام بذلك، وعدم توفرها بالقدر الكافي سيؤثر على جودة المعلومات ويزيد من درجة عدم التأكد المحيطة بالقرار.

1-3- شخصية متخذ القرار

تلعب شخصية متخذ القرار دورا كبيرا في إتخاذ القرار حيث أن القرار في النهاية هو الذي يتخذه وتؤثر شخصيته في هذا الإختيار، فإذا كانت شخصيته ضعيفة وغير قادرة على جمع المعلومات وتحليلها ويغلب عليه المركزية والجمود والتفرد في إتخاذ القرار فإن ذلك سيؤثر سلبا على إتخاذ القرار المناسب.

1-4- عدم إدراك المشكلة وتحديدها

عدم إدراك متخذ القرار بالمشكلة وتحديدها بدقة وعدم فهمه لها نتيجة تداخل نتائج المشكلة ومسبباتها وصعوبة التمييز بينهما، وهذا قد يؤدي بمتخذ القرار إلى معالجة فروع المشكلة بدل التركيز على المشكلة الأساسية بسبب عدم القدرة على تحديدها وتحديد مسبباتها.¹

2- العوامل المؤثرة في إتخاذ القرار

تتأثر عملية إتخاذ القرار بمجموعة من العوامل من أهمها:

2-1- شخصية متخذ القرار

إن شخصية المدير وعواطفه وقيمه وتاريخه في العمل، ونوع الأعمال التي سبق أن مارسها، ومستواه العلمي وقدرته على تحمل المسؤولية ومركزه الإجتماعي والمالي وإتجاهاته وحالته النفسية، كلها عوامل تؤثر في فعالية القرار الذي يتخذه .

2-2- مساعدوا ومستشاروا المدير والمرووسين

يكن تأثير مساعدي المدير ومستشاريه من خلال أسلوب تفكيرهم وطرق عرضهم وتناولهم للموضوعات ولذلك لابد للمدير أن يختار مساعديه بدقة. والمستحسن أن يختارهم من ذوي ميول وإختصاصات متباينة حتى يخلق جوا مواتيا للأفكار المبدعة¹، كما لا يمكن النظر للمرووسين على أنهم أدوات تنفيذ فقط بل كأفراد لهم رغبات ودوافع ومعارف ومهارات وخبرات وقدرة على التعلم وحل المشكلات بل من الممكن أن يساهموا بأرائهم ووجهات نظرهم في إيجاد الحلول التي يختار من بينها المدير البديل الأفضل.

¹ محمد الحافظ عيشوش، دور التشخيص المالي والإقتصادي في إتخاذ القرارات الإستثمارية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر

2-3- كمية ونوعية المعلومات المتوفرة

تعتبر المعلومات من بين العناصر المهمة في زيادة فعالية القرار، فكلما كانت المعلومات منظمة وسهلة و واضحة وشاملة ودقيقة، ويمكن الحصول عليها في الوقت المناسب، كلما سهل وسرع عملية إتخاذ القرار و تنفيذه وبالتالي تعزيز فرص نجاحه وتحقيقه لأهدافه .

2-4- عوامل البيئة الداخلية

وهي العوامل التي تؤثر على القرارات بشكل مباشر كحجم المؤسسة، القوانين واللوائح المعمول بها في المؤسسة الموارد المالية والبشرية، والعلاقة بين مدرء الأقسام والإدارات¹، ودرجة وضوح الأهداف الأساسية للمؤسسة القرارات التي تصدر من مستويات إدارية أخرى.

2-5- عوامل البيئة الخارجية

وتتمثل في العوامل القادمة من المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة، بإعتبارها نظام مفتوح لا تتخلى عن معاملاتها مع البيئة الخارجية فإن المؤسسة تتأثر بمحيطها الخارجي سواء كانت عوامل إقتصادية وسياسية ومالية السائدة في المجتمع وعوامل تكنولوجية وإجتماعية والتشريعات والقوانين الحكومية²، يضاف إلى ذلك مجموعة القرارات الصادرة من مؤسسات أخرى سواء كانت منافسة أو متعاملة مع المؤسسة.

2-6- عوامل أخرى

هناك عوامل أخرى ممكن أن تؤثر في عملية إتخاذ القرار تتمثل فيما يل:³

2-6-1- عامل الزمن: يشكل عنصر الزمن ضغطا كبيرا على متخذ القرار، فكلما زادت الفترة الزمنية المتاحة أمام متخذ القرار لإتخاذ قراره كلما كانت البدائل المطروحة أكثر ودرستها وتحليلها أفضل والنتائج أقرب للصواب وإمكانية جمع وتحليل المعلومات متاحة أكثر والعكس صحيح.

2-6-2- أهمية القرار: كلما إزدادت أهمية القرار كان على متخذه أن يجمع معلومات كافية عنه، وتتعلق

الأهمية النسبية لكل قرار بعدد الأفراد الذين يتأثرون به ودرجة تأثرهم وكلفة القرار والعائد، الوقت اللازم لإتخاذه

2-6-3- ظروف القرار: وهي العوامل والظروف المحيطة بالمشكلة، ومدى شمولية ودقة المعلومات المتوفرة

وهذا ما يؤدي إلى إتخاذ القرار في ظروف التأكد أو عدم التأكد أو درجة كبيرة من المخاطرة.

¹ فادي خليل ظاهر الأسطل، مرجع سابق، ص52

² محمد الحافظ عيشوش، مرجع سابق، ص59

³ كاسر ناصر المنصور، الأساليب الكمية في إتخاذ القرارات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص38

المطلب الثالث: أساليب إتخاذ القرار والعوامل التي تزيد من فعاليته

هناك عدة طرق وأساليب تساعد متخذ القرار على صناعة قراره تختلف فيما بينها حسب طبيعة المشكلة محل القرار، كما أن هناك مجموعة من العوامل قد تزيد من فعالية القرار وبالتالي تحقيقه للأهداف المتوقعة منه .

1- الأساليب المساعدة في إتخاذ القرار

أعتمدت الكثير من كتب الإدارة في تصنيف الأساليب التي يتبعها المديرون في إتخاذ القرارات إلى أسلوبين رئيسين هما : الأسلوب التقليدي والأسلوب العلمي .

1-1- الأساليب التقليدية

وهي أساليب تفتقر للتدقيق والتمحيص العلمي ولا تتبع المنهج العلمي في عملية صنع القرار، وتعود جذور هذه الأساليب إلى الإدارات القديمة التي كانت تستخدم أسلوب التجربة والخطأ والخبرة، والمشاهدة والتقليد أو المحاكاة في حل مشاكلها، ومن أهم هذه الأساليب نجد :¹

1-1-1- الخبرة: يمر المدير بعدد من التجارب أثناء أدائه لمهامه الإدارية يخرج منها بنتائج ودروس مستفادة من النجاح والفشل تثير له الطريق نحو العمل في المستقبل، وهذه الدروس من التجارب الماضية غالباً ما تكسب المدير مزيداً من الخبرة التي تساعده في الوصول إلى القرار المطلوب، ولا تقتصر الخبرة المعنية في هذا الأسلوب على خبرة المدير متخذ القرار، بل يمكن التعلم والاستفادة من خبرات المديرين الآخرين من زملائه أو المديرين السابقين له.

1-1-2- إجراء التجارب: لقد بدأ تطبيق أسلوب إجراء التجارب في مجالات البحث العلمي ثم إنتقل تطبيقه إلى الإدارة للاستفادة منه في مجالات إتخاذ القرارات، وذلك بأن يتولى متخذ القرار بنفسه إجراء التجارب حيث يتوصل من خلال هذه التجارب إلى إختيار البديل الأفضل، ومن مزايا هذا الأسلوب أنه يساعد المدير متخذ القرار على اختيار أحد البدائل المتاحة لحل المشكلات، وذلك من خلال إجراءات التجارب على هذا البديل وإجراء التغييرات أو التعديلات عليه، بناء على الثغرات والأخطاء التي تكشف عنها التجارب. ومن عيوبه أنه أسلوب يتطلب الكثير من الجهد والوقت والمال .

1-1-3- البديهة والحكم الشخصي: يعني هذا الأسلوب استخدام المدير حكمه الشخصي وإعتماده على سرعة البديهة في إدراك العناصر المتعلقة بالمواقف والمشكلات التي تعترضه، والتقدير السليم لأبعادها، والتحليل وتقييم المعطيات المتاحة، وتبدو صعوبة ومخاطر استخدام هذا الأسلوب في أنه يقوم على أسس شخصية نابعة من شخصية المدير وقدراته العقلية واتجاهاته وخلفياته النفسية والاجتماعية ومعارفه، و يمكن أن يكون هذا الأسلوب مجدياً في إتخاذ القرارات غير الإستراتيجية التي يكون تأثيرها محدوداً وكذلك في المواقف الطارئة والتي تتطلب مواجهة سريعة.

¹ نواف كنعان، مرجع سابق، ص ص 181-186

1-1-4- دراسة الآراء والاقتراحات وتحليلها: يعني هذا الأسلوب اعتمادا المدير على البحث ودراسة الآراء والاقتراحات التي تقدم إليه من طرف المستشارين والمختصين والزملاء حول المشكلة وتحليلها ليتمكن على ضوءها من اختيار البديل الأفضل، ومن الصعوبات التي تواجه المدير في تطبيق هذا الأسلوب أن تطبيقه يتطلب تجزئة المشكلة الإدارية التي تواجهه إلى أجزاء ودراسة كل جزء منها على حدة، وكذلك دراسة المشكلة ككل، كما يتطلب إشراك المدير لكل من يساهم بآرائه وإقتراحاته في إتخاذ القرار وكذلك إشراك المرؤوسين الذين يتولون تنفيذ القرار، ومن مزاياه أنه أقل تكلفة من الأساليب التقليدية الأخرى.

يتضح من خلال ما سبق أن الأساليب التقليدية لاتخاذ القرارات تعتمد على أسس ومعايير نابعة من شخصية المدير وقدراته ومعارفه، إلا أن التطورات التي شهدتها الإدارة وصعوبة وتعقد المشاكل التي يواجهها المديرين أثبتت عدم كفاية الأساليب التقليدية لمواجهة المعطيات التطورات الجديدة وتتطلب بالتالي الاستعانة بأساليب ونظريات علمية جديدة من أجل التلائم مع الظروف الحالية .

1-2- الأساليب العلمية

من بين أهم الأساليب العلمية الحديثة المستخدمة في إتخاذ القرار نجد:

1-2-1- بحوث العمليات: تعني بحوث العمليات تطبيق الوسائل والطرق والفنون العلمية لحل المشكلات التي توجه المديرين بشكل يضمن تحقيق أفضل النتائج ، ويعتبر هذا أسلوب في نظر الكثير من علماء الإدارة الحديثين من أهم الأساليب التي قدمها علماء الإحصاء والرياضيات في مجال اتخاذ القرارات، يعتمد هذا الأسلوب على تبسيط المشكلة محل القرار من خلال صياغتها في صورة نموذج رياضي، وهذا يتطلب تحديد الأهداف والمتغيرات والقيود والافتراضات التي يمكن أخذها في الاعتبار وتلك التي يمكن إهمالها، كما يتطلب توافر المعرفة الكافية لدى متخذ القرار عن النماذج الرياضية، كما يركز هذا الأسلوب على العوامل التي يمكن قياسها كميًا وعدم إعطاء أهمية للعوامل التي يصعب قياسها بشكل كمي.¹

1-2-2- نظرية الاحتمالات: تمثل نظرية الاحتمالات إحدى الأساليب المستخدمة لإتخاذ القرار، وبصفة خاصة في ظل ظروف المخاطرة، أي الظروف التي يكون فيها متخذ القرار غير متأكد بالكامل من النتيجة التي سنتحقق من إستخدام بديل معين.

و من بين الأساليب التي يمكن إستخدامها لقياس الاحتمالات في مجال إتخاذ القرار ما يلي:²

- **الإحتمال الشخصي:** الذي تتحدد بموجبه درجة إعتقاد متخذ القرار في وقوع حدث ما، ويتم تحديد درجة الإعتقاد بعد الأخذ بالحسبان عوامل متعددة أهمها الخبرة السابقة لمتخذ القرار وتجربته وممارسته العلمية ومستوى تطلعاته وأماله وأهدافه .

¹ نواف كنعان ، مرجع سابق، ص191

² فيحان محيا علوش المحيا العتيبي، دور المعلومات في عملية إتخاذ القرارات الإدارية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004، ص ص 50-51

- **الإحتمال الموضوعي:** الذي يتحدد عن طريق إجراء التجربة (قد تكون ميدانية)، وذاك بحسب نسب وقوع حدث ما وفقا لنتائج التجربة .

- **الإحتمال التكراري:** وفيه يتم حساب الإحتمال على أساس أنه معدل تكرار الحدث في الأجل الطويل.

1-2-3- أسلوب شجرة القرار: يتمكن متخذ القرار من خلال هذا الأسلوب رؤية البدائل المتاحة والأخطار والنتائج المتوقعة لكل منها بوضوح، وهي عبارة تمثيل بياني أو رسم لعملية إتخاذ القرارات لتسهيل مراحل إتخاذ القرارات وغالبا يتم إستعمال هذه الطريقة لإتخاذ القرارات التي تمتاز بالتعقيد والصعوبة¹، إن تطبيق هذا الأسلوب بفاعلية يتطلب إستعانة متخذ القرار وخاصة في المواقف والحالات الغير مؤكدة أو في المواقف المعقدة بالحاسب الآلي لتقدير وتحديد درجة الإحتمالات المتوقعة وكذلك تحديد إجمالي العوائد المتوقعة خلال فترة محددة من خلال تجميع الحاسب الآلي للبيانات والمعلومات الخاصة بهذه الأمور وتحليلها للإستعانة بها في إختيار البديل الذي يحقق النتائج المطلوبة.²

1-2-4-أسلوب المباريات الإدارية: تعتبر نظرية المباريات أحد الوسائل المساعدة على اتخاذ القرار خصوصا في حالات تتصف بوجود منافسين تحت افتراض عدم التوافق بين مصالحهم ليعمل كل واحد على الاستعانة بالوسائل الرياضية والتصرف بناء على المنطق والعقلانية للوصول إلى الاستراتيجية المثلى التي تحقق الربح وتقلل من الخسارة.³

ولهذا الأسلوب برامج علمية وضعت خصيصا للمديرين لتدريبهم على كيفية استخدام نظرية المباريات الإدارية في اتخاذ قراراتهم، وتقوم هذه البرامج على إعداد تمارين عملية تطبيقية على موقف معين من المواقف الإدارية وذلك من خلال تقسيم المباراة إلى عدد من الجولات يقوم خلالها المتدربون بمراجعة البيانات المعطاة لهم واتخاذ القرارات على ضوءها والتنبؤ بالنتائج.⁴

1-2-5- أسلوب التحليل الحدي: يهدف أسلوب التحليل الحدي إلى دراسة وتحليل البدائل المتعددة المطروحة أمام متخذ القرار و المفاضلة بين هذه البدائل لمعرفة مدى الفائدة أو المنفعة المحققة عن هذه البدائل مستخدما في ذلك القواعد التي أوجدها التحليل الحدي كأساس للمفاضلة، ومن أهم المعايير التي يستخدمها هذا الأسلوب في عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة معيار التكلفة الحدية ومعيار العائد الحدي.⁵

1-2-6- أسلوب دراسة الحالات: يقوم أسلوب دراسة الحالات على تعريف وتحديد المشكلة محل القرار والتفكير في أسبابها وأبعادها وجوانبها المختلفة، وتصور الحلول البديلة لها استنادا إلى المعلومات المتاحة عن

¹ أميرة دباش، مرجع سابق، ص 85

² نواف كنعان، مرجع سابق، ص 197

³ فيحان محيا علوش المحيا العتيبي، مرجع سابق، ص 52

⁴ نواف كنعان، مرجع سابق، ص 198

⁵ المرجع نفسه، ص 199

المشكلة، ويمكن لمتخذ القرار الاسترشاد بمجموعة من الأسئلة في دراسة الحالة أو المشكلة محل القرار.¹

2- عوامل زيادة فعالية إتخاذ القرار

إن نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها يرجع أساسا إلى سلامة وفعالية القرارات التي تتخذها، ولذا تسعى المؤسسة دوما إلى تحسين وتطوير الأساليب التي تمكنها من زيادة هذه الفعالية، وحتى يمكن زيادة فاعلية عملية إتخاذ القرارات هناك عدة عوامل يجب أن تأخذ في الحسبان ويتمثل أهمها فيما يلي:²

- الإعتماد على أسلوب حل المشاكل عند ممارسة عملية إتخاذ القرار، وذلك بإتباع خطوات إتخاذ القرار التي سبق الإشارة إليها؛
- الإعتماد على قاعدة كافية ودقيقة من البيانات، حول المتغيرات الداخلية والخارجية المتعلقة بالمشكلة والموقف المحيط بها؛
- الإستخدام المناسب لتكنولوجيا المعلومات أثناء مراحل عملية إتخاذ القرار، بغرض إنتاج المعلومات الدقيقة والمصنفة حسب إحتياجات متخذ القرار؛
- الإعتماد على الإبداع والتفكير الخلاق لإيجاد الحلول البديلة في القرارات غير الروتينية؛
- الإهتمام بالأسلوب الجماعي في ظروف لا تستدعي إفراد المدير بالقرار لوحده، وذلك للإستفادة من الخبرات والتخصصات المتنوعة وتحقيق المشاركة بينهم؛
- ضرورة إدراك أن القرار ينطوي على جوانب متوقعة وأخرى غير متوقعة، ومن ثم يجب تقدير تأثير وأبعاد هذه النتائج، وكذا إدراك الجوانب النفسية والإنسانية التي تواجه متخذ القرار، والقرار الفعال هو الذي يحقق التوازن بين الاعتبارات المنطقية والملموسة في القرار، والإعتبارات العاطفية غير الملموسة فيه؛
- تعديل القرار إذا تم اكتشاف عدم فاعليته في معالجة المشكلة، والإستمرار في متابعة تنفيذه والكشف عن المعوقات التي قد تحول دون تطبيقه وتحقيق النتائج المرجوة منه؛

¹ المرجع نفسه، ص ص 200-201

² طبائبية سليمة، دور محاسبة التأمين في إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف 1، الجزائر،

2014/2013، ص ص 83-84

المبحث الثاني: أساسيات حول الإستثمار وأدواته

تحتل عملية الاستثمار من بين العديد من الفعاليات الاقتصادية بأهمية كبيرة، كون الاستثمار يمثل العنصر الحيوي والفعال لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويسعى المستثمر من خلال هذه العملية سواء كان فردا أو المؤسسة إلى تحقيق عائد مناسب يسمح بتعظيم ثروته، ولكي ينجح في ذلك يجب أن يكون على الأقل له دراية ببعض الأساسيات المتعلقة بالإستثمار.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الإستثمار

يعتبر الإستثمار جوهر عملية التنمية الاقتصادية، بحيث يشكل أهم الوسائل اللازمة لتطور ونمو المؤسسات لما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية وإستغلال الموارد المادية والبشرية وزيادة الثروة .

1- مفهوم الإستثمار وأهميته

1-1- مفهوم الإستثمار

تعددت التعاريف المحددة لمفهوم الإستثمار وذلك لإختلاف وجهات النظر إنطلاقا من تعدد المجالات واليادين التي توجه إليها الأموال المستثمرة إضافة إلى إختلاف الجهة التي تقوم بالإستثمار، وفيما يلي أهم التعاريف الخاصة بالإستثمار ما يلي:

- الإستثمار هو " التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع إستهلاكي حالي، من أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من إستهلاك مستقبلي أكبر"¹.

- الإستثمار هو "التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم وذلك مع توفير عائد مقبول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات"²

- الإستثمار هو " الاستثمار هو التخلي عن مبلغ حاضر و أكيد على أمل الحصول على عوائد مستقبلية"³ كما يمكن تعريف الإستثمار من خلال الجوانب التالية⁴:

* **الجانب الإقتصادي:** الإستثمار هو تكوين لرأس المال الثابت و إحداث تراكم في المؤسسة و زيادة أصولها و هو ما يؤدي بالضرورة إلى زيادة إنتاجها على مدى فترات مختلفة .

* **الجانب المالي:** الإستثمار هو توظيف فوري لمبالغ مالية قصد خلق أو إكتساب أصول ثابتة على أمل الحصول على أرباح في فترات زمنية لاحقة، وعليه فهو يمثل تحويل الأموال إلى نشاط فعلي متبوع بتدفق أموال

أي : موارد ← إنتاج ← مبيعات ← تحصيلات صافية

¹ كاظم جاسم العيسوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار النماذج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 20

² محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري و التطبيقات العلمية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 22 .

³ Daniel Sopol. *Finance d 'entreprise*, Les édition d'Organisation ,Paris ,1997, P 273

⁴ Pierre conso, *Gestion Financière de l 'entreprise* , Dunod, Tome, Paris, 1974 , P P 368 - 389

الفصل الأول: الإطار العام للقرارات الإستثمارية

- ***الجانب المحاسبي:** الإستثمار هو توظيف دائم للأموال و إنفاق رأسمالي، بمعنى شراء أو إنشاء أصول يتحقق منها عائد في الأجل الطويل، يكون موزع على فترات زمنية متعددة .
- و من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الإستثمار على أنه توظيف للأموال في أصول مختلفة من أجل الحصول على عوائد مستقبلية على فترات زمنية متتالية تسمح بزيادة فعلية في الثروة .
- من خلال التعاريف السابقة يمكن إستنتاج أهم أهداف العملية الإستثمارية التي يمكن ذكرها كما يلي¹:
- الرغبة في الربح و تحقيق العائد الملائم ؛
 - المحافظة على رأس المال الأصلي؛
 - إستمرارية الدخل و زيادته أي تكوين الثروة وتنميتها؛
 - مواجهة احتمالات زيادة الطلب وإتساع الأسواق وبالتالي توسيع نشاط المؤسسة ؛
 - مواكبة التقدم والتطور التكنولوجي وبالتالي الإبقاء والتحسين المستمر للقدرات الإنتاجية للمؤسسة و بالتالي الزيادة أو المحافظة على قدرة المؤسسة على مجابهة المنافسة؛
 - تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي؛
- 1-2- أهمية الإستثمار**

تتبع أهمية الإستثمار من الدور النشط والفعال له في التنمية الإقتصادية ويمكن تلخيص أهميته من خلال الجوانب التالية²:

- إدخال الأساليب الحديثة في الإنتاج والتمكين من إجراء التحسينات الفنية، حيث أن أي تقدم فني يكون مرهونا بالإستثمار على نطاق واسع في الصناعات الأساسية أو ما يطلق عليها بالبنية التحتية للإقتصاد والتي تركز عليها الصناعات الأخرى ؛
- الإستثمار في الأصول الرأسمالية هو الأسلوب العلمي لتطبيق الإختراع والإنتقال به إلى مرحلة الإبتكار و هناك ثلاثة أنواع من الإبتكارات :
- * إنتاج سلع جديد لم تكن موجودة في السوق من قبل؛
- * إدخال أسلوب فني جديد في إنتاج سلعة معينة ؛
- * إكتشاف مصدر جديد للمادة الأولية اللازمة لإنتاج سلعة معينة؛
- للإستثمار دور كبير في تمويل الخزينة العمومية، وذلك من خلال التحصيل الضريبي والرسوم المفروضة على المشروعات التي تحقق عوائد معتبرة .
- توفير المزيد من السلع والخدمات من خلال المشروعات الإنتاجية، أي خلق القيمة المضافة في الإقتصاد.

¹ ولاء حسين زريقا، تقييم مستوى نضج إستخبارات الأعمال ودوره في صناعة القرارات الإستثمارية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، سوريا 2014، ص69

² برحومة عبد الحميد، محددات الإستثمار وأدوات مراقبتها، رسالة دكتورة غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص8

- تلجأ الحكومات إلى وضع سياسات فعالة لجلب الإستثمارات و تشجيعها لغرض خلق مناصب شغل جديدة و التقليل من مستويات البطالة .

2- تصنيف الإستثمار

يمكن تصنيف الإستثمارات وفقا لعدة معايير من أهمها :

2-1- تصنيف الاستثمارات وفقا للهدف أو الغرض من الاستثمار

يتم تصنيف الإستثمار وفق هذا المعيار إلى:¹

2-1-1- الإستثمارات الإحلالية: هي الأكثر شيوعا من حيث الحجم والغرض من هذا النوع من الاستثمارات هو تطوير أساليب وأنظمة الإنتاج من خلال شراء المعدات والآلات واستبدالها بتلك التي كانت موجودة، وذلك بسبب إهلاكها أو بسبب التقادم التكنولوجي، وتهدف إلى زيادة الأرباح عن طريق تخفيض التكاليف مع ثبات حجم الإنتاج والمبيعات.

2-1-2- الإستثمارات التوسعية: الغرض منه هو توسيع الطاقة الإنتاجية والبيعية للمؤسسة وذلك بإدخال أو إضافة منتجات جديدة أو زيادة الإنتاج والمبيعات الحالية، ويتعين وجود مبرر لهذا النوع من الإستثمارات ويستخدم

في هذا الصدد العديد من الأساليب الفنية لدراسة الجدوي الإقتصادية، ويتطلب توفر موارد ضخمة لدى المؤسسة

2-1-3- الإستثمارات التي تهدف إلى التطوير أو الترشيح: تهدف هذه الاستثمارات إلى تخفيض التكلفة بتكثيف الآلية أي بتطوير الجهاز الانتاجي الحالي و تحديثه للنقل من العمالة الإضافية.

2-1-4- الإستثمارات الإستراتيجية: تهدف هذه الاستثمارات إلى المحافظة على بقاء وإستمرار المؤسسة، وتتطلب أموال كبيرة .

2-1-5- الإستثمارات الاجتماعية: وتهدف هذه الاستثمارات إلى تحقيق أغراض إجتماعية غير مرتبطة بشكل مباشر بالنشاط الرئيسي للمؤسسة كتحسين البيئة الاجتماعية وتوفير وسائل الراحة وحفظ الصحة والأمن، وهذا النوع من الاستثمارات قد تفرضه الظروف كتدبير أماكن وقوف السيارات وتوفير أجهزة الوقاية من التلوث .

2-2- تصنيف الاستثمارات وفقا لطبيعتها

يتم تصنيف الإستثمار وفق هذا المعيار إلى:²

2-2-1- الإستثمارات الحقيقية: هو مجموعة الإستثمارات التي تتمثل في إنشاء الأصول الإنتاجية بهدف تحقيق الربح أو شراء و تملك الأصول الرأسمالية كالإستثمار في العقارات ومعدات المصانع وهذه الإستثمارات تساهم في زيادة ثروة المستثمر وكذلك ثروة المجتمع.

¹ رضوان وليد العمار، أساسيات في الإدارة المالية (مدخل إلى قرارات الإستثمار و سياسات التمويل)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1997، ص ص 119 - 120

² دريد كامل آل شبيب، الإستثمار والتحليل الإستثماري، دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 50 .

2-2-2- الإستثمارات المالية: هي مجموع الإستثمارات في الأدوات المالية المتاحة للإستثمار في السوق المالي (الأسهم والسندات) و الأوراق المالية الأخرى بهدف إقتنائها لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي والحصول على أرباح إضافية.

2-3- تصنيف الإستثمارات وفقا لأجلها

يتم تصنيف الإستثمار وفق هذا المعيار إلى:¹

2-3-1- الإستثمار القصير الأجل: ويتمثل بالإستثمار في الأوراق المالية التي تأخذ شكل أدونات الخزينة و القبولات البنكية أو بشكل شهادات الإيداع و يطلق عليه الإستثمار النقدي.

2-3-2- الإستثمار الطويل الأجل: وهو الإستثمار الذي تتجاوز مدته الزمنية العشر سنوات ويأخذ شكل المباني والأراضي والعقارات والألات بالإضافة إلى الأسهم والسندات الطويلة الأجل و يطلق عليه الإستثمار الرأسمالي.

2-4- تصنيف الإستثمارات وفقا لموقعها الجغرافي

يتم تصنيف الإستثمار وفق هذا المعيار إلى:²

2-4-1- الإستثمارات المحلية: هي جميع الفرص المتاحة للإستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الإستثمار المستعملة.

2-4-2- الإستثمارات الأجنبية: هي جميع الفرص المتاحة للإستثمار في الأسواق الأجنبية بغض النظر عن أداة الإستثمار المستعملة .

3- خصائص ومحددات الإستثمار

يتميز الإستثمار بعدة خصائص تميزه عن بقية أوجه النشاط الاقتصادي كما له عدة محددات وعوامل تؤثر في نوع وحجم الإستثمارات .

3-1- خصائص الإستثمار

يتميز الإستثمار بجملة من الخصائص هي كالآتي:³

1-3-1- تكاليف الإستثمار: وهي كل المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على الإستثمار، و تشمل كافة المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الإستثماري حيث تنقسم إلى نوعين:

- **التكاليف الإستثمارية:** وهي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع والتي تتفق مع بداية المشروع إلى أن تحقق هذا الأخير تدفقات نقدية وتتمثل في تكاليف الأصول الثابتة، أي كل النفقات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة من أراضي معدات مباني آلات ، والتي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع . بالإضافة إلى تكاليف متعلقة بالدراسات التمهيديّة أي كل النفقات التي تتدفق قبل انطلاق المشروع مثل المصاريف التصميمات

¹ ولاء حسين زريقا، مرجع سابق، ص 72

² عبد القادر بابا، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014، ص72

³ منصور الزين، آليات تشجيع وترقية الإستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ، رسالة دكتوراة ،جامعة الجزائر، الجزائر، 2006 ، ص23

الفصل الأول: الإطار العام للقرارات الإستثمارية

الرسوم الهندسية، وهذا إلى جانب مجموعة من التكاليف مثل تكاليف التجارب وتكاليف إجراء الدورات التدريبية.

- **تكاليف التشغيل:** تندمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للاستثمار، وهي مرحلة التشغيل و ذلك بعد إقامته و وضعه في حالة صالحة لمباشرة العمل، فتظهر مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة، لاستغلال طاقات المشروع المتاحة في العملية الإنتاجية، ومن جملة هذه التكاليف نذكر : النقل، التأمين، مصاريف المستخدمين والأجور، مصاريف المواد اللازمة للعملية الإنتاجية .. .

1-3-2- التدفقات النقدية: وهي كل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الاستثمار ولا تحسب هذه التدفقات إلا بعد خصم كل المستحقات على الاستثمار مثل الضرائب والرسوم والمستحقات الأخرى.

1-3-3- مدة حياة الإستثمار: وهي المدة المقدرة لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيد ذي تدفق نقدي موجب ويمكن الاستناد في تحديد مدة حياة الاستثمار على مدى الحياة المادية بمختلف الوسائل أو التركيز على دورة حياة المنتج وبالتالي على مدى الحياة الاقتصادية للمشروع.

1-3-4- القيمة المتبقية للإستثمار: عند نهاية مدة الحياة المتوقعة للإستثمار، نقوم بتقدير القيمة المتبقية له، بحيث يمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية، وتعتبر هذه القيمة المتبقية، إيرادا إضافيا بالنسبة للمؤسسة وبالتالي يضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للاستغلال.

2-3- محددات الإستثمار

تؤثر في الإستثمار مجموعة من العوامل والظروف التي تختلف باختلاف أنواعه وبيئته من أهمها:

3-2-1- سعر الفائدة: يعتبر سعر الفائدة بمثابة تكلفة الأموال المقترضة لتمويل الإستثمار، ولسعر الفائدة تأثير عكسي على حجم الإستثمارات¹، فإنخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الطلب على إقتراض الأموال بهدف الإستثمار، والعكس صحيح .

3-2-2- الكفاية الحدية لرأس المال: المقصود بالكفاية الحدية لرأس المال هو الإنتاجية الحدية لرأس المال، أو العائد المتوقع الحصول عليه من استثمار حجم معين من الأموال ، فالعلاقة بين الإنتاجية الحدية لرأس المال والأموال المستثمرة هي علاقة طردية لأنه عند ارتفاع الإنتاجية الحدية يعني ارتفاع المداخيل وبالتالي التشجيع على الاستثمار ومنه زيادة الأموال المستثمرة، أما عند انخفاض الإنتاجية الحدية فذلك يعني انخفاض المداخيل المتوقعة من ذلك الاستثمار، و منه انخفاض الأموال المستثمرة.²

3-2-3- التطور التكنولوجي: إن التطور التكنولوجي في مجال إنتاجي معين أو أي نشاط إقتصادي معين يعتبر من العوامل المهمة في خلق فرص إستثمارية جديدة حيث أن إنتاج مادة جديدة أو إتباع طرق إنتاجية

¹ بريش السعيد، الإقتصاد الكلي - نظريات، نماذج و تمارين محلولة - دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007، ص 127

² بن حسان حكيم ، دراسة الجدوى و معايير تقييم المشاريع الإستثمارية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006 ، ص 8

متطورة تؤدي إلى زيادة في الطرق الإستثمارية وبالتالي زيادة قدرة المستثمرين على توسيع حجم الإستثمار أو القيام بإستثمارات جديدة.¹

3-2-4- اتجاه التوقعات و درجة المخاطرة: يعتبر عامل التوقع بالظرف الإقتصادي من حيث درجة الإنتعاش ودرجة الإنكماش من العوامل المؤثرة في قرار الإستثمار و حجمه، فإذا كان التوقع بالإنتعاش أي التفاؤل من حيث إزدياد حجم السوق وإستقرار الوضع السياسي، فإن ذلك يخفض درجة المخاطرة وسيشجع على زيادة حجم الإستثمار و توسع مجالاته ، أما في حالة توقع الإنكماش أي التشاؤم من حيث ضيق السوق وكثرة تقلباته وعدم الإستقرار السياسي ، فإن ذلك سيرفع درجة المخاطرة يؤثر سلبا على مقدار حجم الفرص الإستثمارية و بالتالي حجم الإستثمار.²

3-2-5- القوانين والتعليقات المالية: إن للقوانين و التعليمات المالية أثرا وضحا في زيادة حجم الإستثمار أو توسيع الإستثمار القائم، ومن هذه الأمور القانونية مسألة الضرائب، التي تؤثر بشكل مباشر على الإستثمار وفي تحديد إتجاهاته وطبيعة وحجم العائد المتوقع من تلك الفرص الإستثمارية.³

3-2-6- الإمكانيات والموارد المتاحة: يعتمد الإستثمار على تضافر مجموعة من العوامل المادية وغير المادية لتحقيق الهدف منه، فكلما توافرت الإمكانيات والموارد المادية من مواد أولية وألات وتجهيزات والوسائل المساعدة في الإنتاج والموارد البشرية و الأسواق اللازمة لتصريف المنتجات كلما كان ذلك مشجعا على القيام بالإستثمارات .

3-2-7- عوامل أخرى: وتتمثل في مدى توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي ومناخ الإستثمار ومدى الوعي الإيداري والإستثماري لدى أفراد المجتمع ومدى توفر السوق المالية الفعالة والنشطة .

4- عوائد ومخاطر الإستثمار

يعد العائد والمخاطرة متغيرين رئيسين مترابطين يتميز بهما كل إستثمار، فنجاح الإستثمار في أي مشروع يعتمد على العوائد المتوقع الحصول عليها ودرجة المخاطر التي تتعرض لها هذه العوائد، ولكي نصل إلى الإستثمار الأفضل يتطلب الأمر حساب العائد والمخاطرة و إختيار الإستثمارات التي تتناسب عوائدها مع مخاطرها، فالإستثمار الذي ينتظر منه تحقيق عوائد مرتفعة يتوقع عادة أن تعترضه مخاطر مرتفعة، والعكس صحيح .

4-1- عائد الإستثمار

يعتبر العائد الهدف الرئيسي لأي نشاط إستثماري وأحد أهم متغيرات العملية الإستثمارية لأنه يحدد معدل الزيادة في الثروة التي يطمح إليها كل المستثمر .

4-1-1- تعرف عائد الإستثمار: العائد على الإستثمار هو "بمناخة المقابل الذي يتوقع المستثمر الحصول

¹عدنان هاشم رحيم السامرائي، الإدارة المالية - منهج تحليلي شامل - ، الطبعة الثانية، الناشر الجامعة المفتوحة، الجماهيرية الليبية ،1997، ص299

² المرجع نفسه، ص299

³ المرجع نفسه، ص300

الفصل الأول: الإطار العام للقرارات الإستثمارية

عليه في المستقل مقابل الأموال التي يدفعها من أجل حيازة أداة الإستثمار"¹، كما يمكن تعريف العائد بأنه "المقابل الذي يطمح المستثمر إلى الوصول إليه في المستقبل نظير إستعمال أمواله"².

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن مفهوم العائد مرتبط بمفهوم الإستثمار، فالإستثمار هو القبول بتضحية بمبالغ مالية مؤكدة على أمل الحصول على مبالغ أكبر مستقبلاً، هذه الأخيرة تمثل العوائد المرجوة من الإستثمار

4-1-1- أنواع عائد الإستثمار: تتمثل أهم عوائد الإستثمار فيما يلي:

- **العائد الفعلي:** هو العائد الذي يحققه المستثمر فعلاً نتيجة إمتلاكه أو بيعه أداة من أدوات الإستثمار، ويتكون من العوائد الإيرادية أو العوائد الراسمالية أو يكون مزيج بينهما.³

- **العائد المتوقع:** هو العائد الذي يتوقع المستثمر الحصول عليه في المستقبل عند إستثمار أمواله في مشروع معين، ولذلك يسمى بالعائد المتوقع.⁴

- **العائد المطلوب:** هو العائد الذي يرغب المستثمر في الحصول عليه بما يتلائم مع مستوى المخاطر التي سيتعرض لها الأصل أو أداة الإستثمار، فهو يمثل أدنى عائد يعرض المستثمر عن عملية تأجيل الإستهلاك الحالي مستقبلاً.⁵

4-2- مخاطر الإستثمار

تعتبر المخاطر عنصر مهما من العناصر التي يتوقف عليها إتخاذ القرار الإستثماري، وذلك نظراً للعلاقة التي تربطها بالعائد.

4-2-1- تعريف مخاطر الإستثمار: تعرف المخاطرة على أنها "إحتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الإستثمار"⁶

كما يمكن تعريف المخاطرة أيضاً بأنها "الخسائر والأضرار التي تصيب المستثمر نتيجة عدم التأكد والتنبؤ بعوائد الأداة الإستثمارية"⁷.

من خلال التعريفين السابقين يتضح أن المخاطرة في الإستثمار هي لصيقة بحالة عدم التأكد، إذ كلما زاد عدم التأكد من الحصول على عائد الإستثمار أو من حجمه أو من إنتظامه، أو حتى من زمن تحققه، كلما كان الإستثمار أكثر خطورة، والعكس صحيح، فلا يمكن أن نتصور وجود إستثمار بدون مخاطرة، وإنما يمكن التخفيف منها بلجوء المستثمرين إلى تنويع إستثمارتهم وذلك لإدراكهم أن مجالات وأدوات الإستثمار تتفاوت فيما

¹ محمد مطر، مرجع سابق، ص 22

² قاسم نايف علوان، إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 48

³ المرجع نفسه، ص 49

⁴ قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص 59

⁵ المرجع نفسه، ص 60

⁶ محمد مطر، فايز تيمم، إدارة المحفظة الإستثمارية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 32

⁷ ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، أساسيات الإستثمار العيني والمالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 316

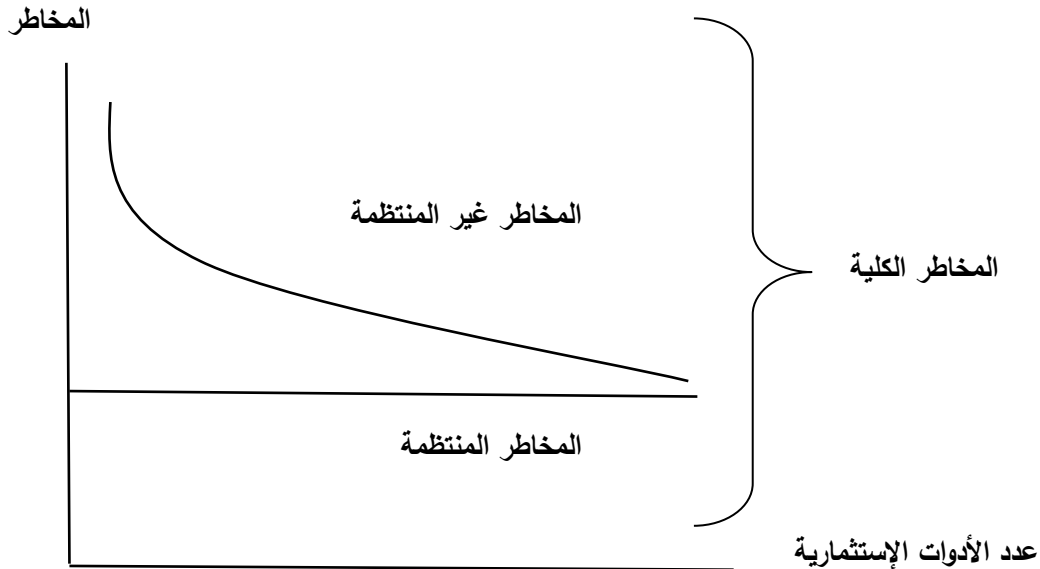
بينها من حيث درجة المخاطرة التي تلازمه، كما يتفاوت كذلك المستثمرون في مدى إستعدادهم لتحمل المخاطرة
4-2-2- أنواع مخاطر الإستثمار: يمكن تقسيم أنواع المخاطر بصفة عامة إلى نوعين هما:

- **المخاطر المنتظمة أو المخاطر الخارجية:** وهي المخاطر الناتجة عن عوامل تؤثر في الأدوات الإستثمارية بشكل عام ولا يمكن تجنبها، ولا يقتصر تأثيرها على مؤسسة معينة أو قطاع محدد، وترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للإقتصاد ككل، أي أنها تؤثر على السوق بأكمله وتشمل جميع الإستثمارات والأدوات المتداولة فيه دون إستثناء أي قطاع أو صناعة، فحالات الكساد والرواج والتغير في معدلات التضخم ومعدلات الفائدة والتغيرات السياسية وغيرها كلها عوامل تؤثر في الإستثمارات.¹

- **المخاطر غير المنتظمة أو المخاطر الداخلية:** وهي المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بمؤسسة معينة، أو قطاع محدد، وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الإقتصادي ككل، وتتأثر درجة المخاطرة غير المنتظمة لمؤسسة معينة عادة إما بطبيعة السلعة التي تنتجها أو بالتغير في طبيعة أو مكونات أصول هذه المؤسسة، أو بدرجة إستخدام الإقتراض كمصدر للتمويل كما تتأثر بزيادة المنافسة في مجال نشاطها، أو بحدوث أخطاء أو تغيير أساسي في الإدارة،² لذا يمكن التقليل من هذه المخاطر بالتنوع في الإستثمارات.

إن مجموع المخاطر المنتظمة والمخاطر غير المنتظمة يشكل إجمالي المخاطر التي تتعرض لها الإستثمارات، والشكل التالي يبين لنا المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة وتأثير تنوع الأدوات الإستثمارية على هذه المخاطر.³

الشكل رقم 03 : المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة



المصدر: دريد كامل آل شبيب، الإستثمار والتحليل الإستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص111

¹ دريد كامل آل شبيب، الإستثمار والتحليل الإستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص105

² محمد مطر، مرجع سابق، ص58-59

³ دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص111

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ إنخفاض المخاطر غير التنظيمية كلما إزداد عدد الأدوات الإستثمارية، وهذا يعني إمكانية تخفيض هذه المخاطر عند التنوع في الإستثمارات، ولكن إزداد عدد الأدوات الإستثمارية بالتنوع لم يؤثر على المخاطر المنتظمة .

المطلب الثاني: الإستثمار في الأوراق المالية

تعتبر الأوراق المالية من بين أبرز أدوات الإستثمار التي يلجأ إليها المستثمرون في عصرنا الحالي وذلك لما تتمتع به من مرونة وما توفره من مزايا لا توجد في أدوات الإستثمار الأخرى، سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى سوق الأوراق المالية من حيث مفهومه ووظائفه وبنيتها وأهم متعاطليه ثم نبين أهم الأوراق المالية التي يتم الإستثمار فيها وتداولها في هذا السوق.

1- سوق الأوراق المالية مفهومها، خصائصها ووظائفها

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بأسواق الأوراق المالية بغض النظر عن درجة تقدمها وتطورها، والتي أصبحت تعكس الوجه الحقيقي لأي اقتصاد وذلك بسبب أهمية الوظائف التي تقوم بها في إقتصاديات الدول.

1-1- مفهوم وخصائص سوق الأوراق المالية

لقد وردت العديد من تعاريف أسواق الأوراق المالية يمكن ذكر بعضها كما يلي :

تعرف سوق الأوراق المالية بأنها "المكان أو السوق الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية بأشكالها المختلفة، كالأسهم، والسندات، أو المشتقات المالية، تنظمه قوانين وأنظمة ولوائح تضمن إتمام المبادلات بيعاً وشراءً بسرعة وسهولة وأمان".¹

يعرف أيضا أنه ذلك الإطار الذي يجمع بين بائعي الأوراق المالية ومشتري الأوراق، وذلك بغض النظر عن الوسيلة التي يتحقق بها هذا الجمع أو المكان الذي يتم فيه، ولكن بشرط توفر قنوات اتصال فعالة فيما بين المتعاملين، بحيث تجعل الأثمان السائدة في السوق بالنسبة لأي ورقة مالية متماثلة في كل وحدة زمنية.² و يقصد بأسواق الأوراق المالية أيضا بأنها نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشتريين لنوع معين من الأوراق المالية أو لأصل مالي معين، يمكن المستثمرين من بيع وشراء عدد من الأسهم أو السندات داخل البورصة من طرف السماسرة أو المؤسسات العاملة في هذا المجال، وقد يتم تداول الأسهم والسندات بيعاً وشراءً خارج البورصة.³

من خلال التعارف السابقة يمكن تعريف سوق الأوراق المالية بأنه السوق الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية من أسهم وسندات بيعاً وشراءً بين مجموعة من المتعاملين وفقا لقوائد وقوانين تنظمه .

¹ شريط صلاح الدين ، بن وارث حبيبة، فعالية المناخ الإستثماري واثره في سوق الأوراق المالية دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد17، 2017، ص368

² طاهر حيدر حردان، مبادئ الإستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997 ، ص11

³ عبد الغفار حنفي، إستراتيجية الإستثمار في بورصة الأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص39

الفصل الأول: الإطار العام للقرارات الإستثمارية

- لسوق الأوراق المالية بعض الخصائص التي تميزه عن باقي الأسواق الأخرى يمكن إيجازها كالآتي:¹
- سوق الأوراق المالية تتسم بكونها أكثر تنظيمًا من باقي الأسواق المالية الأخرى، نظراً لكون المتعاملين فيه من الوكلاء المختصين، وهناك شروط وقيود قانونية لتداول الأوراق المالية في هذا السوق؛
 - يتطلب سوق الأوراق المالية وجود سوق ثانوية يتم فيها تداول الأدوات التي تم إصدارها من قبل بما يكفل توفير السيولة؛
 - التداول في سوق الأوراق المالية يتم بتوفير المناخ الملائم، وكذا المنافسة التامة حتى يتم تحديد الأسعار العادلة على أساس العرض والطلب؛
 - التداول في سوق الأوراق المالية الثانوية الخاصة يكون من خلال وسطاء ذوي خبرة في الشؤون المالية؛
 - سوق الأوراق المالية تتميز بالمرونة، وإمكانية إستفادتها من تكنولوجيا الاتصالات وهذا ما يجعلها أسواق واسعة تتم فيها صفقات كبيرة وممتدة قد يتسع نطاقها ليشمل أجزاء عدة من العالم في نفس الوقت؛
 - الإستثمار في سوق الأوراق المالية يتطلب توفير المعلومات السوقية، وإتخاذ القرارات الإستثمارية الرشيدة؛
 - سوق الأوراق المالية ترتبط بالأوراق المالية طويلة الأجل، وتكتسب أهمية خاصة في تمويل المشروعات الإنتاجية التي تحتاج إلى أموال تسدد على أمد طويل؛
 - الإستثمار في سوق الأوراق المالية قد يكون أكثر مخاطرة وأقل سيولة من الإستثمار في السوق النقدي، نظراً لكون أدوات الإستثمار فيه مثل السندات طويلة الأجل يحتمل مخاطر سعرية، سوقية، تنظيمية مختلفة؛ وكذلك السهم على الرغم من أنها ذات عائد أكبر نسبياً إلا أن مخاطرها كبيرة أيضاً.
- من خلال الخصائص السابقة يتضح أن الإستثمار في الأوراق المالية يسمح للمستثمر من الإستفادة من مزايا متعددة من أهمها ما يلي:²
- سوق الأوراق المالية على درجة عالية من الكفاءة والتنظيم قلما تتوفر لأدوات الإستثمار الأخرى مما يوفر مرونة كبيرة في تداول الأوراق المالية فتزيد من درجة سيولة الأموال المستثمرة فيها؛
 - تكاليف المتاجرة بالأوراق المالية تكون عادة منخفضة بالمقارنة مع تكاليف المتاجرة بأدوات الإستثمار الأخرى إذ أن معظم صفقات بيع وشراء الأوراق المالية تتم على الهاتف أو الأنترنت كما لا تحتاج إلى نفقات تخزين أو صيانة كما هو الحال في الأصول الحقيقية فيوفر ذلك على المستثمر الكثير من النفقات؛
 - تتمتع الأوراق المالية بخاصية التجانس، فأسهم شركة معينة أو سندات ما غالباً ما تكون متجانسة في قيمتها وشروطها، مما يسهل عملية تقييمها وإحتساب معدل العائد المحقق من كل ورقة مالية؛
 - لا يحتاج الإستثمار في الأوراق المالية إلى خبرات متخصصة يتوجب توفرها في المستثمر، فيمكن لهذا الأخير ومهما كانت إمكانياته وثقافته أن يجد أداة الإستثمار المناسبة، كما يجد في سوق الأوراق المالية

¹ جمال جويدان الجمال، الأسواق المالية والنقدية، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 56

² محمد مطر، مرجع سابق، ص 81-82

الفصل الأول: الإطار العام للقرارات الإستثمارية

متخصصين ووسطاء وسماسرة من هم على إستعداد لتقديم المشورة له؛

1-2- وظائف سوق الأوراق المالية

يمكن تلخيص أهم وظائف أسواق الأوراق المالية في النقاط التالية:¹

1-2-1- تعبئة المدخرات وتمويل الإستثمارات: لأسواق رؤوس الأموال دور مهم في جذب الفائض من رؤوس الأموال غير الموظفة في الاقتصاد الوطني و تحويلها من مال عاطل إلى رأس مال موظف وفعال في الدورة الاقتصادية، وذلك من خلال عمليات الإستثمار في الأدوات المالية المتنوعة كالأسهم والسندات، ويتميز التمويل عن طريق سوق الأوراق المالية بطول أجاله وإستمراريته وإنخفاض تكلفته، إذ أن ميزة السيولة والرقابة على الأداء والإفصاح والأمان في عمليات التداول التي توفرها هذه الأسواق تشجع المستثمرين على توظيف مدخراتهم مما ينعكس إيجاباً على تخصيص الموارد المالية وإنتعاش إنتاجية الشركات.

1-2-2- توفير السيولة: تعتبر سوق الأوراق المالية سوقاً مستمرة لتداول الأوراق المالية الأمر الذي يتيح للمستثمرين درجة عالية من السيولة التي تشجعهم على توظيف مدخراتهم في شراء الأوراق المالية سواء من السوق الأولية أو من السوق الثانوية طالما يمكن تحويلها بسهولة وبسرعة إلى نقدية دون تحمل خسائر معتبرة، لذلك تساهم سيولة سوق الأوراق المالية في تدعيم الإستثمارات طويلة الأجل وتوسيعها مما ينعكس على النمو الاقتصادي والمستوى المعيشي للأفراد، كما يتميز الإستثمار في الأوراق المالية بمرونة وسهولة التعامل بيها وشراء كما يتميز بإمكانية إستثمار أي مبلغ ولأية مدة طالما أو قصرت.

1-2-3- تخفيض مخاطر الإستثمار وتوفير المعلومات حول الشركات: توفر سوق الأوراق المالية للمستثمرين فرصاً عديدة لتخفيض المخاطر من خلال إمكانيات التنوع التي توفرها الأدوات الإستثمارية المتداولة فيها، حيث تمكن هذه السوق من تكوين محافظ إستثمارية تضم أوراقاً مالية لقطاعات متعددة وشركات متنوعة، كما تساهم سوق الأوراق المالية على توفير المعلومات حول القائمين على إدارة الشركات، من شأن ذلك أن يساهم في التسعير العادل للأوراق المالية، إذ تلزم قوانين هذه السوق الشركات المدرجة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأدائها وعن الأوراق المالية التي ترغب في إصدارها مما يوفر للمستثمرين المعلومات الدقيقة لإتخاذ قرار الإستثمار.

1-2-4- المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تعد السوق المالية القناة الرئيسة لتنفيذ السياسات الاقتصادية في اقتصاد حديث، إذ تستطيع الحكومات من خلال تنفيذ سياستها النقدية والمالية أن تحقق أهداف الاقتصاد الكلية وخصوصاً حالة الاستقرار النقدي والمالي، فوجود مثل هذه الأسواق يساعد في استخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة السياسة النقدية وعلى وجه الخصوص عمليات السوق المفتوحة، كما تساهم في تنفيذ أفضل لهذه السياسات، في ضوء ما يمثله منحى العائد على السندات الحكومية كمصدر للمعلومات حول

¹ رفيق مزاهدية، كفاءة سوق الأوراق المالية ودورها في تخصيص الإستثمار دراسة حالة سوق الأسهم السعودية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2006/2007، ص ص 15-16

الفصل الأول: الإطار العام للقرارات الإستثمارية

توقعات السوق بشأن أسعار الفائدة في التأثير على مستويات الإقراض والاقتراض ومعدلات التضخم المستقبلية، وهي بذلك تلعب دوراً حيوياً في تحقيق الاستقرار المالي وتعميق عمل القطاع المصرفي والمالي، وبالتالي تحقيق الاستقرار الإقتصادي¹.

1-2-5- مؤشر للحالة الاقتصادية: تعتبر سوق الأوراق المالية المرآة العاكسة للوضع الاقتصادي، فهي أداة يمكن من خلالها قياس قوة الاقتصاد على المدى الطويل أو القصير، فحجم التعاملات وأسعار الأوراق المالية المتداولة في السوق هي مؤشر عن الحالة الاقتصادية المستقبلية، فتكون بمثابة إنذار مبكر للقائمين على شؤون الاقتصاد في الدولة لإتخاذ الإجراءات التصحيحية عندما يلزم الأمر.²

2- تنظيم وكفاءة أسواق الأوراق المالية

يعتبر سوق الأوراق المالية أكثر تنظيماً من باقي الأسواق من حيث بنيته والقوانين والشروط التي تحكمه هذه الميزة توفر المرونة والسرعة والسهولة والأمان في تداول الأوراق المالية بين مختلف المتعاملين فيه.

2-1- مكونات أسواق الأوراق المالية

تنقسم أسواق الأوراق المالية إلى قسمين:³

2-1-1- الأسواق الأولية: ويدعى كذلك سوق الإصدار، وهو السوق الذي يتم من خلاله إصدار الأوراق المالية الجديدة، والتي أصدرتها المنشآت والمؤسسات والوحدات الاقتصادية لأول مرة بغرض الحصول على الأموال لتمويل الاحتياجات المالية.

2-1-2- الأسواق الثانوية: وتدعى كذلك بسوق التداول، فالسوق الثانوية هي التي تمكن المستثمرين من المتاجرة فيما بينهم، في الأوراق المالية التي تم إصدارها من قبل في السوق الأولية، ويجب الملاحظة بأن عائد بيع الأوراق المالية يذهب مباشرة لحملة الأوراق المالية، وليس للشركات كما حدث في السوق الأولية، ويمكن تقسيم هذه السوق إلى نوعين :

- **أسواق منظمة:** وهي البورصات التي تخضع لقوانين والقواعد التي تضعها الجهات الرقابية، وتتداول فيها الأوراق المالية المسجلة، والتي تحدد أسعارها من خلال قانون العرض والطلب، ويجري التعامل في مكان مادي محدد.

- **أسواق غير منظمة:** وهي المعاملات التي تجري خارج البورصات المنظمة، وتدعى كذلك بالأسواق الموازية فلا يوجد مكان مادي لها، لكنها عبارة عن شبكة إتصالات تجمع بين السماسرة والتجار والمستثمرين، ولا يتم مقابلة العرض والطلب على الأوراق المالية كما هو الحال في البورصات المنظمة، بل يتم من خلال التفاوض عن طريق شبكة الاتصالات .

¹ شريط صلاح الدين، بن وارث حبيبة، مرجع سابق، ص 372

² أحمد محمد لطفى، معاملات البورصة بين النظم الوضعية والأحكام الشرعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 348

³ بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص ص 44-45

2-2- المتعاملين في أسواق الأوراق المالية

يتمثل أهم دور تقوم به سوق الأوراق المالية في تعبئة المدخرات وتمويل المشروعات، وبالتالي تعددت الأطراف المتدخلة في هذا السوق بين متدخل يسعى للحصول على التمويل، وآخر يصبو نحو إستثمار وتوظيف فوائضه المالية أو العمل على تنفيذ عمليات بيع وشراء الأوراق المالية، وهذا ما يحقق إستمرارية سوق الأوراق المالية في أداء نشاطها وتلبية رغبات الأطراف المختلفة، ومن بين الأطراف التي تتعامل في هذا السوق نجد:¹

2-2-1- الحكومات: وتعتبر من بين المتعاملين الأساسيين في سوق الأوراق المالية خاصة في سوق السندات، وتلجأ الحكومات إلى إصدار الأوراق المالية لتحقيق جملة من الأهداف من أهمها تغطية العجز المتراكم في الميزانية العمومية أو لتمويل مشاريع تنموية، التحكم في حجم السيولة في الاقتصاد لتفادي وقوع أزمات.

2-2-2- الشركات: تعتبر الشركات من بين أهم المتعاملين الفاعلين في سوق الأوراق المالية، بحيث تلجأ إلى إصدار الأوراق المالية للحصول على رؤوس الأموال اللازمة لتمويل إستثماراتها الجديدة والتوسعية، كما تلجأ أيضا إلى سوق الأوراق المالية لتوظيف فوائضها المالية للمتاجرة في بيع وشراء الأوراق المالية المتداولة في السوق لتحقيق أرباح إلى جانب أرباح نشاطها العادي .

2-2-3- المستثمرون المؤسسون: يعتبر المستثمرون المؤسسون من بين أهم المتعاملين في سوق الأوراق المالية في الدول المتقدمة نظرا لقدرتهم الكبيرة على تعبئة المدخرات طويلة الأجل وتوجيهها نحو هذه الأسواق و تميزهم بنوع من الثبات والإستقرار في قدرتهم الإيداعية والإستثمارية، فهم يوفرون للجمهور أدوات مالية بعوائد معقولة ومخاطر محدودة، ويتكون هؤلاء المستثمرون أساسا في البنوك وشركات التأمين، صناديق التقاعد صناديق الإيداع وشركات الإستثمار .

2-2-4- سماسرة الأوراق المالية: يعد السماسرة أو الوسطاء من أهم الفاعلين الأساسيين في سوق الأوراق المالية لما لهم دور مهم في تقديم مجموعة من الخدمات المتكاملة للمتعاملين، والسماسرة قد يكون مؤسسة فردية أو شركة متخصصة في السمسرة² يقوم بتنفيذ الأوامر الممررة من المستثمرين عملائهم سواء بشراء أو بيع الأوراق المالية مقابل عمولة، كما يقوم بممارسة نشاطات أخرى كإجراء البحوث والتحليلات وتقديم النصح والمشورة للمتعاملين بالإضافة إلى إدارة المحافظ المالية.

2-2-5- بنوك الإستثمار: يتمثل دور بنوك الإستثمار في شراء الأوراق المالية الصادرة عن المؤسسات ثم تقوم ببيعها للمستثمرين، كما تقوم بتقديم خدمات تأخذ عدة أشكال كتقديم النصح للشركات بخصوص إصدار الأوراق المالية، وتنفيذ التعهد بتغطية عملية الإصدار وتحمل مخاطر تقلب الأسعار والقيام بالحملات الإشهارية والترويجية والإتصال بالمشتريين لتسويق الأوراق المالية المصدرة .

¹ رفيق مزاهدية، مرجع سابق، ص ص 32-35

² بوكساني رشيد، مرجع سابق، ص 49

2-3- كفاءة سوق الأوراق المالية

وفق لمفهوم كفاءة سوق الأوراق المالية يتوقع أن تستجيب أسعار الأوراق المالية في السوق على وجه السرعة لكل معلومات جديدة ترد إلى المتعاملين، وبذلك تعد المعلومات وأنظمة الإفصاح احد أهم المقومات لتطوير وزيادة كفاءة هذه الأسواق، وبذلك على المستثمر أن يدرك الكيفية التي تمكنه من الاستفادة من هذه المعلومات من أجل إتخاذ القرار الإستثماري الرشيد .

2-3-1- مفهوم ومتطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية

يمكن تعريف السوق الكفاء بأنها" السوق التي تستجيب أسعار الأوراق المالية في ظلها للتغيرات في نتائج تحليل البيانات والمعلومات المتدفقة إلى السوق، بحيث تحدث هذه الاستجابة بسرعة تؤدي إلى تساوي القيمة السوقية للسهم مع قيمته الحقيقية، بحيث لا تستطيع أي فئة من المستثمرين أن تحقق مكاسب غير عادية على حساب فئة أخرى كنتيجة لاكتشاف أسهم تقل أو تزيد أسعارها عن قيمتها الحقيقية، ففي ظل السوق الكفاء سوف يحقق جميع المستثمرين نفس معدل العائد لمستوى معين من المخاطرة"¹.

لكي تتحقق كفاءة سوق الأوراق المالية يتطلب توفر سمتين أساسيتين وهما:²

- **كفاءة التسعير:** وتدعى الكفاءة الخارجية، ويقصد بها أن المعلومات الجديدة تصل إلى المتعاملين بسرعة، دون فاصل زمني كبير، وكذلك بدون تكلفة باهظة مما يجعل الحصول على المعلومات متاحة للجميع.
- **كفاءة التشغيل:** وتدعى بالكفاءة الداخلية، وتعني إمكانية تحقيق التوازن بين العرض والطلب، دون أن يتحمل المتعاملين فيه تكلفة عالية للسمسة ودون أن يتاح للتجار وصناع السوق من تحقيق أرباح غير عادية.

2-3-2- أنواع وأشكال كفاءة سوق الأوراق المالية

-**الكفاءة الكاملة والإقتصادية لسوق الأوراق المالية:** في ظل الكفاءة الكاملة يفترض عدم وجود فاصل زمني بين تحليل المعلومات الواردة إلى السوق وبين الوصول إلى نتائج محددة بشأن سعر السهم، أي أن هناك أثر فوري وسريع للمعلومات على أسعار الأوراق المالية في السوق، وأن المعلومات الجديدة الواردة تصبح معلومات متاحة دون وجود فاصل زمني بين حصول مستثمر وأخر عليها حيث يستجيب لها السوق بسرعة لخلق سعر توازني للورقة المالية مما يجعل قيمتها السوقية مساوية لقيمتها العادلة أو القريبة منها جدا.³

والسوق الكاملة تقتضي توفر عدد من الشروط من أهمها:⁴

- المعلومات متاحة للجميع في ذات اللحظة وبدون تكاليف حتى تكون توقعات المستثمرين متماثلة؛
- عدم وجود أي قيود على التعامل، فلا توجد تكاليف على المعاملات أو ضرائب أو غير ذلك من التكاليف أي أن المستثمر يبيع أو يشتري أي قيمة من السهم مهما صغر حجمها؛

¹ محمد صالح الحناوي، تحليل وتقييم الأوراق المالية ، الدار الجامعية، القاهرة، مصر ، 2002 ، ص127

² شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص102

³ صايفي عمار، محددات الإستثمار المحفظي وأثاره على أسواق الأوراق المالية، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008-2009، ص13

⁴ أمين عبد العزيز، الأسواق المالية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007، ص240

- وجود الأعداد الكبيرة من المستثمرين الذين يتصرفون بالرشد، يتجهون إلى تعظيم المنفعة من وراء مختلف تعاملاتهم في بيع وشراء الأوراق المالية ، وأن تصرفات أي منهم لا تؤثر تأثيرا ملموسا على أسعار الأسهم؛ غير أنه في الواقع العملي وفي ظل مثالية هذه الشروط يصعب إيجاد سوق يتمتع بالكفاءة الكاملة بسبب اختلاف الإمكانات المادية والأهداف الخاصة للمتعاملين وكذلك اختلاف قدراتهم على سرعة تفسير المعلومات الواردة، الأمر الذي يجعل هناك فروقات ما بين السعر السوقي للورقة المالية وقيمتها العادلة فترة من الزمن هذه الحقيقة تشير لما يعرف بالكفاءة الاقتصادية.¹

- أشكال كفاءة سوق الأوراق المالية: هناك عدة أشكال لفرضية السوق الكفاء يمكن ذكرها فيما يلي:²

***الكفاءة الضعيفة:** تعبر هذه الصيغة على أن الأسعار الجارية للأوراق المالية تعكس المعلومات السابقة فيما يتعلق بالتغيرات التي قد طرأت على أسعار هذه الأوراق، وبالتالي فإنه من غير الممكن الاستعانة بهذه المعلومات في التنبؤ من أجل تحقيق عوائد غير عادية من الاستثمار في الأوراق المالية، وتعرف هذه الصيغة أيضا بنظرية الحركة العشوائية.

***الكفاءة شبه القوية:** بموجب هذه الصيغة تكون الأسعار السوقية للأوراق المالية لا تعكس فقط المعلومات التاريخية بل تعكس أيضا كافة المعلومات المتاحة للجميع سواء كانت هذه المعلومات تتضمن شؤون دولية أو ظروف اقتصادية تخص البلد أو ظروف تتعلق بالمؤسسة المعنية، بالإضافة إلى التقارير المالية والتحليلات المختلفة، وفي ظل هذه الصيغة فإنه من غير الممكن أن يحقق المستثمر أرباحا غير عادية على حساب الآخرين و إن تمكن من ذلك فلن يكون لمدة طويلة لأن هذه المعلومات متاحة للجميع.

***الكفاءة القوية:** وفقا لهذه الصيغة تكون المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية المتاحة تعكس أسعار الأوراق المالية في السوق لذلك فإنه من غير الممكن لأي مستثمر أن يحقق أرباحا غير عادية على حساب الآخرين. ومن ذلك يتضح بأن درجة كفاءة أسواق الأوراق المالية تختلف باختلاف درجة المعلومات المتاحة ودرجة الملائمة لمختلف مستخدميها.

¹ صايفي عمار، مرجع سابق، ص14

² المرجع نفسه، ص15

3- أدوات الإستثمار في سوق الأوراق المالية

تعتبر الأوراق المالية السلعة التي يركز عليها نشاط سوق الأوراق المالية، وتعد الورقة المالية صك يعطي كامل الحق في الحصول على جزء من العائد، أو الحق في إمتلاك أصل معين أو الحقين معاً¹، أي تمثل إما مستند ملكية أو دين يبين بموجبه حقوق ومطالب المستثمر وتتمثل الأوراق المالية أساساً في الأسهم والسندات والمشتقات المالية.

3-1- الأسهم

3-1-1- تعرف الأسهم : يعرف السهم على أنه صك ملكية يتم إصداره، وهو جزء من رأس مال الشركة وعندما يمتلك المستثمر سهماً في إحدى الشركات فهو يمتلك جزء من رأسمالها.² ويعرف السهم أيضاً أنه ورقة مالية تثبت إمتلاك حائزها لجزء من رأسمال المؤسسة التي أصدرته، مع الإستفادة من كل الحقوق وتحمل الأعباء التي تنتج عن إمتلاك هذه الورقة.³ من خلال التعاريف السابقة يتضح أن الأسهم أداة أساسية لتمويل الشركات وتعتبر مستند ملكية تعطي الحقلصاحبها في إمتلاك جزء من رأس مال الشركة والإستفادة من كل الحقوق وتحمل كل الأعباء الناتجة عن هذه الملكية كما يستطيع صاحبها التنازل عنها ببيعها في سوق الأوراق المالية. للسهم عدة قيم نذكر منها:⁴

- **القيمة الإسمية:** تمثل القيمة المدونة على قسيمة السهم وعادة ما يكون منصوص عليها في عقد التأسيس.
- **القيمة الدفترية:** تمثل نصيب السهم الواحد من حقوق الملكية التي تشمل رأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة .

- **القيمة السوقية:** تمثل القيمة التي يباع بها السهم في السوق رأس المال .

- **القيمة الحقيقية:** القيمة الحقيقية هي القيمة المعقولة أو القيمة العادلة التي تحدد على ضوء معطيات موضوعية تشمل أصول الشركة والأرباح الموزعة على المساهمين وتوقعات النمو المستقبلية وكفاءة إدارة الشركة، فهي تمثل التقييم الاقتصادي لما يجب أن يكون عليه سعر السهم الحقيقي، وهي تبنا على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي يتوقع أن ينجم عنها الإستثمار في السهم.⁵

- **القيمة التصفوية:** تمثل نصيب السهم من قيمة موجودات الشركة المصفاة بعد تسديد كل الإلتزامات وحقوق الدائنين وحملة الأسهم الممتازة.⁶

¹ منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1995، ص 6 .

² سيد سالم عرفة، إدارة المخاطر الإستثمارية، دار الريبة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 18

³ مناصرية خولة، اثر السياسة المالية على أداء سوق الأوراق المالية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2016، ص 113

⁴ منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 13

⁵ قاسم نايف علوان، إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 175

⁶ رفيق مزاهدية، مرجع سابق، ص 19

الفصل الأول: الإطار العام للقرارات الإستثمارية

- 3-1-2- أنواع الأسهم: يمكن تقسيم الأسهم من حيث الحقوق المترتبة عنها إلى أسهم عادية وأسهم ممتازة
- الأسهم العادية: تمثل الأسهم العادية وسيلة من وسائل التمويل الطويل الأجل بالنسبة للشركات، حيث تعتمد عليها بشكل كبير خاصة في بداية نشاطها لتجميع رأس المال .
 - يعرف السهم العادي بأنه أداة ملكية ذو صفة مالية قابلة للتداول، حامله له الحق في الحصول على عوائد غير ثابتة، بجانب حصته برأس مال الشركة والمثبتة بشهادة السهم.¹
 - تتميز الأسهم العادية بمجموعة من الخصائص من أهمها:
 - السهم العادي سند ملكية لجزء من رأس مال الشركة ليس له تاريخ إستحقاق، مالكة هو شريك في موجودات الشركة؛
 - الأسهم العادية قابلة للتداول بيعا وشراء بين المتعاملين في سوق الأوراق المالية؛
 - أسهم الشركة الواحدة تكون متساوية القيمة، مما يدل على أن كل سهم يتساوى مع غيره في الحقوق؛
 - سعر السهم عرضة للتقلبات في السوق بفعل عوامل عديدة سواء كانت عوامل النشاط الاقتصادي أو الصناعة أو عوامل تعود للشركة نفسها؛²
 - يتميز الدخل الذي يدره السهم العادي بعدم الإستقرار أي أنه غير ثابت، لإرتباطه بالنتائج المحققة في الشركة
 - لحملة الأسهم العادية الحق في حضور الجمعية العامة العادية والإستثنائية وحق التصويت فيها؛
 - لحملة الأسهم العادية أولوية الإكتتاب في الأسهم الجديدة التي تصدرها الشركة؛
 - يستعيد حملة الأسهم العادية حقوقهم عند تصفية الشركة بعد تسديد كل إلتزامات وحقوق الدائنين وأصحاب الأسهم الممتازة؛
- من خلال الخصائص السابقة يتضح أن المستثمرون في الأسهم العادية يتمتعون بعدد من الحقوق من بينها الحق في الحصول على الأرباح التي تقرر الشركة توزيعها وحق المشاركة في موجودات الشركة عند تصفيتها والرقابة على نشاطها وحضور الجمعية العامة والتصويت فيها بنسبة ما يمتلكه من أسهم³، كما تتيح الأسهم العادية حقوقا آخر لحاملها كالحق في نقل ملكية الأسهم لشخص آخر ببيعها وحق أولوية الإكتتاب في الأسهم الجديدة التي تصدرها الشركة.⁴
- الأسهم الممتازة: يعرف السهم الممتاز بأنه أداة مالية هجينة تجمع بين صفات أداة الملكية (السهم العادي) وبين أداة المديونية (السند) ولحامله الحق في الحصول على عائد محدد سنويا إما بنسبة من القيمة الإسمية أو مبلغ محدد، بجانب المبلغ المثبت بشهادة السهم.⁵

¹ أرشد فؤاد التميمي، أسامة عزمي السلام، الإستثمار بالأوراق المالية - تحليل وإدارة-، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2004، ص9

² صايفي عمار، مرجع سابق، ص28

³ سمير محمد عبد العزيز، إقتصاديات الإستثمار. التمويل. التحليل المالي (مدخل في التحليل المالي)، مرجع سابق، ص 133

⁴ رضوان وليد العمار، مرجع سابق، ص ص 206 - 207

⁵ مناصرية خولة، مرجع سابق، ص 119

الفصل الأول: الإطار العام للقرارات الإستثمارية

يشترك السهم الممتاز مع السهم العادي بخصائص معينة ويختلف عنه في خصائص أخرى، بحيث يشترك مع السهم العادي في كونه يعتبر مستند ملكية ليس له تاريخ إستحقاق¹، وأن مسؤولية حامله محددة بمقدار مساهمته، كما لا يحق لصاحب السهم الممتاز المطالبة بتوزيع الأرباح عند إقرار المؤسسة عدم توزيعها²، وإمكانية تداولهما في سوق الأوراق المالية .

ويختلف السهم الممتاز عن السهم العادي في النقاط الآتية:³

- أولوية حملة الأسهم الممتازة الحصول على الأرباح الموزعة قبل حملة الأسهم العادية والتي تحدد بنسبة مئوية ثابتة من القيمة الإسمية للسهم؛

- أولوية حملة الأسهم الممتازة في الحصول على حقوقهم عند التصفية عن حملة الأسهم العادية؛

- غالبا لا يكون لحملة الأسهم الممتازة الحق في التصويت، في حين هذا الحق يعتبر أساسيا لحملة الأسهم العادية؛

- عائد السهم الممتاز ثابت ولا يتأثر بمستوى وضع الشركة؛⁴

- لا نصيب للسهم الممتاز في الإحتياطات والأرباح المحتجزة للشركة، لذلك فإن قيمته الاسمية تساوي قيمته الدفترية؛

- يحق للمؤسسة إستدعاء الأسهم الممتازة من أصحابها وذلك بشراء هذه الأسهم من السوق⁵، خاصة عند إنخفاض أسعار الفائدة كثيرا؛

من خلال الخصائص السابقة يتضح أن المستثمرين في الأسهم الممتازة يتمتعون بعدد من الحقوق من بينها حق الحصول على عائد ثابت يحدد بنسبة مئوية من القيمة الإسمية للسهم، فتحقيق الشركة لأرباح مرتفعة أو متواضعة لن يؤثر بالتوزيع الخاص بهذه الأسهم، وحق الأولوية في الحصول على الأرباح التي قررت الشركة توزيعها والحصول على حقوقهم عند التصفية قبل حملة الأسهم العادية، الحق في نقل ملكية الأسهم الممتازة لشخص آخر ببيعها، وهناك حالات يكون لحامل السهم الممتاز الحق في تحويل سهمه إلى سهم عادي⁶، وكذلك إذا كانت الأسهم الممتازة مجمعة للأرباح فإنها لا تفقد حقوقها في السنوات التي لم يتم فيها توزيع الأرباح بل ترحل إلى السنة التالية⁷.

¹ احمد بوراس، تمويل المنشأة الاقتصادية ، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر ، 2008، ص 54

² قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص 177

³ رضوان وليد العمار، مرجع سابق، ص 209

⁴ بوكساني رشيد، مرجع سابق، ص 59

⁵ عدنان هاشم رحيم السامرائي، الإدارة المالية (منهج تحليلي شامل)، الناشر الجامعة المفتوحة، الطبعة الثانية، الجماهيرية الليبية ،1997، ص 278

⁶ بوكساني رشيد، مرجع سابق، ص 59

⁷ قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص 178

3-2- السندات

3-1-1- تعريف السندات: إن التمويل بواسطة إصدار السندات يعد شكلا من أشكال القروض الطويلة الأجل وتلجأ إليه المؤسسة لتمويل مختلف نشاطاتها وفرصها الإستثمارية .

ويعرف السند بأنه مستند مديونية تصدره المؤسسة ويعطي لحامله الحق في الحصول على عائد سنوي ثابت و الحق في إسترجاع قيمته في تاريخ الإستحقاق.¹

السند عبارة عن عقد أو أداة دين طويل الأجل، تصدره الشركات أو الحكومة، وطبقا لهذا العقد يقبل المقترض "مصدر السند" أن يدفع قيمة السند مع الفوائد المستحقة في تواريخ محددة لحامل السند، ويحمل السند قيمته الاسمية وتاريخ استحقاق معين ومعدل فائدة محدد.²

السند عبارة عن عقد أو أداة دين طويل الأجل، تصدره الشركات أو الحكومة، وطبقا لهذا العقد يقبل المقترض "مصدر السند" أن يدفع قيمة السند مع الفوائد المستحقة في تواريخ محددة لحامل السند، ويحمل السند قيمته الاسمية وتاريخ استحقاق معين ومعدل فائدة محدد.³

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن السندات تمثل أداة لتمويل الشركات والحكومات وتعتبر من أدوات المديونية لها تاريخ إستحقاق كما يستفيد حاملها من فوائد ثابتة والقدرة ببيعها في سوق الأوراق المالية . تتميز السندات بعدة خصائص من أهمها:

- السند مستند دين لحامله على الجهة المقترضة (الجهة المصدرة له)، له تاريخ إستحقاق محدد في عقد الإصدار؛

- يستفيد حامل السند من عائد ثابت مهما كانت النتائج المحققة في المؤسسة؛

- السندات قابلة للتداول بالطرق التجارية؛

- أولوية حملة السندات في إسترداد حقوقهم في حالة التصفية قبل حملة الأسهم؛

- حامل السند ليس له الحق الحضور في الجمعية العامة للشركة ولا حق التصويت والإشتراك في إدارة الشركة.

من خلال الخصائص السابقة يتضح أن المستثمرين في السندات يتمتعون بعدد من الحقوق من بينها الحق في الحصول على عائد ثابت سواء حققت المؤسسة ربحا أو خسارة، وحق إسترجاع قيمة السندات عند تاريخ الإستحقاق وإذا تأخر إسترجاعها له الحق في رفع دعوى الإفلاس على المؤسسة، كما تتيح السندات لحامل أولوية الحصول على أمواله في حالة تصفية المؤسسة قبل حملة الأسهم العادية والممتازة وحق التنازل عن السندات ببيعها في سوق الأوراق المالية.

3-1-2- أنواع السندات: توجد العديد من أنواع السندات نذكر منها:⁴

¹ أحمد بوراس، مرجع سابق، ص 57

² بوكساني رشيد، مرجع سابق، ص 61

³ بوكساني رشيد، مرجع سابق، ص 61

⁴ عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 382-385

- **السندات المضمونة وغير المضمونة:** تتيح السندات المضمونة حماية لعائد السند من مخاطر عدم السداد، حيث تقوم المؤسسة المصدرة للسند برهن بعض أصولها ضمانا للوفاء بالدين وفوائده، فإذا عجزت الشركة المقترضة عن سداد إلتزاماتها تجاه حملة السندات يتم إستفاء الديون من خلال بيع الأصول المرهونة. أما السندات غير مضمونة (السندات العادية) فهي سندات غير مرهونة بأي أصل، وترتبط أساس بطبيعة أصول المؤسسة وقوة مركزها الإئتماني، وتأسيسا على ذلك يمكن القول أن قدرة المؤسسة على إصدار هذه السندات ترتفع بزيادة ما تملكه من أصول ثابتة وبارتفاع قوة مركزها الإئتماني.

- **السندات القابلة للإستدعاء والقابلة للإعادة:** السندات القابلة للإستدعاء هي سندات تتيح للشركة المقترضة إمكانية إستدائها (سدادها) قبل موعد إستحقاقها ضمن شروط محددة و منصوص عليها في عقد الإصدار، في المقابل حق الإستدعاء تتعهد الشركة المقترضة بسداد علاوة إضافية عند الإستدعاء تضاف إلى القيمة الإسمية للسند، أما السندات القابلة للإعادة وهي سندات تتيح لحاملها فرصة إرجاعها للشركة المصدرة في مقابل الحصول على نفس القيمة الإسمية.

- **سندات الدخل والسندات ذات العائد المتغير:** سندات الدخل هي سندات لا ترتب عوائد لحاملها إلا إذا حققت الشركة المصدرة لها أرباحا تسمح بسداد الفائدة المستحقة على السندات. أما السندات ذات العائد المتغير وهي سندات تأخذ بعين الإعتبار مخاطر تقلبات أسعار الفائدة وإرتفاع معدلات التضخم، وبالتالي فإن معدل الفائدة لهذه السندات يتغير ليتلائم مع معدل الفائدة السائدة في السوق ومعدلات التضخم.

- **السندات القابلة للتحويل:** أما السندات القابلة للتحويل فهي سندات التي يمكن تحويلها إلى أسهم عادية لنفس الشركة، وتتم عملية التحويل وفق شروط محددة وخلال فترة زمنية منصوص عليها في عقد الإصدار.¹

3-3- المشتقات المالية

تعتبر المشتقات المالية أحد أدوات التعامل الحديثة في سوق الأوراق المالية وقد كان التقدم التكنولوجي والتغيرات الاقتصادية وما صاحبها من تعاضم ظاهرة تقلبات معدلات الفائدة وأسعار صرف العملات ومؤشرات البورصة الدور البارز في ظهورها، وقد ساهمت في تحسين كفاءة السوق بتخفيض تكلفة المعاملات وإتاحة الفرصة للمستثمرين للتغطية ضد المخاطر وتحقيق عوائد رأسمالية .

3-3-1- تعريف المشتقات المالية: تعرف المشتقات المالية على أنها "عقود تبنى أو تشتق من عقود أساسية لأدوات إستثمارية (أوراق مالية عملات، سلع ...) لينشأ عن تلك العقود الفرعية أدوات إستثمارية مشتقة".² ويمكن تعريف المشتقات المالية أيضا على أنها "عقود يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي يتحمل المتعامل بمقتضاها تكلفة محدودة، وتتوقف مكاسب أو خسائر أطراف التعامل على القيمة السوقية للأصل المالي محل التعاقد، وتتنوع الأصول محل التعاقد ما بين الأسهم والسندات والسلع والعملات الأجنبية ومؤشرات البورصة".³

¹ رفيق مزاهدية، مرجع سابق، ص25

² محمد مطر، مرجع سابق، ص296

³ رفيق مزاهدية، مرجع سابق، ص26

من خلال التعاريف السابقة يمكن إبراز الجوانب المتعلقة بالمشتقات المالية كما يلي:

- المشتقات المالية هي أدوات مالية تشتق قيمتها من أدوات إستثمارية أخرى كالأسهم والسندات.
 - المشتقات المالية تضم مجموعة من العقود التي تتنوع حسب طبيعتها وأجلها ومخاطرها .
 - تستخدم المشتقات المالية لغرض إدارة المخاطر والمراجعة بين الأسواق والمضاربة .
- 3-3-2- أنواع المشتقات المالية: يمكن التمييز بين الأنواع التالية للمشتقات المالية :

- **العقود الآجلة:** تعتبر العقود الآجلة إتفاق بين طرفين لشراء أو بيع أصل مالي أو عيني في وقت لاحق بسعر يحدد مسبقاً، حيث تتعاقد مؤسستين أو مؤسسة مالية وشركة أعمال على إتتمام الصفقة بسعر معين وبكمية محددة في موعد لاحق¹. فإذا كان سعر الأصل المتفق عليه بين طرفين العقد أقل من السعر السائد في السوق في تاريخ التسليم فإن المشتري سيحقق مكاسب تساوي الفرق بين السعرين، أما إذا كان سعر الأصل المتفق عليه أكبر من السعر السائد في تاريخ إستحقاق العقد فإن البائع سيحقق مكاسب على حساب المشتري .

- **العقود المستقبلية:** العقد المستقبلي هو عقد يلزم الطرفين المتعاقدين على تسليم أو إستلام سلعة أو عملة أجنبية أو ورقة مالية، بسعر متفق عليه في تاريخ محدد، يعد العقد المستقبلي بمثابة ورقة مالية قابلة للتداول وتتمتع بسببولة عالية ولذا يتم استخدامها في كل من أغراض المضاربة والتحوط، حيث يمكن للمستثمر بسهولة أن يبيع العقد في أي وقت بالسعر السائد في السوق، وفي هذه الحالة سيلزم المشتري الجديد بمضمون العقد². تتميز العقود المستقبلية بإنخفاض مخاطر عدم الوفاء أو العجز عن السداد بسبب أن إبرام هذه العقود يستدعي من طرفي العقد إيداع ضمان أو هامش مبدئي لدى بيت السمسرة كضمان لتنفيذ العقد عند تاريخ التسليم ويتم تعديل هذا الهامش تبعاً لتغير أسعار الإقفال اليومية للأصل محل العقد، ففي كل نهاية يوم تعامل يتحدد سعر التسوية لكل عقد مستقبلي.

- **عقود الإختيار:** يقصد بعقود الإختيار إتفاقاً بين طرفين يكون لأحدهما الحق دون الإلزام في تنفيذ شراء أو بيع أصل محدد (أوراق مالية، عملات، سلع، مؤشرات البورصة...) لطرف ثاني في تاريخ مستقبلي و بسعر يحدد زمن الإتفاق مقابل مبلغ معين (عمولة) غير قابلة للرد يدفع للطرف الثاني على سبيل التعويض أو المكافأة³. وتنقسم عقود الإختيار إلى نوعين أساسيين هما حق إختيار البيع وحق إختيار الشراء، فالنوع الأول يتيح فرصة للمستثمر لحماية إستثمارته من مخاطر إنخفاض قيمتها السوقية، وللمستثمر القدرة على إلزام الطرف الثاني في العقد (محرم العقد) بتنفيذ الإتفاق إذا إنخفضت أسعار الأصل (محل الإتفاق) عن سعر التنفيذ (السعر المتفق عليه) خلال فترة العقد حيث يضمن المستثمر أو مشتري حق البيع الحق في بيع الأصل لمحرم العقد بسعر التنفيذ بغض النظر عن مقدار الإنخفاض في سعر الأصل، وذلك مقابل عمولة مكافأة يدفعها مشتري حق الإختيار لمحرم الحق كتمن لممارسة حق تنفيذ العقد من عدمه، وهي عمولة غير قابلة للرد ، تمثل

¹Aimé Scannavino, *Les Marchés Financiers Internationaux* , Dunod , Paris,1999, p 62.

² أحمد صالح عطية، مشاكل المراجعة في أسواق المال، الدار الجامعة الإسكندرية، مصر، 2002، ص 234

³ محمد صالح الحناوي، تحليل وتقييم الأسهم والسندات - مدخل الهندسة المالية - ،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 331

الفصل الأول: الإطار العام للقرارات الإستثمارية

تعويضاً لمحذر الحق عم مقدار المخاطر و الخسائر التي قد يتعرض لها إذا ما إنخفضت أسعار الأصل عن سعر التنفيذ مستقبلاً.¹

ويتيح حق إختيار الشراء فرصة للمستثمر لحماية إستثمارته ضد مخاطر ارتفاع القيمة السوقية لأصل يرغب في شرائه مستقبلاً، حيث يمنح هذا الحق للمستثمر إلزام الطرف الثاني في العقد (محذر حق إختيار الشراء) تنفيذ الاتفاق إذا ما إرتفعت أسعار الأصل خلال فترة التعاقد عن سعر التنفيذ، ويضمن المستثمر في هذه الحالة حصوله على الأصل محل الاتفاق بسعر التنفيذ من محذر إختيار الشراء بغض النظر عن مقدار الإرتفاع في سعر الأصل عن سعر التنفيذ، ويحصل محذر حق الشراء مقابل ذلك على مكافأة من المستثمر نظير تحمله المخاطرة والخسائر إذا ما إرتفعت أسعار الأصل محل العقد.²

ويلاحظ من خلال حالتين السابقتين أن كل طرف تكون توقعاته حول أسعار الأصل في المستقبل متعاكسة فمثلاً في حالة حق إختيار الشراء فبينما يتوقع مشتري حق الشراء إرتفاع أسعار الأصل في المستقبل فإن محذر حق إختيار الشراء يتوقع عكس ذلك، ومنه فإن مشتري حق الشراء يستطيع تحقيق مكاسب غير محدودة في حالة الإرتفاع المستمر للسعر، في حين ستكون خسارته القصوى محددة بالعلوة المدفوعة لشراء الحق من محذره في حالة عدم التنفيذ، وعلى النقيض من ذلك فإن محذر حق الشراء ستكون خسارته غير محدودة عند ارتفاع السعر في حين أن مكاسبه ستكون محدودة بمقدار العلو المدفوعة له عند إنخفاض الأسعار.³

- عقود المبادلة: تعرف عقود المبادلة بأنها سلسلة من العقود لاحقة التنفيذ، حيث يتم تسويتها على فترات دورية، وعلى عكس عقود الإختيار، فإن عقد المبادلة ملزم لطرفي العقد، كما أن الأرباح والخسائر تتم تسويتها يومياً، وتعتبر عقود المبادلة معدلات الفائدة الثابتة بمعدلات الفائدة المتغيرة أبرز أنواع هذه العقود، وبمقتضى هذه العقود يوافق أحد الأطراف في العقد على دفع سلسلة من معدلات الفائدة الثابتة بينما يقوم الطرف الأخر للعقد بدفع سلسلة من معدلات الفائدة المتغيرة ، وغالباً ما تحدد هذه الأخيرة على أساس سعر مساوي لسعر الفائدة في البنوك ، وتحدد التغيرات الحاصلة في هذا المعدل مركز الخسارة أو الربح لطرفي عقد مبادلة معدلات الفائدة، وتجدر الإشارة أن الأصل الراسمالي محل التعامل بين طرفي العقد غالباً ما يخصص فقط لحساب معدل الفائدة ولا تجري مبادلته فعلياً، لذلك يدعى بالأصل الوهمي، حيث أن المبادلة الفعلية تتم على مبادلة الفوائد دون راس المال.⁴

¹ المرجع نفسه، ص 334

² المرجع نفسه، ص 340

³ رفيق مزاهدية، مرجع سابق، ص 29

⁴ المرجع نفسه، ص 30-31

المطلب الثالث: الإستثمار في المشاريع الاقتصادية

تعتبر المشروعات الاقتصادية من أدوات الإستثمار الحقيقية وهي من أكثر الأدوات إنتشاراً، وتتمثل في المشاريع الصناعية أو التجارية أو الزراعية، ومن ميزاتنا أنها تساهم في إنتاج قيمة مضافة تزيد من ثروة المالكين وتتبعكس في شكل زيادة الناتج الإجمالي وتراكم رأس المال الثابت، ومنه سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مفهوم وخصائص المشاريع الاقتصادية مروراً بأهداف وأنواع المشاريع وصولاً إلى مراحل التي يمر بها المشروع الاقتصادي والعوامل التي تساعد على نجاحه.

1- مفهوم وخصائص المشاريع الاقتصادية

تعددت الآراء والتعاريف فيما يتعلق بتحديد معنى ومفهوم المشروع الأستثماني أو الاقتصادي نظراً لتعدد الجوانب والأهداف والأشكال التي يتخذها المشروع، كما أن المشروع الاقتصادي يتميز بمجموعة من الخصائص تميزه عن باقي أدوات الإستثمار الأخرى .

1-1- مفهوم المشاريع الاقتصادية

رغم إختلاف الآراء حول تعريف المشروع الاقتصادي إلا أنها تتفق على تحديد طبيعة وعناصره بجوانبه المختلفة، ومن بين التعاريف التي توضح لنا معنى المشروع الاقتصادي ما يلي:

- المشروع الاقتصادي هو إقتراح بتخصيص قدر معين من الموارد في الوقت الحاضر ليستخدم في خلق طاقة إنتاجية جديدة، إعادة تأهيل إنتاجية قائمة أو توسيعها، بهدف الحصول على منفعة صافية من تشغيلها في المستقبل عبر فترة زمنية طويلة نسبياً؛¹

- المشروع هو ائتلاف عناصر اقتصادية واجتماعية وبيئية لبناء كيان اقتصادي يستطيع القيام بإجراء عمليات تحويل معينة لمجموعة من الموارد الاقتصادية إلى أشكال ملائمة لتلبية حاجات عامة وخاصة؛²

- المشروع الأستثماني الاقتصادي هو تنظيم له كيان حي مستقل بذاته يملكه ويديره منظم يعمل على التأليف والمزج بين عناصر الإنتاج ويوجهها لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة أو مجموعة السلع والخدمات وطرحها في السوق من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنية معينة؛³

ومنه يمكن تعريف المشروع الاقتصادي على أنه مجموعة من النشاطات والعمليات المنظمة والمتكاملة التي تستخدم موارد محدودة سواء كانت موارد مادية أو بشرية أو مالية بهدف الحصول على منافع إقتصادية خلال فترة زمنية معينة؛

1-2- خصائص المشروع الاقتصادي

من خلال التعاريف السابقة للمشروع الأستثماني يمكن أن نستخلص أهم الخصائص المميزة له كما يلي:¹

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، دراسات الجدوى التجارية والإقتصادية والإجتماعية مع مشروعات BOT، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص5

² أوبس عطوط الزنط، أسس تقييم المشروعات، المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، القاهرة، مصر، 1992، ص22

³ عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لإتخاذ القرارات الإستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص19

الفصل الأول: الإطار العام للقرارات الإستثمارية

- المشروع يلوح كفرصة إستثمارية سرعان ما تتحول إلى فكرة مميزة إقتصاديا وفنيا؛
 - المشروع كيان مقترح، يمكن أن يكون إستثمارا جديدا أو التوسع في إستثمار قائم، أو تحويل إستثمار، أو تطوير أو تغيير إستثمار، يخضع لدراسة قد تكون بسيطة أو معمقة؛
 - المشروع الإستثماري نشاط يتم فيه المزج بين عوامل الإنتاج المختلفة؛
 - يتمتع المشروع بشخصية معنوية، وبإستقلالية نسبية إزاء المحيط، وبإستقلالية في الإدارة والحسابات والأرباح تبقى له وعليه أن يغطي الخسائر ويكون مستقلا من الناحية المالية؛
 - المشروع لا يعمل بعشوائية وإنما يديره شخص يسمى المنظم أو المستثمر، والذي يقوم بالتأليف والمزج بين عناصر الإنتاج المختلفة؛
 - تقاس كفاءة المشروع بمدى قدرته على تحقيق أقصى عائد ممكن من الإستثمار الذي يشمل العائد المادي والعائد الاجتماعي؛
 - العمر الإفتراضي للمشروع، وهو المدى الزمني الإفتراضي لحياته، والذي يحدد الفترة الزمنية لتحقيق الأهداف المسطرة؛
 - المشروع وحدة مكانية، يتم تشييده في منطقة معينة، ويصبح المكان أو الأرض جزءا متكاملا في بنائه الإقتصادي؛
 - يترتب على المشروع الإستثماري نوعين من النفقات، نفقات حاضرة وتتعلق في الغالب بشراء الأصول الثابتة ونفقات مستقبلية تتمثل في النفقات السنوية المتكررة اللازمة للقيام بالانشطة التي يتضمنها المشروع، كما تتطلب المشاريع الإستثمارية رؤوس أموال دائمة، هذه الأموال تتميز غالبا بالندرة، ومن هنا تتضح ضرورة تحديد القيمة الدقيقة للإستثمار وعناصره، من أجل تحديد كيفية تمويل العناصر الطويلة والقصيرة الأجل؛²
 - للمشروع هدف محدد يمكن قياسه والتعرف على مدى تحقيقه عند إنتهائه³، كما أن الأهداف المرجوة من المشاريع الإستثمارية لا تتحقق إلا بعد مرور فترة زمنية طويلة نسبيا وقد لا تتحقق بالضرورة نظرا لصعوبة التكهن بالمستقبل ونتائجه؛
 - المخاطرة، حيث هناك دائما درجة معينة من المخاطرة توجد عند اختيار أي مشروع اقتصادي، حيث يتحمل المشروع الربح أو الخسارة الناتجة عن نشاطه؛⁴
- كما أن للإستثمار في المشروعات الاقتصادية مجموعة من مزايا وخصائص الأخرى نوجزها كما يلي:¹

¹ بن حركو غنية، واقع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الإستثمارية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2010/2011، ص19

² نمري نصر الدين، الموازنة الإستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الإستثماري، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر 2008/2009، ص15

³ مهري عبد المالك، دراسة الجدوى المالية للمشروعات ومساهمتها في إتخاذ القرار الإستثماري، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تبسة، الجزائر 2012-2013، ص15

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص20

- يحقق المستثمر في المشروعات الاقتصادية عائدا معقولا ومستمرا، لذا يعتبر المشروع الاقتصادي من أنسب أدوات الإستثمار ذات الدخل المستمر؛
- يتوفر للمستثمر في المشروعات الاقتصادية هامش كبير من الأمان، لأن المستثمر يحوز أصلا له قيمة بحد ذاتها، لذا فإن درجة المخاطرة المرتبطة بحدوث خسارة رأسمالية تكون منخفضة إلى حد كبير؛
- توفر المشروعات الاقتصادية للمستثمر ميزة الملاءمة إذا اختار المستثمر من المشروعات ما يتناسب مع ميوله وتخصصه؛
- يتمتع المستثمر في المشروعات الاقتصادية بحق إدارة أصوله إما بنفسه كما هو الحال في المشروعات الفردية أو يفوض الغير بإدارتها كما هو الحال في شركات المساهمة؛
- يؤدي الإستثمار في المشروعات الاقتصادية دورا إجتماعيا أكبر مما هو في أوجه الإستثمار الأخرى، لأن المشروعات الاقتصادية تنتج سلعا وخدمات تحقق إشباعا حقيقيا لأفراد المجتمع، هذا إضافة إلى أن هذا المشروعات توظف الجزء الأكبر من العمالة وبالتالي تشكل مصدرا رئيسيا لدخولهم؛
- ولكن من أهم عيوب الإستثمار في المشروعات الاقتصادية هو إنخفاض درجة سيولة رأس المال المستثمر . فالأصول الثابتة في هذه المشروعات تشكل الجانب الرئيسي من رأس المال المستثمر، وهي أصول يصعب للمستثمر تسيلها؛

2- أهداف المشروع الاقتصادي

- تسعى المشروعات الإستثمارية إلى تحقيق جملة من الأهداف، حيث يعتبر تحديد الغرض أو الهدف من قيام المشروعات النقطة الأساسية أو المحورية للبدأ والإنطلاق في دراسة جدواها، وعموما لكل مشروع إستثماري مهما كان نوعه هدف بثلاثة أبعاد، هذه الأبعاد تكون متداخلة ومتكاملة فيما بينها، وتتمثل في:²
- **أنجاز العمل حسب الميزانية:** تمثل الميزانية مجمل التكاليف المسموح بها للمشروع والمخصصة للعمل المراد إنجازه .
- **البرنامج الزمني:** ويمثل الفترة الزمنية التي سيتم من خلالها إنجاز العمل اللازم لإتمام المشروع.
- **متطلبات الإنجاز:** وتتمثل فيما يتوجب القيام به للوصول إلى النتائج النهائية، وتتضمن الخصائص اللازم توفرها في المنتج أو الخدمة النهائية، والمواصفات التقنية والنوعية وحجم المعايير المستخدمة في تحديد ومعرفة هذه المواصفات .
- بالإضافة لما سبق ذكره حول الأبعاد المحددة أو المتحركة في أهداف المشروع، فإنه وعلى إختلاف أنواعها تسعى المشروعات الإستثمارية إلى تحقيق جملة من الأهداف، هذه الأهداف يمكن تقسيمها إلى مجموعتين أساسيتين تختلفان بإختلاف طبيعة المشروع من مشروع عام إلى مشروع خاص.

¹ محمد مطر، مرجع سابق، ص ص 86-87

² مهري عبد المالك، مرجع سابق، ص ص 16-17

2-1- أهداف المشروعات الخاصة

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن الهدف الرئيسي من إنشاء المشروعات الخاصة هو تحقيق أقصى ربح ممكن، ويقصد بالربح هنا صافي الربح الناتج عن المقابلة بين الإيرادات والتكاليف الخاصة بالمشروع، ولكن على الرغم من أن تحقيق الربح يعتبر ضروري لإستمرار المشروع ونموه إلا أنه لا يعتبر الهدف الوحيد، حيث توجد أهداف أخرى كثيرة هي موضع إهتمام المشروعات الخاصة من أهمها¹:

- تحقيق أقصى قدر ممكن من المبيعات من أجل إمتلاك أكبر حصة سوقية ممكنة، بالإضافة أيضا إلى السعي إلى إكتساب الشهرة والسمعة الحسنة وتحسين مركزها، حتى ولو أدى هذا إلى عدم تحقيق أرباح عالية في المدى القصير؛

- السعي إلى تحقيق أهداف إجتماعية، وهذا من منطلق مسؤولياتها الإجتماعية إتجاه الإقتصاد الوطني الذي تعمل فيه، بالإضافة إلى إكتساب رضا العملاء والقائمين على صناعة القرار؛

- تعظيم الإيرادات ومن ثم تنمية الأرباح والإحتفاظ بدرجة سيولة معينة، وبالتالي تحقيق مركز مالي جيد؛

- البقاء والإستمرار والنمو في دنيا الأعمال؛

- قد يكون الهدف من الإنفاق الإستثماري لمشروع قائم هو حماية النشاط الرئيسي له من خطر التوقف، وذلك بإنشاء وحدات إنتاجية مستقلة لتصنيع أهم قطع الغيار التي يحتاجها حتى لا تتعرض لخطر توقف الإنتاج لعدم توفرها في الوقت المناسب؛

2-2- أهداف المشروعات العامة

إن الهدف المسيطر في المشروعات العامة هو تحقيق الأهداف العامة للإقتصاد القومي والمصلحة العامة للمجتمع وتعظيم المنفعة العامة، إلا أن هذا الهدف ليس الهدف الوحيد للمشروعات العامة بل هناك أهداف أخرى تسعى إلى تحقيقها ويأتي في مقدمتها هدف تحقيق الربح وذلك ضمانا للإستمرار والبقاء والنمو في دنيا الأعمال من جهة، وتعويضا لما تتكبده هذه المشروعات من أعباء في معظم نشاطاتها من جهة أخرى، بالإضافة إلى ذلك هناك مجموعة أخرى من الأهداف الإقتصادية والمالية والإستراتيجية والإجتماعية نذكر منها مايلي²:

- القيام ببعض المشروعات الوطنية المرتبطة بالأمن الوطني مثل صناعة الأسلحة والذخائر أو المشاريع التي لها علاقة بالإقتصاد الوطني، كإنشاء الدولة معامل لتكرير البترول أو أسطول بحري لنقله أو إنشاء قاعدة من الصناعات الثقيلة من أجل التنمية؛

- إنشاء مشروعات إستثمارية لبيع منتجاتها بأقل من تكلفتها كما في حالة الخبز والحليب والأدوية، وهذا من أجل تحقيق أهداف إجتماعية محددة؛

¹ سمير محمد عبد العزيز، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الإستثمارية، مكتبة الإشعاع الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000، صص 15-16

² سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 16

- إنشاء مشاريع إنتاجية للحصول على موارد مالية لتمويل نفقاتها بدلا من لجوئها لفرض ضرائب جديدة قد تنقل كاهل الأفراد؛

- إقامة مشاريع ذات منفعة عامة تنتج خدمات أساسية مثل النقل والمواصلات والكهرباء، ونظرا للأهمية الإستراتيجية لهذه المشاريع أو الخدمات فهي تقتصر على الدولة في إنجازها دون الأفراد؛

3- أنواع المشاريع الاقتصادية

يمكن تقسيم أنواع المشاريع الاقتصادية وفقا للعديد من الزوايا والمعايير كالاتي:

3-1- المشاريع الاقتصادية حسب قابلية القياس

وفق هذا المعيار يمكن التفريق بين نوعين من المشاريع و هما ¹:

3-1-1- **المشروعات القابلة للقياس:** وهي المشروعات التي تنتج منتجات أو تقدم خدمات قابلة للتقييم النقدي، وهي غالبا تكون لها أسواق تحدد فيها أسعارها، مثل المشروعات الصناعية والزراعية ... إلخ .

3-1-2- **المشروعات غير القابلة للقياس:** وهي المشروعات التي يصعب تقييم منتجاتها بسهولة ودقة في صورة نقدية مثل المشروعات المتعلقة بالتعليم والصحة والبيئة .

3-2- المشاريع الاقتصادية حسب العلاقة التبادلية

وفق هذا المعيار يمكن التفريق بين أنواع المشاريع التالية:²

3-2-1- **المشاريع المستقلة:** وهي المشاريع التي لا يمنع إقامة إحداها إقامة الآخر طالما توفرت الموارد اللازمة.

3-2-2- **المشاريع المانعة بالتبادل:** وهي المشاريع التي تتنافس على قدر محدد من الموارد ويؤدي إختيار أحدهما إلى رفض المشروع الآخر.

3-2-3- **المشاريع المتكاملة:** وهي المشاريع التي يلزم إقامة إحداها إقامة الآخر حتى تكون هناك منفعة.

3-3- المشاريع الاقتصادية حسب أثرها على طاقة المنشأة

وفق هذا المعيار يمكن التفريق بين أنواع المشاريع التالية:³

3-3-1- **مشاريع استثمارية جديد:** وهذا في حالة الرغبة في ممارسة نشاط إستثماري جديد، أو الرغبة في غزو أسواق جديدة محلية أو أجنبية .

3-3-2- **مشاريع التوسع الاستثماري:** وتمثل امتداد صناعي أو خدمي لمنشأة قائمة، كإضافة مصنع ينتج نفس المنتج الذي تنتجه المصانع القائمة للمستثمر.

¹ بن مسعود نصر الدين، دراسة وتقييم المشاريع الإستثمارية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010،

ص37

² جميل توفيق، عادل حسين، مذكرات في التسويق وإدارة المبيعات، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985، ص56

³ أمين السيد احمد لطفي، تقييم المشاريع الإستثمارية باستخدام مونت كارلو للمحاكاة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص29

3-3-3- مشاريع الإحلال الرأسمالي: كإحلال آلة جديدة مكان آلة قديمة، تفوقها تكنولوجيا أو إقتصاديا أو إحلال آلات حالية أصابها القدم بآلات جديدة من نفس النوع ذات كفاءة تشغيلية جيدة .

3-3-4- مشاريع التطور التكنولوجي: مثل مشاريع إحلال الطرق أو أنظمة الآلية محل الطرق أو الأنظمة اليدوية للإنتاج والمستخدم في منشأة ما قائمة.

3-4- المشاريع الاقتصادية حسب طبيعة النشاط

وفق هذا المعيار يمكن التفريق بين أنواع المشاريع التالية :

3-4-1- مشاريع صناعية: وهي المشاريع التي تقوم بتحويل المواد الأولية الخام إلى منتجات مصنعة وبيعها وتحقيق الربح .

3-4-2- مشاريع تجارية: وهي المشاريع التي تقوم بعمليات الشراء بغرض البيع وتحقيق الربح .

3-4-3- مشاريع زراعية: وهي المشاريع الخاصة بالزراعة مثل إستصلاح الأراضي و الإنتاج الحيواني .

3-4-4- مشاريع خدمية: وهي مشاريع تقدم خدمات للأفراد بهدف تحقيق الربح .

3-5- المشاريع الاقتصادية حسب نوع الملكية

وفق هذا المعيار يمكن التفريق بين أنواع المشاريع التالية :

3-5-1- مشاريع إقتصادية خاصة: وهي المشاريع التي يمتلكها شخص أو مجموعة من الأشخاص .

3-5-2- مشاريع إقتصادية عامة: وهي المشاريع التي تمتلكها الدولة كليا أو تملك الجزء الأكبر من رأسمالها

4- دورة حياة المشروع

يمر المشروع منذ بدايته كفكرة وحتى مرحلة تقييمه بعد التنفيذ بأربعة مراحل أساسية تتمثل فيما يلي:

4-1- مرحلة ما قبل الإستثمار

وتعرف بدراسة الجدوى وتعد المرحلة الأساسية وتشكل الأساس للمراحل المقبلة من المشروع وتتضمن كل

الدراسات الضرورية لتقييم جدوى المشروع قبل التنفيذ، ويتوقف نطاق دراسة الجدوى وعمقها على طبيعة

المشروع وحجمه وطبيعة الأطراف المهتمة بهذا المشروع، وتفيد هذه المرحلة في ¹:

- توفير الأساس الجيد والسليم لرجل الاعمال أو متخذي القرار لإتخاذ قرار القيام بالإستثمار من عدمه؛

- نقادي الإنتقال المباشر من فكرة المشروع إلى دراسات التنفيذ دون بحث وتحليل فرص الإستثمار خطوة

بخطوة أو التمكين من عرض حلول بديلة؛

- تيسير ترويج المشروعات الإستثمارية التي تقترحها هيئات حكومية أو غرف التجارة والصناعات أو الهيئات

الدولية؛

- توفير صورة أوضح وأدق لمؤسسات التمويل لصلاحيات المشروع، فانخفاض نوعية دراسة الجدوى المقدمة

¹ يحي عبد الغني أبو الفتوح، أسس وإجراءات دراسات جدوى المشروعات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص26

يؤدي إلى عدم موافقة الجهات المختصة أو البنوك على تمويل المشروع، وذلك لعدم وضوح صورة المشروع في الدراسة المقدمة؛

4-2- مرحلة تنفيذ الإستثمار

ويتم فيها التنفيذ الفعلي للمشروع، حيث ينتقل المشروع من مجرد إقتراح إلى مرحلة إعداد المشروع للعمل وبدأ تشغيله، ويتم في هذه المرحلة التركيز على عمليات التشييد للمباني وغيرها من أشغال الهندسة المدنية وتركيب المعدات وتدريب اليد العاملة لإعدادها للعملية الإنتاجية، كما يتم الإعداد الجيد للمشروع والتخطيط له وإدارته ويجب وضع جداول زمنية قصد متابعة سير الأشغال أثناء تنفيذ المشروع.

4-3- مرحلة تشغيل المشروع

وهي مرحلة بدأ الإنتاج، وهناك مجموعة من المشاكل يمكن أن تواجه المستثمر في هذه المرحلة نتيجة لأخطاء في المرحلتين السابقتين، ويمكن تقسيم هذه المشاكل إلى مشاكل قصيرة الأجل ومشاكل طويلة الأجل، ومن أمثلة المشاكل قصيرة ما يتعلق بتطبيق تقنيات الإنتاج أو تشغيل الآلات أو ضعف في الكفاءة الإنتاجية للعمل بسبب عدم وجود يد عاملة أو موظفين مؤهلين، وهي مشاكل تنجم عن مرحلة التنفيذ، أما المشاكل طويلة الأجل فتتمثل في تطبيق إستراتيجيات معينة في الإنتاج والتسويق مثلا قد تكون خاطئة نتيجة اعتمادها على بيانات أو نتائج إحصائية غير سليمة في مرحلة دراسة الجدوى.

4-4- مرحلة تقييم المشروع

ويتم فيها تقييم كافة أنشطة المشروع بعد تشغيله وبيان أوجه نجاحها وقصورها والأسباب المؤدية لذلك، وهذه المرحلة تستمر طيلة عمر المشروع وتشكل أحد العوامل المحورية لنجاح أو فشل المشروع. إن المراحل السابقة هي مرحلة متداخلة ومتفاعلة إلى حد وجود آثار مرتدة بين بعضها البعض، بحيث تشكل المرحلة الأخيرة مع المرحلة الأولى دورة كاملة، بحيث يفترض الإستفادة من هذه الآثار المرتدة للقيام بالإجراءات التصحيحية و تحقيق خبرة أوسع على مر الزمن لتقليل الأخطاء السابقة عند القيام بمشاريع أخرى لاحقة .

5- عوامل نجاح المشروع الاقتصادي

عوامل نجاح المشروع الإستثماري هي تلك العوامل المرتبطة بالإستراتيجية المستخدمة لتحقيق نشاطه، وتشتمل على الأدوات والتقنيات التي تساعد على تحديد خطة المشروع وتنفيذه وإتمامه في الوقت المحدد ووفقا للميزانية الموضوعة، وتشتمل هذه العوامل على ما يلي:¹

- أهداف المشروع ونتائجه وأرباحه؛
- تعيين كفيل والتزامه بدعم المشروع وتأبيده؛
- يتم تشكيل فريق مناسب، وإستخدام المهارات المناسبة؛
- يتم وضع جدول زمني دقيق مع مراعاة تحديثه؛

¹ مهري عبد المالك، مرجع سابق، ص ص 22-23

الفصل الأول: الإطار العام للقرارات الإستثمارية

- الحفاظ على دقة هيكل تجزئة العمل أثناء تنفيذ مراحل خطة العمل؛
 - مراجعة ومراقبة مخاطر المشروع باستمرار؛
 - وضع تدابير إعداد التقارير وإقامة علاقات إتصال والتأكد من سير العمل؛
- إذا وبناءا على العوامل السابقة، يمكن حصر عوامل نجاح المشروع ضمن ثلاث نقاط رئيسة تتمثل في :
- صلاحية الإدارة - صلاحية المشروع - صلاحية البيئة .
- إن ما تم عرضه من عوامل سابقة يندرج ضمن صلاحية الإدارة، صلاحية البيئة وصلاحية المشروع في حد ذاته، ويعتبر التركيز على عامل واحد فقط من الأسباب التي تقود إلى فشل المشروعات، والغاية من معرفة عوامل نجاح المشروع هو زيادة الوعي بأهمية النظرة الموضوعية المتكاملة لمسألة إنشاء المشروعات وضمان نجاحها.

المبحث الثالث: إتخاذ القرارات الإستثمارية

يعد قرار الاستثمار من أهم وأصعب القرارات التي تتخذها المؤسسة بسبب طبيعته الإستثمارية، فهو ذو تأثير على بقاءها وإستمرارها، ويرتكز مفهوم هذا القرار اساسا على مبدأ الرشادة الاقتصادية الذي يقوم عليه علم الاقتصاد، حيث يجب أن يتحلى متخذ القرار الاستثمائي بالقدرة على حسن التصرف في الموارد النادرة المتاحة بحيث يصل إلى توظيف وإستثمار تلك الموارد في النشاط أو المشروع الذي يعطي أكبر عائد ممكن ، ولهذا يعتمد هذا النوع من القرارات على مجموعة من الأسس والمبادئ والمقومات والدراسات التي تعين للوصول للقرار الإستثمائي الرشيد.

المطلب الأول: أساسات حول قرارات الإستثمار

لا يختلف مفهوم القرار الإستثمائي عن باقي القرارات في المؤسسة، وينصب إهتمام متخذه على كيفية توظيف الموارد المتاحة بالشكل الذي يسمح له بالحصول على أكبر عائد وتحمل درجات أقل من المخاطرة .

1- مفهوم وخصائص القرار الإستثمائي

1-1- مفهوم القرار الإستثمائي

- تعددت التعاريف المحددة لمفهوم القرار الإستثمائي، ويمكن التطرق إلى بعض هذه التعاريف كما يلي :
- القرار الإستثمائي هو عملية تخصيص مجموعة من الموارد في الوقت الحاضر على أمل تحقيق عوائد سوف تتحقق على مدار عدة فترات زمنية مقبلة.¹
 - قرار الإستثمار هو القرار الذي ينصب إهتمام متخذه على كيفية توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها، أي التوظيف الأفضل بهدف الحصول على العوائد الملائمة لمستوى المخاطرة التي تتعرض لها هذه الأموال عند توظيفها.¹

¹ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 21

- القرار الاستثماري الرشيد هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل، والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار وتمر بعدة مراحل تنتهي باختيار قابلية هذا البديل للتنفيذ في إطار منهجي معين وفقا لأهداف وطبيعة المشروع الاستثماري.²

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن قرار الاستثمار هو قرار يتضمن تخصيص موارد مالية تخاطر بها المؤسسة في سبيل الحصول على عوائد مناسبة يتوقع حدوثها في فترات زمنية مستقبلية، فهو قرار يقوم على إختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري وبأقل مخاطرة من بين بديلين فاكثر والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الإختيار والتي تمر بعدة مراحل تنتهي بإختيار قابلية البديل للتنفيذ في إطار منهجي معين وفقا لطبيعة الإستثمار وأهداف المؤسسة.

1-2- خصائص القرار الإستثماري

تتميز قرارات الإستثمار عن غيرها من القرارات بالعديد من الخصائص والتي يمكن تبويبها على النحو الآتي:

1-2-1- الخصائص التي ترتبط بالبعد الزمني: إن هناك فاصل زمني بين حدوث النفقة المبدئية وإكتمال

الحصول على العوائد في المستقبل، وتجدر الإشارة أن الحصول على تلك العوائد لا يتم دفعة وحدة، وإنما ينتشر حدوثها على مدار فترة زمنية لا تقل عن السنة وهذا يثير مشكلة القيمة الزمنية للنقود³، وبذلك فإن هذه الخاصية للقرار الإستثماري يتفرع منها مجموعة من الخصائص ذات الصلة وهي :

- ترتبط عادة قرارات الإستثمار بالأجل الطويلة، لأن العوائد والمنافع المتولدة منها لا تحقق إلا بعد فترات زمنية معينة؛

- الفاصل الزمني بين وقت إنفاق الأموال لحظة إتخاذ القرارات الإستثمارية ووقت الحصول على العائد دائما يكون نسبيا أطول مقارنة مع الإنفاق الجاري؛

- إن تخطيط قرار الإستثمار هو تخطيط طويل الأجل يمتد إلى فترات زمنية طويلة؛

1-2-2- الخصائص التي ترتبط بظروف القرار الإستثمار: يحيط بقرار الإستثمار عدد من المشاكل والظروف

التي من الضروري التغلب عليها، مثل ظروف عدم التأكد و المخاطرة، ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات إلى القياس الكمي، وكلها تحتاج إلى أسس ومنهجية علمية للتعامل معها، وعليه يمكن إستخلاص أهم خصائص القرار الإستثماري بظروف القرار نفسه كما يلي:⁴

- إن العائد المتوقع يكون غير مؤكد الحدوث، نظرا لإرتباط قرار الإستثمار بعنصري المخاطرة وعدم التأكد و إقترانهما بالمستقبل؛

¹ زياد رمضان، مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 9

² طلال كداوي، تقييم القرارات الإستثمارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 21

³ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 21

⁴ بن إبراهيم الغالي، مرجع سابق، ص 79

- تكمن مخاطر القرار الإستثماري في صعوبة العدول عنه دون تحقيق خسائر كبيرة، وهذا يتطلب المزيد من الدراسات العلمية المتخصصة والتي تكفل نجاحه بصورة سليمة في المستقبل؛

- تواجه قرارات الإستثمار مشاكل التنبؤ بالمبيعات بسبب تقلبات مستويات الأسعار وكيفية تقدير تكاليفها للسنوات المقبلة، والأرباح المحتملة، وكذا تكلفة رأس المال؛

1-2-3- الخصائص التي ترتبط بهيكل التمويل: يتميز قرار الإستثمار بأنه أكثر قرارات الإدارة خطورة وأهمية، وذلك لأنه يحتوي على ارتباط مالي كبير يترتب عليه التضحية بمبالغ ضخمة يتم إنفاقها في استخدام معين، يصعب تحويلها لإستخدام بديل دون أن يصاحب ذلك تحويل حدوث الخسارة،¹ ويمكن إستخلاص أهم الخصائص المالية للقرار الإستثماري فيما يلي:

- معظم قرارات الإستثمار تحتاج إلى مبالغ مالية ضخمة نسبياً، يخصص جزر كبير منها في أصول ثابتة لفترة طويلة؛

- ترتبط قرارات الإستثمار بشكل وثيق بقرارات التمويل، مما يتعين معه تخطيط هيكل التمويل الأمثل عند إتخاذ قرار الإستثمار؛

- يتضمن القرار الإستثماري تخصيص قدر من الموارد المالية المتاحة حالياً للحصول على عوائد مغرية في المستقبل، مما يستدعي من المؤسسة ضرورة البحث على مصادر تمويل بديلة كالإقتراض؛

1-2-4- الخصائص الأخرى: بالإضافة إلى الخصائص السابقة التي تميز القرار الإستثماري، هناك مميزات أخرى عامة تميز القرار الإستثماري عن غيره من القرارات الأخرى وهي:

- تتصف عملية إتخاذ القرار الإستثماري بالواقعية ؛

- تتأثر عملية إتخاذ القرار الإستثماري بالعوامل الإنسانية والنفسية لمتخذ القرار؛

- القرار الإستثماري هو إمتداد الحاضر إلى المستقبل؛

- عملية إتخاذ القرار الإستثماري هي عملية مركبة من مجموعة من الخطوات والمراحل؛

- تتصف عملية إتخاذ القرار الإستثماري بالإستمرارية؛

2- أنواع القرارات الإستثمارية

تصنف القرارات الإستثمارية وفقاً للمعايير الآتية :

1-2-1- قرار الاستثمار حسب سعر الأداة الاستثمارية :

يواجه المستثمر ثلاثة مواقف تتطلب منه إتخاذ قرار، وتتوقف طبيعة القرار الذي يتخذه في هذه المواقف على طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الأداة الإستثمارية وقيمتها من وجهة نظره، ضمن هذا الإطار تندرج قرارات الإستثمار تحت ثلاثة أنواع هي:²

¹ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 23

² محمد مطر، مرجع سابق، ص 37

الفصل الأول: الإطار العام للقرارات الإستثمارية

2-1-1- قرار الشراء: يتخذ المستثمر عندما يشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية ممثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة محسوبة في إطار العائد والمخاطرة، تزيد عن سعرها السوقي أو بعبارة أخرى عندما يكون السعر السوقي أقل من قيمة الأداة الاستثمارية ، مما يولد لدى المستثمر حافز لشراء تلك الأداة سعياً منه لتحقيق مكاسب رأسمالية من إرتفاع يتوقعه في سعرها السوقي مستقبلاً .

2-1-2- قرار عدم التداول: يتخذ المستثمر هذا القرار عندما يتساوى السعر السوقي لأداة الاستثمار مع قيمتها، و هنا يصبح السوق في حالة توازن تفرض على من كان لديهم حافز الشراء التوقف عن الشراء، ومن كان لديهم حافز البيع التوقف عن البيع لأن المستثمر في هذه النقطة ليس لديه أمل في تحقيق مكاسب رأسمالية مستقبلية.

2-1-3- قرار البيع: بعد حالة التوازن التي تمر في السوق عندما تتساوى قيمة الأداة الاستثمار مع قيمتها، تعمل ديناميكية السوق فتخلق رغبات إضافية لشراء تلك الأداة في مستثمر جديد، يرى أن السعر السوقي في تلك اللحظة لا يزال أقل من قيمة أداة الاستثمار مما يتطلب منه عرض سعر جديد يزيد عن قيمة الأداة وهكذا يرتفع السعر ويتولد عنه رغبة لدى غيره في البيع ، فيكون القرار المتخذ حينئذ هو قرار البيع .

2-2- قرار الإستثمار حسب صفة القرار

وفق هذا المعيار يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من القرارات هي:¹

2-2-1- قرارات تحديد أولويات الإستثمار: في هذه الحالة يكون المستثمر أمام عدد معين من البدائل الإستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف ويصبح المستثمر أمام عملية إختيار البديل الأفضل بناء على مدى ما يعود عليه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية معينة، ومن ثم يقوم بترتيب الإستثمار طبقاً للأولويات التي يحددها وإهتمامات كل مرحلة فإذا إعتبر أن عائد الإستثمار هو الذي يحكم تفضيلاته فإنه سيقوم بترتيب البدائل الإستثمارية طبقاً لهذا المدخل.

2-2-2- قرارات قبول أو رفض الإستثمار: في هذا النوع من القرارات يكون المستثمر أمام بديل واحد لاستثمار أمواله في نشاط معين أو الإحتفاظ بها دون إستثمار، وفي هذه الحالة فالمستثمر عليه أن يقبل البديل الإستثماري الذي تمت دراسته بصورة تفصيلية أو يرفضه لعدم إمكانية تنفيذه.

2-2-3- قرارات الإستثمار المانعة تبادلياً: توجد في هذا النوع من القرارات العديد من فرص الإستثمار ، ولكن في حالة إختيار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين لا يمكنه من إختيار نشاط آخر، وعليه في هذه الحالة الأخذ بعين الإعتبار تكلفة الفرصة البديلة نتيجة عدم تنفيذ البديل الأخر.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الإقتصادية لإتخاذ القرارات الإستثمارية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص43

3- مبادئ ومقومات قرار الاستثمار

تقوم قرارات الإستثمار على مجموع من المبادئ و المقومات يمكن توضيحها كما يلي :

3-1- المبادئ التي يقوم عليها القرار الإستثماري :

حتى يتمكن المستثمر من القيام بعملية المفاضلة بين البدائل الإستثمارية المتاحة لا بد له من مراعاة مجموعة من المبادئ تتمثل فيما يلي²:

3-1-1- مبدأ الإختيار: إن المستثمر الرشيد يبحث دائماً عن فرص إستثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم بالإختيار المناسب من بين الفرص المتاحة بدلاً من توظيفها في أول فرصة متاحة. ويفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي ليس له خبرة في الإستثمار بأن يستخدم الوسطاء الماليين ممن لديهم الخبرة الكافية.

3-1-2- مبدأ المقارنة: أي المفاضلة بين البدائل المتاحة لإختيار الأنسب منها و تتم المقارنة بالإستعانة بالتحليل الجوهري و الأساسي لكل بديل و مقارنة نتائج هذا التحليل لإختيار البديل الأفضل و المناسب لرغبات وإمكانياته المستثمر.

3-1-3- مبدأ الملائمة: كل مستثمر يختار من بين مجالات الإستثمار وأدواته ما يلائم رغباته و ميوله التي يحددها دخله وعمره و عمله و كذلك حالته الإجتماعية، ويقوم هذا المبدأ على أساس أن لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة إهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الإستثمار المتمثلة في :

- معدل العائد على الإستثمار؛

- درجة المخاطرة التي يتصف بها الإستثمار؛

- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأداة الإستثمار؛

- يلجأ المستثمرون إلى التنوع من إستثمارتهم للحد من المخاطر وزيادة العوائد، وهذا راجع لإختلاف الأصول من حيث درجة المخاطرة والعوائد التي تحققها؛

3-1-4- مبدأ التنوع: يلجأ المستثمرون إلى التنوع من إستثمارتهم للحد من المخاطر و زيادة العوائد، وهذا راجع لإختلاف الأصول من حيث درجة المخاطرة والعوائد التي تحققها .

3-1-5- مبدأ الخبرة و الكفاءة: لإتخاذ قرار إستثماري رشيد يتطلب دراية و خبرة قد لا تتوفر لكل فئات

المستثمرين ، فمن المفضل أن يحمل المستثمر قدر كبير من الكفاءة و الخبرة ، أو بالإستعانة بالمستشارين ممن لديهم الخبرة و الكفاءة القادرة على الإختيار من بين البدائل المعروضة¹ .

3-2- المقومات الأساسية لقرار الإستثمار :

يقوم القرار الاستثماري الناجح على مقومات أساسية هي²:

- إعتداد إستراتيجية ملائمة للإستثمار .

² زياد رمضان. مرجع سابق، ص 28 - 29

¹ طلال كداوي ، مرجع سابق ، ص 19

² محمد مطر ، مرجع سابق، ص 39 .

الفصل الأول: الإطار العام للقرارات الإستثمارية

- الإسترشاد بالأسس العلمية لإتخاذ القرار .
- مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة .

3-2-1- الإستراتيجية الملائمة للإستثمار: تختلف إستراتيجيات الإستثمار التي يتبناها المستثمرون بإختلاف أولوياتهم الإستثمارية ، فلكل مستثمر منحى تفضيله الإستثماري والذي يميزه عن غيره وفق ميله إتجاه عناصر الربحية و السيولة والأمان، و يعبر عن ميل المستثمر لعنصر الربحية بمعدل العائد على الإستثمار المتوقع تحقيقه، بينما يعبر عن ميله تجاه السيولة و الأمان بالمخاطرة التي يكون مستعدا لقبولها في نطاق العائد على الإستثمار المتوقع .

من المعروف أنه كلما زاد العائد تزيد المخاطرة وتبعا لذلك يصنف المستثمر لثلاثة أصناف:
- **المستثمر المتحفظ:** هو مستثمر يعطي عنصر الأمان الأولية، وبالتالي ينعكس نمط هذا المستثمر على قراراته الإستثمارية فيكون حساسا جدا تجاه عنصر المخاطرة، و غالبا ما نجد هذا الصنف في كبار السن و ذوي الدخل المحدود.

- **المستثمر المضارب:** وهو عكس المستثمر المتحفظ فهو يعطي الأولية لعنصر الربحية، بحيث تكون حساسيته لعنصر المخاطرة متدنية ويكون على استعداد لدخول مجالات إستثمارية خطيرة طمعا في الحصول على معدلات مرتفعة من العائد على الإستثمار. و يمكن وجود هذا الصنف في صغار السن و أصحاب المحافظ الإستثمارية الكبيرة .

- **المستثمر المتوازن:** هو المستثمر الرشيد الذي يوجه إهتمامه لعنصري العائد والمخاطرة بقدر متوازن، وتكون حساسيته تجاه المخاطرة في حدود معقولة تمكنه من إتخاذ قراراته إستثمارية مدروسة بعناية تراعي تنوع الإستثمارات بكيفية تعظم العائد و تدني درجة المخاطرة ، ويندرج تحت هذا النمط الغالبية العظمى من المستثمرين.

3-2-2- الأسس العلمية لاتخاذ القرار الإستثماري: يفترض على متخذ القرار الإستثماري الرشيد أن يسلك في إتخاذ هذا القرار ما يعرف بالمدخل العلمي لإتخاذ القرار والذي يقوم عادة على خطوات محددة أهمها ما يلي :

- تحديد الهدف الأساسي للإستثمار؛
- تجميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار؛
- تحديد العوامل الملائمة ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية أو المتحكمة في القرار؛
- تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الإستثمارية المتاحة؛
- إختيار البديل الإستثماري المناسب للأهداف؛

3-2-3- مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة: ترتبط القرارات الإستثمارية بعاملين أساسيين هما العائد و المخاطرة، و توجد علاقة طردية بينهما فكلما زاد العائد المتوقع من الإستثمار إرتفعت المخاطرة الناتجة عنه، و

لهذا على المستثمر قبل أن يتخذ قراره الإستثماري أن ينتبأ بكل من العائد ودرجة إحتمال تحقق هذا العائد الذي تحدد على أساسه درجة المخاطرة¹.

المطلب الثاني: تحليل الأوراق المالية لإتخاذ قرار الإستثمار

يعتمد المستثمر في تحليل وتقييم الأصول المالية من أجل إختيار الأوراق المالية المراد الإستثمار فيها على نوعين من التحليل هما التحليل الأساسي والتحليل الفني والذي يستطيع من خلالهما فحص العديد من البدائل الإستثمارية المتاحة وتساعده على إتخاذ القرارات المتعلقة بجيازة أو عدم جيازة تلك الأوراق المالية، وسنقوم من خلال هذا المطلب التطرق هذين التحليلين.

1- التحليل الأساسي للأوراق المالية

يهتم التحليل الأساسي بدراسة الظروف المحيطة بالمؤسسة سواء كانت هذه الظروف: ظروف إقتصادية عامة أو ظروف الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة أو ظروف خاصة بالشركة نفسها، وذلك بهدف الكشف عن معلومات قد تفيد في التنبؤ بما ستكون عليه الأرباح المتولدة عن اعمال المؤسسة والتي تعتبر محددًا للقيمة السوقية للسهم التي تصدره المؤسسة.

1-1- تحليل الظروف الاقتصادية العامة

يعد تحليل الظروف الاقتصادية العامة الخطوة الأولى في التحليل الأساسي، ويهتم هذا التحليل بدراسة متغيرات الاقتصاد الكلي للتنبؤ بالحالة الاقتصادية والوقوف على درجة تأثير ذلك على الإستثمار في سوق الأوراق المالية، وذلك من منطلق أن الظروف الإقتصادية الوطنية وحتى الدولية لها تأثيرات إيجابية أو سلبية على أداء الشركات، ويعتمد هذا التحليل على دراسة العديد من المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تكون أساسا للتنبؤ بحركة الأسعار طالما يمكن إعتبار مؤشرات أسعار الأوراق المالية إنعكاسا للظروف الاقتصادية المتوقع أن تسود في المستقبل، ومن أهم المتغيرات تلك المتغيرات ما يلي:²

1-1-1- السياسة المالية: يقصد بالسياسة المالية وسائل تمويل الإنفاق الحكومي، من اهم هذه الوسائل الضرائب، فإذا ما لجأت الحكومة إلى تخفيض معدل الضريبة على الشركات فهذا سوف ينعكس إيجابا على صافي أرباحها مما سيترتب عليه ارتفاع أسعار الأسهم بصفة عامة، ولكن قد يؤثر سلبا على موازنة الدولة لأنه سيخفض من مواردها مما قد يضطر الحكومة إلى تمويل العجز عن طريق إصدار النقود وهو ما يتسبب بحدوث التضخم الذي سيؤدي إلى إنخفاض القيمة الحقيقية لتلك الأرباح، وهنا يأتي دور المحلل الأساسي الذي سيحاول التنبؤ بالتأثير النهائي المحتمل لقرار تخفيض الضريبة وإذا ما كانت ستجده الأسعار إلى الأعلى أو إلى الأدنى .

¹ طلال كداوي ، مرجع سابق ، ص 19

² شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الإستثمار، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص ص 138-140

1-1-2- السياسة النقدية: يقصد بالسياسة النقدية مدى سيطرة الحكومة على المعروض من النقود، فعند زيادة المعروض من النقود فإن هذا يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة الأمر الذي يشجع على الإستثمار في الأسهم وذلك على أساس أن الزيادة في المعروض من النقود يتبعها تحسن في مستوى أداء الاقتصاد، وإذا ما كان لزيادة المعروض من النقود تأثير إيجابي على أرباح الشركات فإن لها تأثير سلبي يتمثل في احتمال حدوث تضخم يؤدي بالنهاية إلى زيادة الحد الأدنى للعائد الذي يطلبه المستثمر، وهنا تظهر أهمية التحليل الأساسي في الكشف عن التأثير الإيجابي السلبي لزيادة المعروض من النقود على الربحية أكبر من التأثير السلبي الإيجابي على معدل العائد على الإستثمار الناتج عن التضخم .

1-1-3- معدل التضخم: من المفترض أن يكون للتقارير الشهرية عن معدل التضخم أثر على أسعار الأسهم، فالمعلومات عن ارتفاع غير متوقع في معدل التضخم من شأنها أن تترك أثر سلبي على أسعار الأسهم، وذلك لأن التقارير عن ارتفاع معدل التضخم تحمل في طياتها توقع المزيد من الزيادة في ذلك المعدل، وهو ما يعني ارتفاع في معدل العائد المطلوب وانخفاض في القيمة السوقية للأسهم .

1-1-4- حجم الإنتاج القومي: يمكن أن يؤثر حجم الإنتاج القومي إيجابا أو سلبا على أسعار الأسهم، ويجب معرفة الإتجاه المحتمل للتأثير فالإعلان عن زيادة غير متوقعة في النشاط الاقتصادي يزيد من التفاؤل بشأن المستقبل مما يزيد من حركة التعامل على الأسهم ويؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعارها.

1-1-5- معدلات الفائدة: تعتبر معدلات الفائدة إحدى أهم المتغيرات المحددة لأسعار الأوراق المالية، فإتجاه معدلات الفائدة نحو الإرتفاع سيدفع الكثير من المستثمرين إلى بيع الأسهم وإتجاه نحو الإستثمار في سوق السندات للإستفادة من مزايا معدلات الفائدة المرتفعة و يمكن أن يأخذ الأمر إتجاها عكسيا كلما إنخفضت معدلات الفائدة، ومن جهة أخرى فالمستثمر في الأوراق المالية ذات العائد الثابت كالسندات عادة ما يحصل على فائدة ثابتة، فكلما إرتفع معدل الفائدة تكبد حملة السندات القائمة خسائر بإفتراض أن السندات الجديدة ستصدر بفائدة أعلى من الفائدة التي يحصل عليها المستثمرون في السندات القديمة، هذا الأمر سيؤدي إنخفاض أسعار سنداتهم في البورصة والعكس صحيح في حالة إنخفاض معدلات الفائدة.¹

1-1-6- الرواج والكساد الاقتصادي: تؤثر الظروف التي يمر بها الاقتصاد تأثيرا متباينا على القيمة السوقية للأسهم، ففي فترات الرواج الاقتصادي ونتيجة لتزايد الأرباح يرتفع معدل العائد على الأسهم مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها السوقية، أما في حالة الكساد فيحصل العكس، أما بالنسبة للسندات فيمكن النظر إليها على أنها في وضع أفضل من الأسهم في مثل هذه الظروف طالما أن إيراداتها ثابتة ومضمونة.²

¹ رفيق مزاهدية، مرجع سابق، ص 49

² المرجع نفسه، ص 50

1-1-7- أسعار الصرف: تؤثر التقلبات في أسعار صرف العملات على الققيم السوقية للأوراق المالية الصادرة من جهات كثيرة والمحركة بمختلف العملات، فقد يؤدي إنخفاض قيمة الدولار الأمريكي وتوقع إستمرار إنخفاضه إلى قيام حاملي الأوراق المالية المحركة بالدولار بطرح أوراقهم للبيع بهدف تجنب ما قد يلحق بهم من خسائر نتيجة لإنخفاض قيمة الدولار وهو ما يعرف بخسائر الصرف، و زيادة الأوق المطروحة للبيع يؤدي إلى إنخفاضات متتالية في قيمتها التداولية، نظر لإختلال التوازن بين الكميات المعروضة و المطلوبة منها .

1-1-8- المتغيرات الدولية: نظرا لترابط الاقتصاد بين الدول، أصبحت المعلومات المتاحة عن الأوضاع العالمية كتوترات المحتملة بين الدول أو التغيرات السياسية والاجتماعية والإقتصادية في دولة ما تترك أثرها على إقتصاديات دول أخرى وعلى حركة التعامل في أسواقها المالية، فمثلا تأثرت أسواق الأوراق المالية في العديد من الدول الرأسمالية بأزمات المواد الطاقوية وبالأحداث العالمية كهجمات 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية.

من خلال ما سبق يتضح تتعدد العوامل الاقتصادية المؤثرة في سوق الأوراق المالية وبالتالي يتوجب على المستثمر تحليل هذه العوامل ودراستها تحسبا لأي تغير قد يحدث وينعكس على أسعار الأوراق المالية.

1-2- تحليل ظروف الصناعة

وتمثل الخطوة الثانية في التحليلي الأساسي، يمكن هذا التحليل المستثمر من إختيار القطاع الصناعي الذي يتوقع له الإزدهار والنمو والربحية في ظل الظروف الاقتصادية العامة المنتظرة، كما أن تأثير هذه الأخيرة على مختلف القطاعات يكون بدرجات متفاوتة، وبالتالي وجب تحليل كل قطاع على حدة لمعرفة درجة تأثره بتلك الظروف، ويبدأ هذا التحليل بتحديد الأبعاد الأساسية للقطاع إلى جانب تحليل ظروف القطاع إعتقادا على مجموعة الأدوات التحليلية.

1-2-1- الأبعاد الأساسية لتحليل ظروف القطاع: يركز هذا التحليل على تحديد السمات المميزة لكل صناعة، ويتم ذلك من خلال تحليل المتغيرات التالية:¹

- **حجم العرض والطلب على منتجات القطاع:** من المهم يتعرف المحلل على إذا كان الطلب على منتجات الصناعة في تزايد أو تناقص أو ثبات، وكذلك معرفة ما إذا كانت الطاقة الإنتاجية للصناعة قادرة على تغطية أي زيادة محتملة في الطلب.

- **التحليل التاريخي للمبيعات والأرباح:** إن التحليل التاريخي للمبيعات والأرباح يساعد في التنبؤ بالمرحلة المستقبلية لدورة حياة الصناعة والوقوف على مدى قدرة إستفادة الصناعة من فترات الإزدهار والرواج ومدى قدرتها كذلك على مواجهة فترات الكساد، ومن المقترح في هذا المجال أن يكون التحليل للمجالات التالية :

* التكاليف وخاصة تكاليف العمالة، وتكاليف المواد الخام، التكاليف الإدارية.

* إنتاجية العمل؛

¹ شفييري نوري موسى واخرون، مرجع سابق، ص ص 144-145

* معدل الزيادة في أسعار المنتجات؛

* معدل دوران الأصول والذي يكشف عن القدرة على توليد المبيعات؛

* نقطة التعادل وحجم الطلب والعرض؛

- **ظروف نمو المنافسة:** قد يتعرض أداء الشركات في القطاع الواحد من فترة إلى أخرى إلى هزات عنيفة لا تستطيع معه هذه الشركات مواصلة نشاطها، ويمكن أن يرجع ذلك إلى دخول منافسين جدد ذوي كفاءة وقدرة على إنتزاع جزء من الحصة السوقية للشركات القائمة، ويتوقع أن تصطدم الشركات الراغبة في الدخول إلى قطاع أو صناعة ما بعدة حواجز منها:

* تميز منتجات الصناعة؛

* مزايا مطلقة في التكاليف؛

* مزايا في الحجم الكبير؛

- **طبيعة المنتج وتكنولوجيا الصناعة:** على المحلل أن يحلل العلاقة بين حجم المنتج ونصيب المنتج من متوسط دخل الفرد، ذلك لأنه غالباً ما تكون الصناعات التي تنمو بسرعة تستخدم حصة متزايدة من متوسط دخل الفرد مثل أجهزة الحاسوب وأجهزت الاتصالات التي يقوم الفرد بإستبدالها بمجرد ظهور منتج جديد بتكنولوجيا عالية، كما أن طبيعة المنتج تحدد ما إذا كان المنتج يعتمد على العمالة أم على الآلات، فالصناعات التي تعتمد على الآلات يكون حجم مبيعات التعادل لها أعلى من الصناعات التي تعتمد على العمالة.

- **تأثير التدخل الحكومي:** يمكن أن تؤثر السياسات الاقتصادية الحكومية تأثيراً بالغ الأهمية على أنشطة القطاعات في الاقتصاد الوطني فإذا كان للتدخل الحكومي في شؤون الصناعة تأثير سلبي في بعض الأحيان كتحديد سقف معيارية لتقلب أسعار السلع والخدمات، فإن هناك تدخل حكومي له آثار إيجابية كمنح المساعدات المالية، أو تقديم إعفاءات ضريبية أو فرض رسوم جمركية لتوفير الحماية للصناعات الوطنية.¹ ومن المحتمل أن تتفاوت القطاعات فيما بينها من حيث درجة التدخل الحكومي في أنشطتها، وهو ما ينبغي أن يوله المستثمر إهتمامه عند إتخاذ قرار الإستثمار، حيث يتوقع أن تتأثر القدرة الإيرادية وربحية الشركات باختفاء الدعم أو المزايا التي تقدمها الحكومة، مما يؤثر على الأوراق المالية في البورصة .

- **التحولات الاجتماعية:** تؤثر التغيرات الاجتماعية على الاقتصاد والصناعات القائمة من خلال التغيرات التي تطرأ على التركيبة السكانية وأسلوب المعيشة والقيم الاجتماعية والدينية والأخلاقية ، فهذه التغيرات يمكن أن تؤثر على أنواع الصناعات والمنتجات وإستراتيجيات الشركات بغض النظر على النمو الإقتصادي الكلي، وبالتالي على المحلل بتحليل تلك المتغيرات وتحديد تأثيرها المحتملة على الصناعات والشركات المختلفة.²

1-2-2- أدوات تحليل ظروف الصناعة: يعتمد تحليل ظروف الصناعة على العديد من الأدوات من أهمها :

¹ أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والإستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص112

² محمود صبح، التحليل المالي والإقتصادي للأسواق المالية، البيان للنشر والتوزيع، 2000، ص65

- **دورة حياة الصناعة:** يقصد بدورة حياة الصناعة تلك المراحل الزمنية التي يمر بها المنتج أو الصناعة في السوق، وتعد هذه الدورة من الأساليب المستعملة في تحليل الماضي والتنبؤ بمستقبل الصناعة، ومن المتعارف عليه أن دورة حياة الصناعة تمر على الأقل بأربع مراحل هي: مرحلة الظهور، ثم مرحلة النمو السريع، ثم مرحلة النضوج وأخيرا مرحلة الاستقرار أو التدهور، إن تحليل دورة حياة الصناعة من شأنه أن يوفر مسحا شاملا تتضح من خلاله الصناعات القوية والصناعات الهشة ويمكن أيضا المستثمر أو المحلل من تصنيف الصناعات وفقا للمرحلة التي تمر بها، مما يسمح له بإعداد إستراتيجية إستثمارية تأخذ بعين الإعتبار معياري العائد والمخاطرة ونوع الصناعة التي ينبغي الإستثمار فيها.¹

- **التنبؤ بالطلب على منتجات الصناعة:** يقوم المحلل بتحليل الطلب الفعلي لمنتجات الصناعة بهدف الوقوف على العوامل المؤثرة في ذلك الطلب (المتغيرات المستقلة) والتي تعد الأساس التي تعتمد عليه في التنبؤ بمبيعات الصناعة (المتغير التابع) ومن الأساليب الشائعة في التنبؤ تحليل الانحدار المتعدد والذي يقضي أولا بإيجاد العلاقة التاريخية بين حجم مبيعات الصناعة (المتغير التابع) وبين العوامل المؤثرة عليه (المتغيرات المستقلة).²

- **التنبؤ بمعدلات نمو الربحية** ينبغي هنا توفر بيانات تاريخية عن ربحية الصناعة ثم صياغتها في رسم بياني أو معالجتها من خلال تحليل الانحدار بشكل يبسر عملية التنبؤ بما سيكون عليه معدل نمو الربحية في المستقبل.³

من خلال ما سبق يتضح مدى أهمية تحليل الصناعة بالنسبة للمستثمر، بحيث يمكن هذ التحليل من إنتقاء الصناعات الواعدة لتكون مجالا للبحث على أفضل الشركات في هذا النوع من الصناعة من خلال تحليل ظروف الشركة .

1-3- تحليل ظروف الشركة

بعد قيام المحلل بدراسة الظروف المحيطة بالصناعة أو عدة صناعات، يفترض أنه عند هذه النقطة بإمكانه إختيار المؤسسة أو عدة مؤسسات التي سيستثمر فيها أمواله وذلك بعد تحليل ظروف المؤسسة من خلال تحليل وضعيتها المالية ومقارنتها بأوضاع باقي المؤسسات للوصول إلى القيمة الحقيقية لأوراقها المالية ومقارنتها مع قيمتها السوقية لإتحاذ القرار الإستثماري السليم .

يتم تحليل المؤسسة على مستويين هما :

- تحليل الوضع المالي التاريخي.

- التنبؤ بالوضع المستقبلي للمؤسسة.

1-3-1- تحليل الوضع المالي التاريخي: ويتم ذلك من خلال القيام بتحليل القوائم المالية التاريخية التي تشمل

¹ رفيق مزاهدية، مرجع سابق، ص53

² شقيري نوري موسى واخرون، مرجع سابق، ص147

³ سعدي حنان، دور التحليل الأساسي في إتخاذ قرار الإستثمار في الأوراق المالية، رسالة دكتورة غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2018-2019، ص95

الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في رؤوس الأموال بالإضافة إلى تحليل الأوراق المالية للمؤسسة وهذا حتى يتمكن من معرفة نقاط القوة والضعف التي تميز نشاط المؤسسة.

- **تحليل القوائم المالية:** ويتم ذلك بإستخدام عدة أدوات تحليلية من أهمها القوائم المالية المقارنة والنسب والمؤشرات المالية كما يلي:

***تحليل القوائم المالية المقارنة:** يهدف هذا التحليل إلى الكشف عن التطورات التي تحدث في العناصر أو البنود الخاصة بالقوائم المالية خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة¹، فالميزانية العمومية المقارنة مثلا تمثل القائمة التي تتضمن بنود ميزانيتين عموميتين في سنتين مالييتين متتاليتين لنفس المؤسسة، أو مقارنة بنود ميزانية مؤسسة ما مع مؤسسة أخرى، أو متوسط القطاع أو الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة المدروسة، وينبغي على المستثمر الإهتمام بالمتغيرات الجوهرية التي طرأت على بنود القوائم المالية، لمعرفة إذا كانت تلك التغيرات تمثل إتجاها أم أنها تغيرات طارئة².

***تحليل النسب المالية:** تعتبر النسب والمؤشرات المالية من بين أهم أدوات التحليل المالي للقوائم المالية، ويتضمن تحليل النسب المالية قياس ومقارنة النسب التي يتم إشتقاقها من المعلومات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات لتحديد العلاقة بين البنود المكونة لهذه القوائم في لحظة زمنية معينة³، وتقيد النسب المالية في إستنباط الحقائق والمؤشرات عن الوضع المالي للمؤسسة ودرجة جاذبيتها الإستثمارية، ويمكن أن تستخدم النسب أيضا على المستوى القطاعي لمقارنة المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع، وبالتالي الحكم على الشركات الجيدة وتلك المتعثرة، وتكمن أهمية النسب في تحليل أسباب وسلوك التغير الذي يحصل في مستوياتها عبر الزمن⁴، و يفضل عند تحليل الوضع المالي للمؤسسة الإعتماد على عدة نسب لتكوين صورة واضحة عن مدى سلامة الوضع المالي، ومن بين أهم النسب التي تستخدم لدراسة الوضع المالي نجد نسب السيولة، نسب الربحية، نسب النشاط، نسب الهيكل المالي والتغطية.

- **تحليل السهم وربحيته:** بعد قيام المحلل بتحليل القوائم المالية، يسعى بعدها إلى تحليل ربحية السهم والبحث عن التغير في ربحية المؤسسة في السنوات السابقة، وكذا معدل نمو ربحية السهم، لأن النمو في تلك الربحية عادة ما يصاحبه زيادة فيما يحصل عليه حامل السهم من توزيعات، وعلى المستثمر أن يركز إهتمامه على النمو الدائم في ربحية السهم.

- **تحليل المخاطر:** ويتم من خلال هذا التحليل معرفة حجم مخاطر النشاط والمخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة وإمكانية التعرف على حجم المخاطر التي يتعرض لها حملة الأسهم في هذه المؤسسة⁵.

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص 148

² رفيق مزاهدية، مرجع سابق، ص 55

³ محمد صالح الحناوي، تحليل وتقييم الأسهم والسندات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 180

⁴ رفيق مزاهدية، مرجع سابق، ص 55

⁵ شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص 148

1-3-2- التنبؤ بالوضع المستقبلي للمؤسسة: بعد القيام بتحليل الوضع المالي التاريخي لظروف المؤسسة، يمكن المحلل الاساسي من التنبؤ بالوضعية المستقبلية لها وذلك من خلال الوقوف على النقاط التالية:¹

- **تحديد إستراتيجية المؤسسة بخصوص المنافسة:** بعد تحديد هيكل المنافسة التي تحيط بالمؤسسة يقوم المحلل على ضوء ذلك بتحديد الإستراتيجية التي تتبعها المؤسسة، وفي هذا الصدد يوجد نوعين من الإستراتيجيات وهما:

* **الإستراتيجية الدفاعية:** تهدف هذه الإستراتيجية إلى وضع المؤسسة في موقف يجعلها تستفيد من قدراتها وإمكانياتها في إيجاد أفضل الطرق للإبتعاد عن التأثيرات السلبية للقوى التنافسية .

* **الإستراتيجية الهجومية:** تقوم المؤسسة من خلالها بإستغلال إمكانياتها ونقاط القوة لديها للتأثير على القوى المنافسة الأخرى .

- تحليل الفرص والتحديات ونقاط القوة والضعف

يقوم المحلل بتقييم إستراتيجية المؤسسة لإستغلال نقاط القوة أو التخلص من نقاط الضعف، من خلال دراسة عناصر البيئة الداخلية للمؤسسة : الموارد المالية والبشرية المتاحة، قوة الإدارة... ، ومن التحديات والفرص بدراسة عناصر البيئة الخارجية للمؤسسة: المنافسون ،التطور التكنولوجي، القيود الحكومية... .

- **التنبؤ بالمبيعات:** يمكن للمحلل إستخدام عدة أساليب للتنبؤ بالمبيعات منها البيانات المتراكمة عن المبيعات السابقة، الإعتماد على خبرة مندوبي البيع، مرونة الطلب السعرية، كما يمكن إستعمال أساليب إحصائية مثل الإنحدار البسيط أو المتعدد .

- **إعداد القوائم المالية التقديرية:** ويتم ذلك إنطلاقا من القوائم المالية الماضية والحالية، وهذا إما عن طريق إستخدام الإنحدار البسيط أو المتعدد، أو التنبؤ بكل بند من البنود كنسبة من المبيعات المقدرة، وهذا خاص بالبنود التي ترتبط بالمبيعات، اما البنود التي لا تتعلق بالمبيعات فتبقى على حالها.

- **تحليل المركز المالي المستقبلي:** بعد قيام المحلل بإعداد القوائم المالية التقديرية، يقوم بالتحليل على ضوءها وهذا بغرض الوقوف على إمكانيات المؤسسة المستقبلية، وبالتالي إمكانيات أوراقها المالية، وهذا بإستعمال القوائم المالية المقارنة والنسب المالية.

2- التحليل الفني لأوراق المالية

يختلف التحليل الفني تماما عن التحليل الأساسي، فهو لا يركز على مسألة تحديد القيمة الحقيقية للورقة المالية ومن ثم فهو لا يهتم بتجميع أو تحليل أي بيانات أو معلومات متاحة، وذلك لأن إهتمامه ينصب أساسا على تتبع حركة الأسعار في الماضي، على أمل إكتشاف نمط لتلك الحركة يمكن من خلاله تحديد التوقيت السليم للقرار الإستثماري، فحركة الأسعار في الماضي تعد مؤشر يعتمد عليه في التنبؤ بحركة الأسعار في

¹ أوكيل نسيم، تحليل الإستثمار في سوق الأوراق المالية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص ص 176-177

المستقبل¹، هذا يعني أن التحليل الفني يقوم على أساس أن السوق ليس كفاء، وأن أسعار الأوراق المالية لا تسيير بإتجاهها وفقا لما يطلق عليه بالحركة العشوائية التي تعد المعيار اللازم لكفاءة السوق.²

يرتكز التحليل الفني على أساس رياضي وإحصائي صلب، فهو تحليل للأرقام على عدد محود من المعلومات الخاصة بكل سوق والمعلنة للكافة أهمها: أعلى وأدنى سعر، سعر الإنتاج وسعر الإقفال وحجم التداول، وهو بذلك يعين المتابع والمراقب لأي سوق مالية نشطة في بناء التوقعات لحركة الأسعار المستقبلية، ورسم السياسات الخاصة بالمضاربة والإستثمار دون أن يكون لديه بالضرورة أي خلفية معلوماتية أو معرفة بالاساسيات الخاصة بالاسهم أو السلعة موضوع التداول، وذلك تأسيسا على أن الأسعار ذاتها لها حياة خاصة بها مستقلة بنفسها.³

ويمكن تلخيص أهم الأساس التي يعتمد عليها التحليل الفني كما يلي:⁴

- سعر السهم بالسوق يتحدد في ضوء تفاعل قوى الطلب والعرض؛
- إن العرض والطلب تحكمه عوامل متعددة بعضها رشيد والآخر غير رشيد، من تلك العوامل ما يدخل في نطاق إهتمام التحليل الأساسي ومن بينها ما يبتعد عن ذلك كمزاج المستثمرين والتخمينات وما شابه ذلك؛
- الأسعار تتحرك في إتجاهات ومسارات معينة، وهي تميل إلى الإستمرار في نفس الإتجاه لفترات طويلة نسبيا، بالرغم من إحتمال تقلبها بشكل طفيف من وقت لآخر؛
- يؤدي التغير في علاقة العرض والطلب إلى تغير في إتجاه الأسعار، كما يمكن ملاحظة التغيرات مهما كانت الفترة الزمنية في حركة السوق دون الحاجة إلى معرفة أسباب ذلك؛
- يعطي السوق وزنا لكل متغير من المتغيرات التي تحكم العرض والطلب؛

ومن أكثر الأدوات التحليل الفني شيوعا، والتي تمكن المستثمر من تحديد السهم الذي يجب بيعه أو شراؤه وكذلك التوقيت الزمني لذلك التصرف هو ما يعرف بـ "الخرائط" وعلى ضوء ما تصوره هذه الخرائط من حركة لأسعار الأسهم يمكن من خلالها التنبؤ بسعر السهم في المستقبل، وعلى ضوء هذا التنبؤ يتصرف المستثمر الرشيد بقراره الإستثماري، ومن أبرز خرائط التحليل الفني إستخداما وشيوعا نجد خرائط تحليل القوة النسبية للأوراق المالية، خريطة قمة الرأس والأكتاف.

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص152

² حمزة محمود الزبيدي، الإستثمار في الأوراق المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 89

³ عبد القادر حوة، بناء المحافظ الإستثمارية وإدارة الإستثمار في الأسهم بين العائد والمخاطرة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 3،

الجزائر، 2009-2010، ص ص 200-201

⁴ قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص263

المطلب الثالث: دراسة الجدوى الاقتصادية لصناعة القرارات الإستثمارية

حظي موضوع دراسة الجدوى الاقتصادية بأهمية كبيرة وذلك لمساهمة في تحقيق الإستخدام والتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، فهناك علاقة وثيقة بين دراسة الجدوى الاقتصادية وصناعة القرارات الإستثمارية، فكلما إعتد القرار الإستثماري على دراسات جدوى شاملة ودقيقة وموضوعية وعلمية كلما كان ذلك القرار أكثر نجاحا وأمانا في تحقيق الأهداف المرجوة.

1- ماهية دراسة الجدوى الاقتصادية

تولدت دراسة الجدوى من صلب النظرية الاقتصادية لتكون أداة علمية لدعم صناعة القرارات الإستثمارية في ظل المخاطرة وعدم التأكد النابعة من وجود متغيرات كثيرة تتعلق بالمستقبل تؤثر على تلك القرارات، ومن هنا سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى بعض المفاهيم المتعلقة بدراسة الجدوى الاقتصادية.

1-1- دراسة الجدوى الاقتصادية المفهوم، الخصائص والأهمية

1-1-1- مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية: تعددت التعاريف المتعلقة بدراسة الجدوى الاقتصادية حيث عرفها البعض على أنها:

" أسلوب أو منهج أو طريقة منظمة لتقرير مدى صلاحية المشروع موضع الدراسة من عدمه، أي مدى إمكانية تحقيق مشروع معين لأهدافه المرجوة".¹

ويعرفها البعض الآخر على أنها "مجموعة متكاملة من الدراسات المتخصصة، تجرى لتحديد مدى صلاحية المشروع الإستثماري من عدة جوانب، قانونية، تسويقية، إنتاجية، مالية، اقتصادية واجتماعية، لتحقيق أهداف محددة، والتي تمكن في النهاية من اتخاذ القرار الإستثماري الخاص بإنشاء المشروع من عدمه".² وتعرف أيضا بأنها "منهجية لإتخاذ القرارات الإستثمارية تعتمد على مجموعة من الأساليب والأدوات والإختبارات والأسس العلمية التي تعمل على المعرفة الدقيقة لإحتمالات نجاح أو فشل مشروع إستثماري معين، وإختبار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق أهداف محددة تتمحور حول الوصول إلى أعلى عائد ومنفعة للمستثمر الخاص أو الاقتصاد القومي أو كليهما على مدى عمره الافتراضي"³.

من هذا التعاريف السابقة يمكن تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية على أنها مجموعة متكاملة من الدراسات المتخصصة والتي تمس كافة جوانب المشروع البيئية، القانونية، التسويقية، الفنية، المالية والاجتماعية، والتي من خلالها يحدد مدى صلاحية المشروع أو المشاريع الإستثمارية المقترحة، وتعتبر كمدخلات لعملية صنع القرار الإستثماري، بحيث تساعد المستثمر في إتخاذ موقف محدد بقبول المشروع أو رفضه.

¹ طلال كداوي، مرجع سابق، ص 25

² عاطف جابر طه عبد الرحيم، دراسات الجدوى التأسيس العلمي والتطبيق العملي، دار الجامعة، القاهرة، مصر، 2003، ص2

³ عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لإتخاذ القرارات الإستثمارية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص24

1-1-2- خصائص دراسة الجدوى الاقتصادية: تتميز دراسة الجدوى الاقتصادية بالعديد من الخصائص، يمكن التطرق إلى أهمها كالآتي:¹

- التعامل مع المستقبل: تقدم دراسة الجدوى تصور شامل للمشروع في المستقبل وطيلة عمره الافتراضي، فهي عبارة عن نموذج محاكاة من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمشروع طيلة سنوات عمره الافتراضي.

- تقدير إحتمالي: هي تتنبأ بالمستقبل فمحتواها عبارة عن تقديرات فقط، فهي عبارة عن منهجية علمية لإتخاذ القرارات الإستثمارية في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد الناتجة عن متغيرات داخلية وخارجية مختلفة.

- تعدد الخبراء: لتقليل من آثار المخاطرة وعدم التأكد لا بد عند إعداد دراسة الجدوى إشراك عدد من الخبراء المتخصصين، فهي مجموعة من دراسات مختلفة لا يمكن إنجازها من قبل خبير واحد، حيث يقوم خبراء التسويق بالدراسات التسويقية و المهندسون الفنيون بدراسة الفنية، وتتم الدراسة المالية من قبل الخبراء الماليين .
-دراسة شمولية: هي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأهداف الخاصة والأهداف العامة، حيث أن النظر إلى المشروع وفق تصور شمولي يجد في الحقيقة أن مصلحة المستثمر فوق كل إعتبار، إلا أنه يجب أن تكون مصلحة ذلك المستثمر في حدود ونطاق المصلحة العامة للمجتمع الذي يحيط به.

-الأولوية القصوى لعنصر الزمن: نقصد به تلك الفترة الزمنية المحصورة بين الإنتهاء من إعداد دراسة الجدوى، والحصول على موافقة الجهات المختصة بإنشاء المشروع وبين بداية التنفيذ الفعلي للمشروع، حيث أن طول هذه الفترة الزمنية، سيحدث بالضرورة العديد من الإنعكاسات السلبية المتمثلة في إتساع الفجوة بين محتويات الدراسة وبين ما سيحدث في الواقع الفعلي .

- تعدد المراحل وتربطها: تتكون دراسة الجدوى من عدة مراحل وخطوات متخصصة مترابطة ومتداخلة ومتتابعة، حيث تمثل نتائج كل مرحلة مدخلات للمرحلة التي تليها، وفي نهاية كل مرحلة يتم اتخاذ القرار بالإنقال إلى المرحلة الموالية أو التوقف، لذلك فإن أي خطأ في إعداد أي مرحلة ينعكس أثره بشكل مباشر على المرحلة اللاحقة لها.²

- المرونة: وتعني عدم منطقية الإلتزام المطلق بالمحافظة على التساوي المطلق في الأهمية النسبية المعطاة للمراحل المكونة لأي دراسة جدوى، حيث يمثل الإلتزام المذكور قيودا غير مبرر لإعداد الدراسة، ففي أغلب الأحيان تستحوذ الدراسة التسويقية على النصيب الأكبر من الإهتمام، وإمكانية إستحواذ الدراسة الفنية على النصيب الأكبر أحيانا أخرى، وكذلك بالنسبة للدراسة المالية للمشروع المقترح.³

¹ بن حركو غنية، مرجع سابق، ص ص31-32

² طلال كداوي، مرجع سابق، ص 27

³ زحوفي نور الدين، فعالية دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية في إختيار وتقييم المشاريع الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3 ،

الجزائر، 2013-2014، ص ص 31-32

-دراسة تستند على الأساس الحدي: بمعنى أنها لا تتصدى لدراسة مشاريع قائمة، لأنه من غير المعقول أن تسفر نتائجها عن إلغاء تلك المشاريع القائمة، فالتعامل مع المشاريع القائمة ينحصر في دراسة الفعالية المرتبطة بها، أي تقييم أداؤها، ولذلك فإن دراسة جدوى المشاريع التوسعية ترتبط بتحليل العلاقة بين كل من التكاليف الإضافية والوفورات الإضافية في اتجاه إقرار مدى جدوى تنفيذ التوسع من عدمه، ونفس الشيء بالنسبة لفكرة الإحلال¹.

1-1-3- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية

إشتدت الحاجة إلى دراسات الجدوى الاقتصادية وإزدادت أهميتها عبر الزمن في ظل عالم متغير ومليء بالمتغيرات الداخلية والخارجية التي يصعب التنبؤ والتحكم فيها، ويمكن رصد تلك الأهمية كما يلي:²

- تساعد دراسات الجدوى على الوصول إلى اختيار أفضل البدائل الاستثمارية باستخدام الموارد المتاحة للمستثمر أحسن استخدام ممكن، وينطبق ذلك على كل من المستثمر الخاص وأيضاً على المستثمر العام؛
- تساعد دراسات الجدوى في تحقيق التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية، وتحتاج عملية التخصيص إلى أداة توصلنا إلى مجموعة من المعايير التي تثبت جدوى هذا التخصيص من عدمه، وهي معايير الاستثمار التي تعمل على تقييم المشروعات وتخصيص الموارد للمشروع الذي يثبت جدواه؛
- تستخدم دراسات الجدوى الاقتصادية تحليلات الحساسية التي تعمل إلى حد كبير على اختبار مدى قدرة المشروع على تحمل مخاطر التغير في الكثير من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والقانونية وما إذا كانت ستؤثر سلباً أو إيجاباً على اقتصاديات المشروع المستقبلية عبر عمره الافتراضي، وذلك بقياس واختبار درجة حساسية العوائد المتوقعة لتلك المتغيرات المحتملة؛
- تجنب المستثمر المخاطر وتحمل الخسائر وضياع الموارد وتستبعد المجالات التي لا عائد للاستثمار فيها، وتحدد مدى العائد من المشروع (ربحيته)؛
- إن دراسات الجدوى الاقتصادية تجعل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تتم بأقل درجة ممكنة من عدم التأكد لأنها تتناول العديد من الجوانب البيئية والقانونية والتسويقية والمالية والاجتماعية، وتعمل على تعظيم العائد على الاستثمار، وتتميز بدرجة عالية من الدقة في النتائج، ذلك لأنها تزود الإدارة والمستثمر بالبيانات والمعلومات التي تمكن من اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد، الذي يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة؛
- يلاحظ أن البنوك والمؤسسات المالية لا تتخذ قراراً بتمويل المشروع ومنح القروض إلا من خلال دراسات الجدوى، بحيث تمثل إحدى الأدوات الرئيسية للتعرف على الجدارة الائتمانية للعملاء، وبالتالي تتحول إلى أن تكون من أهم الضمانات التي تكفل استرداد القرض من عدمه؛

¹ طلال كداوي، مرجع سابق، ص 28

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 27-29

الفصل الأول: الإطار العام للقرارات الإستثمارية

- أن موافقة بعض الجهات على المشروعات الاستثمارية الخاصة لا تتم إلا بعد تقديم دراسات الجدوى الاقتصادية؛
 - تعمل دراسات الجدوى على تحديد الهيكل الأمثل لتمويل المشروع الذي يعطي أكبر عائد بأقل تكلفة وبالتالي تساعد في تخفيض تكاليف التمويل وترشيدها؛
 - تساعد في الوصول إلى هيكل التكاليف الأمثل للمشروع والمتوافق مع حجم للمشروع والذي يؤدي إلى تحقيق أقصى عائد ممكن (أقصى ربح)، بل وتحقيق أهداف المشروع بصفة عامة، كما أنها توضع الإمكانيات البديلة لتنفيذ المشروع؛
 - تضع دراسة الجدوى الاقتصادية خطة أو برنامجا لتنفيذ المشروع وتحدد أسلوب إدارته، هذه الخطة يمكن لمتخذ القرار تصويبها أو تعديلها بما يتلائم مع الظروف المتغيرة والطارئة التي يمكن أن تواجه المشروع خلال فترات التنفيذ والتشغيل، كما أن وضع خطة لتنفيذ المشروع تسهل عملية تقييم أداء المشاريع الإستثمارية لاحقا من خلال مقارنة الأهداف المحققة مع الأهداف المخططة؛¹
- 1-2-1- متطلبات ومجالات تطبيق دراسة الجدوى الاقتصادية**
- 1-2-1-1- متطلبات دراسة الجدوى الاقتصادية:** تتوقف سلامة ودقة النتائج التي تقدمها دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية على نوعية البيانات والمعلومات ومدى مصداقيتها، لذا يعد توفر المعلومات والبيانات التفصيلية عن المشروع مطلبا أساسيا لضمان اختيار أفضل البدائل المتاحة، وحتى يتم إخضاع المشروع للدراسة والتقييم يجب توفر جملة من المتطلبات، من أبرزها:²
- المعرفة التفصيلية لمتطلبات المشروع تنفيذا وتشغلا سواء كانت المشاريع محلية أو خارجية؛
 - تحديد طبيعة وحجم السلع والخدمات التي سيقوم المشروع بإنتاجها ومستويات الطاقة الإنتاجية، لغرض معرفة مدى قدرته على تلبية الطلب، وفي ضوء هذه المعلومات يصبح بالإمكان تقدير العوائد المتوقعة للمشروع عبر الفترات الزمنية من عمره المتوقع؛
 - المعرفة الدقيقة والتفصيلية لمراحل تنفيذ المشروع وعمره الإنتاجي وتثبيت ذلك بوحدات زمنية متعارف عليها كالسنة؛
 - قابلية مستلزمات المشروع (تكاليفه) للقياس والتقييم، لأن الدراسة ستكون مستحيلة في حالة عدم القدرة على التعبير عن قيم المتغيرات؛
 - القدرة على قياس وتقييم مخرجات المشروع بوحدات نقدية؛
 - توفر مجموعة من المتخصصين والخبراء الذين يتصفون بسعة الأفق والمهم بالعديد من التخصصات وخبرة تكنولوجية وفنية وقدرة على المعالجة الإلكترونية للبيانات والمعلومات؛³

¹ سعيدة بورديم، التقييم المالي للمشاريع الإستثمارية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2013-2014، ص 116

² طلال كداوي، مرجع سابق، ص 31-32

³ يحي عبد الغني أبو الفتوح، مرجع سابق، ص 32

1-2-2-مجالات تطبيق دراسة الجدوى الاقتصادية: هناك عدة مجالات تطبيقية لدراسة الجدوى لعل أهمها ما يلي:¹

- دراسة الجدوى للمشروعات الإستثمارية الجديدة: هذا المجال هو أكثر المجالات التطبيقية إنتشاراً وأهمية لأن المشروع الاستثماري الجديد يحتاج إلى دراسات وتقديرات تقوم على منهجية وأساليب دقيقة في ظل ظروف عدم التأكد المصاحبة له، وهذه الدراسات تتم قبل البدء في تنفيذ المشروع أخذاً بالاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في المشروع.

- دراسة الجدوى للتوسعات في المشروعات القائمة: هنا دراسة الجدوى تكون أمام مشروع قائم بالفعل يعمل ولكن لأسباب عديدة يتم التوسع الاستثماري فيه، مثل إقامة مصنع تابع له أو إضافة خط إنتاج جديد، مما يؤدي إلى إنتاج جديد إضافي للمنتجات القائمة، أو فتح فرع جديد في منطقة جغرافية جديدة أو قد يكون التوسع من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية باقتناء آلات إنتاج

جديدة، وفي كل الحالات يحتاج قرار التوسع إلى دراسة الجدوى لاتخاذ القرار الاستثماري السليم في كل حالة. -دراسة الجدوى الاقتصادية للإحلال والتجدي: تتم هذه الدراسة عندما يكون القرار الاستثماري يتعلق بإحلال أو باستبدال آلة جديدة محل آلة قديمة بعد انتهاء العمر الافتراضي للآلة القديمة، وهنا نحتاج إلى أداة للاختيار بين الأنواع المختلفة للآلات وتقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة والعائد من كل بديل واختيار البديل الأفضل، وتتمثل هذه الأداة في دراسة الجدوى الاقتصادية.

-دراسة الجدوى للتطوير التكنولوجي: وتبرز أهمية هذا المجال نظراً للدخول في مرحلة الثورة التكنولوجية المعلوماتية، ومع التغيرات المصاحبة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وتزايد التنافسية، سيدفع ذلك الشركات والمنظمات إلى المزيد من البحث والتطوير والاتجاه إلى التطوير التكنولوجي .

بالإضافة إلى المجالات السابقة ظهرت مجالات أخرى تتطلب دراسة الجدوى وتتمثل فيما يلي:²

- دراسة الجدوى لتغيير مجال النشاط: كثيراً ما يتحول مجال نشاط معين كان ذا فرص متعددة في فترة زمنية سابقة، ونظراً لظروف البيئة والمنافسة والأسواق، أصبح هذا المجال لا يمثل أهمية لإستمرار نشاط المشروع فيه، فيبدأ التفكير في ضرورة تغيير مجال النشاط، فيخضع هذا القرار إلى دراسة جدوى تحدد إمكانية تحقيق الهدف المسطر من جهة، وإختيار المجال المهم ذي الفرص الجيدة من جهة أخرى .

- دراسات الجدوى لمشروعات إعادة التأهيل: تعاني بعض المنشآت الإنتاجية القائمة من صعوبات تجعلها خاسرة أو غير قادرة عن تحقيق معدلات ربح مرتفعة تناظر المعدلات المحققة من قبل الشركات المنافسة، وقد يرجع هذا إلى كون هذه الشركات قد أقيمت دون عمل دراسات جدوى جادة لها، أو لأن الظروف التي أقيمت في

¹ شقيري نوري موسى و أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص 29

² يسمين دروازي، دور الإستشارة وأهمية دراسة الجدوى التسويقية في نجاح المشروعات الإستثمارية في الجزائر، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر، 3، الجزائر، 2010-2011، ص ص 53-54

ظلتها قد تغيرت، ويترتب على هذا ضرورة دراسة جدوى لإعادة تأهيل هذه المشروعات، وتوضيح مدى إمكانية زيادة كفاءتها الإنتاجية وإستمرارها كوحدات مستقلة في السوق، أو مدى الحاجة إلى إدماجها في وحدات أخرى كي تحافظ على بقائها، أو ضرورة تصفيتها إذا إتضح أن إستمرارها غير مريح .

- **دراسات الجدوى لتغيير وظائف المنشأة:** تهتم هذه الدراسة بتوضيح الإمكانيات المتاحة لتعزيز وظائف المنشأة من خلال بيان ربحية التحولات المستهدفة في هذه الوظائف، وكشف سبل تحقيق مستويات التشبع والكفاية القصوى من الوظائف المعنية بالدراسة، بإعتماد وظيفة معينة كمجال للتطوير، ومن ثم إنتقاء نشاطات معينة من هذه الوظيفة كأهداف رئيسية للتغيير، سواء كان ذلك بالتوسع أو لتتنوع أو التعديل أو التبديل، من خلال البحث عن الأساليب التحليلية والقياسية التي تستهدف كشف الإمكانيات المتاحة لتحقيق الهدف الخاص بتلك الوظيفة، وإحتساب العوائد والتكاليف الجاريتين للنشاط موضوع البحث قبل التغيير والمتوقعتين بعد إنجاز هذه العملية .

2-مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية

تمر دراسة الجدوى الاقتصادية بثلاث مراحل أساسية، مرحلة فكرة المشروع، مرحلة الدراسة التمهيديّة، مرحلة الدراسات التفصيلية، وسنقوم بالتطرق إلى المراحل السابقة وبإختصار كالآتي :

2-1- مرحلة فكرة المشروع

تبدأ فكرة المشروع بوجود فرصة إستثمارية تلوح للمستثمر في مجال معين في أحد الأنشطة الاقتصادية المتنوعة، التي يضمها النشاط الاقتصادي¹، وتأتي فكرة المشروع الإستثماري من عدة مصادر والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:²

- قوائم وكشوفات التجارة والموارد الطبيعية المحلية المتاحة؛
- الإمكانيات البشرية المتاحة؛
- الهيكل الصناعي القائم والتطورات والإبتكارات التكنولوجية؛
- خطط وبرامج التنمية والمشاريع السابقة والمؤجلة ؛
- تجارب الدول الأخرى؛

2-2-مرحلة الدراسة التمهيديّة

وتمثل هذه المرحلة التخمين الأولي لمشروع، وتعد أساسية في إستكمال أو توقف المراحل القادمة، وبالتالي فهي عبارة عن دراسة تقرير أولي يمثل الخطوط العامة عن كافة جوانب المشروع أو المشاريع المقترحة، والتي يمكن من خلالها التوصل إلى إتخاذ قرار إما بالتخلي عن المشروع أو الانتقال إلى دراسة أكثر تفصيلاً³ وهي

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 41

² طلال كداوي، مرجع سابق، ص 43-44

³ قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص 41-42

الدراسة التفصيلية، تتمثل أهمية هذه الدراسة إلى تجنب الجهد والوقت والتكلفة التي تتطلبها الدراسة التفصيلية في حالة ثبوت عدم صلاحية المشروع الإستثماري.

2-3- مرحلة الدراسة التفصيلية

وهي عبارة عن دراسات لاحقة لدراسة الجدوى الأولية، ولكنها أكثر تفصيلا ودقة وشمولية منها، وهي بمثابة تقرير مفصل يشمل كافة جوانب المشروع المقترح والتي على أساسها تستطيع الإدارة العليا أن تتخذ قرارا إما بالتخلي عن المشروع نهائيا أو الانتقال إلى مرحلة التنفيذ، ودراسة الجدوى التفصيلية تتكون من مجموعة دراسات متنوعة ومتكاملة فيما بينها والمتمثلة في: الدراسات الجدوى البيئية والقانونية والجدوى التسويقية والجدوى الفنية والجدوى المالية والجدوى الاجتماعية .

2-3-1- دراسة الجدوى البيئية والقانونية: تعتبر دراسة الجدوى البيئية من أولى مداخل دراسات الجدوى التفصيلية للمشروع، ومن خلالها يتم قياس وتحديد أثر المشروع الإستثماري على البيئة، وهذا الجانب يركز على الآثار الضارة للمشروع على البيئة الفنية والطبيعية والمادية، وكذلك على صحة السكان والعمالة ومدى ما سيضيفه من منافع أو آثار إيجابية، ومن جهة أخرى تحليل أثر البيئة على المشروع، والتعرف على كل الأطراف والعوامل التي سيتعامل معها المستثمر في مشروعه.¹

أما دراسة الجدوى القانونية فتحدد العلاقة بين المشروع والقوانين والتشريعات المؤثرة فيه والمنظمة لنشاطه، وهذا من خلال تحليل العديد من العناصر لعل من أهمها:²

- تحديد وتحليل لقوانين وتشريعات الإستثمار المنظمة للمشروع والمؤثرة فيه، من خلال المزايا الممنوحة والقيود المطروحة على الإستثمار في أنشطة معينة، وغيرها من القيود التي تفرضها بعض الجهات؛

- دراسة جدوى الشكل القانوني للمشروع الإستثماري وأهم العوامل المحددة له مثل نوع النشاط وحجم الاعمال المرغوب في تنفيذها، مدى مساهمة الحكومة في رأس مال المشروع، أحكام القوانين المنظمة للمشروع؛

2-3-2- دراسة الجدوى التسويقية: تعتبر دراسة الجدوى التسويقية المحور الإرتكازي للمشروع، بإعتبارها توفر بيانات كثيرة ولعل من أبرزها، توصيف السلعة أو الخدمة التي سيقدمها المشروع من حيث حجمها وتركيبها النوعي وتوصيف وتحديد السوق الخاص بالسلعة، وتحديد القدرة الإستيعابية للسوق الحالي والمستقبلي، حيث يتم تحديد حجم العرض الحالي والفجوة الإنتاجية والبدائل المتوفرة ودرجة المنافسة بينها، وتعتمد هذه دراسة عادة على تجميع البيانات الخاصة بالسوق وإجراء تحليلات عليها بغرض تحديد مواصفات الطلب والعرض الحالي والتنبؤ بمستقبلها، والوضع التنافسي للبدائل المتوفرة بالسوق، وتدخل الدراسة التسويقية في هذا الشكل في نطاق

¹ حمودة نصيرة، دور دراسة الجدوى الاقتصادية في ترشيد قرار الإستثمار بالمشاريع الصغيرة والمصغرة، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2015-2016، ص78

² مهري عبد المالك، مرجع سابق، ص44

ما يسمى دراسة بحوث التسويق سواء كان ذلك بالنسبة للسلع الجديدة التي تقدم لأول مرة، أو السلع القائمة في السوق.¹

2-3-3- دراسة الجدوى الفنية: تهتم دراسة الجدوى الفنية بإستخدام عناصر البحث العلمي والتكنولوجي لدراسة تقرير إمكانية تنفيذ نتائج الدراسة التسويقية²، وتشمل الدراسة الفنية تحديد حجم الإنتاج ومستوى الطاقة الإنتاجية، تحديد الحجم الملائم للمشروع، إختيار موقع المشروع، إختيار أسلوب الإنتاج، تحديد العمليات الإنتاجية، تقدير إحتياجات المشروع.³

2-3-5- دراسة الجدوى المالية أو التمويلية: تعتمد دراسة الجدوى المالية في تحليلها على نتائج دراسات الجدوى التسويقية والفنية للمشروع، وتأتي الدراسة المالية لتوضيح الرؤية المالية للمشروع المقترح⁴، وهذا من خلال تحديد حجم الأموال المطلوبة لإنشاء وتشغيله ودراسة كيفية تدبيرها والإلتزامات التي تترتب عليها من خلال وضع نموذج لهيكلة التمويل، ثم معرفة إلى أي حد سوف يحقق المشروع عائدا مناسباً لأصحابه، وهذا بناء على بيان وتحليل مختلف التدفقات النقدية الداخلة منها والخارجة والتي تستعمل في تحليل وتقييم ربحيته التجارية طوال عمره الإقتراضي.⁵

2-3-6- دراسة الجدوى الاجتماعية: تنطوي دراسة الجدوى الاجتماعية على محاولة تقييم أثر المشروع في الاقتصاد القومي من حيث مدى مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكمية للمجتمع، حيث يتم بحث أثر المشروع في التوظيف، الدخل القومي، ميزان المدفوعات، إستقرار قيمة العملة⁶، ومنه فدراسة الجدوى الاجتماعية تهتم بمعرفة العلاقة المتبادلة بين المشروع الإستثماري والمجتمع من حيث ما يستفيده المشروع من المجتمع " تكاليف إجتماعية يتحملها المجتمع نتيجة إنشاء المشروع" وما يستفيده المجتمع من المشروع " منافع تعود على المجتمع بسبب إنشاء المشروع" ومن المقارنة بين التكاليف الاجتماعية والمنافع الاجتماعية نستطيع الحكم على جدوى المشروع من الناحية الاجتماعية.⁷

3- التقييم المالي للربحية التجارية للمشاريع الإستثمارية

بعد توفر التمويل اللازم للمشروع، تأتي عملية التقييم وهي المرحلة التي تسبق عملية التنفيذ، وعلى أساس هذه العملية تتم المفاضلة والإختيار بين المشروعات المقترحة على أساس ربحيتها، وذلك بإستخدام عدة معايير تختلف بإختلاف ظروف إتخاذ القرار كما أن معايير تقييم الربحية التجارية تم الفرد المستثمر دون النظر إلى

¹ أمين السيد أحمد الطفي، دراسة جدوى المشروعات الإستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص 15-16

² المرجع نفسه، ص 19

³ عقيل جاسم عبد الله، مدخل في تقييم المشروعات، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 1999، ص 50

⁴ بن حركو غنية، مرجع سابق، ص 93

⁵ مهري عبد المالك، مرجع سابق، ص 51

⁶ شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، مرجع سابق، ص 41

⁷ دغمان الزبير، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الإستثمارية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008، ص 157

أثر المشروع على الإقتصاد القومي، حيث تهدف إلى الوصول إلى قرار نهائي من حيث قبول المشروع أو رفضه أو تفضيل مشروع معين على مشروع آخر عن طريق مقارنة ما يحققه من عائد بتكاليف تنفيذه وتشغيله.

3-1-1- معايير تقييم الربحية في ظل التأكد التام

في ظل هذه الظروف يمكن التمييز بين مجموعتين من معايير التقييم، المعايير التقليدية التي لا تهتم بالقيمة الزمنية للنقود، ومعايير التقييم الحديثة التي تهتم بالقيمة الزمنية للنقود .

3-1-1-1- المعايير التقليدية للتقييم المشاريع الإستثمارية: يمكن تلخيص أهم معايير التقييم التي تتجاهل القيمة الزمنية للنقود كما يلي:

- طريقة فترة الإسترداد: تمثل فترة الإسترداد الفترة الزمنية اللازمة لإسترجاع قيمة الإستثمار الأصلي(الكلفة الأولية)، وبعد المشروع مقبولا وفقا لهذا المعيار إذا تساوت أو قلت فترة الإسترداد المحسوبة عن فترة الإسترداد المقبولة من المستثمر و في حالة وجود أكثر من مشروع، فإن المشروع الذي يحظى بأقل فترة إسترداد يكون أكثر قبولا.¹ وتحسب فترة الإسترداد في حالة التدفقات النقدية السنوية المتساوية وفق المعادلة الآتية:²

$$\text{فترة الإسترداد} = \frac{\text{قيمة الإستثمار الأصلية}}{\text{صافي التدفق النقدي السنوي}}$$

أما في حالة عدم تساوي التدفقات النقدية السنوية، فيمكن حساب فترة الإسترداد بجمع التدفقات السنوية الصافية سنة بعد أخرى حتى يصبح مجموع تلك التدفقات مساويا لقيمة الإستثمار الأصلي.

- طريقة معدل العائد المحاسبي: وهو النسبة المئوية لمتوسط صافي الربح المحاسبي السنوي بعد خصم الإهلاك والضرائب إلى متوسط قيمة الإستثمار، وبالتالي تعتمد هذا الطريقة على أساس محاسبي خاصة في تحديده للأرباح المتوقعة، ويحسب وفق المعادلة الآتية:³

$$\text{معدل العائد المحاسبي} = \frac{\text{متوسط صافي الربح المحاسبي السنوي بعد خصم الإهلاك و الضرائب}}{\text{متوسط قيمة الإستثمار}}$$

تتم المفاضلة بين المشروعات بناء على العائد المحاسبي حيث نختار المشروع الذي يعطي أعلى معدل عائد محاسبي، إذا كان لدينا أكثر من مشروع،⁴ أما إذا كان لدينا مشروع واحد فقط فإن معيار قبوله هو أن يبلغ معدل العائد المحاسبي المحسوب مستوى أعلى من المعدل المرجعي الذي تحدده إدارة المؤسسة.

3-1-2- المعايير الحديثة للتقييم المشاريع الإستثمارية إن من أهم عيوب الطرق التقليدية في تقييم المشاريع

أنها لا تأخذ بالحسبان القيمة الزمنية للنقود، ولذلك ظهرت الطرق الحديثة التي تأخذ بعين الإعتبار تغير القيمة الزمنية للنقود، وتشمل هذه الطرق على:

¹ طلال كداوى، مرجع سابق، ص 128

² سمير محمد عبد العزيز ، إقتصاديات الإستثمار. التمويل. التحليل المالي (مدخل في التحليل وإتخاذ القرارات)، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 85

³ المرجع نفسه، ص 88

⁴ شفيق نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص 119

الفصل الأول: الإطار العام للقرارات الإستثمارية

- طريقة القيمة الحالية الصافية VAN : تعرف القيمة الحالية الصافية لأي إقتراح إستثماري بأنها" الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة"¹، وتحسب من خلال المعادلة التالية:²

$$VAN = \sum_{t=1}^n \frac{CF_t}{(1+K)^t} - I$$

حيث : VAN = القيمة الحالية الصافية، I = تكلفة الإستثمار، CFt = التدفقات النقدية الصافية.
K = معدل الخصم ، n = مدة حياة المشروع

يتم قبول المشروع في حالة تحقيقه لصافي قيمة حالية موجبة، أما في حالة وجود عدة مشاريع فإنه يتم إختيار المشروع الذي يحقق أكبر صافي قيمة حالية موجبة .

- طريقة مؤشر الربحية P : تعتبر هذه الطريقة مكملًا لطريقة صافي القيمة الحالية السابق ذكرها و تقوم على نفس المفاهيم، ويمثل مؤشر الربحية للإقتراح الإستثماري حاصل قسمة القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة على القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة³، ويعبر عنه بالمعادلة الآتية:⁴

$$\text{مؤشر الربحية} = \frac{\text{القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة}}{\text{القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة}}$$

يتم قبول البديل الإستثماري الذي يزيد مؤشر ربحيته عن الواحد ويرفض البديل الذي يقل مؤشر ربحيته عن الواحد وعند المفاضلة بين عدة بدائل فإنه يفضل البديل الذي له أكبر مؤشر ربحية .

- طريقة معدل العائد الداخلي TRI: الحالية للإقتراح الإستثماري تساوي الصفر.⁵ ويمكن التعبير عنه بالمعادلة الآتية:⁶

$$\sum_{t=1}^n \frac{CF_t}{(1+r)^t} = I$$

بحيث : I = تكلفة الإستثمار ، CFt = التدفقات النقدية الصافية خلال الفترة t ، r = معدل العائد الداخلي.
إذا كان معدل العائد الداخلي أكبر من معدل تكلفة الأموال فيعتبر المشروع مربحاً، والعكس من ذلك يعتبر غير مربح إذا كان معدل العائد الداخلي أقل من معدل تكلفة الأموال، وفي حالة وجود إقتراحات إستثمارية متنافسة يفضل الإقتراح الذي يحقق أكبر معدل عائد داخلي.⁷

¹ قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص 87

² jean Louis Amelon , L essentiel a Connaitre en Gestion Financiere , Maxima , paris , 2002 , p 215

³ طلال كداوى ، مرجع سابق ، ص 95

⁴ ثناء محمد طعيمة، نظم المعلومات المحاسبية في تقييم المشروعات الاستثمارية، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002، ص 83

⁵ طلال كداوى، مرجع سابق، ص 95

⁶ jean Louis Amelon . Op , Cit , P 218

⁷ سمير محمد عبد العزيز، إقتصاديات الإستثمار. التمويل. التحليل المالي (مدخل في التحليل وإتخاذ القرارات) ، مرجع سابق، ص 96

3-1- معايير تقييم الربحية في ظل المخاطرة وعدم التأكد

إن طول الآثار المترتبة على المشاريع الإستثمارية وما يميز البيئة الاقتصادية من تغيرات وتحولات كثيرة يصعب التكهن بها، قد يضيف نوع من حالات المخاطرة وعدم التأكد على القرارات المتعلقة بالتقييم والمفاضلة بين المشاريع المختلفة، ولهذا فلا بد من الإلمام بكل هذه المخاطر والإستعانة بأدوات أخرى للتقليل من درجتها.

3-1-1- معايير التقييم في ظل المخاطرة: تعرف المخاطرة بأنها الحالة التي يمكن لمتخذ القرار أن يحدد ويضع فيها توزيعات احتمالية للحدث على ضوء الدراسات السابقة¹، ويعتبر قياس مخاطر الإستثمار من أهم المتغيرات المؤثرة في قبول أو تعديل أو رفض المشروع الإستثماري، ولتقييم المشروعات في هذه الحالة يمكن إستخدام الطرق الآتية:

- **القيمة المتوقعة:** تعبر القيمة المتوقعة عن متوسط التدفقات النقدية الداخلة مرجحاً بإحتمالات حدوث هذه التدفقات ولكي تحدد القيمة المتوقعة للعائد في ظل ظروف المخاطرة يجب إتباع الخطوات الآتية²:

- - تحديد الظروف المختلفة التي يمكن أن يتحقق أحدها مستقبلاً وتؤثر على قيمة المشروع؛

- تحديد احتمال تحقق كل ظرف من هذه الظروف، وهذه الاحتمالات تكون موضوعية؛

- حساب قيمة المشروع الاستثماري في ظل كل ظرف من الظروف المتوقع حدوثها، وقيمة المشروع قد يعبر عنها في صورة صافي القيمة الحالية أو أي معيار آخر تفضله الإدارة؛

- حساب قيمة العائد للمشروع الاستثماري وذلك بإيجاد مجموع حاصل ضرب كل قيمة متوقعة في احتمال حدوث هذه القيمة؛

وتعبر القيمة المتوقعة إحصائياً عن الأمل الرياضي للتدفقات النقدية المنتظرة لكل فترة، ويعطى بالعلاقة الآتية³:

$$E(CF) = \sum_{i=1}^n p_i CF_i$$

حيث : $E(CF)$ = القيمة المتوقعة للتدفق النقدي الصافي، CF_i = التدفقات النقدية المنتظرة

P_i = الإحتمال المرتبط بحدوث التدفق النقدي

- **مقاييس التشتت:** إن إستخدام مقياس القيمة المتوقعة وحده لا يكفي في بعض الحالات للحصول تحليل كاملاً وسليم للمخاطر و لذلك كان لا بد من أن نأخذ في الحسبان درجة إنتشار (تشتت) العوائد المختلفة التي ينتظر حدوثها مستقبلاً حول القيمة المتوسطة للعوائد، ولهذا فإنه بالإضافة إلى القيمة المتوقعة لكل بديل استثماري وهو متوسط التوزيع يتم قياس مخاطر الاقتراح الاستثماري أي مدى تقلب تدفقاته النقدية بطريقتين⁴:

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 289

² ثناء محمد طعيمة، مرجع سابق، ص 127

³ Charles- Henri d'Arcimoles & Jean- yves Saulquin, *Finance Appliquée (Décisions Financières)*, vuibert. Paris 1995, P183

⁴ منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الرابعة، مصر، 1999، ص 444.

* الطريقة البيانية

يمكن قياس المخاطر عن طريق التمثيل البياني باستخدام الأعمدة، حيث يمثل المحور الرأسي إحتتمالات حدوث الظروف الاقتصادية بينما يمثل المحور الأفقي التدفقات النقدية في ظل كل إحتمال، وكقاعدة عامة تزداد المخاطر كلما زادت درجة تشتت التدفقات النقدية المصاحبة للتغيرات في الظروف الاقتصادية.

* الطريقة الكمية لقياس المخاطر

يعتبر المدى والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف من أهم الأدوات الإحصائية التي تقيس المخاطر وفيما يلي عرض مختصر لكل منهما :

✓ **المدى**: المدى هو عبارة عن الفرق بين القيمة الكبرى والقيمة الصغرى للتدفقات النقدية المتوقعة، كلما زاد الفرق بين هاتين القيمتين ، كان ذلك إشارة إلى زيادة تشتت التوزيع الاحتمالي ، الأمر الذي يعني زيادة المخاطر التي ينطوي عليها الاقتراح.

✓ **الانحراف المعياري**: يقيس الانحراف المعياري درجة إنحراف القيم عن وسطها الحسابي، ووفقا لهذا فهو يقيس درجة تباين التدفقات النقدية المحتملة عن القيمة المتوقعة لها ، وكلما كانت درجة الانحراف المعياري كبيرة كلما كانت المخاطر كبيرة والعكس صحيح، وبالتالي تتم المفاضلة من خلال إختيار المشروع الذي يحقق أقل إنحراف معياري يعني أقل مخاطرة، ويمكن حساب الانحراف المعياري وفق المعادلة الآتية:¹

$$\sigma = \sqrt{\sum_{i=1}^n (X_{it} - E_t(X))^2 P_{it}}$$

بحيث: σ = الانحراف المعياري ، X_{it} = التدفق النقدي الصافي المتوقع خلال الفترة t

$E_t(X)$ = القيمة المتوقعة للتدفق النقدي ، P_{it} = الإحتمال المرتبط بحدوث التدفق النقدي في الفترة t

✓ **معامل الإختلاف**: يقاس معامل الاختلاف بقسمة الانحراف المعياري للاقتراح على القيمة المتوقعة وفقا للمعادلة الآتية:²

$$\frac{\sigma}{\text{ق م}} = \text{معامل الإختلاف}$$

عند إختيار أحد البدائل فإنه يتم أخذ البديل الذي له معامل اختلاف أقل من البدائل الأخرى.

3-1-2- معايير التقييم في ظل عدم التأكد: تعرف حالة عدم التأكد بأنها الظروف التي تتعلق بالحالة التي تكون توزيعاتها الإحتمالية غير معروفة.³ وتشير هذه الحالة إلى إستحالة التنبؤ بالأحداث المتوقعة لعدم توفر بيانات تمكن متخذ القرار من تحديد الإحتمالات لتكرار حدوث هذه الظروف مستقبلا، ويمكن تلخيص أهم الأساليب التي إقتُرحت لمعالجة مشكلة عدم التأكد وأثرها على التدفقات النقدية كما يلي:

¹ jean Louis Amelon . Op , Cit , P 225

² عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002 ، ص306 .

³ سعيد عبد العزيز عثمان، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 288

- **تحليل التعادل:** يجري تحليل التعادل بهدف تحديد أقل مستوى إنتاجي أو مستوى مبيعات التي يمكن للمشروع أن يعمل عنده دون تعرض بقائه للخطر، تستخدم نقطة التعادل للدلالة على مستوى تشغيل يصل بالمشروع إلى حالة التعادل أي لا يحقق فيها المشروع أرباحاً أو خسائر، ويمكن التعبير عن هذا المستوى في صورة نسبة مئوية للطاقة الإنتاجية المستخدمة أو كحجم لعوائد المبيعات¹، ويمكن تحديد نقطة التعادل بالمعادلة الآتية²:

$$\text{نقطة التعادل} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{هامش التكلفة المتغيرة للوحدة}} \times \text{سعر البيع}$$

كلما إنخفضت نقطة التعادل كلما إرتفعت فرص المشروع في تحقيق أرباح وإنخفض احتمال تحقيق خسائر أي أنه عند المفاضلة بين الاقتراحات الاستثمارية المتاحة يتم إختيار الاقتراح الذي له أقل نقطة تعادل.

- **تحليل الحساسية:** يبين تحليل الحساسية مدى إستجابة المشروع أو درجة حساسيته للتغيرات التي تطرأ على العوامل التي تدخل في حساب التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة أو كلاهما³، هذه التغيرات تؤثر في النهاية على معدل العائد الداخلي أو صافي القيمة الحالية أو أي معيار آخر من معايير التقييم، إذن فهو يقيس مدى تغير صافي القيمة الحالية أو معدل العائد الداخلي نتيجة التغيير في أحد العوامل التي تدخل في حساب التدفقات النقدية مثل حجم المبيعات، سعر البيع الوحدة، تكلفة الوحدة، مدة حياة المشروع، ويتم دراسة هذه المتغيرات في ظل ظروف إقتصادية متباينة⁴ وللحصول على تحليل حساسية أكثر دقة يجب إتباع الخطوات التالية:

- تحديد المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على المعيار أم المعايير المستخدمة في عمبية التقييم؛
 - تقدير القيم الأكثر تفاؤلاً والأكثر تشاؤماً لهذه المتغيرات وكذلك القيمة الوسطى الأكثر احتمالاً؛
 - إعادة حساب المعايير المستخدمة في التقييم على أساس إفتراضات التفاؤل والتشاؤم السابقة؛
- بناءً على هذا التحليل يمكن لمتخذ القرار الإستثماري أن يقارن بين النتائج المحصل عليها قبل إجراء التغيرات وأثر هذه التغيرات على مردودية المشروع وبالتالي إصدار الحكم بالرفض أو القبول.
- **أسلوب شجرة القرار:** يعتبر هذا النموذج أحد النماذج الحديثة في المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة، وتتكون شجرة القرار من مجموعة من الفروع و يمثل كل فرع منها بديلاً من البدائل المعروضة و كل فرع رئيسي في الشجرة يتفرع منه عدة فروع تابعة تمثل الأحداث المتوقعة .

¹ ثناء محمد طعيبة، مرجع سابق، ص138

² خالص صالح خالص، رقابة تسيير المؤسسة في ظل إقتصاد السوق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص147

³ سعد زكي نصار، التقييم المالي والإقتصادي والاجتماعي للمشروعات، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، مصر، 1995، ص93

⁴ تمجددين نور الدين، تفعيل دور دراسات الجدوى في تقييم واتخاذ قرارات تمويل المشروعات الإستثمارية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة،

الفصل الأول: الإطار العام للقرارات الإستثمارية

وللاعتداع على أسلوب شجرة القرار في تقييم نتائج الفرص الإستثمارية المتاحة والمفاضلة بينهما يجب إتباع الخطوات التالية:¹

- تحديد نقاط القرار و التي يتم عندها اتخاذ قرار البدء أو قرارات التحول المتتابعة؛
- تحديد البدائل الإستثمارية و الذي يمثل كل بديل منها فرعا رئيسيا من فروع شجرة القرارات؛
- تحديد عدد الفروع الفرعية لكل فرع رئيسي و التي تمثل طبيعية الظرف الإقتصادي (رأج، ظروف طبيعية، كساد) ؛

إن إستخدام شجرة القرار يسمح للإدارة بالأخذ في الاعتبار مختلف البدائل بسهولة ووضوح أكثر، كما أن التفاعل بين بدائل القرار الحالي و الأحداث غير المؤكدة و نواتجها المستقبلية يصبح أكثر وضوحا. و لكن لا تعطي للإدارة إجابة عن مشكلة الاستثمار و لكنها تساعد في تحديد البديل الذي يحقق أعلى ناتج في صورة القيمة النقدية المتوقعة عند أي نقطة إختبار معينة.²

¹ عدنان هاشم رحيم السامرائي ، الإدارة المالية (منهج تحليلي شامل) ، مرجع سابق ، ص 363

² ثناء محمد طعيبة ، مرجع سابق ، ص ص 152 - 153 .

خلاصة الفصل

ومن خلال ما سبق يمكن القول ان إتخاذ القرار هو عملية إختيار بديل من بين عدة بدائل متاحة لحل مشكلة ما وتحقيق هدف معين في ظل الظروف والإمكانيات المتاحة لمتخذ القرار، وتعتبر هذه العملية وسيلة تستخدمها المؤسسة لتمكينها من القيام بوظائفها وتحقيق أهدافها، كما تمر بعدة مراحل متسلسلة ومتكاملة بداية بتحديد الهدف من القرار مروراً بتشخيص وتحليل المشكلة وصولاً إلى إختيار الحل المناسب وتنفيذه ومتابعته، ولتحقيق ذلك هناك عدة طرق وأساليب تساعد على صناعة القرار تختلف فيما بينها حسب طبيعة المشكلة محل القرار منها ما يركز على الخبرة والحكم الشخصي لمتخذ القرار ومنها ما تتبع المنهج العلمي، كما أن هنالك العديد من القرارات المتخذة على مستوى المؤسسة والتي تتنوع بتنوع مجالات عملها والتي يعتبر الإستثمار من أهمها، هذه الأهمية نابعة من كون ان الإستثمار من أهم الوسائل اللازمة لبقاء وتطور ونمو المؤسسة لما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية وإستغلال الموارد وزيادة الثروة التي تعتبر من أهم الأهداف التي يسعى إليها المستثمرون سواء كانوا افراد أو مؤسسات.

ولتحقيق الأهداف السابقة والتي تعتبر زيادة الثروة محصلتها، هناك العديد من أدوات الإستثمار المتاحة أمام المستثمر كإقامة مشاريع إستثمارية تساهم في إنتاج قيمة مضافة تزيد من ثروة المالكين، أو الإستثمار في الأوراق المالية من أسهم وسندات ومشتقات مالية التي يتم تداولها في سوق الأوراق المالية والتي تعتبر بدائل إستثمارية يتم المفاضلة فيما بينها على أساس العائد المتوقع والمخاطر المرتبطة به.

إن نجاح الإستثمار في الأدوات السابقة يتوقف على مدى صحة وسلامة القرار الإستثماري المتخذ بشأنها، وعليه فإن القرار الإستثماري المبني على أسس علمية صحيحة يؤدي إلى تعظيم القيمة الحالية لثروة الملاك، ولهذا يعتمد المستثمر على التحليل الأساسي أو التحليل الفني والذي يستطيع من خلالهما فحص العديد من البدائل الإستثمارية المتاحة وتساعد على إتخاذ القرارات المتعلقة بحياسة أو عدم حياسة الأوراق المالية، أما بالنسبة للقرارات الإستثمار في المشاريع فتحتاج إلى ما يسمى بدراسة الجدوى الاقتصادية التي تعتبر منهج منظم لتقرير مدى صلاحية المشروع ، والتي تمكن في النهاية من اتخاذ القرار الإستثماري الخاص بإنشاء المشروع من عدمه.

الفصل الثاني

النظام المحاسبي المالي في ظل

معايير المحاسبة الدولية

تمهيد

إن التطور الذي شهده الاقتصاد العالمي من زيادة حجم المبادلات التجارية بين الدول وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات وزيادة أهمية الأسواق المالية الدولية كمصدر للتمويل، صاحبه بروز مشاكل محاسبية ناتجة عن إختلاف الأنظمة المحاسبية بين دول العالم، وفرض كل بلد تطبيق معايير المحاسبة المحلية على المؤسسات والأسواق المالية لديه، مما صعب من فهم وقراءة القوائم المالية من قبل مختلف الأطراف المهتمة بها، وصعب أيضا مهمة حصول المؤسسات على التمويل من أسواق المال الخارجية، والصعوبة التي تواجهها الشركات المتعددة الجنسيات في تجميع القوائم المالية لفروعها في المنتشرة حول العالم، ولذلك كان من الضروري إيجاد توافق محاسبي دولي، يسمح بتقريب الممارسات المحاسبية بين الدول ويوفر معلومة محاسبية موثوق بها وقابلة للمقارنة بين المؤسسات من بلد إلى آخر، وقد كان لمجلس معايير المحاسبة الدولية الدور الكبير في ذلك من خلال إصداره لمجموعة من المعايير المحاسبية الدولية التي تتكيف مع السياسات المحاسبية للدول والحث على إستخدامها كأساس لبناء المعايير المحاسبة الوطنية والسعي نحو القضاء على الفروق والإختلافات في الأنظمة المحاسبية بين الدول.

ولقد قامت العديد من البلدان على تكييف أنظمتها المحاسبية مع معايير المحاسبة الدولية من بينها الجزائر التي بدأت فعلا في إصلاحات محاسبية منذ 1999 سمحت بصدر النظام المحاسبي المالي من خلال القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمطبق بداية من سنة 2010، والذي جاء ليعوض المخطط الوطني المحاسبي الذي أصبح لا يستجيب للمتطلبات المحلية والدولية الراهنة، إن ما جاء به النظام المحاسبي المالي يختلف جذريا عن النظام المحاسبي القديم، وبذلك فإن قواعد إعداد وعرض القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية اتخذت مسارا آخر يختلف كليا عما كان مطبقا من قبل، وهذا طبعا سوف يؤثر على نوعية المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية ينعكس حتما على مختلف الأطراف المستخدمة لها.

ومن خلال ما سبق سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: معايير المحاسبة الدولية كمدخل للإصلاح المحاسبي في الجزائر

المبحث الثاني: دراسة النظام المحاسبي المالي

المبحث الثالث: القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

المبحث الأول: معايير المحاسبة الدولية كمدخل للإصلاح المحاسبي في الجزائر

لقد جاء الإصلاح المحاسبي في الجزائر نتيجة للإرتباطات الجديدة لها وبشكل خاص الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ومشروع الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية والإفتتاح على الأسواق العالمية، خاصة بعد عجز المخطط الوطني على مواكبة هذه التغيرات والإستجابة لمتطلبات إقتصاد السوق، ولهذا إعتمده الجزائر على معايير المحاسبة الدولية في صياغة النظام المحاسبي المالي الجديد.

المطلب الأول: الإختلاف المحاسبي والتوجه نحو التوافق المحاسبي الدولي

إن الإختلاف في الممارسات والأنظمة المحاسبية بين الدول أدى إلى ظهور العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجهها مختلف الأطراف التي تسعى للإنتقال إلى الأسواق المختلفة عبر العالم بحثا عن التمويل وفرص الإستثمار، وهذا ما أدى إلى ضرورة إيجاد توافق محاسبي يعمل على تقليل الفروقات المحاسبية على المستوى الدولي .

1- الإختلافات المحاسبية الدولية

إن الإختلاف الموجود في الأنظمة المحاسبية بين الدول له أسبابه ومظاهره، ونتج عنه العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه مختلف المستثمرين والمؤسسات عند الإنتقال من دولة لأخرى .

1-1- إختلاف التطبيقات المحاسبية

تميز الأنظمة المحاسبية في العالم بين اتجاهين بارزين للتطبيقات المحاسبية، وهي نموذج المحاسبي الأنكلوسكسوني والنموذج الفارنكفوني يمكن تلخيصهما كما يلي:¹

النموذج الأنجلوسكسوني يتماشى مع الواقع الإقتصادي والأسواق المالية، كما يتميز بالدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص في توفير المعلومات المحاسبية والمالية لمتخذي القرارات الإستثمارية والتمويلية، وبإستقلاليته عن القواعد الجبائية، فهو يعكس وفاء النظام الرأسمالي لمبدأ الحرية الإقتصادية و يعتبر مرجعا لأعمال التوحيد الدولية للمحاسبة. وتعتبر التجربة الأمريكية هي الرائدة في ميدان التوحيد المحاسبي الأنكلوساكسوني .

أما نموذج المحاسبي الفارنكفوني يتماشى مع قرارات الحكومات و النصوص القانونية، وتضطلع الدولة كلية بوظيفة التوحيد المحاسبي و إعداد المعايير المحاسبية بعكس النموذج السابق الذي لم يرتبط دور الدولة بعملية التوحيد المحاسبي إلا من خلال هيئات مراقبة الأسواق المالية، ولا يعني إتباع كل الدول الأوربية له، كما لا ينحصر مجال تطبيقه في أوربا فقط بل يتعدى ذلك إلى بعض الدول الأخرى مثل اليابان، الجزائر وغيرها، يتميز على الخصوص بالعلاقة القوية الموجودة بين القواعد الجبائية وبالدور الكبير الذي تلعبه البنوك في تمويل المؤسسات.

¹ عاشور كتوش، النظام المحاسبي المالي بين اتجاهاته ومتطلبات تطبيقه في ظل المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية ، الملتقى العلمي الدولي حول : دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء لمؤسسات الحكومات، يومي 24 و25 نوفمبر 2014، جامعة ورقلة، الجزائر.

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

1-2- أسباب الإختلاف المحاسبي الدولي

يرجع إختلاف الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي إلى عدة عوامل نوضحها فيما يلي:¹

1-2-1- النظام القضائي (القانوني): تتأثر الممارسة المحاسبية بالنظام القضائي للدولة، وتنقسم الدول في هذا المجال إلى مجموعتين، الأولى تعتمد القانون العرفي، حيث يعتمد التشريع فيها على إصدار مبادئ عامة بينما يترك مجال التقدير واسعا للقضاء في حالة النزاع، والأخرى دول تعتمد القانون المكتوب الذي يتميز بتشريع مفصل لا يترك فيه مكانا واسعا لتقدير القضاة.

1-2-2- النظام الاقتصادي: توجد علاقة إرتباط قوية بين النظام الإقتصادي والنظام المحاسبي، ذلك أن المحاسبة ما هي إلا ترجمة للاحداث الاقتصادية، وتختلف درجة الإرتباط من دولة إلى أخرى، فالنظام المحاسبي في بلد متطور إقتصاديا يختلف عن النظام المحاسبي في بلد يسير في طريق النمو .

1-2-3- طرق تمويل المؤسسات: في بعض الدول تعتمد المؤسسات في تمويلها أساسا على فيئات مختلفة غير متجانسة من المستثمرين أو مقدمي الأموال (أفراد، مؤسسات، هيئات)، لذلك فإن الاهتمام الأساسي للمحاسبة ينصب على تلبية إحتياجات هذه الفيئات، وفي بعض الأخر تعتمد المؤسسات في تمويلها بشكل كبير على البنوك، لذلك فإن المحاسبة تقوم على مبدأ الحذر، وتركز إهتماماتها على المقرضين.

1-2-4- عوامل قيمية وثقافية: تتأثر الممارسة المحاسبية بشكل كبير بالبيئة الثقافية والقيم السائدة في الدولة، ويشمل ذلك المستوى التعليمي بشكل عام، ومستوى ومكانة البحث العلمي والتطبيقي، ثقافة المجتمع ونظراته تجاه الأنشطة الاقتصادية ومهنة المحاسبة والمراجعة.

1-2-5- الديانات : تؤثر الديانات بمفهومها الواسع في المفاهيم المحاسبية الأساسية، فعلى سبيل المثال، فإن مفهوم الفائدة على القروض يعبر عن مفهوم معاكس للمعتقد الديني في البلدان الإسلامية، إلى غير ذلك في جميع الديانات الأخرى

1-2-6- الجهات المسؤولة عن وضع المبادئ المحاسبية: قامت بعض الدول بتفويض مهمة تحديد المبادئ المحاسبية إلى المنظمات المهنية المحاسبية لتكون مسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبة وتطويرها، في حين أوكل البعض الأخر مهمة تنظيم المحاسبة لجهات حكومية.

1-2-7- النظام الجبائي: يعود الإختلاف المحاسبي من المنظور الجبائي أساسا لكون حساب الريح في مجموعة دول مستقل تماما عن الحسابات الاجتماعية للمؤسسة، وأن أهمية المسائل الجبائية تتبع عادة ثقافة المؤسسة، وعلى العكس، فإن حساب الريح في دول أخرى يقتضي دمج محاسبة المؤسسة بالقواعد الجبائية، نظرا لارتباط حساب الريح الخاضع لهذه القواعد التي لا تستبعد من هذا الريح إلا الأعباء المسجلة.²

¹ بلكحيل عبد القادر، النظام المحاسبي المالي ومدى تأثيره في دعم الشفافية والإفصاح ببورصة الجزائر، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2016-2017، ص ص 18-19

² منني بن بلغيث، التوافق المحاسبي- المفهوم، المبررات والأهداف، مجلة البحث، العدد 4، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006، ص 116

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

1-3-1- المشاكل الناجمة عن الإختلافات المحاسبية الدولية

في الحقيقة أن هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجهها المؤسسات والمستثمرين في حالة القيام بمعاملات خارج حدودها، ويمكن التطرق إلى أهم هذه المشاكل فيما يلي:¹

1-3-1- إعداد القوائم المالية المجمعّة: ينجم عن الإختلافات المحاسبية الدولية مشكلة تخص إعداد القوائم المحاسبية المجمعّة، التي تعدّها مؤسسة لها فروع وشركات تابعة في دول أخرى، بحيث كل فرع يطبق القواعد المحاسبية التي تفرضها عليه الدولة التي ينشط بها، وأهم ما يتم فرضه هو إعداد القوائم المالية بإستخدام العملة المحلية للدولة، فضلا عن الإختلاف في طرق قياس وتقييم عناصر هذه القوائم بين الدول، وهذا طبعا قد يؤدي إلى صعوبة قيام المؤسسة الأم بتحويل القوائم المالية لمجموع فروعها إلى قوائم معدة وفق المعايير والمبادئ المحاسبية المعتمد في البلد الذي يقع فيها مقرها .

1-3-2- غياب المقارنة بين المؤسسات: إن إختلاف القواعد والطرق المحاسبية التي تقاس وتعالج بموجبها العمليات التي تقوم بها المؤسسات من بلد لآخر ينتج عنه عدم تجانس القوائم المالية، وهذا قد يؤثر على سلامة وصحة عملية المقارنة أو تحليل هذه القوائم لغرض إتخاذ قرارات الإستثمار أو الإقتراض أو الإقراض .

1-3-3- الدخول إلى الأسواق المالية الخارجية: عندما تريد مؤسسة ما التوجه نحو أسواق مالية خارج حدودها المحلية، يتطلب منها الإلتزام بمتطلبات تفرضها الهيئات المنظمة للأسواق المالية من أجل حماية المستثمرين فيها، ومنها التقيد بالمعايير المحاسبية المطبقة في البلد المعني، وإعادة التقارير المالية بالتوافق معها، وهذا يحمل المؤسسة تكاليف قد تكون مرتفعة ناجمة عن إعادة صياغة قوائمها المالية وتدقيقها وفق معايير محاسبية أخرى مختلفة .

بالإضافة إلى ذلك، يمكن عرض بعض الصعوبات الأخرى المرتبطة بالإختلافات المحاسبية الدولية كما يلي:

- مشكل تحويل العملة ولا سيما مع تقلب وتذبذب بعض العملات في مواجهة عملات دول أخرى؛
- مشكل التضخم والتغيرات في القوة الشرائية لوحدات النقد؛
- إختلاف قوانين الضرائب بين دولة وأخرى، خاصة عند وجود معاملات مع الشركات الأجنبية، الأمر الذي قد يوجد حتما مشكلات محاسبية ذات علاقة؛

- إختلاف وتباين طرق ووسائل المراجعة بين الدول وتباين المعايير المتعارف عليها ؛
- مستوى الإفصاح عن المعلومات التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية وأسس ومعايير إعدادها؛
- إختلاف مفاهيم وأسس تكوين المرتبطة المخصصات بالشركات الأجنبية والشركات متعددة الجنسية؛
- تباين أسس تقييم المؤسسة، بتباين وعدم إستقرار أسس تقييم أصول والتزامات المؤسسة في الدول؛

1-4- مظاهر الاختلاف المحاسبي الدولي

من بين أكثر أشكال الاختلاف المحاسبي أهمية، ما تعلق بالهدف الأساسي للمحاسبة، الذي يختلف من دولة

¹ بلكحيل عبد القادر، النظام المحاسبي المالي ومدى تأثيره في دعم الشفافية والإفصاح ببورصة الجزائر، مرجع سابق، ص 20-21

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

لأخرى تبعا لخصوصياتها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية، فمن مظاهر الإختلاف وجود الإختلاف في العناصر التالية:¹

1-4-1- سياسة الإخبار (الإفصاح): ترتبط سياسة الإخبار ارتباطا وثيقا بطبيعة التمويل ومصادره، وبما أن شكل التمويل الغالب على معظم دول النموذج الفرانكفوني يأتي من البنوك مقارنة بالأهمية النسبية للسوق المالي، فإن سياسة الأخبار سيكتنفها الغموض نظرا للسرية المطلوبة في إتمام الأعمال، لذلك فإن الإجابة على احتياجات فئة الممولين من المعلومات ستطغى على حساب باقي الفئات، وعلى العكس من ذلك فإن دول النموذج الأنجلوسكسوني، ترى في الشفافية حماية لكل الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية وعاملا لتطوير الأسواق المالية، لذلك فإن المعلومة المحاسبية حسب النموذج الأول تساعد على تتبع ذمة المؤسسة والوقوف على قدرتها على التسديد، بينما المعلومة حسب النموذج الثاني، فإنها تساعد وتخدم عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

1-4-2- القياس المحاسبي: خاصة ما تعلق بمفهوم النتيجة المحاسبية، فإن المحاسبة حسب النموذج الفرانكفوني تهدف إلى تحديد نتيجة النشاط وتصوير الوضعية المالية الصحيحة وذمة المؤسسة، بينما تهدف المحاسبة في النموذج الإنجلوسكسونية من خلال الإمداد بالقوائم المالية إلى الإخبار عن أداء المؤسسة المعبر عنه بالنتيجة ومكوناتها .

1-4-3- قياس النتيجة: يتوقف قياس النتيجة على درجة الارتباط بين المحاسبة والجباية، فبالنسبة لدول النموذج الفرانكفوني هناك تأثير كبير للجباية على قياس النتيجة، عملا بمبدأ الحذر الذي تتميز به المحاسبة، والذي يقضي بتسجيل عناصر ذمة المؤسسة حسب قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل، وتساهم هذه العملية ليس فقط في حماية و ضمان حقوق الدائنين، بل كذلك في التأثير على النتيجة الخاضعة للضريبة بسبب تغير حصص الإهلاك والمؤونات، ويعرف هذا الشكل انتشارا واسعا في الكثير من الدول التي تؤدي فيها المؤسسات دورا اجتماعيا (التشغيل، الاشتراكات الاجتماعية) بينما في دول النموذج الإنجلوسكسونية ، فإن تحديد النتيجة الجبائية يعد أمرا في غاية الأهمية، ولا يترك لمحاسبي المؤسسة تقديره، بل ينتج عن تطبيق قواعد مستقلة عن تلك التي يتم تطبيقها في المحاسبة.

1-4-4- مسار وطبيعة عملية التوحيد المحاسبي: في الوقت الذي تعرف فيه دول النموذج الفرانكفوني مسار توحيد ثقيل، أهم ما يتميز به هو اضطلاع الدولة بدور رئيسي واستناده لجملة من القواعد القانونية والتشريعية والتنظيمية، تراها هذه الدول على أنها نتاج لإجماع وطني انطلاقا من المساهمات التي تقدمها الأطراف المعنية بالتوحيد المحاسبي والممارسة المحاسبية ؛ فإن دول النموذج الإنجلوسكسونية لديها مسار توحيد أهم ما يتميز به هو المرونة والتكيف السريع مع التحولات الاقتصادية، واضطلاع أصحاب المهنة المحاسبية والمراجعة فيه بدور رئيسي ومطلق.

¹ مدني بن بلغيث، التوافق المحاسبي - المفهوم، المبررات والأهداف، مرجع سابق، ص 116-117

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

1-5- طرق تجاوز الاختلاف المحاسبي

حتى يتم التغلب أو التخفيف من حدة الصعوبات الناتجة عن الإختلاف المحاسبي، يتم اللجوء إلى بعض الطرق من أهمها:¹

1-5-1- الاعتراف المتبادل: يتحقق هذا الشكل عندما تقبل هيئات مراقبة الأسواق المالية للدول بالقوائم المالية للشركات الأجنبية التي تعدها وفق مبادئها الوطنية. تعتبر هذه الطريقة حلا لمشكلة الدخول للأسواق المالية الأجنبية، على أساس أن القواعد المحاسبية الوطنية المطبقة من قبل شركات دولة ما عند البحث عن مصادر للتمويل في أسواق دولة أخرى تلقى الاعتراف المتبادل (المعاملة بالمثل)

1-5-2- الاعتراف المتبادل المعياري: إضافة إلى مفهوم الاعتراف المتبادل الذي لقي استعماله حدودا فرضتها قوة التباين و الاختلافات بين الأنظمة المحاسبية أضاف (HOARAU 1995) مفهوما جديدا هو الاعتراف المتبادل المعياري، والذي يتمثل في تطوير جملة من المعايير المحاسبية الدولية دون خيارات، على أن يترك للمؤسسات في كل دولة إمكانية تقديم أو عرض قوائمها المالية حسب معاييرها الوطنية، شريطة أن تقدم ضمن ملاحقها جداول تحول تتضمن التوفيق بين معاييرها الوطنية والمعايير الدولية المطورة خصيصا لهذا الغرض .

1-5-3- التوافق المحاسبي الدولي: ويقصد به الاحتكام لجملة من المعايير المحاسبية، تحظى بصفة القبول الدولي، وتهدف إلى إضفاء الانسجام على الممارسة المحاسبية، أي أن التوافق يشمل المعايير المحاسبية التي يجب أن تكون موحدة بين كل الدول والممارسة المحاسبية التي يفترض أن تكون متجانسة بين المؤسسات .

2- مفهوم التوافق المحاسبي الدولي، المبررات والأهداف

كما رأينا سابق يعد التوافق المحاسبي من بين الطرق التي تؤدي إلى تقليل الفروقات المحاسبية، وتعمل على تحقيق تقارب في الممارسات المحاسبية بين الدول المختلفة.

2-1- مفهوم التوافق المحاسبي الدولي

يقصد بالتوافق المحاسبي الدولي "تقليل أو إستبعاد إن أمكن الإختلافات بين المعايير والممارسات المحاسبية بين الدول المختلفة، بالتقريب بين وجهات النظر المختلفة، وتوصيل المعلومات في شكل مناسب يمكن فهمه وتفسيره دوليا"²

يقصد به أيضا "عملية تقليل الفروقات في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول، مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية، وتتضمن عملية التوافق تطوير مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم، وهذا لزيادة عالمية أسواق رأس المال"³

¹ مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، صص 118-119

² محمد مبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 269

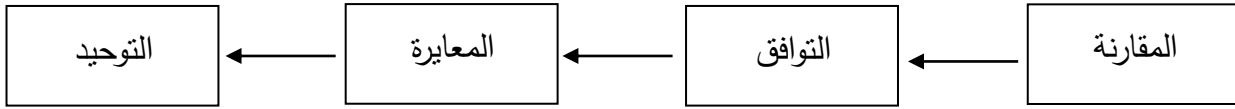
³ ثناء قباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002-2003، ص 170

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

كما يمكن تعريف بالتوافق المحاسبي على أنه "محاولة لجمع عدة أنظمة محاسبية مختلفة مع بعضها البعض فهي عملية مزج وتقريب الممارسات المحاسبية المتنوعة في هيكل منهجي مرتب لإعطاء نتائج متقاربة، عن طريق اختبار ومقارنة الأنظمة المحاسبية المختلفة لغرض ملاحظة ومعرفة نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف"¹ من خلال التعاريف السابقة يتضح أن التوافق المحاسبي على أنه محاولة إيجاد قواعد وأسس محاسبية مقبولة نسبيا في جميع الدول، تسمح بالوصول إلى حالة الانسجام بين مختلف الأنظمة المحاسبية، وبالتالي الوصول إلى قوائم مالية قابلة للمقارنة دوليا.

كما تجد الإشارة أن العديد من الدراسات والبحوث في مجال المحاسبة الدولية، والتي تسعى إلى تحقيق التجانس والانسجام بين الممارسات الأنظمة المحاسبية بين الدول، قد استخدمت العديد من المفاهيم والمصطلحات مثل التوافق، المعايير، التوحيد والتي اعتبرت كترادفات دون التفرقة بينها أو وضع حدود تفصل بين مفهوم عن الآخر، ومن خلال المخطط التالي يمكن أن نفرق بين المفاهيم السابقة كما يلي :

الشكل رقم 04: العلاقة بين التوافق والمعايير والتوحيد



المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والمؤسسات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية،

الإسكندرية، مصر، 2004، ص 365

قبل التطرق للعلاقة بين المفاهيم المبينة في الشكل رقم 03 أعلاه، سنقوم بإعطاء تعريف لكل مفهوم كالتالي:

- **المقارنة:** تعتبر الخطوة الأولى في التوافق المحاسبي الدولي، وهي مقارنة الأنظمة المحاسبية لمختلف بلدان العالم ومحاولة معرفة مدى تباينها وتنوعها، سواء على مستوى المفاهيم أو المبادئ أو المستوى التنظيمي أو مستوى الممارسات والتطبيقات العلمية.²

- **التوافق:** تم التطرق له سابق ويعني عملية زيادة الانسجام في الممارسات المحاسبية بوضع حدود للاختلاف بينها.

- **المعايرة:** المعايير تعني الخضوع إلى قواعد ومبادئ جامدة وضيقة في الممارسات المحاسبية، كما توصف بأنها عملية جامدة وصارمة قد تتطلب تطبيق معيار واحد أو قاعدة محاسبية واحدة في كافة المواقف وبالتالي فهي أكثر صعوبة في التطبيق على المستوى الدولي.

- **التوحيد:** يشير التوحيد إلى الحالة التي يكون فيها كل شيء متنسق ومتجانس أو غير متباين، فهي تحتوي التماثل الذي يعني أن تكون كل المبادئ والممارسات المحاسبية واحدة، كما عرفته جمعية المحاسبين الأمريكيين على أنه "الثبات في التوبيخ والمصطلحات وكذلك الثبات في القياس"¹

¹ Bernard Colasse, *Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de Gestion et Audit*, economica, paris, France, 2000, p757

² عكوش محمد أمين، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010-2011، ص 6

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

من خلال ما سبق تتضح علاقة التداخل والتكامل والإتصال بين مفاهيم التوافق والمعايرة والتوحيد المحاسبي، وعلى العموم جميع المفاهيم السابقة تسعى للغرض نفسه وهو تحقيق تجانس الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي من أجل الحد من المشاكل التي يثيرها تنوع هذه الأنظمة وإختلافها ، لكن درجة هذا التجانس تختلف من مفهوم إلى آخر، كما أن كل مفهوم يمثل مستوى معين من هذا التجانس، حيث تمثل هذه المستويات في مجموعها مراحل متسلسلة يتم إتباعها للوصول إلى مستوى التوحيد التام، بداية بمقارنة الأنظمة المحاسبية بين الدول وتحديد نقاط التوافق والإختلاف ثم محاولة تسوية وحذف بعض الإختلافات لتحقيق درجة مقبولة من التوافق كخطوة ثانية، ثم ننتقل للمعايرة من خلال الإلتزام بتطبيق معيار محاسبي واحد من طرف كل الدول، وهي عملية يتم من خلالها الإنتقال إتجاه التوحيد المحاسبي الذي يمثل التماثل شبه تام للأنظمة والممارسات المحاسبية بين الدول .

ويمكن القول أن التوحيد المحاسبي يمكن تطبيقه على المستوى المحلي أو حتى على المستوى الإقليمي، أما على المستوى الدولي فإن التوافق المحاسبي أكثر واقعية ومرونة من التوحيد التام للمعايير، حيث أن لكل دولة قواعدها وثقافتها وفلسفتها وأهدافها على المستوى القومي في حماية أو رقابة مواردها، وهذا يؤدي إلى ظهور القواعد ومعايير محاسبية خاصة بكل دولة، والتوافق المحاسبي يعترف بهذا الإختلاف ويتم من خلاله مزج وتقريب القواعد والممارسات المحاسبية المختلفة للدول لإيجاد أرضية دولية مشتركة تسمح بالتوصل إلى قوائم مالية مفهومة قابلة للمقارنة دولياً.

2-2- مبررات التوافق المحاسبي الدولي

بالإضافة إلى المشاكل الناتجة عن الإختلاف المحاسبي الدولي السابقة الذكر والتي تعتبر كأسباب ومبررات لتوجه نحو التوافق المحاسبي، هناك مجموعة من الظروف والعوامل التي أصبحت تميز النظام الاقتصادي الدولي الحالي التي زادت من أهمية هذا التوجه ومن أبرزها ما يلي:²

2-2-1- توسع الأنشطة العالمية للمؤسسات : بالرغم من أن النشاط التجاري الدولي قديم ، إلا انه تطور مع نوع جديد من المؤسسات الدولية التي إهتمت بالاستثمارات الخارجية بالنظر لما تحققه هذه الاستثمارات من مزايا اقتصادية، مالية وحتى سياسية وهو ما مهد لظهور ما أصبح يعرف بالشركات المتعددة الجنسيات، التي أصبحت في ظل أهداف المنظمة العالمية للتجارة الرامية إلى إزاحة كل الحدود والحوجز الجمركية المعرقلة لتطور التجارة العالمية في بحث مستمر عن تطوير أنشطتها الدولية للأسباب التالية:

- القرب من مصادر التموين للتحكم في المواد الأولية والمواد الطاقوية (البتترول والغاز) خاصة بعد الأزمات النفطية التي عرفها العالم في بداية القرن الماضي؛

- المشاركة في عمليات الإعمار والإنماء في أعقاب الحروب والصراعات التي شهدتها العديد من الدول بدعم من البنك الدولي؛

¹ محمد مبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 267

² مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، مرجع سابق، ص 110-113

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

- التنوع الجغرافي للأنشطة للقرب من أسواق تصريف المنتجات بالموصفات المحلية، والبحث عن المناطق التي تتمتع بامتيازات من حيث التكلفة وضعف القيود الاجتماعية ؛

- توسع ونمو قوة أنصار حركة البيئة في الدول الصناعية جعلت الرغبة تكبر عند الكثير من الشركات العالمية لإعادة توطين الصناعات الملوثة للبيئة في دول العالم الثالث، لتستفيد من مزايا السوق القريبة ولتتأى بنفسها عن الاحتياجات المستمرة ؛

- الوصول إلى مصادر التمويل والاستفادة من الادخار العالمي من خلال عمليات الإصدار التي تقوم بها في الأسواق المالية الدولية، للحصول على تمويل أنشطتها بشروط ملائمة قد لا تتاح لها في أسواقها الوطنية

2-2-2- تطور الأسواق المالية الدولية: يعد انتشار الأسواق المالية من أبرز الخصائص التي أصبح يتميز بها الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة، خاصة في الدول المتقدمة التي تعتمد عليها بشكل كبير ومباشر في تعبئة الادخار ومواجهة الاحتياجات التمويلية التي تعبر عنها كل من المؤسسات الاقتصادية بما تطرحه من أسهم للحصول على أموال تمكنها من الرفع من استثماراتها، وما تطرحه الحكومات من سندات لتغطية العجز في ميزانياتها، فالبورصات العالمية وظفت مبالغ ضخمة قدرت ب 25000 مليار دولار سنة 2000 وهو مستوى كان في الواقع كفيلا يحث المؤسسات للبحث عن التمويل في مناطق جغرافية مختلفة وأسواق مالية متعددة .

كما كان للأداء المالي الناتج عن تطور الهندسة المالية والإبداعات المالية الحديثة الأثر الكبير في تطور الأسواق المالية، وتزامن ذلك مع تحرر القطاع المالي من كل أشكال القيود التي كانت تعيق انسياب الأموال بين الدول، وكان لثورة الاتصال والتكنولوجيا الرقمية الدور البارز في هذا التحرر بما قدمته من إمكانيات ضخمة ساعدت على ربط الأسواق المالية والمتدخلين فيها، ومكنتهم من التواصل وتبادل المعلومات التي تتطلبها عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية ، وأصبح ينقل عبر أسواق رأس المال العالمية 1.3 تريليون دولار في اليوم الواحد، بحيث أن ما ينقل من أموال في هذه الأسواق فيما يزيد قليلا عن يومين يعادل ما ينقل في اقتصاد العالم بمجمله من السلع في غضون سنة واحدة .

2-2-3-تزايد الطلب على المعلومات المحاسبية الدولية: كان لنمو الأسواق المالية وتطويرها و انفتاحها العالمي، الأثر الكبير في قيام العديد من الشركات المسعرة أو تلك التي ترغب في تسعير أسهمها بتبني استراتيجيات اتصال مالية قوية، كفيلة بربطها مع المستثمرين الذين أصبحوا يبدون حساسية مفرطة تجاه المعلومات المحاسبية والمالية التي تنشرها هذه الشركات، سواء بمناسبة الإفصاح عن نتائج أعمالها السنوية و أرباح أسهمها، أو بمناسبة الإفصاح عن توقعاتها المالية بناء على عمليات الاستثمار التي قامت بها.

2-2-4-التباين والاختلاف في الأنظمة: لقد أثبت الواقع أن الممارسة المحاسبية في دول عديدة كانت محل توافق و تقارب، ارتبطت أهميتها بطبيعة العلاقات التي كانت تربط هذه الدول ببعضها، خاصة ما يتعلق بالاستفادة المتبادلة من التجارب التي مكنت بعض الدول من إرساء حلول تنظيمية لبعض المشاكل المحاسبية نتيجة الارتباطات الثقافية والتاريخية الوثيقة بين هذه الدول، ومع ذلك يبقى الاختلاف بين الأنظمة المحاسبية قائما بين الدول تبعا لطبيعة الاحتياجات الوطنية المعبر عنها والمنتظر من المحاسبة الإجابة عليها باعتبارها

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

أداة ضبط اقتصادي، وكذلك طبيعة الأهداف الموكلة بها للمحاسبة في ظل الشروط التي تحكم الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية في كل دولة و التي تعتبر المصدر الرئيسي للاختلافات المحاسبية بين الدول.

2-2-5- قيود الهيئات الرقابية: لا تقتصر قيود الهيئات الرقابية على الأسواق المالية في مجال الإفصاح عن المعلومات بالاكتفاء بتلك المتعلقة فقط بحسابات المؤسسة بل تتعداها إلى المعلومات عن قطاعات النشاط والأسواق الجهوية ، أي ضرورة إمداد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات القطاعية التي تسمح لهم بتحديد وتحليل الأخطار والفرص المتاحة للمؤسسات للتمكن من تصور أداؤها من خلال النشاط والمنطقة الجغرافية.¹

2-2-6- الإتجاه العالمي المتزايد نحو الخصخصة: لعبت عمليات الخصخصة التي تمت على نطاق واسع في الدول التي كانت تسمى إشتراكية وبعض الدول النامية دورا بارزا في تعزيز وتوسيع نطاق العولمة المالية الراسمالية، فقد سمحت هذه الدول وخاصة التي توجد بها برامج واسعة للخصخصة، للمستثمرين الأجانب بالمساهمة في ملكية شركات القطاع العام وبعض المشروعات العامة فيها.²

2-3- أهداف التوافق المحاسبي الدولي

يعتبر التقليل من الفروقات الموجودة في الممارسات المحاسبية بين الدول، الهدف الأساسي للتوافق المحاسبي ولكن هناك العديد من الأهداف للتوافق تختلف باختلاف طبيعة الأطراف المهتمة به، وأهمها:³

2-2-1- المؤسسات المعدة للقوائم المالية يساعد التوافق المحاسبي على:

- خفض تكاليف الاستغلال المتعلقة بإعداد القوائم المالية، خاصة ما تعلق بإعداد الحسابات المجمعة للمؤسسات التي لديها فروع تنشط في مناطق تختلف أنظمتها المحاسبية؛
- إنجاح عمليات التسيير والمراقبة التي تقوم بها المؤسسات على مختلف فروعها، وقياس أداؤها بناء على التقارب الذي يحكم شروط التسيير وقابلية البيانات والتقارير للمقارنة؛
- تمكين المؤسسات من إستغلال المعلومات المتاحة عن محيطها بشكل فعال، خاصة إذا تعلق الأمر بالقيام بعمليات إستثمارية أو إدماج مؤسسات أخرى أو أخذ مراقبتها؛
- التمتع الجيد والتحكم في سياسة الاتصال التي تضمن الإقبال الكبير على إستثمارات المؤسسة، وهذا لمساعدة عملية اتخاذ قرارات الاستثمار التي يقوم بها المستثمرون الدوليون.

2-2-2- الأطراف المستعملة للقوائم المالية: إن الهدف الأساسي الذي يحققه التوافق المحاسبي الدولي لهذه الفئة المتمثلة أساسا في المستثمرين الدوليين هو تمكينه من مقارنة المعلومات المتاحة عن كل المؤسسات، بعد إلغاء أثر اختلاف الأنظمة التي كان يفترض أن تعد كل مؤسسة معلوماتها على أساسها، وبالتالي استبعاد أثر

¹ مدني بن بلغيث، التوافق المحاسبي - المفهوم، المبررات والأهداف -، مرجع سابق، ص 120

² صبايحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011، ص 33

³ مدني بن بلغيث، التوافق المحاسبي - المفهوم، المبررات والأهداف -، مرجع سابق، ص 118

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

العوامل الثقافية والقيمية والعوامل الأخرى على حسابات المؤسسة لأجل اتخاذ قرارات الاستثمار الملائمة.

2-2-3- الهيئات الأخرى: تتحقق أهداف التوافق المحاسبي لهذه الفئة، من خلال نجاح عمليات الرقابة والمتابعة التي تقوم بها بعض الهيئات على المؤسسات، مثل الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، هيئات مراقبة الأسواق المالية الوطنية أو الدولية والبنك الدولي، لما يتيح من خفض تكاليف هذه الرقابة، التي تتطلب في حالة العكس (وجود اختلافات) أعباء إضافية تتعلق أساساً بتكوين المراجعين وأدوات المراجعة وبرامجها والاستعانة بمراجعين لا ينتمون لثقافة واحدة لمراجعة الفروع، ما يطرح مسألة مصداقية هذه الأعمال وتطابقها مع أهداف مراجعي المجمع.

3- فوائد التوافق المحاسبي الدولي والمعوقات التي تواجهه

إن الرغبة في توفير التناسق في معايير المحاسبة على المستوى الدولي نابعة من الفوائد العديدة التي تجنيها الدول من وراء ذلك، لكن تحقيق هذا الهدف ليس أمراً سهلاً، لأن هناك عقبات كثيرة تعترضه يتوجب مراعاتها من قبل الجهات الساعية لتحقيقه، من أجل تحديد السبل والبدائل لمواجهة هذه العقبات.

3-1- فوائد التوافق المحاسبي الدولي

من خلال الأهداف المرجوة من التوافق المحاسبي الدولي يتضح أن هناك عدة منافع وفوائد التي يتوقع أن تعود على مختلف الأطراف التي تسعى إلى وجود هذا التوافق المحاسبي، من أهم هذه الفوائد ما يلي:¹

- إمكانية إجراء مقارنة للمعلومات المالية الدولية التي تسهل عملية تقييم الأداء للمؤسسات، ومن ثم تقييم البدائل الاستثمارية، وهو بدوره يساعد على إزاحة عقبة كبيرة أمام حرية تدفق الاستثمارات الدولية؛
- ارتفاع درجة الثقة في القوائم المالية من طرف المصارف والمقرضين، وكذلك والمحللون الماليون، يتمكنون من الحصول على تقارير مالية مفهومة يعتمدون عليها كمدخلات لعملية التحليل المالي وإستخدام المقارنات وهذا يزيد من درجة الثقة في نتائج التحليل المالي ويجعلها أكثر موضوعية؛
- يوفر التوافق المحاسبي للشركات خاصة الدولية منها الوقت والمال الذي يبذل في توحيد قوائمها المالية التي غالباً ما تكون مختلفة من دولة لأخرى؛
- تحسين عملية اتخاذ القرارات من المستثمرين اللذين يتطلعون إلى العمل خارج حدود بلادهم، عن طريق زيادة المعلومات المقارنة لنتائج مختلف الشركات الدولية؛
- توفير الوقت والنقود التي تنفق من أجل تأهيل المحاسبين، وتدريبهم على الأنظمة المحاسبية الموجودة بالدول المختلفة؛
- زيادة ونمو الأنشطة الاقتصادية الدولية، من خلال تسهيل التجارة الدولية وتدفق الإستثمارات، وكذلك القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد، ويجعل أسواق الأوراق المالية أكثر كفاءة؛

¹ محمد مبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 270

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

- يسهل على المؤسسات عملية الحصول على التمويل اللازم في حالة عدم كفاية الموارد المحلية، ذلك من خلال إعطاء فرص أخرى للتمويل من خارج حدود الدولة؛

- العديد من الدول وخاصة النامية منها لا توجد بها منظمات مهنية في المحاسبة وتفترق لمعايير محاسبة ومراجعة معتمدة ومكتملة، وبالتالي فإن تبنيها للمعايير الدولية للمحاسبة سوف يوفر لها الوقت والمال لإنشاء نظم محاسبية؛

- من المتوقع أن يساهم التوافق المحاسبي في رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم، حيث أن الدول التي توجد بها أنظمة محاسبية ضعيفة وبدائية، سوف تحفز على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتبني الأنظمة المحاسبية الدولية، كما قد يساهم في رفع مستوى النظم المحاسبية بها؛

3-2- معوقات التوافق المحاسبي الدولي

حظيت عملية التوافق المحاسبي باهتمام كبير لدى بلدان العالم، لدورها في التقليل من درجة الاختلاف بين المعايير المحاسبية، لكن المطلاع والمدرک للعلاقة الوطيدة بين المحاسبة والعوامل البيئية المحيطة بها يدرك الصعوبات التي ستواجه أي محاولة لوضع توافق دولي للمحاسبة، ويمكن التطرق إلى أهم المعوقات التي تواجه التوافق المحاسبي كما يلي:

3-2-1- القومية : قد يكون شعور البعض بالقومية أو التعصب القومي حائلا يقف دون قبول أي شيء من الخارج حتى لو كان ملائما له، ولهذا قد يعتبر البعض أن فرض أو إلزام دولة ما ببعض الممارسات من المعايير المحاسبية الدولية من جهات خارجية بمثابة مساس بسيادتها وليس من السهل الاستجابة له وقبوله،¹ ومن صور القومية أن الدول النامية تنظر إلى المعايير المحاسبية الدولية الصادرة من لجنة معايير المحاسبة الدولية على أنها متحيزة للممارسات المطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وبأنها لا تعطي الاهتمام لإحتياجات البيئة المحلية للدول النامية، وبالتالي فهي غير ملائمة.²

3-2-2- إختلاف نقاط البدأ: من بين المعوقات التي تعترض عملية التوافق الدولي، هو إختلاف درجة التطور التاريخي للمحاسبة من بلد لآخر، بحيث أن البلدان التي لديها تاريخ طويل في إستخدام المعايير المحاسبية الصادرة من قبل تنظيمات القطاع الخاص، قد تجد إستخدامها لتلك المعايير المحاسبية الدولية سهلا أو أكثر ملائمة من البلدان التي تستخدم القوانين الصادرة من الحكومة والتي تجد صعوبة في تطبيق هذه المعايير، بحيث يتطلب هذا إعداد خطط لتحضير التقارير والتطبيقات المحاسبية التي تتوافق مع تلك البلدان التي تأخذ بمسار المعايير المحاسبة الدولية.³

¹ محمد ميروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 274

² أمين السيد أحمد لطي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 380

³ شنوف شعيب، الممارسة المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر،

الجزائر، 2006-2007، ص 98

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

3-2-3- إختلاف الأهداف: المحاسبة كأى نظام إجتماعي تعكس إلى حد كبير حاجات البيئة التي تعمل فيها، وأن أهداف أي نظام محاسبي مرتبط بتلبية إحتياجات تلك البيئة، ومن المعروف أن السياسات المحاسبية تصاغ في بعض الأحيان لتحقيق أهداف إقتصادية أو سياسية متوافقة مع النظم الإقتصادية أو السياسية المطبقة بالدولة، وطالما أن هناك أملا ضعيفا في الحصول على نظام إقتصادي أو سياسي دولي واحد، فإنه من الممكن التوقع أن الإختلافات في الأنظمة السياسية والإقتصادية ستستمر وتعمل كعائق أمام التوافق الدولي للمحاسبة.¹

3-2-4- الهيئات المحاسبية المهنية والخلافات بين التنظيمات: يصعب تحقيق توافق محاسبي دولي إذا لم تكن هناك هيئات محاسبية مهنية فعالة ومؤثرة، سواء في القطاع الخاص أو من القطاع العام، لأن هذه الهيئات المهنية هي التي تعمل على تحقيق التوافق الدولي عن طريق معالجة المشاكل المحاسبة الموجودة²، فبعض الدول وخاصة النامية منها تفتقد لوجود مثل تلك الهيئات، وبذلك يكون من الصعوبة بمكان المضي قدما في عملية التوافق الدولي، بالإضافة إلى الهيئات توجد إختلافات بين التنظيمات التي لها علاقة بالتوافق حيث نجدها تختلف من حيث الأهداف و الطموحات، وهذا ما يعيق التوافق المحاسبي الدولي.

3-2-5- مستخدمى القوائم المالية: يختلف مستخدمو القوائم المالية من دولة لأخرى ففي الولايات المتحدة وبريطانيا يعتبر المستثمرون المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية بإعتبار أن بيئة الأعمال تعتمد على الأسواق المالية، في المقابل نجد أن الحكومة والسلطات الضريبية والحكومة هي المستخدم الرئيسي لمخرجات النظام المحاسبي في فرنسا وألمانيا، فهذا الإختلاف يؤدي إلى صعوبات في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي لأن كل فئة من مستخدمي القوائم لها إحتياجات مختلفة من المعلومات.³

3-2-6- القصور في تعريف أهداف القوائم المالية: إن الإختلاف في تحديد مفهوم وأهداف القوائم المالية يعتبر من الأسباب التي أدت إلى وجود إختلاف في الممارسات المحاسبية ومن المشاكل التي تعيق تحقيق التوافق المحاسبي الدولي، وإذا لم يتم الاتفاق على أهداف مشتركة للقوائم المالية يكون من الصعب الوصول إلى تطوير المعايير المحاسبية المنفق عليها والتي ينبغي أن تلقى قبولا من قبل جميع الأطراف التي تستخدم تلك القوائم.⁴

¹ عريف عبد الرزاق، إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص9

² شنوف شعيب، مرجع سابق، ص101

³ بولجنيب عادل، دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2013-2014، ص24

⁴ شنوف شعيب، مرجع سابق، ص 99

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

3-2-7- غياب قوة الإلزام بالتنفيذ: يعاب على عملية التوافق المحاسبي الدولي عدم وجود قوانين دولية تدعم هذا التوافق، فحتى لجنة معايير المحاسبة الدولية والتي تعتبر المساهم الأقوى في عملية التوافق الدولي تفنقد لمثل هذه القوة القانونية، وليس لها سلطة أو قوة تلزم بإستخدام ما يصدر عنها من معايير، لذلك ينبغي أن تكون هناك سلطة تلزم بتنفيذ تلك المعايير والتعليمات، وكذلك ضرورة تنسيق وتعاون من الحكومات والهيئات المهنية المحلية من أجل تعميم تطبيق هذه المعايير.¹

المطلب الثاني: معايير المحاسبية الدولية كأداة لتحقيق التوافق المحاسبي

إن الجهود الدولية لتحقيق التوافق المحاسبي والتقليل من الفروقات والإختلافات بين الأنظمة المحاسبية بين الدول، سمحت بظهور منظمات مهنية محاسبية دولية مؤهلة كان لها الفضل في صياغة وإصدار مجموعة من المعايير المحاسبة قابلة للتطبيق دولياً وتحظى بالقبول العام وتؤدي إلى الوصول إلى معلومات مفهومة وقابلة للمقارنة دولياً .

1- معايير المحاسبة الدولية - المفهوم، النشأة والخصائص

إن مفهوم معايير المحاسبية الدولية مرتبط بمفهوم التوافق المحاسبي الذي بدأ الاهتمام به بداية من النصف الثاني من القرن الماضي، وهذا الاهتمام سمح بإنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة 1973 التي كان لها الفضل بوضع وإصدار المعايير المحاسبية .

1-1- مفهوم معايير المحاسبة الدولية

يعود أصل كلمة معيار إلى الكلمة اللاتينية (Norme) والتي تستعمل بشكل عام للدلالة على قاعدة يتم الإستناد عليها ونموذج يتم الرجوع إليه عند الحاجة، ويقصد بكلمة المعيار لغة بـ " النموذج المعد مسبقاً ليقاس على ضوئه وزن أو طوله شيء معين أو درجة جودته"²، ويعرف المعيار بصفة عامة على أنه " وثيقة أعدت بإجماع، ومصادق عليها من قبل هيئة معترف بها، تعطي لاستعمالات مشتركة ومتكررة قواعد أو خطوط عريضة أو مواصفات للأنشطة أو نتائجها لضمان مستوى تنظيم أمثل في سياق معين"³ وبالتالي فالمعيار يمكن إعتبره قاعدة متفق عليها بين الجميع ومقياس لمعرفة الشيء وتحديد مميزاته بدقة .

أما محاسبياً فتعرف المعايير المحاسبية على أنها " نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات"⁴ .

¹ المرجع نفسه، ص100

² بكطاش فتحة، دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011، ص92

³ مني بن بلغيث، أهمية إصلاح نظام المحاسبي في ظل أعمال التوحيد الدولية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص62

⁴ حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص103

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

ويمكن تعريف المعايير المحاسبية أيضا على أنها "مجموعة من المقاييس والإرشادات المرجعية، يستند إليها المحاسب في إنجاز عمله، من قياس وإثبات وإفصاح عن المعلومات حول الأحداث الاقتصادية للمشروع"¹ كما عرفت المعايير المحاسبية على أنها "بيانات كتابية يصدرها جهاز أو هيئة تنظيمية محاسبية رسمية كانت أم مهنية تتناول تنظيم الأسلوب المناسب لتحديد وقياس وعرض عنصر محدد من عناصر القوائم المالية للوحدة الاقتصادية وذلك لأغراض تحديد نتائج الأعمال وبيان المركز المالي لتلك الوحدة بدرجة مناسبة من الدقة والموضوعية"²

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف المعيار المحاسبي الدولي على أنه "بيان إداري مكتوب تصدره الهيئة المحاسبية المعنية وهي هيئة معايير المحاسبة الدولية، يتعلق بعنصر محدد من القوائم المالية للوحدة الاقتصادية ونتائج أعمالها، وبموجبه يتم تحديد الوسيلة المناسبة للقياس والعرض أو كيفية التصرف والمعالجة في هذا العنصر لتحديد نتائج الاعمال وعرض المركز المالي للوحدة"³ وبالتالي فمعايير المحاسبة الدولية هي مجموعة من القواعد والأسس التي تحظى بالمقبولة العام على المستوى العالمي تعد من قبل هيئة محاسبية دولية معترف بها، وتعتبر كدليل ومرشد أساسي لتحقيق التجانس في الأعمال والتصرفات والإجراءات المحاسبية لضمان الحصول على قوائم مالية ذات جودة تحتوي على معلومات مفهومة وموثوقة وقابلة للمقارنة دوليا.

1-2- نشأة وتطور معايير المحاسبة الدولية

إن أهمية معايير المحاسبة والتدقيق جعلت المنظمات المهنية في كثير من دول العالم تهتم بوضع معاييرها، ولعل من أهم هذه المنظمات في هذا المجال مجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية AICPA الذي بادر إلى وضع معايير للتدقيق منذ سنة 1939 كما تم تشكيل هيئة أو مجلس لمعايير المحاسبة المالية FASB في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1973 كتطوير لصيغة المبادئ المحاسبية المقبولة عموما GAAP التي بدأ العمل بها منذ سنة 1932.⁴

لقد كان هناك العديد من المحاولات لوضع معايير محاسبية على المستوى الدولي من خلال إنعقاد عدة مؤتمرات دولية دعت إلى التوافق الدولي في مجال المحاسبة وأدت إلى ظهور معايير المحاسبة الدولية، ويمكن التطرق إلى أهم هذه المؤتمرات كالآتي:⁵

¹ محمد مبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 58

² طبائبية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة سطيف 1، الجزائر 2013-2014، ص 124

³ د.شاش أم الخير، متطلبات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي فظل البيئة الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010، ص 32

⁴ نزيهان عياد، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية ودورها في ترشيد قرار الإستثمار، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الأغواط، الجزائر، 2017-2018، ص ص 41-42

⁵ حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سابق، ص ص 104-106

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

- 1- المؤتمر المحاسبي الدولي الأول وعقد عام 1904 في سانت لويس بولاية ميسوري الأمريكية برعاية إتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين الأمريكيين، وقد دار البحث في هذا المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول؛
- 2- المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني عقد في 1926 بأستردام في هولندا؛
- 3- المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث وعقد عام 1929 في نيويورك، وقد قدمت فيه إلى ثلاثة أبحاث رئيسية هي الإستهلاك والإستثمار، الإستهلاك وإعادة التقييم، السنة التجارية أو الطبيعية؛
- 4- المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع في لندن سنة 1933، شاركت فيه 49 منظمة محاسبية من خلال 90 مندوبا عنها، وقد بلغ عدد الدول التي مثلت في المؤتمر 22 دولة، منها أستراليا ونيوزيلندا وبعض الدول الإفريقية؛
- 5- المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس في برلين بألمانيا سنة 1938، وبلغ فيه عدد المشاركين 320 عضو؛
- 6- المؤتمر المحاسبي الدولي السادس وعقد عام 1952 في لندن حيث سجل في المؤتمر 2510 عضوا من مختلف دول العالم ؛
- 7- المؤتمر المحاسبي الدولي السابع الذي إنعقد في أمستردام سنة 1957، حددت الفترة الفاصلة بين كل مؤتمر وآخر بـ 5 سنوات، وقد شارك في هذا المؤتمر 104 منظمة محاسبية من 40 دولة، وحضره 1650 عضو من الخارج و1200 عضو من البلد المضيف هولندا؛
- 8- المؤتمر المحاسبي الدولي الثامن عام 1962 بنيويورك، الذي حضره 1627 عضو من الولايات المتحدة الأمريكية و 2001 عضو من دول أخرى، وشاركت فيه 83 منظمة تمثل 48 دولة، وقدم فيه 45 بحث ؛
- 9- المؤتمر المحاسبي الدولي التاسع بباريس سنة 1967؛
- 10- المؤتمر المحاسبي الدولي العاشر سنة 1972، وحضره 4347 مندوبا عن 59 دولة ؛
- 11- المؤتمر المحاسبي الدولي الحادي عشر وعقد عام 1977 في ميونيخ بألمانيا وقد حضره مندوبون عن أكثر من 100 دولة ؛
- 12- المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني عشر وعقد عام 1982 في المكسيك ؛
- 13- المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث عشر وعقد عام 1987 في طوكيو؛
- 14- المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع عشر وعقد عام 1992 في الولايات المتحدة وتمحور موضوع المؤتمر في دور المحاسبين في إقتصاد شامل، شارك فيه نحو 106 هيئة محاسبية من 78 دولة وحضره نحو 2600 مندوبا من مختلف أنحاء العالم برعاية الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC؛
- 15- المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس عشر وعقد عام 1997 في المكسيك .
- 16- المؤتمر المحاسبي الدولي السادس عشر وعقد عام 2002 في هونغ كونغ، حيث تمت مناقشة حوالي 90 عنوانا تدرجت موضوعاته من حوارات عديدة مثل الشمولية وأخلاقيات المهنة واثر إقتصاد المعرفة على مهنة المحاسبة .

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

17- المؤتمر المحاسبي الدولي السابع عشر وعقد عام 2006 في المكسيك.

ولقد أسفرت هذه المؤتمرات التي كانت نتيجة الضغوطات المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين ودائنين ونقابات وإتحادات تجارية ومنظمات دولية وجمعيات حكومية عن إنشاء منظمات دولية إستهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ الملائم لتطبيق هذه المعايير، ومن أهم هذه المنظمات:

- لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي تم إعادة هيكلتها لتصبح مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB

- الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC

- لجنة ممارسة التدقيق الدولية IAPC

1-3- خصائص معايير المحاسبة الدولية

تتميز معايير المحاسبة الدولية بعدة خصائص حتى تحقق الفائدة من وجودها وهي كالآتي:¹

1-3-1- الاتساق المنطقي الداخلي والخارجي: يجب أن تكون المعايير المحاسبية الدولية متسقة منطقيا من

الناحية الداخلية والخارجية مع عناصر البناء الفكري من أهداف ومفاهيم وفروض ومبادئ.

1-3-2- الملائمة: بإعتبار أن المعايير تعد من أهم أدوات التطبيق العملي، لذا يجب مراعاة كافة الظروف

البيئية المحيطة عند إعدادها، بحيث تكون ملائمة لواقع التطبيق العملي وهذا يتطلب الموازنة بين متطلبات الفكر ومتطلبات التطبيق.

1-3-3- المرونة: بسبب عدم ثبات الظروف البيئية وتغيرها من وقت لآخر ومن مكان لآخر فالمعايير

المحاسبة الدولية يجب أن تكون مرنة، بحيث عملية إعدادها تعد عملية مستمرة وقابلة للتجديد والإضافة.

1-3-4- الواقعية: يجب أن تكون المعايير نابعة من الواقع وتتلاءم مع الظروف البيئية المحيطة بها، كما

تكون متلائمة مع الأعراف المحاسبية السائدة .

1-3-5- الوضوح: يجب أن تكون المعايير المحاسبية مفهومة من قبل المستخدمين ويتم ذلك عم طريق أخذ

رأي الجهات المستفيدة عند إعدادها.

1-3-6- الحيادية: يجب ألا يتم التحيز تجاه بلوغ هدف محدد مقدما لمصلحة طرف معين .

1-3-7- الإنسجام مع أهداف المحاسبة المالية: بحيث يتم صياغتها في ضوء أهداف المحاسبة المالية من

توفير معلومات مفيدة لمتخذي القرارات .

1-3-8- قدرتها على تحقيق الإجماع: التي نتج عنها توسيع مجال الإستشارة لإعداد المعيار لتشمل كل

الأطراف المهمة بها، دون إهمال وجهة نظر الهيئات الوطنية المؤهلة.²

2- أهمية معايير المحاسبة الدولية وأهدافها

لمعايير المحاسبة الدولية أهمية وأهداف يمكن توضيحهما كالآتي:

¹ ثامر بن صوشة، الإفصاح المحاسبي ودوره في ترشيد القرار الإستثماري في سوق الأوراق المالية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2016-2017، ص4

² مدني بن بلغيث، أهمية إصلاح نظام المحاسبي في ظل أعمال التوحيد الدولية، مرجع سابق، ص134

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

2-1- أهمية معايير المحاسبة الدولية

زاد الاهتمام في الأونة الأخيرة بمعايير المحاسبة الدولية، وأصبح هناك إتفاق شبه تام من جميع الأطراف المهتمة بالمحاسبة على أهميتها وضرورة وجودها، ويمكن حصر أهمية معايير المحاسبة الدولية في النقاط الآتية:¹

- جاءت المعايير المحاسبية الدولية لكي تقرب وجهات نظر المنظمات المحاسبية من خلال توحيد الطرق التي تم بها تحديد وقياس الاحداث المالية المتشابهة، وإيصال النتائج إلى مستخدمي القوائم المالية داخل وخارج المؤسسة؛

- إن الإلتزام بالمعايير المحاسبية الدولية يسهل فهم ومقارنة القوائم المالية بين مختلف الدول؛

- تسهيل مجال الإستثمار في الأسواق المالية العالمية والتي غالبا ما تشترط حد أدنى من الإفصاح والمتطلبات المحاسبية الأخرى المتوفرة في المعايير الدولية؛

- إن تبني المعايير الدولية يوفر حد أدنى من الإفصاح يساعد مستخدمي القوائم المالية في عملية إتخاذ القرارات المالية الرشيدة؛

- تعتبر القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية أكثر سهولة للقراءة والفهم من قبل مختلف مستخدميها؛

-إن تبني المعايير الدولية يساعد على الإرتقاء في مهنة المحاسبة من خلال توفير محاسبين مؤهلين قادرين على العمل وفق هذه المعايير في مختلف دول العالم؛

- تساعد المعايير على توحيد أسس القياس والإفصاح والمصطلحات المحاسبية بين مختلف الدول؛

كما يمكن لمعايير المحاسبة الدولية أن تحقق مزايا أخرى منها:²

- معايير تعالج كل العمليات، أي أنها معايير مكتملة أكثر من أي مرجع آخر.

- متوافقة مع التطورات الاقتصادية بإستمرار، وتؤدي إلى تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي

- تسمح بإعداد قوائم مالية مجمعة للشركات المتعددة الجنسيات التي لها فروع في دول مختلفة .

- تسهيل مهمة مصالح الضرائب في مختلف الدول بالنظر إلى التنسيق في تطبيق أساليب الإعتراف بالإيرادات والتكاليف، ومنه تقليل من الفروقات في طرق قياس أرباح فروع المؤسسات المنتشرة دوليا .

2-2- أهداف معايير المحاسبة الدولية

إن الغرض من تبني معايير المحاسبة الدولية هو تحقيق أهداف عامة تتحقق على المستوى الدولي

وأهداف خاصة تتحقق على المستوى المحلي كالآتي :¹

¹ محمد أبو نصار، تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية بين النظرة والتطبيق، الملتقى الولي بعنوان النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير

الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، يومي 13-14 ديسمبر 2011، ص2

² بكحيل عبد القادر، أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS) في الجزائر في ظل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، مذكرة

ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2008-2009، ص47

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

2-2-1- الأهداف العامة : وتتمثل فيما يلي :

- توحيد وتنسيق المبادئ، المعايير، الأسس، القواعد والطرق المحاسبية المختلفة على المستوى العالمي عن طريق المنظمات المهنية والهيئات الدولية؛

- معالجة مشاكل قياس واعداد القوائم المحاسبية التي تنتج عن العمليات التجارية الدولية؛

- توفير البيانات والمعلومات المحاسبية الموضوعية والملائمة التي تحتاجها الأسواق المالية العالمية ومختلف الجهات المستفيدة؛

- إمكانية إجراء التحليل المالي وتقييم أداء المؤسسات على المستوى الدولي والمقارنة بينها؛ توفير إطار نظري وعملي ينظم الممارسات المحاسبية ويحكم طريقة إعداد التقارير المالية على المستوى الدولي؛

- تحقيق الاتساق والتوافق في الممارسات المحاسبية وتوفير بيانات مالية تعكس الواقع الاقتصادي بصورة دقيقة.

2-2-2- الأهداف الخاصة : وتتمثل فيما يلي :

- دراسة الأنظمة المحاسبية في مختلف الدول والاستفادة من تجاربها للتوصل إلى نظم محاسبية أكثر ملاءمة ودقة تلبي الاحتياجات المختلفة لكل بلد؛

- وضع أسس وقواعد محاسبية دولية يمكن الاستعانة بها لتطوير النظم المحاسبية المحلية؛

- مساعدة المؤسسات المالية والرقابية على معرفة مدى تأثير تطبيق الأنظمة المحاسبية المختلفة على تطوير اقتصاديات المؤسسات الدولية؛

- تسهيل عملية مراجعة القوائم المالية وزيادة الثقة فيها؛

- بيان أسباب اختلاف البيانات والمعلومات المحاسبية المدرجة في التقارير المالية للمؤسسات الدولية بمختلف أنواعها؛

3- إصدار معايير محاسبة الدولية -الهيئات المسؤولة، المبادئ والمسار، قائمة المعايير

3-1-الهيئات المسؤولة عن إصدار معايير المحاسبة الدولية

إن الجهود الدولية نحو التوافق المحاسبي أسفرت في 1973 على تأسيس هيئة محاسبية دولية أسندت لها عملية إصدار معايير محاسبية دولية تلقى قبولا عاما على المستوى الدولي، هذه الهيئة هي لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) والتي تم إعادة هيكلتها سنة 2001 لتصبح مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

3-1-1-نشأة وتطور لجنة معايير المحاسبة الدولية : تعتبر لجنة معايير المحاسبة الدولية من أهم الهيئات المحاسبية الناشطة في المجال المحاسبي، وكان لها الفضل الكبير في نشأة معايير المحاسبة الدولية.

تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة 1973 من طرف التنظيمات المهنية المحاسبية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا، المكسيك، كندا، اليابان، أستراليا، هولندا، وهي منظمة مستقلة تهدف إلى

¹ سعود زايد العمري، المحاسبة الدولية (منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها)، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010،

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

إعداد معايير محاسبية يمكن إستخدامها من قبل المؤسسات لدى إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم¹، يوجد مقرها بالعاصمة البريطانية لندن، وتسعى هذه الهيئة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:²

- صياغة ونشر المعايير المحاسبية الدولية لذوي المصالح العامة التي يجب مراعاتها عند عرض القوائم المالية والترويج لقبولها عالمياً

- العمل بشكل عام على تحسين وتوفيق النظم والمعايير والإجراءات المحاسبية المتعلقة بعرض القوائم المالية.

- العمل على أن تحتوي القوائم المالية والوثائق الأخرى على معلومات مالية ذات جودة وشفافية قابلة للمقارنة والشكل الذي يساعد مختلف المتدخلين في الأسواق المالية في العالم، ومختلف المستعملين الآخرين من إتخاذ قراراتهم الاقتصادية، وضمان عدم تعارض المعايير الوطنية مع المعايير المحاسبية الدولية من أجل ضمان حلول عالية الجودة.³

أما فيما يخص التطورات التاريخية للجنة معايير المحاسبة الدولية منذ نشأتها إلى غاية إعادة هيكلتها سنة 2001، فيمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين أساسيتين وهما:⁴

المرحلة الأولى من 1973 إلى 1992

تميزت هذه الفترة بتغييرات هيكلية واسعة وانضمام العديد من البلدان، مع إعداد مجموعة كبيرة من المعايير المحاسبية ويمكن تلخيص ذلك كما يلي:

- في سنة 1974 انضم 6 أعضاء مشاركين إلى عضوية اللجنة يتعلق الأمر ب: بلجيكا، الهند، إسرائيل، نيوزلندا، باكستان، زيمبابوي، وتم إصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) (IAS1) الخاص بالإفصاح عن السياسات المحاسبية؛

- في سنة 1976 مؤل محافظو البنوك المركزية للدول العشر الكبرى، مشروع إصدار معيار محاسبي دولي خاص بالقوائم المالية للبنوك، وهو ما يعد نقطة إيجابية في مسار تعميم تطبيق المعايير المحاسبية؛

- في سنة 1977 تأسس الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) وهي هيئة تضم هيئات المحاسبة والمراجعة للدول الأعضاء في اللجنة والهيئات المهنية للدول المختلفة، وأسندت له مهمة إصدار قواعد السلوك المهني، وإصدار معايير المراجعة الدولية ورقابة الجودة، ومناقشة أي تعديل في اللوائح التنظيمية للجنة المعايير الدولية.

- انطلاقاً من سنة 1984 بدأت الاهتمامات الدولية لتوحيد وتوفيق المعايير المحاسبية، والبحث عن سبل حماية المستثمر خصوصاً إثر تطور أسواق رؤوس الأموال وظهور منتجات مالية جديدة، وعلى إثر ذلك عقدت عدة

¹Bernarde raffournie, axel haller, petter walton, **comptabilité internationale**, Edition librairie vuibert, France, 1997, p14

² خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 IAS/IFRS، دار إثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص32

³ مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح انظام المحاسبي في ظل أعمال التوحيد الدولية، مرجع سابق، ص131

⁴ مرزوقي مرزوقي، حولي محمد، مجلس معايير المحاسبة الدولية كهيئة منادية للتوحيد المحاسبي، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في

الجزائر يومي 29 و30 نوفمبر 2011، جامعة ورقلة، الجزائر، ص ص 3-5

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

مؤتمرات دولية نظمتها كل من منظمة التنمية والتعاون الدولي، الجمعية الدولية للأوراق المالية، وكذا هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) هذه الأخيرة أعدت تصور مشروع قيد الأوراق المالية في الأسواق العالمية وكان ذلك سنة 1985؛

- في سنة 1986 فقد انضم ممثل هيئة المحللين الماليين لعضوية مجلس إدارة اللجنة الدولية؛
- في سنة 1987 انضمت المنظمة الدولية للبورصات العالمية (IOSCO) إلى المجموعة الاستشارية للجنة الدولية، وهو ما أعطى حافزا لتطور أعمال هذه الأخيرة وكسب صدى عالمي ونوع من الاستقلالية عن الاتحاد الدولي للمحاسبين؛

- في سنة 1988 تواصل الدعم الدولي للجنة، بدخول مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) كملاحظ؛

- في سنة 1989 حثت جمعية الخبراء الاستشاريين الأوروبية، الدول الأوروبية المشاركة الفعالية في أنشطة اللجنة الدولية، وهو نفس ما نصح به الاتحاد الدولي لمحاسبى المؤسسات العمومية؛
- أما سنة 1990 فقد تميزت بانضمام الاتحاد الأوروبي إلى اللجنة الاستشارية، وتم تقنين حدود العلاقة بين الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) واللجنة؛

- في سنة 1991 قدم مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) عرضا لدعم اللجنة الدولية .
ما نلاحظه في المرحلة الأولى من نشاط اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة، أنها حاولت كسب دعم دولي واسع على حساب توحيد المعاملات المحاسبية، وبعد أن لقيت إقبالا لا بأس به إنتقلت إلى البحث عن قابلية للمقارنة ودعمت بدخول هيئات كمجلس المحاسبة الأمريكي، والمنظمة العالمية للبورصات إلى لجانها، وهو اعتراف بمدى أهمية ونوعية عمل اللجنة، مما سمح لها بالانتقال إلى مرحلة ثانية هي مرحلة تطوير المعايير المصدرة والتطبيق الوحيد لنشر المعلومة المالية.

المرحلة الثانية من 1993 إلى 2001

عملت اللجنة على إقرار المعايير التي تصدرها دوليا، ولقد نجحت في ذلك، إذ أقرت المنظمة الدولية للبورصات العالمية (IOSCO) المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) (IAS 7) الخاص بقائمة التدفقات النقدية، وتم الاتفاق على إعداد مجموعة معايير عصب المحاسبة وحدد تاريخ الانتهاء من المشروع سنة 1999 ليقدّم التاريخ إلى 1998 .

- في سنة 1994 أقرت المنظمة 14 معيار من معايير اللجنة الدولية، وفي السنة ذاتها قبلت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) 3 معايير دولية، كما وافق البنك الدولي على تمويل مشروع لإصدار معيار خاص بالمحاسبة الزراعية، ولم يزل الاهتمام أو بالأحرى الاقتناع الدولي تواصل لتوحيد المعاملات المحاسبية، فقد طالب الكونغرس الأمريكي ووزراء التجارة لمنظمة التجارة العالمية، وكذا لجنة البورصة الاسترالية سنة 1996 بضرورة العمل على إنجاح الانتهاء من المعايير الدولية، وتقريب المعايير المحلية من الدولية، وقد قامت اللجنة

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

الدولية في نفس السنة بالعمل على إيجاد معيار محاسبي دولي للمخصصات بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة البريطاني، وبدأ العمل على البحث عن معيار دولي للمشتقات المالية يتفق مع طبيعة المنتجات المشتقة في البورصات الأوروبية بطلب من منظمة الاتحاد الأوروبي.

- سنة 1998 أصدرت كل من بلجيكا، فرنسا، ألمانيا قوانين تسمح للشركات الكبرى استخدام المعايير الدولية وعرفت نفس السنة دخول أعضاء جدد للجنة الدولية ليصبح عدد أعضائها حوالي 100 دولة

- وتواصل الدعم الدولي لما تصدره اللجنة من معايير سنة 1999 من طرف وزراء مالية الدول الصناعية السبعة، المنظمة الأوروبية للخبرة الاستشارية، هيئات المراجعة والمحاسبة للدول الأوروبية والآسيوية.

- في سنة 2000 فقد عرفت مصادقة البرلمان الأوروبي على قانون يلزم المؤسسات المدرجة في البورصات الأوروبية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في أجل أقصاه 2005 ، ومدد الأجل إلى 2007 للمؤسسات التي تطرح سندات فقط، وأعلنت لجنة بازل دعمها للمعايير الدولية، وفي نفس السنة أبدت منظمة البورصات العالمية قبولها لـ 30 معيار، وهو ما يعد تأكيدا قاطعا على مصادقية معايير (IASB) ودعما قويا للعمل الدولي.

- في جويلية 2000 أقرت الأمم المتحدة بعد اجتماع لمحاسبي مختلف الدول في سويسرا، أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية هو في صالح كل من البلدان الناشئة ودول العالم الثالث لدعم التنمية الاقتصادية.

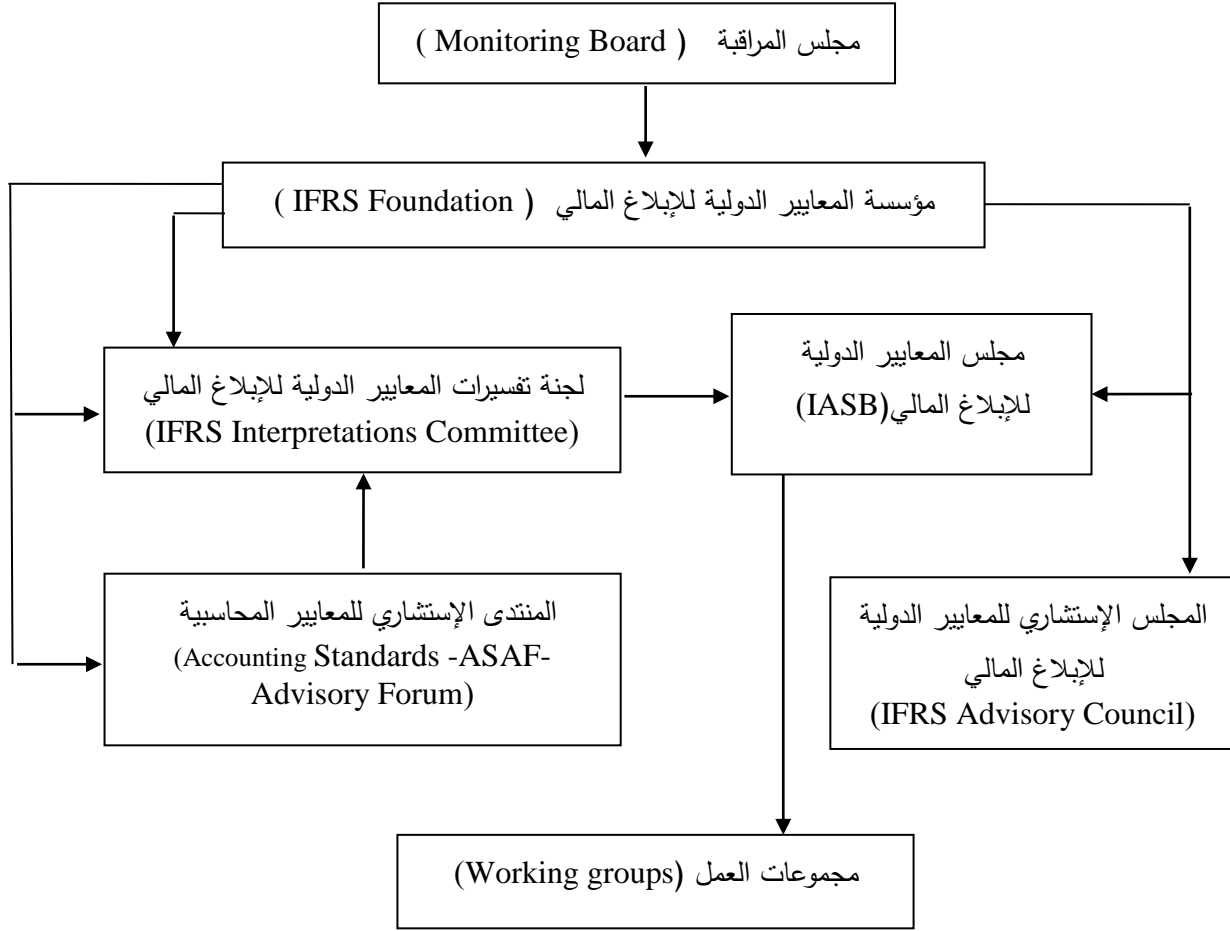
- في 01 أبريل 2001 تم اعتماد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) كبديل للجنة، لقد تميزت هذه المرحلة بإجماع دولي أكبر، وبإصدار معايير تمس جوانب حساسة نتجت جراء التطورات العالمية كالمشتقات المالية، وعرفت هذه المرحلة أيضا إعادة هيكلة اللجنة لتتحول إلى مجلس معايير المحاسبة الدولي المسؤول الأول عن صناعة المعايير المحاسبية الدولية. حيث تم إصدار أول معيار من النوع IFRS وذلك في 19 جوان 2003 ليمثل الإطار النظري الجديد للعمل المحاسبي الدولي .

3-1-2- هيكل وعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB): من أجل مواجهة التحديات الجديدة شكل مجلس اللجنة جهة لوضع استراتيجية العمل، لدراسة ما يجب أن تكون عليه استراتيجية لجنة معايير المحاسبة الدولية وهيكلتها، وقد أصدرت هذه المجموعة ورقة نقاش بعنوان "تشكيل لجنة معايير المحاسبة الدولية لمواجهة تحديات المستقبل"، حددت مقترحاتها لتغيير هيكل اللجنة، وقد وافق مجلس اللجنة في سنة 2000 بالإجماع على دستور جديد لإعادة هيكلتها، وفي 01 أبريل تم إستبدال لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) بمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وحولت المسؤولية عن وضع المعايير الدولية لهذا الأخير، ومنذ ذلك الوقت أصبحت المعايير الصادرة من طرف المجلس تسمى المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS بدل من المعايير المحاسبية الدولية IAS .

لقد تم تعديل الهيكل التنظيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية عدة مرات منذ إعادة هيكلتها سنة 2001 آخرها كانت بعد الأزمة المالية العالمية 2008 وشملت التعديلات إنشاء مجلس المراقبة وتعزيز دور الأمناء وتوسيع عضوية المجلس مع إنشاء لجان استشارية إضافية، والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للهيئة:

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

الشكل رقم 05: الهيكل التنظيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية



المصدر: بكحيل عبد القادر، النظام المحاسبي المالي ومدى تأثيره في دعم الشفافية والإفصاح في البورصة رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2016-2017، ص 38

وفيما يلي شرح الهيكل التنظيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية كما يلي:¹

-مجلس المراقبة: مهمة مجلس المراقبة هي المصادقة على تعيين والإشراف على الأمناء (Trustees)، المكلفين بتسيير مؤسسة مجلس المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS Foundation)، وضمان الرقابة عليها، بالإضافة إلى ترقية التفاعل بين المؤسسة والهيئات المنظمة للأسواق المالية الدول.

من بين أعضائها توجد المنظمة الدولية لهيئات تداول الأوراق المالية (International Organization of Securities Commissions -IOSCO-)، اللجنة الأمريكية لتداول الأوراق المالية (SEC)، واللجنة الأوروبية.

- مؤسسة مجلس المعايير الدولية للإبلاغ المالي: مؤسسة مجلس المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS Foundation)، وهي هيئة تمارس مهامها تحت إشراف مجلس المراقبة، تتشكل من الأمناء (Trustees)، كإداريين عددهم 22 عضو، يعينون لمدة ثلاث سنوات، مهمتهم القيام بالتسيير وتحديد السياسة العامة للمؤسسة، والتمويل

¹ بكحيل عبد القادر، النظام المحاسبي المالي ومدى تأثيره في دعم الشفافية والإفصاح ببورصة الجزائر، مرجع سابق، ص 37-38

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

والمصادقة على الميزانية، ونشر التقرير السنوي حول أنشطة المؤسسة، وتعيين أعضاء مجلس المعايير الدولية للمحاسبة ومختلف الهيئات التابعة له.

- **مجلس المعايير الدولية للمحاسبة:** يعتبر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة (IASB)، الهيئة التنفيذية التي تقوم بإعداد البرامج وجدول الاعمال، والمصادقة على المعايير المحاسبية الدولية والتفسيرات الخاصة بها، يضم 14 عضو يعينون لمدة خمس سنوات.

- **لجنة تفسيرات المعايير الدولية للإبلاغ المالي:** تتمثل مهمة لجنة تفسيرات المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS Interpretations Committee)، في إصدار الشروحات والتعليقات حول المعايير التي تصدر عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة وضبط عملية تطبيقها، وإعداد الملاحظات التقنية حول مسائل محددة قبل تقديم تعريف نهائي لمعيار معين، وتصدر هذه التفسيرات تحت تسمية (IFRIC) نسبة للتسمية السابقة لهذه اللجنة منذ سنة 2001، وكانت قبل سنة 2001 تصدر تحت تسمية اللجنة الدائمة للتفسيرات (SIC)

- **المجلس الإستشاري للمعايير الدولية للإبلاغ المالي:** هذا المجلس عبارة عن هيئة مكلفة بالمشاركة في إجراءات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للأطراف الدولية المعنية، وتقديم الإرشاد والنصح حول أولويات التوحيد المحاسبي، يتشكل من حوالي 40 عضو.

3-2- مبادئ ومسار إعداد المعايير المحاسبية الدولية

تخضع عملية إعداد وتعديل المعايير المحاسبية لإجراءات صارمة، كما تمر بعدة خطوات منهجية مدروسة تسمح بالوصول إلى الهدف المرجو منها، مع ضرورة إحترام مجموعة من المبادئ من قبل واضعيها.

3-2-1- **مبادئ وضع المعايير المحاسبية الدولية:** من الضروري على واضعي المعايير إحترام بعض المبادئ الأساسية عند القيام بمهامهم كالآتي:¹

- ضرورة تناسق معايير المحاسبة المصاغة مع الإطار المفاهيمي وأهداف المعلومة المالية؛
- ينبغي أن تتم عملية وضع المعايير من قبل هيئة تتمتع بسلطة وإستقلالية كافيتين لتجنب أي تأثير سياسي؛
- تهيئة الكفاءات والموارد المالية الضرورية لإنتاج معايير محاسبية ذات جودة عالية؛
- ينبغي أن تعمل الهيئة المصدرة للمعايير على حماية المصالح العامة وذلك ما ينعكس على المعايير التي تقوم بإصدارها، وأن تكون إجراءات إصدار المعايير مفتوحة وشفافة لضمان مشاركة كل الأطراف المهمة؛
- يجب تفسير بشكل واضح ومفصل الأسباب التي أدت إلى قبول أو رفض معيار محاسبي معين، وفي حالة كان المعيار معقد أو يتضمن إجراءات غير مألوفة يصبح من الضروري تقديم أمثلة تطبيقية وأحيانا تقديم حصص إرشادية أو دورات تكوينية.

3-2-2- **مسار إعداد المعايير المحاسبية الدولية:** تتم عملية إعداد المعايير المحاسبية في العادة بحل المشاكل التي يتم طرحها من قبل المجلس IASB أو أعضاء الهيئة أو الهيئات التي تربطها علاقات معها

¹ بن رحمون سليم، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الإستثمارية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018-2019، ص 82-83

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

وتتبع عملية إعداد المعايير المحاسبية المسار التالي:¹

- تحديد طبيعة المشكل الذي يتطلب إعداد معيار، ثم يتم تشكيل فوج عمل يتأهله عضو من المجلس ويضم ممثلي هيئات توحيد لثلاث دول على الأقل؛

- بعد أن يستعرض مختلف المسائل المرتبطة بالمشكل المطروح، يقوم فوج العمل بإستعراض أهم الحلول التي تعتمدها هيئات التوحيد الوطنية، ثم يقوم بإسقاطها على الإطار التصوري، من ثم يعرض على المجلس IASC أهم النقاط التي سوف يتناولها؛

- بعد تلقي فوج العمل ردا على إقتراحاته من المجلس، يقوم بإعداد ونشر مشروع أولي (إعلان معيار) للمعيار المقترح، يتضمن مختلف الحلول المقترحة والتبريرات المرفقة لها، بعد موافقة المجلس يتم توزيع المشروع بشكل واسع لإثرائه ثم الحصول على الردود خلال فترة ستة اشهر عادة؛

- بعد تلقي الردود يقوم فوج العمل بتحرير الوثيقة النهائية التي تتضمن إعلان المبادئ، ويعرضها على المجلس للمصادقة؛

- بعد مصادقة المجلس يقوم فوج العمل بإعداد مشروع معيار في شكل مذكرة إيضاح، يتم نشرها لإثرائها وتلقي الردود عليها (خلال فترة شهر)، بعد أن يكون قد صادق عليها المجلس بأغلبية ثلثي الأعضاء؛

- بعد تلقي ودراسة الردود وما تتضمنه من إقتراحات يقوم فوج العمل بإعداد مشروع نهائي للمعيار وبعد عرضه على المجلس يعتمد هذا المعيار إذا حضي بموافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس على الأقل؛

3-3- قائمة معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)

ومنذ سنة 1973 تم إصدار عدة معايير محاسبية تعالج مختلف العمليات والاحداث التي تقوم بها المؤسسة، كما تم إلغاء البعض منها أو تعديلها تماشيا مع المستجدات وتغير الظروف الاقتصادية وعليه تتضمن المعايير المحاسبية إلى غاية ماي 2017 ما يلي:

- معايير المحاسبة الدولية (IAS) 28 معيار

- معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) 17 معيار

- 08 تفسيرات صادرة عن اللجنة الدائمة للتفسيرات (SIC)

- 18 تفسير صادر عن لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية (IFRIC)

بالإضافة إلى المعايير والتفسيرات الصادرة، قامت لجنة المعايير المحاسبة الدولية (IASB) بإعداد الإطار التصوري المنشور سنة 1989، المعدل من طرف مجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB) في سبتمبر 2010 والذي يتضمن الأهداف والخصائص النوعية للقوائم المالية، ويحدد قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي ومستعملي القوائم المالية، ويعطي التعاريف لعناصر القوائم المالية، وتتمثل الوظيفة الأساسية للإطار التصوري في مساعدة الهيئات السابقة في إعداد وتطوير المعايير المحاسبية.

وسنحاول إستعراض أهم المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) التي صدرت إلى غاية يومنا هذا كما يلي:

¹ مدني بن بلغيث، أهمية إصلاح نظام المحاسبي في ظل أعمال التوحيد الدولية، مرجع سابق، ص134

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

الجدول رقم 01 : معايير المحاسبة الدولية (IAS)

رقم المعيار	إسم المعيار	تاريخ الإصدار
01	عرض القوائم المالية	*2007
02	المخزونات	*2005
07	جدول التدفقات النقدية	1992
08	السياسات المحاسبية، التقديرات المحاسبية والأخطاء	2003
10	الأحداث اللاحقة لتاريخ نهاية الدورة	2003
11	عقود الإنشاء	1993
12	الضرائب على النتيجة	*1996
16	التثبيتات العينية	*2003
17	عقود الإيجار	*2003
18	الإيراد	*1993
19	الإمتيازات الممنوحة للموظفين	*2011
20	المحاسبة على الإعانات العمومية والإفصاح عن الدعم العمومي	1983
21	أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	2003
23	تكاليف الإقتراض	*2007
24	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	*2009
26	المحاسبة والتقارير المالية عن أنظمة التقاعد	1987
27	القوائم المالية المنفصلة	*2011
28	الإستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	2011
29	التقرير المالي في إقتصاديات التضخم المرتفع	1989
32	الأدوات المالية: العرض والإفصاح	*2003
33	الأرباح بالأسهم	*2003
34	التقارير المالية المرحلية	1998
36	الإنخفاض في قيمة الأصول	*2004
37	المؤونات، الأصول والخصوم المحتملة	1998
38	التثبيتات المعنوية	*2004
39	الأدوات المالية: الإعتراف والقياس	*2003
40	العقارات المستثمرة	*2003
41	الزراعة	2001

المصدر: <https://www.iasplus.com/en/standards> اطلع عليه بتاريخ 2019/10/15

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

- المعايير المحاسبية رقم 03، 04، 05، 06، 09، 13، 14، 15، 22، 25، 30، 31، 35، تم إلغائها البعض منها، ودمج البعض منها في معايير أخرى وتعويض البعض بمعايير أخرى (IAS) أو (IFRS).
- علامة (*) الموضوعه أمام تاريخ الإصدار، تعني بأن هذه السنوات شهدت أحر تعديل في المعيار.

الجدول رقم 02: معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)

رقم المعيار	إسم المعيار	تاريخ الإصدار
01	تبني المعايير الدولية للإبلاغ المالي لأول مرة	*2008
02	الدفع على أساس الأسهم	2004
03	إندماج الاعمال	*2008
04	عقود التأمين	2004
05	أصول غير جارية محتفظ بها لغرض البيع والإستبعاد من الأنشطة	2004
06	إستكشاف وتقييم الموارد المعدنية	2004
07	الأدوات المالية: الإفصاح	2005
08	القطاعات التشغيلية	2006
09	الأدوات المالية	*2014
10	القوائم المالية المجمعة	2001
11	الترتيبات المشتركة	2011
12	الإفصاح عن المصالح في الكيانات الأخرى	2011
13	قياس القيمة العادلة	2001
14	حسابات التأجيل التنظيمية	2014
15	الإيرادات من العقود المبرمة مع الزبائن	2014
16	عقود الإيجار	2016
17	عقود التأمين	2017

المصدر: <https://www.iasplus.com/en/standards> اطلع عليه بتاريخ 2019/10/15

- علامة (*) الموضوعه أمام تاريخ الإصدار، تعني بأنه تم تعديل المعايير في هذه السنوات.
- المعيار رقم 04 تم إستبداله بالمعيار رقم 17 عقود التأمين الصادر في ماي 2017 ليكون ساري المفعول بداية من 1 جانفي 2021 .

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

المطلب الثالث: التوجه نحو معايير المحاسبة الدولية بالجزائر

يعتبر توجه الجزائر نحو إقتصاد السوق وزيادة الإنفتاح الاقتصادي، وكذلك العولمة التي نتج عنها إنتشار تطبيق معايير المحاسبة الدولية عبر العديد من دول العام من أهم الأسباب التي جعلت الجزائر تتوجه نحو تطبيق هذه المعايير ومسايرة التطورات التي شهدتها مهنة المحاسبة على المستوى الدولي.

1-مراحل التطور المحاسبي بالجزائر

إن المراحل التي مر بها النظام المحاسبي بالجزائر منذ الإستقلال إلى غاية يومنا هذا كانت إستجابة للتحويلات والإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر، وفيما يلي أهم مراحل التطور المحاسبي في الجزائر.

1-1-المرحلة الأولى من 1962 إلى 1975

بعد الإستقلال سنة 1962 إستمرت الجزائر بالعمل بالمخطط المحاسبي العام الفرنسي (PCG)، حيث اصدر المشرع الجزائري أنذاك قانون رقم 62-157 المؤرخ في 1962/12/31، الذي رخص بتمديد العمل بالنصوص القانونية الفرنسية عدا ما كان يتعارض مع السيادة الوطنية، وكان ذلك بهدف إعطاء الوقت الكافي للبدأ بصور التشريعات الوطنية، وبإعتبار أن المخطط المحاسبي العام أعد خصيصا ليتماشى مع متطلبات الإقتصاد الحر، كان لزاما على الجزائر إعداد وتطوير مخطط محاسبي يتلاءم مع التوجه الاقتصادي الاشتراكي الذي تبنته بعد الاستقلال، فكانت أول محاولة جديّة في هذا الصياغ سنة 1969 حيث طرحت أول فكرة حول إستبدال المخطط المحاسبي الفرنسي بمخطط محاسبي جديد يتماشى مع متطلبات الإقتصاد الموجه، وتجسدت هذه الفكرة في ما تضمنه الأمر رقم 69-107 المؤرخ في 1969/12/31 والمتضمن قانون المالية لسنة 1970، حيث تنص المادة 19 منه على أن " تخضع المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري وكذا الشركات الوطنية إبتداء من أول جانفي 1971 إلى مخطط محاسبي نموذجي يتخذ بموجب مرسوم بناء على اقتراح وزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط في أجل أقصاه 30 جوان من سنة 1970 ، فتم تشكيل لجنة تابعة لوزارة المالية والتخطيط أوكلت لها مهمة إعداد مخطط محاسبي جديد، خلال مدة لا تتجاوز ستة 06 أشهر، غير أن هذه المحاولة باءت بالفشل، وفي محاولة أخرى تجسدت في صدور الأمر رقم 71-82 المؤرخ في 1971/12//29 المتعلق بتنظيم مهنة المحاسب والخبير المحاسب¹، ففي المادة 22 منه تنص على تشكيل المجلس الأعلى للمحاسبة، والذي كلف بحسب المادة 38 بتحضير المخطط المحاسبي العام الجديد، والمساعدة على التطبيق التدريجي له، وعليه بدأ عمل مجلس الأعلى للمحاسبة رسميا في منتصف سنة 1972 ، حيث قام وبالتعاون مع مجموعة خبراء فرنسيين من المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي بالإضافة إلى الإستعانة بخبير تشيكوسلوفاكي جاء ل طرح التجربة التشيكوسلوفاكية في هذا الميدان بإعداد البديل للمخطط الفرنسي العام.

¹ الأمر رقم 71-82 المؤرخ في 1971/12/29 يتضمن تنظيم مهنة المحاسب والخبير المحاسب، الجريدة الرسمية ، العدد 107 ، الصادرة بتاريخ

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

1-2- المرحلة الثانية من 1975 إلى 2007

توجت الجهود السابقة بإعداد المخطط الوطني المحاسبي (PCN) الذي تم إصداره سنة 1975 إثر القرار 35-75 المؤرخ في 1975/04/29 والمتضمن المخطط الوطني المحاسبي وتلاه القرار المؤرخ في 1975/06/23 والمتعلق بكيفية تطبيق المخطط الوطني، الذي أصبح إلزاميا ابتداء من 1976/01/01 على الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، وشركات الاقتصاد المختلط، والمؤسسات التي تخضع لنظام التكاليف بالضرية على أساس الربح الحقيقي¹.

وإستمر العمل بالقانون 35-75 دون مشاكل ميدانية إلى غاية نهاية الثمانينات التي بدأ التفكير في تغيير المنهج الاقتصادي المتبع من الاقتصاد الموجه إلى إقتصاد تحكمه قوى السوق، ولقد تم إدخال العديد الإصلاحات والتعديلات على هذا المخطط لتكفيته مع متطلبات إقتصاد السوق من أهمها صدور قوانين تنظم محاسبة قطاعات معينة مثل قطاع الفلاحة وقطاع السياحة، قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع البنوك وقطاع التأمينات، الشركات القابضة.

في أواخر سنة 1998 أوكلت وزارة المالية للمجلس الوطني للمحاسبة مهمة تطوير المخطط المحاسبي الوطني إما عن طريق إدخال إصلاحات جوهرية عليه أو القيام بإعداد نظام جديد للمحاسبة في الجزائر، وبعد مشورات عديدة ودراسات، قرر هذا المجلس سنة 2001 القيام بإعداد نظام جديد للمحاسبة المالية في الجزائر، وقصد إعداد نظام محاسبي يتلاءم مع المتطلبات الوطنية والدولية الجديدة، قام المجلس بالتعاقد مع مجموعة من الخبراء الأجانب ممثلين في المجلس الوطني الفرنسي للمحاسبة والمجلس الأعلى للخبراء المحاسبين الفرنسيين والشركة الوطنية لمحافظي الحسابات الفرنسية، يعملون مع المجلس الوطني للمحاسبة بهدف إعداد نظام محاسبي مالي جديد يتماشى مع معايير المحاسبية الدولية من جهة والمتطلبات الوطنية من جهة أخرى، وهنا بدأت المرحلة الثالثة من تاريخ المحاسبة في الجزائر بظهور النظام المحاسبي المالي.

1-2- المرحلة الثالثة من 2007 إلى غاية اليوم

توجت الجهود السابقة بصدور النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 11/07 بتاريخ 2007/11/25 والمتضمن النظام المحاسبي المالي الذي عوض عند تطبيقه المخطط المحاسبي الوطني، ولقد أعتد في إعداد هذا النظام على المعايير الدولية للمحاسبة، وهذا لم يكن إختيارا بل ضرورة ملحة، أملتها العديد من الظروف والأسباب، وقد أعطى المشرع مهلة سنتين كاملتين للمتعاملين الإقتصاديين والمحاسبين للتأقلم مع هذا القانون الجديد² ليبدأ بها العمل بصورة إلزامية بديهة من الفاتح جانفي 2010 .

2- أسباب توجه الجزائر نحو معايير المحاسبة الدولية

تتمثل أهم الأسباب التي جعلت الجزائر تتوجه نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية فيما يلي :

¹ أمر رقم 35-75 مؤرخ 29 افريل 1975 يتضمن المخطط الوطني للمحاسبة، المادة 01، الجريدة الرسمية ، العدد 37 ، الصادرة بتاريخ 1975/05/09 ، ص502

² حسياني عبد المجيد، أهمية الإنتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة

الجزائر 3، الجزائر، 2009-2010، ص103

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

2-1- نقائص المخطط الوطني المحاسبي

ويكمن إيجاز نقائص المخطط الوطني في ظل التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر فيما يلي:

2-1-1- غياب الإطار المفاهيمي: إن غياب الإطار المفاهيمي ولو بصورة ضمنية في المخطط المحاسبي الوطني تسبب في جمود المحاسبة في بلادنا، فمن دونه لا يمكن إيجاد حلول للمعاملات والأحداث والمشاكل والوضعيات الجديدة التي لم تتم معالجتها بموجب المخطط المحاسبي الوطني¹، فالإطار المفاهيمي يوضح المفاهيم التي تشكل قاعدة إعداد وعرض القوائم المالية، بحيث يسمح بتحديد أهداف القوائم المالية وعناصرها وخصائصها النوعية وكذا مستعملي المعلومات المحاسبية والمالية ويحدد المبادئ والاتفاقيات المحاسبية²، وبالتالي فهذا الإطار يعتبر أساس مرجعي ودليلا للوضع المعايير وأدوات يستخدمها لحل المشاكل المحاسبية. كما يعاب على المخطط الوطني للمحاسبة، عدم تحديده لمستخدمي القوائم المالية، وذلك لأنه كان يهدف إلى توفير معلومات مساعدة للهيئات المختلفة التابعة للدولة وتلبي احتياجات الاقتصاد الكلية، أهمل عدة مستعملين للمعلومات المحاسبية والمالية وخصوصا المستثمرين والمقرضين والمساهمين وما يحتاجونه من المعلومات التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

2-1-2- نقائص متعلقة بتنظيم المحاسبة والقوائم المالية: تتمثل أهم النقائص المتعلقة بتنظيم المحاسبة

والتسجيل المحاسبي والتقييم لعناصر القوائم المالية، التي ترتبط بالمخطط الوطني للمحاسبة، فيما يلي:³

- لقد فرض المخطط المحاسبي الوطني على كل المؤسسات مهما كان حجمها أو نشاطها إعداد نفس القوائم المالية الختامية وهذا أمر غير معقول، فكان من الأجدر وضع نظامين يتلاءمان مع حجم وإمكانات المؤسسات، فيخصص الأول للمؤسسات الكبيرة والمتوسطة بينما يخص الثاني (نظام مبسط) للمؤسسات الصغيرة؛

- لا توفر الميزانية وجدول النتائج معطيات متعلقة بالدورة السابقة، وهذا يصعب من عملية إجراء المقارنة بين الدورات المالية؛

- أهمل المخطط الوطني للمحاسبة قائمة التدفقات النقدية رغم أهميتها البالغة، فهي تبين المدفوعات والمتحصلات النقدية وأسباب التغير في رصيد النقدية، كما تعتبر وسيلة مفضلة لتكوين مؤشرات تسمح بتقدير خطر الإفلاس والتنبؤ بالمشاكل المالية التي سوف توجهها المؤسسة؛

- الميزانية لا توفر المعلومات اللازمة لعملية التحليل المالي بشكل جيد، بحيث لم يميز المخطط الوطني للمحاسبة بين الأصول الجارية وغير الجارية والخصوم الجارية وغير الجارية، كما أهمل تصنيف الإستثمارات

¹ Nassiba Bouraoui, *Nécessité d'une réforme comptable en Algérie dans le cadre du passage de l'économie planifiée à l'économie de marché*, mémoire de magistère, école supérieur du commerce, Alger, 1998/1999, P 97.

² صالح بوعلام، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2009-2010، ص64

³ المرجع نفسه، ص69

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

المالية ضمن الإستثمارات (التثبيات) وصنفها ضمن الحقوق، ولم يظهر جدول النتائج بعض الأرصدة الوسيطة المعروفة على المستوى الدولي مثل الفائض الإجمالي للإستغلال.¹

- يتم التركيز في التسجيلات المحاسبية على الشكل القانوني للتعاملات والاحداث أكثر من واقعها الاقتصادي فحسب المخطط الوطني المحاسبي لا يمكن للمؤسسة أن تسجل عناصر تحصلت عليها بواسطة القرض الإيجاري ضمن أصولها، بينما الواقع الاقتصادي يقضي بتسجيلها ضمن الأصول، لأن المؤسسة تراقب هذه الأصول وتسيطر عليها وتستفيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية لها، وتحمل مخاطر الناجمة عنها.

- غياب معالجة بعض العمليات المحاسبية مثل عمليات القرض التمويلي، الأدوات المالية المشتقة، والإندماج بين المؤسسات، الضرائب المؤجلة، العقود طويلة الأجل ومؤونات التقاعد.

2-1-3- نقائص التقييم بالتكلفة التاريخية: ينص المخطط المحاسبي الوطني على قياس عناصر القوائم المالية وفق طريقة التكلفة التاريخية وعدم الإعتماد على طرق التقييم الأخرى،² حيث أدت هذه الطريقة في حالات التضخم إلى إصدار قوائم مالية منقوصة ولا تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

2-2- نقائص متعلقة بمهمة التوحيد المحاسبي بالجزائر

ما يميز عملية التوحيد المحاسبي في الجزائر هو إعتبار المحاسبة أداة لتحديد الوعاء الضريبي وأداة رقابة تسمح للدولة بالوقوف على الإيرادات الجبائية المتأتية من المؤسسات الخاضعة للضريبة، وحتى وإن كانت الدول المتقدمة تعترف بهذه المهمة للمحاسبة، إلا أنها كانت تولي للمحاسبة إهتماما بإعتبارها أداة للتسيير وإتخاذ القرار وبالتالي فإن وظيفة التوحيد المحاسبي ذات خلفية جبائية، والتأكد من إلتزام المؤسسات بالمعايير التي تصدرها الإدارة كان يتم عبر إدارة الضرائب (معدلات وطرق حساب الإهلاك، طرق تقييم المخزونات) وحتى تقييم الإستثمارات تم ضبطها من طرف الإدارة (وزارة المالية)، وأوكلت مهمة متابعتها والتأكد منها والإلتزام بها إلى إدارة الضرائب التي أدت دورا مهما في التوحيد المحاسبي، بهدف ضبط كيفية عرض القوائم المالية وتقديم المعلومات.³

2-3- عدم توافق المخطط الوطني للمحاسبة مع متطلبات العولمة واقتصاد السوق

تكمن نقائص المخطط الوطني للمحاسبة التي تتعلق بإقتصاد السوق والإنتفاخ الاقتصادي والعولمة التي نتج عنها إنتشار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية عبر العديد من الدول فيما يلي:⁴

- في ظل الإنتفاخ الاقتصادي على العالم الخارجي ومحاولة جذب الإستثمارات الأجنبية، تبرز إشكالية فهم المعلومات الصادرة وفق المخطط الوطني للمحاسبة، وموثوقيتها وقابليتها للمقارنة من طرف الشركات والأفراد

¹ بكحيل عبد القادر، النظام المحاسبي المالي ومدى تأثيره في دعم الشفافية والإفصاح ببورصة الجزائر، مرجع سابق، ص ص52-53

² شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بودودو، الجزائر، 2009، ص17

³ مداني بن بلغيث، إشكالية التوحيد المحاسبي - تجربة الجزائر، مجلة الباحث، العدد2، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002، ص ص56-57

⁴ بكحيل عبد القادر، النظام المحاسبي المالي ومدى تأثيره في دعم الشفافية والإفصاح ببورصة الجزائر، مرجع سابق، ص ص54-55

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

المستثمرين الأجانب في الجزائر، مما يزيد من تكلفة المعلومة، نفس الإشكالية للمؤسسات الجزائرية عند إنتقالها للإستثمار أو طلب تمويل دولي، وهنا يمكن إعتبار أن المخطط الوطني للمحاسبة شكل عائقا أمام الإستثمار. - بعد الإصلاحات الاقتصادية التي إنتهجتها الجزائر، ظهرت الشركات القابضة وصناديق تسيير المساهمات، ونتج عنها فتح جزئي لرأسمال الشركات التابعة للدولة أمام المساهمين الخواص في إطار تشجيع الخوصصة والإستثمار الأجنبي المباشر، على غرار شركة صيدال وفندق الأوراسي، وإنشاء بورصة الجزائر وبنوك خاصة، وإستوجب هذا التغيير أن يتم الإنتقال إليه بأدواته وأهمها المعلومة المحاسبية والمالية، وهنا صار المخطط المحاسبي للمحاسبة بعيدا عن المستجدات، بإعتباره أعد من طرف الدولة لتلبية إحتياجاتها من المعلومات في فترة الاقتصاد الموجه.

- في ظل إنتشار الشركات المتعددة الجنسيات وزيادة دورها في العالم، والمشاكل التي أصبحت تواجهها، ظهرت المعايير المحاسبية الدولية، والتي إنتشر تطبيقها في العديد من دول العالم لا سيما دول الإتحاد الأوروبي الذي ترتبط معه الجزائر بإتفاق شراكة، وهنا برزت ضرورة تكييف المخطط الوطني للمحاسبة مع هذه المعايير التي يختلف معها بشكل كبير، فالشركات المتعددة الجنسية الموجودة في الجزائر وخصوصا في قطاع المحروقات، تعتبر أن المخطط الوطني للمحاسبة الجزائري لا يلبي إحتياجات المستثمرين، ورغم أن هذه الشركات ملزمة بإستعمال هذا المخطط، إلا أن الدراسة الميدانية تبين المخطط الوطني للمحاسبة لا يستعمل إلا في حدود معينة، حيث تستعمل أغلب الشركات البترولية المحاسبة الخاصة بها، وفي نهاية الدورة تقوم بإعداد مقارنة بين حساباتها وحسابات المخطط الوطني المحاسبي، وهذه العملية عادة لا تتم بشكل سليم، الامر الذي يؤدي إلى إصدار قوائم مالية مغلوطة.¹

3- إصلاح المخطط الوطني المحاسبي والتوجه نحو معايير المحاسبة الدولية

إن النقائص التي أصبح يعني منها المخطط الوطني المحاسبي وكذلك الإنتقادات الكثيرة حوله، جعل من الضروري القيام بإجراء إصلاح محاسبي يعمل على تكييفه مع المتغيرات الحاصلة على الساحتين الداخلية والخارجية، وأوكلت هذه المهمة للمجلس الوطني للمحاسبة، الذي أنشأ سنة 1996 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 318-96 الصادر بتاريخ 1996/09/25، للقيام بأعمال الإصلاح والتوحيد المحاسبي وإعداد المعايير المحاسبية.

بدأت عملية الإصلاح المحاسبي في أفريل 2001، وبتمويل من البنك العالمي، حيث أسندت مهمة الإصلاح إلى المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي، الذي قام فوج من الخبراء التابعين له بعد دراسة المخطط الوطني المحاسبي، بتقديم ثلاثة مقترحات لإصلاحه للمجلس الوطني للمحاسبة الجزائري من أجل إختيار المقترح الأمثل: حيث كانت هذه المقترحات كما يلي:²

¹ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مرجع سابق، ص16

² مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، مرجع سابق، ص173

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

- الإبقاء على المخطط الوطني المحاسبي وحصر عملية الإصلاح في بعض التعديلات التقنية، لمسايرة التغيرات التي عرفها المحيط الاقتصادي والقانوني في الجزائر؛
- الإبقاء على المخطط الوطني المحاسبية مع بنيته وهيكله، والعمل على ضمان توافقه مع الحلول التقنية التي أدخلتها المعايير المحاسبية الدولية؛
- إعداد نظام محاسبي جديد إستنادا للتطبيقات، المفاهيم، القواعد والحلول المتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية؛

بعد دراسة وفحص المقترحات الثلاث من قبل المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري، تم إختيار المقترح الثالث وذلك باعتماده على إستراتيجية توحيد محاسبي تقضي بإحلال المخطط الوطني للمحاسبة بنظام محاسبي جديد يتمثل في النظام المحاسبي المالي المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، في مختلف الجوانب، لاسيما، الإطار التصوري، المصطلحات والتعاريف، مستعملي القوائم المالية، المبادئ المحاسبية وقواعد التسجيل والتقييم والعرض، وكان ذلك من خلال إصدار النظام المحاسبي المالي سنة 2007 من خلال القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25، والذي تم الشروع في تطبيقه بداية من 2010/01/01 .

المبحث الثاني: دراسة النظام المحاسبي المالي

لقد توجت عملية الإصلاح المحاسبي التي قامت بها الجزائر بصدور قانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 الذي تضمن النظام المحاسبي المالي المنسجم والمتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، والذي أحدث قطيعة مع المخطط المحاسبي الوطني وتغييرات جوهرية على مستوى التعاريف والمفاهيم، وكذلك قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي، وطبيعة ومحتوى القوائم المالية وغيرها.

المطلب الأول: الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي

يستمد النظام المحاسبي المالي قوته من القوانين والمراسيم المنظمة له، والمتمثلة في القانون 07-11 والقرارات والمراسيم والتعليمات التي تبعته، وسنحاول من خلال هذا المطلب عرض مختصر لإطار القانوني والتشريعي للنظام المحاسبي المالي.

1- القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي

يتطرق هذا القانون 07-11 إلى الجوانب الأساسية للنظام المحاسبي المالي، حيث يعرض الصورة العامة لهذا النظام، ويحتوي هذا القانون على 43 مادة قسمت على سبعة فصول تضمنت ما يلي:

الفصل الأول: التعاريف ومجال التطبيق (المواد من 2 إلى 5)

الفصل الثاني: الإطار التصوري والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية (المواد من 6 إلى 9)

الفصل الثالث: تنظيم المحاسبة (المواد من 10 إلى 24)

الفصل الرابع: الكشوف المالية (المواد من 25 إلى 30)

الفصل الخامس: الحسابات المجمعّة والحسابات المدمجة (المواد من 31 إلى 36)

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

الفصل السادس: تغيير التقديرات والطرق المحاسبية (المواد من 37 إلى 40)

الفصل السابع: أحكام ختامية (المواد من 41 إلى 43)

من خلال قراءتنا للفصول السابقة

صدر قانون 11-07 ليتضمن تطبيق النظام المحاسبي المالي على محاسبة المؤسسات والبنوك ومؤسسات التأمين، وأصبح يركز على مبدأ تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني، كما تم بموجب المادة 43 منه على إلغاء المخطط الوطني المحاسبي.

2- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26/05/2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11-07

تضمن هذا المرسوم على 44 مادة، حيث نصت المادة الأولى منه على كفاءات تطبيق المواد (5، 7، 8، 9، 22، 25، 30، 36، 40) من القانون 11-07¹، كما تضمن هذا المرسوم الكثير من المواضيع المتعلقة بالمحاسبة المالية للمؤسسة هي كالاتي:

- تعريف الإطار التصوري للمحاسبة المالية؛

- المبادئ المحاسبية؛

- تعريف القوائم المالية وخصائصها؛

- تعريف وشرح عناصر القوائم المالية؛

- تغيير التقديرات المحاسبية؛

- مدونة الحسابات ؛

- متفرقات متعلقة بالحسابات المدمجة و مسك المحاسبة المالية المبسطة ؛

3- القرار رقم 01 المؤرخ في 26/07/2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية

وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها

يهدف هذا القرار إلى تحديد كفاءات تطبيق أحكام المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26/05/2008

من خلال خمس مواد وثلاثة ملاحق، ويعتبر هذا القرار مرجعي من حيث أنه يعتبر أكثر الوثائق شمولية

وتفصيلا لموضوع المحاسبة المالية في المؤسسات، وجاء هذا القرار في أربعة أبواب تناولت ما يلي:²

- الباب الأول: قواعد تقييم الأصول، الخصوم، الأعباء والنواتج وإدراجها في الحسابات.

- الباب الثاني: عرض الكشوف المالية

- الباب الثالث: مدونة الحسابات وسيرها

- الباب الرابع: المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة

¹ المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ 26/05/2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11-07 ، المادة 01 ، الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادرة

بتاريخ 28/05/2008، الجزائر، ص 11

² القرار رقم 01 المؤرخ في 26/07/2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة وقواعد سير الحسابات، المواد 02

و 03 و 04، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25/03/2009، الجزائر، ص 3

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

كما تضمن هذا القرار في خاتمته معجماً يتضمن تعاريف المصطلحات المحاسبية مستوفية الشرح .
4-القرار رقم 02 المؤرخ في 2008/07/26 يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد العمال والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة

يتضمن هذا القرار ثلاثة مواد تبين شروط مسك محاسبة مالية مبسطة للمؤسسات الصغيرة، التي لا يتعدى رقم اعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها أحد الأسقف المعينة خلال سنتين ماليتين متتاليتين، وقد تضمن هذا القرار هذه الأسقف بالتفصيل كما يلي:¹

- بالنسبة للنشاط التجاري

رقم الاعمال: 10 ملايين دينار

عدد المستخدمين: 09 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل

- بالنسبة للنشاط الإنتاجي والحرفي

رقم الاعمال: 06 ملايين دينار

عدد المستخدمين: 09 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل

- بالنسبة لنشاط الخدمات والنشاطات الأخرى

رقم الاعمال: 03 ملايين دينار

عدد المستخدمين: 09 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل

5-المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 2009/04/07 يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة الإعلام الآلي

يحتوي هذا المرسوم على 26 مادة، تضمنت الشروط الواجب توفرها في البرامج المعلوماتية المستعملة في التسجيلات المحاسبية وإعداد القوائم المالية، ومطابقتها للأحكام القانونية والتنظيمية. وتطبق أحكام هذ المرسوم على كل الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق القانون 07-11، عندما تكون محاسبتها ممسوكة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، وعندما تساهم هذه الأنظمة في إثبات تسجيل محاسبي بصفة مباشرة أو غير مباشرة.²

6- التعليمية رقم 02 الصادرة بتاريخ 2009/10/29 التي تتضمن تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة تضمنت هذه التعليمية الطرق الواجب إتباعها والإجراءات الواجب اتخاذها لأجل الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي، وتمثلت هذه الإجراءات بالخصوص في المبادئ العامة حول هذا الانتقال، بحيث يجب أن يتم إعداد وعرض القوائم المالية لسنة 2010 وكأن الكيانات أوفقت حساباتها إستناداً إلى أوفقت النظام المحاسبي المالي، وبالنتيجة يطبق هذا النظام بأثر رجعي بحيث يجب على المؤسسات:³

¹القرار رقم 02 المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، المادة 02 ، الجريدة الرسمية، العدد19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25 ، الجزائر، ص91

² المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ 2009/04/07، يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، المادة 01 و02، الجريدة الرسمية، العدد 21، الصادرة بتاريخ 2009/04/08، الجزائر، ص4

³ Instruction n°02 du 29 /11/ 2009 portant première application du system comptable financier ,2010,P 3.

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

- إعداد ميزانية افتتاحية بتاريخ 01 جانفي 2010 متوافقة مع قواعد التنظيم الجديد؛
 - إعادة معالجة بيانات المقارنة لسنة 2009 وفق النظام المحاسبي المالي لضمان عملية المقارنة بين المعلومات المالية لسنة 2009 مع تلك المتعلقة بسنة 2010 والمعدة وفقا لقواعد التنظيم الجديد؛
 - الإدراج في الملحق لشروحات مفصلة حول أثر الانتقال إلى التنظيم الجديد على الوضعية المالية، الأداء المالي وعرض نفقات الخزينة؛
 - الأخذ بالاعتبار الأصول والخصوم غير المسجلة في السابق والتي ينبغي إعادة تسجيلها حسب قواعد النظام المحاسبي المالي؛
 - استبعاد بعض الأصول والخصوم المسجلة في السابق والتي يقضي النظام المحاسبي التالي بعدم قبول تسجيله؛
 - إعادة ترتيب بعض عناصر الأصول والخصوم إلى مجموعات جارية وغير جارية؛
 - إعادة معالجة بيانات المقارنة لسنة 2009 وفق قواعد النظام المحاسبي المالي؛
 - استثناء تطبيق قواعد التنظيم الجديد بأثر رجعي؛
 - التسجيل المحاسبي للفروقات الناتجة عن إعادة المعالجة في الميزانية الإفتتاحية لسنة 2010 .
- أرفقت هذه التعليمات بجدول كملحق يتضمن حسابات المخطط المحاسبي الوطني من جهة والحسابات التي تقابلها في النظام المحاسبي المالي الجديد، وذلك بهدف تسهيل عملية الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني نحو النظام المحاسبي المالي، واختتمت التعليمات بالتأكيد على أن الاحترام الصارم للأحكام والإجراءات التي تضمنتها هذه التعليمات كفيل بضمان الانتقال نحو النظام المحاسبي الجديد؛ مع الإشارة إلى ضرورة إعلام المجلس الوطني للمحاسبة بكل الصعوبات والمشاكل المرتبطة والناجمة عن الانتقال إلى النظام الجديد، حتى تكون موضوع معالجة وإبداء آراء من قبله.

7- الأنظمة الصادرة من البنك المركزي

تتضمن كيفية مسك محاسبة البنوك والمؤسسات المالية

- النظام رقم 09-04 المؤرخ في 2009/07/23 يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية
- يتضمن هذا النظام 09 مواد، تحدد مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المتمثلة في المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية،¹ بالإضافة إلى ملحق يتضمن مدونة الحسابات المستعملة ويشرح محتواها.
- النظام رقم 09-05 المؤرخ في 2009/10/18 يتضمن إعداد الكشوف المالية في البنوك والمؤسسات المالية

¹ النظام رقم 09-04 المؤرخ في 2009/07/23، يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، المادة 01

الجريدة الرسمية، العدد 76، الصادرة بتاريخ 2009/12/29، ص13

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

يتضمن هذا النظام 11 مادة، تحدد شروط إعداد ونشر الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية،¹ بالإضافة إلى ملحق يتضمن نماذج ومحتويات الكشوف المالية.

- النظام رقم 08-09 المؤرخ في 2009/12/29 يتضمن قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية

يتضمن هذا النظام 29 مادة، تحدد قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية،²

8- المذكرات المنهجية

قامت وزارة المالية من خلال المجلس الوطني للمحاسبة بإصدار مجموعة من المذكرات المنهجية، تتعلق بتحديد طريقة الانتقال لأول مرة إلى النظام المحاسبي المالي وتبين عمليا المعالجات الواجب القيام بها عند تاريخ الانتقال، وبالتالي فهي جاءت لإعطاء تفصيل أكثر حول التعليمات رقم 02 الصادرة 2009/10/29، وتتمثل هذه المذكرات فيما يلي:³

- المذكرة المنهجية رقم 01 المؤرخة بتاريخ 2010/10/19 والتي توضح كيفية تطبيق التعليمات رقم 02 الصادرة 2009/10/29 .

- المذكرة المنهجية رقم 02 المؤرخة بتاريخ 2010/12/28 المتعلقة بالنتيقات المعنوية؛

- المذكرة المنهجية رقم 03 المؤرخة بتاريخ 2010/12/28 المتعلقة بالمخزونات؛

- المذكرة المنهجية رقم 04 المؤرخة بتاريخ 2011/03/20 المتعلقة بالنتيقات العينية؛

- المذكرة المنهجية رقم 05 المؤرخة بتاريخ 2011/03/26 المتعلقة بمنافع الموظفين ؛

- المذكرة المنهجية رقم 06 المؤرخة بتاريخ 2011/05/05 المتعلقة بالأعباء والنواتج خارج الإستغلال وحسابات تحويل الأعباء الخاصة بالمخطط الوطني المحاسبي.

- المذكرة المنهجية رقم 07 المؤرخة بتاريخ 2011/05/24 المتعلقة بالعقود طويلة الأجل.

- المذكرة المنهجية رقم 08 المؤرخة بتاريخ 2011/06/07 المتعلقة بالأصول والخصوم المالية .

9-الإشعار رقم 89 المؤرخ في 2011/03/10، المتضمن مدونة وقواعد سير الحسابات وعرض الكشوف المالية لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين

يتضمن هذا الإشعار الصادر من المجلس الوطني للمحاسبة الترتيبات الخاصة بقواعد وطرق التسجيل

¹ النظام رقم 05-09 المؤرخ في 2009/10/18، يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية، المادة 01، الجريدة الرسمية، العدد 76 الصادرة بتاريخ 2009/12/29، ص 17

² النظام رقم 08-09 المؤرخ في 2009/12/29، يتضمن قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف لبنوك والمؤسسات المالية، المادة 01 الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 2010/02/25، ص 20

³ مرحوم محمد الحبيب، إستراتيجية تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة وأثره على البيانات المالية للكيانات المتوسطة وصغيرة الحجم، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2011-2012، ص 36

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

المحاسبي والتقييم، ومدونة الحسابات وطريقة شركات التأمين وإعادة التأمين، ويتضمن أيضا نماذج الكشوف المالية الواجب إعدادها، بالإضافة إلى معجم للمصطلحات المستعملة.¹

10- المرسوم التنفيذي رقم 14-106 المؤرخ في 2014/03/12، يتضمن وضع النظام المعلوماتي

لمحاسبة التسيير في المؤسسة العمومية للصحة

يهدف هذا المرسوم إلى وضع النظام المعلوماتي لمحاسبة التسيير على مستوى مسيري المؤسسات العمومية للصحة، الذي يحتوي على مدونة حسابات وقواعد سيرها وكذا الكشوف المالية، كما تمسك محاسبة عامة تقيد فيها العمليات المتعلقة بالوضع المالية والذمة المالية والخزينة، وتمسك أيضا محاسبة موازية تقيد فيها الميزانية ومحاسبة تحليلية تسمح بحساب تكاليف الخدمة المقدمة.²

المطلب الثاني: ماهية النظام المحاسبي المالي

يعتبر النظام المحاسبي المالي خطوة هامة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، في ظل التحولات الداخلية للإقتصاد الجزائري وإنفتاحه على العام الخارجي، بإعتبار أن هذه المعايير تستجيب لمتطلبات إقتصاد السوق ومتطلبات العولمة الاقتصادية.

1- مفهوم ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

1-1- مفهوم النظام المحاسبي المالي

يمكن تعريف النظام المحاسبي المالي من ناحيتين:

- من الناحية القانونية يعرف النظام المحاسبي المالي على أنه "مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المبررة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون، ووفقا لمعايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية المتفق عليها"³.

- من الناحية الاقتصادية يعرف النظام المحاسبي المالي حسب نص المادة 03 من القانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 والذي يدعى في صلب هذا القانون بالمحاسبة المالية " هو نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان وأدائه، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"⁴.

من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن النظام المحاسبي المالي عبارة عن:

¹ Conseil National de la Comptabilité, Avis N° 89 portant plan et règles de fonctionnement des comptes et presentation des états financiers des entités d'assurances et ou de reassurances, Alger, 2011, pp 1-2

² المرسوم التنفيذي رقم 14-106 المؤرخ في 2014/03/12، يتضمن وضع النظام المعلوماتي لمحاسبة التسيير في المؤسسة العمومية للصحة، المواد

04.03.02.01، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 2014/03/19، الجزائر، ص09

³ كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 06، ص291، 2009

⁴ قانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25، يتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 03، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 2007/11/25،

الجزائر، ص03

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

- نظام للمعلومة المالية مبني على المقاربة المالية بدلا من المقاربة المحاسبية
- يتم إعداد القوائم المالية في نهاية السنة.
- المعلومات التي تحتويها القوائم المالية تتكون من معطيات عددية قابلة للقياس النقدي.
- القوائم المالية تعكس صورة صادقة حول المركز المالي.
- قياس الوضعية المالية من خلال الميزانية، قياس الأداء من خلال جدول حساب النتائج.
- إمكانية تتبع أداء المؤسسات من خلال مقارنة البيانات المالية للسنة السابقة N-1
- قياس وضعية الخزينة من خلال جدول التدفقات النقدية، أي معرفة قدرة الكيان على توليد النقدية وما يعادلها.

1-2- مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

يطبق النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، غير أنه يستثنى من هذا التطبيق الأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية.¹

وحسب نص المادة 04 من قانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي المؤرخ في 2007/11/25 فإنه تم تحديد الكيانات الملزمة بمسك المحاسبة المالية كما يلي:²

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري ؛
 - التعاونيات؛
 - الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
 - كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لنظام المحاسبة المالية بموجب نص قانوني أو تنظيمي؛
- وحسب المادة 05 من نفس القانون يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.³

1-3- تنظيم المحاسبة

لقد جاء القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي في المواد من 10 إلى 24 بالإطار التنظيمي لمسك المحاسبة المالية، من خلال مجموعة من الإجراءات التنظيمية التي تتمثل فيما يلي:⁴

- يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الإنتظام والمصادقية والشفافية المرتبطة بمعالجة المعلومات وعرضها تبليغها والرقابة عليها؛

¹ المرجع نفسه، المادة 02، ص3

² المرجع نفسه، المادة 04، ص3

³ المرجع نفسه، المادة 05، ص3

⁴ المرجع نفسه، المواد من 10 إلى 24 ، ص ص 4-5

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

- يحدد الكيان تحت مسؤوليته الإجراءات اللازمة لوضع تنظيم محاسبي يسمح بالرقابة الداخلية والخارجية على السواء؛
- تمسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية؛
- تحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية؛
- تكون أصول وخصوم الكيانات الخاضعة لذا القانون محل جرد من حيث الكم والقيمة مرة واحدة في السنة على الأقل، على أساس فحص مادي وإحصاء للوثائق الثبوتية، ويجب أن يعكس هذا الجرد الوضعية الحقيقية لهذا الأصول والخصوم؛
- لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من النواتج؛
- تحرر الكتابات المحاسبية حسب مبدأ القيد المزدوج، حيث يمس كل تسجيل على الأقل حسابين إثنين أحدهما مدين والآخر دائن، يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن، في ظل إحترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات؛
- يحدد كل تسجيل محاسبي مصدر كل معلومة ومضمونها وتخصيصها، ومراجع الوثيقة الثبوتية التي يستند إليها؛
- تستند كل كتابة محاسبية على وثيقة ثبوتية مؤرخة ومثبتة على ورقة، أو أي دعامة تضمن المصادقية والحفظ وإمكانية إعادة محتواها على الأوراق، وتلخص العمليات من نفس الطبيعة والتي تمت في نفس المكان وفي نفس اليوم في وثيقة محاسبية واحدة؛
- تمسك الكيانات الخاضعة لهذا القانون دفاتر محاسبية تشمل دفتر يوميا، والدفتر الكبير، ودفتر جرد، مع مراعاة الأحكام الخاصة بالكيانات الصغيرة، ويتفرع دفتر اليومية والدفتر الكبير إلى عدد من الدفاتر والسجلات المساعدة بالقدر الذي يتوافق مع إحتياجات الكيان؛
- يرقم رئيس المحكمة مقر الكيان ويؤشر على دفتر اليومية ودفتر الجرد؛
- تمسك الكيانات الخضعة لمحاسبة مالية مبسطة لضبط يومي للإيرادات والنفقات؛
- تحفظ الدفاتر المحاسبية والوثائق الثبوتية لمدة عشر سنوات إبتداء من تاريخ نهاية كل سنة مالية؛
- تمسك الدفاتر المحاسبية المرقمة والمؤشر عليها بدون ترك بياض أو تغيير من أي نوع كان، أو نقل إلى الهامش؛
- تمسك المحاسبة يدويا أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي؛

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

2- خصائص النظام المحاسبي المالي

لقد أدخل النظام المحاسبي المالي المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) تغييرات هامة على مستوى التعاريف، مفاهيم، قواعد تقييم ومحاسبة وطبيعة ومحتوى القوائم المالية التي تعد من طرف الكيانات الخاضعة لمسك محاسبة مالية.

يمتاز النظام المحاسبي المالي بثلاث مميزات أساسية تتمثل فيما يلي:¹

- إعتقاد الحل الدولي الذي يقرب ممارستنا المحاسبية بالممارسات العالمية والذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية ومبادئ أكثر تكيف مع الاقتصاد الجديد وإنتاج معلومة مفصلة؛
 - إيضاح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير التطبيق المحاسبي لاسيما تسجيل المعاملات، تقييما وإعداد الكشوف المالية، والذي يحدد من مخاطر التدخل الإداري واللا إداري في القواعد وكذا تسهيل فحص الحسابات؛
 - التكفل بإحتياجات المستثمرين، الحالية أو المحتملة، بشكل يسمح لهم بالحصول على معلومة مالية عن المؤسسات على حد سواء منسقة، قابلة للقراءة وتسمح بالمقارنة وإتخاذ القرار؛
 - إمكانية الكيانات الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة؛
- هذه التغييرات ناجمة عن الدور المنوط للمحاسبة والتي يجب من الآن وصاعدا أن ترتبط بالواقع الاقتصادي لهته المعاملات أكثر منها عن طبيعتها القانونية.

3- أهداف وأهمية النظام المحاسبي المالي

3-1- أهداف النظام المحاسبي المالي

إعتمدت الجزائر النظام المحاسبي المالي لتحقيق جملة من الأهداف من أهمها:²

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق والأنظمة المحاسبية الدولية؛
- الإستفادة من تجارب الدول المتطورة في تطبيق هذه الأنظمة؛
- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات في الدول الأجنبية باعتبار أن نظام IFRS هو نظام دولي يلائم كل الكيانات الدولية التي تخضع له
- تسهيل العمل المحاسبي للمستثمر الأجنبي أملا في جلبه إلى الجزائر من خلال تجنبه مشاكل إختلاف الطرق المحاسبية؛
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- تعزيز مكانة وثقة الجزائر لدى المنظمات المالية والتجارة العالمية؛
- العمل على ترسيخ أسس حوكمة المؤسسات؛
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغييرات الوضعية المالية للمؤسسة؛

¹ تعليمة وزارية رقم 02 المؤرخة في 29/10/2009، تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010، وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، نوفمبر

2009، الجزائر، ص2

² كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر، مرجع سابق، ص ص 292-293

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

- التمكن من القابلية للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛
- تسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين والمستعملين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها؛

- نشر معلومات كافية وصحيحة، وموثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم؛

3-2- أهمية النظام المحاسبي المالي

تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي في¹:

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضع المالي للمؤسسة؛
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات التلاعب؛

- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة؛

- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار وتحسين إتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومات المالية؛

- يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار ويدعم القدرة التنافسية للمؤسسة؛

- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي تركز على مبادئ محددة بوضوح؛

- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب؛

- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا مما يدعم شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الوضع المالي للمؤسسة؛

- إنسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية؛

- تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة؛

- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع سواء داخل الوطن أو

خارجه، أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية؛

- يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة؛

- يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة؛

- جاء بعدة طرق لقياس عناصر القوائم المالية بالإضافة إلى التكلفة التاريخية مثل القيمة العادلة القيمة العادلة
يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع؛

- تقديم صورة وافية عن الوضع المالي للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة ، تتمثل في قائمتي

سيولة الخزينة تغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظائف؛

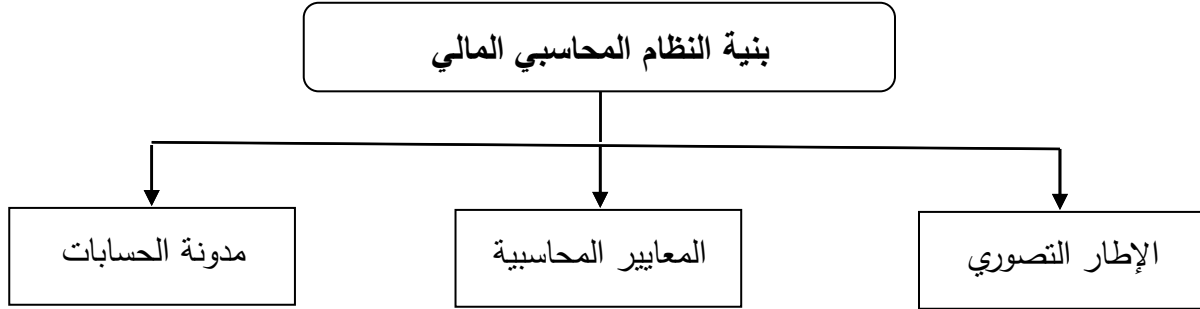
¹ بطاش فتيحة، دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة (حالة الجزائر)، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010-

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

المطلب الثالث: بنية النظام المحاسبي المالي

يتضمن النظام المحاسبي المالي حسب نص المادة 06 من القانون 11-07 على إطار تصوري للمحاسبة المالية، ومعايير المحاسبة، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف عامة.¹

الشكل رقم 06: بنية النظام المحاسبي المالي



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على نص المادة 06 من القانون 11-07، مرجع سابق، ص 4

1- الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

يعتبر الإطار التصوري من بين المفاهيم الجديدة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، ويعتبر من الإضافات الهامة بالمقارنة مع المخطط الوطني المحاسبي السابق، وسنحاول من خلال هذا العنصر بيان تعريف وأهمية وأهداف الإطار التصوري.

1-1- تعرف الإطار التصوري (الإطار المفاهيمي)

يعرف الإطار التصوري حسب (FASA) على أن "نظام متماسك يتكون من أهداف ومبادئ أساسية مرتبطة ببعضها، تؤدي إلى معايير متينة، تبين طبيعة، ودور وحدود المحاسبة والقوائم المالية".²

كما عرف من خلال القانون 11-07 في مادته 07 على أنه "دليل لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة، عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث غير معالجة بموجب معيار أو تأويل"³

ومن خلال المرسوم التنفيذي 156-08 المؤرخ 2008/05/26 فإن الإطار التصوري للمحاسبة المالية يعرف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد القوائم المالية، كالإتفاقيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها والخصوصيات النوعية للمعلومة المالية.⁴

¹ القانون 11-07، مرجع سابق، المادة 06، ص 4

² مدني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية (بالتطبيق على حالة الجزائر)، مرجع سابق، ص 72

³ القانون 11-07، مرجع سابق، المادة 07، ص 4

⁴ المرسوم التنفيذي 156-08، مرجع سابق، المادة 02، ص 11

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

من خلال التعاريف السابقة يتضح الدور المهم الإطار التصوري في النظام المحاسبي من خلال مكوناته، فهو عبارة عن مجموعة من المفاهيم التي تعتبر القاعدة التي يتم على أساسها إعداد وتقديم القوائم المالية، وتتمثل هذه المكونات في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي، أهداف القوائم المالية والأطراف المستعملة لها، الفروض والمبادئ المحاسبية التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية والمواصفات النوعية لها، وأخيرا تعريف العناصر المكونة للقوائم المالية.

1-2- أهمية الإطار التصوري

يمكن إبراز أهمية الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي من خلال العناصر التالية:¹

- يعرف المفاهيم التي تشكل أساس إعدادا وعرض الكشوف المالية؛
- يشكل مرجعا لوضع معايير محاسبية جديدة؛
- يسهل تفسير المعايير المحاسبية وفهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي؛

1-3- أهداف الإطار التصوري

يهدف الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي في المساعدة على:²

- تطوير المعايير؛
 - تحضير الكشوف المالية؛
 - تفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية؛
 - إبداء الرأي حول مدى مطابقه الكشوف المالية مع المعايير؛
- وبالتالي فالإطار التصوري يعتبر من الأولويات بالنسبة للنظام المحاسبي المالي، حيث يضم المفاهيم الأساسية لإعداد القوائم المالية والخصائص النوعية التي يجب أن تتوفر في المعلومات المالية، إضافة إلى المبادئ والاتفاقيات التي تحدد الممارسات المحاسبية المقبولة في مجال إعداد وعرض القوائم المالية، كما يعتبر أساسا لوضع المعايير المحاسبية أو تطويرها مما يساعد على إبداء الرأي حول القوائم المالية وتفسير المعلومات المحاسبية الواردة بها، بالإضافة إلى المساهمة في معالجة المشاكل والحالات الطارئة المتعلقة بالأحداث الاقتصادية التي لم تتناولها المعايير المحاسبية.

2- الفروض والمبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي

حدد المشرع مجموعة من الفروض والمبادئ الأساسية التي يجب الإلتزام بها عند إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، تهدف إلى إبراز الواقع الإقتصادي للتعاملات والأحداث التي تقوم بها المؤسسة.

1-2- الفروض المحاسبية الأساسية

تعتبر الفروض المحاسبية مقدمات يفترض صحتها مسبقا، وتكون أساسا لبناء الإطار الفكري للمحاسبة، فهي

¹ المرجع نفسه، ص11

² المرجع نفسه، المادة 03، ص11

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

تمثل أساسا يستخدم في إشتقاق المبادئ المحاسبية التي تستعمل في إعداد القوائم المالية، ترعى الأهداف العامة والبيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية التي تعمل في إطارها المؤسسة.¹ يتم إعداد القوائم المالية بناء على فرضيتين أساسيتين، هما محاسبة الإلتزام وإستمرارية الإستغلال، ويمكن توضيحها كالتالي:²

2-1-1- محاسبة الإلتزام (التعهد): حسب هذا الفرض يتم تسجيل أثر التعاملات والأحداث محاسبيا وقت حدوثها وليس عند إتمام عملية الدفع أو استلام النقدية المقابلة لها، أي عند استحقاقها بصرف النظر عن تحصيلها أو تسديدها، بحيث تسجل في المستندات المحاسبية وتقدم في القوائم المالية للدورات التي ترتبط بها هذه الأحداث.

2-1-2- إستمرارية النشاط: يفترض بأن لا تكون للمؤسسة عند إعداد قوائمها المالية أي رغبة أو ضرورة لإنهاء أنشطتها أو التقليل من حجمها، وإذا توفرت هذه الرغبة أو الضرورة فان المؤسسة تعد قوائمها المالية بطريقة مختلفة ينبغي الإشارة إليها في الملحق.

2-2- المبادئ المحاسبية

تبنى النظام المحاسبي المالي ضمنا مختلف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والتمثلة فيما يلي:³

2-2-1- مبدأ الدورة المحاسبية: عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في 01/02/N وتنتهي في 31/12/N، كما للمؤسسة أن تضع تاريخ لإقفال دورتها مخالف لتاريخ 31/12، إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مخالفة للسنة المدنية، وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من 12 شهرا، كأن تكون المؤسسة في حالة إنشاء أو توقف، وفي هذه الحالة يجب تحديد المدة المقررة وتبريرها.

2-2-2- مبدأ إستقلالية الدورات: النتيجة المحققة في كل دورة مستقلة عن التي تسبقها والتي تليها، ومن أجل تحديدها، يتعين أن تنسب إليها الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط.

2-2-3- مبدأ الوحدة المحاسبية: تعتبر المؤسسة كوحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، وتقوم المحاسبة المالية على مبدأ الفصل بين أصول وخصوم وأعباء ونواتج المؤسسة من ناحية، وبين التي تخص المشاركين بالأموال الخاصة أو المساهمين من ناحية أخرى، وعليه فيجب ألا تأخذ القوائم المالية للمؤسسة في الحسبان إلا معاملات المؤسسة دون معاملات مالكيها.

2-2-4- مبدأ الوحدة النقدية: لا بد من توحيد القياس عند تسجيل الأحداث التي تقوم بها المؤسسة، ولقد فرض النظام المحاسبي المالي ضرورة مسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية .

¹ عقبي حمزة، إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة الجزائر، 2016-2017، ص7

² محمد فيصل مايدة، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة- دراسة عينة من المؤسسات، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، ص41

³ إبراهيم بورنان، الطاهر مخلوف، النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وأليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2009، ص ص 4-6

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

2-2-5- مبدأ الأهمية النسبية: تكون معلومة ذات أهمية إذا كان غيابها من القوائم المالية يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية المتخذة من طرف مستعملي هذه القوائم.

2-2-6- مبدأ الحيطة والحذر: يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة والحذر، الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع والأحداث في ظروف الشك قصد تفادي الأخطار التي من شأنها أن تثقل المؤسسة بالديون، لكن تطبيق هذا المبدأ يجب أن لا يؤدي إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.

2-2-7- مبدأ ثبات الطرق: إن المؤسسة ملزمة بتطبيق نفس الطرق المحاسبية المطبقة خلال الفترات المتعاقبة، ذلك لأن انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يقضي بدوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات.

2-2-8- مبدأ التكلفة التاريخية: تسجل في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتجات والأعباء وتعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات الأسعار أو تغيرات القدرة الشرائية للعملة، بخلاف فانه يمكن تعويض التكلفة التاريخية وتقييم الأصول والخصوم بالقيمة العادلة وفي حالات خاصة، مثل الأدوات المالية والأصول البيولوجية.

2-2-9- مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية: يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة.

2-2-10- أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني: من الضروري تسجيل وإظهار العمليات والأحداث الاقتصادية حسب حقيقتها الاقتصادية، وليس حسب شكلها القانوني، فمثلا عملية القرض الإيجاري من الناحية القانونية تعتبر عملية إيجار، أما من الناحية الاقتصادية فهي تعتبر عملية بيع أو شراء.

2-2-11- مبدأ عدم المقاصة: لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات، والهدف هم منع فقدان المعلومة المالية لقيمتها، غير أنه يمكن إجراء هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والمنتجات والأعباء بالتتابع، أو على أساس صاف.

2-2-12- الصورة الصادقة: يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة، وحتى تتوفر هذه الصورة لا بد من احترام القواعد والمبادئ المحاسبية، وتكون القوائم المالية للمؤسسة قادرة على تقديم المعلومات ذات الصلة عن الوضع المالي والأداء والتغيرات في الوضع المالي لها. وإذا كانت هناك قاعدة أو مبدأ يؤثر سلبا على هذه الصورة يجب حذفه وتبرير ذلك في الملحق.

2-2-13- مبدأ القيد المزدوج: تحرر التسجيلات المحاسبية حسب المبدأ المسمى "القيد المزدوج" حيث يمس كل تسجيل على الأقل حسابين اثنين، أحدهما مدين والآخر دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، يجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن.

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

3- قواعد التسجيل والتقييم المحاسبي

تتشكل قواعد التسجيل والتقييم المحاسبي للنظام المحاسبي المالي من مبادئ وقواعد عامة للتقييم، إضافة إلى قواعد خاصة للتقييم والإدراج في الحسابات، يتم تطبيقها على العناصر التي تحتويها القوائم المالية من أجل توفير معلومات تعكس الواقع الاقتصادي للمؤسسة.

3-1- القواعد العامة للتسجيل المحاسبي والتقييم

3-1-1- القواعد العامة للتسجيل المحاسبي: يتم إدراج أو تسجيل عناصر الأصول والخصوم، الأعباء والنواتج ضمن الحسابات عندما:¹

- يكون من المحتمل أن تعود هذه العناصر بمنفعة اقتصادية مستقبلية؛

- يكون للعنصر تكلفة أو قيمة يمكن تقديرها بطريقة موثوق بها؛

ومنه تسجل عناصر القوائم المالية ضمن الحسابات كالتالي:²

- **تسجيل الأصول:** يسجل الأصل في الميزانية إذا توفر الشرطان احتمال حصول المؤسسة على المزايا الاقتصادية المستقبلية المرتبطة به، وأن الأصل يمكن تحديد تكلفته أو قيمته بكل بمصادقية، وعليه إذا كانت هناك مصاريف دفعت ولكن من غير المحتمل أن تنتقل المزايا الاقتصادية المرتبطة بالعنصر بعد الدورة إلى المؤسسة فإن المصاريف المدفوعة تسجل كأعباء في حساب النتيجة.

- **تسجيل الخصوم:** يسجل الخصم في الميزانية إذا كان هناك احتمال خروج موارد ممثلة لمزايا اقتصادية ناتجة عن التخليص من التزام حالي ومبلغه يمكن تحديده بمصادقية.

- **تسجيل الإيرادات:** يسجل إيرادات في حساب النتيجة إذا كانت هناك زيادة في المزايا الاقتصادية المستقبلية آتية من تزايد أصل أو تناقص خصم، وهذا الإيراد يمكن تحديده بمصادقية.

- **تسجيل الأعباء:** يسجل عبء في حساب النتيجة إذا كان هناك نقصان في المزايا الاقتصادية المستقبلية المرتبطة آتية بتناقص أصل أو تزايد خصم مع إمكانية تحديده بمصادقية.

3-1-1- القواعد العامة للتقييم: تحدد المبالغ النقدية التي سجلت بها العناصر في القوائم المالية عند إجراء عملية التسجيل المحاسبي وعند نهاية كل دورة محاسبية.

ترتكز طريقة تقييم العناصر المسجلة في القوائم المالية وكقاعدة عامة على مبدأ التكلفة التاريخية، غير أنه

يمكن إجراء مراجعة لهذه الطريقة لبعض العناصر مثل الأصول البيولوجية والأدوات المالية وفق شروط يحددها النظام المحاسبي المالي،³ وإتباع طرق أخرى منها:⁴

¹ القرار رقم 02، مرجع سابق، ص6

² محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية IFRS، دار متيجة للطباعة، الجزائر، 2010، ص ص 57-59

³ القرار رقم 02، مرجع سابق، ص6

⁴ بكحيل عبد القادر، النظام المحاسبي المالي ومدى تأثيره في دعم الشفافية والإفصاح ببورصة الجزائر، مرجع سابق، ص ص 77-78

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

- القيمة الحقيقية (القيمة العادلة): وهي المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل أصل أو تسوية خصم بين أطراف موافقة وعلى دراية كافية، وتعمل ضمن شروط المنافسة.

- قيمة الإنجاز: وهي مبلغ أموال الخزينة الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحالي، من خلال بيع أصل

- القيمة المحينة أو القيمة المنفعية: وهي التقدير الحالي لقيمة التدفقات النقدية المستقبلية.

وقد تم تفصيل ذلك من خلال القرار رقم 02 المؤرخ في 2008/07/26 من خلال عدة فقرات كما يلي:¹

- التكلفة التاريخية: تتألف التكلفة التاريخية للسلع والممتلكات المقيدة في الميزانية عند إدراجها في الحسابات، بعد خصم الرسوم القابلة للإسترجاع، والتخفيضات التجارية والتتزيلات وغيرها ذلك من العناصر المماثلة حسب ما يلي:

* السلع المكتسبة بمقابل، تحتسب من تكلفة الشراء؛

* بالنسبة للسلع المستلمة كمساهمة عينية، تحتسب بقيمة الإسهام؛

* بالنسبة للسلع المكتسبة مجاناً، تحتسب من القمة الحقيقية في تاريخ دخولها؛

* بالنسبة للسلع المكتسبة عن طريق التبادل يوجد نوعان:

✓ الأصول غير المماثلة بالقيمة الحقيقية للأصول المستلمة؛

✓ الأصول المماثلة تسجل بالقيمة الحسابية للأصول المقدمة للمبادلة؛

* بالنسبة للسلع والخدمات التي ينتجها الكيان تقييم بتكلفة الإنتاج؛

* القيمة القابلة للتحويل: يمكن تعريفها على أنها القيمة الأعلى بين سعر البيع والقيمة المنفعية بحيث:

✓ سعر البيع الصافي يمثل المبلغ الممكن الحصول عليه عند بيع أصل معين في إطار منافسة عادية بين

أطراف على علم تام ودراية وتراضي مع خصم تكاليف الخروج؛

✓ القيمة المنفعية للأصل تمثل القيمة المحينة لتقدير سيولة الأموال المستقبلية المنتظرة من إستعمال الأصل

بشكل متواصل والتنازل عنه في نهاية مدة الإنتفاع به؛

عند صعوبة تحديد سعر البيع الصافي لأي أصل، فإن القيمة القابلة للتحويل تقدر وكأنها مساوية لقيمتها المنفعية.

- القيمة العادلة: تحدد القيمة العادلة في ضوء عملية فعلية تتم لمبادلة أصل أو تسوية خصم وفق طرق

المبادلة، بين أطراف لديها ما يكفي من المعلومات والقبول، كل ذلك يجب أن يكون في شروط المنافسة التامة

ويمكن حصر القيمة العادلة في إحدى القيمتين:²

* قيمة يمكن مبادلة الأصل بها، وتمثل القيمة التي تمكن المؤسسة من الحصول على الأصل، في حين

تعددت طرق الحصول على الأصول، فإذا كان الحصول على الأصل تم نقداً تكون القيمة العادلة ما يدفع مقابل

¹ القرار رقم 01، مرجع سابق، ص 7

² عوادي مصطفى، قواعد التسجيل والتقييم في النظام المحاسبي المالي الجزائري - دراسة قانونية تحليلية -، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، العدد 02، جوان 2012، ص ص 446-447

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

الحصول عليه من النقدية وشبه النقدية، وإذا كان الحصول على الأصل مقابل أصول أخرى سواء مماثلة أو غير مماثلة تكون القيمة العادلة للأصل الذي تم إقتناؤه مساوية للقيمة العادلة للأصل المتنازل عنه، وفي حالة إطفاء الإلتزام مقابل إصدار أسهم أو أي حقوق ملكية أخرى تكون القيمة العادلة للإلتزام هي القيمة السوقية للأسهم أو أي حقوق ملكية أخرى، وإذا كانت عملية المبادلة تمت بناء على إلتزام المؤسسة، والذي تنوعت مصادره مثل الحاجة الإضطرارية أو وجود وكيل وحيد للأصل، وبذلك لا يوجد خيار أمام المؤسسة سوى إجراء العملية بغض النظر عن السعر الذي تمت به العملية.

* قيمة سداد الإلتزام، وتمثل القيمة التي تتحملها المؤسسة مقابل إطفاء الإلتزام.

في نهاية الدورة المحاسبية على المحاسب القيام ببعض التقييمات لمختلف العناصر والتي من بينها إثبات خسارة القيمة لأي أصل من الأصول، فعندما تكون القيمة القابلة للتحويل لأصل ما أقل من قيمته المحاسبية الصافية، فإن هذه القيمة الأخيرة يجب إرجاعها إلى قيمتها القابلة للتحويل، والفرق بينهما يمثل خسارة قيمة تدرج كعبئ في الحسابات. وإذا كان هناك مؤشر على أن الخسارة في القيمة المدرجة في الحسابات لأصل معين خلال السنوات السابقة لم تعد موجودة أو إنخفضت، على الكيان تقدير قيمة الأصل القابلة للتحويل، فإذا كانت هذه القيمة الأخيرة أكبر من القيمة المحاسبية تحول خسارة القيمة المثبتة إلى نواتج.¹

3-2- القواعد الخاصة للتسجيل المحاسبي والتقييم

بالإضافة إلى القواعد العامة السابقة، توجد قواعد خاصة للتسجيل والتقييم المحاسبي تضمنها القرار رقم 02

المؤرخ في 2008/07/26 كما يلي:

3-2-1- التثبيات العينية والمعنوية: تقييم وتدرج التثبيات العينية والمعنوية في الحسابات كأصول وفقا

للقاعدة العامة للتقييم والإدراج المذكورة سلفا، مع مراعات الأحكام والقواعد الآتية:²

- لا تدرج في الحسابات في شكل تثبيات العناصر ذات القيم الضعيفة، حيث تعتبر كما لو كانت مستهلكة تماما في السنة المالية التي تم استخدامها فيها؛

- تدرج قطع الغيار ومعدات الصيانة ذات الخصوصية في الحسابات في شكل تثبيات إذا كان استعمالها مرتبط بتثبيات عينية أخرى، وكان الكيان يعزم استخدامها لأكثر من السنة المالية الواحدة؛

- تعالج مكونات الأصل كما لو كانت عناصر منفصلة، إذا كانت مدة الإنتفاع مختلفة أو توفر منافع اقتصادية حسب وتيرة مختلفة؛

- تدرج التثبيات في الحسابات بالتكلفة المنسوبة إليها مباشرة، والمتمثلة بتكلفة الإقتناء أو تكلفة الإنتاج بالنسبة للتثبيات التي ينتجها الكيان لنفسه؛

- تضاف تكلفة تفكيك أي منشأة عند إنقضاء مدة الإنتفاع أو تكلفة التجديد إلى كلفة إنتاج أو إقتناء التثبيت المعني إذا كان التفكيك أو التجديد يشكل التزام على الكيان؛

¹ القرار رقم 01، مرجع سابق، ص ص 7-8

² المرجع نفسه، ص ص 8-10

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

- تدرج في الحسابات في شكل تثبيبات وتضاف إلى قيمته الأصل النفقات الملحقة بالتثبيبات العينية أو المعنوية المدرجة في الحسابات حسب طبيعتها في شكل أعباء السنة المالية المستحقة، إذا كانت تمكن من استرجاع مستوى الأصل أو إذا كانت ترفع من قيمته المحاسبية ومن المحتمل أن تعود على الكيان بمنافع مستقبلية تفوق المستوى الحالي لنجاعته؛

- يجب إعادة النظر في طريقة الإهلاك، المدة النفعية، القيمة المتبقية لأصول القابلة للإهلاك، وإذا حدث تغير مهم في الوثيرة المنتظرة من المنافع الاقتصادية الناتجة عن تلك الأصول، يتم تعديل التوقعات ومخصصات الإهلاك للسنة المالية والسنوات المستقبلية؛

- تشكل الأراضي والمباني أصول متميزة وتعالج كل على حدى حتى لو تم اقتناءها معا فالبنائيات هي أصول قابلة للاهلاك بينما الأراضي عموما تمثل أصول غير قابلة للاهلاك؛

- تشكل نفقات البحث أعباء تدرج في الحسابات عندما تكون مستحقة ولا يمكن تثبيتها؛ بينما تسجل أعباء التنمية والتطوير ضمن التثبيبات المعنوية لكن بشروط؛

- يفترض ألا تتجاوز المدة النفعية لأي تثبيت معنوي 20 سنة. وإذا كان العكس فيجب على الكيان تقديم كل المعلومات الخاصة بهذا التثبيت في ملحق الكشوف المالية؛

- تدرج العقارات في الحسابات الأولية باعتبارها تثبيت عيني، ويمكن القيام بتقييمها مع نهاية كل سنة مالية إما بتكلفتها التاريخية منقوصا منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيم أو بقمته الحقيقية (القيمة العادلة) وتطبق الطريقة المختارة على جميع العقارات إلى حين خروجها أو تغيير وجهة تخصيصها.

- بعد أن يتم تقييم التثبيبات العينية بطريقة التكلفة، بتكلفتها الأولية منقوصا منه مجموع الإهلاكات وخسائر القيمة، يسمح للمؤسسة بعد ذلك أن تدرج تثبياتها في الحسابات بالمبالغ المعاد تقديرها (إعادة التقييم)، وذلك بإستبدال القيمة المحاسبية الصافية للأصل الثابت بالقيمة العادلة بتاريخ التقييم، وعند إستعمال طريقة إعادة التقييم يتم تعديل مخصصات الإهلاك السنة اللاحقة؛

- تقييم الأصول البيولوجية في الحسابات لدى إدراجها الأولي في الحسابات وفي تاريخ كل إقفال بقيمتها الحقيقية مطروحا منها المصاريف المقدرة في حالة البيع، وإذا استحال تقدير القيمة الحقيقية بصورة صادقة يتم التقييم بكلفتها منقوص منها مجموع الاهتلاكات وخسائر القيمة؛

- يحذف أي تثبيت معنوي أو عيني من الميزانية عند خروجه من الكيان أو عند وضعه خارج الاستغلال بصورة دائمة، ولم يعد الكيان ينتظر منها أي منفعة اقتصادية مستقبلية لا من إستعماله ولا من خروجه لاحقا.

3-2-2- التثبيبات المالية: وتضم سندات المساهمة والسندات المثبتة لنشاط المحفظة، السندات المثبتة الأخرى والقروض والحسابات الدائنة.¹

تكون التثبيبات المالية محل إدراج في الحسابات تبعا لنفعيتها وللدواعي التي كانت سائدة عند إقتنائها أو عند تغيير وجهتها، ويتم تقييمها عند دخولها ضمن أصول الكيان بتكلفتها التي هي القيمة الحقيقية لمقابل معين

¹ المرجع نفسه، ص 11

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

مضاف إليها مصاريف السمسرة، والرسوم غير المستردة، مصاريف البنك، مع إستثناء الحصص والفوائد المتوقع إستلامها غير المدفوعة والمستحقة قبل الشراء، أما خلال التقييم اللاحق فسندات المساهمة والحسابات الدائنة المرتبطة التي تمت حيازتها بغرض التنازل عنها لاحقا وكذلك السندات المثبتة لنشاط المحفظة كما لو كانت أدوات مالية متاحة للبيع، يتم تقييمهم عقب إدراجها الأولي في الحسابات بقيمتها الحقيقية (القيمة العادلة)، أما فيما يخص باقي العناصر التي لم يتم حيازتها بهدف بيعها فيتم تقييمها بالتكلفة المهنكة.¹

3-2-3- المخزونات والمنتجات القابلة للتنفيذ: تمثل المخزونات أصولا جارية، ويمكن أن تكون منتجات يمتلكها الكيان وتكون موجهة للبيع في إطار الاستغلال الجاري، منتجات نصف مصنعة أو قيد التصنيع بقصد مماثل، مواد أولية أو لوازم موجهة للإستهلاك خلال عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات، ويتم إدراج أصل في شكل مخزونات أو تثبيات تبعا لوجهته أو إستعماله في إطار نشاط الكيان. يتم إدراج وتقييم المخزونات بتكلفتها والتي تشمل جميع التكاليف اللازمة لإيصال المخزون لمكانه في حالته الطبيعية (تكلفة الشراء، تكلفة الإنتاج)، أما في حالة عدم القدرة على تحديد التكاليف السابقة، فيتم تقييمها بتكلفة الشراء أو إنتاج أصول مساوية لها، تقدر في أقرب تاريخ شراء أو إنتاج الأصول المذكورة، وعملا بمبدأ الحيطة والحذر تقييم المخزونات بأقل قيمة بين تكلفتها وقيمة إنجازها الصافية (سعر البيع الصافي المحتمل)، وتدرج خسارة القيمة المخزونات في الحساب كعيب إذا كانت تكلفة المخزون أكبر من القيمة الصافية للإنجاز هذا المخزون، كما تقيم المنتجات الزراعية عند إدراجها الأولي ولدى تاريخ إقفال السنة المالية بقيمتها الحقيقية منقوصا منها التكاليف المقدرة في نقطة البيع، أما فيما يخص تقييم المخزونات عند خروجها من المخزن أو عند الجرد فتقيم إما بطريقة الصادر أولا وورد أولا أو بالتكلفة الوسيطة المرجحة.²

3-2-4- الإعانات والمؤونات والقروض والخصوم المالية: تضمن القرار رقم 02 المؤرخ بتاريخ 2008/07/26

القواعد المتعلقة بالإعانات، ومؤونات الأخطار والأعباء، و القروض والخصوم المالية الأخرى كما يلي:³

- تدرج الإعانات التي يتحصل عليها الكيان من السلطات العمومية، ضمن النواتج بالنسبة لإعانات الإستغلال، وإعانات التوازن، أما بالنسبة لإعانات التجهيز وإعانات الإستثمار فتسجل ضمن الخصوم، ويتم تحويلها في نهاية كل سنة إلى حساب النواتج، بنفس وتيرة الإهلاك المحتسب للأصول التي تمولها الإعانة، وبالنسبة للأصول غير القابلة للإهلاك يكون التحويل على مدى 10 سنوات حسب طريقة خطية.

- مؤونات الأعباء هي خصوم يكون إستحقاقها أو مبلغها غير مؤكد، وتدرج المؤونات في الحسابات إذا تحققت ثلاثة شروط، أولها أن يكون للمؤسسة إلتزام حالي قانوني أو ضمني ناتج عن حدث مضى، والشرط الثاني عندما يكون من المحتمل بأن يكون خروج موارد أمرا ضروريا لتسوية إلتزام، أما الشرط الثالث، فعندما يمكن

¹ المرجع نفسه، ص ص 11-12

² المرجع نفسه، ص ص 12-13

³ بكحيل عبد القادر، النظام المحاسبي المالي ومدى تأثيره في دعم الشفافية والإفصاح ببورصة الجزائر، مرجع سابق، ص ص 81-82

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

القيام بتقدير هذا الإلتزام تقديرا موثوقا به، وعليه فإن الخسائر العملياتية المستقبلية لا تشكل إلتزامات حالية ولا يتم تشكيل مؤونات لها.

- يتم تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى في الأصل حسب تكلفتها التي هي القيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم، تدرج تكاليف القروض في الحسابات كأعباء، كما يمكن تسجيل تكاليف القروض ضمن الأصول (التثبيات) في حالات مرخص بها منصوص عليها.¹

3-2-5- عقود الإمتياز، والعمليات المنجزة لحساب الغير، العمليات المنجزة بالعملة الأجنبية

تضمن القرار رقم 02 المؤرخ بتاريخ 2008/07/26 القواعد المتعلقة بالعناصر أعلاه كما يلي:

- عقد إمتياز المرفق العمومي هو عقد يفوض بموجبه شخص معنوي عام (مانح الإمتياز)، لمدة محددة تسيير مرفق عام، يتولى مسؤوليته لشخص معنوي خاص (صاحب الإمتياز)، فيخول له الحق في تحصيل أجرة من المرتفقين أو تحقيق أرباح من التفويض المذكور أو بهما معا،² وتسجل الأصول الموضوعة موضع إمتياز ضمن أصول ميزانية الكيان صاحب الإمتياز.³

- العمليات التي ينجزها الكيان لحساب أطراف أخرى بصفته وكيل، يتم إدراجها في حسابات حسابات الأطراف الأخرى، ولا يسجل الوكيل في حساب النتائج سوى الذي يتلقاه بمقتضى توكيله.⁴

- تحول العمليات التي تتم بين الكيان وأطراف خارجية بعملة أجنبية إلى العملة الوطنية، بتحويل تكلفتها على أساس سعر الصرف المعمول به بتاريخ التعامل، وعندما تتم تسوية الحقوق والديون لاحقا، وكانت هناك فوارق في الصرف، فإنها تسجل محاسبيا ضمن الأعباء أو ضمن النواتج.⁵

3-2-6- الحسابات المدمجة وتغيير التقديرات والطرق المحاسبية

- كل كيان له مقره أو نشاطه الرئيسي في الإقليم الوطني ويراقب كيان أو عدة كيانات، يعد وينشر كل سنة الكشوف المالية المدمجة للمجموع المتألف من جميع تلك الكيانات، بهدف عرض الوضعية المالية ونتيجة الكيانات على أنها كيان وحيد.⁶

- يمكن للكيان إجراء تغييرات وتعديلات على المبادئ والأسس والإتفاقيات والقواعد والممارسات الخاصة التي يطبقها الكيان لإعداد وتقديم الكشوف المالية، وهذا إذا كان الغرض هو تحسين نوعية القوائم المالية، ومبنية على معلومات جديدة أو على تجربة أفضل، تدرج تأثيرات هذه التغييرات في النتيجة الصافية للسنة الجارية أو السنوات المالية المستقبلية إذا كانت التغييرات تؤثر فيها أيضا، وعند إكتشاف خطأ أساسي أثر على نتائج سنوات سابقة،

¹ القرار رقم 01، مرجع سابق، ص14

²Braconnier Stéphane, droit des services publics, presse universitaire de France, paris, France, 2004, p.413.

³ القرار رقم 01، مرجع سابق، ص15

⁴ المرجع نفسه، ص15

⁵ بكحيل عبد القادر، النظام المحاسبي المالي ومدى تأثيره في دعم الشفافية والإفصاح ببورصة الجزائر، مرجع سابق، ص82

⁶ القرار رقم 01، مرجع سابق، ص15

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

يتم تصحيح ذلك بالزيادة أو النقصان في الأموال الخاصة، كتصحيح لحساب ترحيل من جديد للسنة المالية الجارية.¹

3-2-7- عقود الإيجار التمويلي والعقود الطويلة الأجل

- إيجار التمويل هو عقد إيجار تترتب عليه عملية تحويل شبه كلي للمخاطر ومنافع ذات الصلة بملكية أصل إلى مستأجر، مقرون بتحويل الملكية عند إنتهاء مدة العقد أو عدم تحويلها، في هذه الحالة يدرج الأصل لدى المستأجر ضمن حسابات أصول الميزانية، بالقيمة الأقل بين القيمة الحقيقية والقيمة الحالية للمدفوعات الدنيا من دفعات الإيجار، ويسجل المستأجر أفساط الإهلاك وخسائر القيمة المتعلقة بالأصل المستأجر،² ويقوم المؤجر بتسجيل القيمة الحقيقية للأصل المؤجر في الحسابات كحقوق أو قروض طويلة الأجل.

- تتضمن العقود الطويلة الأجل العقود الخاصة بإنجاز سلعة أو خدمة (عقود بناء، عقود إصلاح حالة أصول أو بيئة، عقود تقديم خدمات) تقع تواريخ إنطلاقها والإنتهاء منها في سنوات مالية مختلفة، وتدرج في الحسابات حسب طريقة التقدم، بتسجيلها في حسابات الأعباء أو النواتج حسب وتيرة ونسبة تقدم الأشغال، وإذا إستحال تطبيق طريقة التقدم، يتم بتسجيل النواتج وفق الأعباء التي تم تحملها فعليا.³

3-2-8- الضرائب المؤجلة والمزايا الممنوحة للموظفين

- الضرائب المؤجلة هي مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للدفع أو للتحويل خلال السنوات المالية المستقبلية، تسجل في الميزانية وفي حساب النتائج الضرائب المؤجلة الناجمة عن إختلال زمني بين التسجيل المحاسبي لعبي أو ناتج ما وأخذه في الحسابان في النتيجة الجبائية لدورة لاحقة في المستقبل، أو عجز جبائي أو قروض جبائية قابلة للتأجيل، أو تعديلات وإعادة معالجة تمت في إطار كشوف مالية مدمجة، تدرج في نهاية السنة كأصل ضريبي مؤجل إذا تترتب عنه إيراد ضريبي مستقبلي، وخصم ضريبي مؤجل إذا تترتب عليه عبي ضريبي في المستقبل.⁴

- يتم إدراج الإمتيازات التي يمنحها الكيان للمستخدمين لديه في حساب الأعباء خلال السنة، عندما يؤدي المستخدمون العمل المقرر في مقابل تلك المنافع، أو عندما تكون الشروط التي تخضع لها الإلتزامات التعاقدية للمؤسسة تجاه موظفيها متوفرة، وفي نهاية الدورة فإن الإلتزامات المشكلة اساسا من منح التقاعد تحدد على أساس القيمة الحالية لمجموع إلتزامات الكيان تجاه موظفيه وتسجل ضمن الأعباء على شكل مؤونات.⁵

¹ القرار رقم 01، مرجع سابق، ص 21

² المرجع نفسه، ص 19

³ المرجع نفسه، ص 18

⁴ المرجع نفسه، ص ص 18-19

⁵ صباحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية واثره على جودة المعلومة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر،

2010-2011، ص 147

4-مدونة الحسابات

تعتبر مدونة الحسابات دليلا محاسبيا، ويعرف الدليل المحاسبي على أنه عملية إختيار وتحديد أسماء الحسابات المعبرة عن المعاملات المالية التي تتم بالوحدة المحاسبية، وتجميعها وتبويبها في مجموعات رئيسية وفرعية متجانسة، ثم وضعها في إطار عام وإعطائها رموزا أو أرقام مميزة لكل منها.¹ ومن خلال هذا التعريف يتبين لنا أن مدونة الحسابات تعتبر المفتاح الرئيسي لأي نظام محاسبي لإشتمالها على ترجمة للمدخلات والمخرجات في المعاملات المالية التي يشملها هذا النظام.

وتنفيذا لأحكام الفقرة 1.311 من القرار رقم 02 المؤرخ في 2008/07/26، يعد كل كيان مخطط حسابات واحد على الأقل، ملائما لهيكله ونشاطه ويلبي المنظومة المعلوماتية للتسيير. يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا محاسبيا ذي رقمين إثنين، يطبق على جميع الكيانات مهما كان نشاطها أو حجمها إلا إذا كانت هناك أحكام خاصة تعنيها، وداخل هذا الإطار يمكن للكيانات أن تفتح الحسابات الفرعية الضرورية لإحتياجاتها.² يعتبر الحساب هو أصغر وحدة معتمدة لترتيب وتسجيل الحركات المحاسبية، وتجمع الحسابات في فئات متجانسة تدعى طبقة، وتوجد فئتان من طبقة الحسابات:³

- طبقات حسابات الوضعية (حسابات الميزانية)
- طبقات حسابات التسيير

كل طبقة تقسم إلى حسابات تعرف بأعداد ذات رقمين أو أكثر في إطار تقنين عشري وعلى هذا الأساس، تحتوي مدونة الحسابات للنظام المحاسبي المالي على فئتان للحسابات، كل فئة تقسم إلى أصناف من الحسابات، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

- **حسابات الميزانية:** وتحتوي على خمس أصناف من الحسابات وهي:

* الصنف الأول: حسابات رؤوس الأموال

* الصنف الثاني: حسابات التثبيات

* الصنف الثالث: حسابات المخزونات

* الصنف الرابع: حسابات الغير

* الصنف الخامس: الحسابات المالية

- **حسابات التسيير:** وتحتوي على صنفين من الحسابات وهما:

* الصنف السادس: حسابات الأعباء

* الصنف السابع: حسابات النواتج

¹ محمد الحبيب مرحوم، النظام المحاسبي المالي - محاسبة قواعد أم محاسبة مبادئ، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد 02، جامعة الشلف،

الجزائر، 2018، ص 205

² القرار رقم 01، مرجع سابق، ص 44

³ المرجع نفسه، ص 44

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

- وأهم ما يمكن ملاحظته على مدونة حسابات النظام المحاسبي والمالي، بالمقارنة مع مدونة الحسابات السابقة للمخطط الوطني المحاسبي ما يلي:¹
- تغيرت تسمية الصنف الأول من الأموال الخاصة إلى رؤوس الأموال، وبذلك أصبح يتضمن هذا الصنف الأموال الخاصة بالإضافة إلى الديون متوسطة وطويلة الأجل؛
 - الصنف الثاني تغيرت تسميته كذلك من الإستثمارات إلى التثبيات، وأصبح يضم التثبيات المالية وخسائر القيمة عن التثبيات؛
 - بالنسبة للديون والحقوق قصيرة الأجل، تم تجميعها في صنف واحد وهو الصنف الرابع "حسابات الغير"، بعدما كان في السابق يتم تخصيص الصنف الرابع للحقوق والخامس للديون؛
 - كل الحسابات المالية والخزينة أصبحت في صنف واحد هو الصنف الخامس " الحسابات المالية"
 - لا يحتوي النظام المحاسبي المالي على الصنف الثامن "النتائج" الذي تضمنه المخطط الوطني للمحاسبة، والمخصص لحساب النتائج الوسيطة في جدول حساب النتائج مثل القيمة المضافة ونتيجة الإستغلال وكذلك الضريبة على الأرباح، بحيث يتم حساب هذه النتائج مباشرة في جدول حساب النتائج، من خلال عملية الطرح بين النواتج والأعباء، أما الضريبة على الربح، فيتم تسجيلها ضمن الأعباء في حساب 69 الضرائب عن النتائج وما يماثلها؛

المبحث الثالث: القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي

تعتبر القوائم المالية بمثابة المحصلة النهائية للنظام المحاسبي، فهي مخرجات النظام المحاسبي التي يفترض فيها توفير المعلومات المحاسبية الملائمة التي تفي بإحتياجات مستخدميها، ولقد أخذ النظام المحاسبي المالي بالقوائم المالية التي جاءت بها معايير المحاسبة الدولية.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية تلخيصا للأحداث الاقتصادية التي قامت به المؤسسة خلال السنة، وبالتالي فهي تحتوي على معلومات هامة ومتنوعة، تفيد مختلف الأطراف المهتمة بنشاط المؤسسة في إتخاذ قراراتهم.

1- مفهوم القوائم المالية والإعتبارات اللازمة لإعدادها

تعرف القوائم المالية بأنها تقارير مالية محاسبية تعد طبقا للمفاهيم والفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتحتوي على بيانات ومعلومات مستقاة من السجلات والدفاتر بالمؤسسة وتهدف أساسا إلى إعلام الأطراف الخارجية والداخلية عن مدى نجاح أو إخفاق إدارة المؤسسة في تحقيق أهدافها.²

¹ بكحيل عبد القادر، النظام المحاسبي المالي ومدى تأثيره في دعم الشفافية والإفصاح ببورصة الجزائر، مرجع سابق، ص 90

² محمد جمال علي هلاي، عبد الرزاق شحادة، محاسبة المؤسسات المالية - البنوك التجارية وشركات التأمين -، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،

الأردن، 2007، ص 225

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

وتعرف أيضا على أنها "الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، وتمكن من التعرف على تغيرات المركز المالي، بما يفيد المستخدمين في إتخاذ مختلف قراراتهم الإقتصادية.¹

وقد أشار النظام المحاسبي المالي لمفهوم القوائم المالية حسب المادة 26 من القانون 07-11 على أن القوائم المالية تعرض بصفة وفيه الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغير يطرأ على حالته المالية، ويجب أن تعكس هذه القوائم مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان وأثار الأحداث المتعلقة بشاطه.²

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن القوائم المالية هي عبارة عن تقارير مالية تعدها المؤسسة بالإعتماد على فروض مبادئ ومعايير محاسبية متعارف عليها، تتضمن معلومات تقيس الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية خلال فترة زمنية معينة، بالشكل الذي يفيد ويساعد مختلف المستخدمين في إتخاذ قراراتهم الإقتصادية.

ويتضح أيضا أن القوائم المالية تعتبر المحور الأساسي للتقارير المالية، بمعنى أن هذه الأخيرة مفهومها أشمل وأوسع من مفهوم القوائم المالية. فالتقارير المالية تتضمن القوائم المالية ومعلومات أخرى مالية وغير مالية لا يمكن الإفصاح عنها من خلال القوائم المالية، كما تحتوي هذه التقارير على تقرير مجلس الإدارة، تقرير مدقق الحسابات الخارجي، بالإضافة للإيضاحات والتفاصيل المكملة للقوائم المالية.³

وبالتالي فالقوائم المالية والتقارير المالية الأخرى تعتبر مخرجات النظام المحاسبي، أعدت لغرض أساسي هو إمداد مختلف الأطراف المهتمة بمعلومات تساعدهم في إتخاذ القرارات الإقتصادية.

ولقد حددت مسؤولية إعداد القوائم المالية من خلال القانون 07-11 بحيث نص بأن تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة، وتعد في أجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ قفل السنة المالية، وتقدم إجباريا بالعملة الوطنية، ويجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن تنشرها المؤسسة.⁴

ولكي تحقق القوائم المالية الفائدة من إعدادها، يجب أن يراعى في إعدادها إلى مجموعة من الإعتبارات من أهمها:⁵

- التحقق من توافر الشروط الشكلية لإعداد هذه القوائم، كالحرص مثلا على إيضاح اسم الشركة وعنوانها وشكلها القانوني ورقم سجلها التجاري، وطبيعة القوائم المالية وتاريخها وكذلك الفترة المالية التي تغطيها تلك القوائم؛

¹ خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) 2007، الطبعة الأولى، إثناء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص97

² القانون 07-11، مرجع سابق، المادة 26، ص5

³ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية -مدخل نظري تطبيقي-، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص28

⁴ القانون 07-11، مرجع سابق، المادة 27 و28، ص5

⁵ بن يحي ناجي، دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012-2013، صص62-63

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

- الحرص على إعدادها بموجب المفاهيم والمبادئ والأصول المحاسبية المتعارف عليها؛
- أن يتم تصنيف وعرض المعلومات المحتواة في تلك القوائم على أسس منطقية تسهل مهنة المحلل المالي في اشتقاق المؤشرات الملائمة ومن ثم تفسيرها؛
- أن يراعى في عملية دمج بنود هذه القوائم مبدأ الأهمية النسبية، بحيث يتم الإفصاح في بند منفصل عن كل معلومة تعتبر جوهرية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم؛
- أن يتم عرض المعلومات في تلك القوائم، بكيفية تيسر قابليتها للمقارنة ويتطلب الأمر تعديل عناصر قائمتي الدخل والميزانية بمقدار التغير الحادث في القوة الشرائية لوحدة النقد، وذلك من خلال الفترات المالية التي يسودها معدلات مرتفعة من التضخم؛
- التأكد من المعلومات التي تعرضها هذه القوائم تتمتع بالموصفات الرئيسية الواجب توافرها فيها مثل:
الموضوعية، المصدقية، الملائمة، الشمول، الإفصاح الكافي.

2- أهداف القوائم المالية

- إن الهدف الأساسي الذي تصبو إليه المؤسسة من خلال إعداد القوائم المالية هو تلبية إحتياجات الأطراف التي تستخدم تلك القوائم، ويتجلى ذلك من خلال الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية، الذي نص أن الهدف من القوائم المالية هو توفير المعلومات عن الوضع المالي والأداء، والتغيرات في الحالة المالية للمؤسسة التي تعتبر مفيدة لمستخدميها فيما يخص إتخاذ القرارات.¹
- ومنه فيمكن تلخيص أهداف القوائم المالية في النقاط التالية:²
- تقديم معلومات موثوقة تتعلق بالموارد الاقتصادية والإلتزامات الخاصة بالمؤسسة لتحقيق ما يلي :
 - * القدرة على تقييم نقاط القوة والضعف للمؤسسة؛
 - * بيان مصادر التمويل والاستثمارات بالمؤسسة ؛
 - * تقييم قدرة المؤسسة على مواجهة الإلتزامات؛
 - * بيان مختلف المصادر الخاصة بالمؤسسة لتقييم قدرتها على النمو؛
 - تقديم معلومات موثوقة حول التغيرات في صافي موارد المؤسسة الناتجة عن الأرباح المتحققة من الأنشطة المباشرة، من أجل تحقيق تحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين وإظهار قدرة عمليات المؤسسة في سداد إلتزامات الدائنين والموردين... الخ؛
 - تقديم معلومات مالية يمكن استخدامها لتقدير الأرباح المحتملة للمؤسسة؛
 - الإفصاح عن أية معلومات أخرى ملائمة لحاجات مستخدمي القوائم المالية؛

¹ العقاري مصطفى، المعيار المحاسبي الدولي رقم 01: عرض القوائم المالية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 01،

جوان 2007، ص 10

² حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2007-2008، ص 183

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

- تقدم القوائم المالية معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين وغيرهم، لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية التمويلية والقرارات المشابهة الرشيدة، حيث لا بد أن تتميز بقابلية الفهم لكي تسهل لهم معرفة، أو فهم معقول حول أنشطة المؤسسة.

- تقدم القوائم المالية معلومات حول الأداء المالي للمؤسسة خلال الفترة، حيث يستخدم المستثمرون والمقرضون المعلومات التاريخية لتقدير وتوقع الأداء المستقبلي لها، ويتم ذلك من خلال المعلومات المتعلقة بمقاييس الأرباح ومكوناتها؛

- تقديم المعلومات الكافية لتقدير مدى مسؤولية الإدارة عن توفير وسائل الحماية اللازمة لحقوق الملاك، والتزويد بالمعلومات المفيدة للمديرين والإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تهتم الملاك، وكذلك المعلومات التفسيرية والتوضيحية المهمة.

3- أهمية القوائم المالية

من خلال ما تطرقنا له من مفهوم وأهداف القوائم المالية يمكن إبراز أهمية هذه القوائم من خلال العناصر الأساسية التالية:

3-1- القوائم المالية أداة إتصال

بحيث تعمل القوائم المالية على توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعملي المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عنه، أي وسيلة اتصال بين المؤسسة والمستثمرين من جهة، ووسيلة لربط العلاقات بين المؤسسة والموردين والزبائن والبنوك من جهة أخرى.

3-2- القوائم المالية وسيلة لتقييم الاداء: بحيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها، في استخدام الموارد المتاحة، والحكم على المركز المالي للمؤسسة، ومدى التقدم في تحقيق أهدافها وكيفية استخدام مواردها.

3-3- القوائم المالية وسيلة لإتخاذ القرارات

حيث تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل، وتساعد الاطراف ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات المختلفة.

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

المطلب الثاني: مكونات القوائم المالية

لقد حددت المادة 25 من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي أنه على كل مؤسسة تدخل في مجال تطبيقها لهذا النظام ملزمة بإعداد قوائم مالية سنوية تتضمن القوائم الخاصة بالكيانات الاقتصادية، ما عدى الكيانات الصغيرة، وتمثل هذه القوائم في:¹

- الميزانية
- حساب النتائج
- جدول سيولة الخزينة
- جدول تغير الأموال الخاصة
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج

1- الميزانية

تعتبر الميزانية المكون الرئيسي للقوائم المالية وهذا وفقا للمعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1)، وهذا نظرا لأهمية المعلومات التي تتضمنها هذه القائمة.

1-1 مفهوم الميزانية وأهميتها

لقد عرف النظام المحاسبي المالي الميزانية على أنها الكشف الإجمالي للأصول والخصوم ورؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة عند تاريخ إقفال الحسابات.²

الميزانية هي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية معينة، فالميزانية هي مرآة عاكسة للوضع المالي للمؤسسة في وقت معين، وتبين ما لدى المؤسسة من موجودات وما عليها من إلتزامات من قبل الملاك أو من قبل الغير، وتسمى أيضا بقائمة المركز المالي.³

لقد إعتد النظام المحاسبي المالي في إعداده وعرضه للميزانية على مقارنة المالية بدلا من المقاربة المحاسبية، وهذا يظهر جليا من خلال التوبيخ والتصنيف الجديد لبنود الميزانية، وعلى هذا الأساس يمكن إبراز أهمية الميزانية من خلال النقاط الآتية:⁴

- بيان المركز المالي للمؤسسة في تاريخ إعداد الميزانية حيث تتضمن مالها من حقوق وما عليها من إلتزامات؛
- تقييم القدرة الإئتمانية من خلال مقارنة إلتزاماتها بحقوق ملكيتها؛
- التعرف على مدى قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها المستحقة الدفع؛
- التعرف على مدى إعتداد المؤسسة على التمويل الذاتي أو التمويل الخارجي؛
- تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها وذلك من خلال التعرف على إتجاه نمو المؤسسة سواء

¹ القانون 07-11، مرجع سابق، المادة 25، ص5

² المرجع نفسه، ص89

³ خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص113

⁴ المرجع نفسه، ص ص113-114

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

من حيث إجمالي أصولها وكذا حقوق ملكيتها.

- تسمح بالقيام بعمليات التحليل المالي من تحليل لمستوى الإستدانة، الهيكل المالي والتداول.. إلخ.
- بيان مدى التزام المؤسسة بالقوانين المحلية ومعايير المحاسبة الدولية.
- الوقوف على إستمرارية المؤسسة، أو أن ميزانيتها تم إعدادها على أساس التصفية.
- معرفة سياسات المؤسسة نحو إستثمارتها المالية .

مما سبق يتضح أن الميزانية تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لمستخدميها وذلك لما توفره من معلومات تفيد في قياس كل من سيولة المؤسسة وقدرتها على سداد التزاماتها، فضلا عن تقييم درجة مرونتها المالية، ومستوى تطور حجم نشاطها من خلال تطور هيكل أصولها وحجم ونوعية مواردها الاقتصادية، وتجدر الإشارة في هذا الإطار أن الفضل في زيادة أهمية الميزانية راجع إلى النظام المحاسبي المالي الذي إستحدث ميزانية وحيدة تجمع في مضامينها بين الميزانية المحاسبية والميزانية المالية التي تظهر الأصول بقيمتها الحقيقية، وهو ما يجعل المحتوى المعلوماتي للميزانية أكثر موضوعية وواقعية ومصدقية .

1-2- عناصر الميزانية

تنقسم الميزانية إلى جانبين، جانب الأصول وجانب الخصوم، التي تصنف وترتب على أساس الزمن (درجة السيولة بالنسبة للأصول، الإستحقاق بالنسبة للخصوم) إلى أصول جارية وأصول غير جارية، وخصوم جارية وخصوم غير جارية، وسيتم توضيح ذلك فيما يلي:

1-2-1- الأصول: حسب النظام المحاسبي المالي فإن "الأصول هي مورد تراقبه مؤسسة معينة بسبب أحداث وقعت وترتقب منه جني مزايا إقتصادية مستقبلية"¹

وتعرف الأصول على أنها " موارد تراقبها وتسيطر عليها المؤسسة نتيجة لأحداث ماضية، والتي تنتظر منها المؤسسة الحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية لها، وتتمثل هذه المنافع في إمكانية أن يؤدي الأصل بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى تدفقات نقدية أو ما يعادلها تكون في صالح المؤسسة"².

تنقسم الأصول إلى كتلتين هما الأصول غير الجارية والأصول الجارية

- **الأصول غير جارية:** هي الأصول المخصصة للإستعمال بصورة مستمرة لحاجات ونشاطات المؤسسة، أو تتم حيازتها لغايات التوظيف على الأمد البعيد أو التي لا تنوي المؤسسة إنجازها في غضون الأشهر الإثنى عشر التي تلي تاريخ قفل السنة المالية.³ وتتضمن الأصول غير جارية العناصر الأتية:⁴

* **التثبيات المعنوية:** التثبيات المعنوي هو أصل قابل للتحديد، غير نقدي وغير مادي، مراقب ومستعمل في إطار الأنشطة العادية للمؤسسة كالمحلات التجارية المكتسبة، العلامات، برامج المعلوماتية، رخص الاستغلال، الإعفاءات ورخص تنمية الحقول المنجمية الموجهة للاستغلال التجاري.

¹ القرار رقم 01، مرجع سابق، الملحق 03، ص 81

² Jean-François des Robert, François Méchin, Hervé Puteaux, Normes IFRS et PME, Dunod, Paris, 2004, P 24

³ القرار رقم 01، مرجع سابق، الملحق 03، ص 81

⁴ القرار رقم 01، مرجع سابق، ص 8

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

- * **التثبيات العينة:** التثبيات العيني هو أصل عيني تحوزه المؤسسة من أجل الإنتاج، تقديم الخدمات، الإيجار أو الاستعمال لأغراض إدارية، والذي من المنتظر أن يستعمل إلى ما بعد السنة المالية.
- * **التثبيات في شكل امتياز:** وهي كل التثبيات العينية أو المعنوية الموضوعة موضع الامتياز من قبل مانح الامتياز أو من طرف صاحب الامتياز (الممنوح له).
- * **التثبيات الجاري إنجازها:** هي التثبيات العينية أو المعنوية التي لم يكتمل إنجازها في نهاية السنة، سواء تم إنجاز من قبل المؤسسة أو من قبل الغير.
- * **التثبيات المالية:** هي أصول مالية مملوكة لغايات التوظيف على المدى البعيد من غير القيم العقارية والأصول المالية الجارية، وتضم سندات المساهمة والسندات المثبتة لنشاط المحفظة، السندات المثبتة الأخرى والقروض والحسابات الدائنة.¹
- **الأصول الجارية:** وهي الأصول التي ترتقب المؤسسة إمكانية إنجازها أو بيعه أو إستهلاكه في إطار دائرة الإستغلال العادي، أو تتم حيازتها أساسا لغايات إجراء المعاملات أو لمدة قصيرة ترتقب المؤسسة إنجازها في غضون الأشهر الإثنى عشر التي تلي تاريخ إقفال السنة المالية، أو تمثل أموال الخزينة التي لا يخضع إستعمالها للقيود.² وتتضمن الأصول غير جارية العناصر الآتية:
- * **المخزونات:** هي أصول تمتلكها المؤسسة لغرض البيع في إطار الإستغلال الجاري، أو هي قيد الإنتاج بقصد مماثل، أو هي مواد أولية أو لوازم موجهة للإستهلاك خلال عملية الإنتاج أو تقديم خدمات.³
- * **الحسابات المدينة والإستخدامات المماثلة:** وتمثل حقوق المؤسسة على الغير، والنتيجة عن معاملات تم إنجازها في سياق الأعمال العادية للمؤسسة كبيع السلع والخدمات، كما تضم الإستخدامات التي نشأت عن أنشطة إستغلال أخرى مماثلة.
- * **الموجودات المالية وما يماثلها:** وتضم الأوراق المالية القابلة للتداول كسندات التوظيف، والتوظيفات المالية قصيرة الأجل وأشبه الخزينة، وخزينة الأصول.

1-2-2-1- الخصوم

- حسب النظام المحاسبي المالي فإن " الخصوم هي الإلتزامات الراهنة للمؤسسة والنتيجة عن أحداث ماضية والتي يمثل إنقاصها بالنسبة للمؤسسة خروج موارد ممثلة لمنافع إقتصادية"⁴.
- تنقسم الخصوم إلى ثلاثة كتل أساسية وهي رؤوس الأموال الخاصة، الخصوم غير الجارية، والخصوم الجارية
- **رؤوس الأموال الخاصة:** وهو ما تبقى من أصول المؤسسة بعد إستبعاد خصومها الجارية وغير الجارية تتضمن رأس المال والإحتياطات والعلاوات، وفرق التقييم وإعادة التقييم، ونتيجة السنة المالية، والنتائج المحتجزة.

¹ المرجع نفسه، ص 11

² المرجع نفسه، ص 81

³ المرجع نفسه، ص 12

⁴ المرسوم التنفيذي 08-156، مرجع سابق، المادة 22، ص 13

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

- الخصوم غير الجارية: وهي الخصوم ذات المدى البعيد والتي ينتج عنها فوائد، حتى وإن كان تسديدها سيتم خلال الشهور الإثنى عشر المالية لتاريخ إقفال السنة المالية إذا كان، إستحقاقها الأصلي أكثر من إثنى عشر شهرا، أو تنوي المؤسسة إعادة تمويل الإلتزام على المدى الطويل أو إعادة جدولة للمدفوعات النهائية تثبت قبل تاريخ إقفال الحسابات.¹ وتتضمن القروض والديون المالية، الديون المرتبطة بمساهمات، مؤونات الأعباء، إعانات التجهيز والإستثمار، الضرائب المؤجلة للخصوم.

- الخصوم الجارية: وهي الخصوم التي يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الإستغلال العادية، أو التي يجب تسديدها خلال الإثنى عشر شهرا المالية لتاريخ الإقفال.² وتضم الموردين والحسابات الملحقة، الضرائب المستحقة، الديون الأخرى وخزينة الخصوم.

1-3- عرض عناصر الميزانية

لقد نص القانون 07-11 في فقرته (1.220) على كيفية عرض الميزانية والحد الأدنى للمعلومات التي يجب أن تتضمنها، بحيث تعرض الميزانية كل من عناصر الأصول وعناصر الخصوم بصورة منفصلة، ويبرز هذا العرض عند وجود عمليات تتعلق بالفصول الآتية:

1-3-1- عرض الأصول: التثبيات غير المادية، التثبيات المادية، الإهلاكات، المساهمات، الأصول المالية المخزونات، أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)، الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة سلفا)، خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.

1-3-2- عرض الخصوم: رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة، الموردون والدائنون الآخرون، خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)، المخصصات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتجات مثبتة سلفا)، خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

أما في حالة الميزانيات المدمجة الكلية والمتكونة من مجموع ميزانيات الفروع حيث يتم الإدماج عن طريق جمع الحسابات في ميزانية المؤسسة الأم، وتضم الميزانية المدمجة بالإضافة إلى ما سبق:

- المساهمات المدرجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة؛

- الفوائد ذات الأقلية؛

2- حساب النتائج

يعتبر حساب النتائج القائمة التي تلي الميزانية من حيث الأهمية، ويطلق عليها أيضا تسمية قائمة الدخل.

2-1- مفهوم وأهمية حساب النتائج

وفق النظام المحاسبي المالي يعد حساب النتائج بيان ملخص للأعباء والنواتج المنجزة من المؤسسة خلال

¹ المرجع نفسه، المادة 23، ص13

² المرجع نفسه، المادة 22، ص13

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز النتيجة الصافية، الربح أو الخسارة.¹

يمكن إظهار أهمية قائمة حساب النتائج باعتبارها أداة:

- لقياس مدى نجاح المؤسسة في إستغلال الموارد المتاحة لتحقيق الربح خلال فترة زمنية معينة؛²
- لتقييم القدرة الكسبية وتقييم أداء المؤسسة؛
وتستمد هذه القائمة أهميتها أيضا من المعلومات التي تقدمها للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستخدمين لمساعدتهم في:

- التعرف على نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة، وكيفية تكوينها؛
- التعرف على نشاطات المؤسسة ومصادر إيراداتها وتركيبية المصاريف التي قامت بإنفاقها؛
- معرفة إمكانية القيام بتوزيع الأرباح للملاك، ومعرفة ربحية السهم الواحد، الذي يعتبر أساس إتخاذ القرارات الإستثمارية؛³

- معرف الضرائب الدخل الواجبة الدفع؛

كما تساعد مستخدميها أيضا في: ⁴

- تقييم أداء المؤسسة ومقارنته بأدائها في الفترات السابقة، أو مقارنته مع ما حققته المؤسسات المنافسة؛
- توفير مؤشرات مالية تمكن من التنبؤ بالأداء والربحية المستقبلية للمؤسسة؛
- المساعدة في تقييم المخاطر والتنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل
- تقييم كفاءة إدارة المؤسسة وفعاليتها؛

2-2- عناصر حساب النتائج

يتكون حساب النتائج بشكل أساسي من عنصرين أساسيين هما النواتج والأعباء يمكن تعريفهما كالآتي:⁵

2-2-1- النواتج: تتمثل نواتج السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية، في

شكل مداخيل، أو زيادة في الأصول، أو إنخفاض في الخصوم.

2-2-2- الأعباء: تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية،

في شكل خروج أو إنخفاض في الأصول أو زيادة في الخصوم.

2-3- عرض عناصر حساب النتائج

قدم النظام المحاسبي المالي نموذجين لعرض حسابات النتائج، مثلما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي

¹ القرار المؤرخ في 26/07/2008، مرجع سابق، ص24

² أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والإستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص255

³ خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص120

⁴ محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في حالات القياس والإفصاح، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،

2008، ص217

⁵ المرسوم التنفيذي 08-156، مرجع سابق، المادة 25 و26، ص13

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

(IAS1) قصد تقديم معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم، وهما:

- حسابات النتائج حسب الطبيعة

- حسابات النتائج حسب الوظيفة

حيث في ظل الطريقة الأولى يتم تصنيف المصاريف حسب الطبيعة أي حسب نوعها مثل الأجور المرتبات المواد الأولية المستخدمة، واهتلاك الأصول الثابتة، وفي ظل التصنيف الوظيفي يتم تصنيف المصاريف بحسب الغرض منها، مثل التكاليف الصناعية المصروفات البيعية، المصروفات الإدارية والمصروفات التمويلية.

يظهر جدول حسابات النتائج النتيجة الصافية للسنة المالية، سواء كانت ربحاً أو خسارة ويحتوي هذا الجدول على المعلومات التالية:¹

تحليل الأعباء حسب طبيعتها الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية (الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الإستغلال)، منتجات الأنشطة العادية، المنتجات المالية والأعباء المالية، أعباء العاملين، الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة، المخصصات للإهلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيات غير المادية، نتيجة الأنشطة العادية، العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)، النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع، النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

أما بالنسبة للمؤسسات المدمجة، فإن حساب النتائج في هذه الحالة يضم إضافة إلى ما سبق ما يلي:

- حصة المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية؛

- حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافي؛

كما أن المعلومات الأخرى المقدمة إما في حساب النتيجة، واما في الملحق المكمل لحساب النتيجة هي

كالآتي:

- تحليل منتجات الأنشطة العادية؛

- مبلغ الحصص في الأسهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات المساهمة؛

وللمؤسسات أيضا إمكانية تقديم حساب للنتيجة حسب الوظيفة في الملحق. فتستعمل إذن زيادة على مدونة حسابات الأعباء والمنتجات حسب النوع، مدونة حسابات حسب الوظيفة كيفية مع خصوصيتها واحتياجها.

3- جدول سيولة الخزينة

يعتبر جدول سيولة الخزينة أو ما يسمى بقائمة التدفقات النقدية، حديث العهد نسبيا مقارنة بالقوائم المالية الأخرى، ولقد تطرق المعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS07) الذي تم تخصيصه لهذه القائمة إلى كل التفاصيل المتعلقة به.

3-1- مفهوم وأهمية جدول سيولة الخزينة

يعتبر جدول سيولة الخزينة من بين أهم المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، بحيث يهدف هذا

¹ القرار المؤرخ في 26/07/2008، مرجع سابق، ص ص 24-25

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

الأخير من خلال هذه القائمة، إعطاء مستعملي القوائم المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد النقدية ونظيرتها وكذلك معلومات بشأن استخدام النقدية، وتوفير معلومات حول المدخلات والمخرجات النقدية الحاصلة خلال الدورة حسب مصدرها، كالاتي:¹

- **التدفقات الناتجة عن الأنشطة التشغيلية:** وهي التدفقات التي تتولد عنها النواتج وغيرها من غير الأنشطة المرتبطة بالإستثمار أو التمويل.

- **التدفقات الناتجة عن الأنشطة الإستثمارية:** وهي عمليات خروج أموال لإقتناء تسيّيات، وتحصيل أموال عن بيع تسيّيات.

- **التدفقات الناتجة عن الأنشطة التمويلية:** وهي الناتجة عن أنشطة ينتج عنها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض.

وتأتي أهمية جدول سيولة الخزينة في أنه يبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة المالية، مع بيان طبيعة هذا الأثر من كونه يشكل تدفقا نقديا داخلا للمؤسسة أو خارجا منها، كما أن تقسيم هذا الجدول للتدفقات النقدية ضمن نشاطات لها طبيعة مشتركة تساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف من حيث قدرة المؤسسة على توليد النقد، الذي يعتبر العنصر الذي يستخدم في تسديد الإلتزامات وتمويل التوسعات وتوزيع الأرباح.

وطبقا لما قرره مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) فإن المعلومات المقدمة في قائمة التدفقات النقدية، وعند إستخدامها مع المعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى ينبغي أن تساعد المستثمرين والدائنين وغيرهم على:²

- تقييم قدرة المؤسسة على توليد صافي تدفقات نقدية موجبة في المستقبل؛
- تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالإلتزامات، وقدرتها على دفع أرباح الأسهم، وإحتياجاتها من التمويل الخارجي؛

- تقييم أسباب وجود فروق بين صافي الدخل (أساس الإستحقاق) من ناحية المتحصلات والمدفوعات النقدية المتعلقة به من ناحية أخرى (الأساس النقدي) ؛

- تقييم أثر النشاط التشغيلي والتمويلي والإستثماري على المركز المالي للمؤسسة؛

3-2- عرض جدول سيولة الخزينة

تستخدم طريقتان لعرض جدول سيولة الخزينة من الأنشطة التشغيلية هما الطريقة المباشرة وغير المباشرة أما التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية والأنشطة التمويلية فلا تختلف طرق عرضها وفق الطريقتين، وفيما يلي توضيح لتلك الطريقتين:¹

¹ المرجع نفسه، ص26

² حكيمة بوسلمة، دراسة أثر الإفصاح المحاسبي على كفاءة أسواق الأوراق المالية في ظل حوكمة الشركات، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة 1،

الجزائر، 2014-2015، ص65

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

2-2-1- الطريقة المباشرة: بموجب هذه الطريقة يتم التوصل إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي وتحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الخارجية من النشاط التشغيلي وبشكل منفصل كل على حدة، ثم تحديد الفرق بينهما الذي يمثل صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

2-2-2- الطريقة غير المباشرة: وتسمى هذه الطريقة بطريقة التسوية وبموجب هذه الطريقة فإن جدول سيولة الخزينة من الأنشطة التشغيلية تبدأ بصافي الدخل الذي يمكن الحصول عليها من قائمة الدخل، ثم يضاف إليه أو يخصم منه بنود الإيرادات والمصروفات غير المؤثرة على النقدية.

أما بالنسبة للنظام المحاسبي المالي فقد سمح بتقديم التدفقات الناتجة عن الأنشطة التشغيلية إما بالطريقة المباشرة أو غير المباشرة، وشجع وأوصى باستخدام الطريقة المباشرة التي تتمثل في:²
- تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب...) قصد إبراز التدفق المالي الصافي.

- تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية.

4- جدول تغيرات الأموال الخاصة

4-1- مفهوم وأهمية جدول تغيرات الأموال الخاصة

جدول تغيرات الأموال الخاصة يشكل تحليلاً للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة خلال السنة المالية.³

وقد أوجب المعيار المحاسبي الدولي (IAS01) أن تقوم المؤسسة بعرض قائمة تغيرات الأموال الخاصة كجزء منفصل في القوائم المالية، حيث تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة وبديتها، إضافة لعناصر الأرباح والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في حساب النتائج.

ويمكن التعرف على أهمية جدول تغيرات الأموال الخاصة من خلال المزايا التي يحققها والمتمثلة في:⁴

- التعرف على مقدار حقوق الملكية وعناصرها وأي تفاصيل أخرى عنها؛

- التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة؛

- التعرف على عناصر الأرباح والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية، مثل الأرباح والخسائر المتعلقة ببيع الإستثمارات المتاحة للبيع؛

¹ محمد يوسف الهباش، إستخدام مقاييس التدفق النقدي و العائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2006، ص31

² القرار المؤرخ في 26/07/2008، مرجع سابق، ص26

³ المرجع نفسه، المادة 36، ص15

⁴ خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص126

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

كما يسمح جدول تغير الأموال الخاصة في زيادة قابلية الفهم، حول ما إذا كانت الزيادة أو النقص في قيمة المؤسسة، نتيجة لتعاملات المساهمين كزيادة أو تخفيض راس المال أو توزيعات أرباح الأسهم، أو كانت نتيجة أداء المؤسسة من خلال الأرباح السنوية المحققة وزيادة الإحتياطات.¹

4-2- عرض جدول تغيرات الأموال الخاصة

لقد حدد النظام المحاسبي المالي المعلومات الدنيا التي يجب عرضها في هذه القائمة التي تخص الحركات المتصلة بما يأتي:²

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛

- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛

- النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛

- عمليات الرسملة (الإرتفاع، الإنخفاض، التسديد....) ؛

- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية؛

5- ملحق القوائم المالية (الإيضاحات)

تعتبر الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية جزء لا يتجزأ منها، إذ أن لها أهمية كبيرة في المساعدة على فهمها وتوضيح المعلومات التي يصعب إدراجها فيها.

الملحق هو وثيقة تلخصية تعد جزء من القوائم المالية. يتضمن معلومات ذات أهمية تفيد في فهم العمليات الواردة في هذه القوائم، بحيث تكون الملاحظات الملحقة بالقوائم المالية موضوع عرض منظم، وبحيل كل قسم من اقسام الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة، إلى الإعلام المناسب له في الملاحظات الملحقة.³

يشتمل ملحق القوائم المالية على معلومات تخص النقاط الأتية متى كانت تكتسي طابعا عاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية:⁴

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة) ؛

- المعلومات الضرورية المكتملة من أجل فهم أحسن للميزانية وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة؛

¹ بكحيل عبد القادر، النظام المحاسبي المالي ومدى تأثيره في دعم الشفافية والإفصاح ببورصة الجزائر، مرجع سابق، ص 88

² القرار المؤرخ في 2008/07/26، مرجع سابق، ص 26-27

³ المرجع نفسه، المادة 37، ص 15

⁴ المرجع نفسه، ص 27

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

- المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم، وكذلك المعاملات التي تتم عند الإقتضاء مع هذه المؤسسات أو مسيرها: طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفيه؛
- إذا طرأت أحداث بعد تاريخ نهاية السنة المالية، ولم تؤثر في وضع الأصول أو الخصوم بالنسبة للفترة السابقة لتاريخ نهاية الدورة، فلا ضرورة لإجراء أي تصحيح، غير أنه يجب تقديم معلومات عن هذه الأحداث في الملحق إذا كانت ذات أهمية، بحيث يمكن أن يؤثر عدم الإفصاح عنها في القرارات التي يتخذها مستعملو القوائم المالية؛
- تقديم معلومات حول مختلف أنواع المنتجات والخدمات التابعة لنشاط المؤسسة، ومختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها؛
- ولقد وضع النظام المحاسبي المالي مجموعة من الجداول يمكن إيرادها في الملاحق، تفيد في فهم أفضل لبند القوائم المالية، وتتمثل هذه الجداول في:¹
 - جدول تطور التثبيتات والأصول غير الجارية؛
 - جدول الإهلاكات؛
 - جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية؛
 - جدول المساهمات (فروع ووحدات مشتركة)؛
 - جدول المؤونات؛
 - بيان إستحقاقات الديون الدائنة والمدينة عند إقفال السنة المالية؛

المطلب الثالث: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

إن أهمية القوائم المالية هي نابعة من أهمية المعلومات المحاسبية والمالية المحتواة في هذه القوائم، وتمثل هذه المعلومات أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي بعد تغذيته بالبيانات المالية ومعالجتها وتقديمها في شكل قوائم مالية تزيد من المعرفة العلمية والعملية التي يستند إليها مختلف المستخدمون في عملية اتخاذ القرار.

1- مفهوم وأهمية المعلومات المحاسبية

تعرف المعلومات المحاسبية بأنها " تلك المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية للمؤسسة، والتي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية، وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا"²، وبالتالي تعتبر المعلومات المحاسبية بيانات

¹ المرجع نفسه، ص 41-43

² سيد عطاء الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الرابحة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 77

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

محاسبية عولجت بواسطة النظام المحاسبي للحصول على مؤشرات ذات معنى، تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل.

كما تجدر الإشارة أنه ليس من الضروري أن تتحول البيانات المحاسبية إلى معلومات بعد إجراء عملية المعالجة، بل يرتبط ذلك بتحقيق شرطين أساسيين (أو أحدهما على الأقل) عند استخدامها من قبل صانع القرار وهما:

- المعلومات الناتجة يجب أن تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار، من خلال تقليل عدد البدائل المتاحة أمام صانع القرار؛

- المعلومات الناتجة يجب أن تزيد من معرفة صانع القرار، حيث يمكن الاستفادة من المعرفة المضافة في صنع قرارات أخرى مستقبلية؛

فمثلا القوائم المالية التي تعتبر المخرجات النهائية للنظام معلومات المحاسبة المالية الذي يعتبر فرع من نظام المعلومات المحاسبي، تعتبر بيانات محاسبية ومدخلات لنظام محاسبي فرعي آخر، وهو نظام معلومات المحاسبة الإدارية.

تتميز المعلومات المحاسبية بدرجة من الدقة أكثر من غيرها من المعلومات الأخرى، وذلك بسبب ما تحتويه نظم المعلومات المحاسبية من الأسس والضوابط والمعايير التي لا تخلو منها أي خطوة أو إجراء أو مستند في النظام، كما تتمتع بمستوى من المنطق قد لا يتوفر في غيرها من المعلومات وتستمد هذا المنطق من النظرية المحاسبية التي تحكم إنتاج المعلومات من مبادئ وفروض والتي تعد مرشدا في أداء العمل المحاسبي، كما تعد الدعامة الأساسية التي تبنى عليها القرارات المالية التي تتخذها المؤسسة والمستثمرين والمقرضين والممولين الآخرين، لأن هذه المعلومات هي التي تبنى عليها الحقائق والتقديرات القيمة لصناعة القرار الصائب وإن درجة دقة وموضوعية القرار تتناسب طرديا مع دقة وكفاية المعلومات المحاسبية المتوفرة.¹ كل المميزات السابقة تزيد من أهمية المعلومات المحاسبية.

كما أن زيادة أهمية المعلومات المحاسبية والحاجة إليها جاءت كنتيجة أساسية لمجموعة من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية والتي يمكن ذكرها فيما يلي:²

-**الثورة العلمية والتكنولوجية:** وقد انعكست آثارها على الوحدات والمنظمات الاقتصادية المنتجة للمعلومات، وهذا لرفع كفاءتها وتفعيل دورها في المساهمة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية من خلال توفير المعلومات الملائمة.

¹ أحمد قايد نور الدين، هلايلي إسلام، دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 4، العدد 1، جوان 2019، ص 246

² كحول صورية، دور المعلومات المحاسبية في تحسين إتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 49، ديسمبر 2017، ص ص 468-487

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

-العوامل الاقتصادية: لقد أدى كبر حجم المشروعات وظهور الشركات المتعددة الجنسيات وانتشار التجارة الإلكترونية وفي ظل العولمة الاقتصادية زادت الحاجة للمعلومات المحاسبية الملائمة لأغراض الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات وهذا لاستمرار بقاء الشركات؛

- العوامل البيئية والاجتماعية: أدى كبر حجم الشركات وتنوع أنشطتها إلى تزايد المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات ودورها في حماية البيئة وتحقيق أهداف المجتمع مما زادت الحاجة إلى معلومات ملائمة تعبر عن هذا الدور.

- العوامل القانونية والتشريعية: تفترض الإحتياجات القانونية والضريبية تقديم معلومات محاسبية ومالية كافية وملائمة للوفاء بهذه المتطلبات وتلبيتها.

- العوامل الجغرافية: أدى وجود الشركات التجارية الكبيرة ذات الأقسام والفروع الداخلية والخارجية إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية لتساعد في عمليات الرقابة والتنسيق بين هذه الأقسام والفروع وإداراتها الرئيسية.

- العوامل الثقافية: تعتبر نظم المعلومات المحاسبية أحد المصادر المهمة التي تعتمد عليها الإدارة في تشكيل ثقافتها وصياغة نمط تفكيرها والتي تستند إلى المعرفة الجماعية في صنع القرار.

- العوامل الإدارية : تواجه إدارة الشركات أنواعا من المشكلات الإدارية وهنا يبرز دور أهمية المعلومات المحاسبية لأغراض التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات.

2-أنواع ومصادر المعلومات المحاسبية

2-1-أنواع المعلومات المحاسبية

تصنف المعلومات المحاسبية إلى عدة أنواع وذلك تبعا لمعايير مختلفة منها:

2-1-1-المعلومات المحاسبية حسب معيار الإفصاح : وتصنف إلى نوعين:¹

- معلومات محاسبية إجبارية: أي معلومات مطلوبة بقوة القانون، كما لأن هناك معلومات إجبارية تستلزمها طبيعة العمل في المؤسسات، مثل المعلومات المتضمنة في القوائم المالية.

- معلومات محاسبية إختيارية: وهي معلومات غي إلزامية مثل الموزنات التقديرية والتقارير الخاصة التي تقدم للإدارة.

2-1-2-المعلومات المحاسبية حسب الغرض من الإستخدام: وتصنف إلى ثلاثة أنواع:²

- المعلومات المالية (التاريخية): وهي معلومات تختص بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة، ولتحديد وقياس نتيجة النشاط وعرض المركز المالي عن فترة معينة وبيان سيولة الوحدة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها.

¹ أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص48

² قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحي السقا، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، الموصل، العراق، ص ص 29-31

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

- **معلومات عن التخطيط والرقابة:** وهي معلومات تختص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد مجالات أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لأعداد برامج الموازنات الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات الاقتصادية في لحظة تاريخية مقبلة، فضلا عن استخدامها في أغراض الرقابة وتقييم الأداء وتحديد مسؤولية الأفراد ومساءلتهم محاسبيًا، أما التكاليف المعيارية فتهمم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى من المستويات الموجودة في المؤسسة.

- **معلومات محاسبية لحل المشكلات:** وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينها، وتعتبر ضرورية للأمر غير الروتينية (أي التي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة أو تقارير محاسبية خاصة) وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية. وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل.

2-1-3- المعلومات المحاسبية حسب قابليتها للقياس: وتصنف إلى نوعين:

- **المعلومات الكمية:** هي تلك المعلومات المعبر عنها سواء بالوحدات النقدية أو بوحدات قياس أخرى والتي تكون معبرة عن أحداث الماضي، الحاضر و المستقبل، كقيمة المبيعات المحققة، عدد الوحدات المنتجة، النقدية الموجودة في الصندوق، الإيرادات المتوقعة من استثمار معين

- **المعلومات الوصفية:** فهي تلك المعلومات التي تعبر عن عناصر معنوية أو انطباعات وغيرها والتي لا يمكن التعبير عنها بصورة كمية أو عددية، كنوع المادة، نوع وأهمية المنتج، آراء وانطباعات المستهلكين لمنتجات.

2-1-2- مصادر المعلومات المحاسبية

يوفر نظام المعلومات المحاسبي عدد كبير من المخرجات أو التقارير المالية لتلبية إحتياجات مجموعة من المستخدمين من خارج المؤسسة ومن داخلها، وتتمثل أهم هذه المصادر في:¹

2-1-1- **القوائم المالية:** وهي أهم أنواع التقارير المالية وتعتبر الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات للأطراف الخارجية، وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 فإن القوائم المالية تتكون من الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغيير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، الملاحق والإيضاحات.

2-1-2- **تقرير مراجع الحسابات:** ويعد مراجع الحسابات الخارجي، ويرفق مع القوائم المالية المعدة، حيث يوضح المراجع رأيه حول فحص القوائم ومدى دقة المعلومات الواردة فيها وتمثيلها لحقيقة المؤسسة لفترة مالية معينة، كما يوضح مدى توافق إعداد القوائم والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهذا التقرير مفيد لمستخدمي المعلومات المحاسبية فيما يتعلق بإمكانية الوثوق والإعتماد على القوائم المالية.

2-1-3- **تقرير مجلس الإدارة:** وهو التقرير الذي عادة ما يبدأ به التقرير السنوي للشركة، ويقوم مجلس الإدارة بإعطاء المساهمين فكرة عامة عن نشاط الشركة خلال فترة مالية معينة، ويتضمن التقرير معلومات عن الإنتاج

¹ زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010، ص ص

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

ومركز الشركة المالي والتسويقي، وحجم المبيعات ونموها وتطورها والمشاريع التي أنجزتها الشركة وما تنوي إنجازه في العام القادم.

3- مستخدموا المعلومات المحاسبية

ويقصد بهم الأطراف أو الجهات المستخدمة والمستفيدة من المعلومات المحاسبية، ويعد تحديد مستخدمي المعلومات المحاسبية بشكل واضح الركيزة التي يتم على أساسها تحديد كمية ونوعية وطريقة عرض المعلومات المحاسبية، ورغم تعدد المستخدمين وإختلاف وتنوع إحتياجاتهم وإهتماماتهم، أشارت العديد من المنظمات المهنية إلى أن المعلومات المحاسبية أعدت أساساً لخدمة المستفيدين من خارج المؤسسة مثل المستثمرين والدائنين وغيرهم، الذين لهم قدرة محدودة في الحصول على المعلومات اللازمة عن المؤسسة، وليس لهم سوى هذه المعلومات كمصدر موثوق، يتم الإعتماد عليه في إتخاذ قراراتهم الاقتصادية. وعلى هذا الأساس تقسيم مستخدمي المعلومات المحاسبية على النحو التالي:

3-1- إدارة المؤسسة

على الرغم من أن إدارة المؤسسة هي التي تقوم بإعداد التقارير المتضمنة المعلومات المحاسبية، إلا أنها تعتبر أكثر الفيئات إستخداماً لها، خاصة ما تعلق منها بالربحية، وعوائد الإستثمار، وكيفية توزيع الموارد على أوجه الإستخدام المختلفة، ومدى كفاءة إدارة الموجودات، وذلك للحكم على مدى كفاءتها وفعاليتها في إدارة المؤسسة خلال الفترة المعنية، كما أنها تحتاج إلى المعلومات المحاسبية من أجل:¹

- تقييم مستوى أداء الأفراد ومدى وفائهم بمسؤولياتهم؛

- تقرير السياسات والإجراءات الإدارية اللازمة لتحقيق أهداف المؤسسة؛

- تقييم أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسة؛

- المساعدة في عملية التخطيط وإعداد الموازنات التقديرية؛

3-2- المستثمرون الحاليون والمرقبون

وهي الجهة التي تزود المؤسسة برأس المال، وهم الطرف الأكثر تحملاً للمخاطر، وبالتالي فإن تزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها، سيلبي معظم ما يحتاجه بقية مستعملي المعلومات المحاسبية. والمستثمرون الحاليون يستخدمون المعلومات المحاسبية لإتخاذ قرارات الإحتفاظ بالأسهم أو بيعها، أما المستثمرون المرقبون فيستخدمونها للمفاضلة بين البدائل المتاحة وإتخاذ قرارات الإستثمار في المؤسسة أو الإحجام عن ذلك من خلال المقارنة بين عدة مؤسسات، وتتمثل المعلومات التي يحتاجها المستثمرون فيما يلي:²

- العائد المحقق حالياً والمتوقع تحقيقه مستقبلاً على الأموال المستثمرة بالمؤسسة؛

- مدى نجاح المؤسسة في الوصول إلى أهدافها وتحقيق الأرباح، وكذلك مركزها التنافسي ومقارنة ذلك مع مؤسسات أخرى؛

¹ سامي محمد الوقاد، نظرية المحاسبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 61

² حكيمة بوسلمة، مرجع سابق، ص 48

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

- الوضع المالي للمؤسسة حاليا والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه مستقبلا؛
- إمكانية تطوير المؤسسة ونموها وبيان أثر ذلك على الأرباح وقيمة الأسهم؛
- قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية، والتي على أساسها يمكن توقع قيمة وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية؛

3-3- المقرضون

وتشمل هذه الفئة دائني المؤسسة سواء كانوا بنوكا أو مؤسسات مالية، أو حاملي سندات، الذين يستخدمون المعلومات المحاسبية لتقييم مخاطر منح القروض، والتنبؤ بقدرة المؤسسة على سداد ديونها والتزاماتها، وتتمثل المعلومات التي تهتم هذه الفئة في:

- دراسة وتحليل المركز المالي للمؤسسة ومدى قدرتها على تسديد التزاماتها من القروض فوائدها؛
- مدى كفاية أرباح المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها، ومدى إستمرارية هذه الأرباح مستقبلا؛

3-4- الموردون والزبائن

يعتبر الموردون مصدر لتمويل المؤسسة بمختلف السلع والمواد والخدمات، ويهتم هؤلاء بالمعلومات المتعلقة بقدرة المؤسسة على السداد، وحجم نشاطها وربحيتها، للتأكد من مدى إمكانية إستمراريتها، وإستمرارية التعامل معها. أما الزبائن فيمثلون المصدر الرئيسي لإيرادات المؤسسة، فهم يهتمون بالمعلومات المتعلقة بإستمرارية المؤسسة وقدرتها على تزويدهم بالسلع والخدمات.

3-5- العمال والنقابات العمالية

يعتبر العمال مورد هام من موارد المؤسسة، فهم يهتمون بالمعلومات المتعلقة بمدى الامن الوظيفي والتحسين الوظيفي المتوقع، بالإضافة إلى معلومات تساعد من تعزيز مطالبهم المتعلقة بتحسين أوضاعهم الوظيفية، وهذا من خلال التعرف على المركز المالي للمؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح بغرض الحكم على إستمراريتها.

3-6- الهيئات الحكومية

تحتاج الهيئات الحكومية المختلفة إلى المعلومات المحاسبية لمساعدتها على التأكد من مدى التزام المؤسسة بالقوانين الخاضعة لها كقانون الشركات وقانون الضرائب، كما تحتاج إلى معلومات تساعد على تقدير الضرائب المختلفة على المؤسسة ومدى قدرتها على تسديد هذه الضرائب، ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني. كما تحتاج أيضا للمعلومات المحاسبية لحل المنازعات القضائية وتصفية المؤسسة في حالة إفلاسها.

3-7- المحللون الماليون والوسطاء الماليون

وهم يحتاجون للمعلومات المحاسبية بغرض إجراء التحليلات المالية وتقييم المخاطر المحتملة والعوائد المرتبطة بالمؤسسة، ومن ثم تقديم الإستشارات لإتخاذ قرارات إستثمارية معينة.¹

¹ حكيمة بوسلمة، مرجع سابق، ص 50

3-8-المجتمع

يهتمون بالمعلومات المحاسبية، لمعرفة إتجاه نمو المؤسسة وقدرتها على توفير مناصب الشغل، ولتحديد مسؤولية المؤسسة تجاهه والخدمات التي قدمتها له، والآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية للمؤسسة في البيئة التي تنشط بها.

3-9-أطراف أخرى: بالإضافة إلى ما سبق من مستخدمي المعلومات المحاسبية، هناك أطراف أخرى تستخدم هذه المعلومات لأغراض مختلفة كالمؤسسات المنافسة، الصحفيين ووسائل الإعلام، الباحثين... .

خلاصة الفصل

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي أدى إلى تغير كبيرة في العادات الممارسات المحاسبية بالجزائر، بحيث أصبحت هذه الممارسات تعتمد على مبادئ وقواعد محاسبية دولية مبنية على نظرة إقتصادية ومالية للتعاملات والأحداث التي تقوم بها المؤسسة خلافا للنظرة القانونية التي كانت سائدة سابقا، ومن بين أهم ما جاء به هذه النظام هو الإطار التصوري الذي يضم المفاهيم الأساسية لإعداد القوائم المالية والخصائص النوعية التي يجب توفرها، بالإضافة إلى المبادئ والاتفاقيات التي تحدد الممارسات المحاسبية المقبولة، وبالتالي فهو يعتبر دليلا لإعداد المعايير المحاسبية تطويرها مما يساعد على إبداء الرأي حول القوائم المالية وتفسير المعلومات المحاسبية الواردة بها، بالإضافة إلى المساهمة في معالجة المشاكل والحالات الطارئة المتعلقة بالأحداث الاقتصادية التي لم تتناولها المعايير المحاسبية.

لقد ركز النظام المحاسبي المالي على تلبية إحتياجات المستثمرين والمقرضين، وهذا يتضح من خلال مضمون القوائم المالية التي تعطي معلومات مفصلة وملائمة لإتخاذ القرارات الإستثمارية، كما أن هذا النظام قام بتدعيم المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية بقوائم جديدة كجدول سيولة الخزينة الذي يسمح بتوفير معلومات لم تكن متاحة من قبل للمستثمرين ستعزز حتما من عملية المفاضلة بين البدائل الإستثمارية المتاحة، كما أن تنوع بدائل القياس المحاسبي وفق هذا النظام سيساهم في إختيار طريقة القياس المناسبة لعناصر القوائم المالية والذي سيسمح بتوفير معلومات تعبيرا فعلا عن حقيقة المركز المالي المؤسسة ومستوى أدائها، ويزيد من فائدة منفعة المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإستثمارية، وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل الثالث الموالي.

الفصل الثالث

جودة المعلومات المحاسبية في

ظل SCF ودورها في ترشيد

القرارات الإستثمارية

تمهيد

تعتبر المعلومات المحاسبية مخرجات النظام المحاسبي مرآة تعكس الوضع المالي للمؤسسة ومستوى أدائها وتعد من بين أهم المدخلات لصناعة وإتخاذ القرارات الاقتصادية لمختلف الأطراف الداخلية والخارجية المهتمة بنشاط المؤسسة وخاصة المستثمرين الذين أصبحوا يطالبون أكثر بتحسين جودة هذه المعلومات لما لها من أهمية كبير في إتخاذ وترشيد قراراتهم الإستثمارية، وتتبع هذه الأهمية من قوة تأثيرها على طبيعة القرار وحجمه ونتائجه، ولهذا قامت العديد من المنظمات المحاسبية الدولية كمجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي بتحديد الخصائص التي يجب أن تتميز بها المعلومات المحاسبية لتكون ذات جودة وتحقق منفعة أكبر لمستخدميها، وقاما بإصدار العديد من المعايير المحاسبية التي تصب في هذا الإتجاه، والتي أخذت منها الجزائر وإستندت عنها في إصلاحها المحاسبي وما نتج عنه من تبني النظام المحاسبي المالي الجديد.

تتأثر جودة المعلومات المحاسبية بالنموذج القياس المحاسبي وبمستوى الإفصاح عن هذه المعلومات، فكما كان القياس المحاسبي موضوعي وملائم وغير متحيز كلما كانت المعلومات المنتجة صادقة وتعطي صور حقيقية عن الوضعية المالية والأداء المالي للمؤسسة، وحتى تكتمل المنفعة المتوقعة من المعلومات المحاسبية، وجب والإفصاح عنها بطريقة وافية وعادلة تلبى إحتياجات كل الأطراف ذات العلاقة لا سيما المستثمرين وتساعدهم في إتخاذ قراراتهم.

ونظر لأهمية جودة المعلومات المحاسبية في الفكر المحاسبي ولغرض الوقوف على المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها ومدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسينها، وأثر طرق القياس المحاسبي ومستويات الإفصاح عليها وإنعكاس كل ذلك على القرارات الإستثمارية تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، وهي كالتالي:

المبحث الأول: جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي في ظل SCF ودورها في ترشيد القرارات الإستثمارية

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية كأداة لترشيد القرارات الإستثمارية

المبحث الأول: جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي

تعتبر جودة المعلومات المحاسبية من الموضوعات التي نالت قدر كبير من الإهتمام وخاصة بعد الإنهيارات الكبرى لعدد من الشركات الكبرى، حيث أصبح مستخدموا المعلومات المحاسبية يشككون في دقة القوائم المالية ومدى صدق تعبيرها عن المركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة، ولهذا ظهرت العديد من الدراسات المساهمات التي قامت بها هيئات محاسبية محلية ودولية تبين أهم الخصائص التي تمكن القائمين على إعداد وعرض القوائم المالية ومستخدميها من تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية المقدمة وبالتالي تحقيق منفعة أكبر في عملية إتخاذ القرارات.

المطلب الأول: جودة المعلومات المحاسبية

إن الهدف من المعلومات المحاسبية هو زيادة المعرفة لدى مستخدميها فهي تطلب وفقا لجودتها وملاءمتها لعملية صنع القرار، فجودة المعلومات من أهم العوامل التي ينظر إليها عند العرض والطلب على المعلومات المحاسبية.

1- مفهوم وأهمية جودة المعلومات المحاسبية

إن مصطلح الجودة بشكل عام يعني صلاحية الشيء للغرض الذي أعد من أجله، أو مطابقة السلعة أو الخدمة للمواصفات المطلوبة، وبذلك فالجودة هي مسألة نسبية، ولكن يكفي لتحقيقها أن تلبي هذه السلعة أو الخدمة إحتياجات مستخدميها، كما أن مفهوم الجودة هو مفهوم مرن ويتطور مع تطور الزمن ويستجيب لمختلف المتغيرات ويتلاءم مع مجالات الإستخدام المختلفة.

وعلى هذا الأساس فإن الجودة مفهوم واسع يهدف إلى تحقيق التميز فيما تقدمه المؤسسة من منتجات وخدمات مثل التقارير المالية بما فيها القوائم المالية التي تعد بمثابة المنتج النهائي ومخرجات النظام المحاسبي، إذ أن النظام المحاسبي يشبه بدرجة كبيرة نظام الإنتاج حيث يقوم بتحويل البيانات المحاسبية الخام إلى معلومات محاسبية تستخدم في إتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، ومنه يمكن القول أن الأسباب الرئيسية للإهتمام بجودة المعلومات المحاسبية هو إعتبارها كمدخلات أساسية لعملية إتخاذ القرارات.

لقد اختلفت وجهات نظر الباحثين حول مفهوم جودة المعلومات المحاسبية، فلم يتم التوصل إلى تعريف جامع وشامل لها، وهذا بسبب إختلاف المداخل ووجهات النظر الخاصة بها، وعليه سنحاول التطرق إلى بعض التعاريف الأكثر تداولاً كما يلي:

يقصد بجودة المعلومة المحاسبية تلك الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية واعداد القوائم المالية، كما تساعدهم في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق الطرق والاساليب المحاسبية البديلة.¹

¹ عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص 195

كما أن جودة المعلومات المحاسبية تكمن في قدرتها على إضافة قيمة لمتخذي القرارات الاقتصادية وذلك بتزويدهم بالمعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات التي تحقق أهدافهم، وتخفف من احتمالات عدم التأكد المصاحبة لتلك القرارات.¹

وعموما فإن جودة المعلومات المحاسبية تمثل مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلوا من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.²

وفي ظل التغيرات التي تحدث في بيئة الأعمال، أصبح للمعلومة المحاسبية أهمية ودور كبيرة في صنع القرارات، وحتى تحقق المعلومات المحاسبية الغاية المطلوبة منها يجب أن تتصف بمجموعة من الصفات أو الخصائص الضرورية التي تجعلها مفيدة لمختلف مستخدميها في إتخاذ القرارات الاقتصادية، كما أن هذه الخصائص تعتبر كمقياس لتقييم كفاءة النظام المحاسبي من حيث كفاءة تشغيله وجودة تصميمه وتقييم الطرق والأساليب المحاسبية المستخدمة، وبالتالي فإن تحقيق جودة المعلومات المحاسبية سيفيد منتج هذه المعلومات وكذلك مستخدميها، ومنه يمكن بيان أهمية تحديد خصائص جودة المعلومات المحاسبية من خلال ما يلي:³

- إن تحديد هذه الخصائص يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى للإطار الفكري المحاسبي.

- إن هذه الخصائص ستكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة، وكذلك المسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.

- إستخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية.

2- قياس جودة المعلومات المحاسبية ومعايير تحققها

2-1- قياس جودة المعلومات المحاسبية

إن قياس جودة المعلومة المحاسبية يعتبر أمرا نسبيا غير دقيق، ومع ذلك هناك بعض المعايير التي اجمع عليها الباحثون تستخدم كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية وتتمثل فيما يلي:⁴

2-1-1- الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي، الحاضر والمستقبل ولا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات إزدت جودتها وإزدادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية.

¹ قسوم حنان، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2015-2016، ص18

² جراد نور الدين، آيت محمد مراد، قراءة في الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بين منظور النظام المحاسبي المالي ومنظور المعايير المحاسبية الدولية، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة الجلفة، المجلد الخامس، العدد الأول، جوان 2018، ص138

³ عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص195

⁴ مؤيد الفضل، عبد النصر نور، المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص306

الفصل الثالث: جودة المعلومات المحاسبية في ظل SCF ودورها في ترشيد القرارات الإستثمارية

وبالرغم من أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات فإنه لا يمكن تحقيقه وذلك لكون المعلومات التي يبني عليها القرار تنطوي على المستقبل وبالتالي فهي على درجة من عدم التأكد، لذا فإنه غالباً ما يتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

2-1-2- المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها، ويمكن أن تأخذ المنفعة أحد الأشكال التالية:

- **المنفعة الشكلية:** وتعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات القرار كلما كانت قيمة المعلومات عالية.

- **المنفعة الزمنية:** وتعني ارتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة، ومن ثم فإن الاتصال المباشر بالحاسب الآلي مثلاً يعظم كلا من المنفعة الزمنية والمكانية للمعلومات.

- **المنفعة التقييمية والتصحيحية:** وتعني ارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، وكذا قدرتها على تصحيح إنحرافات هذه النتائج.

2-1-3- الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال موارد محددة، وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسة أو متخذ القرار من خلال إستخدام موارد محدودة، ومن ثم فإن فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات المحاسبية.

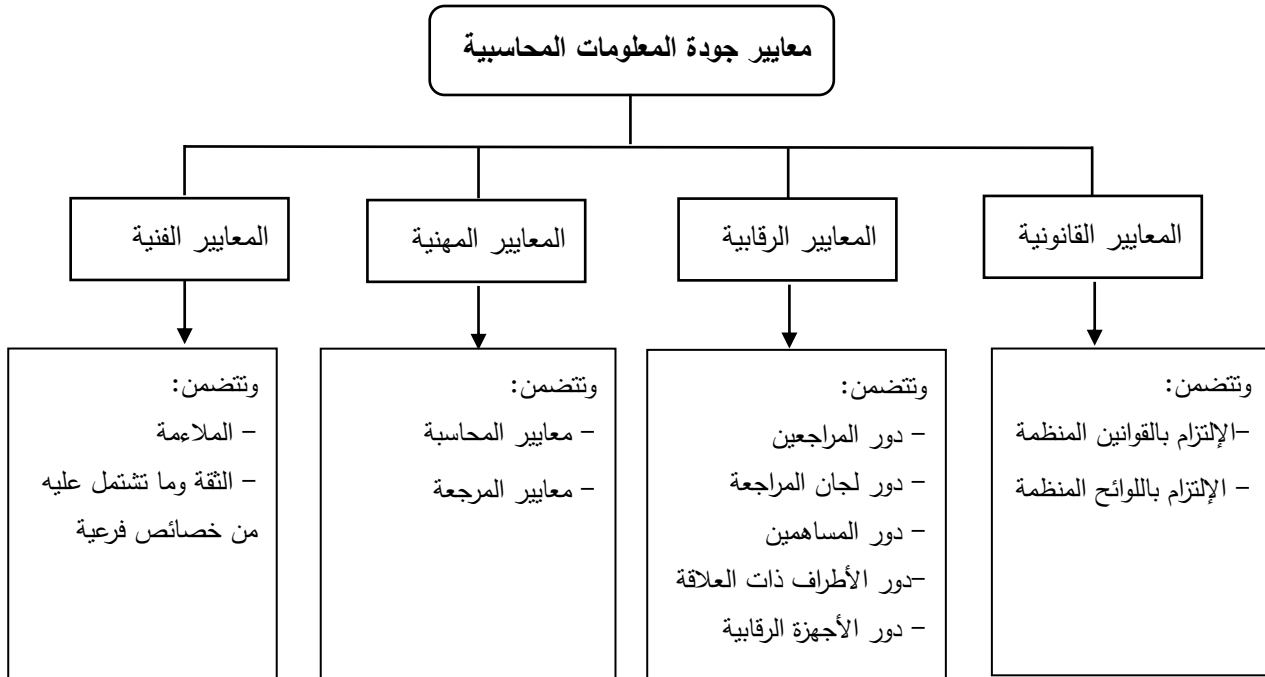
2-1-4- التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: يقصد بالتنبؤ أنه الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات. ومن المؤكد أن جودة المعلومات إنما تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد وذلك عند استخدامها كمداخلات لنماذج التنبؤ مثل نماذج التنبؤ بالمراكز المالية أو كمداخلات لنماذج الاختبار من بين بدائل القرارات الإدارية.

2-1-5- الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المؤسسة بأقل استخدام ممكن للموارد، ويرى البعض ضرورة تطبيق مبدأ الاقتصادية على نظم المعلومات والذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة التي يجب أن لا تزيد عن قيمة المعلومات.

2-2- معايير جودة المعلومات المحاسبية

هناك عدة معايير لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية والتي تعد ضرورية عند إعداد التقارير المالية ويمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 07: معايير جودة المعلومات المحاسبية



المصدر: عمامرة ياسمين، زرفاوي عبد الكريم، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد 04، سبتمبر 2018، ص 314

من خلال هذا الشكل يمكن القول أن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية، لا يقتصر على جانب واحد فقط بل يتعداه ليشمل الجوانب الأخرى التي لا تقل أهمية، وتؤثر بشكل مباشر في تحقيق جودة هذه المعلومات، ويمكن شرح المعايير السابقة كما يلي:¹

2-2-1-المعايير القانونية: تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير المعايير الخاصة بجودة التقارير المالية وتحقيق الإلتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات، مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

2-2-2-المعايير الرقابية: ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يركز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على تفعيله لدور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجات المالية، وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابة للتأكد من أن سياساتها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز

¹ زرزور العياشي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، يومي 07 و 08 ديسمبر 2010، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص 18

بالمصادقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الإلتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

2-2-3-المعايير المهنية: تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية مما برز مفهوم مسألة الإدارة من قبل الملاك للإطمئنان على إستثمارتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير المالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

2-2-4-المعايير الفنية: إن توفر معايير فنية بما يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات ينعكس بدوره على جودة التقارير المالية، ويزيد من ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالقوائم المالية للشركات بما يؤدي إلى رفع الإستثمار فيها.

3-العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية

تتأثر جودة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية بعدة عوامل، شأنها في ذلك شأن أي وسيلة توصيل أخرى، ويمكن حصر أهم هاته العوامل فيما يلي:

3-1-العوامل البيئية (البيئة المحاسبية)

إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيش فيها المؤسسة لها تأثير على المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية وعلى مستوى جودتها ، وتختلف المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها من دولة لأخرى، وهذ التباين سببه هو التنوع والإختلاف في الظروف البيئية من بلد لآخر، وبما أن النظم المحاسبية تعمل في ظل هذه البيئات، فإن هذه الأخيرة تؤثر بصورة مباشرة على أهداف المحاسبية والمبادئ والقواعد المحاسبية التي تحدد جودة المعلومات ومقدارها وأثرها على المؤسسة ومقدار الإستفادة منها.¹

وتتكون البيئة المحاسبية من الظروف والقيود والمؤثرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والثقافية التي تختلف من بلد لآخر وتتغير من وقت لآخر، وعلى هذا الأساس سنحاول توضيح تأثير عوامل البيئة المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية فيما يلي:²

3-1-1-العوامل الاقتصادية: تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الإقتصادي، ففي الإقتصاد الرأسمالي تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة، إذ يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين، بينما في الإقتصاد الإشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض أحكام المراقبة المركزية.

3-1-2-العوامل السياسية: إن العوامل السياسية للبيئة المحاسبة لها تأثير على الهياكل والعمليات المحاسبية

¹ ناصر محمد علي المجعلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في إتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة1، الجزائر، 2008-2009، ص64

² العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، رسالة دكتورة غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص 68-69

لأنها تلزم بتحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر معينة ، وعلى المؤسسات تطوير إمكانياتها وقدراتها نحو تحقيق هذه الاحتياجات بحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن تحقيقه.

3-1-3-العوامل الاجتماعية: تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الإجتماعية مثل: إتجاه المجتمع نحو الإهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت....إلخ، فالسرية تؤثر على عملية تجميع ونشر المعلومات المحاسبية، أما قيمة الوقت فنجد أن الدولة التي تعطي قيمة لأعلى للوقت تهتم بقائمة الدخل، وتعد المعلومات المحاسبية خلال فترات متقاربة ربع سنوية مثلا، والعكس للدولة التي لا تعطي للوقت لأهمية تهتم بقائمة المركز المالي.

3-1-4-العوامل القانونية: إن العوامل القانونية وأهمها مجموعة الأنظمة والتشريعات والقواعد القانونية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدء تكوينها حتى تصفيتها، وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية.

3-1-5-العوامل الثقافية: وتتمثل في المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية، فالمستوى التعليمي يؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشكل خاص، فالدول التي تعاني من تدني المستوى التعليمي فيها يصبح من الصعب على أغلبية الناس فيها إستيعاب محتوى التقارير المالية و إستخدامها في إتخاذ القرارات، والعكس صحيح بالنسبة للبلدان التي لها مستوى تعليمي أفضل، وكذلك بالنسبة لوضع التنظيمات المهنية، فالدول التي كانت السبابة في إنشاء الإتحادات والجمعيات والتنظيمات المهنية تتولى تطوير وتنظيم الممارسات المحاسبية فيها تكون جودة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المحاسبية أفضل.

3-2-العوامل المتعلقة بالمعلومات

تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار إذ حددت نشرة معايير المحاسبة المالية (FASB-1980) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي بموجبها يتم التمييز بين المعلومات الأقل والأكثر منفعة في إتخاذ القرارات. ومن العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر إستخدام الحاسوب في إدخال ومعالجة وعرض المعلومات، وكذلك الانتشار الواسع والسريع للإنترنت مما أدى إلى انخفاض كلفة الإنتاج والحصول على المعلومات وزيادة كمية المعلومات الملنية لاحتياجات المستخدمين، وإتاحة تلك المعلومات لعدد كبير من المستخدمين لها في العالم وفي الوقت المناسب.¹

¹ باكرية علي، مساهمة النظام المحاسبي المالي في ترشيد السياسة المالية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر،

3-3- تقرير مدقق الحسابات (المراجع الخارجي)

يعتبر تقرير مدقق الحسابات الركيزة الأساسية في جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة، وإضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها، والتحقق من أن إعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقا لمعايير المحاسبة المعتمدة وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها.¹

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب الإطار الفكري الدولي

لقد أشرنا سابقا إلى أن هناك عدة معايير لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية (المعايير القانونية، الرقابية، المهنية ، الفنية)، وسنركز في دراستنا هذه على المعايير الفنية التي تمكن من تحقيق منفعة أكبر من إستخدام المعلومات المحاسبية، وتتمثل المعايير الفنية في مجموعة من الصفات أو الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية ذات جودة عالية، بحيث تساعد مختلف مستخدميها في إتخاذ القرارات الرشيدة، هذه الخصائص أصبحت من أهم المفاهيم الواجب تحديدها ضمن الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية، وهذا نظرا لأهميتها لمختلف الأطراف المهتمة بالمحاسبة المالية، لقد حاولت العديد من الدراسات تحديد أهم الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية لتكون ذات جودة ومن ثم العمل على تحقيقها، ومن أهم هذه الدراسات هي الدراسة التي قام بها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) سنة 1980، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) سنة 1989

1- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)

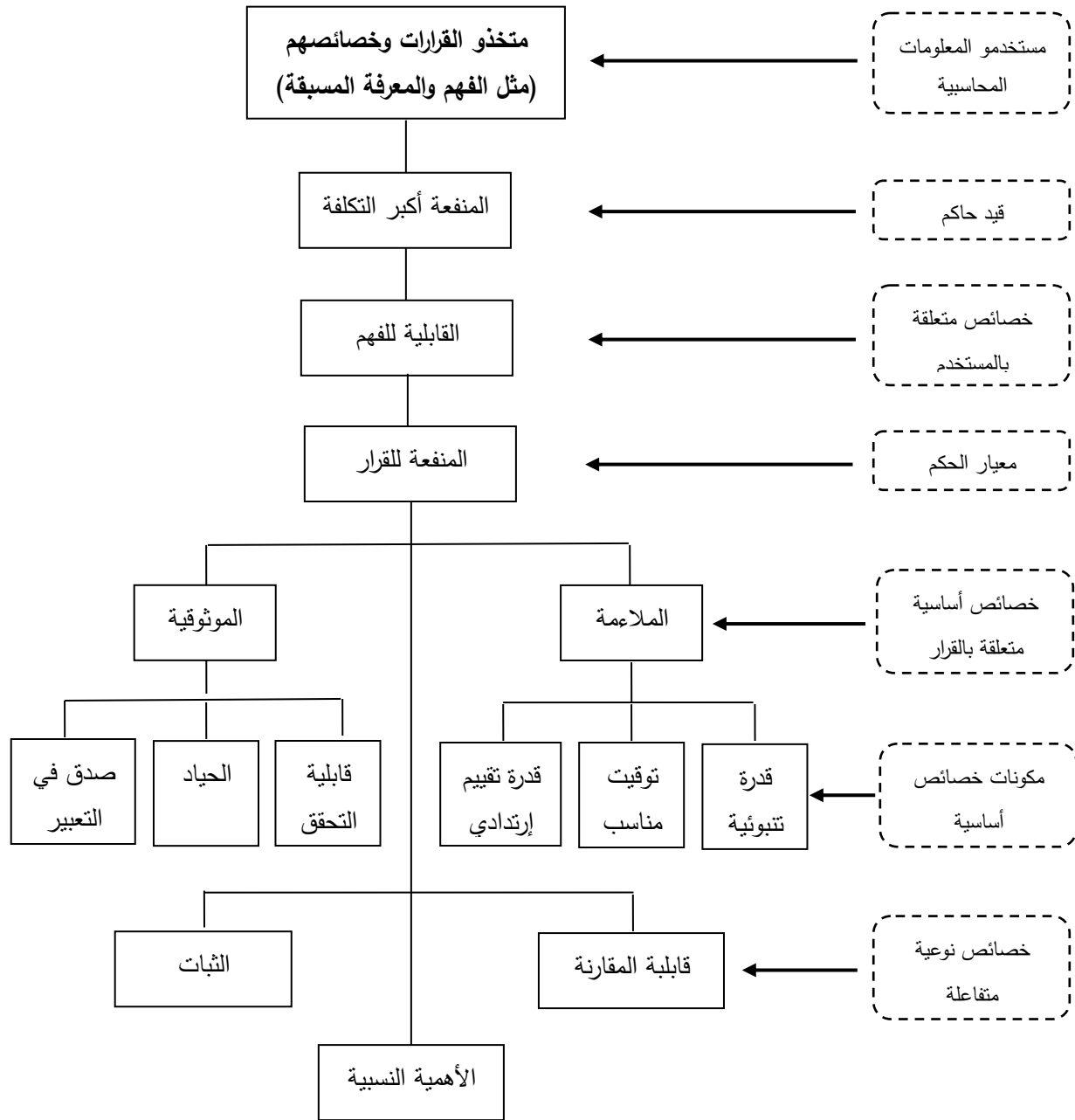
تأسس مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) سنة 1973 بعد حل هيئة المبادئ المحاسبية (APB) التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، ويعتبر هذا المجلس جهة مستقلة تخول لها مسؤولية تطوير مبادئ المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد حقق هذا المجلس نشاطا علميا وإنتاجا مميزا بالنسبة للإطار المفاهيمي للمحاسبة، بحيث توجت جهوده بإصدار سبع دراسات تم تقديمها في شكل بيانات وهذا خلال الفترة ما بين سنة 1973 وسنة 2000،² ويعد البيان رقم 02 الصادر عن المجلس سنة 1980 بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من أهم الدراسات وأكثرها شمولية في تحديد هذه الخصائص، والتي يمكن على ضوءها التمييز بين المعلومات الأكثر منفعة والمعلومات الأقل منفعة لأغراض إتخاذ القرارات، وقد تضمن البيان مجموعة من الخصائص المرتبة هرميا بهدف الترتيب الموضوعي للأولويات التي يستلزم توفرها في المعلومات المحاسبية، كما تضمن مجموعة من القيود أو المحددات الواجب إحترامها لتحقيق أكبر منفعة للمستخدمين.

ويمكن توضيح هذه الخصائص والقيود من خلال الشكل التالي:

¹ ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سابق، ص72

² بلعيد وردة، مرجع سابق، ص97

الشكل رقم 08: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب FASB



المصدر: رضون حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية (الإطار الفكري - التطبيقات العلمية)، الطبعة

الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 68

من خلال قراءتنا للشكل أعلاه يتضح أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وضعت بشكل هرمي متدرج، بداية بالخصائص الأساسية ومن ثم الخصائص الثانوية، وأعتمد في تحديد هذه الخصائص على الإعتبارات التالية:

- المستخدم المستهدف من المعلومات المحاسبية هو متخذ القرار الذي يجب أن يتمتع بمستوى جيد من الفهم والإستيعاب، وهذا إنطلاقاً من أن إستخدام المعلومات المحاسبية يجب أن يتم من قبل شخص مناسب مهياً لذلك

الفصل الثالث: جودة المعلومات المحاسبية في ظل SCF ودورها في ترشيد القرارات الإستثمارية

الإستخدام فمن غير المعقول أن تتم الإستفادة من هذه المعلومات من قبل مستخدم له مستوى متدني من الفهم والإستيعاب، بمعنى أنه حتى يكون الحكم عادلا على المعلومات المحاسبية فإن هناك مجموعة من الصفات التي يجب أن يتميز بها متخذ القرار من أهمها:¹

* الإدراك أي القدرة على فهم محتوى المعلومات المحاسبية؛

* القدرة على الإستخدام الصحيح للمعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات المناسبة والملائمة التي أعدت من أجلها تلك المعلومات؛

* الخبرة النوعية والزمنية المتعلقة بالتعامل مع أنواع المعلومات المحاسبية خلال فترة زمنية سابقة؛

- القيد الحاكم: المنفعة أكبر التكلفة، الذي أدرج في الهرم التسلسلي والذي يقضي أن تكون الفائدة المرجوة من إستخدام المعلومات المحاسبية أكبر من تكلفة الحصول عليها، بعد هذا القيد جاء في التسلسل الهرمي خاصية قابلية الفهم، والتي تقضي بعرض كافة المعلومات المحاسبية ذات الأهمية النسبية بأسهل وأبسط طريقة ممكنة لتمكين المستخدمين من فهمها وإستيعاب محتواها؛

- ثم جاء المعيار الحكم (القاعدة العامة): المنفعة للقرار الذي يعتبر من أهم المعايير التي يجب توفرها، ويقضى اللجوء إلى المعلومات المحاسبية إلا إذا حققت منفعة معينة لمتخذ القرار، وإن تحقيق هذه المنفعة للقرار يتطلب خاصيتين أساسيتين، خاصية الملائمة وخاصية الثقة في المعلومات، فإذا فقدت المعلومات المحاسبية هاتين الخاصيتين فلن تكون مفيدة لمستخدميها، فالملائمة تتطلب توفر ثلاثة خصائص فرعية وهي: القدرة التنبؤية لكي تسمح لمستخدميها من التنبؤ بمختلف الأحداث، وأن تقدم المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب، وأن تكون للمعلومات قيمة تقييمية بحيث تمكن المستخدمين من تقييم القرارات السابقة والوقوف على مدى صحتها.

أما خاصية الموثوقية فتتطلب توفر ثلاثة خصائص فرعية وهي: أن تكون المعلومات قابلة للتحقق، وأن تكون محايدة، وأن تعبر بصدق عن المضمون الذي تصفه.

كما حددت هذه الدراسة خاصية القابلية للمقارنة كخاصية ثانوية والتي تتطلب الثبات في الطرق والأساليب المحاسبية لتمكين مستخدمي المعلومات المحاسبية من إجراء مقارنات بين مختلف الأحداث والوضعيات. كما وضعت خاصية الأهمية النسبية كمحدد للمعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها في التقارير المالية وتقضي بالإفصاح عن كافة المعلومات التي يؤدي حذفها أو عدم الإعتراف بها بشكل منفرد إلى إتخاذ قرارات مضللة.

2- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

لقد جاء الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية سنة 1989 محددًا الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما يلي:

¹رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2003، ص 185

الفصل الثالث: جودة المعلومات المحاسبية في ظل SCF ودورها في ترشيد القرارات الإستثمارية

2-1- الخصائص الأساسية: تتضمن الملائمة والموثوقية وقابلية الفهم وقابلية المقارنة.

2-2- مكونات الخصائص الأساسية:

- الملائمة: تتكون من الأهمية النسبية، القدرة التنبؤية، وقيمة التغذية العكسية.
- الموثوقية: تتكون من الحيادية، التمثيل الصادق، الحيطة والحذر، الجوهر فوق الشكل، وتكاملية المعلومات.
- 2-3- القيود (المحددات): وتتضمن: العرض العادل، المنفعة والتكلفة، التوقيت المناسب، والموازنة بين الخصائص النوعية.

من خلال العرض السابق للخصائص المعلومات المحاسبية لمجلس معايير المحاسبة الأمريكية لسنة 1980 ولمجلس معايير المحاسبة الدولي لسنة 1989 يمكن أستنتاج أوجه التشابه والإختلاف بين الهيئتين من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 03: مقارنة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين (IASB-1989) و(FASB-1980)

الخصائص / القيود	حسب IASB	حسب FASB
الملائمة	خاصية أساسية	خاصية أساسية
الموثوقية	خاصية أساسية	خاصية أساسية
قابلية المقارنة	خاصية أساسية	خاصية ثانوية
الإتساق (الثبات)	لم ترد ضمن الخصائص النوعية	خاصية ثانوية
القابلية للفهم	خاصية أساسية	خاصية نوعية محددة للمستخدمين
القدرة التنبؤية	مكون خاصية أساسية (الملائمة)	مكون خاصية أساسية (الملائمة)
التوقيت المناسب	قيد	مكون خاصية أساسية (الملائمة)
التغذية العكسية	مكون خاصية أساسية (الملائمة)	مكون خاصية أساسية (الملائمة)
الحيادية	مكون خاصية أساسية (الموثوقية)	مكون خاصية أساسية (الموثوقية)
التمثيل الصادق	مكون خاصية أساسية (الموثوقية)	مكون خاصية أساسية (الموثوقية)
قابلية التحقق	لم ترد ضمن الخصائص النوعية	مكون خاصية أساسية (الموثوقية)
الحيطة والحذر	مكون خاصية أساسية (الموثوقية)	لم ترد ضمن الخصائص النوعية
الجوهر فوق الشكل	مكون خاصية أساسية (الموثوقية)	لم ترد ضمن الخصائص النوعية
العرض العادل	مكون خاصية أساسية (الموثوقية)	لم ترد ضمن الخصائص النوعية
التكلفة والمنفعة	قيد	قيد
الأهمية النسبية	مكون خاصية أساسية (الملائمة)	قيد
الموازنة بين الصفات النوعية	قيد	لم ترد ضمن الخصائص النوعية
النفعية (منافع المستخدمين)	لم ترد ضمن الخصائص النوعية	خاصية نوعية محددة للمستخدمين

المصدر: من إعداد الطالب.

الفصل الثالث: جودة المعلومات المحاسبية في ظل SCF ودورها في ترشيد القرارات الإستثمارية

من خلال الجدول السابق يمكن تلخيص أوجه التشابه والإختلاف بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين الهيئتين السابقتين كما يلي:

– الخصائص النوعية المحددة للمستخدمين:

بالنسبة لـ IASB: لا توجد.

بالنسبة لـ FASB: تتضمن خاصيتان هما: القابلية للفهم، النفعية.

– الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية:

بالنسبة لـ IASB: تتضمن أربع خصائص وهي: الملائمة، الموثوقية، قابلية للفهم، قابلية المقارنة.

بالنسبة لـ FASB: تتضمن خاصيتين وهما: الملائمة، الموثوقية.

– مكونات الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية:

* خاصية الملائمة

بالنسبة لـ IASB: تتكون من القدرة التنبؤية، التغذية العكسية، الأهمية النسبية.

بالنسبة لـ FASB: تتكون من القدرة التنبؤية، التغذية العكسية، التوقيت المناسب.

* خاصية الموثوقية

بالنسبة لـ IASB: تتكون من الحيادية، التمثيل الصادق، الحيطة والحذر، الجوهر فوق الشكل، العرض العادل.

بالنسبة لـ FASB: تتكون من الحيادية، التمثيل الصادق، قابلية التحقق.

* خاصية قابلية الفهم وقابلية المقارنة

بالنسبة لـ IASB: لا توجد لهما مكونات.

بالنسبة لـ FASB: لا تعتبر خصائص أساسية.

– الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية:

بالنسبة لـ IASB: لا توجد

بالنسبة لـ FASB: تتكون من خاصيتان هما: الثبات (الإتساق)، قابلية للمقارنة

– القيود أو المحددات:

بالنسبة لـ IASB: تتضمن الحيادية، التمثيل الصادق، الحيطة والحذر، الجوهر فوق الشكل، وتكاملية المعلومات.

بالنسبة لـ FASB: تتضمن قيودان هما: التكلفة والمنفعة، الأهمية النسبية.

3- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق الإطار الفكري الدولي المشترك (IASB/FASB)

لقد شهدت الساحة الدولية بعد إعادة هيكلة مجلس معايير المحاسبة الدولية سنة 2001 تقاربا بينه وبين مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، بإعتبارهما أهم هئتين تقومان بتطوير المعايير المحاسبية في العالم هذا التقارب جاء في ضوء سعي المجلسين إلى توحيد الممارسات المحاسبية من خلال التأكيد على أهمية توفير الإتساق بين الممارسات المحاسبية التي تتضمنها إصدارات المجلسين، وقد كلل هذا التقارب بإمضاء مذكرة تعاون سنة 2002 بين المجلسين إتفقا من خلالها على الإلتزام بتطوير معايير محاسبية متوافقة و أن تكون ذات جودة عالية ويمكن إستعمالها دوليا، ونظرا لأهمية الإطار المفاهيمي وفاعليته في عملية إعداد المعايير عقد اجتماع مشترك بين المجلسين سنة 2004 تم فيه الاتفاق على إعداد إطار مفاهيمي مشترك يستخدم كأساس لإعداد المعايير المحاسبية وهذا من خلال مشروع مشترك يتم عبر مراحل حتى سنة 2010.

في سبتمبر 2010 اكتمال المرحلة الأولى من مشروع الإطار المفاهيمي المشترك بإصدار بيان مفاهيم المحاسبة المحاسبية المالية رقم 08 الذي يحل محل البيانين رقم 01 و02 والذي يتضمن أهداف التقارير المالية ذات الغرض العام وخصائص جودة المعلومات المحاسبية، هذا بالنسبة للإطار الفكري لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB، أما بالنسبة لإطار مجلس المعايير الدولية IASB فقد صدر بنسخة جديدة تضمنت تعديلا لأهداف التقارير المالية ذات الغرض العام وخصائص جودة المعلومات المحاسبية، أما باقي أجزاء الإطار فقد بقيت على حالها.¹

وفيما يلي عرض مفصل للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي وردت في الإطار المفاهيمي المشترك بين مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة الدولية لسنة 2010 كما يلي:

3-1- الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية

وهي الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية وإلا فقدت هذه المعلومات أهميتها وأصبحت غير مفيدة للمستخدمين، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

3-1-1- الملائمة: يقصد بخاصية الملائمة قدرة المعلومات على التأثير في القرار المتخذ من طرف مستخدمها، أي أن تكون لها القدرة في إحداث تغيير في قرار المستخدم عما سيكون عليه في حالة غياب هذه المعلومات.²

ويقصد بها أيضا قدرة المعلومات على خدمة إتخاذ قرار معين، إما من خلال تخفيض حالة عدم المعرفة لدى متخذ القرار أو زيادة المعرفة لدى متخذ القرار بخصوص الموقف الذي يتخذ القرار بشأنه.³ كما عرفها (FASB) أنها تلك المعلومات القادرة على إحداث فروق في القرارات من خلال مساعدة المستخدمين

¹ جراد نور الدين، آيت محمد مراد، مرجع سابق، ص 141

² حيدر محمد بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 2007، ص 96

³ صفت سيد أحمد عاشور، دراسات في نظم المعلومات المحاسبية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1996، ص 11

للمعلومات على تكوين تنبؤات عن النتائج المستقبلية أو تعزيز التنبؤات السابقة أو تصحيحها.¹ وبالتالي فالملائمة تعني أن ترتبط المعلومة بالعمل أو الإستخدام الذي أعدت من أجله، أو ترتبط بالنتيجة المرغوب تحقيقها.² أي ترتبط بالقرار الذي أعدت من أجله، وبما أن القرار مبني في جوهره على المفاضلة بين البدائل فإن المعلومة الملائمة يجب أن تعطي لمتخذ القرار رؤية أكثر وضوحا حول البدائل المتاحة، وهذا من خلال توفير قيمة تنبؤية وقيمة رقابية وفي الوقت المناسب عن هذه البدائل، وبالتالي في تساعد المستخدمين على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية. ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من المعلومات المحاسبية عندما تساهم تلك المعلومات في تقليل البدائل المتاحة أمامه والمساهمة في تحديد البديل الأمثل الذي يمثل القرار المتخذ.

ومن خلال ما سبق يتضح أن ملائمة المعلومات المحاسبية تتطلب تحقق ثلاثة خصائص فرعية وهي:

- **القدرة التنبؤية:** تساهم القيمة التنبؤية للمعلومات في تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالأحداث المستقبلية وتكوين صورة إحصائية عنها في ضوء نتائج الماضي والحاضر.³ فالمعلومات الملائمة هي التي تساعد على التنبؤ بالعوائد المرتبطة بالنشاط المستقبلي، فبدون معرفة الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل، كما أن معرفة نتائج الأحداث الماضية دون الاهتمام بالمستقبل يعتبر عملا غير هادف، وتجد الإشارة أن خاصية القيمة التنبؤية لا يقصد بها أن تكون للمعلومات قيمة تنبؤية في حد ذاتها وإنما إمكانية الإعتماد عليها كأساس لعمل التنبؤ بالمستقبل من قبل متخذ القرار.⁴

- **القيمة التأكيدية (التغذية العكسية):** ويقصد بها قدرة المعلومات على مساعدة متخذ القرار في تقييم صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي سبق وأن اتخذها بناء على هذه التوقعات،⁵ وهذا سوف يسمح بتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة التي بنيت عليها هذه القرارات.

- **الأهمية النسبية (المادية):** تعتبر الأهمية النسبية قيدا حاكما لجميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعلى الخصوص خاصية الملائمة ومكوناتها، بحيث يعتبر بند معين في القوائم المالية مهما نسبيا إذا كان إدراجه أو حذفه مؤثرا في اتخاذ القرار لدى المستخدمين المستهدفين، وبالتالي فالبنود التي تتوفر فيها خاصية الأهمية النسبية يجب الإفصاح عنها بصورة منفصلة.⁶ لإعتباره أنه يقدم معلومات مؤثرة في إتخاذ القرارات، وإلا فلن تكون هناك حاجة للإفصاح عنه، كما يمكن النظر للأهمية النسبية بإعتبارها قيد حاكما لحجم المعلومات

¹ حكيمة بوسلمية، مرجع سابق، ص 201

² هوارى سويسي، بدر الزمان خمقاني، نموذج مقترح لتقييم جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 8

³ هوام جمعة، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات،

آفاق)، يومي 07 و 08 ديسمبر 2010، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 13

⁴ ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سابق، ص ص 48-49

⁵ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 18

⁶ بولجنيب عادل، مرجع سابق، ص 84

المحاسبية المقدمة في التقارير المالية.

3-1-1- التمثيل الصادق (الموثوقية): يقصد بهذه الخاصية ثقة المستخدم بالمعلومات المحاسبية المتوفرة ومدى إمكانية خلق حالة الإطمئنان لديه لكي يعتمد عليها في إتخاذ قراراته، ولقد عرف (FASB) الموثوقية بأنها "خلو المعلومات بدرجة معقولة من الأخطاء والتحيز وتمثيلها بصدق ما تزعم تمثيله".¹ هذا يعني أن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد إنعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو طرق وأسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات، فمثلا ثقة المستخدمين في المعلومات المحاسبية المدققة أكبر من ثقتهم في المعلومات غير المدققة، وذلك نتيجة توفر دليل على موضوعية تلك المعلومات وخلوها من الأخطاء وهو تقرير المراجع، ولتحقق هذه الخاصية يتطلب توفر الخصائص الفرعية التالية:

- **الإكتمال (الشمولية):** وتعني أن تشتمل القوائم المالية على كل المعلومات الضرورية واللازمة للتمثيل الصادق. ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة.² حيث أن أي استبعاد أو حذف من شأنه أن يؤدي إلى معلومة خاطئة أو مضللة، وبالتالي لن تكون مفيدة لمستخدمي القوائم المالية.³

- **الحياد:** المعلومات المحايدة هي المعلومات التي تخلوا من التحيز وتغليب مصلحة فئة على حساب فئة أخرى من المستخدمين. يقصد به أيضا تجنب ذلك النوع من التمييز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في إتجاه معين.⁴

- **الخلو من الخطأ:** تعني خاصية الخلو من الخطأ أنه لا يوجد أخطاء أو إغفالات في وصف الظاهرة، وأنه قد تم اختيار وتطبيق العملية المستخدمة لإنتاج المعلومات المبلّغ عنها دون أي أخطاء في العملية.⁵ وتعني أيضا بان المعلومات المحاسبية يجب ان تتصف بالدقة أي أن المعلومة تعبر عن الحدث او الموقف كما هو في حقيقته.⁶ وفي هذا السياق فإن الخلو من الخطأ لا يعني الدقة الكاملة في جميع الجوانب ومع ذلك، فإن التمثيل الصادق لا يعني الخلو الكامل من الأخطاء، وذلك لأن العديد من القياسات في القوائم المالية تنطوي على تقديرات قائمة على الحكم المهني للإدارة.⁷

تعتبر الملائمة والموثوقية خاصيتان أساسيتان يجب توفرهما في المعلومات المحاسبية حتى يمكن وصفها بانها

¹ هوارى سويسي، بدر الزمان خمقاني، مرجع سابق، ص13

² طلال محمد علي الجاوي، رافد كاظم نصيف العبيدي، تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معيها ومستخدميها، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، العراق، المجلد10، العدد39، 2014، ص73

³ بدر بن التومي، أثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013، ص54

⁴ عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص204

⁵ جراد نور الدين، آيت محمد مراد، مرجع سابق، ص141

⁶ طلال محمد علي الجاوي، رافد كاظم نصيف العبيدي، مرجع سابق، ص73

⁷ بدر بن التومي، مرجع سابق، ص54

معلومات ذات جودة، ولكن هناك إحتمال التعارض بين هاتين الخاصيتين نتيجة تطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية، ولهذا فإنه من الممكن التضحية بمقدار من الملائمة في مقابل المزيد من الموثوقية، كما يمكن التضحية بمقدار من الموثوقية في مقابل المزيد من الملائمة.

3-2- الخصائص النوعية المعززة للمعلومات المحاسبية

بالإضافة إلى الخصائص الأساسية التي سبق ذكرها هناك خصائص أخرى مكملة لها يسمح وجودها بتحقيق إفادة أكثر للمعلومات المحاسبية، وتتمثل هذه الخصائص في:

2-2-1- القابلية للمقارنة: تزيد منفعة المعلومات الخاصة بالمؤسسة عند إمكانية مقارنتها مع المعلومات المماثلة في المؤسسة نفسها أو مع المؤسسات الأخرى، حيث تمكن مقارنة المعلومات الواردة في التقارير المالية مستخدميها من تحليل البيانات المالية للمؤسسة بمرور الزمن وتحديد الاتجاهات في مركزها المالي وفي الأداء وتسمح بتحديد مركز المؤسسة المعنية بين المؤسسات من نفس القطاع، ومن الواضح أنه كلما كانت الطرق والأساليب المحاسبية متميزة بالثبات كلما تحققت فائدة أكبر من المعلومات المحاسبية لأغراض المقارنة.

2-2-2- القابلية للتحقق: وتعني القدرة على الوصول إلى النتائج نفسها من قبل أكثر من شخص، إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب في قياس المعلومات المحاسبية. وهناك مفاهيم أخرى لقابلية التحقق وهي وجود إثباتات يرجع إليها في حالة التأكد من المعلومات والأرقام الواردة في التقارير المالية.¹

2-2-3- التوقيت الملائم: يقصد بخاصية التوقيت الملائم إتاحة المعلومات لمتخذ القرار في الوقت المناسب قبل أن تفقد قدرتها على التأثير على عملية إتخاذ القرار.² فقد تكون التضحية بشيء من الدقة الحسابية ودرجة التأكد أحيانا ضروريا من أجل تقديم معلومات في الوقت المناسب، فعملية إتخاذ القرار محددة بفترة معينة لا يمكن تأجيلها، لذلك فإن المعلومات الملائمة هي تلك التي تتوفر في الوقت المناسب حتى لو كان ذلك على حساب الدقة في عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المقاييس الناتجة.³

2-2-4- القابلية للفهم: القابلية للفهم تعني خلو المعلومات من الغموض بحيث يسهل فهمها بيسر لتحقيق الفائدة منها، بمعنى يجب أن تكون المعلومات المعبر عنها بالتقارير المالية بسيطة وواضحة وخالية من التعقيد ويتم الإفصاح عنها بالشكل الذي يسهل للمستخدم تلقيها وفهمها. وفي المقابل يفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية ولديهم الرغبة في دراسة المعلومات

¹ بلعيد وردة، مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013-2014، ص104

² بن عياد نريمان، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية ودورها في ترشيد قرارات الإستثمار، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأغواط، الجزائر، 2017-2018، ص80

³ بولجنيب عادل، دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2013-2014، ص72

بقدر معقول من العناية، ومهما يكن فإنه يجب عدم إستبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب أن تتضمنها التقارير المالية بحجة صعوبة فهمها.¹

المطلب الثالث: إسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

لقد حدد النظام المحاسبي المالي من خلال إطاره التصوري مجموعة من الخصائص النوعية التي يجب توفرها في المعلومات المنشورة في القوائم المالية، وهذه الخصائص متوافقة مع الخصائص النوعية التي جاء بها الإطار الفكري لإعداد وعرض القوائم المالية لمجلس معايير المحاسبة الدولية لسنة 1989. ويعود ذلك لأن تاريخ صدور مشروع هذا النظام كان في جويلية 2006 أي قبل إصدار الإطار الفكري المشترك بين (IASB/FASB) الذي كان في سبتمبر 2010، سنحاول من خلال هذا المطلب تحديد الخصائص النوعية التي أقرها النظام المحاسبي المالي، ومدى مساهمة هذا الأخير في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

1- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي

سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي من خلال مختلف القوانين والمرسيم التنفيذية والقرارات التنظيمية.

1-1- من خلال مشروع النظام المحاسبي المالي

لقد ورد في مشروع النظام المحاسبي المالي الصادر في جويلية 2006 مفهوم خصائص المعلومات المحاسبية كما يلي:²

- الملائمة: تكون المعلومات ملائمة بقدر تأثيرها على مستعملها لاتخاذ القرارات الاقتصادية عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية أو المستقبلية، ترتبط ملائمة المعلومة بطبيعتها وأهميتها النسبية.
- المعلومات ذات المصدقية: تكون المعلومة موثوقة لما تكون خالية من الأخطاء والتحيزات الهامة، وعندما تعد على أساس الخصائص التالية:
 - * البحث عن الصورة الصادقة * تغليب الحقيقة الاقتصادية عن الجانب القانوني
 - * الحياد * الحيطة والحذر * الشمولية.
- القابلية للمقارنة: تكون المعلومة قابلة للمقارنة لما تعد وتقدم بطريقة متسقة بما فيه الكفاية للسماح لمستخدميها بالقيام بمقارنات ذات مغزى مع الزمن وما بين المؤسسات.
- الوضوح وسهولة الفهم: المعلومة القابلة للفهم أو الواضحة هي معلومة سهلة الفهم من قبل كل المستخدمين الذين يملكون معارف أساسية في التسيير والاقتصاد والمحاسبة، ولديهم الرغبة في دراسة المعلومات.

¹ أحمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية -النموذج الدولي الجديد- ، الطبعة الأولى، دار صفا للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص40

² Conseil national de la comptabilité, projet de système comptable financier, Juillet 2006, Paragraphe 124-1, P8

1-2- من خلال القانون 07-11 المتضمن للنظام المحاسبي المالي المؤرخ بتاريخ 25/10/2007

لقد جاء في مضمون القانون 07-11 على ضرورة أن تتضمن المعلومات المحاسبية الخصائص النوعية كما يلي:

- ذكر للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من خلال المادة 06 التي تنص أنه "يتضمن النظام المحاسبي المالي إطاراً تصورياً للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف لها عامة ولا سيما: محاسبة التعهد، استمرارية الاستغلال، قابلية الفهم الدلالة، المصدقية، قابلية المقارنة، التكلفة التاريخية، أسبقية الواقع الإقتصادي على المظهر القانوني" ¹ من خلال نص المادة 06 من القانون 07-11 يتضح ما يلي:

* بيان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي يهدف النظام المحاسبي المالي إلى تواجدها وتحقيقها في المعلومات والتمثلة في: - قابلية الفهم - الدلالة (الملائمة) - المصدقية (الموثوقية) - قابلية المقارنة، ليؤكد نص هذه المادة ما جاء في مشروع النظام المحاسبي المالي من خصائص نوعية أساسية.

* لم يفرق النظام المحاسبي المالي بين فرضيات ومبادئ المحاسبة وبين الخصائص النوعية للمعلومات حيث جاء نكرها من خلال المادة 6 في نفس السياق مع مبادئ المحاسبة.

- يؤكد النظام المحاسبي المالي على أهمية تحقيق خاصية المصدقية والشفافية في المعلومات المحاسبية وذلك من خلال نص المادة 10 كما يلي: "يجب أن تستوفي المحاسبية لإلتزامات الإنتظام والمصدقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها"²، وقد عرف المصدقية بأنها "عندما تكون المعلومة خالية من الخطأ أو الحكم المسبق المعتبر والتي يمكن أن يوليها المستعملون ثقتهم ولتقديم صورة صادقة عما هو مفترض أن تقدمه أو ما يمكن أن ينتظر منها أن تقدمه بصورة معقولة"³، كما عرف الشفافية بأنها "توافق الشفافية إحلال بيئة تكون فيها المعلومات عن الشروط والقرارات والأعمال متوفرة وواضحة ومفهومة من جميع الفاعلين في السوق، ويكون تقديم المعلومات الشفافة والمفيدة عن الفاعلين في السوق المالية وعملياتهم أساساً لوجود سوق مالي يطبعه الانضباط والحيوية"⁴.

- يحث النظام المحاسبي المالي على ضرورة توفر خاصيتي الصورة الصادقة والشمولية من خلال المادة 26 من القانون 07-11، حيث تنص هذه المادة على ضرورة أن تعبر القوائم المالية عن الصورة الصادقة لوضعية المؤسسة، وأهمية شمولية المعلومات للتعبير عن مجمل العمليات والأحداث.

- يؤكد النظام المحاسبي المالي على ضرورة وصول المعلومات في وقتها إلى المستخدمين وذلك من خلال المادة 27 التي تنص على "تضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه أربعة أشهر

¹ القانون 07-11، مرجع سابق، المادة 6، ص4

² المرجع نفسه، المادة 10، ص4

³ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، الملحق رقم 03، ص85

⁴ المرجع نفسه، ص90

الفصل الثالث: جودة المعلومات المحاسبية في ظل SCF ودورها في ترشيد القرارات الإستثمارية

من تاريخ قفل السنة المالية المحاسبية، ويجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي قد ينشرها الكيان¹ وهي خاصية مهمة في المعلومة، فقد تركز قيمة بعض المعلومات على عامل زمن الحصول عليها مع التضحية بجودة العوامل الأخرى كعامل الدقة.

- يؤكد النظام المحاسبي المالي على ضرورة توفر خاصية قابلية المقارنة للمعلومات من خلال نص المادة 29 كما يلي " توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، يتضمن الملحق معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي وعددي، عندما يصبح من غير الممكن مقارنة أحد الأقسام العددية من أحد الكشوف المالية مع المركز العددي من الكشف المالي للسنة المالية السابقة، بسبب تغيير طرق التقييم أو العرض، يكون من الضروري تكيف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة، وإذا كان من غير الممكن إجراء مقارنة بسبب اختلاف مدة السنة المالية أو لأي سبب آخر فإن إعادة الترتيب أو التعديلات التي أدخلت على المعلومات العددية للسنة المالية السابقة تكون محل تفسير في الملحق حتى تصبح قابلة للمقارنة"²

- يسمح النظام المحاسبي المالي من خلال المواد 37 و38 و39 من القانون للمؤسسة بتغيير طريقة محاسبية معينة كانت تعمل به إلى طريقة أخرى ينتظر أن ستساعد على تقديم الواقع الإقتصادي للمؤسسة بشكل أفضل، أو تغيير تقديراتها المحاسبية كالمخصصات التي أصبحت قيمتها غير مبررة أو غير معبرة عن الواقع الحقيقي إلى قيمة أكثر دقة وتعبيراً عن الواقع الحقيقي بعيداً عن المصالح الضيقة والتحيز الإيرادي أو اللاإيرادي وهذا لجعل المعلومة أكثر صدقا وموثوقية. وفيما يلي نصوص المواد السابقة:³

نص المادة 37 " يمكن أن يلجأ الكيان إلى تغيير التقديرات المحاسبية أو الطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها تحسين نوعية الكشوف المالية".

نص المادة 38 " يركز تغيير التقديرات المحاسبية على تغيير الظروف التي تم على أساسها التقدير، أو على أحسن تجربة، أو على معلومات جديدة، والتي تسمح بتقديم معلومة موثوقة أكثر والحصول عليها".

نص المادة 39 " تغيير الطرق المحاسبية يخص تغيير المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات الخاصة التي يطبقها الكيان بهدف إعداد وعرض الكشوف المالية، لا يتم أي تغيير في الطرق المحاسبية إلا إذا فرض في إطار تنظيم جديد أو إذا كان يسمح بتحسين عرض الكشوف المالية للكيان المعني".

1-3- من خلال المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26/05/2008

لقد جاء المرسوم التنفيذي رقم 08-156 بمجموعة من المواد التي أشارت وتطرقت إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما يلي:⁴

¹ القانون 07-11، مرجع سابق، المادة 27، ص5

² المرجع نفسه، المادة 29، ص ص 5-6

³ المرجع نفسه، المواد 37 و38 و39، ص 6

⁴ جراد نور الدين، آيت محمد مراد، مرجع سابق، ص ص 147-148

الفصل الثالث: جودة المعلومات المحاسبية في ظل SCF ودورها في ترشيد القرارات الإستثمارية

- جاءت المادة 02 لتبين مكونات الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي بما يحتوي من مفاهيم وفرضيات ومبادئ وخصائص نوعية يجب التقيد بها، وبالتالي جاءت هذه المادة لتأكيد أن خصائص المعلومات المحاسبية تعتبر جزء مهم من الإطار التصوري.
- يهدف النظام المحاسبي المالي إلى تحقيق الخصائص النوعية التالية في المعلومات المحاسبية (الملائمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح) وهو ما عبر عنه في المادة 08 من هذا المرسوم. وتؤكد هذه المادة نفس الخصائص النوعية التي جاء ذكرها في المادة رقم 02 من القانون 07-11 مع تغيير خاصية الموثوقية بالدقة، علماً أن خاصية الدقة تمثل مكوناً أو جزءاً مهماً لتحقيق خاصية الموثوقية.
- يحث النظام المحاسبي المالي من خلال نص المادة 11 على استخدام مبدأ الأهمية النسبية عند إعداد وعرض المعلومات، وتحقيق القوائم المالية لصورة صادقة تعبر عن الواقع الحقيقي للأحداث والعمليات
- يحرص النظام المحاسبي المالي من خلال نص المادة 13 على تحقيق خاصية موثوقية (مصدقية) معلومات القوائم المالية من خلال فرض مبدأ عدم المساس بالقوائم المالية بعد إقفال الحسابات، كما يعمل على تحقيقها لخاصية الملائمة وإتاحتها للمستخدمين في وقت الحاجة إليها من خلال التأكيد على الإفصاح عن الأحداث الهامة والجوهرية التي تحدث بعد إقفال الميزانية في الملاحق.
- يؤكد النظام المحاسبي المالي من خلال المادة 14 على الالتزام بمبدأ الحيطة والحذر عند تقدير الإيرادات أو المصاريف وذلك لتحقيق خاصية الموثوقية من خلال تحقيق الدقة في التقديرات والابتعاد عن التحيز الشخصي قدر الإمكان.
- يؤكد النظام المحاسبي المالي من خلال المادة 05 و15 على التقيد بمبدأ الثبات في اتباع الطرق المحاسبية مادامت تقدم معلومات ذات دلالة أفضل، وهو بذلك يسعى إلى تحقيق خاصية قابلية مقارنة المعلومات مع مرور الزمن، إضافة إلى تحقيق خاصية الموثوقية والتي تتحقق عند اختيار المؤسسة لطريقة محاسبية أنسب عند تغير ظروفها أو أساليب عملها الخاصة لضمان التعبير عن الأحداث بصدق.
- إن الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية عملاً بمحتوى المادة 16 يؤدي إلى تحقيق مصداقية المعلومات، باعتبار أن الأحداث تسجل بقيمتها وعند تاريخ شرائها ويمكن التحقق من ذلك بالوثائق الثبوتية، أما بالنسبة للأصول والخصوم ذات الطابع الخاص كالأصول البيولوجية (الحيوية) والأدوات المالية فتقيم بالقيمة الحقيقية (القيمة العادلة) وهنا تتحقق خاصية الملائمة بدرجة أكبر لأن الأسعار العادلة تلائم المستخدمين لاتخاذ القرارات المناسبة في ظل التغيرات المستمرة لأسعار هذا النوع من الأصول.
- تتناول المادة 18 عنصر الإضافة الذي يتميز به النظام المحاسبي المالي، حيث بموجبها يجب أن تعكس المعلومات طبيعة الواقع الاقتصادي للأحداث دون التمسك بجانبها الشكلي والقانوني، وهو ما يساعد على تحقيق العديد من الخصائص النوعية وعلى رأسها التمثيل الصادق.

الفصل الثالث: جودة المعلومات المحاسبية في ظل SCF ودورها في ترشيد القرارات الإستثمارية

- تنص المادة 19 على ضرورة الالتزام بالمبادئ والقواعد بهدف تحقيق خاصية الصورة الصادقة، وفي حالة ما إذا أصبح الالتزام بالمبادئ والقواعد لا يلائم على تقديم صورة صادقة عن الواقع، فيجب الإفصاح عن ذلك.

1-4- من خلال القرار المؤرخ في 2008/07/26 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها

- جاء هذا القرار لتحديد كفاءات تطبيق المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 2008/05/26 فيما يخص قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي ومحتوى القوائم المالية وطريقة عرضها وكذلك مدونة الحسابات وآليات سيرها، وخصص ملحقا (الملحق رقم 03) لتوضيح وتعريف أهم المصطلحات التقنية التي استخدمها النظام المحاسبي المالي، وقد أزال هذا الملحق اللبس عن العديد من المصطلحات التي استخدمتها نصوص النظام المحاسبي المالي بفعل وجود أخطاء عديدة في الترجمة، والأمثلة على ذلك عديدة، ومنها ما يتعلق بموضوعنا مثلا مصطلح "الدلالة" الذي جاء ذكره في سياق الخصائص النوعية في (المادة 06 من القانون 07-11) وبمقابلة هذا المصطلح في نسخة القرار بالفرنسية نجد استخدام كلمة "Pertinence" والتي تعبر عن خاصية "الملائمة" وليس الدلالة وهو ما يؤكد القرار المؤرخ في 2008/07/26 بتعريف مصطلح الدلالة بنفس تعريف الملائمة، كما قام الملحق بتعريفه لمجموعة من المصطلحات المستخدمة في نصوص النظام المحاسبي المالي والمعبرة عن الخصائص النوعية والتمثلة في: قابلية المقارنة- المصادقية - الصورة الصادقة - قابلية الفهم - الحياد - الدلالة(الملائمة) - أسبقية المادة على الشكل- الشفافية.

- ساهم هذا القرار أيضا في تدعيم مختلف الخصائص النوعية للمعلومات من خلال تخصيصه لفصل كامل (الفصل 08) يتضمن محتوى ملحق الكشوف المالية، حيث يعزز خاصية قابلية فهم المعلومات بل يتعدى ذلك ويقدم الإفصاح المرغوب والملائم من قبل جمهور المستخدمين عبر عرض ما يلي:

* القواعد والطرق المحاسبية المستعملة؛

* تقديم أي معلومات من شأنها المساهمة في فهم أفضل لطريقة إعداد القوائم المالية؛

* تقديم معلومات حول الشركات الأم وفروعها والعمليات التي تمت بينها؛

* أي معلومات عامة أو خاصة من شأنها تقديم صورة وافية؛

- قدم هذا القرار معيارين هامين يجب استخدامهما لتحديد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الملحق هما:

* الطابع الملائم للإعلام (الملائمة) : يجب أن يشتمل الملحق على المعلومات الهامة فقط والتي يرتقب أن

تؤثر على المستخدمين في اتخاذ القرار؛

* الأهمية النسبية؛

كما نلاحظ اهتمام النظام المحاسبي المالي بخاصية دقة المعلومة وخلوها من الأخطاء، حيث ينص على ضرورة إعلام المستخدمين حول الأخطاء الهامة المصححة خلال السنة المالية، وطبيعتها، وتأثيرها على حسابات

السنة المالية، وطريقة الإدراج في الحسابات، وإعادة معالجة المعلومات القابلة للمقارنة والخاصة بالسنة المالية السابقة، وذلك لتصبح المعلومات أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات.

2- مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

إن تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي سنة 2010 من خلال القانون رقم 07 - 11 وما تبعه من قوانين ومراسيم متعلقة به كان يهدف التوفيق بين الممارسات المحاسبية للمؤسسات الجزائرية مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، والانتقال من إفصاح محاسبي أساسه تقديم قوائم مالية ذات طابع قانوني إلى إفصاح مالي مبني على الواقع الاقتصادي يوفر قوائم مالية ذات جودة عالية، كما أولى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية وهذا من خلال كمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية وملحقها، من جهة أخرى تطرق النظام المحاسبي المالي في المادة 8 من المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ في 2008/05/26 إلى أهم الخصائص النوعية، حيث نص على أنه يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في القوائم المالية على الخصائص النوعية للملاءمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح.

ومن خلال ما تطرقنا له في العنصر السابق من مختلف القوانين التي جاء بها النظام المحاسبي المالي المتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، سنحاول إبراز مساهمة هذا النظام في تعزيز هذه الخصائص كما يلي:

2-1- مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز خاصية الملائمة

تكون المعلومات المحاسبية ملائمة إذا كان لها تأثير على القرارات الاقتصادية، وذلك عن طريق مساعدة المستفيدين منها على تقييم الاحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو تعزيز أو تعديل ما سبق التوصل إليه من تقييم، أي أن تحقيق عنصر الملائمة المعلومة المحاسبية يتطلب توفرها على قيمة تنبؤية وتأكيدية، ولقد عزز النظام المحاسبي المالي خاصية الملائمة من خلال ما يلي:

- جاء بمبدأ الأهمية النسبية الذي يعتبر مكون لخاصية الملاءمة، والذي ينص على ضرورة أن تبين القوائم المالية بوضوح وبشكل منفصل كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر في حكم مستعملها، أما مبالغ العناصر غير المهمة يمكن تجميعها مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الطبيعة أو الوظيفة، بمعنى إمكانية عدم تطبيق (مخالفة) المعايير المحاسبية عند معالجة العناصر التي ليس لها أهمية كبيرة، أما العناصر المهمة فيجب الإلتزام بالمعايير المحاسبية في معالجتها ولا يجوز مخالفتها. فمثلا لا تدرج العناصر ذات القيمة الضعيفة ضمن التثبيات، حيث تعتبر كما لو كانت مستهلكة تماما في السنة المالية التي تم استخدامها فيها¹.

- جاء بمبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي عن الشكل القانوني الذي يعتبر من أهم المبادئ التي إستحدثها النظام المحاسبي المالي، الذي ينص على ضرورة محاسبة الأحداث والعمليات طبقا لجوهرها وواقعها الاقتصادي وليس طبقا لشكلها القانوني، وهذا من منطلق أنه لا يوجد منفعة من معلومات يتطابق شكلها القانوني مع نماذج

¹ القرار رقم 01 المؤرخ 2008/07/26، مرجع سابق، ص 8

العرض القانونية ولكنها في نفس الوقت غير ممثلة للواقع، والمنفعة للقرار يعتبر القاعدة العامة التي تحكم خاصية الملاءمة والموثوقية معا، ولقد أثر هذا المبدأ على الميزانية حيث ظهر في جانب الأصول منها عدة تغيرات نذكر منها تقييم بعض التثبيات على أساس القيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية، إعتداد إهلاك مكونات أصل ثابت كما لو كانت عناصر منفصلة وحسب مدة مختلفة، إعتداد خسائر القيمة بالنسبة للتثبيات لإظهار التثبيت بقيمته الواقعية، مراعاة التمييز بين نفقات البحث وتلك الخاصة بالتطوير، كما أثر هذا المبدأ على مفهوم العناصر المكونة للقوائم المالية كتعريف الأصول التي أصبحت تعرف بأنها الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لتحقيق منافع إقتصادية مستقبلية، وطبقا لهذا التعريف ظهرت معالجات محاسبية جديدة مثل عقود الإيجار التمويلية.

- بالإضافة إلى التكلفة التاريخية أجاز النظام المحاسبي المالي استخدام طرق قياس أخرى من أهمها القيمة العادلة التي تستخدم في قياس قيمة بعض الأصول والخصوم ذات الطابع الخاص كالأصول البيولوجية والأدوات المالية وهنا تتحقق خاصية الملائمة بدرجة أكبر لأن الأسعار العادلة تلائم المستخدمين لاتخاذ القرارات المناسبة في ظل التغيرات المستمرة لأسعار هذا النوع من الأصول.

- إستحداث قوائم مالية جديدة وهي قائمة تغيرات الأموال الخاصة وقائمة تدفقات الخزينة، هذه الأخيرة توفير معلومات حول التدفقات النقدية الخاصة بالمؤسسة والتي تسمح بتزويد مستعملي القوائم المالية بالأساس اللازم للتنبؤ بقدرة المؤسسة على توليد النقدية وما يعادلها لمقابلة إحتياجاتها المستقبلية، كما تعتبر مفيدة كذلك في تقييم وإختبار دقة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية، وبالتالي تحقيق القيمة التنبؤية والقيمة التأكيدية.

2-2- مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز خاصية الموثوقية

تترجم المعلومات المحاسبية الظواهر والاحداث الإقتصادية في شكل أرقام وكلمات، ومن أجل أن تكون نافعة يجب أن تمثل بصدق عن الشيء الذي تعبر عنه، وتقدم صورة عادلة عن تلك الأحداث، ولتحقيق ذلك يجب أن تكون المعلومة المحاسبية كاملة، حيادية وخالية من الأخطاء، ولقد عزز النظام المحاسبي المالي خاصية الموثوقية من خلال ما يلي:

- أكد النظام المحاسبي المالي على ضرورة إحترام والالتزام بالمبادئ والقواعد والمعايير المحاسبية بهدف إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية والأداء وتغير الوضعية المالية للمؤسسة، في حالة تبين أن تطبيق القاعدة المحاسبية غير ملائم لتقديم صورة صادقة عن المؤسسة من الضروري الإفصاح عن ذلك ضمن ملحق.

- كقاعدة عامة في النظام المحاسبي المالي يتم تقييم عناصر القوائم المالية بالتكلفة التاريخية، وهذا يؤدي إلى تحقيق مصداقية المعلومات، بإعتبار أن الأحداث تسجل بقيمتها وعند تاريخ شرائها ويمكن التحقق من ذلك بالوثائق الثبوتية، كما أجاز استخدام طرق أخرى للقياس تلائم طبيعة بعض عناصر الأصول أو الخصوم لكن بشرط أن تكون هناك أدلة تسمح بالوثوق بها.

- أكد النظام المحاسبي المالي عندما تكون المعلومة خالية من الخطأ أو الحكم المسبق المعتبر والتي يمكن أن يوليها المستعملون ثقتهم ولتقديم صورة صادقة عما هو مفترض أن تقدمه أو ما يمكن أن ينتظر منها أن تقدمه بصورة معقولة، وباعتبار أن القوائم المالية لا يمكن أن تكون خالية تماما من الأخطاء لأن الأحداث الممثلة فيها تقاس عادة في ظل ظروف عدم التأكد حيث تستلزم العديد من التقديرات والإفتراضات، رغم ذلك وجب توفر قدر معقول من الدقة في القوائم المالية، من أجل ذلك وجب فحص الأدلة التي تبرر التقديرات والإفتراضات التي تعد على أساسها هذه القوائم، وبالنظر لموضوعية هذه الأدلة يمكن الحكم على تلك القوائم بأنها خالية من الأخطاء وبالتالي الحكم على مصدقيتها.

- لكي تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية موثوقا بها يجب أن تكون مكتملة أي تحتوي على كل المعلومات الضرورية التي تسمح بفهم الأحداث التي مرت بها المؤسسة خلال فترة معينة، وهذا ما أكد عليه النظام المحاسبي المالي بضرورة أن تعرض القوائم المالية وبصفة وافية مجمل المعلومات التي تعبر عن العمليات والأحداث التي قامت بها المؤسسة.

- يحرص النظام المحاسبي المالي على تحقيق خاصية موثوقية (مصادقية) معلومات القوائم المالية من خلال فرض مبدأ عدم المساس بالقوائم المالية بعد إقفال الحسابات. كما يحرص على ضرورة الإفصاح عن الأحداث الهامة والجوهرية اللاحقة لتاريخ إقفال القوائم المالية ضمن الملاحق حتى تكون القوائم المالية كاملة وممثلة بصدق للواقع.

- يسمح النظام المحاسبي المالي للمؤسسة بتغيير طريقة محاسبية معينة كانت تعمل بها إلى طريقة أخرى ينتظر أن ستساعد على تقديم الواقع الإقتصادي للمؤسسة بشكل أفضل، أو تغيير تقديراتها المحاسبية كالمخصصات التي أصبحت قيمتها غير مبررة أو غير معبرة عن الواقع الحقيقي إلى قيمة أكثر دقة وتعبيرا عن الواقع الحقيقي بعيدا عن المصالح الضيقة والتحيز وهذا لجعل المعلومة أكثر صدقا وموثوقية.

- يؤكد النظام المحاسبي المالي على الالتزام بمبدأ الحيطة والحذر الذي يؤدي إلى تقدير معقول للواقع في ظل ظروف الشك، وبالتالي يجب ألا يبالغ في تقدير قيمة الأصول أو النواتج، كما يجب أن لا يقلل من قيمة الخصوم أو الأعباء أو تكوين إحتياطات سرية أو مؤونات مبالغ فيها، وهذا سيسمح بتحقيق الدقة في التقديرات والإبتعاد عن التحيز الشخصي قدر الإمكان والوصول إلى معلومات ذات مصداقية.

- أكد النظام المحاسبي المالي على مبدأ عدم المقاصة بين حسابات الأصول والالتزامات أو بين الأعباء والنواتج، وهذا بغية الحفاظ على قيمة المعلومات المحاسبية، لأن المقاصة تؤدي في كثير من الأحيان إلى غموض المعلومات المحاسبية المقدمة لمستخدميها والبعد عن الشفافية، فمثلا إجراء المقاصة بين المبيعات ومردودات المبيعات وإظهار رقم صافي المبيعات يؤثر على اتجاه قرارات مستخدمي القوائم المالية، لأن مردودات المبيعات يمكن الاعتماد عليها لتقدير جودة إنتاج الشركة وكفاءة سياستها التسويقية وبالتالي فإخفائها سيؤثر حتما على القرارات المتخذة.

- تعتمد قائمة تدفقات الخزينة التي إستحدثها النظام المحاسبي المالي في إعدادها على الأساس النقدي، ومن مميزات هذا الأساس أنه لا يتأثر بتغير الطرق المحاسبية البديلة التي ممكن أن تستخدمها الإدارة في تقديم معلومات تتوافق مع مصالحها أو تغلب مصلحة فئة معينة عن غيرها من الفئات، وبالتالي فإن الأساس النقدي لا يترك مجال للمحاسب لتقديم تقديراته الخاصة ومن ثم تحقق خاصية الحياد.

2-3- مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز خاصية قابلية المقارنة

بما أن عملية إتخاذ القرارات تقوم على المفاضلة بين البدائل المختلفة فإن المعلومات حول هذه البدائل ينبغي أن تكون قابلة للمقارنة، وهذه الخاصية تسمح لمستعملي القوائم المالية بتحديد أوجه التشابه والإختلاف بين عنصرين أو أكثر، ولتحقيق هذه الخاصية يجب أن تكون طرق القياس والعرض المحاسبية متسقة وثابتة على مر الزمن بالنسبة للمؤسسة الواحدة، ومتسقة بالنسبة للمؤسسات المختلفة، ولقد عزز النظام المحاسبي المالي خاصية قابلية المقارنة من خلال ما يلي:

- توفر القوائم المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة؛
- يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة؛
- يتضمن الملحق معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي وعددي؛
- عندما يصبح من غير الممكن مقارنة أحد الأقسام العديدة من أحد القوائم المالية مع المركز العددي من الكشف المالي للسنة السابقة بسبب تغير طرق التقييم أو العرض، يكون من الضروري تكيف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة؛
- وإذا كان من غير الممكن إجراء مقارنة بسبب اختلاف مدة السنة المالية أو لأي سبب آخر فإن إعادة الترتيب أو التعديلات التي أدخلت على المعلومات العديدة للسنة المالية السابقة تكون محل تفسير في الملحق حتى تصبح قابلة للمقارنة؛
- قائمة التدفقات الخزينة المستحدثة لا تتأثر بالسياسات والطرق المحاسبية البديلة لمعالجة الأحداث الإقتصادية وبالتالي فهي تعزز القدرة على القيام بمقارنات سليمة لنفس المؤسسة لفترات مختلفة أو بين عدة المؤسسات؛

2-4- مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز خاصية قابلية الفهم والتوقيت المناسب

قابلية الفهم تركز على شيئين، الشيء الأول هو يجب أن تعرض المعلومات المحاسبية ضمن القوائم المالية بطريقة تسهل قراءتها وفهمها من قبل مستخدميها، والشيء الثاني هو يجب أن يكون لدى المستخدمين علم كاف بالانشطة التجارية والإقتصادية والمحاسبية وتكون لهم الرغبة في دراسة المعلومات بعناية، وحسب النظام المحاسبي المالي تكون المعلومات المحاسبية قابلة للفهم إذا كانت مصنفة، معرفة ومقدمة بطريقة مختصرة وواضحة، وسعياً منه لتحقيق ذلك أوجب تقدم إفصاحات إضافية في الملحق عندما تكون القوائم المالية غير كافية لتمكين المستعملين من فهم تأثير عمليات أو أحداث معينة على المركز المالي والأداء المالي للمؤسسة،

كما خصص فصل كامل (الفصل 8) يتضمن محتوى ملحق القوائم المالية الذي يعزز قابلية فهم المعلومات من خلال تقديم الإفصاح المرغوب والملائم من قبل المستخدمين عبر عرضه للقواعد والطرق المحاسبية المستعملة لتقديم أي معلومات من شأنها المساهمة في فهم أفضل لطريقة إعداد القوائم المالية، تقديم معلومات حول الشركات الأم وفروعها والعمليات التي تمت بينها، أي معلومات عامة أو خاصة من شأنها تقديم صورة وفيه وخصص ملحقاً لتوضيح وتعريف أهم المصطلحات التقنية التي استخدمها النظام المحاسبي المالي الذي يساعد المستخدمين من فهم أدق للمصطلحات الموجودة في القوائم المالية.

كما أكد النظام المحاسبي المالي على ضرورة توفير المعلومة المحاسبية في الوقت المناسب بغية جعلها مفيدة للمستخدمين، وتجسد هذا الاهتمام من خلال تأكيده على أن تضبط المالية تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ قفل السنة المالية المحاسبية، كما يمكن للمؤسسات إعداد تقارير مالية مرحلية تغطي فترات زمنية أقل من سنة (نصف أو ربع سنة أو حتى أقل) من أجل إبقاء مستعملي المعلومات المحاسبية على إطلاع مستمر على نتائج المؤسسة ومركزها المالي، وهذا يمكنهم من تقييم أداء المؤسسة والتنبؤ بوضعيتها المالية بشكل أفضل، مما يساعدهم على إتخاذ القرارات الصحيحة.

المبحث الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي وفق SCF ودورها في ترشيد القرارات الإستثمارية

تعتبر عملية القياس والإفصاح المحاسبي من الوظائف الأساسية للمحاسبة، فهما المؤثر الأكبر على المعلومات المحاسبية وجودتها، وباعتبار أن الهدف الأساسي من المعلومات المحاسبية هو مساعدة مختلف الأطراف المهمة بها وخاصة المستثمرين في إتخاذ قراراتهم، فإن إختيار طريقة القياس المناسبة والإفصاح الملائم يسمح بتحقيق فائدة أكبر من هذه المعلومات في ترشيد القرارات الإستثمارية.

المطلب الأول: أهمية المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإستثمارية

يعود توفر المعلومات المحاسبية اللازمة لإتخاذ قرارات الإستثمار بالفائدة على كل من المستثمر والمؤسسة والمجتمع، فتوفر المعلومات المحاسبية بالكمية والنوعية المناسبة يؤدي إلى خلق نوع من الإطمئنان والثقة لدى المستثمر مما يساعده إلى توجيه أمواله نحو الإستثمار الأمثل، وهذا يساعد المؤسسة في تجميع الأموال اللازمة وتوجيهها للمشاريع الأكثر إنتاجية، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة معدل النمو الإقتصادي في المجتمع.

1- إحتياجات المستثمرين من المعلومات

في الحقيقة يحتاج المستثمر لإتخاذ قراره إلى معلومات متنوعة ومن مصادر مختلفة، وتعتبر المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية من بين أهم هذه المعلومات، وهذا بسبب طبيعتها الكمية وقابلية التحقق من صحتها، لذلك تعتبر أكثر المعلومات تأثيراً في قرارات المستثمرين.

1-1-1- فعالية المعلومات المحاسبية

تتوقف فعالية المعلومات المحاسبية على مدى ما توفره من احتياجات مستخدميها بما يساعدهم في اتخاذ القرارات الإستثمارية المناسبة، بحيث تصل المعلومات من المنتج إلى المستخدم مباشرة عن طريق قنوات الاتصال الرسمية أو بواسطة مجموعة من الوسطاء ويتم إعداد هذه المعلومات في ضوء مجموعة من القواعد و القوانين، وتتمثل عناصر فاعلية المعلومات المحاسبية فيما يلي:¹

1-1-1- منتج المعلومات: تتمثل في المؤسسة التي تصدر قوائم مالية وتقارير محاسبية عن نتائج أعمالها متضمنة المعلومات والبيانات اللازمة للمستخدم.

1-1-2- وسطاء المعلومات: يتمثلون في مجموعة من الأفراد والجهات التي تحصل على هذه المعلومات لتحليلها و تقديمها إلى المستثمر أي تمثل المصادر الوسيطة للمعلومات وتشمل المحللين الماليين وسماسرة الأوراق المالية ومروجي الأسهم سواء في صورة أفراد أو شركات مالية.

1-1-3- القوانين والتعليمات: تمثل ما تفرضه القوانين الخاصة بالشركات بخصوص القوائم والتقارير المحاسبية لهذه الشركات، وكذلك قوانين البورصات فيما يتعلق بالمعلومات والبيانات التي يجب على الشركات المسجلة في البورصة إن تنشرها على مساهميها أو على المستثمرين بصفة عامة.

1-1-4- مستخدمو المعلومات: هناك العديد من المهتمين و المستخدمين للمعلومات المحاسبية و بالتالي تتعدد احتياجاتهم من المعلومات ومن بين مستخدمي المعلومات المستثمرين، المقرضون، العاملین، المحللين الماليين، البنوك، الحكوم والجمهور.

1-2- أنواع المعلومات المطلوبة لإتخاذ قرار الإستثمار ومصادرها

1-2-1- أنواع المعلومات المطلوبة لإتخاذ قرار الإستثمار: تتمثل أنواع المعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات الإستثمارية فيما يلي:²

-المعلومات الاقتصادية العامة والبيئية: تتمثل في المعلومات المتعلقة بالنظام الاقتصادي والأحداث الجارية سواء كانت اقتصادية، سياسية أو اجتماعية وترتبط هذه المعلومات بالبيئة الخارجية المحيطة، وهذه المعلومات تتضمن مؤشرات عديدة منها معدلات النمو الإجمالية للاقتصاد الوطني المؤشرات النقدية معدلات التضخم بالإضافة إلى الوضع الحالي المتوقع للاقتصاد الوطني بصفة عامة ولأسواق المالية بصفة خاصة، إهتمام المستثمر ووعيه بهذه الجوانب البيئية تزيد من قدرته على اتخاذ القرارات الأكثر رشداً.

- معلومات عن الصناعة: هذه المعلومات تكون أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بصناعة ما والشركات التي تعمل بها فلكي يختار المستثمر مجالاً ما لاستثماره لابد أن يكون على دراية بما يحدث فيه ومؤشراته المختلفة ومن هذه

¹ مصطفى شيرة أحمد، أهمية نظام المعلومات المحاسبية في كفاءة سوق الأوراق المالية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر،

2011-2012، ص 87

² نثنش سليمة، دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرار الإستثماري المالي، الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، يومي 14 و 15

أفريل 2009، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 10-11

الفصل الثالث: جودة المعلومات المحاسبية في ظل SCF ودورها في ترشيد القرارات الإستثمارية

المعلومات على سبيل المثال استمرار معدلات نمو الصناعة، الطلب على منتجاتها، اتجاهات الإنتاج بها على المدى القصير والطويل، الاتجاه العام لأرباح هذه الصناعة.

- **معلومات عن المؤسسة:** وهي المتعلقة بالبيئة الداخلية للمؤسسة تشمل العديد من المعلومات منها:

* معلومات عن وضع الشركة في السوق كمركزها التنافسي وإستراتيجيتها التسويقية؛

* معلومات عن خصائصها التشغيلية مثل طبيعة وثبات مراحل الإنتاج؛

* هيكل و مكونات تكلفة المنتج والنمو والابتكارات؛

* معلومات عن كافة الإدارة و فعاليتها مثل قدرة الإدارة على وضع الأهداف و تنفيذها؛

* معلومات عن هيكل الاستثمارات طويلة الأجل و هيكل التمويل و الرافعة المالية و الرافعة التشغيلية؛

* معلومات عن نتائج التشغيل مثل معدلات نمو واستقرار المبيعات والإيرادات وهوامش الربح ومعدلات العائد على الاستثمار وحقوق الملكية؛

- **معلومات عن الأوراق المالية:** تعتبر هذه المعلومات ذات أهمية خاصة بالنسبة للمستثمرين و الباحثين الذين يهتمون بتتبع سوق المال ومدى تأثيره بما يجري من أحداث بيئية أو على مستوى الصناعة أو الشركات وتتضمن معلومات عن عوائد الورقة المالية مثل ثبات ونمو معدلات ربح السهم وكذلك معدلات التوزيع، معلومات عن أسعار الورقة مثل أعلى وأدنى سعر خلال الفترات السابقة والتغيرات التي طرأت عليها بالإضافة إلى القيمة الدفترية للسهم.

1-2-2-مصادر المعلومات المطلوبة لإتخاذ قرار الإستثمار: إن تنوع المعلومات التي يستخدمها المستثمر في صنع قراره الإستثماري يعني تعدد مصادر هذه المعلومات، ويمكن تقسيم مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية إلى نوعين:¹

- **مصادر داخلية من المؤسسة:** تشمل المصادر الداخلية للمعلومات المحاسبية فيما يلي:

* **القوائم المالية الأساسية:** وتشمل أربع قوائم أساسية هي الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية.

* **المذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية:** وتعد تلك الملاحظات جزءا ضروريا من مصادر المعلومات المفيدة وتوفر معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية.

* **التقارير المؤقتة:** والتي تقدم على مدار السنة (نصف سنوية أو ربع سنوية)

* **تقارير مجلس الإدارة:** والتي تحتوي على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية وإحصائية وبعض الخطط المستقبلية.

* **تقرير مراقب الحسابات:** وما قد يحتويه من ملاحظات أو تحفظات خاصة بالقوائم المالية التي تم مرجعتها.

¹ أنور عدنان نجم، مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية إستخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الإستثمارية، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2006، صص 46-47

- مصادر خارجية: تشمل المصادر الخارجية للمعلومات المحاسبية ما يلي:
 - * الصحف والتي يوجد العديد منها خاصة المتخصصة التي تهتم المستثمرين؛
 - * المجلات المالية المتخصصة التي تهتم جمهور المستثمرين؛
 - * مطبوعات استشاري الاستثمار و يقصد باستشاري المؤسسات المتخصصة في الاستثمار؛
 - * مطبوعات بيوت السمسة بحيث يوجد عادة في بيوت السمسة الكبيرة أقسام متخصصة للبحوث والدراسات من شأنها أن تحقق لبيت السمسة مركزا تنافسيا بين أقرانه؛
 - ويتيح قسم البحوث للعملاء الحاليين والمحتملين معلومات مجانية مفيدة عن حالة سوق راس المال والأوراق المالية التي ينصح ببيعها أو شرائها بما يناسب كل فئة من فئات المستثمرين؛
 - * المطبوعات الحكومية التي تعتبر من أهم مصادر المعلومات عن الأحوال الاقتصادية بصفة عامة والجوانب المالية لها بصفة خاصة وذلك إضافة إلى كونها مصدرا للمعلومات عن العديد من الصناعات؛
 - * بنوك المعلومات التي توفر للمستثمرين بيانات تفصيلية عن الأوراق المالية المتداولة وعن المؤسسات التي أصدرتها؛

* الأسرار المنقولة عن المشروع والشائعات؛

* بيانات الغرفة التجارية والإحصاءات عن العمالة والاقتصاد؛

2- أهم المعلومات المحاسبية بالنسبة للمستثمر

تؤثر المعلومات المحاسبية بشكل متفاوت على القرار الأستثماري، فمنها ما يدفع المستثمر إلى إتخاذ قرر مباشر وسريع، ومنها ما يؤثر كثيرا على قراراته، فالمعلومات المرتبطة بالمبيعات والربح المحاسبي وبالتدفقات النقدية للمؤسسة مثلا، تعد من البيانات المهمة التي يستخدمها المستثمر في التنبؤ بتوزيعات الأرباح، وبالتالي فهي من المعلومات المحاسبية المؤثر بشكل كبير على قرارته.

ومنه يمكن حصر المعلومات المحاسبية المؤثرة على القرارات الإستثمارية في النقاط التالية:¹

2-1- الربح المحاسبي

يعتبر الربح من المعلومات المحاسبية التي تؤثر في قرارات الاستثمار سواء بالشراء و البيع أو عدم التداول، و يعتبر الربح من المعلومات التي توضح القدرة الكسبية للمؤسسة، و التي تعطي مؤشرا يبين مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة خلال فترة النشاط، و تمدنا أرقام الربح المحاسبي بالمعلومات عن التدفقات النقدية خلال الفترة بالإضافة، إلا أن التغير في الربح السنوي يرتبط بالتغير في أسعار الأسهم و على ذلك يمكن القول أن الربح المحاسبي الدفترى يمثل عاملا مهما في أسعار الأسهم، وتستخدم المعلومات المتعلقة بالربح المحاسبي في استخراج العديد من النسب و المؤشرات المهمة التي تؤثر عادة وبشكل كبير على قرارات

¹ رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، أسس المحاسبة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص48

المستثمرين، مثل العائد على الاستثمار، عائد السهم، قيمة التوزيعات المتوقعة والتي تستخدم في المجالات المتعلقة بالمقارنة بين الشركات المتماثلة في التنبؤ بأسعار الأسهم.

2-2- ربح السهم

يمثل نصيب السهم من النتيجة المحققة في نهاية الدورة، ويخضع توزيعه أو إحتجازه إلى قرار مجلس الإدارة إذ يمكن توزيع كل قيمته أو جزء منها في شكل قسيمات (كوبونات)، أو إحتجازه بصفة كلية أو جزئية في شكل إحتياطات، وتعتبر هذه المعلومات مهمة ومؤثرة في قرارات الإستثمار المالي لأنها تبين مدى القدرة والإرادة لدى المؤسسة للوفاء بتعهداتها والتزاماتها نحو المستثمرين.

2-3- توزيعات الأرباح .

يتأثر قرار المستثمرين في التعامل بالأوراق المالية ليس فقط بالأرباح التي تحققها المؤسسة ككل أو بربح السهم و لكنه يتأثر أيضا بقرارات توزيع هذه الأرباح، كما أن السعر السوقي للورقة المالية يرتبط بشكل كبير بالمعلومات المتعلقة بالعوائد المتوقعة منها، وعلى درجة التأكد من الإستمرار في تحقيقها، ومن أهم هذه العوائد توزيعات الأرباح سواء كانت في صورة نقدية أو في شكل أسهم ممنوحة، ، كما أن معرفة المستثمر بقرارات توزيع الأرباح و الأسباب التي تبنى عليها مثل هذه القرارات تعتبر من المعلومات الهامة المؤثرة على سلوكه في مجال التعامل في الأوراق المالية، هذا وتعتبر توزيعات الأرباح من أهم المعلومات التي يعول عليها المستثمر في التأكد من حجم التوازن في التدفقات النقدية ومستوى التشغيل في المؤسسة.

وبشكل عام فإن المستثمرين يميلون لإستعمال أي معلومة محاسبية ملائمة ومفيدة يتوقع أن تساعدهم في إتخاذ قرارات إستثمارية رشيدة ومناسبة، وقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) على طبيعة المعلومات التي يسعى المستثمرون للحصول عليها، وهي على النحو التالي:¹

- المعلومات التي يمكن أن تساعدهم على تقدير قيمة العائد المتوقع، ووقت حدوثه، ودرجة التأكد من تحققه وفي تقدير الأسعار السوقية والمحتملة للأسهم والسندات وتوزيعات الأرباح والفوائد؛
- مختلف المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمؤسسة، والحقوق المترتبة على تلك الموارد، ربحية المؤسسة ونتائج الأحداث والعمليات المؤدية إلى التغير في قيمة هذه الموارد؛
- المعلومات المتعلقة بالأداء المالي للمؤسسة خلال الفترة الماضية، فالمستثمرون عادة ما يستعملون معلومات الفترة الماضية من أجل بلورة توقعاتهم المتعلقة بوضعية المؤسسة وظروفها المستقبلية؛
- معلومات الأداء العام للمؤسسة وعن قدرتها الكسبية ومكوناتها؛
- معلومات متعلقة بكيفية الحصول على النقدية، وكيفية إستخدامها لها، وعن سياسة الإقتراض وكيفية سداد القروض، وعن التوزيعات النقدية والتوزيعات الأخرى على المستثمرين، وعن العوامل الأخرى التي قد تؤثر في

¹ خليفاتي جمال، تعزيز دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الإستثمار المالي بالجزائر، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة البليدة2، الجزائر،

سيولة المؤسسة، ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها؛

- معلومات عن كيفية إستخدام الإدارة للموارد التي أئتمنت عليها من طرف المستثمرين؛

3- أهمية المعلومات المحاسبية بالنسبة للمستثمر

تتمثل أهمية المعلومات المحاسبية بالنسبة للمستثمر فيما يلي:¹

- إن توفر المعلومات المحاسبية الملائمة والموثوقة يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة بعملية إتخاذ

القرار لدى المستثمرين، مما يساعده على إتخاذ القرار السليم الذي يحقق الأهداف المطلوبة؛

- إن توفر المعلومات المحاسبية يساعد المستثمر على دراسة الوضعيات المالية المختلفة للمؤسسات، وإجراء

المقارنات اللازمة مما يمكنه من توجيه إستثماراته نحو أحسن بديل؛

- يساعد توافر المعلومات المحاسبية المستثمر في الإختيار الأمثل لمحفظه الأوراق المالية الملائمة لطبيعة

سياسته الإستثمارية؛

- تمثل المعلومات المحاسبية أغلب مدخلات نماذج التحليل المختلفة، وهي بذلك تساعد على التنبؤ بالقيم

الحقيقية للأوراق المالية المتداولة، الأمر الذي ينعكس على درجة كفاءة البورصة؛

هذا، وتختلف المعلومات المحاسبية باختلاف طبيعة الشركات المصدرة للأوراق المالية من حيث كونها

مؤسسات قائمة بالفعل أو مؤسسات تحت الإنشاء، فإذا كانت المؤسسة قائمة فسيميل المستثمر للإهتمام

بالمعلومات المتعلقة بربحيته، وتوزيعات الأرباح، والسيولة وعوائد الأسهم وغيرها، أما إذا كانت قيد الإنشاء

فسينصب إهتمامه على المعلومات المتعلقة بطبيعة نشاطها، أهدافها، والعوائد المتوقعة، وكذا الجدوى الاقتصادية

من إنشائها.

المطلب الثاني: القياس المحاسبي وفق SCF ودوره في ترشيد قرارات الإستثمار

تعتبر عملية القياس المحاسبي أحد وظائف المحاسبة الأساسية، ولقد حظيت هذه العملية في الأونة الأخيرة

بإهتمام كبير من قبل الباحثين والمهنيين والهيئات المحاسبية وذلك نتيجة التطورات التي شهدتها بيئة الاعمال

والضغوطات التي أصبح يمارسها مستخدمي المعلومات المحاسبية وخاصة المستثمرين للحصول على طريقة

قياس يمكن الإعتماد على نتائجها في إتخاذ قرارات إستثمارية رشيدة.

1- ماهية القياس المحاسبي

1-1- مفهوم القياس المحاسبي وخصائصه

تعتبر وظيفة القياس وظيفة أساسية في شتى العلوم الطبيعية والاجتماعية، ويعرف القياس بشكل عام على أنه:

" تعبير عن أشياء أو ظواهر والعلاقات بينها، عن طريق تعيين أعداد أو رموز لهذه الأشياء والظواهر تمكن من

التعرف على العلاقة بينهما عن طريق معرفة العلاقة بين الأعداد والرموز"¹

¹ نشنش سليمة، مرجع سابق، ص 14

الفصل الثالث: جودة المعلومات المحاسبية في ظل SCF ودورها في ترشيد القرارات الإستثمارية

أما القياس في المجال المحاسبي فيمكن تعريفه كما يلي:

القياس المحاسبي هو " تخصيص قيم رقمية لحدث أو عنصر معين مرتبط بالمؤسسة على أن يشمل القياس عمليات التعريف والتبويب لهذا الحدث"²

كما عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) القياس المحاسبي على أنه " قرن الأعداد بأحداث المؤسسة الماضية والجارية والمستقبلية إستنادا على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة".³

أما مجلس المعايير المحاسبية الدولية فقد عرف القياس المحاسبي كما ورد في إطاره التصوري على أنه:

" عملية تحديد المبلغ النقدي الذي يتم به الإعتراف والإفصاح عن عناصر الوضعية المالية للمؤسسة ضمن الميزانية وحساب النتيجة وهذا بالإعتماد على طرق قياس محددة".⁴

ومنه فالقياس المحاسبي هو تحديد القيم النقدية للأحداث المتعلقة بالمؤسسة والتي سيعترف بها في القوائم المالية بالإعتماد على أساس معين للقياس.

من خلال التعاريف السابقة يمكن إستنتاج خصائص القياس في المحاسبة كما يلي:⁵

– إن القياس في المحاسبة يهتم بتعيين القيم النقدية للأحداث المالية والإقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة خلال فترة زمنية، والتي تشكل البنود التي سيتم الإعتراف بها في القوائم المالية وفق قواعد معينة هي الفرضيات و المبادئ المحاسبية، فأهمية القياس تنبع من الأسس التي يقوم عليها في منح الأرقام لبنود القوائم المالية.

– تنقسم أساليب القياس في المحاسبة إلى أساليب كمية أخرى وصفية، ويقوم القياس المحاسبي على الأساليب الكمية نتيجة قيام التسجيل المحاسبي على وحدة النقد، فالقياس النقدي هو الخاصية التي تكسب النتائج المحاسبية طبيعتها المميزة، أما الأساليب الوصفية فيتم الإستعانة بها في توضيح الدلالات الرقمية كالملاحق مثلا.

– يتأثر القياس بعدة عوامل كإختلاف الأسس والأدوات المستخدمة ضمنه و عوامل التقدير والتفاوض والتشاؤم و توقيت القياس، وبالتالي مهما بلغت دقة أداة القياس المختارة فهي لن تصل به إلى حدود القيمة الحقيقية، لذلك فإن القياس يحاول الوصول بالقيمة المقدرة إلى القيمة الحقيقية قدر إستطاعته، ورياضيا يمكن التعبير عنها بأن القيمة المقدرة تابعة للقيمة الحقيقية.

¹ بالرقمي تيجاني، القياس في المحاسبة - ماهية وقيود-، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 8، 2008، ص 58-59

² مرعي عبد الحي، الصبان سمير، أصول القياس والإتصال المحاسبي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1988، ص 72

³ محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح-، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،

2004، ص 115

⁴ زين عبد المالك، القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بومرداس، الجزائر،

2012-2013، ص 49

⁵ خلف الله بن يوسف، أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على الممارسات المحاسبية في

الجزائر، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 07، 2017، ص 36

1-2-أركان القياس المحاسبي

تقوم عملية القياس على الأركان الأساسية التالية:¹

1-2-1-الخاصية محل القياس: إن الخاصية التي تنصب عليها عملية القياس قد تكون التعدد النقدي لشيء معين هو حدث من الأحداث الإقتصادية للمؤسسة كمبيعاتها أو أرباحها مثلا، وقد تنصب على خاصية أخرى غير خاصية التعدد النقدي كأن يكون محل القياس الطاقة الإنتاجية للمؤسسة أو معدل دوران مخزونه السلعي.

1-2-2-المقياس المناسب للخاصية محل القياس: يتوقف نوع المقياس المستخدم في عملية القياس على الخاصية محل القياس، فإذا كانت خاصية التعدد النقدي هي خاصية محل القياس فالمقياس المستخدم حينئذ هو مقياس للقيمة (وحدة النقد)، وأما إذا كانت الخاصية محل القياس الطاقة الإنتاجية مثلا فالمقياس المستخدم هو مقياس للطاقة كعدد الوحدات المنتجة في الساعة مثلا.

1-2-3-وحدة القياس المميزة للخاصية محل القياس: عندما يكون الهدف من عملية القياس هو قياس المحتوى الكمي لخاصية معينة لشيء معين، حينئذ لا يكفي فقط تحديد نوع المقياس المناسب لعملية القياس، بل لابد أيضا من تحديد نوع وحدة القياس كالدينار أو الدولار.

1-2-4-الشخص القائم بعملية القياس: يعتبر الشخص القائم بعملية القياس عنصرا هاما في عملية القياس لأن نتائج عملية القياس تختلف باختلاف القائمين بها، خصوصا في حالة عدم توافر المقاييس الموضوعية والشخص القائم بعملية القياس المحاسبية وهو المحاسب يلعب دورا أساسيا ليس في تحديد مسار وأساليب عملية القياس المحاسبية فقط، بل في تحديد نتائجها أيضا.

1-3-1-معايير القياس المحاسبي ومحدداته

1-3-1-1-معايير القياس المحاسبي: تعتبر معايير القياس أداة تقييم لمدى تحقيق أهداف القياس. كما تعتبر المرشد والموجه للربط بين آلية القياس وإجراءاته التنفيذية من جهة، والاسس والقواعد والمبادئ التي يتم على ضوئها القياس المحاسبي من جهة أخرى وما تسفر عنه عملية القياس من نتائج من جهة ثالثة،² وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

- **الموضوعية:** يقصد بالموضوعية في القياس بعدم خضوع القياس لتقديرات شخصية بحتة، أي التعبير عن الحقائق بدون تحريف وبعيدا عن التحيز الشخصي، وبالتالي فالقياس الموضوعي قياس غير شخصي وذلك لإقناع مستخدمي القوائم المالية من أنها خالية من أي تعبير شخصي متحيز.³ ويعني مدلول الموضوعية من وجهة نظر جمعية المحاسبية الأمريكية (AAA) ألا تكون المعلومات المحاسبية منحازة لصالح مجموعة معينة

¹ محمد مطر، نظرية المحاسبة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2014، ص ص 144-145

² سي محمد لخضر، أسس وقواعد التقييم المحاسبي (دراسة تحليلية نقدية)، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة باتنة1، الجزائر، 2016-2017، ص 89

³ مرعي عبد الحي، الصبان سمير، مرجع سابق، ص 63

الفصل الثالث: جودة المعلومات المحاسبية في ظل SCF ودورها في ترشيد القرارات الإستثمارية

من المستفيدين على حساب المجموعات الأخرى من خلال الإبتعاد عن الحكم الشخصي قدر الإمكان والإستناد إلى مصادر حقيقية للبيانات والمعلومات المحاسبية.¹ ويتم التأكد من موضوعية القياس المحاسبي عن طريق:²

- القيام بعملية القياس المحاسبي من أطراف مختلفة والتوصل إلى النتائج نفسها مما يقدم دليلا على عدم التحيز؛

- إختيار مدى تمثيل المعلومات المحاسبية لحقائق الحياة الإقتصادية؛

وعلى هذا الأساس فإن القياس المحاسبي الذي لا يلبي شرط الموضوعية هو قياس لا يمكن قبول نتائجه أو الإعتماد عليه في إتخاذ القرارات المختلفة،

- **الملاءمة:** وفق هذا المعيار يجب أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية ملائمة للغرض من عملية القياس وتكون هذه المعلومات ملائمة إذا كانت قادرة على أن تعكس صورة واضحة وصحيحة عن الشيء المراد قياسه لحظة القياس، وما سيطراً عليه من تغيرات خلال فترة زمنية معينة.³

- **قابلية التحقق (قابلية التطبيق العملي):** يعتبر هذا المعيار من أهم معايير القياس، لأنه قد يكون المقياس ذا فائدة كبيرة فيه كل الشروط الموضوعية إلا انه غير قابل للتطبيق العملي، أو أن تطبيقه محاط بصعوبات لا يمكن تذليلها، أو أن تطبيقه يتطلب تكلفة كبيرة تفوق العائد المتوقع منه وفي هذه الحالة لا بد من البحث عن مقياس آخر يمكن تطبيقه عمليا بحيث يحقق التوازن بين تكلفته والمنفعة المتوقعة منه.⁴

- **قابلية للقياس الكمي:** يستخدم القياس أساليب القياس الكمية للتعبير عن الأحداث الإقتصادية للمؤسسة، لكن تعدد هذه المقاييس وإختلاف طبيعة العناصر موضوع القياس. يفرض الحاجة إلى مقياس كمي عام وموحد يمكن إستخدامه على كل هذه العناصر المختلفة.⁵ وخير مقياس كمي يتميز بتلك الصفات هو النقود نظرا لكونها تؤدي بالإضافة لوظيفة القياس كل من وظائف التقييم والدفع والمبادلة.⁶

1-3-2-محددات أو قيود القياس المحاسبي: توجد بعض القيود تحد من دقة القياس المحاسبي وموضوعيته وقابلية المعلومات المحاسبية الناتجة عنه للتحقق والإعتماد عليها في إتخاذ القرارات وإصدار الأحكام وإعداد التنبؤات والرقابة، أي أن القيود تحد من تحقق معايير القياس السابقة الذكر، وتتمثل هذه القيود في:⁷

¹ فريد زعرات، معالجة القوائم المالية من آثار التضخم وفق المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة، الجزائر، 2009، ص99

² حسين قاضي، مأمون توفيق، نظرية المحاسبة، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان، الأردن، 2004، ص251

³ لهوازي عز الدين، مخرجات النظام المحاسبي في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولية وفعاليتها في صنع القرارات، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة، الجزائر، 2015-2016، ص132

⁴ نريمان بن عياد، مرجع سابق، ص114

⁵ المرجع نفسه، ص114

⁶ سي محمد لخضر، مرجع سابق، ص91

⁷ الجبلاني بالواضح، فاتح بالواضح، دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالتقييم المحاسبي، المؤتمر الدولي حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الاعمال الدولية، يومي 04 و05 ديسمبر 2012، جامعة المسيلة، الجزائر، ص13

- **عدم التأكد:** ينتج عدم التأكد عن حاجة القياس المحاسبي لإجراء تقديرات تتعلق بالمستقبل الذي يتصف بالغموض، فالمؤسسة مستمرة لكن مبدأ الدورية الذي يقضي بتحديد النتيجة لأغراض الإفصاح المحاسبي يتطلب تبني بعض الإفتراضات من أجل التخصص المنطقي على أساس التوقعات المرتبطة بالمستقبل، كما أن التعبير النقدي عن الثروة يأخذ في الإعتبار بعض المقادير غير المؤكدة في المستقبل التي تختلف فيه درجة الإعتماد عليها.

- **الخلو من التحيز:** يعتبر تحديد درجة تحيز القياس المحاسبي أمرا صعبا في مجال المحاسبة رغم أنه قد يكون كبيرا نظرا لطبيعة المحاسبة من جهة وعملية التقييم من جهة أخرى، ويعني التحيز أن المعلومات الناتجة عن عملية القياس المحاسبي لا تتصف بالحياد والعدالة، أي أنه تم إعتمادها بمراعاة جوانب دون مراعاة جوانب أخرى.

- **الحيطة والحذر:** يعد هذا القيد من البدائل المتاحة لإجراء عملية القياس المحاسبي ويحصرها في بديلين أو ثلاثة على الأكثر، وبهذا سيتم إستبعاد بديل معين حتى ولو كان مناسب لغرض القياس، حيث يؤدي إلى حدوث أخطاء في القياس المحاسبي ويؤدي إلى التأثير سلبا على قيمة المعلومات المحاسبية فيجعلها غير ملائمة لإتخاذ القرارات لأنها لا تمثل الواقع الإقتصادي بصدق.

2- بدائل القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي وأثرها على المعلومات المحاسبية

تواجه مهنة المحاسبة تحديات كبيرة عند المفاضلة بين أسس القياس المحاسبي المختلفة، والجدل القائم بموضوع القياس يكمن في إختيار الطريقة المناسبة لإظهار المعلومات المحاسبية بشكل أفضل من بين طرق القياس المتاحة والتي لكل منها إيجابياتها وسلبياتها التي تؤثر على المعلومات المحاسبية الناتجة عنها. لقد إستحدث النظام المحاسبي المالي إضافة للتكلفة التاريخية طرق وبدائل قياس محاسبية جديدة، ينتظر منها أن تساهم في إثراء القيمة الإعلامية للمعلومات المحاسبية وتلبي حاجيات مستخدميها وتساعدهم في إتخاذ القرار السليم، سنحاول من خلال هذا العنصر دراسة وتقييم بدائل القياس المحاسبي المتبعة في النظام المحاسبي المالي وبيان أثرها على المعلومات المحاسبية.

2-1- طريقة التكلفة التاريخية

تعتبر التكلفة التاريخية من أهم المبادئ المحاسبية التي مازالت تتمسك بها النظرية المحاسبية، فهي تمثل النموذج الكلاسيكي للتوثيق والقياس المحاسبي، ويقصد بالتكلفة التاريخية في أبسط معانيها بأنها "المبلغ الذي دفع أو ما يعادله للحصول على أصل أو موجود بتاريخ الحصول عليه"¹، وقد عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنها "المبالغ المقاسة بالوحدة النقدية، للنقد النفق أو الممتلكات الأخرى التي تم تحويلها للغير أو أسهم رأس المال المصدرة، أو الخدمات التي تم إنجازها أو الإلتزامات التي قدمت مقابل السلع

¹ طلال الجاوي، سالم الزويبي، القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات، دار اليازوري، الأردن، 2014، ص46

الفصل الثالث: جودة المعلومات المحاسبية في ظل SCF ودورها في ترشيد القرارات الإستثمارية

والخدمات التي إستلامها أو سوف يتم إستلامها"¹.

مما سبق يتضح أن التكلفة التاريخية عبارة عن أسلوب قياس يعتمد على مبدأ تسجيل العمليات المالية في تاريخ حدوثها وبقيمتها في ذلك التاريخ سواء كان شراء أو بيع أصول من جهة، وتسديد التزامات أو تحصيل إيرادات من جهة أخرى، وبالتالي يمكن تعريف التكلفة التاريخية بأنها مقدار النقد أو السعر الذي تدفعه المؤسسة أثناء الحصول على أصل أو تحمل إلتزام في تاريخ حدوثه.

إن إستخدام طريقة التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية إيجابيات تتعكس على محتوى هذه القوائم وعلى مستخدميها، ويمكن أن نلخصها فيما يلي:²

- تمثل التكلفة التاريخية الحقيقة الفعلية للحدث المالي للتكلفة المدفوعة أو الملتزم بدفعها وقت اقتناء الأصل أو إنشاء الإلتزام؛

- يستند الاثبات والقياس المحاسبي للحدث المالي بالتكلفة التاريخية إلى عمليات حدثت فعلا وليست عمليات إفتراضية أو تقديرية؛

- يستند الاعتراف المحاسبي باستخدام هذا الطريقة إلى وجود مستندات ثبوتية تؤيد وقوع الأحداث المالية، مما يجعل القوائم المالية أكثر موثوقية؛

- يتلاءم مبدأ التكلفة التاريخية مع غالبية الفروض والمبادئ المحاسبية الأساسية مثل فرض الإستمرارية و فرض ثبات وحدة النقد ومبادئ الموضوعية والثبات في الإعتراف وتحقق الإيراد؛

- تساهم التكلفة التاريخية للاقتصاد في التكلفة والوقت والجهد من خلال الحصول المباشر على البيانات من الدفاتر والسجلات المحاسبية المدونة بها، الأمر الذي لا يتوفر في بعض الأساليب الأخرى التي تعتمد على التنبؤ، بالإضافة إلى تميزها بالتحفظ في القياس لا تتم عملية القياس إلا إذا كان الأصل موجودا فعلا والإلتزام حدث فعلا)، الأمر الذي يجنب مستخدم القوائم المالية الكثير من المخاطر؛³

رغم الإيجابيات المنطقية العديدة التي تميز طريقة التكلفة التاريخية، إلا أن الممارسات العملية أثبتت قصورها في عدة جوانب، ويمكن أن نلخص أهم الإنتقادات التي وجهت لهذه الطريقة في النقاط التالية:⁴

- إن مبدأ التكلفة التاريخية يقوم على فرضية ثبات الأسعار، هذه الفرضية التي لم يعد قبولها ممكنا وغير منطقيا في البيئة الاقتصادية الحديثة، والتي أصبحت تضم العديد من المتغيرات ذات التأثير على الأسعار كالتضخم وأسعار الصرف والانخفاض في وحدة النقد بفعل الزمن؛

¹ رشيد بوكساني، وآخرون، مبدأ التكلفة التاريخية بين الانتقاد والتأييد في ظل توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 17-18 جانفي 2010، ص6

² محمد مطر، موسى سويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2012، ص164

³ إسماعيل سبتي، أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة، رسالة دكتورة غير منشورة، جامعة المسيلة، الجزائر،

2015-2016، ص70

⁴ خلف الله بن يوسف، مرجع سابق، ص39

الفصل الثالث: جودة المعلومات المحاسبية في ظل SCF ودورها في ترشيد القرارات الإستثمارية

- إن الإستمرار بإستخدام مبدأ التكلفة التاريخية في تسجيل الأحداث الاقتصادية يعني الإستمرار في عرض عناصر القوائم المالية بقيم ذات تواريخ مختلفة نظر للتباعد الزمني في تواريخ المعاملات، وبالتالي الجمع بين قيم وتكاليف وإيرادات أنفقت أو حصلت في تواريخ مختلفة، مما يحرف في شفافية ومصداقية القوائم المالية ووضعية مركزها المالي والربحي السنوي المحقق؛

- إن مبدأ التكلفة التاريخية لا يهتم بالانخفاض الحاصل للأصول والموارد الاقتصادية للمؤسسة والذي لا يتم إثباته محاسبيا بتخفيضه من الربح المحقق (بزيادة المخصصات أو إثبات التدني)، وبالتالي يتأكل الرأسمال الاقتصادي للمؤسسة نتيجة عدم تعويض تلك الخسارة من جهة، ومن جهة أخرى تظهر أرباح صورية للمؤسسة يتم بها تضليل كل من أصحاب الملكية في شكل توزيعات أرباح التي تعتبر عن توزيع جزء من رأس المال المؤسسة، وتضليل المستثمرين بالاعتراف بأرباح غير حقيقية، بالإضافة إلى تحمل المؤسسة خسائر ضريبية نتيجة الاعتراف بتلك الأرباح؛

كل الإنتقادات السابقة تساهم جميعا في تقليل فرص المستخدمين في إتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، لأن عدم الأخذ بعين الإعتبار للتغيرات الدورية في الأسعار أو في القوة الشرائية لوحدة النقد تؤدي إلى بيانات محاسبية مثبتة بوحدات نقدية غير متجانسة القيمة على مدى الفترات الزمنية المتعاقبة، مما يؤثر على مصداقية المعلومات المحاسبية خاصة خلال فترات التضخم، وبالتالي فإن المعلومات المحاسبية الناتجة عن القياس بالإعتماد على هذه الطريقة أصبحت تفقد الكثير من خصائصها النوعية وقدرتها للإفصاح عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

بسبب هذه الإنتقادات ظهرت العديد من أساليب القياس المحاسبي البديلة لأسلوب التكلفة التاريخية، وذلك من أجل معالجة النقائص والانتقادات الموجهة لهذا الأسلوب ومسايرة التغيرات والتطورات الاقتصادية وتوفير معلومات ذات جودة تساعد في اتخاذ قرارات المستخدمين ذات العلاقة بها، من بين هذه الطرق توجد طريقة التكلفة الجارية، طريقة القيمة الحالية، طريقة القيمة العادلة.

2-2- طريقة التكلفة الجارية

تعتبر التكلفة الجارية وفقا لمجلس معايير المحاسبة الدولية أساسا لتقييد الأصول وفقا لمبلغ النقد أو ما يعادل النقد والذي يفترض دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر، وتسجل الخصوم بمبلغ غير مخصوم من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد الالتزام في الوقت الحاضر.¹ إن جوهر هذه الطريقة هو إعتماد أساس للقياس يتمثل في الأسعار الجارية المبنية على أسعار السوق أو صافي القيمة البيعية القابلة للتحقيق أو تكلفة الإحلال.² يعتمد تحديد القيمة الجارية على عدة أساليب من أهمها:

¹ لجنة معايير المحاسبة الدولية، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2003،

ص7

² كمال عبد العزيز، مقدمة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2004، ص415

الفصل الثالث: جودة المعلومات المحاسبية في ظل SCF ودورها في ترشيد القرارات الإستثمارية

- القيمة الحالية (القيمة الإستعمالية): يعتمد هذا الأسلوب في تسجيل الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن السياق العادي للنشاط، وتسجل الإلتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي من المتوقع طلبها لسداد الإلتزامات ضمن السياق العادي للنشاط.¹

- القيمة القابلة للتحقق (أسعار الخروج الجارية): وتسمى أيضا صافي القيمة البيعية، وتعبّر عن المبلغ الذي يمكن الحصول عليه حاليا مقابل التخلي على الأصل، أي سعر البيع مطروحا منه المصاريف اللازمة لإتمام عملية البيع.² وهناك تعريف أشمل والذي يعتبر أن القيمة القابلة للتحقق أنها " مبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة، كما تمثل قيم السداد، أي المبالغ غير المخصومة للنقدية أو ما يعادلها التي من المتوقع أن تدفع لسداد الإلتزامات ضمن السياق العادي للنشاط".³

- القيمة الإستبدالية (قيمة الإحلال): تعرف على أنها التكلفة التي يمكن تحملها من أجل إستبدال الأصل بأصل آخر مماثل له في قدرته الإنتاجية ولا يلزم أن يكون مطابق له من حيث المواصفات الفنية ومكوناته، أي أن أساس الاستبدال يكون اعتمادا على القدرة والطاقة الإنتاجية للأصل.⁴

بشكل عام، تعتمد القيمة الجارية على تكلفة الاستبدال كأساس رئيس للقياس، على أنه إذا كانت تكلفة الإلتزام أعلى من صافي القيمة القابلة للتحقق والقيمة الحالية يتم إعتقاد صافي القيمة الممكن تحقيقها كأساس للقياس.⁵

وتجد الإشارة أن النظام المحاسبي المالي قد إعتد أسلوبين للقياس المحاسبي من هذه الطريقة هما:

- القيمة القابلة للتحقق والتي سمها سعر البيع الصافي.

- القيمة الحالية والتي سمها القيمة النفعية أو القيمة المحينة.

والأسلوبين السابقين دخلت تحت تسمية القيمة القابلة للتحصيل التي عرفها بأنها " القيمة الأعلى بين سعر البيع الصافي والقيمة النفعية".⁶

يعتبر الكثير أن نموذج التكلفة الجارية مدخلا بديلا للتغلب على مشكلة التغير في مستويات الأسعار وأثر ذلك على القوائم المالية وبالتالي على مستخدميها، ولذلك تمكن مميزات هذا النموذج خاصة ملاعته لقياس الكفاءة كما يعتبر من أكثر الطرق ملاعمة في الحفاظ على الرأسمال المادي، ويمثل وسيلة تقدير التدفقات النقدية

¹ سعیدی عبد الحليم، مرجع سابق، ص 138

² موازين عبد الحميد، بربري محمد الأمين، القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التضخم الاقتصادي، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 19، جانفي 2018، ص 61

³ مجبلي خليصة، دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2017-2018، ص 157

⁴ إسماعيل سبتي، مرجع سابق، ص 82

⁵ لجنة معايير المحاسبة الدولية، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مرجع سابق، ص 8

⁶ القرار رقم 01 المؤرخ 2008/07/26، مرجع سابق، ص 7

المستقبلية.¹ هذا بالإضافة إلى مميزات عديدة جعلته البديل الأكثر إتفاقا عليه من قبل أغلبية المستخدمين ومنها على الخصوص ما يلي:²

- تعتبر طريقة حديثة للقياس المحاسبي؛
 - تأخذ جميع التغيرات الجارية التي تطرأ على كافة بنود قائمة الدخل والمركز المالي؛
 - تمثل مؤشرا جيدا لقياس الكفاءة ووسيلة للحفاظ على رأس المال؛
 - تستخدم كأداة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية؛
- رغم الإيجابيات التي تتميز بها هذه الطريقة إلا أن ذلك لم يمنع من تسجيل عدة نقائص وعيوب ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:³
- صعوبة إيجاد أصول مشابهة في السوق لتلك التي تحوزة المؤسسة.
 - غياب الموضوعية والقابلية للتحقق، لأن تحديدها يعتمد غالبا على التقدير مما يجعلها عرضة للتحيز والذاتية في التقدير.

- أخطاء القياس الناجمة عن عدم توحيد وحدة القياس المستخدمة.⁴

2-3- طريقة القيمة العادلة

رأينا فيما سبق أن القياس بواسطة التكلفة التاريخية أو بطرق القياس الأخرى المذكورة سلفا لا يستجيبان بشكل واضح ودقيق لإحتياجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية المفيدة، والتي تسمح لهم بإتخاذ قرارات إقتصادية رشيدة نظرا لعدم ملائمتها، وهذا ما دفع بأغلبية المهتمين في الميدان المحاسبي من الإستمرار في البحث عن نماذج أخرى تجمع بين الملاءمة المفقودة في النماذج الأخرى وخاصية الموثوقية، وكانت النتيجة التوصل إلى نموذج آخر يعتقد أنه يتوقف عند التوازن بين أهم خصائص المعلومات المحاسبية وهي خاصية الملاءمة والموثوقية، ويطلق على هذا النموذج بالقيمة العادلة.

3- محاسبة القيمة العادلة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الإستثمارية

إن المعلومات المحاسبية الناتجة عن القياس بالتكلفة التاريخية أصبحت تفقد الكثير من خصائصها النوعية وقدرتها على الإفصاح عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة وخاصة مع مرور الزمن، وبالتالي لم تعد القيم التي تظهر في القوائم المالية في ظل النموذج الكلاسيكي تقدم الخدمات المطلوبة منها بالنسبة للمستثمرين الذين يحتاجون إلى معلومات عادلة تمثل الوقائع الاقتصادية الحقيقية للمؤسسة لإتخاذ قرارات سليمة، لهذا تراجع أساس التكلفة التاريخية بشكل واضح لحساب القيمة العادلة.

¹ سي محمد لخضر، مرجع سابق، ص 138

² موازين عبد الحميد، بربري محمد الأمين، مرجع سابق، ص 62

³ موازين عبد الحميد، بربري محمد الأمين، مرجع سابق، ص 62

⁴ سي محمد لخضر، مرجع سابق، ص 139

3-1- مفهوم وأهداف القيمة العادلة وشروط تحديدها

3-1-1- مفهوم وأهداف القيمة العادلة: لا يوجد من الناحية النظرية إتفاق بين المحاسبين والمهنيين والمنظمات المهنية والباحثين على مفهوم أو تفسير محدد للقيمة العادلة، لكن وردت عدة تعريفات لها نذكر منها:

عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) القيمة العادلة على أنها "المبلغ الذي يمكن أن يشتري أو يباع به ذلك الأصل في معاملة جارية بين أطراف متراضية، أي ليس في عملية بيع جبرية أو بيع تصفية"¹.

تعرف القيمة العادلة حسب معايير الإبلاغ المالي (IFRS) بأنها "القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية إتزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بيئة من الحقائق وبتعاملان بإرادة حرة"².

وطبقا للمعيار الدولي (IFRS13) تعرف القيمة العادلة بأنها "السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع أصل أو دفعه لتحويل إتزام بموجب عملية منظمة بين متشاركين في السوق في تاريخ القياس"³.

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن مفهوم القيمة العادلة يرتكز على الأسس التالية:

- أن تتم صفقة التبادل للأصل بين طرفين مستقلين وكل منهما يسعى للتفاوض على أحسن شروط يمكن الحصول عليها؛

- أن تتم الصفقة بين أطراف راغبة في عقد الصفقة، ومطلعة على الحقائق الأساسية ذات الصلة، ولا توجد معلومات مهمة لدى طرف دون الآخر؛

- أن تكون الظروف طبيعية، فالصفقات التي تتم في ظل ظروف التصفية لا تعبر عن القيمة العادلة لأن البائع يكون مجبرا على البيع؛

ويهدف مفهوم محاسبة القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ

إعداد الميزانية العامة، بحيث يعترف بالدخل بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في

المؤسسة أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمؤسسة، فمفهوم القيمة العادلة مبني على أساس أن المؤسسة

مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود ومن ثم فالقيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي سوف تتسلمه أو تدفعه

المؤسسة في عملية إجبارية أو تصفية غير اختيارية أو مضطر للبيع. وعليه فإن قيام الوحدة الاقتصادية بتطبيق

محاسبة القيمة العادلة ومعرفة القيمة الحقيقية للمؤسسة يعود لعدة أسباب أهمها:⁴

¹ طارق عبد العال حماد، المدخل الحديث في المحاسبة - المحاسبة عن القيمة العادلة -، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص7

² شعيب شنوف، زاوي أسماء، دور محاسبة القيمة العادلة في الازمة المالية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة المالية، يومي 20-21 أكتوبر 2009، جامعة سطيف، الجزائر، ص12

³ محبيلي خليصة، مرجع سابق، ص160

⁴ أحمد طرطار، منصر عبد العالي، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في ظل بيئة الأعمال المتأثرة بالازمات المالية العالمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد2، 2016، ص90

- اتخاذ قرارات استثمارية وتجارية رشيدة متعلقة ببيع أو شراء الاستثمارات (الاختيار من بين البدائل) وقرارات الاندماج التي تتم بين الوحدات أو قرارات الحيازة (الشراء) لوحدة ما، بحيث تكون مبنية على معلومات مالية ذات موثوقية عالية؛

- التخطيط لأعمال المؤسسة؛

- إظهار القيمة الحالية لكل من حملة الأسهم والمستثمرين والمقرضين؛

- إدارة وقياس المخاطر التي تحيط بالمؤسسة الاقتصادية، بحيث يؤخذ بالحسبان المخاطر المالية المتوقعة الملازمة لقرارات الاستثمار التي قد تنجم عن تغيرات ذات بعد اقتصادي في القيم السوقية وأسعار العملات والفوائد ووضع المدينين؛

- تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة؛

وبالتالي فإن محاسبة القيمة العادلة جاءت لتشكّل تغييراً نوعياً من شأنه أن يجعل البيانات المالية تعكس بدقة أكبر الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية، كما أنها تعزز الشفافية من خلال سماحها بتحديد متطلبات العرض والإفصاح للمعلومات المالية

3-1-2- شروط تحديد القيمة العادلة: عند تطبيق قياس القيمة العادلة يجب من توفر الشروط التالية:

- وجود سوق نشط لذا لم يكن سوق الأداة المالية نشطاً تتحدد القيمة العادلة باستخدام أسلوب تقييم ملائم يعتمد على معاملات السوق الفعلية، وقد نصت معايير المحاسبة الدولية على أن السعر في السوق النشط يمثل أفضل دليل على القيمة العادلة للموجودات المراد قياسها؛

- توفر الكوادر المؤهلة للتعامل من القيم العادلة؛

- توفر قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط؛

- أن تتم العملية التبادلية بحرية تامة ومن دون ضغوط ولا يكون هناك ظروف غير طبيعية مثل التصفية أو الإفلاس أو ظروف احتمالية؛

- أن تتم الصفقة بين أطراف غير ذوي علاقة ومستقلين وكلاهما يعمل للحصول على أكبر منفعة لنفسه؛

3-2- أساليب تقييم بالقيمة العادلة

حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية ثلاث تقنيات تقييم تستخدم على نطاق واسع في عملية قياس القيمة العادلة تتمثل في مداخل التقييم التالية:¹

3-2-1- مدخل السوق: التقييم وفق هذه الطريقة يتم عن طريق مشاهدة الأسعار المتوفرة في السوق النشطة بما في ذلك الأصول المماثلة والمقارنة.

¹ لهويزي عز الدين، مرجع سابق، ص 178

3-2-2- مدخل الدخل : التقييم وفق هذه الطريقة يتم بتحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ موحد للقيمة الحالية، اعتماد على إفتراض أن شركاء السوق هم السبب في تلك المبالغ الإفتراضية.

3-2-3- مدخل التكلفة: وتعتمد على المبلغ المطلوب حاليا لإحلال المقدره الخدمية لأصل ما (إحلال التكلفة) أي التكلفة الإستبدالية الحالية.

لزيادة الإتساق والتماثل في القياس القيمة العادلة والمعلومات المتعلقة بها وضع المعيار IFRS13 التسلسل الهرمي لتقييم القيمة العادلة حيث يعطي الأولوية للأسعار المتداولة في الأسواق النشطة للأصول والإلتزامات التماثلة ويعطي أدنى أولوية لأسعار القيم الأخرى غير المتداولة في أسواق النشطة، وتتمثل المستويات الثلاثة التي جاء بها المعيار فيما يلي:¹

- **المستوى الأول:** وهي المدخلات التي تعبر عن الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة للأصول أو الإلتزامات المماثلة، والتي يمكن للمؤسسة الوصول إليها في تاريخ القياس، يوفر السعر المعلن في السوق النشط مرجعا ودليلا أكثر موثوقية لقياس القيمة العادلة، حيث يستخدم السعر في هذه الحالة لقياس القيمة العادلة دون الحاجة لتعديله أو لإستثناءات محدودة.

- **المستوى الثاني:** يتمثل في المدخلات الأخرى غير الأسعار المعلنة ضمن المستوى الأول، ويتضمن الأسعار المعلنة للأصول والإلتزامات مماثلة في أسواق نشطة، والأسعار المعلنة للأصول والإلتزامات المطابقة أو المماثلة في الأسواق غير نشطة بالإضافة إلى مدخلات أخرى بخلاف الأسعار المعلنة كمعطيات السوق حول الأصول والإلتزامات محل التقييم.

- **المستوى الثالث:** وهي المدخلات التي لا يمكن ملاحظة الأصل أو الخصم، وتستخدم عندما لا تتوفر المدخلات المعلنة، كما ينبغي أن تعكس المدخلات غير الملاحظة الإفتراضات التي يضعها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الخصم بما فيها الإفتراضات حول المخاطر.

يتضح مما سبق أن هناك ثلاث حالات لتقدير القيمة العادلة، حالة توفر السوق النشط حيث يعتبر السعر المحدد فيه أفضل دليل على القيمة العادلة، وحالة عدم وجود سوق نشطة فيكون تقدير القيمة العادلة على أساس اجتهادي افتراضي للقيمة العادلة بناءا على الأصول والالتزامات المشابهة والمماثلة، وفي حالة عدم وجودها نستند إلى التقييم والاجتهاد الشخصي.

3-3- مزايا وعيوب القياس بالقيمة العادلة

حسب النظرة المحاسبية للكثير من المفكرين والمختصين فإن لكل نموذج أو أسلوب قياس محاسبي إمتيازات يتميز بها عن غيره وانتقادات موجهة له من مؤيدي النماذج الأخرى، ونموذج القيمة العادلة يحتوي إمتيازات يعالج به أوجه قصور الأساليب الأخرى، وانتقادات موجهة لمواطن القصور به.

¹ المرجع نفسه، ص 179

الفصل الثالث: جودة المعلومات المحاسبية في ظل SCF ودورها في ترشيد القرارات الإستثمارية

- 3-3-1- مزايا القياس بالقيمة العادلة:** إن الأخذ بطريقة القياس القيمة العادلة يؤدي إلى تحقيق المزايا التالية:¹
- تعكس القيمة العادلة واقع المنشأة الاقتصادي وهي أقرب للتعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الاعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية؛
 - إذا تم تقييم الأصول والالتزامات على أساس القيمة العادلة فإنها تعبر عن المركز الاقتصادي، حيث يتم أخذ الاسعار السوقية بعين الاعتبار؛
 - يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال؛
 - يوفر هذا المدخل مقياساً يتميز بالدقة لمفهوم القيمة والربح الاقتصادي للمنشأة؛
 - تراعي محاسبة القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد؛
 - يعد استخدام معيار القيمة العادلة أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأساساً أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية؛
 - تساعد المعلومات المبنية على القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المنشآت المتشابهة التي تستخدم القيمة العادلة؛
 - تزود القيمة العادلة المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة المؤسسة؛
- 3-3-2- عيوب القياس بالقيمة العادلة:** رغم المزايا التي تحققها هذه النموذج إلا إنه لديه جوانب قصور يتطلب التعديل والمعالجة، ومن بين أهم الإنتقادات الموجهة لهذا لنموذج القيمة العادلة ما يلي:²
- عدم حيادية ودقة القياس المحاسبي وفق هذا المنهج بسبب التحيز واختلاف الاجتهادات والأداء الشخصية لاعتماده جزئياً على أساليب قياس تحكمية؛
 - يتطلب الوقوف على الظروف المحيطة بالقيمة العادلة، بذل جهود غير عادية وتكبد مصاريف إضافية تتسبب في زيادة التكلفة عن المنفعة المحققة منها؛
 - يصعب تحديد القيمة السوقية العادلة لكثير من أصول المؤسسة عندما لا تتوفر لها أسواق نشطة ومنتظمة أو لا تتوفر معلومات كافية عن خصائصها الفنية، مما يعيق إجراء المقارنات بينها وبين موجودات شبيهة يتم القياس عليها في احتساب أو تقدير قيمتها العادلة؛
 - يتطلب إعداد وعرض البيانات المالية وفق منهج القيمة العادلة، فترة أطول من الوقت، قد يترتب عليها تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية في الوقت المناسب، فتفقد هذه المعلومات خاصية التوقيت الملائم؛
 - يؤدي تعدد بدائل القياس بالقيمة العادلة إلى نتائج تختلف حسب مخرجات قياس كل منها، مما يفقد البيانات المالية مصداقيتها وموضوعيتها وقابليتها للمقارنة؛

¹ جميل حسن النجار، اثر تطبيق القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد9، العدد3، 2013، ص469

² محمد مطر، موسى سويطي، مرجع سابق، ص199-200

- تذبذب القيم المحتسبة وفق منهج القيمة العادلة عن كل إعادة تقييم ومعالجة فروق التقييم بطرق مختلفة يجعل التعبير عن هذه القيم في السجلات أقل ثبات إستقرار بفعل العديد من التأثيرات الناتجة عن عناصر سوقية داخلية وعوامل خارجية ليس لها ضوابط محددة؛

- قد يفتق استخدام منهج القيمة العادلة عند إعداد البيانات المالية مجالا أكبر للتلاعب في نتائج الأعمال وتغطية بعض الثغرات وفقا لرغبات ومصالح الإدارة، كما أن الاعتراف بالمكاسب والخسائر غير المحققة كبنود في قائمة الدخل أو في قائمة التغير في حقوق الملكية دون أن تتم عمليات تبادل فعلية بين المؤسسة أطراف خارجية عنها، قد يفتق بابا آخر للتلاعب في الإيرادات؛

- عدم إتساق أساس القيمة العادلة مع الكثير من المبادئ والأسس المحاسبية، مثلا مبدأ الحيطة والحذر.

من العرض السابق لمزايا وعيوب القياس بالقيمة العادلة، نلاحظ أن معظم المزايا التي يحققها هذا النموذج مرتبطة بتوفر أسواق نشطة، وأن معظم الإنتقادات تتعلق بعدم توفر هذا السوق، حيث قد تلجأ المؤسسة عند استخدام القيمة العادلة لتقييم الأصول التي ليس لها سوق نشط إلى نماذج تقييم داخلية تكون للإدارة تأثير في وضع فرضياتها، هذا الأمر قد يكون له تأثير سلبي على موضوعية وحياد التقييم وبالتالي على الموثوقية وقابلية المقارنة وهذا ما يعيب القيمة العادلة.

4- أثر مقياس القيمة العادلة على المعلومات المحاسبية وإنعكاسها على القرارات الإستثمارية

حتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة في إتخاذ القرارات الإستثمارية يجب أن تتمتع بمجموعة من الخصائص النوعية التي تكسب هذه المعلومات الجودة المطلوبة، هذه الخصائص تتأثر بالطريقة التي تقاس بها المعلومات المحاسبية، وكما رأينا سابقا فإن لكل طريقة قياس محاسبي نقاط قوة ونقاط ضعف سوف تنعكس إيجابا وسلبا على جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي على متخذ القرار الإستثماري.

وبما أن النظام المحاسبي المالي يعتمد بشكل عام على طريقة التكلفة التاريخية كأساس لقياس عناصر القوائم المالية، وأعتد بشكل أقل على القيمة العادلة في قياس بعض العناصر الأخرى، سنحاول من خلال هذا العنصر أن نبين أثر كل طريقة على أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وإنعكاس هذا الأثر على القرارات الإستثمارية.

4-1- التكلفة التاريخية والقيمة العادلة وأثرهما على خاصية الملاءمة

ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن تكون قادرة على إحداث فرق في القرارات المتخذة من قبل المستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية، أو تعزيز أو تصحيح تقييمات ماضية، فحتى تكون المعلومات ملائمة يجب أن تكون لها قيمة تنبؤية وقيمة تأكيدية، أو كلاهما.

- يستند نموذج التكلفة التاريخية إلى فرض ثبات وحدة القياس النقدي، وبالتالي فالمعلومات الناتجة عن التقييم وفق هذا النموذج تكون غير ملائمة بسبب التغير المستمر في الأسعار، في هذه الحالة فالقيم التاريخية لعناصر القوائم المالية تصبح غير واقعية وبعيدة عن قيمتها الجارية ولا تمثل المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، الأمر

الذي يؤثر سلبا على مصداقية هذه القوائم ويحد من قدرتها التنبؤية وقدرتها التأكيدية، وبالتالي تصبح المعلومات المحاسبية وفق هذا النموذج عاجزة على مقابلة إحتياجات متخذي القرارات الإستثمارية.

- تتميز طريقة القيمة العادلة أنها تأخذ التغير في الأسعار بعين الإعتبار، وتعتمد في تقييمها لعناصر القوائم المالية على الأسعار والقيم الجارية، وبالتالي تصبح القوائم المالية المعدة وفق هذا المقياس تعكس الوضع المالي الواقعي الحقيقي للمؤسسة الأمر الذي يؤثر إيجابا على مصداقية هذه القوائم ، مما يسهل ويساهم بشكل افضل في تقييم أدائها الماضي والتوقعات المستقبلية، وهذا سوف يعزز خاصية الملاءمة من خلال توفير معلومات محاسبية أنية تزيد من القدرة التنبؤية والتأكيدية لها، وهذا ما يحتاج إليه متخذ القرار الإستثماري.

4-2- التكلفة التاريخية والقيمة العادلة وأثرهما على خاصية الموثوقية

لتكون المعلومات المحاسبية موثوقة يجب أن تمثل بصدق الأحداث والوقائع التي من المفروض أن تمثلها وحتى تكون كذلك يجب أن تتوفر فيها ثلاث خصائص وهي الإكتمال والحياد والخلو من الخطأ.

- القياس بالتكلفة التاريخية يتميز بإمكانية التحقق من المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية من خلال الوثائق الثبوتية الخاصة بها، كما أنها ناتجة عن أحداث وقعت فعلا وليست أحداث إفتراضية وأن الأسعار محددة ومعروفة بالكامل وغير قابلة للجدل أو التغيير ومؤيدة بوثائق ومستندات، وبالتالي حيادية وخالية من التحيز الشخصي، وهذا يعني إمكانية الإعتماد على المعلومات المحاسبية لإكتسابها درجة الموثوقية البعيدة الذاتية والتحيز الشخصي.

- توفير القيمة العادلة لمعلومات موثوق بها ومفيدة في عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية يتوقف على مدى توفر مقومات الأسواق النشطة لكافة عناصر القوائم المحاسبية، ولكن بسبب أن هناك الكثير من الأصول والإلتزامات ليس لها سوق نشط، الأمر الذي أصبح معه الطرق المتعلقة بتقدير قيمتها العادلة أكثر إجتهدية وإعتمادا على الحكم الشخصي وبالتالي أقل موثوقية.

مما سبق يتضح أن مقياس القيمة العادلة يعكس الوضع الاقتصادي للمؤسسة بشكل أفضل وهذا ما يسمح لمتخذي القرارات الإستثمارية بالحصول على معلومات محاسبية مقيمة بالأسعار الحالية مما يزيد من القدرة التنبؤية للنتائج المستقبلية بالإضافة إلى قدرتها على تصحيح المعلومات من خلال تصحيح قيمة النقد نتيجة الزمن مثلا، وهذا ما يجعل المعلومات المحاسبية أكثر ملائمة في إتخاذ القرارات الإستثمارية، إذا ما قورنت بمعلومات التكلفة التاريخية.

أما بالنسبة لخاصية الموثوقية، فإن المشكل في القيمة العادلة أن المعلومات الناتجة عنها تكون أكثر موثوقية في حالة توفر سوق نشط، أما في حالة عدم توفره تكون المعلومات مبنية على أحكام شخصية إجتهدية مما يقل من درجة موثوقيتها، وهذا ما لا نجده في المعلومات الناتجة عن التكلفة التاريخية.

4-3- التكلفة التاريخية والقيمة العادلة وأثرهما على قابلية المقارنة

تعتبر قابلية المقارنة على إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية للمؤسسة الواحدة لعدة فترات زمنية، أو مقارنتها لنفس الفترة مع مؤسسات أخرى مماثلة، مما يسمح بمعرفة اتجاهات المركز المالي وأداء المؤسسة والذي على أساسه يمكن المقارنة بين المؤسسات المختلفة وإتخاذ القرار الإستثماري المناسب.

- يتميز نموذج التكلفة التاريخية بالقابلية للمقارنة في ظل حالة الإستقرار الاقتصادي وثبات الأسعار، كما يتميز أيضا بخاصية الثبات التي تقضي بأن تظل عناصر القوائم المالية مقومة بالتكلفة من فترة لأخرى، ولكن تفقد معلومات التكلفة التاريخية فعليتها في المقارنة في حالة عدم إستقرار الأسعار وتقلبها المستمر بمرور الزمن وبالتالي تصبح عملية المقارنة التي يقوم بها المستثمر لمعرفة تطور أداء المؤسسة أو لمعرفة وضعيتها مع باقي المؤسسات من أجل إتخاذ قراره الإستثماري غير سليمة.

- عندما يتم الوصول للقيمة العادلة بالاعتماد على سوق نشطة، فإن ذلك من شأنه تعزيز قابلية المقارنة بين المعلومات المقيمة على أساس القيمة العادلة، أما في حالة غياب السوق النشطة، يتم اللجوء إلى تحديد القيمة العادلة باستخدام النماذج الداخلية التي يختلف فيها اختيار الفرضيات والمعايير من مؤسسة إلى أخرى غياب خاصية الثبات، وبالتالي قد يتم تخفيض قابلية المقارنة للمعلومات لأنه ليس هناك توحيد في القياس حتى في حالة أصل مماثل.

4-3- التكلفة التاريخية والقيمة العادلة وأثرهما على قابلية الفهم

تكون المعلومات قابلة للفهم إذا تم عرضها بشكل بسيط وواضح وموجز للمستخدمين لديهم المعرفة الكافية - تعتبر التكلفة التاريخية طريقة سهلة الفهم وغير معقدة لأن الأسعار التي تعتمد عليها في تقييم عناصر القوائم المالية محددة ومعروفة بالكامل عند حدوث المعاملة التجارية وهي غير قابلة للجدل أو التغيير، وبالتالي فهي سهلة الفهم لجميع مستخدمي القوائم المالية.

- في ظل تطبيق محاسبة القيمة العادلة، يرى مؤيديها بأن التقارير المعدة وفق القيمة العادلة توفر المزيد من البيانات المالية التي تتصف بالقابلية للفهم للمستخدمين مقارنة بمحاسبة التكلفة التاريخية، حيث أنها تعكس بشكل أفضل التغيرات التي تتم في السوق، هذا في حالة توفر سوق نشط، لكن في حالة عدم توفر هذا النوع من الاسواق، فإن القيمة العادلة يتم تحدها وفق نماذج مصممة من قبل الإدارة، وهذا ما يجعل المعلومة معقدة وصعبة الفهم من طرف مستخدمي القوائم المالية، لذلك ونظرا لتعقد وصعوبة قياس القيمة العادلة، بالإضافة إلى إمكانية استخدام أسس قياس متباينة، فإنه من الضروري تعزيز الإفصاحات المتعلقة بقياس القيمة العادلة من أجل تعزيز قابلية فهمها من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية.

تكون التكلفة التاريخية هي المقياس الأمثل الذي يحقق كافة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في حالة الإستقرار الاقتصادي وعدم تغير الأسعار، ولكن نظر للواقع الاقتصادي الحالي وما يميزه من ارتفاع وتقلب

الفصل الثالث: جودة المعلومات المحاسبية في ظل SCF ودورها في ترشيد القرارات الإستثمارية

الأسعار، تصبح التكلفة التاريخية عاجزة على المحافظة على المحتوى المعلومات الجيد للقوائم المالية، ونفس المنطق بالنسبة لمقياس القيمة العادلة في حالة عدم وجود أسواق نشطة. من خلال ما سبق يتضح أن معلومات القيمة العادلة أكثر ملاءمة للمستثمرين مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية، حيث يمثل القدر المطلوب تحقيقه من خاصيتي الملاءمة والموثوقية أساس المفاضلة عند المقارنة بين النموذجين السابقين، ففي حين يحقق نموذج التكلفة التاريخية قدرا كبيرا من الموثوقية وقدرا أقل من الملاءمة فإن نموذج القيمة العادلة يحقق قدرا أكبر من الملاءمة وقدرا أقل من الموثوقية، خاصة في ظل غياب سوق نشطة، فيأخذ قياس القيمة العادلة على أنه موثوق ويمكن الاعتماد عليه في حال وجود سوق نشطة أو عدم وجود فروق مهمة عند التحقق من تقديرات القيمة العادلة. ومع ارتباط فائدة المعلومات بالزمن بحيث تفقد المعلومة قيمتها وأهميتها بمرور الزمن أصبح توجه المستثمر أكثر إلى مدى ملاءمة المعلومات التي توفرها المحاسبة أكثر من مدى موثوقيتها، وهذا ما يعكسه التوجه الحالي لمعايير المحاسبة الدولية التي تهدف إلى الإعراف بجميع الأصول والإلتزامات في القوائم المالية على أساس القيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية.

المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي وفق SCF ودوره في ترشيد القرارات الإستثمارية

لقد أعطى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة لعملية الإفصاح من خلال إعطاء الأولوية للمعايير المحاسبية الدولية المتعلقة به، وهذا بغية إكتساب القوائم المالية المعدة وفقه المصادقية والشفافية، وتقليص الفروق الموجودة بينها وبين القوائم المعروضة حسب معايير المحاسبة الدولية، وبهذا فإن النظام المحاسبي المالي يتوافق مع هدف المرجع المحاسبي الدولي بالتركيز على تحسين جودة ونوعية المعلومات المحاسبية والذي سيساهم في ترشيد القرارات التي يتخذها المستثمر.

1- مفهوم وأهمية وأنواع الإفصاح المحاسبي

1-1- مفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبي

لقد اختلفت وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح المحاسبي، وهذا الإختلاف نابع أساسا من إختلاف مصالح وأهداف الأطراف ذات العلاقة من إستخدام المعلومات المحاسبية، ويمكن التطرق إلى أهم تعاريف الإفصاح المحاسبي كما يلي:

الإفصاح هو إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل.¹

¹ وليد ناجي الحياي، المحاسبة المتوسطة - مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي-، دار حنين، عمان، الأردن، 1996، ص371

الإفصاح هو عملية إظهار المعلومات المالية، سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجدول المكمل في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركات.¹ عرفت جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) الإفصاح بأنه "عرض القوائم المالية بكل وضوح وطبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما، ويتعلق ذلك بشكل وتصنيف المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية ومعاني المصطلحات الواردة بها، حيث تكون أكثر ملاءمة للتنبؤ بوضعية المؤسسة مستقبلا وذلك لإتخاذ القرار الإستثماري الملائم"².

من خلال التعريف السابقة يتضح أن الإفصاح المحاسبي هو إظهار كل المعلومات المهمة المتعلقة بالمؤسسة بشكل واضح وصحيح وملائم لكافة المستخدمين لمساعدتهم في إتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ونلاحظ أيضا أن الإفصاح يركز على المستخدمين الخارجين الذين ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات المحاسبية للمؤسسة، بمعنى أن الإفصاح موجه بصفة عامة للأطراف الخارجية من مستثمرين ودائنين وغيرهم. كما تجدر الإشارة إلى أنه على الجهات المعدة للمعلومات أن تأخذ بالاعتبار توافق نوعية وطريقة عرض هذه المعلومات مع المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها عامة لتحقيق الاتساق والتوافق في الممارسات المحاسبية وتوفير بيانات مالية تعكس الواقع الاقتصادي بصورة دقيقة.

يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته بإعتباره يمثل أحد الوظائف الأساسية للمحاسبية، والتي تهتم بتزويد الجهات المهتمة بنشاط المؤسسة بالمعلومات الملائمة لإتخاذ قراراتهم، كما يستمد أيضا أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات، وهذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات بناء على هذه المعلومات، ولذلك فإن الإفصاح غير الكامل أو غير الدقيق يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الاطراف الأمر الذي من شأنه أن يكون له آثار سلبية، وبناءا على ذلك يمكن إبراز أهمية الإفصاح من خلال النقاط الآتية:

- يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أدوات الإتصال بين المؤسسة والجهات ذات العلاقة، فبدون الإفصاح المحاسبي لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي سواء للمؤسسة أو الأطراف الخارجية المهتمة بنشاطها؛

- إن إتباع مفهوم الإفصاح في نشر التقارير المالية سوف يقلل من درجة التباين في المعلومات أو ما يسمى بحالة احتكار المعلومات، مما يكون له آثار ملموسة في تحقيق التكافؤ والعدالة في الأسواق المالية، كما يساهم في خدمة المستخدمين الذين لهم قدرة محدودة أو سلطة ضعيفة في الحصول على المعلومات؛

¹ محمد مبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011، ص480

² محمد فيصل مايدة، مرجع سابق، ص175

الفصل الثالث: جودة المعلومات المحاسبية في ظل SCF ودورها في ترشيد القرارات الإستثمارية

- زيادة حاجة شركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق الأوراق المالية وفعالية الدور الذي تلعبه هذه الأسواق في تنمية الاقتصاد زاد الاهتمام بالإفصاح باعتباره ركنا أساسيا من أركان قيام أسواق الأوراق المالية وأساسا لإستمرار نجاحها وتطورها، وركيزة لتدعيم الثقة فيها بما يؤدي إلى جذب فئات المستثمرين إلى السوق وبذلك تزيد السيولة وتخفض تكلفة رأس المال؛
- أصبحت عملية تقييم أسعار الأسهم والسندات يعتمد بصورة أساسية على المعلومات الملائمة التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة، وقد حرصت مختلف الجهات على إصدار معايير وتعليمات خاصة بالإفصاح ومتطلباته حتى تضمن الإفصاح المناسب في التقارير المالية وتحقق هذه التقارير الأغراض المرجوة منها وتكون ذات فائدة إعلامية قصوى، في مقدمة تلك الجهات هيئة الأوراق المالية (SEC)، ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية؛
- الإنهيارات التي شهدتها بعض الشركات العالمية، زاد من إهتمام الباحثين والمنظمات المهنية بموضوع الإفصاح عن المعلومات المحاسبية باعتبارها مصدرا مهما لإتخاذ القرارات، فقد إتضح أن سبب هذه الإنهيارات هو نقص الإفصاح عن المعلومات وإخفائها والذي أدى إلى إفلاس هذه الشركات وتضرر العديد من المستثمرين ومن خلال ما سبق يمكن تحديد أهمية الإفصاح المحاسبي فيما يلي:¹
- توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين لتمكينهم من تقييم المخاطر والعوائد المترتبة عن إستثمارتهم بشكل الذي يسمح بالتنبؤ بهذا العائد مستقبلا. كما تساعدهم في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال.
- تحقيق العدالة بين المستثمرين لأن الإفصاح يقلل من فرص المتاجرة بالأوراق المالية بناء على المعلومات الداخلية، وبالتالي تفويت الفرص على المستثمرين ذوي المعلومات الداخلية في تحقيق أرباح غير عادية على حساب باقي المستثمرين؛
- المساهمة في الحفاظ على إستقرار أسعار الأسهم، حيث أن نقص المعلومات يؤدي إلى زيادة تذبذب أسعارها والذي يفتح المجال أمان إنتشار المضاربة التي تشكل ظاهرة سلبية في السوق؛
- الإقبال على الإستثمار في الشركات التي تفصح أكثر لأن المستثمر بطبيعته لا يهوى المخاطرة الناجمة عن نقص المعلومات، وتفضيل أسهم هذه المؤسسات على غيرها يؤدي إلى ارتفاع أسعارها؛
- يعتبر الإفصاح أداة يمكن من خلالها تعزيز قدرة المؤسسة على زيادة رأس المال بأدنى تكلفة؛
- يؤدي الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الملائمة وذات المصادقية إلى التخصيص الكفاء للموارد الاقتصادية المتاحة؛
- توفير المعلومات التي تساعد مستخدمي التقارير المالية للمقارنة بين المؤسسات ذات الأنشطة المتماثلة؛
- توفير المعلومات حول التدفقات النقدية وذلك من حيث تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة؛

¹ حكمة بوسلمية، مرجع سابق، ص 15

وخلاصة القول أن إتساع حجم المؤسسات وزيادة حاجتها للتمويل عن طريق أسواق الأوراق المالية أدى إلى زيادة المستخدمين للمعلومات الواردة في التقارير المالية المنشورة، مما إستوجب ضرورة الاهتمام بالإفصاح عن هذه المعلومات ووضع قواعد وضوابط تحكم هذه العملية بحيث يؤدي الإلتزام بها إلى توفير معلومات ملائمة وذات مصداقية لإتخاذ القرارات المختلفة مع الأخذ بعين الإعتبار أن إحتياجات مستخدمي هذه المعلومات تختلف من فئة إلى أخرى.

1-2- أنواع الإفصاح المحاسبي

يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعا لأهدافه من خلال ما يلي:¹

1-2-1- الإفصاح الكامل: وهو يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في إتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح الكامل على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على قرارات مستخدمي القوائم .

1-2-2- الإفصاح العادل: ويهتم بالرعاية المتوازنة لإحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم والتقارير المالية بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة باقي الفئات الأخرى.

1-2-3- الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية، ونجد أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق. إذ يختلف حسب الإحتياجات والمصالح المؤثرة في إتخاذ القرار، كما أنه يعتمد على مدى خبرة الشخص المستفيد.

1-2-4- الإفصاح الملائم: وهو الإفصاح الذي يراعى فيه حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم الإفصاح عن المعلومات المالية فقط، بل أن تكون المعلومات المفصحة عنها ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

1-2-5- الإفصاح الإعلامي (التثقيفي): يعني الإفصاح عن المعلومات المناسبة لغرض إتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية.

1-2-6- الإفصاح الوقائي: يقوم هذا النوع على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية، بحيث تكون هذه التقارير غير مضللة لأصحاب المصلحة، والهدف من ذلك حماية المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على إستخدام المعلومات. لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

¹ لطيف زيود، حسان قيطيم، نغم أحمد فؤاد مكية، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، المجلد 29 ، العدد الأول، 2007، ص ص 186-187

2- مقومات وأساليب الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه

2-1-1- مقومات الإفصاح المحاسبي

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على المقومات الرئيسية الآتية¹:

2-1-1-1- المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: إن تعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وتباين طرق إستخدامها له، جعل من الضرورة تحديد الأطراف المستخدمة للإفصاح من أجل تحديد الإطار المناسب للإفصاح للإجابة على إحتياجاتهم المتباينة، كما يساعد ذلك في تحديد الخصائص الواجب توفرها في تلك المعلومات، لأن شكل ونوعية الإيضاحات يجب أن تتلاءم مع تطلعات المستخدم.

2-1-1-2- تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية: إن تحديد الغرض من إستخدام المعلومات يجعل عملية الإفصاح عن معلومات أكثر ملاءمة، وتعتبر الأهمية النسبية أهم معيار نوعي لتحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها، إذا من أجل الحكم على المعلومات بدرجة الملاءمة وعدم الملاءمة يجب تحديد الغرض من إستخدامها أولاً.

2-1-1-3- تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها: تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حالياً، في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية الأساسية، إضافة إلى معلومات أساسية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، والتي يتم إعدادها وفق مجموعة من المبادئ والافتراضات والأعراف، لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات، على نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم².

2-1-1-4- تحديد أساليب وطرق الإفصاح: يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة يسهل فهمها، كما يتطلب أيضاً ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية، بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها ببسر وسهولة.

2-1-1-5- تحديد الوقت المناسب للإفصاح: وهو أن يتم تحديد الفترات المناسبة التي يتم الإفصاح خلالها، وتكون أكثر تقارب فيما بينها مثل التقارير السداسية أو المعلومات الفصلية، ويعتبر عامل الدقة هو المحدد الأساسي لتقارب أو تباعد الفترات الزمنية.

2-2- أساليب الإفصاح المحاسبي

حتى لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، والتي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للقوائم المالية منها:³

¹ وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية بالدنمارك، الدنمارك، 2007، ص370

² عامرة ياسمين، زرفاوي عبد الكريم، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة الجلفة، العدد الرابع، سبتمبر 2018، ص312

³ محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، مرجع سابق، ص ص 584-585

2-2-1- إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها: فعرض القوائم المالية وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من قبل المستخدمين واستخلاص المعلومات.

2-2-2- الملاحظات الهامشية: يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، وقد تكون معلومات كمية أو وصفية.

2-2-3- الملاحق: تشتمل الملاحق على قوائم مالية إضافية ترفق مع القوائم المالية الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية.

2-2-4- التوضيح بالأقواس: تستخدم الأقواس في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم والتي يصعب احتسابها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة

هذا ويعتبر من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها، تقرير المراجع الخارجي وتقرير مجلس إدارة الشركة، أين يتم من خلال تقرير المراجع إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة، في حين يقوم مجلس الإدارة بالإفصاح عن الأداء الحالي وعن الخطط المستهدفة.

2-3- العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي

من أهم المحددات الرئيسية على نوعية وحجم الإفصاح بالقوائم المالية ما يلي:¹

2-3-1- نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم: لا بد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية، لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، فمن الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين الرئيسيين في كل دولة.

2-3-2- الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح: تختلف الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوي وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمدة بكل دولة، إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح، غالبا ما تكون مزيجا من المؤسسات المهنية والحكومية من خلال القوانين واللوائح.

2-3-3- المنظمات والمؤسسات الدولية: بالإضافة إلى المؤسسات والقوانين المحلية، تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، حيث تؤثر هذه المؤسسات بدرجات متفاوتة على الإفصاح، ومن أهم هذه المؤسسات لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي قامت بإصدار العديد من المعايير المحاسبية الدولية التي تتعلق بالإفصاح، وذلك بغرض تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي.

¹ عامرة ياسمينه، زرفاوي عبد الكريم، مرجع سابق، ص 313

3- أثر الإفصاح المحاسبي على المعلومات المحاسبية وانعكاسه على القرارات الإستثمارية

يؤدي توفر المعلومات المحاسبية بالكم والنوع الكافيين إلى خلق نوع من الإطمئنان والثقة لدى المستثمر مما يساعده على توجيه أمواله نحو الإستثمار الأمثل، وبالتالي فمن المفيد لقرارات المستثمرين أن تفصح المؤسسة في تقاريرها المالية المختلفة عن كل المعلومات الضرورية التي يحتمل أن تفيد المستثمرين الحاليين والمحتملين في إتخاذ قرارات صائبة ورشيدة.

3-1- الإفصاح المحاسبي لتحقيق شفافية وملاءمة ومصداقية المعلومات المحاسبية للمستثمرين

إن الهدف من إعداد القوائم والتقارير المالية هو توفير معلومات محاسبية مفيدة لجميع المستثمرين في إتخاذ قراراتهم، ولكي تكون كذلك يجب الإفصاح عن هذه المعلومات بشكل واضح وشفاف، وبطريقة ملائمة تلبي حاجياتهم وتكسب ثقتهم.

3-1-1- الإفصاح المحاسبي لضمان شفافية المعلومات المحاسبية: الشفافية هي ظاهرة تشير إلى تقاسم

المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن، قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم، فالشفافية تقوم على التدفق الحر للمعلومات، وهي تتيح للمعنيين بمصالح ما أن يطلعوا مباشرة على العمليات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح، كما توفر لهم معلومات كافية تساعدهم على فهمها ومراقبتها وسهولة الوصول إلى المعلومات، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق الإفصاح.¹

فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية والشفافية تؤدي إلى جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وذلك من أجل الحفاظ على مصالح المستثمرين والأطراف الأخرى، فكل مؤسسة ملزمة قانونيا بإعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين، وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يؤدي إلى الغموض وعدم الوضوح، مما يؤثر على جودة المعلومات، فقد يعتمد البعض إلى انتهاج أساليب وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق أو طمسها بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين.² ولذلك فإن الإفصاح طبقا لمعايير المحاسبة الدولية يوفر إطارا حاميا ومانعا لظهور مثل هذه التصرفات ويحد من محاولات التضليل هذه، فهو يحسن درجة الوضوح والشفافية ويوفر العرض العادل والمصداقية للمعلومات التي تحتويها التقارير المالية لاتخاذ القرارات إلى مدى واسع من المستثمرين.

3-1-2- الإفصاح المحاسبي لتحقيق ملاءمة ومصداقية المعلومات المحاسبية: إن الهدف من توفر الملاءمة

والمصداقية هو أن تكون المعلومات المحاسبية الظاهرة في التقارير المالية ذات فائدة لمستخدميها في اتخاذ قرارات الاستثمار، وتتحقق الملائمة من قدرة المستثمرين على فهم محتويات القوائم المالية، وتزداد هذه القدرة كلما كانت المعلومات المحاسبية معروضة بشكل بسيط وتنماشى مع مفاهيم إدراك المستثمر، ويمكن مقارنتها

¹ صبايحي نوال، مرجع سابق، ص 102

² عامرة ياسمينه، زرفاوي عبد الكريم، مرجع سابق، ص 320

بالمعلومات الأخرى المشابهة، وترتبط القابلية للفهم بشكل التقارير المالية وطريقة عرض المعلومات بها والمصطلحات الواردة فيها وأسلوب كتابة تلك التقارير، من حيث سهولة قراءتها واستناعة المستثمر فهمها واستيعابها، ولقد أوضح المعيار المحاسبي الدولي الأول على أنه يجب اختيار وتطبيق القاعدة المحاسبية الأكثر ملاءمة لظروف المؤسسة، وعرض مركزها المالي بعدالة، كذلك فقد أكد المعيار المحاسبي الدولي السابع والرابع والعشرين أن القابلية للفهم، كمحدد من محددات منفعة المعلومات المحاسبية ترتبط بضرورة أن تكون القوائم المالية واضحة ومفهومة، حيث يتعين ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة التي تستخدم في إعداد القوائم المالية، ويرجع ذلك إلى أن هناك سياسات محاسبية متعددة وقد تختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، وقد أكد المعيار على ضرورة اعتبار أن القابلية للفهم للسياسات المحاسبية جزء لا يتجزأ من القوائم المالية.¹ وبالتالي فكما كان الإفصاح عن المعلومات المحاسبية شاملا وعادلا ويتماشى مع قدرة المستثمر على الفهم والإستعاب، كلما كانت القرارات الإستثمارية الناتجة عن إستخدام هذه المعلومات أكثر رشادة. تعبر المصدقية عن إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية والوثوق فيها لمعقوليتها وخلوها من الأخطاء والتحيز وأنها تعرض بأمانة الأحداث الإقتصادية التي تمثلها، ولكي تكتسب المعلومات خاصية المصدقية يجب أن تتسم بصدق التعبير أي المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل، ولتحقيق ذلك يتطلب ارتكاز المعلومات المحاسبية على قواعد قياس موضوعية تعمل من خلال مفاهيم يمكن التحقق منها، وبالتالي يتعين أن تكون خالية من الأخطاء وغير متحيزة في وصف أو قياس الأحداث الإقتصادية وأن تعبر عنها بصدق وأمانة، ويتطلب الأمر أيضا أن يتم الاعتماد على قواعد مقبولة تحكم إجراءات التحقق والثبات في التطبيق فضلا عن ذلك يتعين حتى يمكن الحكم على صلاحية المعلومات المحاسبية أن يتم إجراء المقارنات الزمنية والمكانية بين التكاليف والعوائد أو بين النتائج الفعلية والمتوقعة للقرارات أو ما يعرف بالقابلية للمقارنة، وقد أشار المعيار المحاسبي الدولي الأول إلى المصدقية والذي تعد أحد المبادئ عند اختيار القاعدة المحاسبية التي تنوي المؤسسة استخدامها وتطبيقها كسياسة محاسبية وقد أشار المعيار على أنه يتعين أن تظهر البيانات المالية الأرقام المقارنة للفترة السابقة وتعديل المعلومات في المقارنة التي تعود للسنوات السابقة في حالة البنود غير العادية، وقد جاء إصدار المعيار الدولي 31 بعنوان التقارير المالية للإستثمارات في المشروعات المشتركة نتيجة لزيادة أهمية الإستثمارات المباشرة المشتركة، مما كان له تأثير مباشر على الإفصاح المحاسبي عن الإستثمارات المشتركة، ويلاحظ أن المعيار حرص على توفير متطلبات ومحددات المصدقية سواء فيما يتعلق بالحيادية أو فيما يتعلق بالأهمية النسبية أو القابلية للمقارنة أو القابلية للفهم.²

¹ بن زاف لبنى، دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018-2019، ص152

² عامرة ياسمينه، زرفاوي عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص 321-322

3-2- التوسع في الإفصاح المحاسبي لترشيد القرارات الإستثمارية

نتيجة للضغوط التي يمارسها مستخدموا المعلومات المحاسبية وخاصة المستثمرين، ورغبة منهم في طلب المزيد من المعلومات الإضافية التي تساعدهم على اتخاذ قراراتهم الإستثمارية، ظهرت العديد من القوائم المالية أهمها القوائم المالية القطاعية، القوائم المالية المرحلية، التي ساهمت بإثراء المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية ولا شك أن كافة تلك التقارير المالية تخضع إلى قواعد تحكم دقة وسلامة وعدالة وملائمة ما تحتويه من أرقام وبيانات، منها ما يضبط شكل وأسلوب عرض ومحتوى تلك القوائم أو ما يعرف بالإفصاح.

3-2-1- التقارير المالية القطاعية: تتبع أهمية الإفصاح عن معلومات القطاعات المختلفة للمؤسسة من أن هذه المعلومات تظهر المخاطر والعوائد المتعلقة بعمل المؤسسة من خلال عرض المركز المالي والأداء حسب القطاعات التشغيلية، وكذلك عرض معلومات حول منتجات وخدمات المؤسسة والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها، ومعلومات حول العملاء الرئيسيين لدى المؤسسة حيث تساعد هذه المعلومات مستخدموا التقارير المالية وخاصة المستثمرين على فهم أفضل لتقدير المخاطر المصاحبة لأداء هذه القطاعات، وفي هذا الصدد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار (IFRS8) " القطاعات التشغيلية"

3-2-2- التقارير المالية المرحلية: تبرز في كثير من الأحيان الحاجة إلى إعداد قوائم مالية عن فترة تقل عن السنة، كإعداد قوائم مالية ربع أو نصف سنوية، تسمى بالتقارير المالية المرحلية أو الدورية، وأهم ما يميز هذه التقارير توقيتها المناسب وقصر دورتها، وبالتالي فهي توفر معلومات آنية تساعد على خفض درجة المخاطرة وعدم التأكد لدى المستثمرين ويزيد من قدرتهم على التنبؤ، وتحسين نوعية القرارات الإستثمارية، ويمكن تلخيص أهمية التقارير المالية المرحلية بالنسبة للمستثمر، بإعتبارها جانب مهم من الإفصاح المحاسبي الفعال والهادف فيما يلي:¹

- توفير المعلومات المحاسبية عن أداء المؤسسة بشكل دوري وعلى فترات قصيرة نسبياً، بما يساعد متخذي القرارات الإستثمارية على إجراء التعديلات اللازمة في توقعاتهم، وتقدير درجة المخاطرة وعدم التأكد، من خلال تقييم نتائج الفترة المعدة عنها، وبناء وتحليل التوقعات المستقبلية لأداء المؤسسة وأرباحها؛
- توفير المعلومات المحاسبية المتعلقة بقيمة وتوقيت التدفقات النقدية خلال الفترة، ما يساعد على التنبؤ بتدفقات الفترات اللاحقة ويزيد من إمكانية القياس الدقيق لدرجة المخاطرة وعدم التأكد المرتبطة بها؛
- توفير معلومات آنية عن مدى كفاءة إدارة المؤسسة في إستغلال الموارد وأداء مهامها وإنجاز مسؤولياتها؛
- توفير معلومات آنية عن أسباب الإنحرافات خلال الفترة المعدة عنها، وتفسيرات الإدارة لذلك، والخطوات والإجراءات التي تم إتخاذها لمعالجة أسباب هذه الإنحرافات ولمنع تكرار حدوثها مستقبلاً؛

¹ خليفاًتي جمال، مرجع سابق، ص 175

وبهذا يمكن القول أن للإفصاح المرحلي دورا هاما في توفير المعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات الإستثمارية بأقل تكلفة ومخاطرة ممكنة، وبأكبر عائد وأكثر دقة، وفي هذا الصدد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار IAS34 المتعلق بالتقارير المالية المرحلية.

3-2-3- الإفصاح عن السياسات والتغيرات المحاسبية: يجب أن تفصح المؤسسة عن السياسات المحاسبية التي تتبعها، أي الإفصاح عن المبادئ المحاسبية التي تم اختيارها، وبيان كيفية تطبيقها باعتبارها أنها الأكثر ملاءمة وفقا لظروفها، ويكون الإفصاح عن هذه السياسات في شكل ملخص واحد ومستقل، بدلا من إظهارها في شكل ملاحظات متعددة، ويفيد الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستثمر في زيادة فهمه للمعلومات الناتجة عنها، ويفترض أن تبقى المؤسسة تتبع نفس المبادئ المحاسبية من فترة إلى أخرى، ولكن نتيجة حرية الإدارة في اختيار المبادئ المحاسبية الملائمة لها وتعدد البدائل، قد تلجأ إلى تغيير السياسات و المبادئ المحاسبية التي كانت تستخدمها مما قد يؤثر جوهريا على نتيجة الأعمال والمركز المالي، وهذا بدوره يؤدي إلى صعوبة تفهم وتفسير المعلومات وتجعلها غير قابلة للمقارنة، مما قد يؤدي إلى سوء الفهم وتضليل متخذي القرارات الإستثمارية، وقد صدر في هذا الشأن العديد من الدراسات خاصة الدراسات الصادرة عن مجلس المبادئ المحاسبية APB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB التي حرصت على إلزام المؤسسات بالإفصاح عن التغيرات المحاسبية وبيان تأثيرها على نتيجة الأعمال.¹

3-2-4- الإفصاح عن أثر التضخم والتغيرات في الأسعار: يعتمد القياس بالتكلفة التاريخية على فرضية ثبات قيمة وحدة النقد، ونظرا للتضخم وارتفاع مستوى الأسعار تصبح المعلومات المحاسبية غير واقعية غير ملائمة لإتخاذ القرارات، ولأهمية التمسك بالقياس المحاسبي التاريخي تغلبا لمعيار القابلية للتحقق، فقد تعددت الإصدارات المحاسبية على إثر التغيرات في الأسعار في قوائم إضافية تلحق بالقوائم المالية الأساسية.

3-2-5- الإفصاح عن الإلتزامات العرضية: أسفر التطور في بيئة الأعمال عن وقوع أحداث لم تصل بعد إلى مستوى العمليات المالية التي تسجل في الدفاتر ولكنها قد تؤثر جوهريا على نتيجة الأعمال والمركز المالي وتؤثر بدورها على تقييمات وتنبؤات متخذي القرارات، ومن أهم خصائص هذه الإلتزامات أنها غير مؤكدة وتتوقف نشأتها على شرط وقوع حدث معين في المستقبل، وقد يترتب على وقوع هذا الحدث تحمل المؤسسة الاقتصادية لأعباء كبيرة مقابل نشأة هذا الإلتزام ومن أهم الإلتزامات العرضية: الدعاوي القضائية المرفوعة ضد المؤسسة، قيام المؤسسة بضمان قروض البنوك لمؤسسات أخرى؛ التعهدات التعاقدية وغيرها، وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية عدة إصدارات في هذا الشأن، وقد وضعت هذه الدراسات قواعد لتحديد ماهية الإلتزامات العرضية وكيفية الإفصاح عنها.²

¹ شاهد إلياس، فرود عبد النعيم، الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية ووفق المعايير المحاسبية الدولية -دراسة مقارنة-

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد الخامس، جوان 2016، ص ص 157-158

² عامرة ياسمين، زرفاوي عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص 324-325

3-3- تأثير المعلومات الداخلية على القرارات الإستثمارية

يظهر هذا النوع من المعلومات في التقارير المعدة أساسا للإستعمال الداخلي للمؤسسة، كالتقارير التي تنتجها المحاسبة الإدارية، والتقارير المتضمنة لخطط الإدارة وبرامجها المختلفة والتي تم إعدادها بالمراعاة إلى طبيعة البيئة المحيطة والظروف الداخلية للمؤسسة وأهدافها، ويكون تأثير هذه المعلومات إيجابي على قرارات المستثمرين إذا تم الإفصاح عن هذه المعلومات المخططة والتقديرية لعامة المستثمرين وفي نفس الوقت، فسيُدفع ذلك من مستوى رشادة القرارات المتخذة، ويقلص من درجة المخاطرة المحيطة بقرارات الإستثمار، ما يرسم صورة مثالية عن المؤسسة ويحسن سمعتها، ويؤثر بالإيجاب على كفاءة البورصة وثقة المستثمرين، وبالنظر إلى أن قرارات الإستثمار تعتمد في الغالب على ما يتم نشره من معلومات في التقارير المالية، كان من الضروري إرفاق هذه التقارير بمعلومات مستقبلية تتعلق بالإنفاق الإستثماري، وبمستوى الطاقة الإنتاجية، وبالتكاليف والإيرادات إضافة إلى الأرباح والتدفقات النقدية والتوزيعات المخططة، ليتمكن المستثمرون من مقارنة بين المعلومات الفعلية والمخطط لها، مما يسمح بقياس الانحرافات وتحديد مؤشرات قياس الكفاءة التخطيطية للإدارة، ويمكن من التنبؤ بالأداء المستقبلي الذي يسمح بقياس معدلات تطور الأداء، ولذلك فإن الحاجة إلى إستخدام المعلومات الداخلية للمؤسسة في إتخاذ القرارات الإستثمارية غاية في الأهمية فهي تمثل الوسيلة المثلى لتقييم الأداء والتنبؤ والمقارنة.¹

¹ خليفاتي جمال، مرجع سابق، ص 176-178

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية كأداة لترشيد قرارات الإستثمار

يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية أحد أهم الأدوات الرئيسية التي يستخدمها المستثمرون للمساعدة على إتخاذ القرارات الإستثمارية المناسبة، فلم تعد عملية اتخاذ القرار الإستثماري عملية سهلة ترتكز على الخبرات الذاتية لصانع القرار وعلى الأرقام المطلقة التي توفرها القوائم المالية، بل لابد من قراءة مدلولات هذه الأرقام وتفسيرها في ضوء ما تمثله من الأنشطة الفعلية، وما توفره من مؤشرات يمكن الإستدلال بها على المستقبل وإحتمالاته أي أنه لابد من دعم هذه العملية بنتائج التحليل المالي وتوقعاته، وسنحاول من خلال هذا المبحث إبراز أهمية الشكل والمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وفق SCF في تعزيز عملية التحليل المالي وبالتالي التشخيص الجيد للواقع الإقتصادي للمؤسسة بالشكل الذي يساهم بإختيار البديل الإستثماري المناسب.

المطلب الأول: مدخل للتحليل المالي

يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية الخطوة الأساسية لفهم وتفسير محتوى هذه القوائم، ويعتمد هذا التحليل في دراسته للقوائم المالية على العديد من الطرق والأساليب والتي تمكن من إستنتاج العديد من المؤشرات المالية والتي تستخدم في تقييم الأداء أو في إتخاذ القرار الإستثماري أو منح الإئتمان وغيرها من الإستخدامات الأخرى.

1- مفهوم وأهداف التحليل المالي وشروطه

1-1- مفهوم وأهداف التحليل المالي

هناك العديد من التعاريف لعملية التحليل المالي سننتقل إلى بعضها فيما يلي:

التحليل المالي هو مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية، التي يقوم بها المحلل المالي بالاعتماد على البيانات والتقارير والكشوف المالية، من أجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.¹

ويقصد أيضا بالتحليل المالي "عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات والأكثر فائدة لعملية إتخاذ القرارات"²

إذن فالتحليل المالي هو أداة تستخدمها المؤسسة وأطراف أخرى، تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينه بهدف الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة.

ولقد توسعت إستعمالات التحليل المالي وتعددت الأطراف المستخدم له، وهذا بسبب تعدد العوامل التي ساهمت

في زيادة أهميته والتي يمكن إبرازها فيما يلي:

- تطور الأسواق المالية وتقنيات البورصة؛

- تطور المعلومة المالية؛

¹ وليد ناجي الحياي، الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص21

² حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص173

- الخوصصة وإعادة هيكلة المؤسسات (تنازل، إدماج...)
 - تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
 - انتشار مفاهيم ومبادئ حوكمة المؤسسات؛
 - تبني المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية IAS/IFRS من طرف العديد من دول العالم؛
 - ويهتم المستثمر كأحد الأطراف المهمة بنشاط المؤسسة بالتحليل المالي، كونه يساعد في الحصول على إجابات موضوعية متعلقة بعدة أسئلة جوهرية أبرزها:
 - هل لدى الشركة الموارد اللازمة للنجاح والنمو؟
 - ما هي مصادر الربحية؟
 - ما هي القوة الإيرادية المستقبلية للشركة؟
 - هل لدى الشركة الموارد اللازمة للاستثمار في مشاريع جديدة؟
 - هل الأرباح التي تحققها تقابل توقعات المحللين؟
 - مدى قوة الوضع المالي الحالي للشركة؟
- يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة، وبكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، وذلك بقصد تحديد مواطن القوة والضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة، ويمكن بشكل عام حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية:¹
- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛
 - التعرف على الإتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة؛
 - معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض؛
 - تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
 - الحكم على كفاءة الإدارة؛
 - تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛
 - الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم؛
 - توفير البيانات والمؤشرات الكمية التي تساعد في التخطيط والتنبؤ بالمستقبل لمختلف الأغراض؛²

1-2- شروط التحليل المالي

ينبغي أن تتوفر في التحليل المالي شروط معينة لضمان دقة ومصداقية التحليل في التعبير الحقيقي عن

¹ اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2008-2009، ص4

² محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريح للنشر، الطبعة الثانية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص22

- الوضع المالي للمؤسسة ومن ثم الإعتماد عليه في تقييم الأداء المالي وإتخاذ القرارات، ومن هذه الشروط نجد:¹
- مدى مرونة التحليل المالي في قياس التغييرات الحاصلة في الفترة المالية (حساسية التحليل)؛
 - مدى شمولية التحليل المالي لأنشطة المؤسسة، حيث يظهر المؤشرات المختلفة عن نشاطات المؤسسة، وقد يتم توجيه التحليل جزئياً لخدمة نشاط معين أو إتخاذ قرار معين في نشاط محدد؛
 - مدى كون التحليل المالي إقتصادياً في الكلفة والجهد والوقت لقياس المتغيرات ضمن فترة مالية محددة؛
 - مدى إستجابة التحليل المالي لقياس التنبؤ في المستقبل وليس على أساس الظروف التاريخية للمؤسسة فقط وأن يكون هذا القياس قصير أو طويل الأجل حسب المتطلبات؛
 - مدى إستجابة التحليل المالي لسرعة القياس والإنجاز لتجاوز التقادم على البيانات والمعلومات؛
 - مدى تطور أساليب وأدوات التحليل المالي مع التقدم العلمي والتكنولوجي والإتصالات التي يشهدها العالم؛

2- معايير وخطوات التحليل المالي

2-1-1- معايير التحليل المالي

يستخدم المحلل المالي مجموعة من المعايير للتعبير عن مستوى الأداء المالي من أهمها:²

2-1-1-1- المعايير التاريخية: تعتمد هذه المعايير على مجموعة المؤشرات المالية التاريخية لسنوات سابقة لنفس المؤسسة ومقارنتها مع النتائج الحالية مثلاً مقارنة نسبة العائد على الإستثمار للعام الحالي مع نفس النسبة للسنوات السابقة وملاحظة مدى تطور هذه النسبة.

2-1-1-2- المعايير المستهدفة: عبارة عن المعايير التي تعتمد على الخطط المستقبلية للمؤسسة والبيانات التي ترد فيها، ويمكن للمحلل أن يقارن بين المعايير التخطيطية والمعايير المحققة فعلاً للفترة زمنية ماضية، ويعبر تطبيق هذه المعايير عن مدى تنفيذ الخطط الموضوعة مسبقاً.

2-1-1-3- المعايير الصناعية: وهي معايير نمطية موضوعة في ضوء الظروف الطبيعية الجيدة والمقبولة لنشاط المؤسسة، وقد تكون هذه المعايير ضمن الصناعة الواحدة محلياً أو إقليمياً أو دولياً، تعبر من خلال مقارنتها مع ما تحقق في المؤسسة عن الأداء المالي المقبول للمؤسسة.

2-2- خطوات التحليل المالي

يعتمد المحلل في قيامه بعملية التحليل على مجموعة من الخطوات المتتابعة التي تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل، وهي تبدأ بتحديد الهدف أو الغرض من التحليل وتنتهي بوضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل، وفيما يلي الخطوات اللازمة لعملية التحليل، وفيما يلي الخطوات اللازمة لعملية التحليل:³

- تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل من أجل تركيز الجهود على العمل الذي يخدم هذا الهدف مباشرة؛

¹ عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية - النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص101

² عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سابق، ص102

³ أيمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2004، ص ص 176-178

- تحديد الفترة التي يشملها تحليل القوائم المالية، وعموما تستخدم قوائم مالية لفترات عديدة لتحقيق المزيد من الدقة في التحليل والتعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة موضع التحليل؛
- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته؛
- تحديد أداة أو أدوات التحليل المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج بأسرع وقت، وتعتمد هذه الخطوة على المستوى الفني والعلمي للشخص المحلل ومقدار درايته بأساليب التحليل المختلفة؛
- إستعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لإتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب، وتحتاج هذه الخطوة إستعمال مقدار كبير من العمل الذهني والحكمة والمهارة والجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق؛
- إستعمال المعيار المناسب لقياس النتائج، ولا مانع من إستعمال أكثر من معيار إذا إستدعى الأمر؛
- تحديد الإنحرافات عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الإنحراف بالأرقام المطلقة والنسبة؛
- تحديد أسباب الإنحراف وتحليلها ووضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل؛
- ومن النادر جدا أن يتاح للمحلل جميع الحقائق عن الحالة التي يقوم بتحليلها، لذا نجد أن معظم المحللين يعملون في ظل ظروف غير مؤكدة بسبب عدم كفاية المعلومات. وفي مثل هذه الظروف لا يكون دور التحليل المالي إلا التقليل من حالة عدم التأكد وليس إلغائها كليا.

3- مجالات وأساليب التحليل المالي للقوائم المالية

3-1- مجالات التحليل المالي للقوائم المالية

لقد أصبحت أهمية التحليل المالي للقوائم المالية لا تقتصر على إدارة المؤسسة فقط، بل إن هذا الموضوع أصبح يعني إلى جانب إدارة المؤسسة مالكيها ودائنيها وموظفيها وغيرهم، لما لهذه الأطراف من مصالح يتطلب الحفاظ عليها للحصول على أدق معلومات عن المؤسسة وأدائها، والإطمئنان على سلامة أوضاعها المالية، وهذا ساهم في زيادة مجالات إستخدام التحليل المالي والتي يمكن إيجازها فيما يلي:¹

3-1-1- التخطيط المالي: تعتبر هذه العملية أمرا ضروريا للمستقبل لكل مؤسسة، وعملية التخطيط هي عبارة عن وضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها.

3-1-2- تحليل تقييم الأداء: هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين وغيرهم وتعتبر أدوات التحليل المالي للقوائم المالية أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية.

3-1-3- التحليل الائتماني: يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقاته مع المقرض، فيعتمد المقرض على هذا التحليل في تقييمه وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم.

¹ أيمن الشنطي، زهير الحذب، عامر عبد الله، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،

3-1-4- التحليل الاستثماري: يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي للقوائم المالية وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها، وقدرة هذا التحليل تمتد لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والإستثمارات في مختلف المجالات.

3-1-5- تحليل الاندماج والشراء: ينتج عن هذا التحليل من (الاندماج والشراء) تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما.

3-2-أساليب التحليل المالي للقوائم المالية

يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية الوسيلة التي تمكن المستثمرين وغيرهم من المستخدمين من إستنباط مجموعة من المؤشرات المالية عن أنشطة المؤسسة، حيث يقوم التحليل المالي مهما كان اتجاهه على عنصر المقارنة، ويستخدم في هذا التحليل الأساليب التالية:

3-2-1- التحليل العمودي: ويطلق عليه بالتحليل الرأسي أو التحليل الساكن، ويقوم بتحليل كل قائمة من القوائم المالية على انفراد ولذلك فإن التحليل العمودي يتم لسنة واحدة. ويعتمد هذا التحليل على تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسبة مئوية.¹ ويمكن لهذه المقارنة أن تتم بين بند معين والقيمة الإجمالية للحساب الذي ينتمي إليه مثلا بين البضاعة والأصول المتداولة ليظهر نتيجة المقارنة على شكل نسب مئوية، كما يمكن أن تتم المقارنة بين رقمين يرتبطان معا بعلاقة سببية، وتكون حصيلة المقارنة نسب مالية، وبموجب العلاقة بين الحسابات وفي القوائم المالية يمكن إستنتاج عدد كبير من النسب المالية التي يمكن للمحللين إستخدامها كمؤشرات في تقييم أداء المؤسسة وأوجه نشاطاتها المختلفة.²

3-2-2- التحليل الأفقي: يقوم عادة المحلل المالي من خلال هذا التحليل برصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة من خلال إيجاد التغير فيها بالقيم المطلقة والنسب المئوية على حد سواء، وهو ما يساعده بشكل أفضل على إنجاز تحليله، وقد يشمل التحليل الأفقي عامين متتاليين أو قد يمتد لفترات متتالية متعددة، وهو ما يعرف بتحليل الاتجاهات. فالمحلل المالي عند قيامه بالتحليل الأفقي لحسابات النتائج، الميزانية وقائمة التدفقات النقدية فإنه يهتم بدراسة التغيرات الحادثة في مختلف بنود هاته القوائم، بما كانت عليه في سنة أو في سنوات سابقة سواء كانت على شكل نقص أو زيادة، ويحاول تتبع الأسباب التي كانت وراء هذه التغيرات.³

3-3- التحليل بالنسب المالية: تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي للقوائم المالية، ويتضمن تحليل النسب المالية قياس ومقارنة النسب المفصح عنها ضمن المعلومات الواردة في القوائم المالية للشركات لتحديد العلاقة بين بندين من البنود المكونة لهذه القوائم في لحظة زمنية معينة، وبالتالي فالنسب المالية هي

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 93

² قليل نبيل، أهمية قائمة التدفقات الخزينة في تعزيز الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير غير

منشورة، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 127

³ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 105

علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في إشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد بهذه البنود على قائمتين ماليتين، حيث تفيد النسب المالية في إستنباط الحقائق والمؤشرات على الوضع المالي لمشركة ودرجة جاذبيتها الإستثمارية، ويمكن أن تستخدم أيضا على المستوى القطاعي لمقارنة أوضاع الشركات التي تعمل في نفس القطاع ، وبالتالي الحكم على وضع الشركات الجيدة والمتعثرة. إن أهمية النسب تكمن في التغير الذي يحصل في مستوياتها عبر الزمن وليس فقط في قيمة هذه النسب بحد ذاتها، لذلك فعند تحليلنا للنسب المالية نقوم بدراسة سلوكها عبر الزمن ومعرفة أسباب التغير في مستوياتها.¹

المطلب الثاني: إستخدام المؤشرات المالية في ترشيد قرارات الإستثمار

يوفر التحليل المالي العديد من الأدوات التي تمكن المستثمر من تحليل القوائم المالية للمؤسسات الحصول على مجموعة من المؤشرات المالية التي تساعده في إتخاذ قراره الإستثماري، سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم المؤشرات المؤثرة في قرار الإستثمار.

1- مؤشرات التوازن المالي

تعد التوازنات المالية من أهم مؤشرات الأداء المالي شيوعا وإستخداما في تقييم الوضع المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وتمثل التوازنات المالية" التقابل القيمي والزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة وإستعمالاتها من جهة أخرى، حيث تختلف عناصر الموارد في مدة إستعمالها التي ترافق إستحقاقها وكذلك تختلف عناصر الإستعمالات التي ترافق درجة ثبوتها"²، ويعتبر التوازن المالي وضعية مثالية للمؤسسة ويستوجب تحقيقه أن تكون الأموال الدائمة كافية لتغطية الأصول الثابتة، والأصول المتداولة تمول بالديون القصيرة الأجل، وتتمثل أهمية التوازن المالي فيما يلي:³

- يؤمن تغطية إحتياجات الإستثمار الثابت بالأموال طويلة الأجل، والإحتياجات المتداولة بالديون قصيرة الأجل؛
 - يجنب المؤسسة من خطر العسر المالي؛
 - يكشف تحليله على درجة الإستقلال المالي للمؤسسة؛
 - التنبؤ بالنتائج المستقبلية للخزينة والمخاطر المرتبطة بها؛
 - يحقق الرقابة على مختلف التدفقات النقدية؛
 - يقيم الأداء المالي للمؤسسة من خلال التأكد من الإستخدام العقلاني للموارد المتاحة؛
- ويستند المحلل المالي على ثلاثة مؤشرات لقياس التوازنات المالية للمؤسسة، وتتمثل فيما يلي:

¹ سعدي حنان، مرجع سابق، ص106

² ناصر دادي عدون، نواصر فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق للنشر، الجزائر، 1991، ص22

³ السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2000، ص259

1-1- رأس المال العامل (FR)

رأس المال العامل يعبر عن جزر من الأموال المتميز بدرجة إستحقاقية ضعيفة والذي يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة.¹ وتتمثل أهمية رأس المال العامل بإعتباره هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي.

يتم حساب رأس المال العامل إنطلاقا من الميزانية ووفق طريقتين:²

- من أعلى الميزانية: وبحسب وفق هذه الطريقة بالفرق بين الأموال الدائمة والأصول غير جارية.

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول غير جارية

- من أسفل الميزانية: وبحسب وفق هذه الطريقة بالفرق بين الأصول الجارية والخصوم جارية.

رأس المال العامل = الأصول الجارية - الخصوم جارية

وبصفة عامة يجب أن يكون رأس المال العامل إيجابيا، أي كاف من أجل ضمان هامش أمان يمكن المؤسسة من مواجهة إلتزاماتها في الحالات الإستثنائية.

ووفق العلاقتين السابقتين يمكن أن يتخذ رأس المال العامل الحالات التالية:³

- رأس المال العامل موجب $FR > 0$: يشير إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويلة، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

- رأس المال العامل معدوم $FR = 0$: في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

- رأس المال العامل سالب $FR < 0$: في هذه الحالة نجد أن المؤسسة عاجزة عن تمويل إستثمارتها باقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى إستثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

¹Pierre Conso, Robert Lavaud, **Fonds de roulement et politique financière**, Dunod, Paris, 1982, P 8.

²Josette Peyrard, **Analyse Financière**, 8 éme édition, Librairie Vuibert, Paris, 1999, p128

³ لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،

يستخدم رأس المال العامل في تقدير قدرة المؤسسة على تمويل عملياتها اليومية والوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، فالمؤسسة تسعى إلى الموازنة بين الربحية مع السيولة لضمان إمكانية تسيير أنشطتها، ونتيجة لذلك تسعى إلى تحقيق التشغيل الأمثل لرأس المال العامل لتعظيم السيولة وخفض تكلفة رأس المال، ويشير رأس المال العامل الإيجابي إلى أن المؤسسة قادرة على سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل وتوفير فائض من السيولة لتطوير أعمالها وخفض الديون، لذلك ينظر المحللون إلى رأس المال العامل كمؤشر على فعالية الشركة في إدارة عملياتها اليومية، فإذا إنخفضت قيمة رأس المال العامل فإن ذلك يزيد من مستوى المخاطر المالية وقد يكون مؤشرا على مشكلة أساسية في طريقة عمل المؤسسة، أما إذا كانت قيمة رأس المال أقل من الصفر فإن المؤسسة لن تكون قادرة على سداد إلتزاماتها.¹

1-3- إحتياجات رأس المال العامل (BFR)

إحتياجات رأس المال العامل هو ذلك الجزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال التي لا يتم تغطيتها عن طريق الديون المتعلقة بدورة الاستغلال، وتنتج هذه الحاجة عن التفاوت الزمني بين المشتريات، المبيعات، المقبوضات و المدفوعات.²

فدورة الإستغلال يترتب عنها إحتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية أيضا، فالإحتياجات الدورية تتمثل في الأصول الجارية التي لم تتحول بعد إلى سيولة، وهنا يستبعد من الأصول الجارية القيم الجاهزة لأنها لا تعتبر من إحتياجات الدورة، أما الموارد الدورية فتتمثل في الديون القصيرة الأجل التي لم يحن موعد تسديدها ويستثنى منها السلفات المصرفية وكل الديون القصيرة الأجل التي لم يبقى لها مدة زمنية لتسديدها وبالتالي لم تعد موردا ماليا قابل للإستخدام.

وبالتالي يتم حساب إحتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة التالية:

إحتياجات رأس المال العامل = إحتياجات الدورة - موارد الدورة أو

إحتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية - القيم الجاهزة) - (الخصوم الجارية - السلفات المصرفية)

عند حساب إحتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة أعلاه تصادفنا ثلاثة حالات:

- إحتياجات رأس المال العامل موجب $BFR > 0$: هذا يعني أن موارد الدورة غير كافية لتغطية إحتياجات الدورة، وبالتالي فالمؤسسة في حاجة إلى موارد إضافية تزيد مدتها عن السنة لتغطية إحتياجات الدورة.

- إحتياجات رأس المال العامل معدومة $BFR = 0$: هذا يعني أن موارد الدورة تغطي تماما إحتياجات الدورة وهي تعبر عن الوضعية المثالية، وهي حالة نادرة الحدوث.

- إحتياجات رأس المال العامل سالبة $BFR < 0$: هذا يعني أن هناك فائض من موارد الدورة بعد تغطية إحتياجات الدورة، فالمؤسسة لا تحتاج إلى موارد أخرى، في هذه الحالة من الأفضل للمؤسسة بعدم الإحتفاظ

¹ سعيدي حنان، مرجع سابق، ص 109

² لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص 95

بهاش كبير من هذه الموارد حتى لا تقع في مشكل تجميد الأموال، من الأفضل توظيفها.

1-3- الخزينة (T)

الخزينة هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة الإستغلال، أي مجموعة الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة إستخدامها فوراً، والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة.¹ تحسب الخزينة وفق طريقتين وهما:

الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

الخزينة = رأس المال العامل - إحتياجات رأس المال العامل

من خلال مقارنة رأس المال العامل مع إحتياجات رأس المال العامل نتحصل على الخزينة التي يمكن أن تتخذ الحالات التالية:

- الخزينة موجبة ($T > 0$): في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أكبر من إحتياجات رأس المال العامل وهذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية إحتياجاتها، بالإضافة أنها قادرة على تسديد إلتزاماتها في الآجل المحدد. وهي تدليل على التوازن المالي للمؤسسة، ولكن كلما كان الفرق كبيراً دل ذلك على توفر المؤسسة على سيولة مفرطة تؤثر سلباً على مردودية المؤسسة إن لم تستغل في إستثمارات جديدة.²

- الخزينة سالبة ($T < 0$): في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من إحتياجات رأس المال العامل، وهذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل إحتياجات دورة الإستغلال (عجز في التمويل) بالإضافة أنها غير قادرة على مواجهة إلتزاماتها في أجالها. وهذا دليل على عدم التوازن المالي للمؤسسة، ويفرض عليها هذا الإختلال الإقتراض أو الرفع من قيمة رأس المال أو التنازل عن بعض القيم الثابتة.

- الخزينة معدومة ($T = 0$): في هذه الحالة يكون رأس المال العامل يساوي إحتياجات رأس المال العامل، وهذا يعني أن المؤسسة تمكنت من الإستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة وفق الإمكانيات المتاحة، وهي تعبر عن حالة التوازن المالي المثالية، بحيث لا توجد سيولة معطلة ولا عسر مالي، ولكن عملياً تبقى هذه الحالة صعبة التحقق.

2- مؤشرات السيولة والربحية

تعتبر السيولة والربحية من بين أهم العناصر التي يهتم بها المستثمر، بحيث يقوم بتحليلهما بإستخدام مجموعة من النسب المالية المتعلقة بالسيولة والربحية ليتمكن من خلالهما من إستخراج مؤشرات تساعده على إتخاذ القرار الإستثماري الرشيد.

¹ زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص53

² عقبي حمزة، إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة

بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص121

2-1- نسب السيولة

تقيس هذه النسب قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، مما لديها من نقدية أو أصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبياً، وعليه فإن نسب السيولة تعد مؤشراً لمدى احتمال تعرض المؤسسة لمخاطر الإفلاس التي قد تتجم عن فشلها في سداد ما عليها من التزامات.¹ هناك العديد من النسب المستخدمة في قياس السيولة من أهمها:

2-1-1- نسبة التداول: تظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتدولة أو مدى قدرة المؤسسة على مواجهة خصومها المتداولة اعتماداً على موجوداتها المتداولة، وبالتالي فهي تعمل على قياس التوازن المالي، وتحسب بالعلاقة التالية:²

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

إذا إنخفضت هذه النسبة عن الواحد (1) هذا يعني ان المؤسسة ستواجهها صعوبات في الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل، وأما إذا زادت عن الواحد فيعني أنها قادرة على مواجهة التزاماتها، لكن الإرتفاع الكبير في هذه النسبة لا يعني بالضرورة أن تكون ظاهرة جيدة، فقد يعني ذلك تكدس الأموال في ظل عجز الإدارة عن الإستخدام الكفء للموارد المتاحة أو بسبب بطئ دوران المخزون أو تقادمه أو بسبب بطئ عملية تحصيل الحقوق.

2-1-2- نسبة السيولة السريعة: تستخدم هذه النسبة لاختبار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية الموجودة لدى المؤسسة في مواجهة الإلتزامات القصيرة الأجل دون الاضطرار إلى تسهيل موجوداتها من المخزونات، ومنه تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:³

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة-المخزون السلعي}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

تعتبر هذه النسبة أدق من سابقتها في قياس السيولة، ويرى المحللون أن المعدل المقبول لهذه النسبة هو الواحد (1)، على أساس أن كل دينار من الخصوم المتداولة يقابله دينار من الأصول المتداولة السريعة التحول إلى نقدية، كلما إنخفضت هذه النسبة عن المعدل القبول يزيد الضغط على السيولة ويؤكد حاجة المؤسسة لتصفية بعض مخزونات لتتمكن من دفع ديونها القصيرة.

2-1-3- نسبة السيولة الفورية: وتعتبر أكثر المؤشرات دقة في تقييم سيولة المؤسسة، حيث تبين مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة الأجل بالإعتماد على السيولة الجاهزة حالياً الموجودة تحت تصرفها. وتحسب وفق العلاقة التالية:

¹ منير إبراهيم هندي، أساسيات الإستثمار في الأوراق المالية، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 190

² عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 89

³ المرجع السابق نفسه، ص 90

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ومن الأفضل أن تكون هذه النسبة محصورة بين (0.3 و 0.5) وبين (0.2 و 0.3) على الترتيب.¹

2-2-2- نسب الربحية

تعتبر الربحية المحصلة النهائية للعديد من العمليات والقرارات المرتبطة بجميع نواحي النشاط، والتي توضح مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها من خلال الإستخدام الكفؤ للمورد المتاحة.² إذا تؤثر الربحية بشكل مباشر على كل من جاذبية الأوراق المالية ومدى إكتسابها للعوائد الراسمالية، ولهذا تعد نسب الربحية من أهم المؤشرات المؤثرة في قرار الإستثمار. وتقيس نسب الربحية قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات وكذا قدرتها على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة في المؤسسة، كما تعد مقياس لقدرة المؤسسة على توليد الأرباح من الأموال التي قدمها الملاك والمقرضين.³ ونعرض فيما يلي أهم هذه النسب:

2-2-2-1- نسبة الربح الإجمالي: توضح هذه النسبة مجمل الربح الذي تحصل عليه الشركة من كل وحدة نقدية من المبيعات، تعتبر هذه النسبة بمثابة مؤشر جيد للحكم على مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع عناصر التكلفة. كلما زادت هذه النسبة عن معيار المقارنة كلما زادت ربحية المؤسسة أي إنخفضت كلفة الدينار الواحد من المبيعات.⁴ وتحسب وفق العلاقة التالية:⁵

$$\text{نسبة الربح الإجمالي} = \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{المبيعات}}$$

2-2-2-2- نسبة الربح الصافي: تهدف هذه النسبة إلى قياس الربح المتولد عن كل دينار من المبيعات، كما يوضح هذا المؤشر النسبة المئوية التي يمكن أن ينخفض بها سعر بيع الوحدة قبل أن تتعرض المؤسسة لخسائر فعلية. وتحسب وفق العلاقة التالية:⁶

$$\text{نسبة الربح الصافي} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{المبيعات}}$$

¹ محمد الحافظ عيشوش، دور التشخيص المالي والإقتصادي في إتخاذ القرارات الإستثمارية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017/2016، ص 282

² نانلة فتحي زكريا، إستخدام التقارير المالية لتقييم الشركات بغرض الإستثمار، رسالة دكتوراة، جامعة دمشق، سوريا، 2014، ص 73

³ منير إبراهيم هندي، أساسيات الإستثمار في الأوراق المالية، مرجع سابق، ص 192

⁴ عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق، ص 106

⁵ عدنان تايه النعيمي وأخرون، مرجع سابق، ص 106

⁶ المرجع نفسه، مرجع سابق، ص 106

2-2-3- نسبة العائد على مجموع الأصول: تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد الأرباح إنطلاقاً من الأصول المتاحة، وبالتالي فهي تقيس كفاءة الإدارة في إستغلال أصولها لتوليد الأرباح، وتحسب هذه النسبة التي يطلق عليها أيضاً معدل العائد على الإستثمار وفق العلاقة التالية:¹

$$\text{معدل العائد على الإستثمار} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{الأصول}}$$

2-2-4- نسبة العائد على حقوق الملكية: تشير هذه النسبة عن ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل ملاك المؤسسة، كلما زادت هذه النسبة كلما عبرت عن كفاءة الإدارة في إستغلال أموال الملاك لضمان عائد مرضي لهم، والعكس يحصل عندما تنخفض دون المعيار المعتمد للمقارنة، وتعكس هذه النسبة ربحية السهم الواحد وبالتالي فإن ارتفاع ربحية السهم لا بد أن تؤثر على تعظيم القيمة السوقية للسهم في السوق، لذلك فإن تحليل هذه النسبة سوف تضمن المستثمر القدرة على التنبؤ بمعدل النمو في ربحية السهم وبالتالي إمكانية التنبؤ بالقيمة السوقية للسهم فيما لو تم معرفة وتحديد المتغيرات الأخرى المؤثرة في القيمة السوقية للسهم.² وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{حقوق الملكية}}$$

2-2-4- نسبة العائد على رأس المال المستخدم: يتكون رأس المال المستخدم من (مجموع حقوق الملكية + المطلوبات الطويلة الأجل)،³ تعبر النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في استخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من المساهمين والأموال المقترضه في تحقيق عائد على تلك الأموال حيث أن الفرض الأساسي هو وجود تكلفة لتلك الأموال وهي العائد المطلوب على حقوق المساهمين والفوائد المدفوعة على القروض، وينتظر تحقيق معدل عائد على الأموال المستثمرة يوازي تكلفة الأموال على أقل تقدير، وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة العائد على رأس المال المستخدم} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{رأس المال المستخدم}}$$

3- مؤشرات النشاط والسوق

بالإضافة إلى المؤشرات السابقة يهتم المستثمر بمؤشرات النشاط والسوق التي تسمح له بقياس كفاءة الإدارة في إدارة أصولها والتزاماتها، وكذلك بقياس تأثير أداء المؤسسة على اسعار أسهمها.

3-1- نسب النشاط

تشير نسب النشاط إلى مدى قدرة المؤسسة على إستخدام وإدارة أصولها في تحقيق المبيعات، وصممت هذه النسب عادة لتحديد عما إذا كان إستثمار المؤسسة في كل أصل من أصولها يبدو معقولاً أو مبالغ فيه وذلك في

¹ المرجع نفسه، ص 106

² حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص ص 199-200

³ عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سابق، ص 106

الفصل الثالث: جودة المعلومات المحاسبية في ظل SCF ودورها في ترشيد القرارات الإستثمارية

ضوء مستوى المبيعات المخططة.¹ من خلال هذه النسب يمكن معرفة العلاقة بين الأصول المتداولة والثابتة من جهة والمبيعات من جهة أخرى، فإستغلال المؤسسة لهذه الأصول وتسييرها بشكل فعال سيعزز ويرفع في حجم المبيعات مما سينعكس حتما على ربحية المؤسسة وسيولتها وبالتالي على القيمة السوقية لأسهمها. ومن أهم نسب النشاط ما يلي:

3-1-1- معدل دوران إجمالي الأصول: يقيس هذه المعدل كفاءة الإدارة في إدارة وإستغلال إجمالي الأصول لتوليد المبيعات، فإنخفاض هذا المعدل يدل على عدم إستخدام المؤسسة إنتفاعها بكامل أصولها أي أن هناك زيادة غير مستغلة في الإستثمار، كما يشير زيادة المعدل إلى الإستخدام الأمثل والفعال للأصول أو نقص الإستثمار فيها. ويحسب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول إجمالي}}$$

3-1-2- معدل دوران الأصول الثابتة: يقيس هذا المعدل كفاءة الإدارة في إستخدام الأصول الثابتة لتوليد المبيعات. فإذا كان المعدل مرتفع فإنه يدل على الإستخدام الفعال للطاقة الإنتاجية المتاحة، أما إنخفاضه فإنه

يدل على عدم وجود توازن بين المبيعات وحجم الإستثمار في الأصول الثابتة، وبالتالي فإن المؤسسة تعاني من طاقة إنتاجية فائضة أو تكس الإنتاج في المخازن بدلا من تصريفه في السوق.² ويحسب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

3-1-3- معدل دوران الأصول المتداولة: يعبر هذا المعدل عن مدى كفاءة الإدارة في إستغلال الأصول المتداولة لتوليد المبيعات، ويمكن مقارنته بالمعدل الموجود في الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة، المعدل المرتفع مؤشر عن كفاءة المؤسسة في إستغلال أصولها المتداولة أو إنخفاض الإستثمار في بعض الأصول المتداولة عن المستوى الذي تتطلبه الصناعة.³ ويحسب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

3-1-4- معدل دوران المخزون السلعي: يشير معدل دوران المخزون إلى عدد المرات التي يدور بها المخزون خلال الفترة، بمعنى إن هذا المعدل يشير إلى السرعة التي تتدفق بها الأموال من خلال المخزون.⁴ ويحسب معدل دوران المخزون السلعي كما يلي:

¹ عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق، ص 95

² محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص 85

³ عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق، ص 98

⁴ المرجع نفسه، ص 98

الفصل الثالث: جودة المعلومات المحاسبية في ظل SCF ودورها في ترشيد القرارات الإستثمارية

معدل دوران المخزون السلعي = $\frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$ من خلال معدل دوران المخزون السلعي يمكن

معرفة مدة الإحتفاظ المؤسسة بالمخزون والتي تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{مدة تصريف المخزون السلعي} = \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون السلعي}}$$

يقيس المؤشرين السابقين مدى كفاءة وفاعلية إدارة المخزون وكلما زاد معدل دوران المخزون او انخفضت مدة تصريفه كلما كان مؤشرا جيدا على كفاءة المؤسسة، والعكس صحيح.

3-1-5- معدل دوران الذمم المدينة (الزبائن وأوراق القبض): يعتبر هذا المعدل مؤشر لقياس كفاءة إدارة الإئتمان ومدى فعالية سياسات الإئتمان والتحصيل في المؤسسة، ويحسب معدل دوران الذمم كما يلي:¹

معدل دوران الذمم المدينة = $\frac{\text{المبيعات}}{\text{الذمم المدينة}}$ من خلال معدل دوران الذمم المدينة يمكن معرفة المدة

لتتحول فيها الذمم إلى نقدية (مدة تحصيل الذمم المدينة) والتي تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{مدة تحصيل الذمم المدينة} = \frac{360}{\text{معدل الذمم المدينة}}$$

يقيس المؤشرين السابقين مدى كفاءة وفاعلية إدارة الإئتمان، وكلما زاد معدل دوران الذمم المدينة أو انخفضت مدة تحصيلها كلما كان مؤشرا جيدا على كفاءة سياسات الإئتمان للمؤسسة، والعكس صحيح.

3-1-5- معدل دوران الذمم الدائنة (الموردين وأوراق الدفع): يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في إدارة إلتزاماتها ويحسب وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الذمم الدائنة = $\frac{\text{المشتريات}}{\text{الذمم الدائنة}}$ من خلال معدل دوران الذمم الدائنة يمكن معرفة

مدة تسديدها والتي تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{مدة تسديد الذمم الدائنة} = \frac{360}{\text{معدل الذمم الدائنة}}$$

عندما تقوم المؤسسة بوضع أو تقييم سياساتها الإئتمانية يجب الموازنة بين ما يمنحه الموردون للمؤسسة من وقت لسداد ديونها وبين ما تمنحه المؤسسة من وقت للزبائن لتسديد ديونهم، بحيث يجب أن تكون الفترة الممنوحة للزبائن أقل من الفترة التي يمنحها الموردون للمؤسسة، حتي يتسنى للمؤسسة تحصيل ديونها من الزبائن وتسديد ما عليها للموردين، وبالتالي ضمان إستمرار الأنشطة التشغيلية وإنخفاض الضغوطات المتعلقة بالسيولة.

¹ عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سابق، ص 105

3-2-2- نسب السوق

ترتبط هذه النسب بين القيمة السوقية للسهم العادي وعوائده وقيمه الدفترية،¹ وبهذا الشكل فهي تقدم تصورا تحليليا عما يهتم به ملاك المؤسسة والمستثمرين من خلال تقييمهم للأداء الماضي والأداء المستقبلي للمؤسسة، وتحديد إمكانية الإستثمار في فيها، وتهتم هذه النسب بقياس تأثير أداء الشركة على اسعار الاسهم العادية في السوق استناد الى الهدف العام للإدارة وهو تعظيم ثروة المساهمين عن طريق تعظيم القيمة السوقية للسهم. ومن أهم هذه النسب ما يلي:

3-2-1- ربحية السهم العادي: تعتبر ربحية السهم من المقاييس الشائعة الإستخدام لتحليل ربحية المؤسسة وتقييم أدائها، بحيث تمثل نصيب السهم العادي من صافي أرباح المؤسسة، تحسب هذه النسبة بقسمة صافي الربح المتاح لحملة الأسهم العادية (بعد إستبعاد حصة الأسهم الممتازة) على عدد الأسهم العادية، وعند حساب هذه النسبة يستطيع المستثمر أن يحلل النمو في ربحية السهم و وبناء توقعاته، وتعد هذه النسبة مؤشرا ماليا مهما، بحيث يعكس أداء المؤسسة لتعظيم مركز قوتها في السوق، وتحسب هذه النسبة كما يلي:²

$$\text{ربحية السهم العادي} = \frac{\text{صافي الربح المتاح لحملة الأسهم العادية}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

3-2-2- قيمة السهم (السعر السوقي للسهم): ويقصد به قيمته السوقية، والمفروض أن يعكس هذا السعر مستوى ربحية السهم الواحد، حيث تزداد القيمة السوقية للسهم كلما زادت أرباحها، وقد تتخفف في حالة تحقيق المؤسسة للخسائر، وتتوقف القيمة السوقية للسهم العادي على الربح الذي يحققه السهم ومعدل العائد المطلوب الذي يرغب فيه المستثمرون، فالقيمة السوقية للسهم هي عبارة عن رسمة أرباح السهم بمعدل العائد المطلوب. وتحسب هذه النسبة كما يلي:³

$$\text{قيمة السهم السوقية} = \frac{\text{صافي الربح لكل سهم}}{\text{معدل العائد المطلوب}}$$

3-2-3- نسبة السعر السوقي إلى الربح لكل سهم: وتسمى بمضاعف الربحية، وترتبط هذه النسبة ربحية السهم بسعره السوقي.⁴ وبديل ناتج هذه العلاقة على عدد السنوات التي يمكن للمستثمر أن يسترد فيها ما دفعه في السهم بإفتراض ثبات كل المتغيرات الأخرى.⁵ وبالتالي فهي تعكس توقعات المستثمرين بشأن أرباح المؤسسة في المستقبل. وتحسب هذه النسبة كما يلي:⁶

¹عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق، ص110

²المرجع نفسه، ص111

³حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص212

⁴عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق، ص111

⁵حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص214

⁶عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سابق، ص107

$$\text{نسبة السعر السوقي إلى الربح لكل سهم} = \frac{\text{السعر السوقي للسهم}}{\text{الربح عن كل سهم}}$$

3-2-4- عائد التوزيعات للسهم: تعطي هذه النسبة العائد الذي يحصل عليه المستثمر في شكل توزيعات نقدية، وتساعد في الحكم على إمكانية الإستثمار المستقبلية في المؤسسة، وذلك عند المقارنة مع عائد الإستثمارات المماثلة في السوق، فإذا كانت هذه القيمة مرتفعة، فإن ذلك يعكس الرغبة القوية لدى المستثمرين في إعادة إستثمار أموالهم داخل المؤسسة، والعكس صحيح. وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{عائد التوزيعات للسهم} = \frac{\text{قسائم الأرباح الموزعة}}{\text{السعر السوقي للسهم}}$$

3-2-5- نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية: تعطي هذه النسبة مؤشرا جيدا عن نظرة المستثمرين للمؤسسة، توضح هذه النسبة ما يضيفه السوق إلى قيمة السهم العادي قياسا بما هو مسجل كقيمة دفترية، فإذا زادت هذه النسبة عن الواحد أو عن معيار المقارنة، فإذا ذلك يعكس كفاءة الغدارة في المساهمة في تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد وهو ما يرغب بح حملة الأسهم العادية والرغبين بالإستثمار.¹ وتحسب هذه

$$\text{النسبة كما يلي:} = \text{نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية} = \frac{\text{السعر السوقية للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$$

المطلب الثالث: إستخدام مؤشرات التدفقات النقدية في ترشيد قرارات الإستثمار

من بين أهم المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي هو جدول سيولة الخزينة، والذي يعتبر كشف مالي حديث مقارنة بالميزانية وجدول حسابات النتائج، كما يعتبر الكشف الوحيد الذي يعد على الأساس النقدي ويعمل على إظهار تغيرات الخزينة وأسباب هذه التغيرات، وبالتالي سيوفر هذا الكشف معلومات إضافية تسمح للمستثمرين بتحليل أدق وأعمق للوضع المالية للمؤسسة والذي سينعكس إيجابا على قراراتهم الإستثمارية.

1- أهمية قائمة التدفقات النقدية في إتخاذ القرارات الإستثمارية

إن الإهتمام في الآونة الأخيرة بالنقدية وقدرة المؤسسة على توليدها عزز موقع قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية الأخرى، وخاصة من طرف متخذ قرار الإستثمار الذي أدرك أن النقدية وليس صافي الربح هي التي تستخدم في إحلال الأصول الثابتة، ومقابلة التوسع والإستثمار، ودفع توزيعات الأرباح ودفع الديون وغيرها، وإقتناعا منه أن تحقيق الأرباح لا يعني دائما توفر نقدية تسمح للمؤسسة بمقابلة إحتياجاتها وبالتالي فإن صافي التدفقات النقدية في العمليات التشغيلية هو الدليل النهائي على جودة الأرباح، ولعل أهم الأسباب التي زادت من أهمية قائمة التدفقات النقدية في إتخاذ وترشيد مختلف القرارات الإستثمارية ما يلي:

- إن التدفقات النقدية أكثر تعبيراً نسبياً عن الأرقام التي يوفرها أساس الإستحقاق، حيث تتميز بالبساطة

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 215

الفصل الثالث: جودة المعلومات المحاسبية في ظل SCF ودورها في ترشيد القرارات الإستثمارية

والموضوعية وسهولة الفهم، ومنه فالتركيز على صافي الدخل كمؤشر للأداء يلغي الرشد الإقتصادي للقرارات الإستثمارية التي تعتمد على التدفقات النقدية؛

- إن صافي الدخل الناتج عن أساس الإستحقاق أصبح من الصعب تفسير دلالاته وإستخدامه كمؤشر للتدفقات النقدية للمؤسسة، لأن تحقيق المؤسسة لصافي دخل موجب لا يعني بالضرورة وجود سيولة كافية لمقابلة إلتزاماتها والعكس صحيح، فقائمة التدفقات النقدية تقوم بتحويل مبلغ صافي الدخل من أساس الإستحقاق إلى الأساس النقدي من خلال إزالة أثر العمليات الغير نقدية على صافي الدخل، وهذا التحويل يعطي صورة أوضح عن مدى موثوقية مبلغ صافي الدخل؛

- قائمة التدفقات النقدية لا تتأثر بالسياسات المحاسبية البديلة لمعالجة الأحداث الإقتصادية عكس القوائم الأخرى، وبالتالي فهي تعزز القدرة على القيام بمقارنات سليمة لنفس المؤسسة لفترات مختلفة أو بين مختلف المؤسسات؛

- تعتبر معلومات التدفقات النقدية مفيدة في تقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد النقدية، حيث تستخدم كمؤشر لتحديد قيمة وتوقيت ومدى تحقق التدفقات النقدية المستقبلية التي تعتبر الأساس في إتخاذ القرار الإستثماري، وهي مفيدة كذلك في تقييم واختبار دقة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية؛

- إمكانية التنبؤ بقدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية المستقبلية تساعد على إعداد الموازنات التقديرية والتخطيط لإستثمارات المستقبلية؛

- تعتبر قائمة التدفقات النقدية وسيلة لمعرفة أثر القرارات الإستثمارية السابقة على نمو أنشطة المؤسسة وإزدهارها من خلال صافي التدفقات النقدية المحققة منها؛

- تظهر معلومات عن قيمة وكيفية الحصول وإستخدام النقدية والتغيرات التي طرأت عليها من خلال عمليات التشغيل والإستثمار والتمويل، وبالتالي تعتبر قائمة التدفقات النقدية أداة تساعد على إدارة النقدية بكفاءة ولقياس نجاح أو فشل الخطط النقدية ووسيلة للرقابة على أنشطة المؤسسة؛

- تمكن الإدارة والمستثمرين من تقييم السيولة والمرونة المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على تغيير أنماط تدفقاتها النقدية ومواجهة المخاطرة التي تصاحبها، كما تمكن من تقييم مقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها ومقدرتها على توزيع الأرباح ومدى حاجتها للتمويل الخارجي؛

- تعتبر كمصدر مهم للعديد من المؤشرات والمعلومات المتعلقة بمدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والإستثمار كما يمكن الاسترشاد بها في تقييم أوجه النشاط المختلفة للمؤسسة خاصة فيما يتعلق بملائمة توظيف الموارد المالية؛

- إمكانية التنبؤ بالفشل المالي، بحيث أثبتت الدراسات أنه بالإمكان استخدام تحليل معلومات التدفقات النقدية للكشف المبكر عن حالات العسر المالي والإفلاس وبالتالي قيام الإدارة بالإجراءات التصحيحية الضرورية لإنقاذ المؤسسة في الوقت المناسب، وكذلك يساعد هذا التنبؤ المستثمرين على المفاضلة بين البدائل الإستثمارية

وتجنب الإستثمارات ذات المخاطر العالية؛

2- مؤشرات تقييم جودة الربحية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

من بين الإنتقادات الموجهة لنسب الربحية المشتقة من قائمة الدخل والميزانية أنها تعتمد في حسابها على عناصر تم إعدادها وفق أساس الإستحقاق وبالتالي فهي لا تعبر دائما بصدق عن حقيقة القوة الإيرادية للمؤسسة، كما يعاب عليها أيضا أنها لا تسمح بمعرفة النقدية التي تم توزيعها هل هي ناتجة عن الأنشطة التشغيلية المولدة للربح أو تم الحصول عليها من مصادر أخرى كالإقتراض مثلا.

إن جوانب القصور في النسب السابقة تجعل الحاجة ملحة لإيجاد بدائل تمكن من تقديم نتائج أفضل أو على الأقل تساعد في الحكم على نتائج المؤشرات السابقة؛ وبالتالي فمعلومات قائمة التدفقات النقدية المعدة على الأساس النقدي يمكن أن تساعد في الحكم على مصداقية الأرقام المعدة وفق أساس الاستحقاق، وبالتالي تزيد من جودة قرارات الإستثمار.

ومن بين أهم المؤشرات التي يمكن إستقاقها من جدول التدفقات النقدية ما يلي:¹

2-1- نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية

تبين هذه النسبة مقدرة المؤسسة على توفير ما يكفي من التدفقات النقدية التشغيلية لتغطية إحتياجاتها النقدية الأساسية، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية} = \frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الإحتياجات النقدية الأساسية}}$$

يقصد بالاحتياجات النقدية الأساسية ما يلي: التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية، مدفوعات أعباء الديون، الإنفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية وسداد الديون المستحقة خلال العام.

2-2- مؤشر النشاط التشغيلي

تبين هذه النسبة مدى قدرة الأنشطة التشغيلية على توليد التدفقات النقدية التشغيلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على جودة أرباح المؤسسة والعكس صحيح، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{مؤشر النشاط التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد و الضريبة}}$$

2-3- مؤشر النقدية التشغيلية

تبين هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي، وكلما ارتفعت هذه النسبة تزداد مصداقية بيانات قائمة الدخل المعدة على أساس الاستحقاق، والعكس صحيح، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{مؤشر النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الربح}}$$

¹حديبي عبد القادر، تسيير خزينة المؤسسة على ضوء النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2010-

2-4- العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي

تبين مدى كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها، وتحسب كما يلي:¹

$$\text{العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{المبيعات}}$$

2-5- العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

تبين هذه النسبة مدى قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها و حافظ للمزيد من الاستثمار في المستقبل، وتحسب كما يلي:²

$$\text{العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

2-6- العائد على حقوق الملكية من التدفق النقدي التشغيلي

تبين هذا النسبة العائد من الأموال الخاصة من التدفقات النقدية التشغيلية، كلما ارتفعت هذه النسبة كان مؤشرا على كفاءة المؤسسة، وتحسب كما يلي:³

$$\text{العائد على حقوق الملكية من التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

2-7- نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة

تساعد هذه النسبة على قياس الأهمية النسبية لعوائد النقدية للاستثمارات المؤسسة سواء من القروض أو في الأوراق المالية مقارنة بالتدفقات النقدية من أنشطتها التشغيلية، وتحسب كما يلي:⁴

$$\text{نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة} = \frac{\text{المتحصلات المتحققة من إيرادات الفوائد و التوزيعات المقبوضة}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}$$

2-8- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي

تبين هذه النسبة حصة السهم العادي من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وتعكس قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح النقدية، وتحسب كما يلي:⁵

$$\text{نسبة تدفق النقدية من الأنشطة التشغيلية للسهم ع} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية - التوزيعات النقدية للسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح للأسهم العادية}}$$

¹ شلالى عمار، بولعابيز وفاء، تقييم الأداء المالي باستخدام جدول التدفقات النقدية وفقا للمعايير المحاسبية الجديدة، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، المركز الحامعي عين تيموشنت، المجلد5، العدد9، 2019، ص186

² حديبي عبد القادر، مرجع سابق، ص131

³ شحدة السيد أحمد عبد الناصر، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2008، ص18

⁴ هارون عزوي، دور قائمة التدفقات النقدية في تحسين فعالية الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة،

جامعة بسكرة، 2010-2011، ص86

⁵ شحدة السيد أحمد عبد الناصر، مرجع سابق، ص18

3- مؤشرات تقييم جودة السيولة المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

إن التغيير في مفاهيم إدارة النقدية جعل الاعتماد على نسب السيولة المشتقة من الميزانية في تحليل الأداء المالي للمؤسسة وفي قياس تأثير النقدية على سعر السهم وقيمتها السوقية يشوبه العديد من العيوب الناتجة عن الانتقادات التي توجه لهذه النسب وإلى أسلوب التحليل المرتكز عليها، ومن بين هذه الانتقادات أنها لا تسمح بالتأكد من درجة سيولة العناصر التي تدخل في احتسابها وقصورها مجتمعة في ربط النقدية بالأنشطة المولدة لها، وإظهار الأثر التراكمي للنقدية، لأنها تعطي صورة عن لحظة إقفال الحسابات وليس عن فترة النشاط.

وبناء على تلك الانتقادات تظهر الحاجة لمؤشرات أكثر كفاءة تمكن من تحليل أفضل وإظهار الصورة الحقيقية لواقع سيولة المؤسسة، وهنا برزت أهمية المؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية والتي من أهمها:¹

3-1- نسبة التغطية النقدية

تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تحقيق تدفق نقدي تشغيلي كافي لتغطية التزاماتها الاستثمارية والتمويلية الضرورية، كما توضح مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أموال الملكية أو كليهما. وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التغطية النقدية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية و التمويلية}}$$

3-2- نسبة تغطية فوائد الديون

تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ وينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون. وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة تغطية فوائد الديون} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{فوائد الديون}}$$

3-3- نسبة تغطية الديون القصيرة الأجل

تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات القصيرة الأجل من خلال صافي التدفقات النقدية التشغيلية، كلما ارتفعت هذه النسبة قل احتمال تعرض المؤسسة لمشكل السيولة. وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة تغطية الديون القصيرة الأجل} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{متوسط الديون القصيرة الأجل}}$$

3-4- معدل المرونة المالية

تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها من صافي التدفقات النقدية دون الحاجة إلى بيع الأصول المستخدمة، كلما زاد هذا المعدل كان هناك احتمال أقل أن تتعرض المؤسسة لصعوبة في الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها. وبالتالي يقيس هذا المؤشر مدى القدرة على تسديد التزامات باستمرار إذا كانت المصادر الخارجية للأموال محدودة أو عالية التكلفة. وتحسب كما يلي:²

¹ حديبي عبد القادر، مرجع سابق، ص134

² منير شاكر محمد وأخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص166

$$\text{معدل المرونة المالية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{متوسط إجمالي الديون}}$$

3-5- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الإستثمارية

تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية لتمويل النفقات الإستثمارية اللازمة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية. وتحسب كما يلي:¹

$$\text{نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الإستثمارية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة للنفقات الإستثمارية}}$$

3-6- نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية إلى التدفقات الداخلة من الأنشطة التمويلية

تبين هذه النسبة مدى مساهمة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية على تمويل الاستثمار في الأصول طويلة الأجل، وتشير أيضا إلى مدى مساهمة المصادر الخارجية في تمويل الاستثمار في الأصول طويلة الأجل، لذا توفر للمستثمرين والمقرضين معلومات عن كيفية استخدام إستثمارتهم من قبل إدارة المؤسسة. وتحسب كما يلي:²

نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية إلى التدفقات الداخلة من الأنشطة التمويلية

$$= \frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة للأنشطة التمويلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية}}$$

3-7- نسبة تغطية التوزيعات

تبين هذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات لتوزيعات الأرباح النقدية على حملة الأسهم، وارتفاع هذه النسبة يشير إلى قدرة المؤسسة على تسديد توزيعات الأرباح دون اللجوء لمصادر أخرى خارجية. وتحسب كما يلي:³

$$\text{نسبة تغطية التوزيعات} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{توزيعات الأرباح}}$$

3-8- التدفقات النقدية الحرة

التدفقات النقدية الحرة هي التدفقات النقدية المتبقية التي يتم توزيعها على حملة الأسهم وأصحاب الديون بعد قيام المؤسسة بالاستثمار في الأصول الثابتة الضرورية ورأس المال العامل للمحافظة على استمرارية الأنشطة التشغيلية، وتبين هذه النسبة مدى المرونة المالية وقدرة المؤسسة على سداد التوزيعات دون الرجوع إلى مصادر خارجية، كما تبين قدرة المؤسسة على الاحتفاظ بمستوى إنفاقها الرأسمالي، كما تفيد في معرفة حجم النقدية التي يمكن استخدامها في الإستثمارات الإضافية. وتحسب كما يلي:⁴

التدفقات النقدية الحرة = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية - (النفقات الرأسمالية + توزيع الأرباح)

¹ حديبي عبد القادر، مرجع سابق، ص 136

² شحدة السيد أحمد عبد الناصر، مرجع سابق، ص 27

³ هارون عزوي، مرجع سابق، ص 89

⁴ شحدة السيد أحمد عبد الناصر، مرجع سابق، ص 27

خلاصة الفصل

في ظل التغيرات التي تحدث في بيئة الأعمال، أصبح للمعلومة المحاسبية أهمية كبيرة في صنع القرارات وحتى تحقق المعلومات المحاسبية الغاية المطلوبة منها يجب أن تتصف بمجموعة من الخصائص الضرورية التي تجعلها مفيدة لمختلف مستخدميها في إتخاذ القرارات الاقتصادية، كما أن هذه الخصائص تعتبر كمقياس لتقييم كفاءة النظام المحاسبي من حيث كفاءة تشغيله وجودة تصميمه وتقييم الطرق والأساليب المحاسبية المستخدمة، ومنه فإن تحقيق جودة المعلومات المحاسبية سيفيد منتج هذه المعلومات وكذلك مستخدميها.

لقد ركزت معظم الهيئات المحاسبية الدولية عند تحديدها للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على المستثمر الذي يعتبر من أكثر الأطراف تحملاً للمخاطر، بحيث إذا تم توفير المعلومات المحاسبية بالموصفات التي تلبي حاجياته حتما ستلبي رغبات الأطراف الأخرى المستخدمة لهذه المعلومات في إتخاذ القرارات، ولكي تكون المعلومات ذات منفعة في إتخاذ القرار يتطلب توفر خاصيتين أساسيتين، خاصية الملائمة وخاصية الثقة فإذا فقدت المعلومات المحاسبية هاتين الخاصيتين فلن تكون مفيدة لمستخدميها، فالملائمة تتطلب توفر ثلاثة خصائص فرعية وهي: القدرة التنبؤية لكي تسمح لمستخدميها من التنبؤ بمختلف الأحداث، وأن تقدم المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب، وأن تكون للمعلومات قيمة تقييمية بحيث تمكن المستخدمين من تقييم القرارات السابقة والوقوف على مدى صحتها، أما خاصية الموثوقية فتشترط أن تكون المعلومات قابلة للتحقق، وأن تكون محايدة، وأن تعبر بصدق عن المضمون الذي تصفه، بالإضافة إلى خصائص أخرى مكملة.

إن توفر الخصائص السابقة يتوقف على طريقة القياس المحاسبي المستخدمة للتعبير عن الأحداث الاقتصادية وكذلك على مستوى الإفصاح، بحيث كلما كانت طريقة القياس ملائمة وموثوقة وكان الإفصاح عن المعلومات المحاسبية شامل وعادل، كلما زادت قيمة ومنفعة هذه المعلومات التي تظهر في القوائم المالية في إتخاذ القرارات الإستثمارية وتحقيق فاعلية وكفاءة أكبر في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى المؤسسة.

لم تعد البيانات والأرقام المطلقة التي توفرها القوائم المالية كافية لإتخاذ القرار الإستثماري المناسب، بل لابد من تحليلها باستخدام أدوات التحليل المالي التي تمكن من قراءة مدلولات هذه الأرقام وتفسيرها في ضوء ما تمثله من الأنشطة الفعلية، وما توفره من مؤشرات يمكن الاستدلال بها على المستقبل واحتمالاته أي أنه لابد من دعم عملية إتخاذ القرار الإستثماري بنتائج التحليل المالي وتوقعاته.

ومن خلال ما سبق إتضح أن النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية قد ساهم بشكل كبير في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية من خلال مساهمته في زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي وتوفره على طرق قياس بديلة تسمح بإعداد قوائم مالية تعبر فعلاً عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة، كما أن طريقة وشكل ومحتوى هذه القوائم قد سهل عملية التحليل المالي وأصبحت نتائج هذه العملية أكثر دلالة وتعبير عن نشاط المؤسسة، وكل هذا طبعا سيؤثر إيجاباً على خصائص جودة المعلومات المحاسبية ويجعل القرارات الإستثمارية التي تعتمد على هذه المعلومات أكثر رشادة.

الفصل الرابع

مساهمة جودة المعلومات

المحاسبية في ترشيد القرارات

الإستثمارية في مجمع صيدال

تمهيد

يعتبر المجمع الصناعي صيدال من بين المؤسسات الجزائرية التي سايرة التحولات التي يشهدها المحيط الاقتصادي والإجتماعي والتكنولوجي سواء على المستوى المحلي أو الدولي، فالقطاع الصيدلاني الذي ينشط فيه مجمع صيدال يتطلب مستوى عالي من التقنية كونه من القطاعات ذات الخصوصية، التي تتميز باعتمادها على وظائف البحث والتطوير بصورة أساسية لضمان تنافسية عالية.

وفي ظل كل هذه الظروف إستطاع مجمع صيدال الصمود أمام هذه المنافسة وأصبح أحد الأقطاب الصناعية في الجزائر، بحيث خلال فترة قصيرة إستطاع أن يقوم بإستثمارات عديدة عن طريق الشركة مكنته من السيطرة على جزء مهم من السوق الدوائية الجزائرية وتحقيق نتائج إيجابية، وهذا قد شجع العديد من المستثمرين بالإستثمار في أسهم المجمع طمعا في تحقيق عوائد بدرجة أقل من المخاطر.

ولقد إختارنا مجمع صيدال كعينة من المؤسسات الرائدة في الجزائر لإجراء الدراسة التطبيقية محاولين من خلاله الإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية وإختبار الفرضيات، ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عرض عام لمجمع صيدال.

المبحث الثاني: واقع الإستثمار والإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية في مجمع صيدال

المبحث الثالث: إستخدام المعلومات المحاسبية ذات الجودة لمجمع صيدال في ترشيد قرار الإستثمار

المبحث الأول: عرض عام لمجمع صيدال

تعتبر الصناعة الدوائية من أهم الصناعات لإرتباطها بشكل مباشر بصحة الإنسان، وهي صناعة تتميز بالتغير الدائم والمستمر سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وكغيرها من الدول، فإن الصناعة الدوائية في الجزائر عرفت تطورات سمحت بظهور العديد من المؤسسات الناشطة في هذا المجال من أهمها مجمع صيدال الذي يعتبر رائد الصناعة الدوائية في الجزائر حيث يمثل قطبا صناعيا مهما على مستوى السوق الجزائرية.

سنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء نظرة عامة عن مجمع صيدال الذي إختارناه لإجراء الدراسة التطبيقية بحيث بدأنا بالقطاع الصناعي الذي ينشط فيه المجمع ثم إنتقلنا إلى التعريف بالمجمع من حيث نشأته وتطوره ومهامه وأهدافه والفرص والتحديات التي تواجهه وصولا إلى التنظيم العام المتبع في المجمع الذي عرف العديد من التغيرات التي كانت إستجابتا للتحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر وتجاوبا أيضا مع التطورات الحاصلة في سوق الأدوية.

المطلب الأول: قطاع الصناعة الدوائية في الجزائر

تعد الصناعة الدوائية من الصناعات الحساسة التي تتطلب حجم هائل من البحث العلمي والتطوير المكثف للأدوية والمنتجات الصيدلانية بما يتلائم مع متغيرات العصر وطبيعة الأمراض ومختلف الحالات الإستشفائية، وعلى هذا الأساس تسعى المؤسسات العاملة في هذا الصناعة في الجزائر للإستفادة من الخبرات المحلية والأجنبية لمواكبة هذه التطورات من خلال فتح مجال التعاون والحصول على مهارات وأفكار جديدة بالنظر لمحدودية إمكانياتها البحثية، وعلى رأسها مجمع صيدال الذي يعد من أهم المؤسسات الجزائرية الطامحة للتطور في السوق وتحسين مستوى أعمالها وأدائها وطنيا وجهويا وحتى دوليا.

1- ماهية الصناعة الدوائية

تعتبر الصناعة الدوائية جزء من الصناعة الصيدلانية التي تضم جميع المؤسسات العاملة في مجال إنتاج وتسويق المنتجات الدوائية التي تعتبر من السلع الضرورية المرتبطة بصحة الإنسان والمجتمعات.

1-1- تعريف الصناعة الدوائية، خصائصها، أهميتها وأنواعها

1-1-1- تعريف وخصائص الصناعة الدوائية

يمكن تعريف الصناعة الدوائية بأنها "عبارة عن صناعة العقاقير الطبية والتي تكون في شكل مواد كيميائية أو أعشاب طبية أو نباتات خام، يقوم الصيدلي بتركيبها ويخضعها لسلسلة من البحوث والتحليل والاختبارات حتى يمكن للمستهلك استخدام الدواء في صورته النهائية"¹ ويمكن إيجاز أبرز خواص صناعة الدوائية فيما يلي:²

- تعتبر صناعة كثيفة رأس المال وأيضا كثيفة التكنولوجيا، وعليه فإن الشركات الدوائية العملاقة تحتكر

¹ محبوب فاطمة، تأثير التحالفات الإستراتيجية على الأداء التنافسي للمؤسسة الصناعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015-

2016، ص135

² بشير العلق، أساسيات التسويق الصيدلاني، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص ص16-17

- التكنولوجيا) من خلال الابتكارات والاختراعات وحقوق الامتياز (ولديها رأس مال ضخم؛
- صناعة تعتمد على التخصص والمهارات الراقية والخبرات المتراكمة، فبعض الشركات الدوائية تتخصص في تصنيع أدوية لا تستطيع شركات أخرى منافستها عليها، بينما توجد شركات تنتج لشريحة معينة من السوق، كما أن هناك شركات لا تصنع إلا الأدوية غالية الثمن مثل أدوية الأمراض المزمنة أو الأدوية المنقذة للحياة؛
 - صناعة تشدد فيها المنافسة باعتبارها صناعة مربحة تثير رغبة الآخرين بالدخول إلى أسواقها؛
 - تمتلك الصناعة الدوائية أنظمة توزيع ديناميكية، وبشكل نظام التوزيع جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التسويق الدوائي، كما أن صناعة الدواء تعول كثيرا على العلاقات المتنامية بينها وبين شبكة تجار الأدوية، حيث تساهم قنوات التوزيع في إيصال المنتجات إلى المنتفع النهائي بفاعلية وكفاءة عالية؛
 - تتمتع الصناعة الدوائية بمعدلات إنتاجية عالية، وتتبع استراتيجيات فاعلة لتقليل التكاليف، وتمتلك استراتيجيات تسويقية هجومية.
 - وجود عدة قوانين وأنظمة دولية ومحلية تتحكم في كافة مراحل تصنيع الدواء، كما يتوقف مستقبل هذه الصناعة عموما على الدعم العلمي، بحيث تكون الريادة في هذه الصناعة كنتيجة للريادة في مجال العلم والتكنولوجيا.

1-1-2- أهمية وأنواع الصناعة الدوائية

- **أهمية الصناعة الدوائية:** تعتبر الصناعة الدوائية مهمة بالنسبة للسكان والإقتصاد ويمكن توضيح ذلك كما يلي:¹

* **أهمية الصناعة الدوائية لصحة السكان:** إن الصناعة الدوائية تحتل مكانة مهمة فيما يخص صحة السكان لأن استهلاك الأدوية له دور في انخفاض نسبة الوفيات بصفة عامة و وفيات الأطفال بصفة خاصة، وهذا الاستهلاك له دور أيضا في ارتفاع أمل الحياة عند الولادة.

من خلال تطور واتحاد كل من الطب و المواد الصيدلانية تمكنت الدول المتطورة من القضاء على الاوبئة وضمن الشفاء التام أو الجزئي من الأمراض المعدية والأمراض الناتجة عن الميكروبات والفيروسات، كما تمكنت من تخفيض آلام ومعانات المرضى المصابين بالأمراض الناتجة عن خلل في الجينات مثل: السرطان، السيدا... الخ، ومن خلال تطور الصناعة الدوائية أصبح للكثير من المصابين بالأمراض المزمنة كالمصابين بداء السكري العيش حياة طبيعية إلى حد ما الأمل في الحياة الأطول و ذلك بسبب الاكتشافات الفعالة مثل الأنسولين.

* **أهمية الصناعة الدوائية في الإقتصاد:** منذ القرن الثامن عشر تضاعفت مدة الحياة النشيطة والعملية للفرد أكثر من ثلاث مرات على ما كانت عليه من قبل، وهذا التحسن الملحوظ بفضل الأدوية، وهذا ما سمح بإرتفاع الهائل في جودة العمل، مما أدى إلى نمو وتطور اقتصادي لم يسبق له مثيل.

¹ حنان شناق، تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الإقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، ص

إن الحالة الصحية للسكان تلعب دورا هاما في النمو الاقتصادي، لأن تدهور مستوى الصحة سيؤدي إلى تقليل ساعات العمل وانخفاض المردودية وهذا يؤثر سلبا على نوعية العمل وجودته، وبالتالي سيؤثر على سير الاقتصاد.

- أنواع الصناعة الدوائية: يمكن تقسيم أنواع الصناعات الدوائية كما يلي:¹

* صناعة المواد الأولية: وهي العنصر الأساسي في عملية الإنتاج النهائي، ولها دور مهم في جودة المنتج النهائي، ويمكن أن تتكون من مواد طبيعية أو غير طبيعية.

* صناعة مواد التعبئة والتغليف والكبسولات الفارغة وغيرها من المواد المتممة لهذه الصناعة: والتي تحافظ على فعالية وجودة الدواء.

* صناعة المنتج النهائي: الذي يوجه للإستهلاك.

1-2- تعريف المنتجات الدوائية، خصائصها وأنواعها

يعتبر الدواء سلعة ضرورية لا تدخل في باب الترف والكماليات لتعلقها بالحياة ، وقد زادت أهمية الدواء خصوصا بعد الافرازات السلبية الناجمة من حياة المدينة المعاصرة.

1-2-1- تعريف المنتجات الدوائية، خصائصها: من ناحية المضمون لا يختلف المنتج الدوائي عن المنتجات الأخرى ، ولكن قد يختلف من ناحية الاستخدام أو الشراء والاستهلاك نتيجة لكون المنتج الدوائي هو منتج علاجي يركز على الحالة المرضية التي يعانها الفرد، ويمكن تعريف المنتج الصيدلاني كالأتي:²

المنتج الصيدلاني أو الدواء هو " أي مادة من أصل كيميائي أو نباتي أو حيواني تستخدم لعلاج الأمراض أو الوقاية منها أو تشخيصها مهما كانت طريقة تناولها".

الدواء هو " مواصفات معقدة ملموسة وغير ملموسة تحتوي على وظائف و منافع علاجية معينة تنعكس على الحالة المرضية والنفسية للأفراد".

ويعرف المشرع الجزائري الدواء في المادتين 170 و 171 بأنه " كل مادة أو تركيب مقدم يحتوي على ميزات استشفائية ووقائية للمريض سواء كان إنسانا أو حيوانا".³

وعليه فالمستهلك عند شرائه للمنتج الدوائي فهو يشتري منافع هذا الدواء التي تشبع حاجاته المتمثلة في تخفيف الألم، إزالة حالة مرضية معينة ،... الخ، وبالتالي فالفرد عند توجهه إلى الطبيب يكون له أمل بأنه سيجد الشفاء من أمراضه من خلال الأدوية العلاجية التي يصفها الطبيب له، ونفس الشيء بالنسبة للصيدلاني فهو لا يبيع مجرد أدوية بل يبيع الأمل والراحة النفسية والشفاء للفرد من جراء ما يصيبه من مرض ما.

¹ غضبان ليلي، دور إدارة المعرفة في تحسين أداء المارد البشرية بالمؤسسة الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة1، الجزائر، 2018-2019، ص 205

² جلال الدين بانقا احمد، الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية على المنتجات الدوائية وطرق تصنيعها وفقا لاتفاقية تريبس والقانون السوداني 27 و 28 أبريل 2009، القاهرة، ص4

³ CNES : Commission population et besoins sociaux, le médicament plate-forme pour un débat social, Projet de rapport, Novembre 2001,P21

- تتميز المنتجات الدوائية بمجموعة من الخصائص تميزها عن باقي المنتجات الأخرى يمكن ايجازها فيما يلي:¹
- يعتبر الدواء من السلع الضرورية، ومن أحد الأساسيات في حياة الإنسان؛
 - يعتبر الدواء من السلع التي لا يستطيع الإنسان التحكم في الطلب عليها، فهي ليست كالسلع التي تباع وتشتري برغبة من المستهلك، ولا توجد مرونة لقوانين العرض والطلب بها؛
 - التركيبة الكيميائية للدواء تمنحه صفة الخطورة، فقد يكون ساما خاصة في حالة استعماله دون وصفة طبية؛
 - يتأثر الدواء بالضوء وبدرجة الحرارة والبرودة؛
 - سعر الدواء ثابت ومحدد من طرف الدولة وغير قابل للمساومة؛
 - يعتبر الدواء من السلع التي تخضع لقوانين خاصة في المراقبة والجودة؛
 - يعتمد الدواء على البحث العلمي والتكنولوجيا سواء في المؤسسة البحثية أو داخل المعامل الخاصة بالبحوث والتطوير في مؤسسات الأدوية نفسها.

1-2-2- أنواع المنتجات الدوائية: تنقسم الأدوية إلى نوعين هما:²

- **الأدوية الأصلية:** تقوم أساسا على ابتكار الكيماويات الدوائية عن طريق البحوث والدراسات واحتكار حقوق الملكية الفكرية لها، عن طريق تسجيلها كبراءات اختراع، وتصنع هذه المركبات المبتكرة في أشكال صيدلانية واحتكار توزيعها عالميا بتصريح من المؤسسة المخترعة، وتتفرد بها مؤسسات الدواء العالمية التي تبلغ ميزانيات التطوير بها مليارات الدولارات سنويا.
- **الأدوية الجنيسة:** إن الدواء الجنيس له نفس التركيبة النوعية والكمية للدواء المرجعي (الأصلي) ويحقق نفس الوظائف العلاجية أو الوقائية، الفرق بين الاثنين هو أن الدواء الأصلي يستفيد في إنتاجه وتوزيعه بالحماية القانونية التي تترتب من براءة الإختراع، أما الدواء الجنيس فقد سقطت عنه هذه الحماية بسبب سقوط البراءة بعد مدة استغلال الإختراع تزيد عن 20 سنة، يسمح هذا النوع من الأدوية للمنتجين توفير النفقات التي من المفروض أن توجه إلى البحث والتطوير في مجال الأدوية الجديدة، كما يسمح لهم أيضا أن يسوقوا هذه المنتجات بأسعار معقولة في متناول الشرائح الاجتماعية المختلفة.

2- تطور الصناعة الدوائية في الجزائر

تعتبر التجربة الجزائرية في صناعة الأدوية فنية مقارنة بغيرها من الدول، ويعتبر القطاع العام هو المسيط على هذه الصناعة، إذا ما قورن بالقطاع الخاص الذي لم يدخل هذا المجال إلا مع مطلع التسعينات، حيث صناعة الأدوية في الجزائر لا تغطي نسبة كبيرة من حجم السوق الوطني رغم المجهودات المبذولة في هذا المجال

¹ سامية لحوح، التسويق والمزايا التنافسية - دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة باتنة 1، الجزائر،

2007-2008، ص 288

² محبوب فاطمة، مرجع سابق، ص 139-140

خاصة القطاع العام، ولقد مرت الصناعة الصيدلانية في الجزائر بأربع مراحل أساسية وهي:¹

- المرحلة الأولى: ما قبل الاستقلال؛
- المرحلة الثانية: من سنة 1962 إلى 1972 ؛
- المرحلة الثالثة: من سنة 1972 إلى 1978 ؛
- المرحلة الرابعة من سنة 1978 إلى اليوم؛

2-1- المرحلة الأولى: ما قبل الاستقلال

خلال الحقبة الاستعمارية، كانت صناعة الأدوية في الجزائر محصورة على شركة واحدة هي بيوتيك BIOTIC والتي أنشأت سنة 1952 وغداة الاستقلال تم الإعلان عن ميلاد مشروع جديد سنة 1962 وهو مؤسسة فارمال PHARMAL.

2-2- المرحلة الثانية: من سنة 1962 إلى سنة 1982

خلال هذه المرحلة تم إنشاء الصيدلية المركزية الجزائرية P.C.A سنة 1963، وهي مؤسسة عمومية أصبحت تشرف منذ نشأتها على مجمل قطاع توزيع الأدوية وكذا كل من مؤسستي BIOTIC و PHARMAL لصناعة الأدوية منذ سنة 1965، ثم لحقت بهما وحدة الحراش الصناعية منذ سنة 1972، وأصبحت الصيدلية المركزية تحتكر كذلك استيراد الأدوية، وقامت حينئذ مؤسسة P.C.A مجهودات جبارة في سبيل ترقية وتأهيل اليد العاملة وكذا تطوير وتحديث وسائل الإنتاج، وأصبحت تسيطر على قطاع الصناعة الدوائية في الجزائر سواء من ناحية الإنتاج، البيع والتوزيع.

وخلال هذه المرحلة عكفت الجزائر على تطبيق مخطط جديد يرمي إلى تطوير وتحديث صناعة الأدوية من خلال إيفاد عدد من الصيادلة الصناعيين للتكوين في البلدان الأوروبية، وعملت كذلك على الشروع في انجاز مشاريع صناعية جديدة، حيث أقدمت الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية S.N.I.C على انجاز مركب جديد للمضادات الحيوية بالمدينة، كما تم خلال هذه المرحلة إنشاء مؤسسة سوكوتيد SOCOTHYD سنة 1969 كما تم البدء في انجاز مشروع معهد باستور PASTEUR، إلا أن كل من مشروع المضادات الحيوية بالمدينة و الذي كان من المنتظر أن ينطلق مع نهاية السبعينات في الإنتاج لم يتحقق إلا في سنة 1988، في حين معهد باستور بقي قيد الانجاز حتى مطلع التسعينات.

2-3- المرحلة الثالثة: من سنة 1982 إلى سنة 1987

هذه المرحلة جاءت مع وضع خاص ميز الاقتصاد الجزائري وهو إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات والتي كانت تهدف إلى:

- فصل وظائف البيع عن الإنتاج؛

¹ الصادق بوشناق، صناعة الأدوية في الجزائر وتحديات تطبيق إتفاقية حقوق الملكية الفكرية، حالة مجمع صيدال، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدينة، الجزائر، العدد 05، جويلية 2011، ص ص 235-236

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

- إنشاء وحدات جهوية مكلفة بالبيع والتوزيع.
- وفي ظل إعادة الهيكلة استحدثت خمس مؤسسات وهي:
 - ثلاث مؤسسات جهوية للبيع و التوزيع وهي ENAPHARM بالوسط، ENCOPHARM بالشرق و ENOPHARM بالغرب الجزائري، كما قامت كل من مؤسسة ENAPHARM و ENCOPHARM بانجاز ثلاث وحدات إنتاجية وهي:
 - وحدة شرشال لإنتاج Le concentré d'Hymodialyse والتي انطلقت فعليا سنة 1994 ، وحدة قسنطينة لإنتاج السوائل (Sirop) ، و وحدة عنابة لإنتاج الأقراص (Comprimés).
 - مؤسسة لإنتاج وتوزيع التجهيزات الطبية ENENEDI ؛
 - مؤسسة لإنتاج الأدوية والمسماة SAIDAL والتي استحوذت على كل من مؤسسات BIOTIC, PHARMA و مركب المضادات الحيوية بالمدينة التابع لمؤسسة SNIC.
- 2-4- المرحلة الرابعة: من سنة 1988 إلى اليوم**
- وقد شهدت هذه المرحلة تطورات كبيرة خاصة بعد تحرير التجارة الخارجية و صدور قانون النقد والقرض و صدور قانون جديد لترقية الاستثمار في الجزائر، هذه القوانين كلها تسمح بتدخل القطاع الوطني والأجنبي في الاستيراد ، التوزيع بالجملة وكذا إنتاج الأدوية.
- حيث أن قانون النقد والقرض يستعمل مفهوم وكلاء " Concessionnaires " أي متعاملون خواص وبمقابل تراخيص الاستيراد للأدوية يجبرون في ظرف سنتين بإنشاء وحدات إنتاجية محلية، حيث كان أول اعتماد يمنح في هذا المجال سنة 1991 لمؤسسة (L.P.A) أي المخبر الصيدلاني الجزائري، وكان آخر حاجز قانوني يقف في وجه القطاع الخاص في مجال الإنتاج قد أزيل سنة 1992، وتم تعويضه ب" رخصة الاستغلال لمؤسسة إنتاج أو توزيع المنتجات الصيدلانية" بموجب مرسوم وزاري صادر في 6 جويلية 1992، وبموجب هذا المرسوم تم نهائيا رفع الحصار على القطاع الخاص لصناعة الأدوية، وهو ما سمح فيما بعد باقتحام الخواص المحليين أو الأجانب لهذا القطاع، كما أنه خلال هذه المرحلة أصبح القطاع العام يعاني كثيرا بفعل الوضعية الاقتصادية والمالية الصعبة التي يعيشها، حيث أصبحت مؤسسات التوزيع الثلاثة تعاني من منافسة شديدة وصعوبات مالية كبيرة، حيث تم حلها سنة 1997، ونفس الحالة عاشتها مؤسسة ENEMEDI .
- كما تميزت هذه المرحلة بإعادة هيكلة جديدة اختفت على إثرها المؤسسات الثلاثة وعوضت بمؤسسات جديدة هي (SMEDAL): متخصصة في مجال الاستيراد، (DIGROMED) متخصصة في مجال التموين بالجملة و مؤسسة (ENDIMED) للتموين بالتجزئة.
- إضافة لذلك نجد مؤسسة (ENIE) لإنتاج الأجهزة الكهربائية وتنتج أيضا التجهيزات الطبية كأجهزة الأشعة ومؤسسة (ENAVA) لإنتاج الزجاج وفرعها NOVER إنتاج كراسي طب الأسنان.

3- السوق الدوائية في الجزائر

يعتبر السوق الدوائي الجزائري ثالث أهم الأسواق في افريقيا بعد افريقيا الجنوبية ومصر، وهو في نمو متزايد بسبب زيادة نمو السكان، وارتفاع مستوى الخدمات الصحية، وعدم قدرة مجمع صيدال (القطاع العام) على تغطية كل الخدمات الصحية أدى إلى دخول متعاملين إلى السوق الجزائري وزيادة المنافسة التي زادت من حجم السوق.

3-1- المتعاملون في سوق الأدوية الجزائرية

نظرا لطبيعة المنتجات الدوائية وعلاقتها بصحة الإنسان، فإن سوق الأدوية يعتبر من أكثر الأسواق تنظيما وتتدخل فيه جهات وإدارات مختلفة، بالإضافة إلى المتعاملين الإقتصاديين من منتجين ومستوردين وموزعين، ومنه فإن هذا السوق تتدخل فيه الأطراف التالية:¹

3-1-1- الإدارات التنظيمية: وتتمثل في عدد من الوزارات ذات التأثير المباشر على سوق الأدوية وعلى مستويات عديدة ونجد فيها:

- **وزارة الصحة :** التي تعتبر بمثابة العصب الحسي لسوق الأدوية وذلك بتدخلها المباشر لتنظيم وتسيير سوق الأدوية، كالمراقبة التقنية لكل المنتجات الصيدلانية المعدة للإستهلاك في الجزائر وتحديد قائمة الأدوية ذات الإستعمال الإنساني، وتحديد السعر النهائي وهوامش الربح للمنتج الدوائي، ومنح الإعتماد والتراخيص لتصنيع وتسويق الأدوية في الجزائر.

- **وزارة العمل والضمان الاجتماعي:** ويتجلى تدخل هذه الوزارة من خلال وصايتها على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (C.N.A.S) والتي تعتبر المشرف الوحيد على تعويض نفقات الأدوية للمرضى وكذا نفقات العلاج، كما أن هذا الصندوق يعتبر من أهم المشترين للأدوية في السوق الجزائري، وعليه فهو ذو تأثير هام و واضح في مجال التمويين وتوزيع الأدوية بالجزائر.

- **وزارة الصناعة:** وهي الوزارة المكلفة مباشرة بتطوير وتسيير النسيج الصناعي الجزائري ومنها قطاع صناعة الأدوية ، كما نجد أيضا وزارة أخرى تتمثل في وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى مجلس مساهمات الدولة والذي يشرف على تسيير المؤسسات العمومية الناشطة في مجال صناعة الأدوية. وتجدر الإشارة بأن هذه الوزارات لا تدخل بطريقة مباشرة في تسيير وتنظيم سوق الأدوية و إنما عملها يكون خصوصا بالتنسيق مع وزارة الصحة والسكان.

3-1-2- المتعاملون في مجال الإنتاج و التوزيع: يمكن حصرهم فيما يلي:

- **المتعاملون من القطاع العام:** أصبح المتعاملون العموميون مقسمون إلى أربع مستويات هي:

* **مستوى الإنتاج :** وتمثله مؤسسة صيدال التي أنشأت سنة 1982 وهي شركة مساهمة تابعة للدولة متخصصة في إنتاج مختلف المستحضرات الدوائية و المضادات الحيوية.

¹ UNOP: Rapport sur L'organisation du marché national des médicaments, September, 2005.

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

*مستوى التوزيع بالجملة : وتشرف عليه مؤسسة ديمقروماد (Digromed) والتي تولت مكان المؤسسات العمومية الجهوية الثلاثة منذ سنة 1997 ، كما أنها بدأت في السنوات تدخل في شراكة مع الأجانب بغية إنتاج الأدوية الجنيسة بالموازاة مع التوزيع بالجملة.

*مستوى التوزيع بالتجزئة: وتشرف عليه مؤسسة أوندي ماد(Endimed) وهي مؤسسة أوكلت لها مهمة تسيير شبكة الصيدليات العمومية المتواجدة عبر التراب الوطني والتي يزيد عددها عن 1000صيدلية.

*الصيدلية المركزية للمستشفيات(P.C.H): وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري أحدثت من أجل التنسيق وترشيد برامج تمويل المستشفيات العمومية بالأدوية، وتقوم هذه المؤسسة إضافة إلى هذا بعمليات إستيراد للأدوية لصالح المرافق الصحية العمومية، إلى جانب مؤسسة عمومية أخرى هي سوميديال (Somedial) التي أنشأت سنة 1997 في إطار شراكة بين:

- Groupe pharmaceutique Européen = 68.68%.
- Sidal..... = 24.70%.
- Finalep..... = 06.62%

وتقدر تغطية هذه المؤسسات لسوق الأدوية من الواردات بنسبة ضعيفة لا تزيد ع 10 % ، هذه المؤسسات العمومية على اختلاف تخصصاتها نجدها تعمل في ظل قواعد السوق والمنافسة، وعليه فهي تواجه ضغوطا كبيرة خاصة مع دخول المستثمرين الأجانب المتخصصين في مجال صناعة الأدوية، وكذا تحديات إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.

- **المنتجات والمستوردون الخواص :** وفق المرسوم الوزاري رقم 46 المؤرخ في 07 أكتوبر 1998 والمحدد لدفتر الشروط و إجراءات شروط طرح الأدوية المستوردة في السوق الجزائري ، أصبح عدد المستوردين يتناقص بسبب عدم القدرة على الإلتزام بنص المرسوم الوزاري السابق، فقد أحصت وزارة الصحة نحو 44 مؤسسة خاصة لإنتاج الأدوية فمنها من دخل حيز التشغيل ومنها من لا يزال قيد الإنجاز، أما فيما يتعلق بالمستوردين الخواص فقد قدر عددهم سنة 2004 ب 44 متعامل، بينما كان عددهم 62 سنة 2002 و 120 متعامل سنة 2001، ويحققون ما نسبته 70% من إجمالي واردات الجزائر من الأدوية.

- **تجار الجملة الخواص:** لقد تم استحداث هذه الوظيفة للخواص للتعامل في مجال تجارة الجملة للأدوية بموجب المرسوم الوزاري رقم 59 المؤرخ في 20 جويلية 1995 والمحدد لشروط القيام بوظيفة التوزيع بالجملة للمنتجات الصيدلانية بالجزائر، ويصل عدد هؤلاء حسب احصاء لوزارة الصحة بنحو 500 تاجر موزع بالجملة ويقومون بتمويل الصيدليات الخاصة المنتشرة عبر التراب الوطني.

- **الصيدليات الخاصة:** وهي المتواجدة عبر مختلف مناطق الوطن ومكلفة بالبيع بالتجزئة لمختلف المنتجات الدوائية ذات الإستعمال البشري، وهي تعرف انتشارا وازديادا ملحوظا من سنة لأخرى ، حيث كان عددها سنة 1991 يقدر ب 1936 صيدلية خاصة ، وبالمقابل كان عدد الصيدليات العمومية يقدر ب1018 صيدلية بينما في سنة 2007 وحسب احصاء لوزارة الصحة أصبح عدد الصيدليات الخاصة 5502 صيدلية والعمومية منها

بـ 1084 صيدلية، أما في سنة 2017 وحسب إحصائيات وزارة الصحة أصبح عدد الصيدليات الخاصة 6342 صيدلية ، بينما قدر عدد الصيدليات العمومية بـ 985 صيدلية.

3-2- مميزات سوق الأدوية في الجزائر.

تعتبر السوق الجزائرية للأدوية مهمة جدا سواء بالنسبة للمستثمرين الوطنيين أو الأجانب، هذه السوق تتميز خاصة بالتزايد المستمر للطلب على الأدوية المدعم بالميزانية السنوية المخصصة، ومستوى التعويضات المقدمة من طرف صندوق الضمان الاجتماعي.

إن الطلب على الأدوية والمقدر بـ 650 مليون دولار سنويا، يتميز بنمو متزايد يتماشى مع النمو الديمغرافي من جهة وظهور أمراض جديدة من جهة أخرى.

إن التغطية العلاجية حاليا تتم في جزئها الكبير عن طريق الاستيراد والباقي عن طريق الإنتاج الوطني الذي تغطي فيه مجمع صيدال أكثر من 40 % من الاحتياجات، وعليه فإن السوق الجزائرية تتميز كأى سوق بفرص ومخاطر يجب أخذها بعين الاعتبار عند التفكير في اقتحامها أو الاستثمار فيها.

3-2-1- الفرص المتاحة في سوق الأدوية الجزائري: تتميز سوق الأدوية الجزائرية بوجود مجموعة من الفرص أهمها:

- سوق كبيرة و واعدة، تعتبر الأهم في المغرب العربي؛
- استعادة النمو الاقتصادي يؤدي حتما إلى نمو مرتفع للاستهلاك؛
- قوانين الاستثمار ملائمة وتشجع الإنتاج المحلي؛
- إمكانية الشراكة؛
- تزايد عدد الأطباء؛
- ترقية الأدوية الجنيصة من طرف السلطات العمومية؛

- الهوامش الربحية لصالح مهنيي القطاع الصيدلاني (منتجين، مستوردين، موزعين وصيدالة خواص) كل حسب طبيعة نشاطه، كضعف الرسوم الجمركية والضرائب من جهة أخرى وارتفاع هوامش الربح من جهة أخرى.

3-2-2- التهديدات الموجودة في سوق الأدوية الجزائري: رغم الفرص إلا أنه يوجد مجموعة من التهديدات تتمثل في:

- ميلاد منافسة محلية و اتساع حجمها شيئا فشيئا؛
- تشجيع استيراد المواد الصيدلانية في شكلها النهائي بدون أية مراقبة، وعراقيل أمام استيراد المواد نصف مصنعة و التي تدخل في إنتاج الأدوية محليا؛
- إنخفاض عدد الأدوية المعوضة وعدم إستفادة كل المواد المنتجة من طرف مجموعة صيدال من على الخصوص وباقي المتعاملين الخواص بصفة عامة من التسجيل في قائمة الأدوية المعوضة، مقارنة بالأدوية المستوردة وهو ما يعيق تسويق المنتج المصنع محليا؛

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

- انتقال العمال المكونين من طرف صيدال إلى قطاع الإنتاج الصيدلاني الخاص ؛
- مشاكل البيئة التي أصبحت تساهم في ظهور أمراض و أوبئة معقدة تتطلب اختراع أدوية جديدة؛
- إستراتيجية غير منظمة للمنافسة المحلية، خاصة في الفترة التي لم يكن فيها تعويض الأدوية يخضع للسعر المرجعي، بحيث كنا نجد نفس الدواء يباع بأسعار مختلفة؛
- قلة مخابر البحث والتطوير على مستوى شركات الإنتاج المحلية؛
- دخول الشركات متعددة الجنسيات مجال المنافسة حتى في صناعة الأدوية الجنيسة؛

3-3-3- حجم سوق الأدوية في الجزائر

سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى تطور حجم السوق الجزائرية للأدوية من خلال التطرق إلى تطور الواردات من الادوية وتطور الإنتاج المحلي واخير تطور السوق الأدوية الجزائري بصفة عامة.

3-3-3-1- الواردات من الأدوية: تعتبر الجزائر كغيرها من الدول النامية ذات صناعة دوائية ضعيفة وليس بمقدورها تلبية إحتياجات السوق الوطني من هذه المادة الحيوية والضرورية لصحة الإنسان، وعليه تعتمد الجزائر بنسبة كبيرة على الواردات لتلبية الإحتياجات الدوائية سواء الإستهلاكية منها أو المواد الأولية الموجهة للصناعة المحلية، والجدول أدناه يوضح تطور واردات الادوية والمنتجات الصيدلانية غير الأدوية من سنة 2007 إلى غاية 2017.

الجدول رقم 04: تطور واردات الأدوية والمنتجات الصيدلانية غير الأدوية في الجزائر من سنة 2007 إلى

الوحدة: مليون دولار

2017

الواردات			
المجموع	المنتجات الصيدلانية غير الأدوية	الأدوية	
1743	168	1575	2009
1672	174	1498	2010
1962	232	1730	2011
2241	362	1879	2012
2287	358	1929	2013
2522	460	2061	2014
1957	446	1511	2015
2021	474	1546	2016
1893	551	1342	2017

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2018

وترتبط الجزائر بعشرة دول موردة للمنتجات الدوائية هي: فرنسا، إيطاليا، اسبانيا، الأردن، ألمانيا، النمسا، بريطانيا، الدنمارك، هولندا وسويسرا بنسبة تتراوح ما بين % 84 إلى % 98 من إجمالي الواردات وهي نسبة

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

كبيرة جدا، وتعتبر فرنسا الدولة الأولى المعتمد عليها في التوريد من بين دول الاتحاد الأوروبي.¹ من خلال الجدول رقم 04 نلاحظ أن هناك زيادة معتبرة لحجم واردات الجزائر من الأدوية خاصة خلال الفترة من سنة 2009 إلى 2014 بحيث بلغت الواردات سنة 2009 ما يقارب 1.5 مليار دولار وتحديدا 1575 مليون دولار ليصل سنة 2014 ما يقارب 2062 مليون دولار أي بزيادة تقدر بـ 40% إذا ما قورنت سنة 2009 بسنة 2014 وهو ما يعكس التطور والإنتعاش الذي يعرفه سوق الأدوية في الجزائر.

3-3-2- الإنتاج المحلي من الأدوية

يعتبر المجمع الصناعي صيدال هو المؤسسة المسيطرة على عملية إنتاج الأدوية في الجزائر إذا ما قورن بالقطاع الخاص الذي لم يدخل هذا المجال إلا مع بداية التسعينات، وبعد رفع الدولة سلطتها عن التجارة الخارجية وتحرير سوق الأدوية وإجبار المتعاملين الخواص المستوردين بضرورة إنشاء وحدات صناعية بعد مرور سنتين من بدء عملية الإسترداد للأدوية، ظهرت مؤسسات ومخابر مثل LPA و Alpharm وغيرهم الذين يتخصصون في إنتاج أنواع معينة من الأدوية على خلاف صيدال ذات التشكيلة الواسعة.

ومن خلال الجدول أدناه سنحاول بيان تطور حجم الإنتاج المحلي خلال الفترة من 2010 إلى 2017

الجدول رقم 05 : تطور الإنتاج المحلي من الأدوية في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2017

السنوات	بالدينار (مليار دينار)	بالدولار (مليار دولار)	التغطية %
2010	59.790	0.803	32.43%
2011	63.570	0.853	32.67%
2012	80.960	1.044	31.78%
2013	150.109	1.891	45.25%
2014	170.788	2.120	45.66%
2015	232.172	2.311	56.39%
2016	245.150	2.440	59.01%
2017	280.680	2.793	60.63%

Source: Ministere du developpement industriel et de la promotion de l investsment, Direction de la veille strategique et des etudes economique et des statistique, Etude sur la promotion et la valorisation de la production nationale relevant du secteur industriel, Appui a la mise en oeuvre de la strategie industriel et a la promotion des investsment, filiere de la pharmacie, statistique en 2010-2017, p9

من خلال الجدول رقم 05 نلاحظ أن هناك زيادة في الإنتاج المحلي من الأدوية بشكل مستمر بداية بقيمة 0.803 مليار دولار في سنة 2010 مرور بسنة 2014 الذي بلغ فيها قيمة الإنتاج 2.120 مليار دولار، وصولا إلى 2.793 مليار دينار سنة 2017. هذا التطور والنمو في حجم الإنتاج سمح بتحسين مستوى تغطية

¹ محبوب فاطمة، مرجع سابق، ص 151

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

الإنتاج الوطني للسوق المحلية بحيث بلغت نسبة التغطية %32.43 في سنة 2010 لتصل %60.63 في سنة 2017.

3-3-3 تطور سوق الأدوية في الجزائر

من خلال العرض السابق يتضح أن هناك تطور في حجم سوق الأدوية في الجزائر، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول أدناه الذي يوضح تطور حجم هذا السوق خاصة في السنوات الأخيرة.

الجدول رقم 06: تطور حجم السوق الجزائرية للأدوية خلال الفترة من 2012 إلى 2018

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
حجم السوق	2.1	2.4	2.7	2.7	2.9	3.1	3.3
معدل النمو		14.28%	12.5%	-	7.40%	6.89%	6.45%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد الموقع <https://www.elkhabar.com/press/article/126819/> أطلع عليه 15:00، 2019/10/17

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك نمو وتطور وتوسع مستمر في حجم السوق الجزائري للأدوية خلال السنوات الدراسة بحث بلغ حجم السوق في سنة 2013 : 2.4 مليار دولار بمعدل نمو يقدر بـ %14.28 ليزداد حجمه ويصبح 2.7 مليار دولار في سنتي 2014 و 2015 ليبقى في زيادة مستمر ليصل حجمه في سنة 2018: 3.3 مليار دولار.

هذا التوسع في سوق الأدوية في الجزائر يمكن أرجاعه لعدة عوامل من أهمها زيادة الطلب على الأدوية بسبب النمو الديمغرافي وتحسن التغطية الصحية وسياسة الضمان الاجتماعي في تعويض الأدوية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى زيادة التسهيلات والحوافز التي وفرتها الدولة لهذا النوع من الصناعة لتشجيع المنتجين المحليين والأجانب على زيادة إستثمارتهم ، خاصة أن الطلب الوطني على الأدوية مرشح للإرتفاع وعدم قدرة الإنتاج الوطني ممثلا أساسا مجمع صيدال (القطاع العام) على تلبية إحتياجات السوق المحلية أدى إلى دخول متعاملين إلى السوق الجزائري وزيادة المنافسة التي زادت من حجم السوق.

المطلب الثاني: تقديم مجمع صيدال

يعتبر مجمع صيدال المختص في صناعة الأدوية من المؤسسات الكبرى في الجزائر، ولقد عرفت هذه المؤسسة العديد من التغيرات والإصلاحات وصولا إلى وضعيتها الحالية، ولقد إستطاعت خلال هذه الفترة أن تحقق العديد من الإنجازات التي ساهمت في تعزيز مكانتها في السوق الجزائرية في ظل المنافسة والتحديات التي تواجهها في مجال صناعتها.

1- نشأة وتطور مجمع صيدال

تعود جذور صيدال إلى الصيدلية المركزية الجزائرية (PCA) التي أنشأت سنة 1969، والتي أوكل لها مهمة ضمان إستيراد، تصنيع وتسويق المنتجات الصيدلانية الموجهة للاستعمال البشري عبر التراب الوطني، حيث

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

استطاعت هذه المؤسسة أن تستحوذ على سوق الدواء بالجزائر بشكل تدريجي، ولغرض الاضطلاع على مهمتها الإنتاجية أسست سنة 1971 وحدة الإنتاج بالحراش، ومن خلال الاستفادة من سياسة التأمين التي شهدتها الجزائر آنذاك، إذ تم تأمين مخبرين فرنسيين لإنتاج الأدوية بالجزائر هما BAZ الذي تأسس سنة 1964 وتم تأميمه سنة 1971 نسبة 51% ليتم تأميمه بشكل كامل سنة 1977 وهو يمثل فارمال حاليا، ومخبر MERELL TROUDE الذي تأسس سنة 1954 تم تأميمه عام 1971 بنسبة 51% ليتم تأميمه كليا سنة 1977 والذي يمثل بيوتيك حاليا¹.

في سنة 1982 تم تحويل الصيدلية المركزية الجزائرية (PCA) إلى المؤسسة وطنية للإنتاج الصيدلاني (ENPP) التي تتمثل ممتلكاتها في وحدات الإنتاج بالجزائر العاصمة، بالإضافة لمشروع المضادات الحيوية بالمدينة (أنتيبوتيك) الذي كان بحوزة الشركة الوطنية للصناعات الكيماائية (SNIC)، والذي تم ضمه إليها رسميا 1988. وفي سنة 1984 تم تغيير تسمية المؤسسة الوطنية للصناعة الصيدلانية لتصبح تحت مسمى المؤسسة العمومية الاقتصادية صيدال، وطبقا للمرسوم رقم 151/84 تم نقل المؤسسة إلى وصاية وزارة الطاقة والصناعات الكيماائية والبيتروكيماائية.

في سنة 1989 وفي إطار قانون استقلالية المؤسسات، أصبحت صيدال مؤسسة عمومية ذات إستقلالية في التسيير، بحيث أصبحت شركة ذات أسهم برأس مال قدره 80 مليون دينار جزائري، تهدف إلى إحتكار إنتاج وتوزيع الأدوية والمنتجات الصيدلانية لتغطية إحتياجات السوق الوطنية من الدواء². وفي 1993 طرأت تحويلات على هياكل المؤسسة وقانونها الأساسي مكنتها من المشاركة في العمليات الصناعية والتجارية من شأنها خدمة الهدف الاجتماعي، سواء بإنشاء شركات جديدة أو فروع تابعة لها، وفي هذا العام تحملت الدولة جميع ديونها وخسائرها في إطار الإصلاح المالي لمؤسسات القطاع العمومي.

وفي بداية سنة 1997 واستنادا لمخطط إعادة الهيكلة الصناعية الذي تم بموجبه تقييم المؤسسة بتشخيصها داخليا وخارجيا، تحولت المؤسسة في 1998/02/02 بموجب عقد رقم 085/97 إلى المجمع الصناعي صيدال³. وكان الهدف من هذه الهيكلة تمكين المجمع من البحث في مجال الطب البشري والبيطري، بالإضافة إلى لامركزية القرارات، حيث طرأت أولى التحويلات على الصعيد التنظيمي الذي كان مركزيا في السابق. وتم إعادة تنظيم المؤسسة و أصبحت تضم ثلاث فروع وهي: بيوتيك Biotic، فرما Pharmal، أنتيبوتيكال Antibiotic، وهذا ما يسمى بالتنظيم الأفقي، بينما تم إحداث تنظيم عمودي بالشركة مع الأجنب مثل Pfizer وغيرها من المؤسسات العالمية.

وفي مارس 1999 وبعد أن قرر المجلس الإداري فتح 20% من رأسماله للمساهمين الخواص، دخل مجمع الصناعي صيدال بورصة الجزائر وقدرت قيمة السهم الواحد ب 800 دج وكان أول تسعيرة لأسهم المجمع، و

¹ قلال مريم، كيفية ترويج الأدوية في الجزائر، مذكر ماجستير غير منشورة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2013-2014، ص114

² غضبان ليلي، مرجع سابق، ص215

³ لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص130

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

من خلال مسيرته تمكن المجمع من تحقيق نتائج هامة واستمر نشاطه بتطور ملحوظ على المستوى الوطني و المغاربي والحوض الأبيض المتوسط.

وفي سنة 2002 تم إفتتاح وحدة باتنة تابعة لفروع Biotic ، متخصصة في تصنيع التحاميل، كما تحصلت صيدال في سنة 2003 على شهادة الإيزو و التي أكدت مجهودها في تحقيق الجودة الكاملة و دليل ذلك فوزها بالجائزة الأولى للجودة على المستوى الوطني في اليوم الوطني الثاني للتقييس المنظم من طرف وزارة الصناعة كما تم في سنة 2005 إنشاء مصنع الأنسولين في قسنطينة تابع لفروع فارما، الذي تم إفتتاحه في 16 أفريل 2006، كما تم في نفس السنة السابقة وبالضبط في 2006/03/12 إختيار المجمع الصناعي صيدال مع 54 مؤسسة أخرى من بين 145 مؤسسة كبرى من أجل خوصصتها وإستكمال فتح رأس مالها والبحث عن شريك إستراتيجي بهدف تحسين قدرتها التنافسية.¹

وفي سنة 2009 رفع المجمع الصناعي صيدال من حصته في رأسمال شركة صوميديال SOMEDIAL إلى حدود 59%، وفي سنة 2010 قام المجمع بشراء 20% من أسهم شركة إبرال IBERAL و زيادة حصته في رأس مال شركة TAPHCO من 38.75% إلى 44.51%، وخلال سنة 2011 قام المجمع برفع حصته في رأسمال شركة IBERAL لتصل إلى 60%.²

في سنة 2014 إعتد مجمع صيدال تنظيم جديد بحيث شرع في إدماج فروعه (Antibiotical, Pharmal) عن طريق الإمتصاص،³ وتحويل الوحدات الإنتاجية التي كانت تابعة لهذه الفروع إلي مصانع مستقلة بذاتها ، ولعل هذا التغيير الذي إنتهجه مجمع صيدال يوضح سياسته وإستراتيجياته نحو التحسين المستمر والتوجه نحو اللامركزية في التسيير.

من خلال ما سبق يمكن تلخيص المراحل الأساسية التي مر بها المجمع من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 09: مراحل تطور مجمع صيدال



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على ما سبق

¹ قلال مريم، مرجع سابق، ص 115

² <https://www.saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/historique>, consulté le 06/11/2019 à 16 :30

³ <https://www.saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/historique>, consulté le 06/11/2019 à 16 :30

2- تعريف ومهام مجمع صيدال وأهدافه

2-1- تعريف ومهام مجمع صيدال

يعتبر مجمع صيدال شركة ذات أسهم يقدر رأسماله بـ 2500 مليون دينار جزائري، 80% منه ملك للدولة و 20% المتبقية من رأس المال تم طرحها والتنازل عنها في البورصة للمستثمرين من المؤسسات والأشخاص.¹ ويتكون مجمع صيدال من عدة مديريات مركزية وثلاث فروع، إضافة إلى مركز البحث والتطوير وثلاث وحدات توزيع ومديرية التسويق والإعلام الطبي.

يختص المجمع الصناعي صيدال في ميدان صناعة المواد والمنتجات الصيدلانية، حيث تتمثل مهمته الأساسية في تطوير إنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للإستطباب البشري والبيطري، والمشاركة في كل العمليات الصناعية والتجارية التي لها علاقة بنشاطه عن طريق إنشاء فروع جديدة له، إضافة إلى تقديم الخدمات الصيدلانية ودعم القطاع الصحي، وهذا في سبيل ضمان وتحسين موقعه التنافسي في السوق الصيدلانية المحلية والأقليمية والسعي نحو إختراق الأسواق العالمية.

ويمكن تقسيم مهام المجمع إلى مهام أساسية وأخرى ثانوية، حيث تتمثل المهام الأساسية في:²

- إنتاج مواد مخصصة لصناعة الدواء؛
- إنتاج الأساس الفعال للمضادات الحيوية؛
- الاهتمام أكثر بالمهام التجارية، التوزيع والتسويق لمنتجات المجمع عبر كامل التراب الوطني لتغطية السوق الوطنية والسعي لإختراق الأسواق العالمية؛
- تأمين الجودة ومراقبة تحليل وتركيب الدواء؛
- القيام بالبحوث التطبيقية وتطوير الأدوية الجينية؛
- المراقبة الإستراتيجية لجميع الفروع والتنسيق فيما بينها؛
- تسيير المحفظة المالية الخاصة بالمجمع؛
- تحديد إستراتيجيات عمليات الإنتاج، تطوير المنتجات الجديدة والإتصال الطبي والتسويق؛
- بينما تتمثل مهام المجمع الثانوية في الآتي:³
- إنتاج منتجات التعبئة والتغليف؛
- عبور ونقل السلع؛
- صيانة ذاتية لتجهيزات الإنتاج والعمل على تطوير التقنيات المستعملة في الإنتاج من أجل ضمان النوعية ورفع الطاقة الإنتاجية ؛
- تقديم الخدمات (التشكيل أو التركيب والتحليل) ؛

¹ <https://www.saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/qui-sommes-nous>, consulté le 06/11/2019 à 22 :15

² واعر وسيلة، دور الأنماط القيادية في تنمية الإبداع الإداري، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005، ص182

³ غضبان ليلي، مرجع سابق، ص217

ويعتبر مجمع صيدال أن الوفاء والإلتزام والدقة والإنضباط من قيمه وأساس لنشاطه.

2-2- أهداف مجمع صيدال

- يسعى مجمع صيدال الرائد في إنتاج الأدوية والمنتجات المشابهة في السوق الجزائرية إلى تعزيز وضعيته في السوق المحلي والعمل على ترقيتها على المستوى الدولي، وذلك من خلال السعي إلى تحقيق الأهداف التالية:¹
- تعزيز مكانته كرائد في سوق الدواء حتى يصبح مرجعا في محيط تنافسي منفتح على التكنولوجيات الحديثة والابتكارات كما يعمل من أجل الحفاظ على صورته و ضمان ديمومته؛
 - طرح منتجات تتوافق والمتطلبات القانونية لا سيما من حيث السلامة والأمن والفعالية إرضاء المستهلك؛
 - تقديم أدوية منافسة من حيث الجودة والسعر؛
 - العمل على تحقيق الأمن الدوائي؛
 - العمل على تغطية أكبر نسبة ممكنة من الاحتياجات الوطنية من الأدوية؛
 - الحد من حجم الواردات في مجال المنتجات الصيدلانية وذلك من خلال توسيع حجم الاستثمارات وترقيتها؛
 - تنويع قائمة المنتجات، حيث وضعت سياسة بحث وتطوير لمنتجات جديدة عامة وبتكنولوجيا متطورة؛
 - التركيز على الاستفادة من البحث العلمي بالتعاون مع كليات الصيدلة ومراكز البحوث الأجنبية؛
 - الاعتماد على سياسة الشراكة والتحالف، من خلال إقامة مشاريع مع مخابر ذات سمعة عالمية لنقل التكنولوجيا؛
 - الاهتمام بالعنصر البشري من خلال الرفع من المستوى التعليمي والقيام بدورات تكوينية بهدف تطوير الموارد البشرية للمجمع؛
 - ضمان إستمرارية المجمع عن طريق المحافظة والرفع من حصته السوقية الوطنية، دخول الأسواق العالمية الأجنبية والبحث المستمر في إمكانية تطوير الأداء الاقتصادي والمالي، مع الأخذ بعين الإعتبار إشغالات الصحة العمومية للمواطن؛
 - خلق مناصب عمل من خلال إنشاء فروع وإستثمارات جديدة؛
 - ضمان استقلاله المالي والاستدامة في الحفاظ على توازنه المالي وضمان تحسين القدرة التنافسية لمنتجاته؛²
 - إن تنفيذ ومتابعة أهداف المجمع تتم مع المراعاة المستمرة للقيم والمكونات الأساسية لمسؤوليته المجتمعية والمتمثلة في النزاهة، الشفافية، المصادقية، المساءلة، التضامن الاجتماعي والشراكة.³

3- الفرص والتحديات التي يواجهها مجمع صيدال

بعد تحرر السوق الوطني للأدوية أصبح مجمع صيدال يواجه فرصا وتهديدات عديدة، مما يستدعي ضرورة إعتام الفرص المتاحة ومواجهة التحديات من خلال تبني إستراتيجية طويلة المدى تأخذها في الحسبان، وعليه

¹ وثائق داخلية للمجمع

² <https://www.saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/qui-sommes-nous>, consulté le 07/11/2019 à 08 :21

³ <https://www.saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/notre-politique-qualite>, consulté le 07/11/2019 à 08 :35

يمكن تبيان ذلك من خلال ما يلي:¹

3-1- الفرص

تتمثل الفرص في النقاط التالية:

- يمتلك المجمع خبرة في مجال الإنتاج الصيدلاني تفوق الثلاثين سنة مما يستدعي إستغلالها وتثمينها من خلال تحسين الإنتاج وتنويعه والتعريف به محليا ودوليا؛
- وجود أيدي عاملة مؤهلة سواء في مجال التسيير أو المخابر، يمكن إستغلالها إستغلالا أمثلا؛
- دخول المجمع لبورصة الجزائر للقيم المنقولة، وهو ما يسمح له من زيادة مصادر التمويل وبالتالي التوسع في الإنتاج؛
- وجود إمكانيات شراكة متنوعة مع أكبر المخابر والشركات العالمية في مجال صناعة الأدوية الأمر الذي يستدعي ضرورة تفعيل هذه الشراكة وتجسيدها ميدانيا؛
- حصول المجمع على شهادات الإيزو ISO لمطابقة منتجاته لمواصفات الجودة العالمية؛

3-2- التهديدات

يمكن تلخيص هذه التهديدات في النقاط التالية:

- وجود منافسة قوية في سوق الأدوية خاصة من طرف المصدرين الأجانب، والمستوردين الخواص، تشكل تهديدا لمكانة مجمع صيدال في السوق خاصة أنها لا تسيطر إلا على نسبة 29% من حجمه؛
- وجود بعض العوائق والصعوبات في الحصول على المواد الأولية، خاصة أن أكثر من 80% منها تستورد من الخارج؛
- عدم وجود ثقافة إستهلاك المنتج المحلي لدى الجزائريين، خاصة وأن المجمع ينتج أدوية جنيصة، الأمر الذي يؤثر سلبا على تسويق منتجاتها ووجود مخزونات معتبرة منها؛
- تهديد إتفاكية الملكية الفكرية (TRIPS) في حالة إنضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية، وهو ما سينعكس سلبا على ارتفاع الأسعار والمطالبة بالبرءة الأصلية ما لم تقوم صيدال بتسجيل منتجاتها؛
- مما سبق يتضح لنا أن صناعة الأدوية بالجزائر من خلال مجمع صيدال تواجهها جملة من الفرص يستوجب على المجمع استغلالها استغلالا أمثلا من أجل تنمية الإنتاج وتحسينه وتوسيعه حتى يقوى على المنافسة المفروضة عليه، وبالمقابل هناك جملة من التهديدات تستدعي اليقظة والمثابرة وتوظيف كل الطاقات البشرية والمادية، التشريعية والتنظيمية في ظل إستراتيجية وطنية داعمة للصناعة المحلية، حتى تتمكن المؤسسة من مواجهة هذه التحديات والتهديدات وتجاوزها.

¹ Sidal infos, Revue trimestrielle du group Sidal, N° 4, 4^{ème} Trimestre 2004, P P 25- 28.

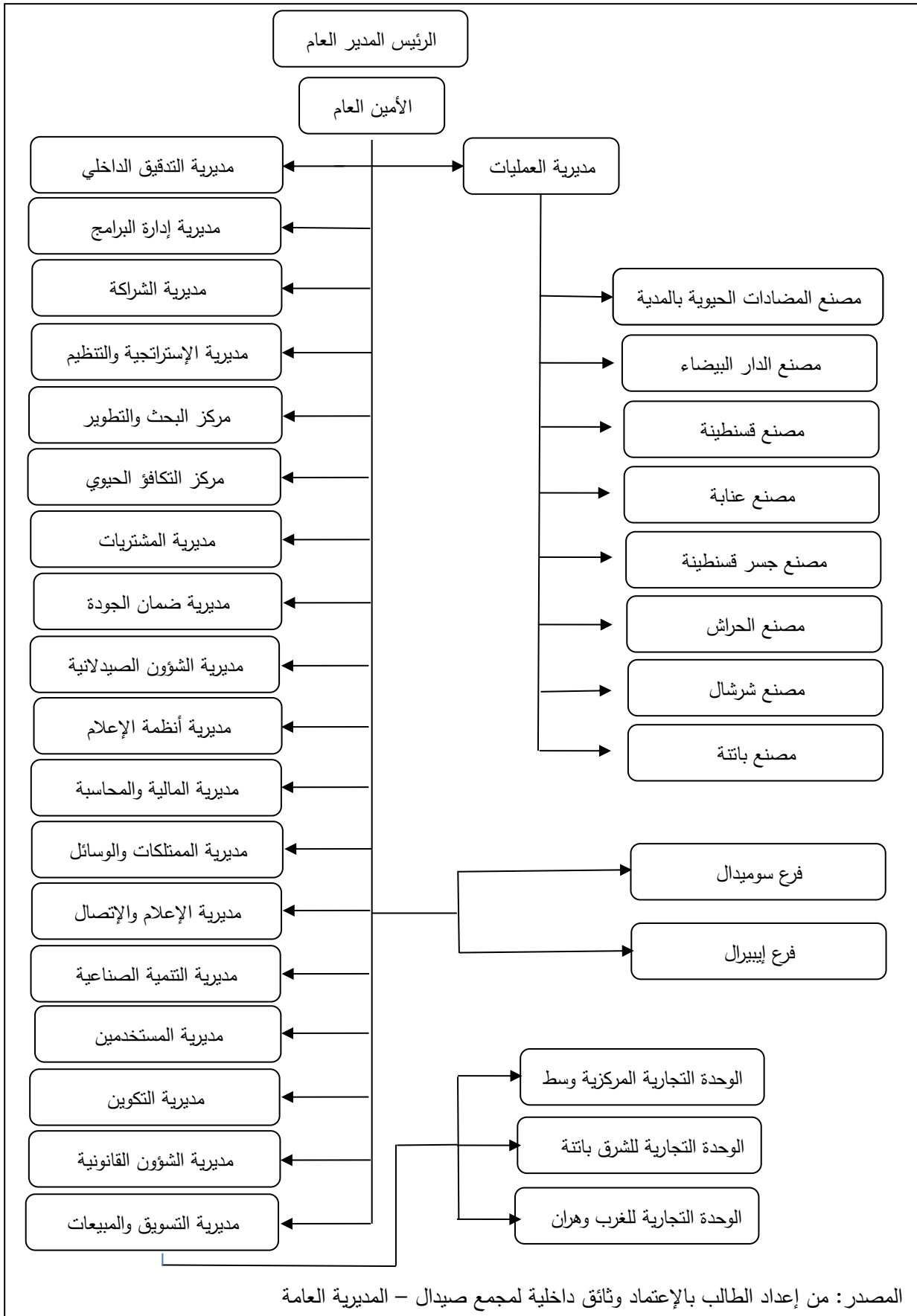
4- التنظيم العام في مجمع صيدال

من أجل التكيف مع المحيط التنافسي الذي ينشط فيه مجمع صيدال وتجاوبا مع التطورات الحاصلة في سوق الأدوية، قام المجمع بإعادة هيكلة التنظيم من خلال وضع نظام تنظيمي يتلائم مع الأهداف الإستراتيجية والمتطلبات الآتية، وقد قام المجمع بعدة تغييرات على هيكله التنظيمي وكان آخرها في جانفي 2014، بحيث شرع في إدماج فروع أنثيبوتيكال، فارمال وبيوتيك، عن طريق الامتصاص، وأدى هذا القرار الذي تمت الموافقة عليه من قبل هيئاته الإدارية إلى تنظيم جديد والذي سوف نتطرق إليه من خلال العنصرين التاليين.

4-1- الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 10: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال



ويمكن شرح الهيكل التنظيمي للمجمع الصناعي صيدال كما يلي:¹

4-1-1- الرئيس المدير العام

وهو المسؤول الأول على تسيير المجمع و من مهامه:

- تحديد الإستراتيجية ووضع السياسات التي تتبعها وتوجيه القرارات إلى المديرين المركزيين؛
- تمثيل المجمع داخليا و خارجيا؛
- الاجتماع بمجلس الإدارة للبحث والتطورات الجارية على مستوى المجمع، هذا المجلس الذي يتكون من تسع أعضاء و من مهامه معالجة الأمور التالية:
- * أنشطة المجمع في نهاية السنة؛
- * مخطط السنة الحالية و القادمة؛
- * تنظيم المجمع و نشاطات الشراكة؛

4-1-2- الأمين العام

وهو المسؤول الثاني على تسيير المجمع بتوليه مهمة التنسيق والمساعدة في عملية اتخاذ القرارات.

4-1-3- المديريات الوظيفية

تتمثل المديريات الوظيفية في مجمع صيدال بما يلي:

- **مديرية التدقيق الداخلي:** تقوم بمراقبة التسيير والمراجعة الداخلية لجميع حسابات المجمع والقيام بعملية التحليل المالي، وهي المكلفة بإعداد تقارير التسيير والتقارير المالية الدورية.
- **مديرية إدارة البرامج:** تقوم بإعداد دفاتر شروط المشاريع الجديدة، بالإضافة إلى وضع الخطط لتأهيل الوحدات الإنتاجية.
- **مديرية الشراكة:** تعمل على دعم وترقية المنتجات والبحث عن الخبرات من خلال إبرام عقود الشراكة وذلك لتعزيز مكانة صيدال في الأسواق العالمية.
- **مديرية الإستراتيجية والتنظيم:** يتمثل دورها في إعداد الدراسات المرتبطة بتحديد الأهداف الإستراتيجية للمجمع والسهر على تتبعها وتنفيذها، وتأمين دخول المجمع في السوق المحلي والدولي من خلال وضع إستراتيجية تركز أساسا على إتفاقية الشراكة بإحداث وحدات إنتاجية أو بالحصول على رخص الإنتاج.
- **مركز البحث والتطوير:** تم إنشائه في 24 جويلية 1999 ويساعد على ضمان البقاء وديمومة المجمع، وتكمن مهمته الأساسية في تطوير الأدوية الجنسية، كما يعمل على المشاركة في إقتراح قائمة الأدوية الواجب تطويرها بناء على جملة من الدراسات التقنية، وكذلك يساهم في تقديم النوعية العلمية للأدوية المطورة، والمشاركة في دراسات التكافؤ الحيوي، ويهدف مركز البحث والتطوير إلى تحليل وإنتهاج إستراتيجية لربط قنوات الإتصال بين المجمع وعالم الأبحاث في المجال الصيدلاني لضمان تنافسية عالية، بالإضافة على تقديم المساعدة الفنية

¹ وثائق داخلية لمجمع صيدال، والموقع الإلكتروني للمجمع: <https://www.saidalgroup.dz/ar/>

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

لمختلف المصانع والمساهمة في تكوين الإطارات الفنية للمجمع، وتجنيب كل الجهود لتأمين اليقظة التكنولوجية وتطوير الأبحاث في العلوم الصيدلانية المرتبطة بالمهام الإستراتيجية للمجمع، ويضم مركز البحث والتطوير العديد من المختبرات منها: مخبر الجالينوس، مخبر التحاليل الكيميائية، مختبر الأبحاث السمية، مختبر الميكروبيولوجيا، مخبر علم أمراض المناعة.

- **مركز التكافؤ الحيوي:** لقد أنشأ قصد إثبات للقيام بتجارب المطابقة وفقا لأعلى معايير الإحترافية والنزاهة والموضوعية لإثبات أن الدواء الجنيس مطابق للأصل، الأمر الذي جعل منتجات صيدال محط ثقة على المستوى المحلي والدولي.

- **مديرية المشتريات:** تعمل على إدارة عملية الشراء من خلال توفير مستلزمات العمليات الإنتاجية وكذا مختلف إحتياجات المؤسسة بالشكل المناسب وفقا للنظام والإجراءات المعتمدة.

- **مديرة ضمان الجودة:** هي مديرية تقنية تقوم بتوجيه مركز البحث والتطوير بخصوص تشكيلة المنتجات المطابقة للأصل، وتعمل على وضع وتنفيذ خطط لتحسين النوعية للوصول إلى جودة المنتجات والنشاطات في صناعة الأدوية، حيث تبنت صيدال نظام صيدال نظام الجودة الشاملة مما مكنها من الحصول على شهادات الإيزو.

- **مديرية الشؤون الصيدلانية:** وتعتبر نقطة وصل بين صيدال و وزارة الصحة، تتولى مهمة الإعلام الطبي وهي مكلفة بمراجعة ملفات صنع الدواء، تملك فريق مختص في التسويق الطبي وشبكة من المندوبين الطبيين تغطي معظم التراب الوطني، مع تقديم مختلف دعائم التكوين والمعلومات الطبية، تعمل على التأكد من مدى المطابقة بين ما تم إنجازه وبين ملفات الدواء، كذلك دراسة الملفات التقنية والصدلية، ويعتبر إنشاء هذه المديرية كرد فعل للمنافسة التجارية الشديدة التي أبرزت ضرورة الاهتمام بالتسويق الصيدلاني.

- **مديرية أنظمة الإعلام:** تقوم بإعداد الخطط والسياسات في مجال الإعلام الألي والقيام بإعداد البرمجيات، كما تسهر على برمجة الوثائق وصيانة الهيكل القاعدي للمعالجة والإتصال وربط مختلف الوحدات التنظيمية بشبكة الإتصال الأنترنت، لتسهيل وصول المعلومة والعمل على توحيد البرامج وإعدادها وفقا للهيكل التنظيمي الجديد.

- **مديرية المالية والمحاسبة:** تهتم بوضع الإستراتيجيات المالية ومتابعة العمليات التمويلية التي تنفذها صيدال إضافة إلى تحليل ومراجعة الحسابات والتحليل المالي، كما تساهم في تسيير الموازنة ومتابعة البورصة وإعداد الإستراتيجية المالية وجدول الموازنة التقديرية وجدول النتائج والحسابات.

- **مديرية الممتلكات والوسائل العامة:** تقوم بتسيير الوسائل المالية والمادية وإعداد تقديرات الميزانية للمجمع، كما تعمل على تطبيق الميزانيات الممنوحة للمصالح الخارجية وضمان متابعتها وتقييمها، وكذلك ضمان تسيير وصيان العتاد والممتلكات.

- **مديرية الإعلام والإتصال:** وتعمل على تطوير التقنيات الجديدة للإعلام والإتصال، إعداد مجلة صيدال والنشرة الداخلية التي تهتم بكل نشاطات المجمع.

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

- **مديرية التنمية الصناعية:** تهتم بجميع الأنشطة المرتبطة بالتطوير الصناعي والسهر على تطوير أساليب الإنتاج بإعتماد التكنولوجيا الحديثة.
 - **مديرية المستخدمين:** تقوم بإعداد وتنفيذ سياسة صيدال فيما يخص إدارة شؤون الموظفين بهدف تزويد صيدال بأفراد ذوي كفاءات عالية، من خلال القيام بعمليات التوظيف، وتحليل وتصميم الوظائف وتقييم مدى فعاليتها، إعداد برامج التكوين وتقييمها، متابعة المسار الوظيفي للعمال.
 - **مديرية التكوين:** تسهر على تحديد وتنفيذ برامج التكوين المخصصة لمستخدمي المجمع لتكوينهم وتحسين مستواهم.
 - **مديرية الشؤون القانونية:** تقوم بكل دراسة قانونية تهم المجمع وتضمن المساعدة القانونية لهاكلها، إضافة على إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية التي تدخل في إطار تنفيذ برامج العمل، ودراسة ومتابعة النزاعات التي يكون المجمع طرفا فيها، إضافة إلى دراسة عقود الشراكة.
 - **مديرية التسويق والمبيعات:** تعمل على دراسة السوق قصد تقديم تحسينات على منتجات المجمع وإعداد مخطط تسويقي يهدف إلى التعريف بمنتجات المجمع وتطوير صورتها وحصلتها في السوق، وكذا إعلام الصيادلة والأطباء بمنتجات المجمع والترويج لها، كما تتكفل بتسويق وتوزيع الأدوية والمواد الصيدلانية المنتجة من طرف المجمع أو شركائه عبر كامل التراب الوطني، وتتكون من ثلاثة وحدات تجارية هم كالاتي:
 - * **الوحدة التجارية المركزية:** وهي أول وحدة بيع، أنشئت في سنة 1993 بالحرش في الجزائر العاصمة، وهي تهدف إلى تسويق وتوزيع كل منتجات مجمع صيدال، وشجعت النتائج الجيدة التي حققتها هذه الوحدة المجمع على فتح نقاط بيع أخرى وهي الوحدة التجارية بالشرق وأخرى في الغرب.
 - * **الوحدة التجارية بالشرق:** الموجودة بولاية باتنة، والتي أنشئت سنة 1999 وهي متخصصة في توزيع الأدوية في شرق البلاد.
 - * **الوحدة التجارية بالغرب:** الموجودة بولاية وهران، والتي أنشئت سنة 2000 وهي متخصصة في توزيع الأدوية في غرب البلاد.
 - **مديرية العمليات:** تسهر على التنسيق بين مختلف المصانع الإنتاجية للمجمع، لها علاقة مع مديرة المشتريات ومديرية التسويق والمبيعات، على إعتبار أنها تتكفل بكل السلسلة اللوجيستية من إستقبال المواد الأولية، الإنتاج وكذا التوزيع بالنسبة لكل المصانع الإنتاجية للمجمع.
- 4-2- فروع ومصانع مجمع صيدال ومساهماته**
- يتكون مجمع صيدال على سبع (07) مصانع إنتاجية إضافة إلى مصنع باتنة المتوقع على العمل، مملوكة بنسبة 100% من طرف المجمع، ومصنعان فرعيان عن طريق الشراكة وهما صوميدال وإيبيرال، بقدرة إنتاجية إجمالية تصل إلى 200 مليون وحدة بيع، وسنقوم الآن بالتطرق لمختلف هذه المصانع والفروع كما يلي:
- 4-2-1- مصانع الإنتاج:** ويضم المصانع التالية:

- مصنع المضادات الحيوية (**Antibiotical**): المتواجد بولاية المدية على بعد 80 كلم جنوب العاصمة، ويقدر رأسماله ب 950 مليون دينار جزائري، ويتربع على مساحة 25 هكتار من بينها 19 هكتار مبنية، ولقد بدأ المصنع العمل منذ أفريل 1988 ويختص في إنتاج المضادات الحيوية من نوع البنيسيلينية *Penicilliniqurs* وغيرها، بالإضافة منتجات تامة الصنع ومواد أولية، كما تم تجهيزه بجميع التجهيزات اللازمة لصناعة الأدوية ابتداء من الحيازة على المواد الأولية الفعالة إلى غاية تشكيل النوع الصيدلاني للمنتوج، ويتميز المصنع بطاقة إنتاجية معتبرة في إنتاج المواد الأولية، ومهارة عالية في التركيبات الحيوية، وخبرة معتبرة في إنتاج المضادات الحيوية، ومخابر للتحليل تسمح بالرقابة الكاملة للجودة، ويضم المصنع الوحدات التالية:

* **وحدة إنتاج المادة الفعالة البنيسيلينية وغير البنيسيلينية:** ويتم فيها الإنتاج بواسطة عمليتي التخمر ونصف التحليل، حيث تصل سعة التخمر 1200 م³ بطاقة إنتاج تبلغ 750 طن من المواد الأولية.

* **وحدة إنتاج مواد التخصصات الصيدلانية:** وتحتوي على بنائتين منفصلتين، الأولى لإنتاج الأدوية البنيسيلينية والأخرى خاصة بإنتاج الأدوية غير البنيسيلينية، تبلغ طاقة إنتاج هذه الوحدة 60 مليون وحدة بيع في السنة موزعة على مختلف الأشكال الصيدلانية كما يلي: 50% من الحقن، 30% من الشكل الجاف (أقراص، كبسولات، مسحوق للشرب)، 5% من الأشربة، 15% من المراهم، كما للوحدة أربع ورشات معقمة من صنف 100 ومخزن حسب الشروط النظامية لتخزين المواد الأولية ولوازم التعليب والمنتوج النهائي.

- مطبعة: تتميز هذه المطبعة بقدرة إنتاج تفوق 80 مليون علب و 140 مليون وصفة سنويا، حيث تغطي بذلك المطبعة 100% من إحتياجاتها و 30% من إحتياجات فروع المجمع.

- **مصنع الدار البيضاء:** ويعبر هذا المصنع الكائن مقره بالمنطقة الصناعية بالعاصمة منذ 1958 من أقدم المصانع، وله دور رئيسي في تنفيذ العديد من عقود الشراكة الموقعة بين المجمع والأطراف الأجنبية لإنتاج الأدوية بصيغة "عقود التصنيع **Les Accords de Façonnage**" وينتج هذا المصنع أصنافا صيدلانية متنوعة (أقراص، أشربة، كبسولات، مراهم، أملاح، محاليل للشرب وغيرها)، وتفوق قدرته الإنتاجية 40 مليون وحدة بيع لكل الأشكال، وهذا المصنع مزود بمخبر لمراقبة الجودة، مكلف بالتحاليل الفيزيوكيميائية والميكروبيولوجية.

- **مصنع جسر قسنطينة:** يقع بالجزائر العاصمة بدأ نشاطه في سنة 1984، يتألف من قسمين مختلفين الأول لتصنيع أشكال الدواء (التحاميل والأمبولات والأقراص)، والثاني ذو تكنولوجيا عالية وجد حديثة في إنتاج الأكياس والزجاجات، يحتوي المصنع على مخبر لمراقبة الجودة، تفوق طاقة إنتاج هذا المصنع 20 مليون وحدة بيع وهو الوحيد على المستوى الوطني المختص في إنتاج المحاليل المكثفة بتكنولوجيا حديثة جدا، ويتوفر المصنع على خمسة ورشات إنتاج مختصة في صناعة الأنواع الجالونسية، وهي ورشة التحميلات وورشة الأقراص والملبسات، ورشة الأمبولات، ورشة المحاليل المكثفة على شكل أكياس، ورشة المحاليل المكثفة على شكل قارورات.

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

- **مصنع الحراش:** يتوفر هذا الصنع الذي أفتتح في مارس 1971 على أربعة ورشات وهي: ورشة الأشربة، ورشة المحاليل، ورشة الأقراص والملبسات، ورشة المراهم، حيث تبلغ طاقة إنتاج هذه الورشات 20 مليون وحدة بيع، كما يتوفر أيضا على مخبر لمراقبة الجودة ومكلف بالتحاليل الفيزيوكيميائية والتسيير التقني والوثائقي.
- **مصنع شرشال:** يقع مصنع شرشال بالمنطقة الصناعية واد بلاح بشرشال، يتربع على مساحة 3120 م² يتكون المصنع من ثلاثة ورشات إنتاج وهي: ورشة الأشربة، ورشة الأقراص والكبسولات والأكياس، ورشة المحاليل المكثفة، يحتوي المصنع على مخبر لمراقبة الجودة ومكلف بالتحاليل الفيزيوكيميائية والميكروبيولوجية وخصائص السموم
- **مصنع قسنطينة:** انضم إلي صيدال سنة 1998 ويتخصص في إنتاج الاشكال السائلة من الأشربة و المحاليل بقدرة إنتاجية تصل إلى 05 مليون وحدة بيع، إضافة إلى ذلك فهو ينتج حاليا الأنسولين للإستعمال البشري، وهو مجهز بعتاد صناعي متطور يشغله عدد من العمال المؤهلين، وينتج هذا المصنع ثلاثة أصناف من الأنسولين ويغطي الإحتياج الوطني بإنتاجية 3.5 مليون وحدة في السنة.
- **مصنع عنابة:** انضم إلى صيدال سنة 1998 ويتخصص في إنتاج الأشكال الجافة من أقراص وكبسولات بقدرة إنتاجية تتجاوز 07 مليون وحدة بيع.
- **مصنع باتنة:** يتكون من ورشة مختصة في إنتاج التحاميل تم إنشائها سنة 2003 .

4-2-2- فروع مجمع صيدال

تتمثل فروع مجمع صيدال فيما يلي:¹

- **فرع صوميدال SOMEDIAL:** يقع في المنطقة الصناعية واد السمار، صوميدال هو نتاج شراكة بين مجمع صيدال (59%) والمجمع الصيدلاني الأوروبي (36.45%) وفيناليب (4.55%)، يتضمن مصنع صوميدال ثلاثة أقسام وهي:
 - قسم مخصص لإنتاج المنتجات الهرمونية
 - قسم لصناعة السوائل (شراب ومحاليل عن طريف الفم)
 - قسم لصناعة أشكال الجرعات الصلبة (كبسولات وأقراص)
- **فرع إيبيرال IBERAL:** هي شركة ذات أسهم نابعة عن شراكة بين القطاعين العام والخاص بين مجمع صيدال (40%)، جلفار من الإمارات العربية المتحدة (40%) وفلاش الجزائر المتخصصة في المواد الغذائية (20%)، يهدف المشروع الصناعي إيبيرال إلى تحقيق ما يلي:
 - * صناعة الأدوية الجنيصة (حقن وأشكال جافة)
 - * تغليف الأدوية (الأشكال الصلبة)
 - * توفير خدمة التغليف ومراقبة الجودة بناء على طلب المنتجين المحليين.

¹ <https://www.saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/organisation>, consulté le 15/11/2019 à 11 :03

4-2-3- مساهمات مجمع صيدال

بالإضافة إلى المصانع والفروع السابقة التي يملكها المجمع هناك مساهمات أخرى له يمكن التطرق إليها بإختصار كما يلي:¹

- شركات صيدلانية حيز النشاط

* وينثروب فارما صيدال (WPS): تأسست عام 1999 بين مجموعة صيدال (30 %) وشركة سانوفي (70 %) من أجل تصنيع وتجهيز وتسويق المنتجات الصيدلانية الموجهة للاستخدام البشري في الجزائر. إنطلقت وحدة الانتاج WPS، الكائن مقرها بالمنطقة الصناعية واد السمار في الإنتاج في ديسمبر 2000. وتشغل حاليا 103 عاملا حيث حققت عام 2012 إنتاج 24.6 مليون وحدة لتبلغ قيمة مبيعاتها 1.8 مليار دينار جزائري.

* فايزر صيدال مانوفكتورينغ (PSM): شركة مشتركة، تأسست في عام 1998 بين مجمع صيدال وشركة فايزر فارم الجزائر من أجل تصنيع وتوظيف وتسويق المنتجات الصيدلانية والكيميائية، تتواجد وحدة PSM في المنطقة الصناعية لواد السمار، إنطلقت في الإنتاج في فيفري 2003 وتوظف حاليا 63 عاملا وقد حققت في عام 2012 إنتاجا قيمته 10 ملايين وحدة ليلعب رقم مبيعاتها 3.7 مليار دينار جزائري.

-المشاريع الصيدلانية قيد الانجاز

* صيدال، نورث افريكا هولدينغ مانوفكتورينغ (FNI-SNM): مشروع قيد الإنجاز وهو نتاج لشراكة أبرمت في سبتمبر 2012 بين مجمع صيدال (49 %)، والشركة الكويتية نورث افريكا هولدينغ مانوفكتورينغ (49 %) والصندوق الوطني للاستثمار (02 %) من أجل إنشاء مركز متخصص في تنمية وتصنيع وتسويق الأدوية المضادة للسرطان.

* تافكو (شركة تاسيلي للأدوية): هي ثمرة شراكة أبرمت عام 1999 بين مجمع صيدال (44.51 %)، أكديما، سببماكو وجي بي أم من أجل تصنيع وتسويق واستيراد المنتجات الصيدلانية (الحقن والسوائل والقطرات)، تقع وحدة الإنتاج تافكو في المنطقة الصناعية بالروبية.

- مساهمات الأخرى: يحوز مجمع صيدال أيضا على مساهمات في شركات أخرى:

* الجيري كليرينغ (شركة مالية) 6.67 %

* نوفر (مؤسسة إنتاج الزجاج) 4.46 %

* أكديما (الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية) 0.38 %.

¹ <https://www.saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/organisation>, consulté le 15/11/2019 à 14 :39

المطلب الثالث: إستثمارات مجمع صيدال في ظل إستراتيجية الشراكة

يقوم مجمع صيدال منذ سنة 1997 بالعديد من الإستثمارات في شكل شراكة مع مختلف المؤسسات والمخابر الوطنية والأجنبية إستطاع من خلالها القيام بعدة مشاريع إستثمارية ساهمت بشكل كبير في زيادة وتنوع منتجاته وزيادة حصته في السوق الوطنية وتحسن قدرته التنافسية، والذي إنعكس إيجابا على صورة وسمعة المجمع داخل وخارج الوطن.

1- أهداف الإستثمار في ظل إستراتيجية الشراكة في مجمع صيدال

طبقا لبرنامج التطوير الصناعي الذي سطره المجمع ومن أجل رفع رصيد خبرته وتنمية إنتاجه، قام مجمع صيدال من توقيع العديد من عقود الشراكة مع أكبر المخابر والمؤسسات العالمية بغرض تحقيق الأهداف التالية:¹

- توسيع مجال النشاط ورفع الحصص السوقية؛
- مواكبة وسائل إنتاج المجمع للتكنولوجيا الحديثة؛
- المساهمة الفعالة في رفع إمكانيات الإنتاج المحلي عن طريق الاستثمار بالشراكة؛
- ضمان مردودية الاستثمارات باختيار أفضل وأنسب الشركاء؛
- تطوير المعرفة العلمية بالفروع الإنتاجية لمجمع صيدال وتوسيع قائمة المنتجات؛
- إدماج المجمع تدريجيا في الأسواق الإقليمية والعالمية؛
- الحصول على مصادر التمويل؛
- تدعيم سمعة مجمع صيدال في السوق بإقتران إسمه مع أسماء أكبر المخابر والمؤسسات الدوائية؛
- تنمية قدرات ومهارات عماله؛

كما يسعى المجمع من خلال الإستثمار بالشراكة إلى إنتاج منتجات ذات جودة عالية ومطابقة للمعايير والمواصفات الدولية وبتكلفة أقل، تغطية احتياجات المواطنين من المنتجات الصيدلانية الأساسية وتوسيع الشبكة الإنتاجية، إضافة إلى توسيع مصادر التمويل وتخفيض واردات الدواء.

2- تنظيم نشاط الشراكة ومراحل إقامة المشروع الإستثماري المشترك في مجمع صيدال

1-2- تنظيم نشاط الشراكة في مجمع صيدال

تعتبر الشراكة الصناعية من أهم أولويات مجمع صيدال، فقد قام بخلق مديرية الشراكة على مستوى المديرية العامة للمجمع، وقد أوكل لهذه المديرية المهام التالية:²

- تحديد وإرساء إستراتيجية المجمع في إطار الشراكة والتطوير الصناعي؛
- البحث عن الشركاء وإستقطابهم؛
- تحديد مشاريع الشراكة؛

¹ غضبان ليلي، مرجع سابق، ص 219

² محبوب فاطمة، مرجع سابق، ص 175

- التفاوض وإعداد محاضر الاتفاق المطابقة للقوانين المنصوص عليها؛
 - التكفل بالعمليات الإدارية والقانونية المرتبطة بتشريعات الشركات المختلفة؛
 - المساهمة في متابعة مراحل قيادة وإنجاز المشروع الصناعي؛
 - التنسيق ومتابعة التقدم في إنجاز المشاريع الصناعية؛
 - مساعدة الشركاء لدى الإدارة المحلية والوطنية للحصول على مختلف الوثائق المتعلقة بالإستثمار؛
- تقوم مديرية الشراكة إضافة للمهام السابقة بالإشراف على المراحل والإجراءات اللازمة لإقامة المشروعات المشتركة.

2-2- مراحل إقامة المشروع الإستثماري المشترك في مجمع صيدال

تتمثل المراحل الأساسية لإقامة المشاريع الإستثمارية المشتركة بين صيدال والأطراف الأجنبية فيما يلي:

2-2-1- مرحلة الإتصال: وهي مرحلة تبدي فيها كل من صيدال والطرف الأجنبي رغبة في إقامة مشروع إستثماري مشترك ويكون ذلك من خلال تبادل رسائل أو زيارات أو تبادل وجهات النظر.

2-2-2- مرحلة المفاوضات: بعد إتخاذ قرار الشراكة، تبدأ المفاوضات لتحديد طبيعة العلاقة بين الطرفين، ويعتمد نجاح المفاوضات لكل طرف على مدى قدرته التفاوضية، التي يحافظ من خلالها على مصالحه الخاصة.

2-2-3- توقيع محضر الإتفاقية: ويعني التوقيع على قبول نتائج المفاوضات رسمياً، والإلتزام بتنفيذها، وهذه المرحلة تعد بداية الإرتباط الفعلي بين الطرفين.

2-2-4- التكوين القانوني للمشروع المشترك: في هذه المرحلة يتم إنشاء الإطار القانوني للمشروع، وتحديد الهيكل القانوني له (شكل الشركة، القانون الأساسي، المسيرين ...).

2-2-5- القيد في السجل التجاري: وهو إجراء إداري لازم لإنشاء المشروع المشترك.

2-2-6- القيام بدراسات الجدوى: وهي مرحلة هامة في كل مشروع إستثماري لتحديد التكاليف، ومدى مردودية المشروع.

2-2-7- إنطلاق إنجاز المشروع: ويتم بتقديم حصص التمويل وإنشاء فرق عمل لتسيير عمليات الإنتاج وإحترام إنطلاق نشاط الإستغلال.

2-2-8- مرحلة إستغلال المشروع وبداية الإنتاج: تتميز هذه المرحلة بتنصيب إدارة المشروع، والتي تتكون عادة من نفس الفريق الذي قام بإنجازه، كما تتم خلال هذه المرحلة تنفيذ برامج الإنتاج بشكل تدريجي.

3- أشكال مشاريع الشراكة في مجمع صيدال

إعتمد مجمع صيدال على ثلاثة أشكال للشراكة، يتمثل الشكل الأول في المشاريع المشتركة أو ما يسمى بالشركات المختلفة، أما الشكل الثاني فيتمثل في إبرام عقود التصنيع الإمتيازية أو ما يسمى بعقود التكيف أو التصنيع، والشكل الأخير في إقتناء رخص الإنتاج.

3-1- عقود المشاريع المشتركة: تتميز هذه الصيغة بتمويل الطرف الأجنبي لجزء من الإنتاج على أن

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

يتقاسم المخاطر مع صيدال، كما يشارك الشريك الأجنبي في التسيير ومراقبة المشروع، ولقد أبرم المجمع عدة مشاريع مشتركة مع أكبر المخابر والشركات العالمية، وتتمثل هذه المشاريع فيما يلي:¹

3-1-1- مشروع فايزر - صيدال (PSM): قام المجمع بإبرام عقد شراكة مع المخبر الأمريكي فايزر في 8 ديسمبر 1998 يقتضي بإنشاء شركة مختلطة صيدال-فايزر سميت بـ " PSM " ، مقرها الاجتماعي بالدار البيضاء ولاية الجزائر، بتكلفة استثمار 912 مليون دينار جزائري ساهمت فيه صيدال بـ 30 % ، تقدر الطاقة الإنتاجية لهذه الشركة بـ 30 مليون وحدة بيع، بدأ المشروع في عمليات الإنتاج في 23 جوان 2002 ، تتمثل قائمة منتجاته في كل الأشكال الجافة والسائلة على الأصناف العلاجية التالية: مضادات الالتهاب، مضادات حيوية ومضادات أمراض القلب.

3-1-2- مشروع رون بولانك - صيدال " RPS " : وهو مشروع شراكة بين صيدال والشركة الفرنسية " رون بولانك " تأسست في سبتمبر 1998 في المنطقة الصناعية واد السمار بالجزائر العاصمة وهي ذات قدرة إنتاجية تقدر بـ 20 مليون وحدة بيع سنويا وتقدر تكلفة هذا المشروع بـ 400 مليون دج، تبلغ نسبة مشاركة صيدال في رأس مال هذا المشروع بـ 30% تتمثل تشكيلاتها الإنتاجية في الأشكال الجافة لمختلف الأصناف العلاجية التالية: المضادات الحيوية، مضادات الالتهاب، الأدوية القلبية، مضادات الطفيليات ومضادات السعال.

3-1-3- مشروع التجمع الصيدلاني الأوروبي-صيدال (G Ph Européen-Saidal) : هو مشروع تأسس في 17 سبتمبر 1998 بين صيدال والمجمع الصيدلاني الأوروبي لإنشاء شركة مختلطة سميت "صوميدال Somedial"، يساهم فيها مجمع صيدال بنسبة 37 % ويقع مقرها بالمنطقة الصناعية واد السمار، تقدر طاقتها الإنتاجية بـ 27 مليون وحدة بيع باستثمار قدره 980 مليون دج ، وتختص في انتاج الأشكال الجافة والسائلة والعجينة لمختلف الأصناف العلاجية التالية: موانع الحمل، مضادات السعال، ومضادات هيستامينيك.

3-1-4- مشروع نوفونورديسك - بيارفابر-صيدال (NOVO Nordisk-Pierre Fapre-Saidal) : تم عقد اتفاق بين مخابر نوفونورديسك الدنمركية ومخابر بيارفابري الفرنسية وصيدال في 13 جانفي 1999 وتتص الاتفاقية على انجاز وحدة لإنتاج الأنسولين ومقومات السرطان بواد عيسى ببيزي وزو، قدرت تكلفة هذا المشروع بـ 2670 مليون دينار جزائري تساهم فيه صيدال بـ 10 % ومخابر نوفونورديسك بـ 45 % ومخابر بيارفابري هي الأخرى بـ 45 % حيث قدرت قدرته الإنتاجية بـ 37 مليون وحدة، تتكون التشكيلة الانتاجية من منتج متعلقة بـ 16 صنف علاجي: مرض السكر، القلب، الحساسية، أمراض بسيكولوجية والجهاز العصبي...إلخ.

3-1-5- مشروع دار الدواء - صيدال "صيدار" (Dar El Dawa-Saidal) : تم عقد اتفاق بين صيدال و دار الدواء الأردنية على إنشاء مؤسسة مشتركة تسمى " صيدار " بوحدة جسر قسنطينة لصناعة قطارات حيوية للعين تصل القدرة الإنتاجية إلى 6 ملايين وحدة منتجة بتكلفة استثمار قدرها 120 مليون دج تساهم فيه صيدال 30% تم إبرام هذا الاتفاق في أفريل 1999، وبدأت نشاطها فعليا في 29 ماي 2002.

¹ قلال مريم، مرجع سابق، ص ص 129-132

2-1-6- الشركة المشتركة " تافوكو" (Saidal-Acadima-Spimaco-JPM-Digromed)

تأسست هذه الشركة من طرف " صيدال-أكديما-سبيماكو-جي بي أم-ديغروماد " في تاريخ 8 جويلية 2000 وأطلق عليها اسم الشركة الصيدلانية العربية الطاسلي تختصر في إسم " TAPHCO " ، اختير موقعها في المنطقة الصناعية بروجيبة، تخصص هذه الشركة في صناعة المنتجات الخاصة بأمراض العيون ومنتجات للحقن، وقدرت قدرتها الإنتاجية ب 17 مليون وحدة بيع، وقدر رأس مالها ب 656 مليون دج، أي ما يمثل 100000 سهم والمقدر ب6561 دج لكل واحد منها و الموزعة كما يلي:

✓ 45 % للمقيمين : صيدال (الجزائر) 35 % ، وديغروماد (الجزائر) 10%

✓ 55% لغير المقيمين : أكديما (شركة تأسست من طرف جامعة الدول العربية) 25 % ، سبيماكو

(المملكة العربية السعودية) 20 % و JPM (الأردن) 10 % .

3-1-7- مشروع صيدال-ميداكنا (Saidal-Medacta) : تم إمضاء بروتوكول اتفاق في 20 نوفمبر

2000 بين صيدال ومجمع ميداكنا السويسري على إنشاء شركة مختلطة لإنتاج ألحام للجراحة وتسويقها في الجزائر، وأطلق على هذه الشركة اسم " صامد Samed "، تبلغ قيمة هذا الاستثمار 192 مليون دينار جزائري بقدرة إنتاج تصل إلى 3 مليون وحدة إنتاج سنويا، يقع مقر هذا المشروع في شرشال، تساهم فيه صيدال بنسبة 40 % .

3-1-8- مشروع صيدال-صولوفارم فارماسوتيك (Saidal-Solupharm Pharmaceutique) : تم

عقد انشاء صيدال صولوفارم فارماسوتيك في اطار استراتيجية الشراكة بين القطام العام والقطاع الخاص ينص على تصنيع المنتجات على الشكل الجاف وحقن فيما يخص الأصناف العلاجية المضادات للروماتيزم و المضادات للسرطان ومواد التخدير تم تأسيس هذه المؤسسة في 9 مارس 2004 في ولاية الطارف.

3-1-9- صيدال-أبولماد (Saidal-ABOLMED) : تم إبرام عقد الشراكة في 28 مارس 2004 ، يتعلق

بتسويق و انتاج موحد للمنتجات على شكل قارورات للحقن والمضادات الحيوية (Céphalosporine) (11) منتج مصنوع في المركب انتوبيوتيك بالمدينة .

3-2- عقود التصنيع الإمتيازي (عقود التصنيع)

تسمح هذه الصيغة من صناعة منتجات الشركاء في وحدات مجمع صيدال، بحيث يقوم الشريك بتسليم المواد الأولية وطرق الإنتاج لصيدال التي تقوم بالإنتاج مقابل إتاوة، وقد سمح هذا الشكل لصيدال بنقل تكنولوجيا الشركاء ومسايرة آخر التطورات، ورفع مهارات العمال والإستغلال الكامل للطاقة الإنتاجية، ومن أهم العقود التي أبرمت في هذا الإطار نجد:¹

3-2-1- صيدال - فايزر (الولايات المتحدة الأمريكية): تم توقيع عقد تصنيع بين مجمع صيدال والشريك

¹ علاوي نصيرة، دور اليقظة الإستراتيجية في تحسين تنافسية المؤسسة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص197-

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

الأمريكي فايزر في أكتوبر 1997، يقتضي هذا العقد صناعة أربع منتجات على مستوى فرع فارمال، قد تم تحضير المقر الخاص بالمشروع وافتتحت ورشاته في 06 سبتمبر 1998 على أن يتخصص هذا المشروع في إنتاج الأنواع الجافة من الأدوية بطاقة إنتاجية تقدر ب 30 مليون وحدة بيع سنويا.

3-2-2-3- صيدال - أفنتيس فارما(فرنسا): ينص العقد على الصنع بمراحل لتسع منتجات على شكلين أقراص وسوائل، انطلق المصنع في الصنع في ماي 1998.

3-2-3- صيدال - نوفونورديسك: تم إمضاء عقد التصنيع بين مجمع صيدال والمخبر الدنمركي (نوفونورديسك) وهذا لإنتاج نوع من الدواء يتمثل في "دانيلاز Danilase" على شكل أقراص وشراب، وانطلقت صناعة المنتجات على شكل شراب على مستوى مركب أنتوبيوتيكال في نوفمبر 1998، أما فيما يخص الصناعة على شكل أقراص تصنع على مستوى فرع فارمال.

3-2-4- صيدال - دار الدواء: تم إبرام العقد بين مجمع صيدال والمخبر الأردني دار الدواء في ديسمبر 1997 ينص على صناعة سبعة أنواع من الأدوية على مستوى فرع فارمال بالدار البيضاء.

3-2-5- صيدال - رام فارما: في ديسمبر 1997 تم إبرام عقد شراكة بين مجمع صيدال والشركة الأردنية (رام فارما) وذلك بهدف إنتاج ثلاث منتجات من الأدوية بفرع فارمال بوحدة الدار البيضاء.

3-2-6- صيدال - صولوفارم: وفقا لهذا العقد أنتج صيدال لصالح مخابر Solupharm عدة أنواع من الأدوية على شكل أقراص وذلك سنتي 2006 و 2007.

3-2-7- صيدال - جينيريك لاب: وفقا لهذا العقد تم إنتاج سنة 2006 لصالح جينيريك لاب ما يقدر ب 3227963 وحدة بيع لمختلف الأصناف العلاجية وعلى شكل أقراص ومزيج معلق، كما تم إنتاج 30026328 وحدة بيع سنة 2007.

3-2-8- صيدال - بيكالاب: وفقا لهذا العقد أنتج صيدال لصالح بيكالاب ما يقدر ب 225374 وحدة بيع للمنتجات.

3-2-9- صيدال - أ ج د AGD: وفقا لهذا العقد أنتج صيدال لصالح AGD ما يقدر ب 225374 وحدة بيع المنتجات تريمبوتين على شكل شراب، هيدروكسيزين و لاكتولوز على شكل شراب.

3-3- اتفاقيات اقتناء الرخص

في إطار الشراكة التقنية أمضى صيدال مجموعة من اتفاقيات اقتناء الرخص مع بعض المخابر الأجنبية بهدف تحويل التكنولوجيا واكتساب المعرفة واستعمال براءات الاختراع، يمكن تلخيصها فيما يلي:

3-3-1- صوافي فارم (فرنسا): تم توقيع العقد سنة 1993 ينص على الصناعة بالترخيص لمنتجين: دوسبتالان، لاوسيدرين واللذين تم انجازهما.

3-3-2- ميدي كوبا (كوبا): ينص العقد على صناعة أربع منتجات بمركب المضادات الحيوية بالمدينة وذلك سنة 1998، تم تسليم ملفاتها لصيدال.

كما تم في سنة 2000 تم إمضاء محضر رسمي يتعلق بالتحويل التكنولوجي بين صيدال وميدي كوبا و صيدم الكوبية (CIDEM) من نوع مستحضرات طبية جاهزة، التي تم صنعها من طرف صيدال وتخص هذه المنتجات في المرحلة الأولى الأدوية الخاصة بالجهاز التنفسي.

3-3-3- ميهيكو (الصين): الترخيص بانتاج ثلاث منتجات بمركب المضادات الحيوية بالمدينة، تم العقد سنة 1998.

3-3-4- إلي ليلي (الأمريكية): ينص العقد الذي ابرم في 6 فيفري 1999 على صناعة سيفالوسبورين على مستوى فرع أنتيبوتيكال بالمدينة.

3-3-5- فارما (كوبا): تم إبرام اتفاق بين فارما كوبا وصيدال في 24 ماي 2001 ، ينص على مؤسسة إنتاج الأدوية المجمع كالتى تستعمل لعلاج الأمراض التنفسية: الربو والسل، الأمراض القلبية، مرض السيدا وأمراض الكبد.

3-3-6- باكستر (الأمريكي): انتهت المفاوضات مع المخبر الأمريكي باكستر على إقامة إطار شراكة صناعية الذي يهدف إلى تسيير استغلال مقر الإنتاج محلول مكثف (Solutés massifs) الموجود في جسر قسنطينة التابع لفرع بيوتيك، وتطوير تشكيلة المنتجات والقدرات الإنتاجية.

3-3-7- ميفا (سويسرا): في فيفري 2004 تم توقيع اتفاقية ترخيص مع الشريك السويسري ميفا، يتركز هذا العقد على التصنيع تحت رخصة ميفا لمنتجات مضادان للالتهاب هما: ديكلوفيناك و أوولفن ذات 25 ملغ و 50 ملغ.

3-3-8- بيوتكنيكا (تونس): ينص اتفاق الشراكة بين بتوتكنيكا وصيدال المبرم في 22 سبتمبر 2004 على الحصول على المعلومات التقنية المتعلقة بالمنتجات الضرورية لتوسيع تشكيلة صيدال، والتي تمس الأمراض المنقضية في الجزائر ومنها: أمراض المعدة، الأمراض القلبية، مضادات السكري والتهاب المعى و القولون، بعد عملية التسجيل يتم تسويق منتجات صيدال في تونس.

في إطار ترقية علاقة الشراكة بين المتعاملين الوطنيين أبرم مجمع صيدال والمؤسسة الخاصة لادفارما اتفاق شراكة الذي ينص في الفترة الأولى على صناعة التخصص (Façonnage) منتجات تشكيلة لادفارما في ورشات فرع فارمال لمجمع صيدال، وأبرام المجمع كذلك مع المؤسسة الخاصة صولوفارم صيدلي الذي ينص على صناعة التخصص (Façonnage) في ورشات المركب أنتيبوتيك بالمدينة.

4- الإنجازات المحققة من الإستثمارات المشتركة

إستطاع المجمع صيدال من خلال نشاط الشراكة إنجاز العديد من المنتجات وتمكن من إثبات وجوده في الساحة الوطنية والعالمية وبالتالي دخوله ميدان المنافسة الدولية، وإستطاع مجمع صيدال تحقيق عدة أهداف من خلال عمليات الشراكة المختلفة من أهمها:¹

¹ غضبان ليلي، مرجع سابق، ص ص 223-224

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

- تنوع الإنتاج وتوسيع التشكيلة الدوائية، حيث كان عدد المنتجات قبل الشراكة 200 منتج والأُن يبلغ عددها 324 منتج أي بنسبة زيادة %62 .
- تنمية كفاءة الموارد البشرية.
- الحصول على التكنولوجيا والتحكم الجيد فيها.
- تجسيد نشاط البحث والتطوير في المجمع.
- الحصول المجمع ومركز البحث والتطوير على شهادات الإيزو ISO .
- قدرة المجمع على المنافسة في السوق المحلية.
- زيادة رقم الأعمال
- التوصل إلى إنتاج الأنسولين، ومنافسة الشركات العالمية الثلاث المنتجة له وهي 'Sanofi، Elililly ، Novartis وهذا سنة 2007.
- تشغيل الطاقات الإنتاجية الكامنة.
- توزيع منتجات صيدال في بعض أسواق الدول المتعاقد معها.

المبحث الثاني: واقع الإستثمار والإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية في مجمع صيدال

إن النتائج الإيجابية التي حققها مجمع صيدال أهلته لكي يكون من بين المؤسسات الوطنية الأولى التي دخلت في بورصة الجزائر، بحيث قام بعرض والتنازل عن %20 من رأسماله في هذه البورصة والذي سمح له بتنويع مصادر تمويل مشاريعه من جهة، وفي نفس الوقت أصبح مطالباً بتقديم معلومات محاسبية ذات جودة تعبر بصدق عن الوضعية المالية الحقيقية للمجمع لمساعدة مختلف المساهمين والمستثمرين على إتخاذ قراراتهم الإستثمارية، وفي هذا الصياغ قام المجمع بالعديد من الإجراءات التي يسعى من خلالها إلى تحسين عملية الإفصاح وتعزيز جودة المعلومات المحاسبية التي سوف نتطرق إليها من خلال هذا المبحث.

المطلب الاول: واقع الإستثمار في أسهم مجمع صيدال

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى وضعية مجمع صيدال في بورصة الجزائر من خلال تشخيص واقع أسهمه المتداولة في هذه البورصة ومستوى إقبال المستثمرين عليها.

1- دخول مجمع صيدال للبورصة

يعتبر مجمع صيدال ثاني مؤسسة دخلت البورصة في سبتمبر 1999، طبقاً لقرار المجلس الوطني لمساهمات الدولة (CNPE) خلال اجتماعه المنعقد في 18/06/1998 وفي إطار عملية الخصخصة، وطبقاً للأمر رقم 95/22 بتاريخ 26/08/1995 المتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية المؤهلة لبرنامج الخصخصة المقرر من طرف الحكومة، أيدت الدورة العامة غير العادية لمجمع صيدال في 22/06/98 القرار رقم 04 لاقتراح مجلس الإدارة الذي يسمح للمجمع بإدخال حصة من رأسماله في البورصة، إذ أن حصة رأسمال المتنازل عنها هي %20 من رأس المال وتمثل 2000000 سهم بسعر محدد بـ 800 دج.

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

بعد أن قامت لجنة التنظيم والمراقبة لعمليات البورصة (COSOB) بدراسة المذكرة الإعلامية المقدمة من طرف صيدال ووجدها تستوفي كل الشروط المطلوبة قامت بمنحها تأشيرة الدخول إلى البورصة وذلك بتاريخ 1998/12/24 تحت رقم 98/04 وتمثل قيمة العرض % 20 رأس المال الاجتماعي المقدر 2500000000 دج أي ما قيمته 5000000000 دج مقسمة إلى 2000000 سهم عادي بقيمة اسمية 250 دج للسهم العادي الواحد ، أما بقية رأس المال المقدر ب % 80 : فهي من امتلاك الشركة العمومية القابضة للكيمياء والصيدلة. وامتدت فترة العرض العمومي للبيع من 15 فيفري إلى 15 مارس من سنة 1999 وتم تحديد سعر إصدار السهم ب 800 دج وقد تعاقد المجمع مع الوسطاء في عملية البورصة وهم:¹

- الوسيط في عمليات البورصة المرافق: وهي المؤسسة المالية العامة (Sogefi)
- الوسطاء في عمليات البورصة المكلفون بجمع أوامر الشراء: المؤسسة المالية العامة Sogef ، الراشد المالي، المؤسسة المالية للإرشاد والتوظيف Soficop وشركة توظيف القيم المنقولة SPDM
كما تم إصدار أسهم مجمع صيدال من خلال البنوك التجارية الأتية:
القرض الشعبي الجزائري CPA ، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ، بنك التنمية المحلية BDL ، الصندوق الوطني للتضامن الفلاحي CNMA ، البنك الوطني الجزائري BNA.

وقد حددت أوامر الشراء وخصص كل مجموعة كما يلي:²

- الأمر A: المؤسسات العمومية كشركات التوظيف الجماعي للقيم المتداولة، شركات التأمين، مؤسسات القرض والوسطاء المعتمدين في البورصة.
 - الأمر B: كل الأشخاص المعنويين الآخرين حيث خصصت لهم نسبة % 30 من القيمة الكلية للعرض وحدد سقف طلب المؤسسة الواحدة ب 30000 سهم على الأكثر و 400 سهم على الأقل.
 - الأمر C: عمال مجمع صيدال الذين خصص لهم نسبة % 25 من القيمة الكلية للعرض و حدد الطلب للعامل الواحد ب 40 سهم على الأقل.
 - الأمر D: كل الأشخاص الطبيعيين الآخرين، و قد خصص لهم نسبة % 45 من القيمة الكلية للعرض و قد حدد سقف الطلب للشخص الواحد ب 2000 سهم على الأكثر.
- ويمكن عرض أهم المساهمين في رأس المال الاجتماعي لصيدال من خلال الجدول التالي:

¹ http://www.sgbv.dz/ar/?page=details_societe&id_soc=28# consulté le 15/11/2019 à 21 : 00

² تقرير ندوة الأوراس 1998، الإنضمام إلى البورصة، حالة صيدال، ص ص 16-20

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

الجدول رقم 07: الفئات المساهمة في مجمع صيدال خلال الفترة : أكتوبر، ديسمبر 2003

النسبة %	عدد الأسهم	الفئات
09%	190066	الفئة (أ) المؤسسات المالية (بنوك وشركات التأمين)
06%	133411	الفئة (ب) الأشخاص المعنويين (المؤسسات الصغيرة)
03%	24751	الفئة (ج) عمال مجمع صيدال
82%	1651772	الفئة (د) الأشخاص الطبيعيين

المصدر: SAIDAL NEWS N° 11 NOV. DEC, Info. Bourse ,2003, P4

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك أربعة فئات مساهمة في مجمع صيدال، وهي بنسب متباينة حيث نجد أن فئة الأشخاص الطبيعيين (المواطنين)، تعتبر الفئة الأكثر مساهمة حيث تحوز على 1651772 سهم لوحدها مقارنة مع الفئات الأخرى، بنسبة تقدر ب 82 % وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى ثقة هذه الفئة في مجمع صيدال.

2- الأهداف المنتظرة من دخول صيدال إلى البورصة

من أجل تنمية وتطوير مجمع صيدال وجعله يساير المؤسسات العالمية التي تنشط في نفس الإطار، فإن الشركة القابضة صيدلة كيمياء - سابقا - قدرت أن دخول مجمع صيدال إلى بورصة القيم المتداولة يعود عليه بفوائد

اقتصادية هامة منها:

- توفير موارد مالية جديدة تساهم في تنمية المؤسسة، من خلال تمويل الاستثمارات؛
- تقوية الجهاز الإنتاجي والتحكم في احتياجات السوق الوطنية عن طريق زيادة الإنتاج؛
- زيادة حصته في السوق، حيث أصبحت المنافسة حادة خاصة من طرف مستوردي الأدوية الأجنبية؛
- زيادة شهرة مجمع صيدال والذي يسمح له بأن يكون معروف على الصعيدين الوطني والدولي؛
- تحقيق تحالفات مع شركاء ذوي كفاءة مما يضمن تأهيله وتحسين نوعية المنتجات ورفع مهارة العمال، كما يضمن لهم نقل التكنولوجيا؛
- إدخال المعايير المعاصرة لتسيير الاستثمارات وتحسين مردودية الأموال المستثمرة؛
- وقد استطاع المجمع تحقيق بعض النتائج التي كان يهدف إليها منذ انضمامه إلى بورصة الجزائر منها:
- زيادة وعي العمال بأهداف المجمع والعمل على التحسين المستمر لأدائهم؛
- زيادة شهرة مجمع صيدال على المستويين الوطني والدولي؛
- الحصول على مصادر تمويل مناسبة لتمويل المشاريع الاستثمارية؛
- تنفيذ العديد من عقود الشراكة مع مؤسسات أجنبية، مما ساعد على تحسين نوعية المنتجات من خلال اكتساب تكنولوجيا متطورة؛

3- واقع أسهم مجمع صيدال في البورصة

تعتبر البورصة في كل دول العالم كمؤشر نجاح للمؤسسات الإقتصادية إذا توفرت مجموعة من الشروط أهمها الشفافية والمصداقية والسلامة من حيث القوائم المالية للمؤسسة المسعرة في البورصة، بالإضافة إلى توفر الوعي الكامل بثقافة البورصة وأبعادها من قبل المساهمين الحاليين والمحتملين، سنحاول من خلال هذا العنصر التعرف على واقع أسهم مجمع صيدال من حيث تطور القيمة السوقية لأسهمه وتحليل مستوى الإقبال عليها من قبل المستثمرين خلال الفترة من تاريخ دخوله للبورصة سنة 1999 إلى غاية سنة 2019 كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 08: تداول أسهم صيدال خلال الفترة 1999-2019

السنة (N)	القيمة السوقية 31/12/N	عدد الصفقات	حجم التداول (سهم)	قيمة التداول (دج)
1999	765	683	24898	20215870
2000	780	1907	165082	129358900
2001	510	1403	195341	152091620
2002	430	1564	47915	23839055
2003	380	165	6148	2714740
2004	345	31	1781	616490
2005	360	32	5245	1829205
2006	440	54	14266	5633480
2007	400	10	730	312400
2008	380	114	31002	12398570
2009	385	91	25521	9761345
2010	520	84	18038	7763465
2011	715	155	29804	20044240
2012	620	58	15031	10195255
2013	450	48	6701	3899550
2014	560	92	22244	12106480
2015	640	59	14307	8421440
2016	600	56	17719	10945785
2017	660	48	4810	3157865
2018	635	89	21533	13271620
2019	580	57	14663	8777396

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على موقع بورصة الجزائر <http://www.sgbv.dz/ar/>

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تدهور مستمر للقيمة السوقية لسهم صيدال في البورصة خاصة خلال الفترة من 1999 إلى 2004 التي شهدت تدهور كبير بحيث إنخفضت قيمته من 765 دج القيمة السوقية المسجلة في نهاية 1999 إلى 345 دج في سنة 2004 والتي تمثل أقل من نصف قيمة إصدار السهم التي تقدر بـ 800 دج أي تدهور بنسبة تقارب 55%، وتبقى القيمة السوقية منخفضة خلال الفترة المتبقية 2005 إلى 2019 بحيث سجلت أقل قيمة في سنة 2005 بـ 360 دج وأعلى قيمة سوقية في سنة 2011 بـ 715 دج ، لتستقر هذه القيمة خاصة خلال الخمس سنوات الأخيرة في حدود 600 دج إلى 660 دج .

أما بالنسبة لمستوى إقبال المستثمرين على أسهم صيدال التي يمكن قياسها من خلال حجم تداول هذه الأسهم فيمكن تقسيمها إلى مرحلتين:

- **المرحلة من 1999 إلى 2002** : شهدت هذه الفترة عموماً إقبال المستثمرين على أسهم صيدال إذا ما قورنت بالفترة المتبقية من الدراسة، بحيث تم خلال هذه الفترة إبرام ما يقارب 5557 صفقة بمعدل 1398 صفقة في السنة، وتم تداول ما يقارب 433236 سهم بمعدل 108309 سهم في السنة، وأما قيمة التداول في هذه الفترة فحددت بقيمة بـ 325505445 دج بمعدل 81376361 دج في السنة.

- **المرحلة من 2003 إلى 2019**: شهدت هذه الفترة عزوف وتراجع كبير لإقبال المستثمرين على أسهم صيدال بحيث تم خلال هذه الفترة إبرام ما يقارب 1243 صفقة بمعدل 73 صفقة في السنة، وتم تداول ما يقارب 249543 سهم بمعدل 14679 سهم في السنة، وأما قيمة التداول فحددت بقيمة 131849326 دج بمعدل 7755843 دج في السنة.

ما يمكن إستنتاجه من خلال المرحلتين السابقتين أن نسبة إقبال المستثمرين على أسهم صيدال ضعيفة، ويتضح ذلك جلياً في سنة 2007 التي سجلت 10 صفقات وتداول 730 سهم وقيمة تداول وصلت إلى 312400 دج.

ويمكن تلخيص أسباب تراجع وضعف الإقبال على أسهم صيدال إلى ما يلي:

- نقص ثقافة البورصة عند المواطنين أصحاب الفئات المالي؛
- عدم وضوح التشريعات والقوانين المهيكلة لعمل بورصة القيم في الجزائرية بسبب حداثها؛
- نقص النشاط على مستوى السوق الثانوية، بسبب العدد الضئيل للمتعاملين داخل البورصة؛
- ارتفاع سعر تكلفة شهادة السهم؛
- صعوبة توزيع حصص أرباح الأسهم على مستوى البنوك والمؤسسات الوسيطة في البورصة؛
- عدم وجود بيئة استثمارية جيدة تحفز المستثمر الأجنبي على الاستثمار في بورصة الجزائر؛
- ارتفاع نسبة المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الصّرف في حالة اكتتاب أسهم بالعملة الأجنبية يساهم في عزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في بورصة الجزائر؛
- امتلاك الشركة العمومية القابضة (كيمياء-صيدلة) لما يقارب 80 % من جملة أسهم شركة صيدال والذي هو يمثل الأغلبية المطلقة قد يؤثر على قرار المستثمر المالي حين عملية المفاضلة بين جملة الأدوات المالية

بسبب هيمنة هذه الأخيرة على جملة الأنشطة والقرارات الإستراتيجية الخاصة بالمجمع؛
- كما يمكن إرجاع سبب عزوف المستثمرين على إقتناء أسهم صيدال إلى عدم عدالة قيمة السهم، أي تمت المبالغة في تحديد قيمته وأنه لا يعكس جملة المكاسب التي يحققها حامله في المستقبل، وهذا ما لاحظناه من خلال القيمة السوقية لأسهم صيدال التي لم تتجاوز أبدا قيمة إصدار السهم المقدرة بـ 800دج؛
- نقص خبرة مجمع صيدال في مجال المعاملات المالية في البورصة، بحيث سجلنا غياب ثقافة تحفيز المستثمر المالي من طرف إدارة المجمع كتقديم مزايا بإصدار أسهم ممتازة أو عن طريق المشتقات المالية؛
- عدم انضباط مساهمي مجمع صيدال في حضور الجلسات في البورصة؛

المطلب الثاني: واقع الإفصاح المحاسبي في مجمع صيدال في ظل تطبيق SCF

باعتبار مجمع صيدال شركة ذات أسهم مدرج في بورصة الجزائر فهو ملزم بالإفصاح وتكريس الشفافية والمصادقية على مختلف نشاطاته، حيث يسعى المجمع من خلال ذلك إلى كسب ثقة عموم المساهمين والمستثمرين، وفي هذا الصدد يقوم بنشر معلومات بإستخدام العديد من الوسائل بشكل دوري ويسهل الحصول عليها، سنحاول من خلال هذا المطلب تشخيص وتقييم واقع الإفصاح المحاسبي في مجمع صيدال في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي من خلال ما يسمى بمؤشر الإفصاح الذي يعمل على قياس مستوى الإفصاح في التقارير المالية للمؤسسات.

1- التعريف بمؤشر الإفصاح والخطوات المتبعة في الدراسة

1-1- التعريف بمؤشر الإفصاح

يعتبر مؤشر الإفصاح أساس متعارف عليه يعتمد عليه معظم الباحثين في قياس مستوى الإفصاح في التقارير المالية، فقد إعتد العديد من الباحثين في دراساتهم ذات الصلة بقياس مستوى الإفصاح لمختلف المؤسسات على تصميم مؤشرا للإفصاح يعتمد عليه للحكم على مدى إمتثال المؤسسات لمتطلبات الإفصاح، كما يستخدم هذا المؤشر للمقارنة بين مستويات الإفصاح في التقارير المالية بين المؤسسات المختلفة أو من فترة لأخرى.

1-2- الخطوات المتبعة في الدراسة

من أجل قياس مستوى الإفصاح في القوائم والتقارير المالية لمجمع صيدال قمنا بإتباع الخطوات التالية:
- **الخطوة الأولى:** تصميم مؤشر لإستخدامه في قياس مستوى الإفصاح في التقارير المالية والذي يتطلب إعداد قائمة معيارية تتضمن بنود المعلومات الواجب على المؤسسة الإفصاح عنها، وهذا بالإستناد على مصادر معينة كمتطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية أو قوانين البورصة أو متطلبات أخرى.
- **الخطوة الثانية:** فحص التقارير المالية للمؤسسة المعنية بعناية، ومحاولة معرفة ما إذا كانت متطلبات الإفصاح الواردة في القائمة المعيارية تحتويها التقارير المالية للمؤسسة المعنية، بمعنى أنه في هذه الخطوة يتم التعرف على الإفصاحات الفعلية التي تتضمنها التقارير المالية للمؤسسة المعنية. وفي هذه الحالة سيم إعطاء درجة واحد (1) إذا كان البند الوارد في القائمة المعيارية مفصحا عنه في التقارير المالية للمؤسسة المعنية ودرجة الصفر (0) إذا

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

لم يتم الإفصاح عنه.

- **الخطوة الثالثة:** ويتم في هذه الخطوة حساب مؤشر الإفصاح من خلال قسمة عدد الدرجات او البنود الفعلية المفصح عنها على عدد الدرجات أو البنود المعيارية للإفصاح.

ويكون مؤشر الإفصاح في شكل نسبة مئوية تتراوح ما بين 0% إذا لم يتم الإفصاح على أي بند إلى 100% إذا قامت المؤسسة بالإفصاح على كل البنود المعيارية الواجب الإفصاح عنها، بحيث كلما كانت قيمة هذا المؤشر مرتفعة كان مستوى الإمتثال لمتطلبات الإفصاح أعلى.

2- تصميم مؤشر الإفصاح المعتمد في الدراسة

لقد قمنا بوضع مؤشر إفصاح نسبي لقياس مدى إلتزام مجمع صيدال بمتطلبات الإفصاح، وذلك بإعداد قائمة معيارية تتضمن مجموعة من البنود الواجب الإفصاح عنها من قبل الشركة وذلك بالإعتماد على المصادر التالية:

- الدراسات السابقة المتعلقة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية؛

- متطلبات الإفصاح للنظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية؛

- منهجية مؤسسة ستاندر أند بورز¹، لقياس مستوى الشفافية والإفصاح؛

وقد قمنا بصياغة 46 بند ووزعت على 5 محاور وهذا على النحو التالي:

المحور الأول: 16 بند هدفه قياس إفصاح الشركة على المعلومات العامة والتعريفية بالشركة.

المحور الثاني: 14 بند هدفه قياس إفصاح الشركة عن السياسات المحاسبية وتفاصيلها.

المحور الثالث: 09 بند هدفه قياس إفصاح الشركة عن المعلومات المستقبلية.

المحور الرابع: 04 بند هدفه قياس إفصاح الشركة عن هيكل وتعاملات الأطراف ذات العلاقة.

المحور الخامس: 04 بند هدفه قياس إفصاح الشركة عن معلومات حول مدقيقي الحسابات.

الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 09 : محاور مؤشر الإفصاح

النسبة(%)	عدد البنود	البيان
33.34%	16	المحور الأول: الإفصاح على المعلومات العامة والتعريفية بالشركة
29.17%	14	المحور الثاني: مراجعة السياسات المحاسبية وتفاصيلها
20.83%	10	المحور الثالث: الإفصاح عن المعلومات المستقبلية
8.33%	04	المحور الرابع: هيكل وتعاملات الأطراف ذات العلاقة
8.33%	04	المحور الخامس: معلومات حول مدقيقي الحسابات
100%	48	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب

¹ هو مؤشر لقياس مستوى الشفافية والإفصاح في التقارير المالية، صادر عن شركة ستاندر أند بورز الأمريكية للخدمات المالية وهي شركة رائدة في مجال التقيط والتصنيف الإئتماني، وتقديم مؤشرات تحليل الأسواق المالية.

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

لقد إعتدنا في جمع كافة المعلومات الخاصة بالدراسة التحليلية على التقارير والقوائم المالية المنشورة لمجمع صيدال المتمثلة في القوائم المالية، تقرير مجلس الإدارة، تقرير مدقق الحسابات الخارجي، إضافة إلى المقابلات الشخصية مع بعض المسؤولين للمصالح المعنية حسب الغرض المستهدف من الدراسة، كما يتم الاعتماد أيضا على المواقع الإلكترونية للمجمع وهذا خلال الفترة من 2015 إلى 2019.

3- عرض وتحليل نتائج مؤشر الإفصاح

بعد صياغة وتحديد البنود المعيارية لقياس مؤشر الإفصاح عن المحتوى المعلوماتي، وبعد فحص مختلف التقارير المالية لمجمع صيدال، توصلنا إلى النتائج التالية حسب كل محور كما يلي:

المحور الأول: قياس إفصاح مجمع صيدال عن المعلومات العامة والتعريفية

الجدول رقم 10: البنود المتعلقة بالمعلومات العامة والتعريفية لمجمع صيدال

الرقم	البنود	مفصوح عنه
01	الإفصاح عن إسم الشركة	1
02	الإفصاح عن الشكل القانوني للشركة	1
03	الإفصاح عن النشاط الذي تمارسه الشركة	1
04	تقدم الشركة لمحة عن الإتجاهات السائدة لصناعة أو النشاط الذي تعمل فيه	0
05	تقدم الشركة تحليل للقطاعات وفقا لخطوط النشاط أو الإنتاج	1
06	تقدم الشركة نسب خاصة عن الصناعة أو النشاط الذي تعمل فيه	0
07	الإفصاح عن أغراض وأهداف الشركة	1
08	الإفصاح عن تفاصيل المنتجات والخدمات التي تقدمها الشركة	1
09	الإفصاح عن منتجاتها بشكل مادي (كميات وأحجام)	1
10	الإفصاح عن حصتها في السوق	0
11	الإفصاح عن الأسواق الأساسية للشركة	1
12	الإفصاح عن الزبائن الأساسيين للشركة	1
13	الإفصاح عن الأصول المستخدمة	1
14	الإفصاح عن الموارد البشرية	1
15	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة	1
16	الإفصاح عن مؤشرات الكفاءة (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية)	0
	المجموع	12
	النسبة المئوية	75%

المصدر: من إعداد الطالب

يتضح لنا من جدول البنود المتعلقة بالمعلومات العامة والتعريفية بالشركة أن هناك 12 بند قام مجمع صيدال بالإفصاح عنها كما هو موضح بالجدول أعلاه بمعدل 75%، وهذا راجع لإلزامية الإفصاح عنها من قبل القانون الجزائري لأهميتها بالنسبة للمستثمرين بالسوق المالي، كما يتضح لنا بأن هناك 04 بنود لم يتم الإفصاح عنهم

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

ومن خلال تحليل المحور الأول تم التوصل للنتائج التالية:

- بالنسبة للبند التي تم الإفصاح عنها فهي موجودة عموما في التقارير المختلفة للمجمع (تقرير التسيير، تقرير مجلس الإدارة، تقرير محافظ الحسابات)، وكذلك في موقعه الإلكتروني؛
- فبالنسبة لإسم والشكل القانوني وطبيعة نشاط وهدف مجمع صيدال: المجمع الصناعي صيدال شركة أسهم برأس مال قدره 2500000000 دج يقوم بإنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للإستهلاك البشري، يتمثل الهدف الأساسي لمجمع صيدال في تعزيز مكانته كرائد في إنتاج الأدوية الجنيسة والمساهمة، بشكل فعلي، في تجسيد السياسة الوطنية للدواء التي وضعت من قبل السلطات العمومية بصفتها المساهم الرئيسي¹؛
- تقوم شركة صيدال بتقديم تحليل العناصر ذات الأهمية القطاعية حسب كل قطاع نشاط وحسب كل قطاع جغرافي تنشط فيه وهذا حسب القرار الصادر في 2008/07/26. فمثلا قام شركة صيدال بالإفصاح أن 89.48% من المبيعات لسنة 2019 تم تحقيقه في مركز الإنتاج المتواجدة بالمدينة، جسر قسنطينة والدار البيضاء²؛
- تقوم صيدال بالإفصاح ضمن الملاحق عن أنواع الأصول المستخدمة ومكوناتها وهذا بموجب القرار الصادر بتاريخ 2008/07/26؛
- تقوم شركة صيدال بالإفصاح عن أنواع منتجاتها بالكمية والقيمة وحسب طبيعة الجرعة والفئة العلاجية، فمثلا الجدول التالي بين كميات الإنتاج لأنواع المختلفة من منتجات صيدال خلال سنة 2019.

الجدول رقم 11: منتجات مجمع صيدال لسنة 2019 حسب شكل الجرعة

Désignation	Réalisation 2019	contribution
Comprimé	32 251	26.46%
Injectables	26 152	21.45%
Pommade & crème dermiques	17 634	14.47%
Sirop	9 198	7.55%
Suppositoire	7 456	6.12%
Pâte à dentifrice	7 039	5.78%
Solutés massifs	6 589	5.41%
Pommade ophtalmique	4 023	3.30%
Gélule	3 725	3.06%
Soluté et solution buvables	2 231	1.83%
Poudres pour suspension buvable	2 012	1.65%
Gel	1 163	0.95%
Gouttes buvables	876	0.72%
Solution dermique	572	0.47%
Ampoule buvable	554	0.45%
suspension buvable	355	0.29%
Poudre pour solution buvable	61	0.05%
Total	121 893	100.00%

المصدر: p17, Rapport de gestion du conseil d'administration 2019 -groupe saidal

¹ <https://www.saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/qui-sommes-nous#>, consulté le 23/12/2019 à 08 :06

² Rapport de gestion du conseil d'administration 2019 - groupe saidal, P14

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

- تقوم شركة صيدال بالإفصاح عن عملائها حسب الفئة التي ينتمي لها العميل ومساهمة كل فئة في مبيعات الشركة، وهذا ما يمكن توضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم 12 : عملاء مجمع صيدال حسب الفئة التي ينتمون إليها

Désignation	Ventes 2019		Taux de contribution
	Quantité	Valeur	
Grossistes	92 145	8 105 133	91.30%
P.C.H	7 000	753 752	6.94%
M.D.N	924	63 617	0.92%
C.M.S	458	58 397	0.45%
Grossistes publics	314	17 875	0.31%
M.G.S.N	36	3 871	0.04%
Clients étrangers	37	2 682	0.04%
Offlines	6	770	0.01%
E.P.S.P	6	467	0.01%
Total ventes brutes	100 925	9006 565	100.00%
Ristourne	/	328 296	/
Total vente déduit des ristournes	100 925	8 678 269	100.00%

المصدر: Rapport de gestion du conseil d'administration 2019- groupe saidal ,p16

- تقوم شركة صيدال بالإفصاح عن المبالغ الإجمالية للمبيعات حسب وحداتها التجارية الموزعة على التراب الوطني بحيث بلغت المبيعات الإجمالية لشركة الأم صيدال 8678269 ألف دج موزعة حسب النسب التالية:¹

* الوحدة التجارية للوسط (UCC): 44%

* الوحدة التجارية للشرق (USE): 30%

* الوحدة التجارية للغرب (UCO): 26%

الشكل رقم 10 : مبيعات صيدال حسب الوحدات التجارية



المصدر: Rapport de gestion du conseil d'administration 2019- groupe saidal ,p15

- تقوم شركة صيدال بالإفصاح عن مواردها البشرية من حيث التعداد والفئات المهنية وكذلك التكوين والتدريب فمثلا بلغ عدد العاملين بالمجمع في نهاية سنة 2019 بـ 3230 عامل موزعين حسب كيان الإدارة الذين ينتمون إليها كما يلي:

¹Rapport de gestion du conseil d'administration 2019- groupe saidal, P15

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

الجدول رقم 13: عمال مجمع صيدال حسب كيان الإدارة

النسبة (%)	عدد العمال	كيان الإدارة
95.79%	3094	صيدال (Saidal)
3.44%	111	سوميديال (Somedial)
0.77%	25	إيبيرال (Iberal)
100%	3327	المجموع

المصدر: Rapport de gestion du conseil d'administration 2019- groupe saidal, p36

كما تم تقسيم العمال إلى فئات مهنية بحيث يمثل مجموع الإطارات 38.51%، المجموعة التنفيذية 31.95% أما مجموعة المشرفين تمثل 1.29.44%¹

خلال سنة 2019 قامت صيدال بتكوين 283 متدرب بتكلفة إجمالية بلغت 19099 ألف دج، ولقد شمل التكوين المجالات الرئيسية لنشاط الشركة وهي: التقنيات الصيدلانية، إدارة الجودة، مراقبة الجودة، ضمان الجودة، تدقيق الجودة، التصنيع والتغليف في التخصصات الصيدلانية، إدارة المرافق، الصيانة، المبيعات والتوزيع، التسويق والمعلومات الطبية، إدارة المبيعات، تسيير اللوازم والمخزونات، الإدارة، الموارد البشرية، الأمن الصناعي والبيئي، الإعلام الألي.²

- أما بالنسبة للبنود التي لم يتم الإفصاح عنها تقريبا كلها متعلقة بالقطاع والسوق الذي ينشط فيه مجمع صيدال ويعود ذلك لأسباب من بينها التنافسية في السوق.

¹ Rapport de gestion du conseil d'administration 2019 - groupe saidal ,p36

² Rapport de gestion du conseil d'administration 2019 - groupe saidal, p19

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

المحور الثاني: قياس إفصاح مجمع صيدال عن السياسات المحاسبية وتفصيلها
الجدول رقم 14: البنود المتعلقة بالسياسات المحاسبية وتفصيلها

الرقم	البنود	مفصح عنه
01	تفصح الشركة على تقارير مالية سنوية ونصف سنوية	1
02	تفصح الشركة على معلومات مالية على أساس ربع سنوي	0
03	تفصح الشركة على المعايير المحاسبية التي تستخدمها في حساباتها	1
04	تتناقش الشركة سياساتها المحاسبية	1
05	تقدم الشركة حساباتها طبقا للمعايير المحاسبية المحلية	1
06	تقدم الشركة حساباتها بطرق محاسبية بديلة طبقا لمعايير معترف بها دوليا	0
07	تقدم الشركة الميزانية طبقا لمعايير محاسبية معترف بها دوليا	1
08	تقدم الشركة جدول حساب النتائج طبقا لمعايير محاسبية معترف بها دوليا	1
09	تقدم الشركة جدول تدفقات الخزينة طبقا لمعايير محاسبية معترف بها دوليا	1
10	تفصح الشركة عن معلومات مالية مقارنة لفترات السابقة في التقارير المالية	1
11	تقدم الشركة تسوية لحساباتها المعدة وفقا للمعايير المحاسبية المحلية لتتوافق مع طرق معترف بها دوليا	0
12	تفصح الشركة عن طرق تقويم الأصول	1
13	تفصح الشركة عن طرق إهلاك الأصول الثابتة	1
14	تقدم الشركة قوائم مالية موحدة	1
	المجموع	11
	النسبة المئوية	78.57%

المصدر: من إعداد الطالب

يتضح لنا من جدول البنود المتعلقة بالسياسات المحاسبية وتفصيلها أن هناك 11 بند قام مجمع صيدال بالإفصاح عنها كما هو موضح بالجدول أعلاه بمعدل 78.57%، وهذا راجع لأهمية هذه البنود بالنسبة للمساهمين المستثمرين المحتملين بالسوق المالي، كما يتضح لنا بأن هناك 03 بنود لم يتم الإفصاح عنهم، ومن خلال تحليل هذا المحور تم التوصل للنتائج التالية:

- فبالنسبة للبنود 11 التي تم الإفصاح عنها من قبل صيدال فيرجع ذلك عموما إلى إلزامية الإفصاح عنها حسب النظام المحاسبي المالي، وكذلك التعلية 2000-02 المؤرخة في 20/01/2000 المتعلقة بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها من قبل الشركات المسعرة في بورصة الجزائر؛

- إن إعداد صيدال لقوائمه المالية (الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، اللاحق) وفق النظام المحاسبي المالي والمتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية زاد من مستوى الإفصاح ومستوى جودة المعلومات التي تحتويها هذه القوائم؛

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

- تقوم شركة صيدال بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية في الملاحق، كطرق تقييم التثبيات وطرق الإهلاك وطرق تقييم المخزونات وغيرها وهذا تطبيقا للقرار الصادر في 2008/07/26؛

- تقوم شركة صيدال بالإفصاح عن القوائم المالية للشركة الأم،¹ وكذلك القوائم المالية المجمعة للفروع التابعة لها مثل شركة سوميدال وشركة إبيبرال، وكذلك للمساهمات التي تعتبر أقلية؛²

- أما بالنسبة للبنود التي لم يتم الإفصاح عنها، فالبند رقم 02 لم يتم الإفصاح عنه بسبب عدم إلزاميته من قبل النظام المحاسبي المالي، وكذلك التعلية رقم 02-2000، أما البند رقم 06 و 11 فعدم الإفصاح عنهما راجع إلى تقييد الشركة بما جاء به النظام المحاسبي المالي فقط؛

المحور الثالث: قياس إفصاح مجمع صيدال عن المعلومات المستقبلية

الجدول رقم 15: البنود المتعلقة بالمعلومات المستقبلية

الرقم	البنود	مفصوح عنه
01	الإفصاح عن إستراتيجية الشركة	0
02	الإفصاح عن المبيعات المتوقعة ومقارنتها مع المبيعات الفعلية	1
03	تقدم الشركة تنبؤات عن أرباح السنة المقبلة	1
04	تقدم الشركة تنبؤات عن أرباح السنة المقبلة بعدة طرق	0
05	تقدم الشركة تنبؤات عن أرباح السنة المقبلة بشكل تفصيلي	0
06	تقدم الشركة تنبؤات عن المنتجات من أي نوع كان	1
07	تفصح الشركة عن مشاريعها الإستثمارية للسنوات القادمة	1
08	تفصح الشركة عن تفاصيل خطط مشاريعها الإستثمارية للسنوات القادمة	0
09	تقدم الشركة معلومات عن الفرص والأخطار المحتملة التي قد تواجهها	0
10	الإفصاح عن الأحداث الجوهرية	0
	المجموع	4
	النسبة المئوية	40%

المصدر: من إعداد الطالب

يتضح لنا من جدول البنود المتعلقة بالمعلومات المستقبلية المتعلقة بالشركة أن هناك 4 بنود فقط من بين 10 قام مجمع صيدال بالإفصاح عنها كما هو موضح بالجدول أعلاه أي بمعدل 40%، ومن خلال تحليل هذا المحور تم التوصل للنتائج التالية:

- فبالنسبة لتنبؤات المستقبلية الخاصة بالإنتاج والمبيعات والأرباح فإن مجمع صيدال يتوقع في سنة 2020 أن ينتج 113 مليون وحدة للبيع ويحقق مبيعات بقيمة 10503 مليون دج ونتيجة صافية بقيمة 981 مليون دج.

¹Rapport de gestion du conseil d'administration 2019- groupe saidal, pp 39-43

²Rapport de gestion du conseil d'administration 2019- groupe saidal, pp 44-50

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

أما فيما يتعلق بالإفصاح عن المشاريع المستقبلية فقد ورد في تقرير مجلس الإدارة لسنة 2019 أنه سيتم إنشاء مشروع مشترك بين صيدال وشركة نوفو نورديسك لإنتاج وتسويق الأنسولين في زجاجات، كما سيتم إقتناء معدات للإنتاج لمصنع قسنطينة والدار البيضاء والمدية في إطار ترقية وتطوير المصانع، كما صرح صيدال أنه سيتم إطلاق المرحلة الثانية من مشروع مركز البحث والتطوير المخطط له في سيدي عبد الله،¹ لكن لم يعطي تفاصيل عن هذه المشاريع.

- كما يتضح أن البند المتعلق بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي ربما تؤثر على القيمة السوقية للشركة لم تقم شركة بالإفصاح عنها، أيضا البند المتعلق بالإفصاح عن إستراتيجية الشركة لم يتم الإفصاح عنه، وهذا يعود إلى أن هذا النوع من المعلومات تتسم بنوع من السرية .

المحور الثالث: قياس إفصاح مجمع صيدال عن هيكل وتعاملات الأطراف ذات العلاقة

الجدول رقم 16: البنود المتعلقة بهيكل وتعاملات الأطراف ذات العلاقة

الرقم	البند	مفصوح عنه
01	تقدم الشركة قائمة عن الشركات التي تملك فيها حصة أقلية	1
02	تقدم الشركة قائمة معلومات عن هيكل الملكية في الشركات التابعة لها	1
03	توجد قائمة أو سجل للتعاملات التي تتم مع الأطراف ذات العلاقة	1
04	توجد قائمة أو سجل لتعاملات المجموعة	0
	المجموع	3
	النسبة المئوية	75%

المصدر: من إعداد الطالب

يتضح لنا من جدول البنود المتعلقة بهيكل وتعاملات الأطراف ذات العلاقة أن هناك ثلاثة بنود من بين أربعة بنود قام مجمع صيدال بالإفصاح عنهم أي بمعدل 75%، ومن خلال تحليل المحور الرابع تم التوصل للنتائج التالية:

- بالنسبة للشركات التابعة سواء بالأغلبية أو حصص الأقلية، يقوم مجمع صيدال بالإفصاح عنها في تقرير مجلس الإدارة، بحيث يقدم قائمة لهذه الشركات يوضح فيها أيضا مقدار مساهمته في هذه الشركات. فمثلا بالنسبة للشركات التابعة وهي الشركات المملوكة بأكثر من 50% من رأسمالها. وحسب تقرير مجلس الإدارة لسنة 2019 تملك صيدال 63.55% في شركة سوميدال و 100% في شركة إيبيرل، أما بالنسبة للشركات التي تملك فيها حصة أقلية فنجد أن صيدال يملك 2.34% في شركة الجزائر للتسوية، و 4.40% في شركة إنتاج الزجاج.²

- أما بالنسبة للعمليات التي تتم بين الأطراف ذات العلاقة مع الشركة، فيتم الإفصاح عنها طبقا للقرار الصادر في 2008/07/26، وبموجب الإفصاح عن مختلف الإتفاقيات بين الشركة وأحد القائمين بإدارتها، بتقديم معلومات

¹ Rapport de gestion du conseil d'administration 2019- groupe saidal, P33

² Rapport de gestion du conseil d'administration 2019- groupe saidal, P44

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

ضمن الملاحق حول حجم المعلومات التي يفترض على المؤسسة الإفصاح عنها، بذكر طبيعة العلاقات والتعاملات، حجم ومبلغ المعاملات، طبيعة العمليات التي تتم بين الشركة الأم وفروعها والأطراف المرتبطة بها.

المحور الخامس: قياس إفصاح مجمع صيدال عن معلومات المدقق الحسابات الخارجي

الجدول رقم 17: البنود المتعلقة بالمعلومات عن المدقق الحسابات الخارجي

الرقم	البنود	مفصّل عنه
01	تفصّل الشركة عن إسم الشركة التي قامت بتدقيق حساباتها	1
02	تقوم الشركة بنشر تقرير مدقق الحسابات	0
03	تفصّل الشركة عن الأتعاب التي يتقاضاها مدقق الحسابات عن عملية التدقيق	0
04	تفصّل الشركة عن أتعاب أخرى يتقاضاها مدقق الحسابات عن خدمات أخرى غير متعلقة بعملية التدقيق	0
	المجموع	1
	النسبة المئوية	25%

المصدر: من إعداد الطالب

يتضح لنا من جدول البنود المتعلقة بمعلومات حول المدقق الحسابات الخارجي أن هناك بند واحد من بين أربعة بنود قام مجمع صيدال بالإفصاح عنه أي بمعدل 25%، بحيث قام مجمع صيدال بالإفصاح عن العناصر التالية طبقاً لما ينص عليه القانون التجاري وهي:

- الإفصاح عن إسم ولقب محافظ الحسابات في تقرير مجلس الإدارة وتقرير محافظ الحسابات، ويتضمن محافظين اثنين للحسابات وهما السيدان: حمناش محمد، شوبر محمد.¹

- يتم الإفصاح على رأي محافظ الحسابات عن صحة وعدالة القوائم المالية²، بينما لا يتم الإفصاح عن التقرير الكامل لمحافظ الحسابات.

وبعدما قمنا بقياس مؤشر الإفصاح عن المحتوى المعلوماتي حسب كل محور كما وضحنا أعلاه، يمكننا سرد النتائج الوصفية الإجمالية كما يلي:

¹ Rapport de gestion du conseil d'administration 2019 - groupe saidal, p3

²Rapport de gestion du conseil d'administration 2019- groupe saidal, P51

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

الجدول رقم 18: حساب مؤشر الإفصاح لمجمع صيدال

البيان	عدد بنود المحور	عدد البنود المفصوح عنها	عدد البنود غير مفصوح عنها	نسبة الإفصاح
المحور الأول	16	12	04	75%
المحور الثاني	14	11	03	78.57%
المحور الثالث	09	04	05	40%
المحور الرابع	04	03	01	75%
المحور الخامس	04	01	03	25%
المجموع	48	31	16	64.53%

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن مؤشر الإفصاح لمجمع صيدال يقدر بـ **64.53%** وهو يعتبر مؤشر متوسط، فمن أصل 48 بند معياري تم الإفصاح عن 31 بند فقط، لكن يبقى هذا المؤشر غير كافي خاصة أن المجمع ينشط في البورصة التي تتطلب الإفصاح على كل المعلومات التي قد تؤثر في قرارات المستثمرين.

المطلب الثالث: تقييم جودة المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال في ظل تطبيق SCF

سنحاول في هذا المطلب معرفة واقع ومدى قدرة مجمع صيدال على تقديم معلومات محاسبية ذات جودة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، وهذا من خلال ملاحظة مدى توفر مختلف الإجراءات والضوابط المحققة للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، لتحقيق ذلك كان لنا لقاء مع بعض المسؤولين والقائمين على إعداد القوائم المالية، وكذلك الإطلاع على التقارير المالية للمجمع خلال سنوات الدراسة 2015 - 2019.

1- واقع خاصة ملائمة المعلومات المحاسبية في مجمع صيدال

حتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن تعد في التواريخ المحددة لها دون تأخير، وأن تساعد على التنبؤ بأداء المؤسسة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية، وأن يتيح تقييم أدائها السابق تصحيح القرارات المتخذة، ويحقق مجمع صيدال هذه الخصائص من خلال قيامه بالإجراءات التالية:

1-1- جاهزية القوائم المالية بالتاريخ المحدد قانونا

حسب معدي القوائم المالية لمجمع صيدال فإن هذه القوائم تعد خلال أجل أقصاه 4 أشهر من تاريخ إغلاق السنة المالية أي قبل نهاية شهر أبريل من كل سنة، وهذا يتطابق مع ما نص عليه النظام المحاسبي المالي. كما يقوم مجمع صيدال بإعداد وإصدار قوائم مالية نصف سنوية تساعد في معرفة الوضعية المالية لشركة في أجل أقل من سنة، حيث تمكن من تتبع سير نشاط الشركة عبر فترات دورية قصيرة تسمح للمستثمرين بالإطلاع المستمر على نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي وتمكنهم من تقييم أداء الشركة والتنبؤ بوضعها المالي بشكل أفضل، مما يساعدهم على إتخاذ القرارات الصحيحة.

1-2- تقديم معلومات حول نشاطات المجمع حول السنة المنقضية

- بالإضافة إلى القوائم المالية يقوم مجمع صيدال بإعداد تقارير مالية أخرى تحتوي على معلومات حول الأحداث التي قام بها المجمع خلال السنة المنقضية، وذلك من أجل تزويد مستعملي القوائم المالية بقاعدة تمكنهم من إجراء تغذية عكسية والتأكد من مدى صحة تنبؤاتهم وقراراتهم السابقة وتعديلها إذا لزم الأمر، وبعد الإطلاع على تقرير مجلس الإدارة لسنة 2019 يمكن تلخيص أهم الأحداث التي قام بها المجمع في سنة 2019 كما يلي:¹
- حقق مجمع صيدال رقم أعمال يقارب 9392751 ألف دينار جزائري وهو أقل رقم حققه المجمع منذ 10 سنوات، وكان ذلك نتيجة إنخفاض في طلبات الزبائن بسبب الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية الوطنية غير مواتية التي شهدتها البلاد في هذه السنة ومع ذلك تعهد صيدال بتقديم مجموعة من الحوافز التي تساعد على تعزيز الطلب على منتجاته؛
 - الحصول على أربع قرارات تسجيل لموقع الإنتاج الجديد في الحراش، مما يسمح بإطلاق أول دفعات صناعية وتعزيز حجم الإنتاج وتوفير المنتجات ذات الصلة؛
 - الحصول على رخص تشغيل لمركز التكافؤ الحيوي بتاريخ 2019/06/24 مما يتيح التحضير لإطلاق أول دراسة للتكافؤ البيولوجي؛
 - التوقيع في يوليو 2019 على مذكرة تفاهم مع المخبر نوفو نورديسك الدنماركي لإنشاء مشروع لإنتاج الأنسولين في قوارير وخرطيش؛
 - في سنة 2019 قام مجمع صيدال بتصدير إلى موريتانيا كمية 37 ألف وحدة مباعة بقيمة 2682 ألف دج؛²
 - في 31 أكتوبر 2019 قدم مجمع صيدال على مستوى اللجنة الوزارية ملف يحتوي على النقاط التالية:³
 - * طلب تأجيل سداد القروض الممنوحة من السلطات العامة لصيدال كجزء من تنفيذ خطتها التنموية للفترة 2020-2024؛
 - * تسهيل وتسريع الإجراءات لإنشاء مشروع صيدال/ نوفو-نورديسك لإنتاج الأنسولين؛
 - * طلب إتمادات إضافية لبناء مصنع الإنتاج الأدوية الجديد المضاد للسرطان في سيدي عبد الله؛
 - * إلغاء قرارات مجلس مساهمات الدولة CPE التي لم تنفذ لاسيما تلك المتعلقة ببيع أسهم صيدال إلى جلفار (JULPHAR) ؛
 - * تفعيل ملفات تسجيل المنتج ومراجعة الأسعار التي تفرضها صيدال؛
 - بلغت قيمة حيازة الإستثمارات من الأموال الخاصة 275716 ألف دج وتتكون بشكل أساسي من الأصول الثابتة قيد الإنجاز، معدات صناعية وإنتاجية ومعدات المختبرات، معدات الأمن، مباني والمنشآت والتجهيزات العامة.

¹Rapport de gestion du conseil d'administration 2019- groupe saidal ,P3

² Rapport de gestion du conseil d'administration 2019 - groupe saidal ,p15

³Rapport de gestion du conseil d'administration 2019- groupe saidal ,p26

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

1-3-1- تقديم معلومات مقارنة بين الأهداف المحددة والنتائج المحققة

لكي يستطيع مستعمل القوائم المالية تقييم أداء وقدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، ينبغي أن تتاح له معلومات تسمح بالمقارنة بين ما خطط له وما تم تنفيذه فعلا بغية تحديد الانحرافات وتحليلها ومن ثم تعديل قراراته بناء عليها، يقدم التقرير المالي لمجمع صيدال مقارنة بين الأرقام الفعلية والأرقام المتوقعة لأهم المؤشرات المؤثرة على القرار والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

1-3-1- مؤشر رقم الأعمال

سنحاول من خلال هذا العنصر المقارنة بين رقم الأعمال المتوقع والمحقق لمجمع صيدال لسنة 2019 وتحديد مقدار الانحرافات وتحديد أسبابها من خلال تقرير مجلس الإدارة لمجمع صيدال لسنة 2019 كما يلي:

الجدول رقم 19: مقارنة بين رقم الأعمال المستهدف ورقم الأعمال الفعلي لمجمع صيدال لسنة 2019

الوحدة: الكمية: 10³ وحدة مباعه، القيمة: 10³ دج

البيان	إنجاز 2018	الهدف 2019	إنجاز 2019	نسبة الإنجاز	نسبة التطور 2019/2018
صيدال	104867	120148	100925	84%	- 3.76%
(شبكات التوزيع)	9626145	11625046	8678269	74.65%	- 9.85%
الشركات التابعة	3656	5020	3230	64.34%	- 11.66%
(صوميدال + إبييرال)	689908	935343	712055	76.13%	+ 3.21%
الخدمات (صيدال)	1524	0	2427	/	59.22%
المجموع	108523	125168	104155	83.21%	- 4.03%
	10317578	12560388	9392751	74.78%	- 8.96%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

Rapport de gestion du conseil d'administration 2019- groupe saidal, P11

رقم الأعمال الموحد لمجمع صيدال في سنة 2019 يقدر بـ 9392751 ألف دينار وما يتوافق مع حجم مبيعات 104155 مليون حدة مباعه وهو ما يمثل 74.65% من الهدف السنوي المسطر بالقيمة و 84% بالكمية،¹ وهنا يمكن القول أن مجمع صيدال فشل نوعا ما في تحقيق أهداف البيع سواء في الكمية أو القيمة خاصة في الشركات التابعة (صوميدال + إبييرال).

كما تم تسجيل تراجع في رقم أعمال لسنة 2019 بنسبة 8.96% بالقيمة و 4.03% بالكمية مقارنة بسنة 2018، وتجدر الإشارة إلى أن 77% مبيعات الشركة التابعة لشركة صوميدال تتم بواسطة منتجات هرمونية والتي سجلت زيادة بـ 17% مقارنة بسنة 2018 ومعدل إنجاز 107% للهدف المحدد، بينما يشهد الشكل الجاف مبيعات ضعيفة مع معدل إنجاز مستهدف بلغ 14% وإنخفاض بنسبة 26% مقارنة بسنة 2018.²

¹Rapport de gestion du conseil d'administration 2019 - groupe saidal ,p35

²Rapport de gestion du conseil d'administration 2019- groupe saidal ,p35

الشكل رقم 11: مقارنة بين رقم الأعمال المستهدف والمحقق لسنة 2019 للشركة الأم صيدال



المصدر: **Rapport de gestion du conseil d'administration 2019 - groupe saidal , P 11** إن الإنخفاض في حجم المبيعات والفشل في تحقيق أهداف البيع يفسر بشكل أساسي بالظروف السياسية والإقتصادية غير الملائمة التي مرت بها البلاد في سنة 2019 والذي كان له تأثير مباشر على نشاط المجمع وأدى إلى إنخفاض طلبات الزبائن.¹

الشكل رقم 12: مقارنة بين رقم الأعمال الشهري المتوقع والمحقق لسنة 2019 للشركة الأم صيدال



المصدر: **Rapport de gestion du conseil d'administration 2019 - groupe saidal , P 11**

من خلال تحليل المبيعات المنجزة شهريا يلاحظ أن هناك إنتعاشا في المبيعات على مدار أربع أشهر كما يلي:²

- زيادة المبيعات في شهر أبريل 2019 هي نتيجة الطلبات التجارية المقدمة في مارس وكذلك حملة ترويج المبيعات.
- يعود إستئناف المبيعات في الربع الرابع من سنة 2019 بشكل رئيسي إلى الحوافز التي يقدمها صيدال لتجار الجملة .

¹Rapport de gestion du conseil d'administration 2019 - groupe saidal ,p11

²Rapport de gestion du conseil d'administration 2019- groupe saidal ,p11

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

كما يتوزع رقم الأعمال حسب مصانع الإنتاج وفق ما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 20: مقارنة بين رقم الأعمال المستهدف والمحقق لسنة 2019 للمصانع التابعة لشركة الأم صيدال

الوحدة: الكمية: الكمية: 10³ وحدة مباعه، القيمة: 10³ دج

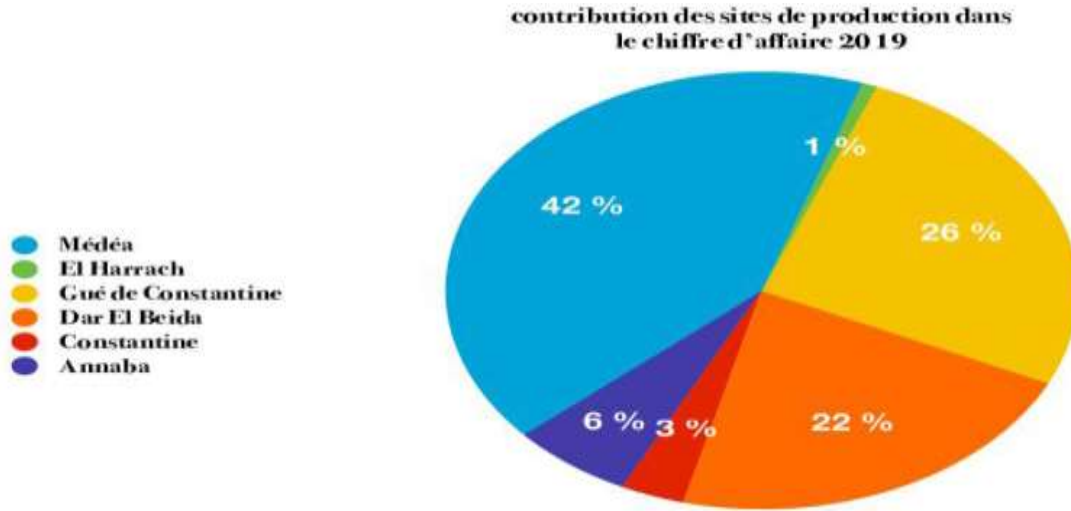
معدل التطور 2018/2019		معدل الإنجاز		إنجاز 2019		البيان
القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	
- 3.02%	+ 7.20%	88.70%	97.21%	3728655	41482	المدية
1139.43%	8461.30%	14.09%	20.38%	68264	1363	الحراش
- 17.89%	- 11.81%	78.63%	92.27%	2345766	21933	جسر قسنطينة
- 11.84%	- 11.83%	71.33%	75.55%	1984957	27511	الدار البيضاء
- 10.88%	- 16.34%	69.91%	66.81%	294111	2940	قسنطينة
- 28.84%	- 12.96%	75.47%	90.76%	566203	5627	عناية
- 84.45%	- 84.45%	/	/	7531	16	الشركاء
/	/	/	/	11079	52	سوميدال (شبكة المبيعات صيدال)
- 11.12%	- 3.76%	77.48%	84%	9006565	100925	إجمالي مبيعات شبكة التجارية الخام
-35.23%				328296		خصومات
- 9.85%	- 3.76%	74.65%	84%	8678269	100925	مجموع مبيعات الشبكة التجارية بعد تخفيض الخصومات

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

Rapport de gestion du conseil d'administration 2019 - groupe saidal , P14

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن أقل معدل إنجاز كان في مصنع الحراش بـ 14.09% وأعلى معدل إنجاز كان بمصنع المدية بـ 88.70%. وعلى العموم فإن كل المصانع التابعة لصيدال لم تستطع أن تحقق الأهداف المسطرة المتعلقة بالمبيعات، كما شهدت المبيعات بالقيمة إنخفاضا بنسب متفاوتة وهذا يرجع أساسا كما قلنا سابقا إلى الظروف التي مرت بها البلاد والتي أثرت سلبا على نشاط مجمع صيدال ككل.

الشكل رقم 13: مساهمة مواقع الإنتاج للشركة الأم صيدال في رقم أعمال سنة 2019



المصدر: Rapport de gestion du conseil d'administration 2019- groupe saidal , P 14

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن 89% من المبيعات تم إنجازها في مواقع المدينة وجسر قسنطينة والدار البيضاء.

1-3-2- مؤشر الإنتاج

سنحاول من خلال هذا العنصر المقارنة بين الإنتاج المتوقع والمحقق لمجمع صيدال لسنة 2019 وتحديد مقدار الإنحرافات وتحديد أسبابها من خلال تقرير مجلس الإدارة لمجمع صيدال لسنة 2019 كما يلي:

الجدول رقم 21: مقارنة بين الإنتاج المستهدف والإنتاج الفعلي لمجمع صيدال سنة 2019

الوحدة: الكمية: 10³ وحدة مبيعة، القيمة: 10³ دج

نسبة التطور 2019/2018	نسبة الإنجاز	إنجاز 2019	الهدف 2019	إنجاز 2018	الإنتاج	
					الكمية	القيمة
- 2.13%	92.42%	121893	131895	124544	الكمية	صيدال
+ 1.32%	92.15%	8783092	9531104	8668687	القيمة	صيدال
- 4.82%	77.45%	3832	4948	4026	الكمية	سوميدال
+ 0.23%	96.22%	700768	728323	699184	القيمة	سوميدال
- 2.21%	91.88%	125725	136843	128570	الكمية	المجموع
+ 1.24%	92.44%	9483860	10239427	9367871	القيمة	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على

Rapport de gestion du conseil d'administration 2019- groupe saidal , P35

بلغ إنتاج مجمع صيدال في سنة 2019: 9483860 ألف دينار والذي يتوافق مع حجم إنتاج 125725 مليون حدة للبيع محققا 92.44% من الهدف السنوي المنشود بالقيمة و 91.88% بالكمية، وهنا يمكن القول أن مجمع صيدال استطاع نوعا ما أن يحقق أهداف الإنتاج سواء في الكمية أو القيمة، كما تم تسجيل إنخفاض إنتاج

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

سنة 2019 بنسبة 2.21% بالكمية و 1.24% بالقيمة مقارنة بسنة 2018.¹

وما يمكن ملاحظته هو فشل شركة سوميدال في تحقيق أهداف الإنتاج في الكمية وهذا راجع إلى القيود التالية:²

* إنخفاض أسعار بعض المنتجات النهائية، ولا سيما الأشكال الجافة التي أدت إلى تكديس المخزون في نهاية السنة المالية 2018.

* التوقف عن إنتاج المنتج (Neo-Codion sirop) بسبب التغيير في عملية التصنيع والذي يتطلب وحدات إنتاج جديدة، بالإضافة إلى ذلك أن حقوق إستخدام رخصة التصنيع لهذا المنتج يتم إلغائها تدريجيا بسبب النزاع مع المرخص.

الشكل رقم 14 : مقارنة بين الإنتاج الشهري المستهدف والمحقق لسنة 2019 للشركة الأم صيدال

Quantités : Milliers d'UV



المصدر : Rapport de gestion du conseil d'administration 2019- groupe saidal , P16

يعود الإنخفاض في الإنتاج المسجل بين شهر ماي وسبتمبر بشكل رئيسي إلى تنظيم هذا الأخير فيما يتعلق بمستوى المخزون.

كما يتوزع إنتاج صيدال حسب مصانع الإنتاج وفق ما هو مبين في الجدول التالي:

¹Rapport de gestion du conseil d'administration 2019 - groupe saidal,p35

²Rapport de gestion du conseil d'administration 2019- groupe saidal ,p35

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

الجدول رقم 22 : مقارنة بين الإنتاج المتوقع والمحقق لسنة 2019 للمصانع التابعة لشركة صيدال

معدل التطور 2018/2019		معدل الإنجاز		إنجاز 2019		البيان
القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	
+ 2.47%	+ 4.96%	97.36%	101.47%	3439734	57117	المدينة
+ 368.13%	+ 224.40%	75.87%	42.17%	303711	2876	الحراش
- 11.06%	- 14.18%	79.20%	86.65%	2016696	21447	جسر قسنطينة
- 3.45%	- 11.92%	92.16%	87.99%	1922734	29508	الدار البيضاء
- 3.49%	- 17.64%	90.09%	80.02%	315818	3521	قسنطينة
- 6.08%	+ 6.44%	100.07%	110.46%	614932	6738	عنابة
/	/	/	/	22622	270	شرشال
/	/	/	/	146845	416	قسنطينة 2
+ 1.32%	- 2.13%	92.15%	92.42%	8783092	121893	صيدال

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

Rapport de gestion du conseil d'administration 2019- groupe saidal , P16

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن مصنع عنابة والمدينة تمكنا من تحقيق أهداف الإنتاج المسطرة، بحيث إستطاع مصنع عنابة أن يحقق أهدافه بمعدل 110.46% بالكمية و100.07% بالقيمة، نفس الشيء بالنسبة لمصنع المدينة الذي تمكن كذلك من تحقيق أهدافه بمعدل 101.47% بالكمية و97.36% بالقيمة، أما باقي المصانع فلم تتمكن من تحقيق أهدافها بالشكل المطلوب، وسجل أقل معدل إنجاز بمصنع الحراش الذي بلغ 42.17%.

1-3-3- مؤشر النتيجة الصافية

بلغت النتيجة الصافية في 2019/12/31 لمجمع صيدال 793514 ألف دج مقابل 1174214 ألف دج في سنة 2018 مسجلا بذلك إنخفاض بنسبة 32.45%، وبمعدل إنجاز 49.14% من الهدف المنشود. يعود سبب الإنخفاض في النتيجة بشكل أساسي إلى تراجع رقم الأعمال بـ 8.96% وزيادة في أعباء المستخدمين بـ 5.56% و إنخفاض الإيرادات الأخرى للتشغيل (بـ 40.65% أي بـ 471226 ألف دج تمثل سداد ما تبقى من التعويض المالي المتعلق بمصادرة موقع الحراش السابق)، زيادة في المصارف المالية بـ 54.58% أي زيادة بـ 88171 ألف دج.¹

1-3-4- مؤشر الموارد البشرية

سنحاول من خلال هذا العنصر المقارنة بين عدد العاملين المتوقع والمحقق لمجمع صيدال لسنة 2019 وتحديد مقدار الإنحرافات وتحديد أسبابها من خلال تقرير مجلس الإدارة لمجمع صيدال لسنة 2019 كما يلي:

¹ Rapport de gestion du conseil d'administration 2019- groupe saidal ,p37

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

الجدول رقم 23 : مقارنة بين عدد العاملين المتوقع والفعلي لسنة 2019 لمجمع صيدال

الجهة الإدارية	عدد العمال في 2018	عدد العمال في 2019	عدد العمال المتوقع 2019	تحقيق الهدف	نسبة التطور 2019/2018
صيدال	3075	3094	3185	97.14%	+ 0.62%
سوميدال	111	111	115	96.52%	00%
إيبيرل	24	25	27	92.59%	+ 4.17%
المجموع	3210	3230	3327	97.08%	+ 0.62%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

Rapport de gestion du conseil d'administration 2019- groupe saidal, P16

يبلغ عدد القوة العاملة في مجمع صيدال إلى غاية 2019/12/31: 3230 عامل بتسجل زيادة بمقدار 20 عامل أي ارتفاع بنسبة 0.62% مقارنة بسنة 2018 محققا 97.08% من العمالة المتوقعة في سنة 2019. كما بلغت أعباء المستخدمين للمجمع صيدال 3514952 ألف دج في سنة 2019 بزيادة قدرها 5.56% مقارنة بالسنة السابقة، وهي تمثل 103% من الهدف.¹

1-4- تقديم معلومات تنبؤية

القوائم والتقارير المالية لمجمع صيدال تحتوي على معلومات تنبؤية وهذا من خلال ما يلي:

- لقد أدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في مجمع صيدال إلى زيادة ملاءمة المعلومات المحاسبية المنتجة وذلك من خلال تقديم معلومات حول التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية، هذه المعلومات تظهر من خلال جدول سيولة الخزينة الذي يساعد مستخدمي القوائم المالية على معرفة مصادر التدفقات النقدية وأوجه إستعمالها وتقييم قدرة المجمع على توليد التدفقات النقدية، وهذا يمكن من التنبؤ بقيمة وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية.

- من خلال تقرير مجلس الإدارة لسنة 2019 إستخرجنا الجدول التالي الذي يظهر توقعات أرقام بعض المؤشرات المهمة كما يلي:

الجدول رقم 24: توقعات بعض المؤشرات المهمة للسنة 2020

البيان	أهداف سنة 2020 (الشركة الأم)
الإنتاج	133 مليون وحدة للبيع
رقم الأعمال	10503 مليون دينار جزائري
القيمة المضافة	5986 مليون دينار جزائري
مصاريف المستخدمين	3332 مليون دينار جزائري
النتيجة الصافية	981 مليون دينار جزائري

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

Rapport de gestion du conseil d'administration 2019- groupe saidal, P 33

¹ Rapport de gestion du conseil d'administration 2019- groupe saidal ,p36

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

- التوقعات السابقة كانت بسبب ما يشهده مجمع صيدال في سنة 2020:¹
- * بداية إنتاج قطع صناعية في موقع الإنتاج الجديد قسنطينة 2 وشرشال؛
 - * تتعلق إحتياجات التوظيف للسنة 2020 بشكل أساسي بالموظفين التقنيين (الفنيين)؛
 - * إستمرار تنفيذ برنامج التنمية لمجمع صيدال بالإضافة إلى الإجراءات المخطط لها على المدى القصير والمتوسط لتحقيق الأهداف المحددة من حيث حجم رقم الأعمال وحصصة السوق؛
 - * إطلاق المرحلة الثانية من مشروع مركز البحث والتطوير المخطط له في سيدي عبد الله والذي يتكون من إنتاج دفعات صيدلانية (مختبرات. وحدة تجريبية...)
 - * إنشاء مشروع مشترك بين صيدال ونوفو نورديسك nove-nordisk بالإضافة لإطلاق وتسويق الأنسولين في زجاجات بحجم 10 ملل؛
 - * اقتناء معدات الإنتاج لمواقع دار البيضاء وقسنطينة والمدية في سياق ترقية الموقع الموجودة فعلا على مستوى صيدال؛
 - * إقامة ورشة لإنتاج الكحول وإستخدام المرافق الموجودة على مستوى صيدال؛
 - ومع ظهور وباء كوفيد 19 العالمي وتداعيات هذا الوباء على نشاط ومشاريع والتدفقات النقدية لمجمع صيدال تم تحديث خطة 2020 مع الأخذ بعين الإعتبار بوجه الخصوص ما يلي:²
 - * الإنخفاض المحتمل في حجم لرقم الأعمال (مثل إنخفاض مبيعات الأدوية المضادة للإلتهاب)؛
 - * إضطرابات الإنتاج في حالة التأخر في الإمداد بالمواد الخام أو عدم توفرها بمجرد نفاذ مخزوننا؛
 - * التأخير في تحصيل ديون؛
 - * إيقاف المشاريع في إطار خطة التطوير بسبب الحجر ... إلخ؛
- من خلال ما سبق نلاحظ أن مجمع صيدال يحرص على توفير معلومات محاسبية ملائمة من خلال قيامه بالإجراءات التالية:
- جاهزية القوائم المالية في التواريخ المحدد في النصوص القانونية، وتوفر قوائم مالية نصف سنوية؛
 - ظهور قوائم مالية جديد من بينها جدولة سيولة الخزينة الذي يسمح بتقديم معلومات حول التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية؛
 - توفير معلومات حول النشاطات والأحداث التي قام بها المجمع خلال السنة المنقضية؛
 - تقديم معلومات مقارنة بين ما خطط له وما تم تنفيذه فعلا؛
 - تقديم تنبؤات للسنة المقبلة لأهم المؤشرات والأحداث بشكل وصفي؛
- رغم هذه الإجراءات إلا أن مجمع صيدال لا يزال يعاني من بعض النقائص التي تحد من ملائمة المعلومات المحاسبية، وعليه يمكن أن يعزز هذه الخاصية من خلال قيامه بإجراءات أخرى من أهمها:

¹Rapport de gestion du conseil d'administration 2019- groupe saidal, P 33

²Rapport de gestion du conseil d'administration 2019- groupe saidal, P 33

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

- عدم الإكتفاء بمعلومات تنبؤية لسنة واحدة بل يجب تقديم معلومات تنبؤية على المدى المتوسط والطويل؛
- عدم الإكتفاء بقوائم وتقارير مالية سنوية ونصف سنوية، ومن الأحسن تقديم قوائم تقارير مالية ربع سنوية أول أقل بغية جعل المساهمين والمستثمرين على إطلاع دائم بوضعية المجمع وأدائه؛
- تقديم قوائم مالية تنبؤية تساعد على تقدير الوضعية المالية للشركة ونتيجة نشاطها خلال السنة المقبلة.
- تقديم معلومات عن الفرص والأخطار المحتملة التي قد تواجه المجمع؛
- إعادة تقييم الأصول التي يمكن تحديد قيمتها السوقية بدرجة عالية من التأكيد؛
- تعديل معدلات الإهلاك لتتلاءم مع الإستهلاك الحقيقي للمنافع الاقتصادية؛

2- واقع خاصة موثوقية المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال

كما هو معلوم فإن وجود نظام معلومات محاسبي سليم من أهم شروط توفر معلومات موثوق فيها، ومن خلال فحصنا لنظام المعلومات المحاسبي لمجمع صيدال، وجدنا أن هذا النظام يتوفر على مجموعة من الإجراءات الرقابية الصارمة على العمل المحاسبي في مختلف مراحل إنتاج المعلومة المحاسبية التي سوف تعزز مصداقية وموثوقية المعلومات الناتجة عنه، ومن أهم هذه الإجراءات المتبعة في مجمع صيدال نجد:

2-1- وجود المستندات الثبوتية لمختلف العمليات المسجلة

تخضع عملية التسجيل المحاسبي في مجمع صيدال إلى إجراءات صارمة خاصة فيما يتعلق بضرورة توفر الوثائق الثبوتية والشروط اللازمة، ومن خلال مقابلات التي أجريت مع محاسبي المجمع سجلنا الملاحظات التالية:

2-1-1- الخصائص التي يجب أن تتوفر في المستند

- أن يصدر المستند عن الجهة المخولة بذلك سواء كانت جهة داخلية أو خارجية، وأن يتضمن التوقيعات والأختام اللازمة لذلك، وأن يكون مستندا أصليا؛
- أن يأخذ المستند شكلا نظاميا يتماشى مع القوانين والأعراف المعمول بها في الجزائر والقوانين الداخلية للمجمع ويحقق الغاية من وجوده؛

- أن يكون واضح ومحدد من حيث المحتوى، بحيث يسهل قراءته وفهمه؛

- أن يكون موثقا وتظهر عليه بوضوح خانات التوقيع للأشخاص المسؤولين؛

2-1-2- أنواع الوثائق الثبوتية المستخدمة: تختلف الوثائق الثبوتية المطلوبة تبعا لإختلاف نوع العملية المراد تسجيلها فمثلا :

- بالنسبة لتسجيل عمليات الشراء: يجب توفر الوثائق التالية:

- * نسخة من وصل الطلب، الإتفاقية أو العقد سواء تعلق الأمر بشراء المخزونات أو مختلف التجهيزات؛
- * نسخة من الفاتورة؛
- * نسخة من وصل أو محضر الإستلام؛
- * نسخة من وصل الدخول؛

- بالنسبة لتسجيل عمليات البيع: يجب توفر الوثائق التالية:

* وصل الطلب المستلم من الزبائن؛

* نسخة من الفاتورة؛

* نسخة من وصل الخروج؛

* وصل التسليم؛

وقبل عملية التسجيل يتحقق المحاسب بشكل صارم وحذر من الوثائق والمستندات المثبتة للعملية، فيتأكد من أن نسخ الفواتير تحمل تأشيريات الرقابة الداخلية، ويتأكد من تطابق هذه الوثائق ، مثل تطابق وصل الطلب مع الفاتورة مع وصل الإستلام من حيث الكمية والمبلغ.

- بالنسبة لتسجيل حركة المخزون:

فبالإضافة إلى وصل دخول المشتريات وخروج مختلف المخزونات سواء لتحويلها أو بيعها يستلم المحاسب وثائق أخرى مبررة لحركة المخزونات تتمثل فيما يلي:

* قائمة بالمدخلات خاصة بالشهر؛

* قائمة بالمخرجات خاصة بالشهر؛

* وصل تحويل في حالة تحويل المخزونات من مخزن لآخر؛

* وصل إعادة في حالة إعادة المخزونات للمخازن؛

- بالنسبة لتسجيل عملية الدفع: يجب توفر الوثائق التالية:

* نسخة من وصل الطلب؛

* الفاتورة الأصلية؛

* وصل أو محضر إستلام أصلي؛

* وصل الدخول؛

الشيء الملاحظ أن المستندات الثبوتية السابقة تعد وتراقب من قبل العديد من الجهات المستقلة داخل المجمع، وهذا ما يعزز الموثوقية في هذه المستندات وبالتالي صحة التسجيل المحاسبي.

2-2- القيام بجرد ومطابقة دورية بين الجرد المادي والمحاسبي

تشكل عملية الجرد دليلاً قوياً على صحة وموثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية، وذلك من خلال مطابقة بين ما هو مسجل في الدفاتر المحاسبية وما هو موجود فعلاً في الشركة، مما يسمح بتحديد القيمة الفعلية لممتلكات الشركة، ويقوم المجمع بتطبيق إجراءات صارمة خاصة فيما يتعلق بجرد المخزونات والإستثمارات.

يتم تعيين لجنة رئيسية مكلفة بالجرد المادي للمخزونات والإستثمارات متكونة في الغالب من رؤساء مصالح أو من يمثلهم والتي تقوم بدورها بتكوين لجنيتين فرعيتين واحدة خاصة بمتابعة جرد المخزونات والأخرى بالإستثمارات، تتم عملية جرد المخزونات مرتين في السنة في منتصف السنة وفي نهايتها، بحيث تتكون اللجنة الفرعية من

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

شخصين يعملون خارج المخزن بالإضافة إلى شخص يعمل داخل المخزن يعمل كمرشد لهذه اللجنة، ومحاسب، وتقسّم هذه اللجنة إلى فريقين A و B تعمل كل واحدة منها بصورة مستقلة عن الأخرى لإعطاء مصداقية لعملية الجرد، بحث يقوم كل فريق بإجراء الجرد المادي عن طريق العد والإحصاء ثم تسجل نتيجة هذا الجرد في إستمارة الجرد، ليقوم بعد ذلك رئيس اللجنة بمقارنة نتيجة جرد الفريقين، فإذا كان هناك تناقض بينها يعين فريق ثالث للقيام بعملية العد مرة أخرى.

أما بالنسبة للإستثمارات فجردها يتم مرة واحدة في نهاية السنة حيث يتم تقسيم العمل بناء على مراكز التكلفة أو أماكن وجود التثبيات (الورشات، المخازن ...)، أو بناء على نوع التثبيات، ويخضع العمل بنفس إجراءات جرد المخزونات، بحيث تتم عملية الجرد المادي بحضور المسؤول عن مكان وجود الإستثمار محل الجرد، ويتم تسجيل نتيجة الجرد في إستمارات يوقع عليها الشخص الذي قام بعملية الجرد المادي والمسؤول عن مكان وجود الإستثمار.

بعد ذلك تقدم حصيلة الجرد المادي للمخزونات والإستثمارات إلى اللجنة الرئيسية التي تقوم بدراسة الفروقات في الجرد وتحرر تقرير بها يقدم لمجلس إدارة الشركة للقيام بالإجراءات اللازمة، ليتم بعد ذلك معالجة الفروقات محاسبياً.

2-3- وجود التدقيق الداخلي في مجمع صيدال

نظر لكبر حجم مجمع صيدال وتوزع فروع و وحداته في العديد من مناطق الوطن، تم في سنة 2004 إنشاء مديرية مركزية للتدقيق الداخلي متواجدة وعلى مستوى المقر الاجتماعي للمجمع، إلى جانب إنشاء مديرية فرعية للتدقيق على مستوى كل فرع، حيث تعمل مديرية التدقيق المركزية على التنسيق بين هذه المديريات، وبهذا التنظيم تبنى المجمع نمط تدقيق مختلط، حيث جمع في ذلك بين مركزية ولا مركزية التدقيق الداخلي، ولقد تم الإعتماد في ذلك إلى طاقم إداري ومحاسبي مؤهل يعتمد عليه في إدارة التدقيق الداخلي من أجل الاستفادة من مخرجاته لاستخدامها في العديد من المجالات الإدارية والمالية وعلى رأسها التعرف على حقيقة الوضعية المالية للمجمع وتدارك النقائص والسلبيات الموجودة في نظام المعلومات المحاسبي.

فمن بين أهم المهام التي تقوم بها مديرية التدقيق الداخلي المتعلقة بالمعلومات المحاسبية بالمجمع ما يلي:

- فحص شامل للسجلات والتقارير المالية، وذلك من أجل التحقق من أن الأصول والخصوم مسجلة بطريقة صحيحة في الميزانية، وأن الأرباح والخسائر تم تقييمها بشكل سليم، والتأكد من سلامة المركز المالي للمجمع وفحص وتحليل للتدفقات النقدية، والتأكد أن تسجيل مختلف المعاملات يتم وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً؛
- فحص أنظمة المعلومات المطبقة بالمجمع بما فيها نظام المعلومات المحاسبي وذلك من خلال فحص جميع مراحل إنتاج المعلومات المحاسبية، والتأكد من قدرة هذا النظام على تلبية إحتياجات المستخدمين؛
- تقييم الخطط الموضوعة والإجراءات التنفيذية والسياسات المعمول بها المتعلقة بالشؤون المالية والمحاسبية وما يتعلق بها من أمور وإبداء الرأي والإقتراحات لبناء وتطوير هذه الخطط والسياسات؛

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

- فحص نوعية التكنولوجيا المستخدمة في معالجة البيانات المحاسبية والمالية لضمان فعالة الرقابة الداخلية التي تم وضعها؛

- المحافظة على أموال المؤسسة وموجوداتها من أي ضياع أو إختلاس أو تلاعب أو سوء إستعمال ؛ وبالتالي فمن خلال وجود مديرية التدقيق الداخلي بالمجمع والعمل المهم والفعال الذي تقوم به يزيد من مصداقية وعدالة ودقة ونزاهة التقارير المالية التي تنشرها الإدارة، وهذا يرفع من مستوى ثقة المساهمين والمستثمرين بتلك التقارير .

2-4- تدعيم موثوقية القوائم المالية برأي محافظ حسابات مستقل

ترفق القوائم المالية لمجمع صيدال بتقرير مدقق حسابات خارجي الذي يتضمن رايه الفني المحايد حول مدى صحة وعدالة القوائم المالية، ومدى تمثيلها للمركز المالي للمجمع ونتائج أعماله وتدقيقاته النقدية في فترة زمنية معينة، ولقد قام مدقق الحسابات الخارجي بفحص الستندات المؤيدة لمختلف المعلومات الظاهرة في القوائم المالية، بالإضافة إلى تقييم المبادئ المحاسبية والتقديرات الشخصية المستعملة في إعداد القوائم المالية وكذلك طريقة عرض هذه القوائم، ولقد توصل المدقق الخارجي من خلال فحص القوائم المالية لمجمع صيدال للسنوات الدراسة 2014-2018 إلى أن حسابات المجمع لكل سنة هي حسابات نظامية ومطابقة للقانون المعمول به وصادقة وتعطي صورة صحيحة عن نتائج أعمال الشركة ووضعيتها المالية وذمتها بما يتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبول عموما في الجزائر .

2-5- إلتزام مجمع صيدال بمبادئ الحوكمة وميثاق الحكم الراشد

يساعد تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والالتزام بها في بناء الثقة المتبادلة مع مختلف الأطراف ذات العلاقة والمصلحة بالشركة من الجانب القانوني أو الاقتصادي خصوصا بالنسبة للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، ولقد تبنت الجزائر هذه المبادئ وسعت في هذا الصدد إلى وضع الإطار القانوني الكفيل بإلزام الشركات بتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة، حيث قامت الجزائر بإصدار ما يعرف بميثاق الحكم الراشد في 11 مارس 2009 والذي كان موجها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات المدرجة في بورصة الجزائر .

بحكم إدراجها في بورصة الجزائر كان إلزاما على مجمع صيدال تطبيق ميثاق الحكم الراشد، وذلك من خلال توفير البيئة الداخلية المناسبة لتطبيق، ويتضح هذا جليا في عمليات إعادة الهيكلة التنظيمي للمجمع والذي شرع فيه ابتداء من سنة 2010 من خلال تنظيم فروع مستقلة وتسييرها بشكل غير مركزي إلى جانب إعداد الأرضية الملائمة لتطبيقه، لذا يسعى مجمع صيدال في الوقت الحالي إلى تطبيق ميثاق الحكم الراشد بشكل أكثر دقة وتفصيل مع مراجعة وتحسين طريقة التطبيق .

وقد أكدت العديد من الدراسات الأكاديمية التي تناولت موضوع تطبيق حوكمة الشركات في مجمع صيدال بان المجمع يحترم مبادئ الحوكمة الخمسة المقترحة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تم اعتمادها ضمن ميثاق الحكم الراشد وهي:

- حقوق المساهمين؛
- المعاملة المتكافئة للمساهمين؛
- دور أصحاب المصالح في الحوكمة؛
- مسؤوليات مجلس الإدارة؛
- الإفصاح والشفافية؛

لذا يسعى مجمع صيدال إلى تحسين جودة معلوماته ويتضح ذلك في تقارير التسيير السنوية والنصف سنوية التي ينشرها المجمع وهذا حرصا منه على نشر روح الإفصاح والشفافية مما يزيد في ثقة المتعاملين معه من شركاء، مساهمين، البنوك، الزبائن، الموردين وغيرهم من أصحاب المصالح، كما يحرص المجمع كذلك على تحقيق مصالح المتعاملين معه خاصة العمال من خلال تقديم أجور جيدة وتوفير ظروف عمل ملائمة، إلى جانب المزايا الاجتماعية التي يمنحها المجمع لتحفيز عماله وإطاراته.

كما يعمل المجمع كذلك على توفير مقومات حماية لحقوق المساهمين لديه من حيث سهولة نقل وتحويل ملكية الأسهم وتسجيلها بأسمائهم، كما يمنحهم إمكانية الحصول على المعلومات الكافية والصحيحة وفي وقتها المناسب من خلال الإفصاح بصورة دورية ومنتظمة وإطلاع المساهمين على أي تعديلات أو اتخاذ قرارات يمكن أن تؤدي إلى التأثير على مصالحهم.

كما يسعى المجمع ومن خلال تطبيق هذه المبادئ إلى الالتزام بتوفير مستوى عال من الشفافية والإفصاح المحاسبي وذلك بإعداد أرضية جيدة لإنتاج معلومات مالية ومحاسبية ذات مصداقية وجودة عالية ترفع من فعالية اتخاذ القرارات وتزيد من ثقة المتعاملين وتحقيق أهداف أصحاب المصالح مع المجمع، وهذا لا يتوفر إلا من خلال نظام معلومات يتميز بالكفاءة والفعالية كحالة نظام المعلومات لمجمع صيدال.

2-6- التجديد المستمر لأنظمة المعلومات

يقوم مجمع صيدال بشكل مستمر بتطوير أنظمة المعلومات المستخدمة سعيا منه لتحكم أكثر في الكم الهائل من المعلومات المرتبطة بنشاطه والحصول على معلومات أكثر دقة وبالتالي أكثر موثوقية، فمثلا ومن خلال تقرير مجلس الإدارة لسنة 2019 تم التصريح بأنه وفي إطار تنفيذ نظام المعلومات الجديد تم:¹

- وضع اللمسات الأخيرة على تنفيذ نظام إدارة الإستثمار المتعلق بمواقع الإنتاج الحراش وشرشال وقسنطينة.
 - إجراء دراسة لإطلاق مشروع إدارة متكامل جديد (ERP-SAIDAL).
 - إعداد نظام إدارة الوثائق الإلكتروني (EDM) في مرحلتيه التقنية الأولى.
- من خلال ما سبق نلاحظ أن مجمع صيدال يحرص على توفير معلومات محاسبية قابلة للفهم من خلال قيامه بالإجراءات التالية:

- تحديد المستندات المثبتة لمختلف العمليات المسجلة بدقة؛

¹ Rapport de gestion du conseil d'administration 2019- groupe saidal, P26

- القيام بالمطابقة الدورية بين ما هو موجود فعلا وما هو مسجل؛

- وجود التدقيق الداخلي في الشركة؛

- تدعيم القوائم المالية برأي مدقق حسابات مستقل؛

- الإلتزام بمبادئ إجراءات الحوكمة؛

- التجديد المستمر لأنظمة المعلومات؛

ويمكن تعزيز الإجراءات السابقة بإجراءات أخرى قد تحسن من خاصية الموثوقية من أهمها:

- تقديم مبررات في التقارير المالية حول التقديرات الشخصية التي تبنتها الشركة (تبريرات حول معدلات الإهلاك المستعملة، المؤونات المكونة...) ؛

- ضرورة تسجيل العمليات فور حدوثها؛

- وضع ضوابط رقابية على الدخول للبرامج الحاسوبية التي تستخدم في إعداد القوائم المالية؛

- الإفصاح عن الأحداث السلبية والصعوبات التي تواجه الشركة وعدم الإكتفاء بذكر الأحداث الإيجابية فقط؛

- تقسيم وتوزيع المهام بين العمال بشكل محكم؛

3- واقع خاصية قابلية فهم المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال

تعتبر هذه الخاصية من الخصائص المهمة التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية، وترتبط هذه الخاصية بصفة أساسية بطرق عرض وتقديم القوائم المالية، وكذلك توفير معلومات مكتملة من أجل تفسير البنود الواردة في هذه القوائم، وهو ما يتحقق في مجمع صيدال من خلال وجود الإجراءات التالية:

3-1- الإلتزام بشكل ومحتوى القوائم المالية وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي

من خلال الإطلاع على القوائم المالية لمجمع صيدال نلاحظ تطابقها من النماذج التي إقترحها النظام المحاسبي المالي من حيث الشكل والمحتوى (أنظر الملحق رقم).

فبالنسبة للشكل وبعد الإطلاع على القوائم المالية لمجمع صيدال وجدنا في الميزانية كل المجاميع المطلوبة في جانبي الأصول والخصوم وترتيبها بشكل صحيح مع الفصل بين العناصر الجارية وغير الجارية وتوضيح المبالغ الإجمالية والصافية وكذلك مبالغ الإهلاكات والمؤونات، ووجود الأرصدة المقارنة للفترة السابقة، بالإضافة إلى وجود عمود للإحالة على الملاحق، ونفس الشيء بالنسبة لجدول حساب النتائج الذي يحتوي على جميع المجاميع المطلوبة مع ترتيبها بشكل صحيح ووجود الأرصدة المقارنة للسنة السابقة، بالإضافة إلى وجود خانة خاصة للإحالة على الملاحق. ونفس الشيء بالنسبة لجدول سيولة الخزينة، وبالتالي فإن شكل القوائم المالية للمجمع تتطابق تماما مع ما جاء به النظام المحاسبي المالي.

أما بالنسبة للمحتوى وبعد الإطلاع على القوائم المالية لمجمع صيدال وجدنا أن الميزانية تحتوى على التثبيات المعنوية والعينية، الإهلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبية، الزبائن والمديون الاخرون، خزينة الأصول، رؤوس الأموال الخاصة، الخصوم غير الجارية، خصوم ضريبية، الموردون والدائنون

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

الاخرون، الضرائب، خزينة الخصوم. أما جدول حساب النتائج الذي يعد حسب الطبيعة فيحتوي على الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للإستغلال، إيرادات الأنشطة العادية، الإيرادات والمصاريف المالية، مصاريف المستخدمين، الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة، المخصصات للإهتلاكات وخسائر القيمة، نتيجة الأنشطة العادية، العناصر غير العادية من المصاريف والإيرادات، النتيجة الصافية قبل التوزيع، النتيجة الصافية لكل سهم. أما جدول سيولة الخزينة فيحتوي على التدفقات المالية التي تولدها الأنشطة التشغيلية، التدفقات المالية التي تولدها الأنشطة الإستثمارية، التدفقات المالية التي تولدها الأنشطة التمويلية، تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم.

وبهذا فإن القوائم المالية لمجمع صيدال تضمن الحد الأدنى من البنود التي يجب أن تتوفر في هذه القوائم حسب النظام المحاسبي المالي.

3-2- الإلتزام وتوضيح المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية

تعد القوائم المالية لمجمع صيدال وفق المبادئ والقواعد المحاسبية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي ويتم تطبيقها بصفة مستمرة من سنة لأخرى، وعندما يكون هناك حدث معين غير معالج من طرف النظام المحاسبي المالي تقوم إدارة المجمع بإستخدام حكمها الشخصي لتطوير طرق محاسبية تسمح بمعالجة هذا الحدث وتوفير معلومات ملائمة وموثوقة.

ويقدم التقرير المالي لمجمع صيدال أهداف القوائم المالية وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي وهي تقديم معلومات مفيدة حول الوضعية المالية للمجمع، وأدائه، والتغير في وضعيته المالية، والتغير في أمواله الخاصة، وذلك من أجل تلبية إحتياجات المستعملين.

لتسهيل فهم المعلومات المحاسبية يتضمن ملحق القوائم المالية لمجمع صيدال جزء مخصص لعرض السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد قوائمه المالية، حيث قام بعد تحليل جميع بنودها وعملياتها وبالنظر لطبيعة نشاطها بتطبيق السياسات التالية:

- تتمثل التثبيات المعنوية في مختلف البرامج الخاصة بالمحاسبة وتسيير المخزونات والأجور التي إقتنتها الشركة وتقييم بالتكلفة التاريخية وتقدرة مدتها النفعية بـ 20 سنة؛

- تقييم التثبيات العينية مبدئياً بالتكلفة التاريخية، ولم تخضع لإعادة التقييم إلا الأراضي التي تم إعادة تقييمها سنة 2010 وذلك عند بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي عن طريق خبير عقاري والخبير المحاسبي التعاقد مع المجمع؛

- تم تبني طريقة الإهتلاك الخطي؛

- الإبقاء على المدة النفعية للتثبيات عند الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي بإستثناء المباني؛

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

- تقييم مختلف المخزونات والتمثلة في المواد الأولية والتموينات المشتراة عند دخولها بتكلفة الشراء وذلك إنطلاقاً من الفواتير التي تستلمها الشركة، وبالنسبة المنتجات التامة من الأدوية فتقيم بتكلفة إنتاجها. أما المخرجات فتقيم على أساس التكلفة الوسيطة المرجحة. يقوم المجمع بعملية جرد المخزون مرتين في السنة، مرة في نهاية السداسي الأول والأخرى في نهاية السنة المالية، ويتم تقدير خسائر القيمة المتعلقة بالمخزونات من قبل مختصين في المجمع عن طريق المقارنة بين تكلفة المخزون والقيمة القابلة للتحويل.

- عدم تحين حقوق وديون الشركة؛

- يعد جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة؛

- يعد جدول خزينة السيولة وفق الطريقة المباشرة؛

- مزايا المستخدمين والتعويضات المتعلقة بالإحالة على التقاعد تعد وفق توصيات المجلس الوطني للمحاسبة مع تكيفها مع الإتفاقية الجماعية بين إدارة الشركة والعمال؛

كما يحتوي ملحق القوائم المالية لمجمع صيدال على مجموعة من الجداول الملحقة التي تساعد على إعطاء صورة أكثر وضوحاً للبنود الموجودة في القوائم المالية الأساسية ومتابعة تطورها وتتمثل هذه الجداول في:

- جدول يوضح تطور مبالغ مختلف أصناف التثبيات مع أفراد المباني والتثبيات العينية الأخرى بجدول آخر خاص لكل منهما؛

- جدول يوضح تطور مبلغ الإهلاك خلال السنة (الإهلاك المتراكم بداية السنة، القسط السنوي، إنخفاض الإهلاك نتيجة التناول عن التثبيات، الإهلاك المتراكم نهاية السنة)؛

- جدول يوضح تطور مختلف أصناف مخزونات الشركة (القيمة الإجمالية بداية السنة، التغيرات خلال السنة، القيمة الإجمالية نهاية السنة)؛

- جدول يوضح تطور مبالغ خسائر القيمة لكل صنف من أصناف الأصول (مبلغ الخسارة بداية الدورة، مبلغ الخسارة خلال السنة، إسترجاع الخسائر غير المبررة، مبلغ الخسارة نهاية السنة)؛

- جدول يوضح تطور مبالغ المؤونات المتعلقة بالخصوم (مبلغ المؤونة بداية الدورة، مبلغ المؤونة خلال السنة، إسترجاع المؤونات غير المبررة، مبلغ المؤونة نهاية السنة)؛

- جدول يوضح التطورات في مبلغ رأس المال الاجتماعي للشركة وأسباب هذا التطور.

- جدول يوضح مدة إستحقاق عناصر الذمم (الزبائن والمدينون الآخرون والأصول الضريبية) والديون (الإقتراضات والموردون والديون الأخرى والخصوم الضريبية)؛

من خلال ما سبق نلاحظ أن مجمع صيدال يحرص على توفير معلومات محاسبية قابلة للفهم من خلال قيامه بالإجراءات التالية:

- الإلتزام بشكل القوائم المالية المنصوص عليه في النظام المحاسبي المالي؛

- الإلتزام بمحتوى القوائم المالية المنصوص عليه في النظام المحاسبي المالي؛

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

- توضيح المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المحاسبية؛
- توضيح السياسات المحاسبية المتبعة في تقييم بنود القوائم المالية؛
رغم هذه الإجراءات إلا أن مجمع صيدال لا يزال يعاني من بعض النقائص التي تحد من قابلية فهم المعلومات المحاسبية، وعليه يمكن دعم الإجراءات السابقة بإجراءات أخرى من أهمها:
- شرح بعض المصطلحات التقنية (التي تخص نشاط المجمع) الواردة في القوائم والتقارير المالية بشكل مختصر بغية تحسين فهم المستخدمين لهذه التقارير؛
- الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية بغية إعطاء صورة أكثر إكتمالا عن وضعية المجمع وأدائه؛

- تفسير كيفية حساب بعض البنود الصعبة الفهم والإفصاح عن كيفية الوصول إلى بعض الأرقام التي تم دمجها؛

3-3- إعطاء بعض التفاصيل البنود الظاهرة في القوائم المالية

تظهر القوائم المالية البنود التي لها أهمية نسبية وتؤثر في القرارات التي يتخذها مستعملو القوائم المالية، بحيث تظهر هذه البنود في هذه القوائم بشكل كلي (يتم تجميع الحسابات المتشابهة في حسابات كلية مؤثرة في القرار) ولكي تكون مفهومة يجب إعطاء تفاصيل عن هذه البنود وأهم الحسابات التي أدمجت فيها، وبالإطلاع على التقارير المالية لمجمع صيدال تفاصيل عن أهم البنود الموجودة في القوائم المالية، ومن أمثلة ذلك:

- بند "حقوق على الزبائن" الذي يظهر في ميزانية 2019 للشركة الأم صيدال بمبلغ 4794407 ألف دج يتكون بشكل أساسي من:¹

* زبائن مستحقين 2239598 ألف دج

* زبائن مشكوك فيهم 1653272 ألف دج

* زبائن عموميين 727183 ألف دج

* زبائن خواص 135015 ألف دج

بالنسبة لمبلغ 1653272 ألف دج يتعلق بحقوق على الزبائن مشكوك في تحصيلها والذين تم تقديم ملفاتهم إلى المحكمة.

- بلغ مبلغ المستلزمات لمجمع صيدال إلي غاية 2019/12/31: 4400666 ألف دج بما فيه مصاريف التقريب 246768 ألف دج، بحيث تمثل الواردات 81.85% من إجمالي المستلزمات المشتراة، والجدول التالي يلخص هذه المستلزمات حسب النوع كما يلي:

¹ Rapport de gestion du conseil d'administration 2019- groupe saidal, P21

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

الجدول رقم 25 : ملخص للمستلزمات الإنتاج حسب النوع الوحدة: 10³ دج

البيان	المواد الأولية	عناصر التعبئة والتغليف	قطع غيار	كشوف مخبرية ولوزم أخرى	الإجمالي 2019	معدل الإستهلاك
صيدال	2337928	1363788	197982	205919	4105617	92.13%
سوميدال	255250	25857	8697	5245	295049	62.33%
المجموع	2593178	1389643	206679	211164	4400666	89.27%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

Rapport de gestion du conseil d'administration 2019- groupe saidal, P18

- الكمية الإجمالية من مخزون المنتجات التامة إلى غاية 2019/12/31 : 25.55 مليون وحدة وهي تمثل ثلاثة أشهر من المبيعات وهي موجودة على مستوى :
- * الوحدات التجارية : 10.97 مليون وحدة؛
- * مواقع الإنتاج: 14.58 مليون وحدة؛

4- واقع خاصة قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال

لقد إهتم النظام المحاسبي المالي بخاصية قابلية المقارنة، وذلك بتوفير مجموعة من الإجراءات المحققة لها، والمتمثلة في ثبات الطرق المحاسبية من سنة لأخرى، وأن تتضمن كل بند من بنود القوائم المالية إشارة للمبلغ المقارن المتعلق به في السنة السابقة، وعند تغير طرق التقييم أو العرض يجب تكييف مبالغ السنة السابقة مع هذا التغير لتكون المقارنة ممكنة.

ومن خلال إطلاعنا على القوائم والتقارير المالية لمجمع صيدال لحظنا تحقق الإجراءات التالية:

4-1- ثبات الطرق المحاسبية من سنة لأخرى

- منذ بداية تطبيق مجمع صيدال للنظام المحاسبي المالي لم يتم بتغيير الطرق المحاسبية التي إعتدها بحيث:
- إلتزم بتطبيق طريقة التكلفة التاريخية لقياس وإدراج عناصر القوائم المالية
- إلتزم بطريقة الإهلاك الخطي في حسابه لأقساط الإهلاك وطريقة التكلفة الوسيطة المرجحة في تقييم مخرجات المخزونات.
- إلتزم بنفس طرق التقييم المستمدة عموما من طريقة التكلفة التاريخية.
- إلتزم بطريقة واحدة لعرض القوائم المالية مستمدة من نماذج القوائم المالية التي قدمها النظام المحاسبي المالي
- إلتزم في إعداد جدول حساب النتائج على طريقة تصنيف الأعباء حسب طبيعتها.
- إلتزم على الطريقة المباشرة في إعداد جدول سيولة الخزينة.

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

4-2- تقديم مبالغ مقارنة للسنة السابقة في صلب القوائم المالية

تحتوي كل قائمة من القوائم المالية (الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال) على خانة خاصة تحتوي على مبالغ للمقارنة السنة السابقة المتعلقة كل بند من بنود القوائم المالية، كما تحتوي الملاحق على معلومات مقارنة بين أرقام أهم المقاييس المؤثرة على القرار خلال السنة وأرقام السنة السابقة، والتي يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

الجدول رقم 26 : معلومات مقارنة بين أداء سنة 2018 و 2019 لمجمع صيدال

المقاييس	سنة 2018	2019	نسبة التطور
مجموع الاصول	39574343961.92	40434178877.27	+ 2.17%
رقم الأعمال	10317577775.54	9392750935.10	- 8.96%
إنتاج السنة	10589699874.49	10478685942.18	- 1.05%
القيمة المضافة	4898058445.38	4787033868.61	- 2.27%
أعباء المستخدمين	3329762210.93	3514951683.35	+ 5.56%
إجمالي فائض الإستغلال	1398313652.41	1117771786.20	- 20.06%
نتيجة السنة المالية	1174214390.98	793514004.08	- 32.42%
المخزون الإجمالي	6288271950.21	6887530621.19	+ 9.52%
الخزينة	3135689758.29	1918151410.71	- 38.82%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق مجمع صيدال

من خلال الجدول أعلاه يمكن تفسير التغيرات التي طرأت على المؤشرات السابقة كما يلي:

- نلاحظ أن هناك زيادة في مجموع الأصول بـ 2.17% وهي ناتجة أساسا من زيادة حجم المخزونات بمعدل 9.52% بسبب تكديسها الناتج عن انخفاض حجم المبيعات بـ 8.96%.
- أما الإنخفاض في إنتاج السنة بـ 1.05% والقيمة المضافة بـ 2.27% هو ناتج عن إنخفاض في حجم المبيعات وكذلك إنخفاض حجم الإنتاج خلال سنة 2019.
- الإنخفاض في إجمالي فائض الإستغلال بـ 20.06% ناتج عن إنخفاض المؤشرات السابق ذكرها والزيادة في أعباء المستخدمين بـ 5.56% .
- إنخفاض في قيمة الخزينة بـ 38.82% ناتج عن تراجع حجم المبيعات والزيادة في كتلة الأجور وسداد لقرض الإستثماري للصندوق الوطني للإستثمار FNI، ودفع الضريبة على الأرباح IBS لسنة 2018 وسدد القرض الإستثماري للشركة التابعة إيبيرال¹.
- كما توجد معلومات مقارنة في تقارير مجلس الإدارة لمجمع صيدال سنتطرق إلى بعضها من خلال النقاط التالية:²

¹Rapport de gestion du conseil d'administration 2019- groupe saidal, P21

²Rapport de gestion du conseil d'administration 2019- groupe saidal, P 37

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

* بلغت حجم الذمم المدينة على الزبائن لمجمع صيدال في نهاية سنة 2019 مبلغ 5073699 ألف دج مسجلة إنخفاض بـ 9.04% (- 504320 ألف دج) مقارنة بقيمتها بتاريخ 2018/12/31.

* بلغت قيمة القروض الديون المالية الأخرى لمجمع صيدال في 2019/12/31 مبلغ 10403266 ألف دج مسجلة إنخفاض بـ 4.77% (- 520640 ألف دج) مقارنة بقيمتها بتاريخ 2018/12/31.

* بلغت قيمة ديون الموردين والحسابات ذات الصلة في 2019/12/31 مبلغ 1556886 ألف دج مسجلة إنخفاض بـ 30.79% مقارنة بقيمتها بتاريخ 2018/12/31.

* بلغت المستلزمات الإجمالية المشتراة في سنة 2019 لمجمع صيدال 4400666 ألف دج مسجلة إنخفاض بـ 18.85% مقارنة بسنة 2018 هذا التراجع كان أساسا بسبب إنخفاض المستلزمات الخاصة بسوميديال التي تراجعت بنسبة 49.62% مقارنة بسنة 2018 والذي يمكن تفسيره:

✓ تتعلق الإمدادات للسنة 2019 بشكل أساسي فقط بالهرمونات والمواد الخام للتشفير الجديد.

✓ توفر مخزون كاف في نهاية سنة 2018.

* بلغت قيمة الإستثمارات لسنة 2019 التي تم حيازتها 275716 ألف دج مسجلة تراجع بنسبة 54.99% مقارنة بسنة 2018.

* سجلت قيمة سهم صيدال إنخفاضا بنسبة 8.66% من 635 دج بتاريخ 2018/12/31 إلى 580 دج بتاريخ 2019/12/31¹

4-3- إعادة تكييف القوائم المالية بعد تغيير الطرق المحاسبية

بعد تغيير طرق المحاسبية لإعداد القوائم المالية نتيجة التحول من المخطط الوطني المحاسبي وبداية تطبيق النظام المحاسبي المالي في بداية جانفي 2010 قام مجمع صيدال بإعادة تكييف قوائمه المالية لسنة 2009 مع النظام المحاسبي الجديد لتصبح قابلة للمقارنة، بحيث أشار إلى إنعكاساته وقام بمعالجة البنود المتأثرة به بإستخدام حساب 115 أثر التغيير في السياسات المحاسبية.

من خلال ما سبق نلاحظ أن مجمع صيدال يحرص على توفير معلومات محاسبية قابلة للفهم من خلال قيامه بالإجراءات التالية:

- تقديم معلومات مقارنة في القوائم المالية أو بشكل عددي أو وصفي في الملاحق والتقارير المالية الأخرى؛

- ثبات الطرق المحاسبية من فترة لأخرى؛

ويمكن تعزيز الإجراءات السابقة بإجراءات أخرى قد تحسن من خاصية قابلية المقارنة من أهمها:

- تقديم معلومات مقارنة لفترات أكثر من سنة للسماح لمستعملي القوائم المالية بتتبع أحسن لنشاط الشركة؛

- تقديم مؤشرات ونسب مالية لعدة فترات لمساعدة مستعملي القوائم المالية بتتبع تطور الوضعية المالية للشركة؛

¹ Rapport de gestion du conseil d'administration 2019- groupe saidal, P22

المبحث الثالث: إستخدام المعلومات المحاسبية ذات الجودة لمجمع صيدال في ترشيد قرارات الإستثمار

بعد ما قمنا في المبحث السابق بتشخيص واقع الأفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال سنقوم في هذا المبحث بقراءة وتحليل هذه المعلومات من أجل الوقوف على مدى قدرتها على إعطاء الصورة الحقيقية عن الوضعية المالية للمجمع بطريقة تسمح لمختلف المساهمين والمستثمرين بإتخاذ قرارات إستثمارية أكثر رشادة، ولهذا سنعتمد على البيانات المحاسبية والمالية المستخرجة من القوائم والتقارير المالية لمجمع صيدال خلال الفترة 2015 إلى 2019 التي تم إعدادها على أساس النظام المحاسبي المالي من أجل التعرف على مدى مساهمة مخرجات هذا النظام في مساعدة المستثمرين على القراءة والتحليل الجيد للواقع الاقتصادي للمجمع بالشكل الذي يسمح لهم بإتخاذ القرار الإستثماري المناسب.

المطلب الأول: عرض تحليل الميزانية المالية لمجمع صيدال

تعتبر الميزانية من أهم القوائم المالية التي يهتم بها المستثمرين عند رغبتهم بالإستثمار في المؤسسة، فالميزانية هي إنعكاس لما تملكه المؤسسة وما تدين به للآخرين، ولقد ساهم النظام المحاسبي المالي بشكل فعال في إعطاء صورة جديد للميزانية تمكن المستثمرين من القراءة الجيدة للوضع المالي للمؤسسة من خلال الفصل بين العناصر الثابتة والمتغيرة سواء في جانب الأصول أو الخصوم والذي يمكن المستثمرين وغيرهم من تحليل هيكل الأصول والخصوم والتوازنات المالية للمؤسسة، وسنقوم من خلال هذا المطلب قراءة وتحليل ميزانية مجمع صيدال بإستخدام بعض المؤشرات المالية محاولين إبراز مدى مساهمة ميزانية مجمع صيدال المعدة وفق النظام المحاسبي المالي في إعطاء صورة حقيقية عن الوضع المالي للمجمع بشكل ملائم واضح ويسهل فهمه من قبل المستثمرين.

1- عرض وقراءة الميزانية المالية المختصرة لمجمع صيدال

تعد الميزانية المالية المختصرة أداة لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، وسنقوم بإعدادها الميزانية المالية المختصرة لمجمع صيدال للفترة الممتدة من 2015 إلى غاية 2019 من أجل إعطاء تحليل أدق للوضعية المالية للمجمع ومعرفة إتجاهات كل العناصر المكونة للميزانية.

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

الوحدة: أ د ج

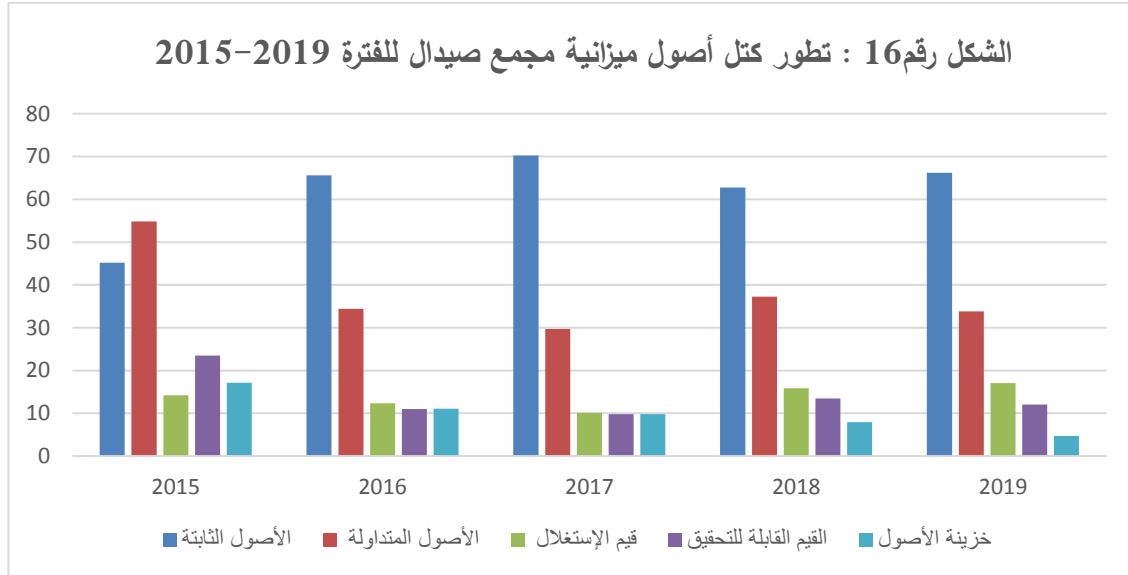
الجدول رقم 27: الميزانية المالية المختصرة لمجمع صيدال خلال الفترة (2015-2019)

سنة 2019		سنة 2018		سنة 2017		سنة 2016		سنة 2015		الأصول
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
66.22	26773207679.36	62.75	24830612573.08	70.28	33959354465.81	65.62	30441796482.93	45.15	15767186133.72	الأصول الثابتة
33.78	13660971197.91	37.25	14743731388.84	29.72	14359590124.42	34.38	15948740174.48	54.85	19154714686.96	الأصول المتداول
17.03	6887530621.19	15.89	6288271950.21	10.11	4883145010.78	12.35	5729341770.32	14.22	4965900019.13	قيم الإستغلال
12.01	4855289166.01	13.44	5319769680.34	9.80	4737552316.69	10.97	5088398015.82	23.48	8201170036.48	قيم محققة
4.74	1918151410.71	7.92	3135689758.29	9.81	4738892796.95	11.06	5131000388.34	17.15	5987644631.35	قيم جاهزة
100	40434178877.27	100	39574343961.92	100	48318944590.23	100	46390536657.41	100	34921900820.68	مجموع الأصول
سنة 2019		سنة 2018		سنة 2017		سنة 2016		سنة 2015		الخصوم
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
84.68	34240989173.52	82.80	32767734008.14	85.37	41250228670.09	83.77	38861237692.96	80.87	28239654070.79	الأموال الدائمة
53.86	21776278416.42	50.02	19796410396.58	57.81	27931531057.74	59.20	27464009197.27	58.61	20465934577.15	الأموال الخاصة
30.83	12464710757.10	32.78	12971323611.56	27.56	13318697612.35	24.57	11397228495.69	22.26	7773819493.64	الديون الطويلة أجل
15.32	6193189703.75	17.20	6806609953.78	14.63	7068715920.14	16.23	7529298964.45	19.13	6682146749.89	الخصوم الجارية
3.85	1556885668.31	5.68	2249615538.04	2.97	1436731269.94	5.24	2430054019.90	5.53	1931770182.61	الموردون و ح م
0.29	116625268.50	0.51	201334246.61	1.51	726697526.43	1.67	776153641.37	1.15	402507323.51	الضرائب
9.17	3708972235.69	9.44	3734753856.30	8.5	4107579876.69	7.57	3512927858.77	10.36	3619036497.36	ديون أخرى
2.01	810706531.25	1.57	620906312.83	1.65	797707247.08	1.75	810163444.41	2.09	728832746.41	خزينة الخصوم
100	40434178877.27	100	39574343961.92	100	48318944590.23	100	46390536657.41	100	34921900820.68	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملاحق من 01 إلى 05

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة لمجمع صيدال المبينة في الجدول أعلاه يمكن إظهار التطور الحاصل في كتل الأصول من خلال التمثيل البياني الآتي:



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم 27

بعد القراءة الأولية لعناصر الأصول الظاهرة في الميزانية المالية والتمثيل البياني أعلاه يمكن ملاحظة ما يلي:

- في سنة 2015 نلاحظ أن الأصول المتداولة تمثل 54.85% من مجموع الأصول وهي أكبر من الأصول الثابتة التي تمثل 45.15%، هذا الإرتفاع في قيمة الأصول المتداولة على حساب الأصول الثابتة كان بسبب ضخامة قيمة العناصر المكونة لها خاصة القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة التي تمثل 23.48% و 17.15% من مجموع الأصول، ويمكن تفسير الإرتفاع الكبير في قيمة العنصرين السابقين إلى ضخامة الديون المستحقة على الزبائن التي تقدر قيمتها بـ 3822680037.51 دج والذي يعكس توسع صيدال في عملية البيع بالأجل الناتج عن حدة المنافسة وتعدد المنتجين والبدايل الدوائية، أما إحتفاظ صيدال بسيولة نقدية مرتفعة ربما يعكس السياسة النقدية التحفظية لإدارة المجمع.

- في سنة 2016 نلاحظ أن هناك زيادة في مجموع الأصول بنسبة 32.84% مقارنة بالسنة السابقة، هذه الزيادة كانت أساسا بسبب إرتفاع في الأصول الثابتة التي أصبحت تمثل 65.62% من مجموع الأصول، ويمكن تفسير ذلك بزيادة إستثمارات مجمع صيدال في الأصول الثابتة من خلال إنشاء وحدات إنتاجية جديدة وكذلك تعزيز الوحدات القائمة بتجهيزات جديدة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال زيادة قيمة التثبيات العينية بنسبة 81.89% وكذلك الإرتفاع في قيمة التثبيات الجاري إنجازها بـ 108.60% مقارنة بالسنة السابقة، وهذا يعكس السياسة التوسعية الذي أنتهجها المجمع، في المقابل أصبحت الأصول المتداولة في سنة 2016 تمثل 34.38% من

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

مجموع الأصول بتسجيل إنخفاض يقدر بـ 16.74% مقارنة بالسنة السابقة، هذا الإنخفاض كان ربما لتدارك إدارة المجمع للخلل الذي كان موجود بين الأصول الثابتة والمتداولة في سنة 2015 والذي تم من خلال تخفيض قيمة القيم القابلة للتحقيق من 23.48% لتصبح 10.97% من مجموع الأصول في سنة 2016 عن طريق تحصيل جزء من ديون الزبائن يقدر بـ 181731120.06 دج وتشجيعهم على سداد من خلال منح التخفيضات، وكذلك سجلنا إنخفاض في قيمة السيولة من 17.15% لتصبح 11.06% من مجموع الأصول في سنة 2016 ، وهذا يعكس رغبة المجمع في إستغلال السيولة الفائضة الموجودة في الخزينة.

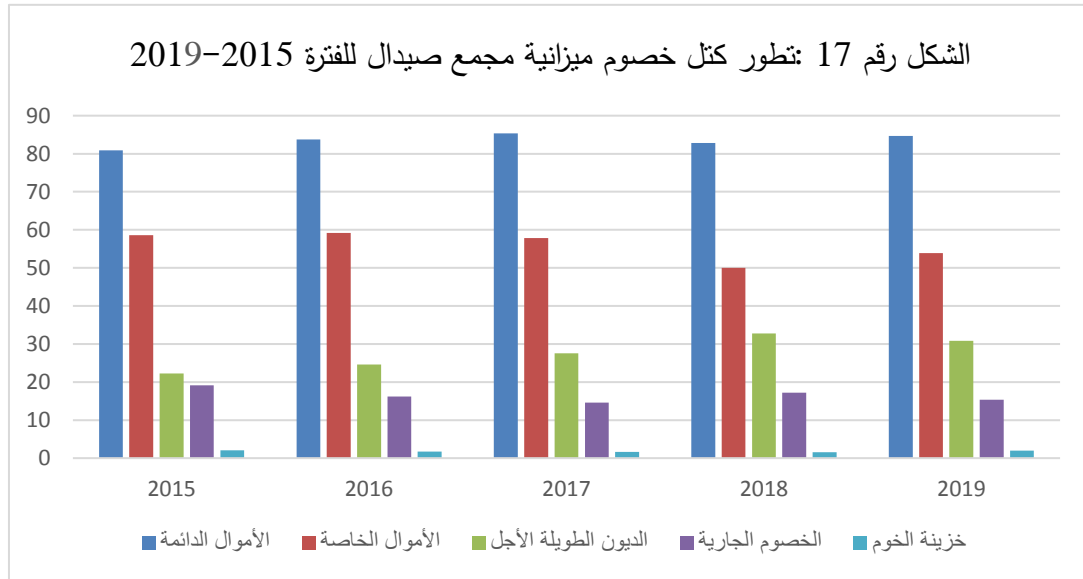
- في سنة 2017 تقريبا نفس الملاحظات التي سجلنا في سنة 2016 لكن بنسب أقل، بحيث تم تسجيل ارتفاع في قيمة الأصول الثابتة على حساب الأصول المتداولة بحيث أصبحت تمثل 70.28% من مجموع الأصول بزيادة تقدر بـ 11.55% مقارنة بالسنة السابقة، وهذا يعني إستمرار المجمع في سياسته الإستثمارية التوسعية، أما بالنسبة للأصول المتداولة تقريبا نفس الملاحظات التي سجلنا في السنة السابقة.

- أما في سنة 2018 فقد شهدت إنخفاض في قيمة الأصول بنسبة 18.09% ويرجع سبب ذلك إلى إنخفاض الأصول الثابتة الناتج عن تراجع في قيمة التثبيبات العينية بـ 35.7% خاصة الأراضي والتثبيبات في شكل إمتياز بـ 100% وإنخفاض قيمة التثبيبات الجاري إنجازها بـ 20.30% وكذلك الإنخفاض في قيمة التثبيبات المالية، أما بالنسبة للأصول المتداولة فقد شهدت ارتفاع قيمته 2.67% بسبب زيادة في قيمة المخزونات بـ 28.77% الناتج أساسا من زيادة مخزون المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وزيادة مخزون المنتجات، كما شهدت القيم القابلة للتحقيق زيادة بـ 12.28%، كما إستمرت السيولة النقدية بالإنخفاض بحيث أصبحت تمثل 7.92% من مجموع الأصول وتراجع بـ 33.83% مقارنة بالسنة السابقة.

- في سنة 2019 فقد تم تسجيل زيادة في الأصول الثابتة بـ 7.83% بسبب زيادة التثبيبات العينية بـ 95% خاصة في المباني والتثبيبات المادية الأخرى والناتجة من إنتهاء وإستلام بعض الوحدات الإنتاجية التي كانت في طور الإنجاز والقيام بتجهيزها بإقتناء معدات صناعية وإنتاجية ومعدات مختبرات ومعدات الأمن وتجهيزات العامة، وهذا ما يؤكد إنخفاض في قيمة التثبيبات الجاري إنجازها بنسبة 66.72%، أما بالنسبة للأصول المتداولة فقد إنخفضت بـ 7.34% الذي كان سببه إنخفاض في القيم القابلة للتحقيق بتحصيل جزء من ديون الزبائن وإنخفاض في السيولة النقدية، مع تسجيل زيادة في قيم الإستغلال أي المخزونات التي أصبحت تمثل 17.09% من مجموع الأصول بمعدل زيادة 9.52% مقارنة بالسنة السابقة والتي يمكن تفسيرها بإنخفاض المبيعات من المنتجات الذي كان بسبب الظروف السياسية والإجتماعية التي شهدتها البلاد خلال سنة 2019.

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة لمجمع صيدال المبينة في الجدول أعلاه يمكن إظهار التطور الحاصل في كتل الخصوم من خلال التمثيل البياني الآتي:



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم 27

من خلال الميزانية المالية والتمثيل البياني أعلاه يمكن ملاحظة ما يلي:

- في سنة 2015 نلاحظ أن الأموال الدائمة تمثل 80.87% من مجموع الخصوم والتي تتشكل من الأموال الخاصة بنسبة 58.61% والديون طويلة الأجل بنسبة 22.26% من مجموع الخصوم، في حين تمثل الخصوم المتداولة نسبة 19.13%، وهذا يعني أن المجمع يعتمد في تمويل أصوله على مصادر التمويل طويلة الأجل بحيث أن 35% من أصوله المتداولة ممولة من مصادر طويلة الأجل مما يعطي أريحية في مواجهة أي إختلالات قد تحدث في الأصول المتداولة لتسديد الإلتزامات القصيرة الأجل.

- في 2016 نلاحظ أن هناك زيادة في الأموال الدائمة التي أصبحت تمثل 83.77% من مجموع الخصوم بنسبة زيادة تقدر بـ 37.61% مقارنة بالسنة السابقة والتي كانت بسبب زيادة الديون طويلة الأجل بنسبة 46.61% التي تتمثل أساس من زيادة في القروض المالية التي زادت بمبلغ 4151716620.97 دج أي بمعدل 86.10% و استخدمت لتمويل المشاريع الإستثمارية، هذه الزيادة في الأموال الدائمة كانت على حساب الديون القصيرة الأجل التي أصبحت تمثل 16.23% من مجموع الخصوم مع تسجيل زيادة بـ 12.67% من قيمتها مقارنة بسنة 2015 والتي كانت بسبب زيادة في قيمة ديون الموردين والضرائب المستحقة وخزينة الخصوم.

- في سنة 2017 نلاحظ أن هناك إستمرار في زيادة الأموال الدائمة بحيث أصبحت تمثل 85.37% من مجموع الخصوم، ويرجع هذا الإرتفاع إلى الزيادة المسجلة في الديون طويلة الأجل والأموال الخاصة بنسبة 16.85% و 1.7% على التوالي حيث سجلنا ارتفاع في قيمة القروض المالية بمبلغ 1921333031.52 دج وفي قيمة

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

الإحتياطات بمبلغ 129219310.48 دج وهي موجه كذلك لتمويل الإحتياجات التوسعية لمجمع صيدال، أما بالنسبة للديون القصيرة الأجل التي أصبحت تمثل %14.63 من مجموع الخصوم فقد إنخفضت قيمتها بنسبة %6.12 مقارنة بالسنة التي سبقتها، وهذا راجع إلى قيام المجمع بتسديد جزء من ديون الموردين والضرائب المستحقة والتسبيقات البنكية.

- أما سنة 2018 فقد شهدت إنخفاض في الأموال الدائمة بنسبة %20.65، هذا التراجع كان بسبب إنخفاض العناصر المكونة لها بحيث إنخفضت الأموال الخاصة بنسبة %29.12 بسبب إنخفاض في النتيجة الصافية وحقوق الملكية الأخرى بنسبة %14.68 و %95.27 على التوالي، كما سجلنا تراجع في الديون الطويلة الأجل ولكن بنسبة أقل وهي %2.6، أما الديون القصيرة الأجل فشهدت هي كذلك إنخفاض بنسبة %3.71 بسبب إنخفاض في الضرائب المستحقة والديون الأخرى وخزينة الخصوم والتي تم تسديد جزء منها، ولقد أدى الإنخفاض السابق إلى تراجع مجموع الخصوم الذي سجل أدنى قيمة له خلال الفترة المدروسة بحيث أنخفض بنسبة %18.09.

- في سنة 2019 شهد مجموع الخصوم إرتفاع طفيف بنسبة %2.17 ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة الأموال الدائمة بنسبة %4.5 والتي أصبحت تمثل %84.68 من مجموع الموارد المالية، في المقابل إنخفضت الديون القصيرة الأجل بنسبة %9.01 بحيث أصبحت تمثل %15.32 من مجموع الخصوم هذا التراجع كان بسبب قيام المجمع بتسديد جزء من ديون الموردين والضرائب المستحقة والديون الأخرى مع تسجيل زيادة في خزينة الخصوم.

من خلال العرض السابق يمكن إستنتاج بعض النقاط التي تفيد المستثمر في إتخاذ قراره وهي كالتالي:

- نلاحظ أن هناك تناسق في هيكل الأصول بحيث تمثل الأصول الثابتة كنسبة متوسطة %62 من مجموع الأصول والتي تتمثل معظمها في التثبيات العينية والتثبيات قيد الإنجاز وهي في زيادة مستمرة خاصة في سنوات 2015 و 2516 و 2017 والتي تعكس السياسة الإستثمارية التوسعية المنتهجة من قبل مجمع صيدال من خلال إنشاء وحدات إنتاجية جديدة وإعادة تأهيل مواقع إنتاجية قائمة، وهذا طبعا يعتبر مؤشر على نمو وزيادة التوسع في النشاط الإستغلالي مستقبلا والذي يعني زيادة في الإنتاج والمبيعات والأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية، في المقابل تمثل الأصول المتداولة %38 من مجموع الأصول كنسبة متوسطة والتي تعبر على مدى سيولة الأصول وهي نسبة مقبولة نظرا لطبيعة النشاط الإنتاجي لمجمع صيدال وهي تتكون بالأساس من المخزونات والزائن ، ولقد شهدت الأصول المتداولة تراجع في قيمتها خاصة في حسابات الزائن والنقدية والتي تعتبر مؤشر عن تحسن السياسة الإئتمانية إتجاه الزائن وزيادة أعباء الإستغلال الناتجة عن السياسة التوسعية التي أدت إلى تناقص المستمر في السيولة النقدية، أما المخزونات فهي في زيادة يمكن تفسيرها بزيادة الإنتاج خاصة في السنتين الأخيرتين 2018 و 2019 بدخول بعض الوحدات الإنتاجية في الإستغلال.

- هناك تنوع في تركيبة هيكل التمويل لمجمع صيدال، بمعنى أن المجمع يعتمد في تمويل أصوله على مصادر تمويل مختلفة تسمح له بالإستفادة من مزايا كل مصدر تمويل، بحيث تمثل الموارد الدائمة في المتوسط نسبة %55.9 من مجموع الخصوم والتي تتكون من الأموال الخاصة والديون الطويلة الأجل بنسب متوسطة %55.9

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

و 27.6% من مجموع الخصوم على التوالي، وقد سجلا زيادة معتبرة في السنوات 2015 و 2016 و 2017 خاصة في الديون الطويل الأجل نتيجة حصول المجمع على قروض بنكية لتمويل مشاريعه الإستثمارية، أما الزيادة في الأموال الخاصة كانت نتيجة زيادة في الإحتياطات والتي تتميز بضخامة مبلغها والتي تعتبر نتائج سابقة لم توزع وهذا يعكس سياسة المجمع في الإبقاء على جزء كبير من الأرباح المحققة وعدم توزيعها بغرض إعادة إستثمارها. أما الخصوم الجارية أو الديون القصيرة الاجل فبلغت نسبتها كمتوسط %16.5 وقد شهدت تراجع خاصة في السنوات 2017 و 2018 و 2019 نتيجة إنخفاض ديون الموردين والضرائب المستحقة وخزينة الخصوم بسبب عمليات التسديد التي قام بها المجمع.

2- التحليل الميزانية المالية بإستخدام مؤشرات التوازن المالي

يهتم المستثمر بقدرة المؤسسة على تحقيق التوازنات المالية والمحافظة عليها، والذي يعتبر دليل على الصحة المالية للمؤسسة، ولهذا سنقوم بحساب مختلف مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في رأس المال العامل والإحتياج في رأس المال العمل والخزينة الصافية لتعرف على مدى إحترام مجمع صيدال لقواعد التوازن المالي، وسنعمد في ذلك على الميزانية المالية المختصرة (الجدول رقم 27)

2-1- رأس المال العامل الصافي

وهو هامش الأمان الناتج بعد عملية تمويل الأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة والذي تستغله المؤسسة لتمويل الأصول المتداولة، ويرمز له بالرمز FRN ، ويمكن حساب رأس المال العامل سيولة لمجمع صيدال من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 28: رأس المال العامل الصافي لمجمع صيدال خلال الفترة (2015-2019)

البيان	الأموال الدائمة (1)	الأصول الثابتة (2)	رأس المال العامل الصافي (2-1)	نسبة التطور
سنة 2015	28239754070.79	15767186133.72	12472567937.07	/
سنة 2016	38861237692.96	30441796482.93	8419441210.03	- 32.50%
سنة 2017	41250228670.09	33959354465.81	7290874204.28	- 13.40%
سنة 2018	32767734008.14	24830612573.08	7937121435.06	+ 8.86%
سنة 2019	34240989173.52	26773207679.36	7467781494.16	- 5.91%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم 27

نلاحظ من خلال القراءة المالية للجدول أعلاه أن رأس المال العامل سيولة لمجمع صيدال موجب خلال كل سنوات الدراسة وهذا يعني أن المجمع قد حقق شرط التوازن المالي وإستطاع أن يغطي كل إستخداماته الثابتة بأمواله الدائمة مع تحقيق فائض مالي يعتبر كهامش أمان أستخدم لتمويل جزء من الأصول المتداولة ومواجهة الإختلالات التي قد تمس دورة الإستغلال.

كما نلاحظ أيضا أن رأس المال العامل الصافي المحقق في تناقص خاصة في سنة 2016 و 2017 الذي أنخفض بمعدل %32.50 و %13.40 على التوالي، هذا الإنخفاض كان بسبب الزيادة الكبيرة في الأصول الثابتة

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

مقارنة بالأموال الدائمة، ويمكن تفسير ذلك أن المجمع قام بمشاريع إستثمارية ضخمة خلال هذه الفترة وإستطاع أن يمول هذه المشاريع بإستخدام موارد مالية طويلة الأجل. ويمكن تحليل أفضل لرأس المال العامل الصافي من خلال حساب الفروع الأخرى لرؤوس الأموال العاملة كما يلي:

-رأس المال العامل الخاص

وهو يمثل فائض الأموال الخاصة بعد تغطية الأصول الثابتة، ويرمز له بالرمز FRP، ويمكن حساب رأس المال العامل الخاص لمجمع صيدال من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 29: رأس المال العامل الخاص لمجمع صيدال خلال الفترة (2015-2019)

البيان	الأموال الخاصة (1)	الأصول الثابتة (2)	رأس المال العامل الخاص (2-1)	نسبة التغير
سنة 2015	20465934577.15	15767186133.72	4698748443.43	/
سنة 2016	27464009197.27	30441796482.93	-2977787285.66	-163.37%
سنة 2017	27931531057.74	33959354465.81	-6027823408.07	-102.42%
سنة 2018	19796410396.58	24830612573.08	-5034202176.50	16.48%
سنة 2019	21776278416.42	26773207679.36	-4996929262.94	0.74%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم 27

نلاحظ من خلال القراءة المالية لهذا الجدول أن رأس المال العامل الخاص لسنة 2015 موجب وهذا يعني أن المجمع إستطاع في هذه السنة أن يغطي أصوله الثابتة بالإعتماد على أمواله الخاصة، أما السنوات الباقية (2016، 2017، 2018، 2019) فكان رأس المال العامل الخاص فيها سالبا بقيم متفاوتة وهذا يعني أن الأموال الخاصة خلال هذه السنوات لم تغطي الأصول الثابتة، أي أن المشاريع الإستثمارية التي قام بها المجمع خلال هذه الفترة خاصة في سنة 2016 و 2017 تم تمويل الجزء الكبير منها بالديون طويلة الأجل.

- رأس المال العامل الإجمالي

وهو يمثل مجموع الأصول المتداولة، ويرمز له بالرمز FRG، ويمكن حساب رأس المال العامل الإجمالي لمجمع صيدال من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 30: رأس المال العامل الإجمالي لمجمع صيدال خلال الفترة (2015-2019)

البيان	رأس المال العامل الإجمالي	نسبة التغير
سنة 2015	19154714686.96	/
سنة 2016	15948740174.48	- 16.74%
سنة 2017	14359590124.42	- 9.96%
سنة 2018	14743731388.84	+ 2.57%
سنة 2019	13660971197.91	- 7.34%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم 27

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

من خلال القراءة المالية لهذا الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي في تناقص خلال الفترة المدروسة بإستثناء سنة 2018 الذي سجل إرتفاع طفيف بـ 2.57% والذي نتج عن زيادة المخزونات وحسابات الزبائن، ولكن على العموم هو في تناقص بنسب متفاوتة، وعند التركيز على العناصر المكونة لرأس المال العامل الإجمالي (قيم الإستغلال، قيم محققة، قيم جاهزة) يمكن تفسير هذا التناقص بالإخفاض الذي تشهده القيم المحققة والنتائج أساسا من عملية تحصيل المجمع لحقوقه لدى الزبائن، وكذلك الإخفاض الكبير والمستمر الذي تشهده القيم الجاهزة والنتائج عن قيام المجمع بتسديد جزء من ديونه ومشترياته المتعلقة بالمخزونات والثبنيات نقدا، بالإضافة إلى أن الإستثمارات في الأصول الثابتة التي قام بها المجمع خلال هذه الفترة ما زالت قيد الإنجاز ولم تنعكس بعد أثارها على دورة الإستغلال .

- رأس المال العامل الأجنبي

وهو يمثل مجموع الديون الطويلة والقصيرة الأجل، ويرمز له بالرمز FRE، ويمكن حساب رأس المال العامل الأجنبي لمجمع صيدال من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 31: رأس المال العامل الأجنبي لمجمع صيدال خلال الفترة (2015-2019)

البيان	رأس المال العامل الأجنبي	نسبة التغير
سنة 2015	14455966243.53	/
سنة 2016	18926527460.14	+31%
سنة 2017	20387413532.49	+ 7.72%
سنة 2018	19777933565.34	- 2.98%
سنة 2019	18657900460.85	- 5.66%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم 27

من خلال القراءة المالية للجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي سجل ارتفاع كبيرة في سنة 2016 بنسبة 31% والتي كانت بسبب الزيادة الديون خاصة طويلة الاجل منها والتي إستخدمت لتمويل المشاريع الإستثمارية التي قام بها المجمع خلال هذه السنة، ولقد إستمر رأس المال العامل الأجنبي في الإرتفاع في سنة 2017 ولكن بمعدل أقل 7.72% بنفس الأسباب، ولكن بداية من سنة 2018 بدأ بالإخفاض بمعدل 2.98% ليواصل إنخفاضه في سنة 2019 بمعدل 5.66%، ويمكن تفسير هذا الإخفاض بقيام مجمع صيدال بتسديد جزء من ديونه القصيرة والطويلة الأجل.

2-2- إحتياجات رأس المال العامل

وتمثل إجمالي الأموال التي تحتاج إليها المؤسسة خلال دورة الإستغلال، وتحسب بالفرق بين قيم الإستغلال والقيم المحققة من جهة والديون القصيرة الأجل بعد إستبعاد السلفات المصرفية من جهة أخرى، ويرمز لها بالرمز BFR ويمكن حسابه وفق الجدول التالي:

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

الجدول رقم 32: إحتياجات رأس المال العامل لمجمع صيدال خلال الفترة (2015-2019)

البيان	قيم الإستغلال + القيم المحققة (1)	الديون القصيرة الأجل - سلفات المصرفية (2)	إحتياجات رأس المال العامل (2-1)	نسبة التغير
سنة 2015	13167070055.61	5953314003.48	7213756052.13	/
سنة 2016	10817739786.14	6719135520.04	4098604266.10	- 43.18%
سنة 2017	9620697327.47	6271008673.06	3349688654.41	-18.27%
سنة 2018	11608041630.55	6185703640.95	5422337989.60	+ 61.87%
سنة 2019	11742819787.20	5382483172.50	6360336614.70	+ 17.29%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم 27

من خلال القراءة المالية للجدول أعلاه نلاحظ أن إحتياجات رأس المال العامل موجبة في جميع السنوات وبقيم متفاوتة، وهذا يعني أن إحتياجات دورة الإستغلال تفوق مواردها، وبالتالي فإن دورة الإستغلال في حاجة إلى موارد مالية إضافية.

ولقد تم تسجيل تراجع كبير في إحتياجات رأس المال العامل في سنة 2016 و 2017 بمعدل 43.18% و 18.27% على التوالي، وهذا التراجع كان ناتج عن الزيادة الكبيرة في الموارد القصيرة الأجل من جهة وإنخفاض في إحتياجات الدورة من جهة أخرى بسبب تراجع في قيمة الأصول المتداولة بخلاف الخزينة، أما في سنة 2018 و 2019 فشهدت هذه الإحتياجات زيادة كبيرة بمعدل 61.87% و 17.29% على التوالي، هذا الإرتفاع الكبير في إحتياجات دورة الإستغلال كان بسبب تمدد دورة الإستغلال الناتج عن الزيادة الكبيرة الذي شهدته الأصول المتداولة بخلاف الخزينة من جهة والتراجع الكبير في الموارد المالية القصيرة الأجل من جهة أخرى ويمكن تفسير ذلك كما يلي:

- وجود توسع كبير في نشاط الإستغلال الناتج عن وفتح وحدات إنتاجية جديدة زاد من أعباء الإستغلال المرتبطة بالنشاط مما يعني أن إحتياجات التمويل لم تغطي كليا بموارد الدورة، وبالتالي تم تغطية هذه الإحتياجات عن طريق رأس المال العامل.

- عدم قدرة المجمع من خلق موارد تمويل قصيرة الاجل لتغطية نمو عناصر الأصول المتداولة، ويظهر ذلك في تزايد عناصر المخزونات والزبائن في المقابل تراجع مستحقات الموردين، والذي قد يعتبر مؤشر عند حدة المنافسة التي يوجهها مجمع صيدال الذي أدت إلى تراجع مبيعات وتوسع في سياسة الإئتمان إتجاه الزبائن، وهذه الوضعية تستلزم من إدارة المجمع الإسراع في تصريف المخزونات وتحصيل حقوقها من الزبائن.

2-3- الخزينة الصافية

تعتبر الخزينة الصافية هي محصلة عملية التحليل بإستخدام مؤشرات التوازن المالي، فوضعية الخزينة تبين قدرة المؤسسة على تسديد إلتزاماتها وتغطية إحتياجاتها، كما تعتبر مؤشر مهم لتقييم كفاءة الإدارة في تسير السيولة من خلال التوفيق بين المحافظة على السيولة الضرورية ورفع مستوى الربحية، ويرمز لها بالرمز TN .

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

وتحسب الخزينة بالفرق بين رأس المال العامل سيولة وإحتياجات رأس المال العامل أو بالفرق بين خزينة الأصول وخزينة الخصوم، ويمكن حساب الخزينة الصافية لمجمع صيدال من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 33: الخزينة الصافية لمجمع صيدال خلال الفترة (2015-2019)

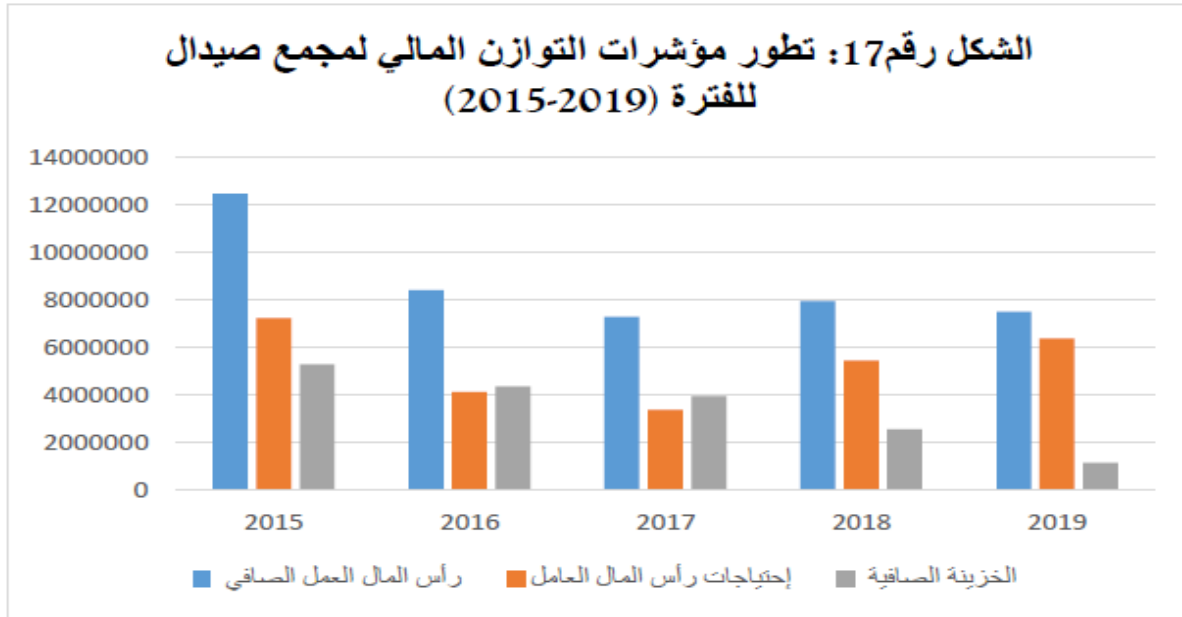
البيان	راس المال العامل الصافي (1)	إحتياجات راس المال العامل (2)	الخزينة الصافية (2-1)	نسبة التغير
سنة 2015	12472567937.07	7213756052.13	5258811884.94	/
سنة 2016	8419441210.03	4098604266.10	4320836943.93	- 17.83%
سنة 2017	7290874204.28	3349688654.41	3941185549.87	- 8.78%
سنة 2018	7937121435.06	5422337989.60	2514783445.46	- 36.19%
سنة 2019	7467781494.16	6360336614.70	1107444879.46	- 55.96%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم 28 و32

من خلال نتائج الجدول أعلاه، تظهر الخزينة الصافية لمجمع صيدال بقيم موجبة في جميع سنوات الدراسة وهذا يعني مؤشرا ماليا جيدا يعكس وجود توازن مالي على المدى البعيد، والتسيير الفعال لعناصر رأس المال العامل من حيث تغطية جميع الإحتياجات المالية مع تحقيق فائض في التمويل ظهر على شكل سيولة نقدية متاحة في خزينة المجمع.

ولكن بالرغم من إيجابية هذا المؤشر إلا أن قيمة الخزينة الصافية في تراجع مستمر من سنة إلى أخرى خاصة في السنوات 2016 و 2018 و 2019 أين أنخفضت بمعدل 17.83% و 36.19% و 55.96% على التوالي ويمكن تفسير هذا التراجع في الإنخفاض المسجل في المدخيل النقدية خاصة المبيعات النقدية من جهة والزيادة في الأعباء النقدية كأعباء المستخدمين والضرائب والرسوم الأعباء المالية وغيرها من جهة أخرى.

ويمكن تفسير ذلك كذلك بقيام مجمع صيدال خلال هذه الفترة بالإستخدام التدريجي للسيولة الفائضة خاصة في مجال الإستثمارات والتوظيفات القصيرة الأجل والتي تتميز بسيولة عالية ومخاطر متدنية، فقد قام مجمع صيدال بإستثمار ما قيمته 1.4 مليار دينار في 2016 و 1 مليار دينار في سنة 2018 و 1.6 مليار دينار في سنة 2019 في شراء تثبيبات مالية، ربما هذا يعكس اتجاه المجمع نحو إستغلال الأفضل للسيولة النقدية المتاحة لكسب المزيد من الأرباح، مع الإحتفاظ بحد أدنى من سيولة لمواجهة الإلتزامات المستحقة لإستمرار دورة الإستغلال. والشكل التالي يبين تطور مختلف مؤشرات التوازن المالي لمجمع صيدال خلال فترة الدراسة كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم 33

الشكل أعلاه يبين أن مجمع صيدال إستطاع أن يحقق التوازن المالي والمحافظة عليه، من خلال تحقيق رأس مال عامل موجب خلال كل السنوات تمكن من خلاله أن يغطي جزء من أصوله المتداولة وتمويل إحتياجات الدورة، والذي سمح للمجمع بمواجهة الإضطرابات التي قد تحصل في دورة الإستغلال كصعوبة تصرف المنتجات أو تحصيل ديون الزبائن ووجه الفائض منه إلى الخزينة التي كانت موجبة في جميع سنوات الدراسة رغم التناقص المسجل في قيمتها إلا أن المجمع يبقى يحتفظ بسيولة كافية تسمح له بمقابلة إلتزاماته المالية المختلفة، فالتناقص في قيمة السيولة من خلال إستثمارها والإحتفاظ بسيولة كافية يعني أن المجمع يسعى إلى التوفيق بين المحافظة على السيولة الضرورية ورفع مستوى الربحية.

3- حساب وتحليل النسب المالية المرتبطة بالميزانية

تعتبر النسب المالية أحد أهم أدوات التحليل المالي، وتستخدم لتحديد العلاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية للوصول إلى دلالة ذات معنى تمكن المستثمرين وغيرهم من التفسير والفهم الجيد لمحتوى هذه القوائم، وسنقوم من خلال هذا العنصر بحساب وتفسير بعض النسب المرتبطة بالميزانية والمتمثل بنسب التمويل ونسب السيولة ونسب النشاط.

3-1- نسب التمويل

تمكن هذه النسب من معرفة تركيبة الهيكل المالي وتحليل الطريقة المتبعة من قبل المؤسسة في تمويل أصولها، ويمكن حساب نسب التمويل الخاصة بمجمع صيدال من خلال الجدول التالي:

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

الجدول رقم 34: نسب التمويل لمجمع صيدال خلال الفترة (2015-2019)

2019	2018	2017	2016	2015	العلاقة	النسب
1.278	1.31	1.21	1.276	1.79	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم
0.81	0.797	0.82	0.90	1.29	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	نسبة التمويل الخاص
0.54	0.50	0.58	0.59	0.59	الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	نسبة الإستقلالية المالية
0.46	0.50	0.42	0.41	0.41	مجموع الديون / مجموع الأصول	نسبة قابلية السداد
0.85	0.99	0.73	0.69	0.70	مجموع الديون / الأموال الخاصة	نسبة الرفع المالي

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم 27

- نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد في جميع السنوات وهذا يعني أن الأموال الدائمة مولت الأصول الثابتة وحققت فائض يعتبر هامش أمان وجه لتغطية إحتياجات دورة الإستغلال، ولقد شهدت هذه النسبة تراجع خاصة في سنوات 2016 و 2017 و 2019 بسبب زيادة في الاصول الثابتة بنسب أكبر من زيادة الأموال الدائمة.

- نسبة التمويل الخاص أكبر من الواحد في سنة 2015 والذي يعني قدرة المجمع على تمويل أصوله الثابتة بالإعتماد على أمواله الخاصة، أما في السنوات الأربع المتبقية (2016، 2017، 2018، 2019) فكانت هذه النسبة أقل من الواحد وهذا يدل أن المجمع لم يستطع أن يغطي أصوله الثابتة بواسطة أمواله الخاصة والذي يمكن تفسيره بضخامة المشاريع الإستثمارية التي ينجزها المجمع، وقد شهدت هذه النسبة تحسنا خاصة في السنتين الأخيرتين 2018 و 2019.

- نسب الاستقلالية المالية أكبر من 0.5 في كل السنوات، مما يشير إلى الإمكانات الخاصة للمجمع التي تمكنه من تمويل أصوله عن طريق أمواله الخاصة، وهذا ما يعكس إستقلالية المجمع ماليا.

- نسبة قابلية السداد أو ما يعرف بنسبة المديونية أقل من 0,50 خلال جميع السنوات كما هو مبين أعلاه، ويقدر متوسط هذه النسبة %0.44 وهي نسبة حسنة ومقبولة تزيد من ثقة الدائنين في المجمع، رغم تسجيلها لزيادة محسوسة خاصة في سنة 2018 نتيجة زيادة إعتماد المجمع على مصادر التمويل الخارجية.

من خلال النسبتين السابقتين يمكن القول أن مجمع صيدال يتمتع بتحرر مالي وقدرة على الوفاء بالتزاماته تمكنه من زيادة فرص الحصول على قروض إضافية وبأقل التكاليف.

- يقدر متوسط نسبة الرفع المالي لمجمع صيدال 0.79 وهي تدل أن ديون المجمع أقل من أمواله الخاصة، مع الإشارة إلى تزايدها خاصة في السنوات 2017 و 2018 و 2019 نتيجة زيادة إعتماد المجمع على الديون على حساب الأموال الخاصة في التمويل، وتعتبر هذه النسبة مهمة بالنسبة للمساهمين لأن زيادة نسبة القروض في الهيكل المالي (زيادة نسبة الرفع المالي) تؤدي إلى زيادة العائد على الأموال الخاصة إذا تم إستغلالها بطريقة جيدة.

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

3-2- نسب السيولة

تمكن نسب السيولة من قياس قدرة المؤسسة على مواجهة إلتزامها، ويمكن حساب نسب السيولة الخاصة بمجمع صيدال من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 35: نسب السيولة لمجمع صيدال خلال الفترة (2015-2019)

النسب	العلاقة	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل	2.86	2.11	2.03	2.16	2.20
نسبة السيولة المختصرة	(القيم المحققة+ القيم الجاهزة) / ديون قصيرة الأجل	2.12	1.357	1.34	1.24	1.09
نسبة السيولة الفورية	القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل	0.89	0.68	0.67	0.46	0.31

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم 27

- نسبة السيولة العامة (نسبة التداول) أكبر من الواحد في جميع السنوات، الأمر الذي يعني قدرة المجمع على مواجهة إلتزاماته القصيرة الأجل ويبقى لديه هامش أمان مقبول من السيولة، وبالتالي فإن إحتمال مواجهته لخطر العسر المالي الحقيقي وعدم قدرته على تلبية متطلبات التشغيل في المدى القصير غير وارد.

- نسبة السيولة المختصرة والتي تعتبر أكثر دلالة من النسبة السابقة، والملاحظ أن المجمع حقق نسب سيولة مختصرة مرتفعة تجاوزت الواحد خلال كل سنوات فترة الدراسة، الأمر الذي يعني قدرة المجمع على تسديد ديونه القصيرة الأجل، رغم التناقص المستمر لهذه النسبة من سنة لأخرى.

- تقدر نسبة السيولة الفورية لمجمع صيدال كمتوسط 0.6 وهي نسبة جيدة تبين توفر المجمع على سيولة جاهزة تمكنه بكل أريحية من تسديد ديونها القصيرة الأجل، والشئ الذي يمكن ملاحظته هو أن خط هذه النسبة يتجه نحو النقصان، فقد شهدت إنخفاضا تدريجيا من 2015 إلى غاية 2019 حيث بلغت (0.89، 0.68، 0.67، 0.46، 0.31) على التوالي، وبالتالي يجب هنا أخذ الحيطة والحذر الذي يستوجب على المجمع الإبقاء على

السيولة الكافية واللازمة لمواجهة إلتزاماته الأتية، وهنا من الضرورة إعادة النظر في مواعيد التسديد الممنوحة للزبائن والقيام بتخفيضها حتى لا يواجه المجمع صعوبات في الوفاء بإلتزاماتها إتجاه الموردين على المدى القصير.

نلاحظ أن نسب السيولة لمجمع صيدال في تناقص بنسب متفاوتة، ولكن على العموم تشير نتائج هذه نسب إلى قدرة مجمع صيدال على الوفاء بإلتزاماته قصيرة الأجل وبالتالي فهو على الأقل خلال فترة الدراسة بعيد عن منطقة مخاطر عدم التسديد.

3-3- نسب النشاط

تقيس هذه النسب مدى كفاءة المؤسسة في ادارة واستخدام الموجودات التي لديها لتوليد المبيعات، ويمكن حساب نسب النشاط الخاصة بمجمع صيدال من خلال الجدول التالي:

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

الجدول رقم 36: نسب النشاط لمجمع صيدال خلال الفترة (2015-2019)

2019	2018	2017	2016	2015	العلاقة	النسب
0.23	0.26	0.21	0.22	0.28	صافي المبيعات/ مجموع الاصول	معدل دوران الأصول
0.35	0.41	0.30	0.33	0.63	صافي المبيعات/ الأصول الثابتة	معدل دوران الأصول الثابتة
0.68	0.70	0.71	0.64	0.52	صافي المبيعات/ الأصول المتداولة	معدل دوران الأصول المتداولة

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم 27 و 37

- يقدر معدل دوران أصول مجمع صيدال في المتوسط 0.24 أي أن كل 1 دينار مستثمر من الأصول يحقق في المتوسط 0.24 دينار من المبيعات وهي نسبة ضعيفة نوعا ما تدل على عدم كفاءة إدارة المجمع في إدارة أصوله، بحيث سجل هذا معدل إنخفاض خاصة في سنة 2016 و 2017 وهو مؤشر عن ضعف المبيعات بالمقارنة مع الأموال الكبيرة المستثمرة، بالتالي على المجمع الوقوف على أسباب هذا الضعف ومعالجته.

- أما متوسط معدل دوران الأصول الثابتة لمجمع صيدال فقدر بـ 0.4 أي أن كل 1 دينار من الأصول الثابتة ينتج إنه مبيعات صافية بمتوسط 0.4 دينار وهي نسبة ضعيفة تدل على عدم كفاءة إدارة المجمع في إستغلال أصولها الثابتة، كما سجلنا عموما إنخفاض في هذا المعدل، والذي يمكن تفسيره بسبب عمليات التوسع الإستثمارية الحاصلة لإنجاز وحدات إنتاجية جديدة ما زالت قيد الإنجاز ولم تدخل بعد مرحلة الإنتاج، وبالتالي يجب متابعة هذا المعدل لمعرفة جدوى الزيادة في إستثمارات المجمع.

- يتراوح معدل دوران الأصول المتداولة لمجمع صيدال بين 0.52 و 0.71 أي بمعدل متوسط يقدر بـ 0.65 أي كل 1 دينار من الأصول المتداولة يولد 0.65 دينار من المبيعات، وهذا مؤشر على ضعف الأداء التشغيلي للمجمع، بسبب ربما إلى سوء تسيير المخزون، والشئ الذي يمكن ملاحظته هو الزيادة المستمرة في هذا المعدل خلال الفترة المدروسة، وهذا يشير تحسن التدريجي للأداء التشغيلي للمجمع.

نلاحظ أن معدلات دوران النشاط السابقة يتضح أن معدلات دوران الأصول الثابتة هي التي كانت سببا في إنخفاض معدلات دوران إجمالي الأصول، بمعنى أن هناك أصول ثابتة غير مستغلة ولا ينتفع بها المجمع وبالتالي يجب إستغلالها أو الإستغناء عنها.

من خلال ما سبق نستنتج أن الميزانية بشكلها الجديد وفق النظام المحاسبي المالي أصبحت أسهل قراءة وفهما وقابلة للمقارنة ولا تحتاج لأي تعديلات من أجل إستخدامها إذا ما قورنت بالميزانية وفق المخطط الوطني المحاسبي، وبالتالي فهي أكثر إستجابة للمتطلبات التحليل المالي، وهذا طبعا سوف يعزز من جودة المعلومات التي تحتويها الميزانية وينعكس إيجابا على القرارات الإستثمارية.

المطلب الثاني: تحليل النشاط ونتائج مجمع صيدال

بالإضافة إلى الميزانية يعتمد المستثمر أيضا على جدول حساب النتائج في ترشيد قراره، بحيث توفر هذه القائمة معلومات على القدرة الكسبية للمؤسسة من خلال مقابلة إيرادات المؤسسة بالمصروفات التي ساهمت في تحقيقها عن فترة زمنية معينة والذي يعكس الأداء الاقتصادي للمؤسسة، سنحاول من خلال هذا المطلب عرض جدول حساب النتائج لمجمع صيدال وتحليل تطور مختلف عناصره وحساب مختلف النسب المالية المرتبطة به، محاولين إبراز مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات الظاهرة في جدول حساب النتائج ومدى مساهمتها في ترشيد قرارات المستثمرين.

1- عرض جدول حساب النتائج لمجمع صيدال

يقوم مجمع صيدال بإعداد وعرض جدول حساب النتائج حسب الطبيعة ووفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي، وسنقوم من خلال هذا العنصر بعرض حساب النتائج لمجمع صيدال خلال فترة (2015-2019) ثم نعتد عليه في تحليل نشاط ونتائج المجمع.

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

الجدول رقم 37: عرض جدول حساب النتائج لمجمع صيدال للفترة (2015-2019) الوحدة: اذج

2019	2018	2017	2016	2015	إسم الحساب
9392750935.10	10317577775.54	10265897771.06	10223411484.28	9984043757.71	رقم الأعمال
1085935007.08	272122098.95	-558329961.16	265663623.51	-11893123.70	تغيرات المخزونات منتجات المصنعة
00	00	00	00	00	وج ت
00	00	00	00	00	الإنتاج المثبت
00	00	00	00	00	إعانات الإستغلال
10478685942.18	10589699874.49	9707567809.90	10489075107.79	9972150634.01	1-إنتاج السنة المالية
4577729592.68	4624142242.57	3755793245.73	3663777474.24	3470479457.80	المشتريات المستهلكة
1113922480.89	1067499186.54	1002621754.72	928780089.72	996298147.20	الخدمات الخارجية والإستهلاكات أ
5691652073.57	5691641429.11	4758415000.45	4592557563.96	4466777605.00	2- إستهلاكات السنة المالية
4787033868.61	4898058445.38	4949154809.45	5896517543.83	5505373029.01	3- القيمة المضافة للإستغلال (2-1)
3514951683.35	3329762210.93	2866108087.05	3023474168.42	3056024245.03	أعباء المستخدمين
154310399.06	169982582.04	167524872.66	173817524.53	166639675.94	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
1117771786.20	1398313652.41	1915519849.74	2699225850.88	2282709108.04	4- إجمالي فائض الإستغلال
687941345.58	1159167515.64	120876666.93	72651701.08	202735842.16	المنتجات العملياتية الأخرى
75628723.04	188852963.84	58405988.66	99258043.60	143865838.16	الأعباء العملياتية الأخرى
1399508839.03	1454793798.08	868249692.56	1299102638.36	1328939749.35	المخصصات للإهتلاكات والمؤونات
664533494.03	380039983.32	370500844.60	719627105.07	421168878.85	وخ ق
995109063.74	1293874389.45	1480241680.05	2093143975.07	1433808241.54	إسترجاع على خسائر القيمة والمؤونات
152968301.58	200013164.65	163571611.87	183271195.24	142454921.27	5- النتيجة العملياتية
343123098.91	254951764.57	164840374.12	177710456.40	132453560.20	المنتجات المالية
-190154797.33	-54938599.92	-1268762.25	5560738.84	10001361.07	الأعباء المالية
804954266.41	1238935789.53	1478972917.80	2098704713.91	1443809602.61	6- النتيجة المالية
77823533.00	127206062.00	277583318.00	628653272.00	338709218.00	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
5579922.73	21232781.46	7032819.01	96986328.41	15393711.92	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
11984129083.37	12328920538.10	10362516933.30	11464625109.18	10738510276.29	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
11262578272.69	11195958029.11	9168160152.51	9897587338.86	9638803603.60	مجموع منتجات الأنشطة العادية
721550810.68	1132962508.99	1194356780.79	1567037770.32	1099706672.69	مجموع لأعباء الأنشطة العادية
00	00	00	00	00	8- نتيجة الأنشطة العادية
00	00	00	00	00	العناصر غير العادية (المنتجات)
00	00	00	00	00	العناصر غير العادية (الأعباء)
00	00	00	00	00	9- نتيجة الأنشطة غير العادية
721550810.68	1132962508.99	1194356780.79	1567037770.32	1099706672.69	نتيجة السنة المالية
19736411.44	44778352.30	85189898.58	4426500.76	18117370.96	نتائج الأقلية
52226781.96	-3526470.31	96748968.51	62302666.02	25993947.24	حصة في نتيجة الشركات الزميلة
793514004.08	1174214390.98	1376295647.88	1509161605.06	1143817990.89	10- نتيجة السنة المالية

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملاحق من 06 إلى 10

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

2- تحليل النتائج الوسيطة لجدول حساب النتائج

يتضمن جدول حساب النتائج حسب الطبيعة المعد وفق النظام المحاسبي المالي مجموعة من النتائج الوسيطة التي تسمح بالتعرف على كيفية تكون النتيجة الصافية، والتي تعتبر كمؤشرات تمكن المستثمرين وغيرهم من تقييم نشاط وأداء مجمع صيدال وتتبع تطورها، وبالتالي إعطاء تصور عن أداء وقدرة المجمع على تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية مستقبلا.

2-1- تحليل رقم الأعمال

يعبر رقم الأعمال عن المبيعات المنجزة من قبل المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، ويعتبر من بين أهم العناصر التي يهتم بها جميع الأطراف، من بينهم المستثمرين الذين يعتبرونه مؤشر عن الحالية الصحية للمؤسسة، لأن رقم أعمال مرتفع يعني أداء إنتاجي وتسويقي جيد وبالتالي نتائج جيدة، سنحاول تتبع تطوره من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 38: تطور رقم أعمال مجمع صيدال

السنوات	رقم الأعمال	قيمة التطور	نسبة التطور	نسبة تحقيق الأهداف
2015	9984043757.71	/	/	74.80%
2016	10223411484.28	239367726.57	+ 2.40%	86.31%
2017	10265897771.06	42486286.78	+ 0.41%	90.62%
2018	10317577775.54	51680004.48	+ 0.50%	88.10%
2019	9392750935.10	924826840.44-	- 9%	74.78%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على: - جدول رقم 37

-Rapport du conseil d'administration 2015 à 2019- groupe saidal

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رقم أعمال مجمع صيدال في ارتفاع مستمر وبنسب متفاوتة خلال أربع سنوات الأولى من الدراسة لكن سرعان ما تراجع بشكل كبير في سنة 2019 ويمكن التفصيل في ذلك كما يلي:

- في سنة 2015 بلغت قيمة رقم أعمال المجمع 9984043757.71 دج. وهو ما يقارب حجم مبيعات يعادل 103868 ألف وحدة مباعه،¹ وهو ما يمثل إنجاز 74.80% من الهدف المحدد، وحسب تقرير مجلس إدارة مجمع صيدال فإنه رغم التحسن الطفيف في رقم الأعمال لسنة 2015 مقارنة بسنة السابقة لكن يبقى الأداء الضعيف الذي يمكن إرجاعه للأسباب التالية:²

- عدم كفاية القدرات لبعض الاشكال الصيدلانية.
- ضعف مبيعات المنتجات المتعلقة بأمراض القلب والسكري.
- سحب منتجات من عملية الإنتاج كجزر من عملية تعزيز مراقبة الجودة.

¹ Rapport du conseil d'administration 2015 -groupe saidal , P 12

² Rapport du conseil d'administration 2015- groupe saidal , P 12.

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

- وقف إنتاج الأدوية في شكل شراب "Sirop" في مصنع قسنطينة على مدى 5 أشهر
 - في سنة 2016 بلغت قيمة رقم أعمال المجمع 10223411484.28 دج. وهو ما يقارب حجم مبيعات يعادل 107618 ألف وحدة مباعة¹، ويمثل نسبة إنجاز 86.31% من الهدف المحدد، وبنسبة زيادة قدرها 2.40% مقارنة بسنة 2015، وتعود هذا الإرتفاع نتيجة الأسباب الأساسية التالية:²
 - العمل في فرق 2×8 أو 3×8 في موقعي الحراش وجسر قسنطينة؛
 - توقيع إتفاقيات مع عملاء في بداية السنة؛
 - القيام بإجراءات تدبير تجارية جديدة؛
 - زيادة مبيعات Somedial بسبب تحمل صيدال مسؤولية ترويج وتوزيع منتجاتها من خلال عقد خدمة³؛
 - في سنة 2017 بلغت قيمة رقم الأعمال للمجمع 10265897771.06 دج وهو ما يقارب حجم مبيعات يعادل 106855 ألف وحدة مباعة، ويمثل إنجاز 90.62% من الهدف المحدد، وبنسبة طفيفة قدرها 0.41% مقارنة بسنة 2016.
 - في سنة 2018 بلغت قيمة رقم أعمال المجمع 10317577775.54 دج. وهو ما يقرب حجم مبيعات يعادل 108523 ألف وحدة مباعة⁴، وهو يمثل إنجاز 88.10% من الهدف المحدد، وبنسبة طفيفة قدرها 0.50% مقارنة بسنة 2017.
 - في سنة 2019 بلغت قيمة رقم أعمال المجمع 9392750935.10 دج. وهو ما يقرب حجم مبيعات يعادل 104155 ألف وحدة مباعة⁵، وهو يمثل إنجاز 74.78% من الهدف المحدد، وبنسبة طفيفة قدرها 0.41% مقارنة بسنة 2018. هذا الإنخفاض في المبيعات وكذلك عدم تحقيق الأهداف يرجع بشكل أساسي إلى الوضع السياسي والإقتصادي الذي مرت به البلاد الذي أثر سلباً على مشتريات الصيادلة وتجار الجملة وبالتالي على مبيعات المجمع.⁶
- من خلال ما سبق يلاحظ أن رقم أعمال المجمع في نمو تصاعدي ولكن بوتيرة بطيئة في السنوات الأربع الأولى كانت أكبر نسبة نمو 2.4% المسجلة سنة 2016 للأسباب المذكورة سابقاً، لتتراجع هذه النسبة سنة 2017 و 2018 لتصبح 0.41% و 0.50% على التوالي، هذا التراجع الملاحظ في نمو رقم الأعمال كان بسبب المنافسة من طرف الخوص في سوق الأدوية وكذلك ترجع مشتريات الزبون "Digromed"، لكن سرعان ما أصبح نمو سالب في رقم الاعمال سنة 2019 بسبب إنخفاضه بنسبة 9% والذي ترجع لأسباب متعلقة بالوضع العام للبلاد، كما سجل المجمع عموماً أداء مقبول بحيث إستطاع أن يحقق في المتوسط 83% من أهداف البيع المخططة.

¹ Rapport du conseil d'administration 2016 - groupe saidal ,P 23

² Rapport du conseil d'administration 2016- groupe saidal , P 8

³ Rapport du conseil d'administration 2016- groupe saidal , P23

⁴ Rapport du conseil d'administration 2018- groupe saidal , P 33

⁵ Rapport du conseil d'administration 2019- groupe saidal , P 35

⁶ Rapport du conseil d'administration 2019- groupe saidal , P11

2-2- تحليل إنتاج السنة المالية

يمثل الجدول التالي تطور مؤشر إنتاج السنة المالية لمجمع صيدال خلال فترة الدراسة

الجدول رقم 39 : تطور إنتاج السنة المالية لمجمع صيدال

السنوات	إنتاج السنة المالية	قيمة التطور	نسبة التطور
2015	9972150634.01	/	/
2016	10489075107.79	516924473.78	+ 5.18%
2017	9707567809.90	- 784507297.89	- 7.45%
2018	10589699874.49	882132064.59	+ 9.08%
2019	10478685942.18	- 111013932.31	- 1.05%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على جدول رقم 37

يلاحظ من خلال الجدول السابق تذبذب مستوى الإنتاج الإجمالي للمجمع بين الزيادة والنقصان حيث قدر الإنتاج الإجمالي لسنة 2015 بـ 997215634.01 دج الذي سجا تراجع مقارنة بالسنة السابقة وتحقيق 83.79% من الأهداف، هذا التراجع في الإنتاج أسباب من بينها:¹

- الإفتقار إلى القدرة على إنتاج أشكال معينة من الأدوية.
- تقادم المعدات والآلات الأساسية.
- تأخر التمويل وعدم توفر بعض المواد الخام.
- سحب إنتاج بعض المنتجات الجاهزة في إطار تعزيز مراقبة الجودة.
- وقف إنتاج الدواء من نوع شراب "sirop" في مصنع قسنطينة على مدى 5 أشهر نتيجة التحسينات الواقعة في محطة معالجة المياه المشتركة مع مشروع قارورات الأنسولين.
- التوقف الطوعي لإنتاج بعض المنتجات بسبب الركود وتوفرها في المخازن بكميات كبيرة.
- التأخر في تلقي برنامج طلب إسترداد الهرمونات من الفرع التابع لمجمع صيدال صوميدال إضافة لمشاكل الصيانة.

أما إنتاج السنة خلال 2016 فقد شهد زيادة بـ 5.18% بسبب ارتفاع الطلب على منتجات المجمع وارتفاع حصته السوقية خلال هذه الفترة، مما استوجب زيادة الإنتاج لتغطية الطلب المتزايد. وقد إستطاع المجمع أن يحقق 93.10% من أهداف الإنتاج خلال هذه السنة²، إلا أن الإنتاج شهد إنخفاضاً في سنة 2017 بنسبة 7.45% بسبب تراجع إنتاج بعض فروع خاصة فرع بيوتيك، إلى جانب ظهور العديد من المنافسين لمنتجات المجمع، بعدها تحسن إنتاج المجمع بشكل ملحوظ في سنة 2018 بحيث قدرت نسبة الزيادة بـ 9.08% ، ليعود للإنخفاض في سنة 2019 بنسبة 1.05% .

¹ Rapport du conseil d'administration 2015- groupe saidal , P 16.

²Rapport du conseil d'administration 2016- groupe saidal, P 23

2-3- تحليل إستهلاكات السنة المالية

يعبر هذا مؤشر عن ما إستهلاكته المؤسسة من سلع ومواد وخدمات الغير، وتحليله يتطلب معلومات أكثر تفصيلا عن أنواع وقيمة الإستهلاكات والأسعار المرتبطة بها حتى يمكن تفسير أدق لتغير في مستوى الإستهلاك خاصة وأن المجمع يقوم بإستيراد معظم مستلزمات الإنتاج بالعملة الصعبة من المواد الأولية وغيرها والتي تتطلب مراقبة ومتابعة مستمرة تسمح بالتعرف على التركيبة النسبية للإستهلاك وبالتالي مراقبة تطور عملية الإستهلاك ومعرفة واكتشاف أي هدر للمواد المستهلكة، إلى جانب التنبؤ بشكل دقيق بقيمة الإستهلاك المستقبلي. ولمعرفة تطور استهلاك السنة لمجمع صيدال خلال فترة الدراسة قمنا بإعداد الجدول التالي:

الجدول رقم 40: تطور إستهلاكات السنة المالية لمجمع صيدال

السنوات	إستهلاكات السنة المالية	قيمة التطور	نسبة التطور
2015	4466777605.00	/	/
2016	4592557563.96	125779958.96	+ 2.81
2017	4758415000.45	165857436.49	+ 3.61%
2018	5691641429.11	933226428,66	+ 19.61%
2019	5691652073.57	10644.46	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على جدول رقم 37

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك ارتفاع تصاعدي في إستهلاكات السنة لمجمع صيدال بحيث سجلنا زيادة بـ 2.81% في سنة 2016 و 3.61% في سنة 2017 و 19.61% في سنة 2018 وزيادة طفيفة جدا في سنة 2019، وكما هو معلوم فإن معدل الإستهلاك في المؤسسة مرتبط عادة بتغير مستوى الإنتاج أو المبيعات، والشئ الملاحظ أن الإرتفاع في الإستهلاكات المسجل في خلال سنوات الدراسة كان بسبب الإرتفاع المستمر في مستوى النشاط معبر عنه برقم أعمال المجمع خاصة خلال الفترة ما بين 2016 إلى 2018.

2-4- القيمة المضافة للإستغلال

تمثل القيمة المضافة الفرق بين إنتاج السنة المالية وإستهلاكاتها، وتعد من أحسن المؤشرات تعبيراً عن أداء المؤسسة لأنها تقود إلى قياس الأداء الصافي للمؤسسة من خلال إظهار الفرق بين مردودية الأموال المستثمرة وتكلفتها، كما تعتبر مقياساً لمؤشرات أخرى كحجم المؤسسة ودرجة التكامل العمودي وغيرها من المؤشرات. وسنحاول تتبع تطور مؤشر القيمة المضافة لمجمع صيدال من خلال الجدول التالي:

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

الجدول رقم 41: تطور القيمة المضافة للإستغلال لمجمع صيدال

السنوات	القيمة المضافة للإستغلال	قيمة التطور	نسبة التطور
2015	5505373029.01	/	/
2016	5896517543.83	391144514,82	+ 7.10%
2017	4949154809.45	- 947362734,38	- 16.06%
2018	4898058445.38	- 51096364,07	- 1.03%
2019	4787033868.61	- 111024576,77	- 2.26%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على جدول رقم 37

حقق مجمع صيدال نموا إيجابيا في القيمة المضافة في سنة 2016 بمعدل زيادة 7.10% مما يدل على تحسن الكفاءة الإنتاجية للمجمع، ثم سرعان ما بدأت في الإنخفاض بحيث سجلنا تناقص في القيمة المضافة خلال سنوات 2017 و 2018 و 2019 بنسب متفاوتة كانت أكبرها سنة 2017 بـ 16.06%، ويمكن إرجاع سبب هذا التراجع في زيادة الإستهلاكات الوسيطة مقابل الإنخفاض المسجل في إنتاج السنة أو زيادته بمعدلات أقل، ففي كلتا الحالتين يعتبر هذا مؤشر عن تراجع الأداء الإنتاجي للمجمع.

ويمكن إستخدام القيمة المضافة للإستغلال في حساب المؤشرات التالية:

الجدول رقم 42 : مؤشرات القيمة المضافة للإستغلال لمجمع صيدال

المؤشر	العلاقة	2019	2018	2017	2016	2015
معدل الإدماج	القيمة المضافة / رقم الأعمال	50.90%	47.47%	48.20%	57.67%	55.14%
نسب تجزئة القيمة	أعباء المستخدمين/ القيمة المضافة	73.43%	67.98%	57.91%	51.28%	55.51%
بالنسبة للدولة	الضرائب والرسوم / القيمة المضافة	3.22%	3.47%	3.38%	2.95%	3.03%
بالنسبة للمؤسسة	إجمالي فائض الإستغلال/ القيمة المضافة	23.35%	28.55%	38.71%	45.77%	41.46%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على جدول رقم 37

- معدل الإدماج مؤشر يقيس قدرة المؤسسة على إنشاء الثروة إنطلاقا من رقم أعمالها المحقق، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المجمع إستطاع أن يحقق معدل إدماج كمتوسط يقدر بـ 51.87% وهو يساوي تقريبا النسبة النموذجية المقدرة بـ 50%، وهذا يعكس الأداء الاقتصادي الجيد للمجمع، ورغم الزيادة والنقصان المسجلة في معدل الإدماج خلال الفترة المدروسة إلا أنه يبقى قريب من النسبة النموذجية.

- أما نسب تجزئة القيمة المضافة فنلاحظ من خلال الجدول الثبات النسبي لعملية توزيع القيمة المضافة، إذ يمثل العمال المستفيد الأكبر من القيمة المضافة وبشكل متزايد، وهذا ما يبين أهمية العنصر البشري في مجمع صيدال، فرغم انخفاض أعباء المستخدمين خلال السنوات المتتالية إلا أنها تستحوذ على أكثر من نصف القيمة المضافة المحققة والتي تناقصت بشكل لافت خلال نفس الفترة، بينما تستفيد الدولة بالجزء الأقل نظرا لتعلق قيمة الضرائب والرسوم بمستوى النشاط في المجمع، في حين نجد إستفادة المجمع من القيمة المضافة تظهر في مبلغ

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

إجمالي فائض الاستغلال المتبقي والذي تناقص بشكل تدريجي خلال السنوات المتتالية ليستقر في حدود 23.35% في نهاية سنة 2019.

2-5- تحليل إجمالي فائض الإستغلال

يعبر الفائض الإجمالي للإستغلال عن فائض إيرادات الاستغلال المتولد عن نشاط المؤسسة بعد تغطية جميع أعباء الاستغلال المرتبطة بالنشاط، ويمكن متابعة تطور تغيرات إجمالي فائض الإستغلال لمجمع صيدال من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 43: تطور إجمالي فائض الإستغلال لمجمع صيدال

السنوات	إجمالي فائض الإستغلال	قيمة التطور	نسبة التطور
2015	2282709108.04	/	/
2016	2699225850.88	416516742,84	+ 18.24
2017	1915519849.74	- 783706001,14	- 29.03%
2018	1398313652.41	-517206197,33	- 27%
2019	1117771786.20	-280541866,21	-20.06%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على جدول رقم 37

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إجمالي فائض الإستغلال سجل زيادة معتبرة في سنة 2016 بنسبة 18.24% والتي تعتبر الزيادة الوحيدة المسجلة خلال الفترة المدروسة، هذه الزيادة كانت بسبب الإرتفاع المسجل في القيمة المضافة والتراجع في أعباء المستخدمين، ولكن بعد هذا الإرتفاع تراجع هذا المؤشر بشكل كبير ومستمر بداية من سنة 2017 إلى غاية سنة 2019، ويعود سبب هذا التراجع إلى الإنخفاض المستمر في القيمة المضافة والزيادة المسجلة في أعباء المستخدمين لنفس الفترة (2017-2019).

وعند الرجوع إلى بيانات الجدول رقم (نسب تجزئة القيمة المضافة) نلاحظ أن إستهلاكات أعباء المستخدمين من القيمة المضافة تمثل نسبة معتبرة وهي في تزايد مستمر وهذا طبعا على حساب إجمالي فائض الإستغلال، وبالتالي وجب مراجعة هذه النسبة مستقبلا إما بتخفيض عدد العمال أو الرفع من إنتاجية العامل.

2-6- تحليل النتيجة العملياتية والنتيجة المالية

تمثل النتيجة العملياتية الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارسة الأنشطة الأساسية، وهي تدل على مدى مساهمة دورة الإستغلال ودورة الإستثمار معا في خلق الإيرادات، وبالتالي فهي تمثل مؤشر للربح الاقتصادي فهي تقيس الأداء الاقتصادي والتجاري للمؤسسة بمعزل عن السياسات المالية والضريبية وتوزيعات رأس المال، أما النتيجة المالية فتتمثل الناتج الصافي من الأنشطة المالية للمؤسسة. ويمكن متابعة تطور النتيجة العملياتية والمالية وأثرهما على النتيجة العادية قبل الضريبة لمجمع صيدال من خلال الجدول التالي:

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

الجدول رقم 44: تطور النتيجة التشغيلية والمالية لمجمع صيدال

النتيجة العادية قبل الضريبة		النتيجة المالية		النتيجة التشغيلية		
نسبة التطور	القيمة	نسبة التطور	القيمة	نسبة التطور	القيمة	
/	1443809602.61	/	10001361.07	/	1433808241.54	2015
45.35%	2098704713.91	- 44.40%	5560738.84	+ 46%	2093143975.07	2016
- 29.52%	1478972917.80	- 122.81%	-1268762.25	- 29.28%	1480241680.05	2017
- 16.22%	1238935789.53	- 44.66%	-54938599.92	- 12.59%	1293874389.45	2018
- 35.02%	804954266.41	- 256.12%	-190154797.33	- 23.09%	995109063.74	2019

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على جدول رقم 37

من خلال الجدول أعلاه يمكن تفسير التطورات في النتائج الوسيطة السابقة كما يلي:

- تم تسجيل زيادة كبيرة في النتيجة التشغيلية بنسبة 46% هذا الإرتفاع يرجع أساسا إلى الزيادة المسجلة في إجمالي فائض الإستغلال والتراجع في الأعباء التشغيلية ومخصصات الإهتلاكات والمؤونات، لكن سرعان ما تراجعت بنسب معتبرة خلال السنوات 2017 و 2018 و 2019 بسبب الإخفاض الكبير الذي شهده إجمالي فائض الإستغلال.

- بالنسبة للنتيجة المالية فنلاحظ أن المجمع حقق نتيجة إيجابية معتبرة سنة 2015 بقيمة 10001361.07 دج لكن سرعان ما إنخفضت في سنة 2016 لتصبح 5560738.84 دج بنسبة تراجع 44.40%، أما في السنوات 2017 و 2018 و 2019 فكانت النتيجة التشغيلية سالبة وقيم متزايدة، ويمكن تفسير ذلك بالزيادة الكبير في الأعباء المالية المتمثلة أساسا في أعباء وفوائد القروض وإنخفاض النواتج المالية الناتج عن تراجع عوائد التوظيفات والإستثمارات المالية.

- أما بالنسبة للنتيجة العادية قبل الضريبة التي تمثل حاصل جمع النتيجة السابقتين فكانت موجبة في جميع السنوات، بحيث سجلت زيادة معتبرة سنة 2016 بنسبة 45.35% التي تعبر الزيادة الوحيدة خلال الفترة المدروسة، أما في السنوات 2017 و 2018 و 2019 فقد شهدت تراجع مستمر بنسب متفاوتة كان أكبرها سنة 2019 بـ 35.02% وسبب هذا التراجع هو تأثير التراجع المسجل في النتيجة السابقتين.

2-7- تحليل نتيجة السنة المالية الصافية

تعتبر نتيجة الصافية للسنة المالية المحصلة النهائية لنشاط المؤسسة ككل بعد إستبعاد الضريبة على الأرباح، فهي بذلك تعبر عن المردود المالي الصافي للمؤسسة

يمكن التعرف على التطورات المتعلقة بنتيجة السنة المالية الصافية لمجمع صيدال من خلال الجدول التالي:

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

الجدول رقم 45: تطور نتيجة السنة المالية الصافية لمجمع صيدال

السنة	النتيجة الصافية	قيمة التطور	نسبة التطور
2015	1143817990.89		
2016	1509161605.06	365343614.17	+ 32%
2017	1376295647.88	-132865957.18	- 8.80%
2018	1174214390.98	-202081256.9	-14.68%
2019	793514004.08	-380700386,9	-32.42%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على 37

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مجمع صيدال إستطاع أن يحقق نتائج إيجابية (أرباح) في كل سنوات الفترة المدروسة، لكن هذه النتائج متفاوتة من سنة لأخرى.

ففي سنة 2016 حقق مجمع صيدال نتيجة إيجابية بقيمة 1509161605.06 دج، مسجلا زيادة بقيمة 365343614.17 دج وبمعدل نمو إيجابي يقدر بـ 32% وهو يمثل الإرتفاع الوحيد المسجل خلال الفترة المدروسة، ويمكن إرجاع سببه إلى تحسن مبيعات المجمع.

أما في سنوات 2017 و 2018 و 2019 فقد شهدت نتيجة الصافية للمجمع تراجع خاصة في سنة 2019 الذي إنخفضت فيه النتيجة الصافية بنسبة 32.42% والسبب الأساسي في هذا التراجع هو إنخفاض الذي شهده رقم الأعمال خلال السنوات السالفة الذكر وبالأخص سنة 2019 الذي إنخفض بشكل كبير نتيجة الظروف السياسية والإقتصادية غير ملائمة التي مرت بها البلاد خلال سنة هذه السنة.

2-8- قدرة التمويل الذاتي

ويعتبر مؤشر يسمح بقياس قدرة المؤسسة على تمويل إحتياجاتها من خلال مصادرها الداخلية، ويمكن حساب قدرة التمويل الذاتي لمجمع صيدال من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 46: تطور قدرة التمويل الذاتي لمجمع صيدال

السنة	النتيجة الصافية (1)	مخصصات الإهلاكات والمؤونات (2)	قدرة التمويل الذاتي (1) + (2)	نسبة التطور
2015	1143817990.89	1328939749.35	2472757740.24	/
2016	1509161605.06	1299102638.36	2808264243,42	+13.56
2017	1376295647.88	868249692.56	2244545340,44	- 20.07%
2018	1174214390.98	1454793798.08	2629008189,06	+ 17.12
2019	793514004.08	1399508839.03	2193022843,11	- 16.58%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على 37

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن المجمع يتوفر على طاقة تمويلية جيدة خلال سنوات الدراسة، ويرجع ذلك أساساً إلى تحقيق المجمع لنتائج إيجابية خلال هذه الفترة، مما أعطى المجمع القدرة على تمويل جزء معتبر من احتياجاته من خلال مصادره الداخلية.

وكما هو ظاهر في الجدول أعلاه تم تسجيل زيادة في قدرة التمويل الذاتي سنة 2016 بنسبة 13.56% بسبب زيادة النتيجة الصافية، ليتراجع في سنة 2017 ويسجل إنخفاض معتبر بنسبة 20.07% والذي كان بسبب الإنخفاض المسجل في كلا العنصرين المكونين له، ليعود للإرتفاع في سنة 2018 بنسبة 17.12% وهذه المرة بسبب الزيادة المعتبرة في مخصصات الإهلاك رغم التراجع المسجل في النتيجة الصافية، أما في سنة 2019 فقد عاد للإنخفاض مسجل نسبة تراجع تقدر بـ 16.58% والذي كان أساساً بسبب الإنخفاض الكبير في النتيجة الصافية التي حققها المجمع خلال هذه السنة.

3- حساب وتحليل النسب المالية المرتبطة بجدول حساب النتائج

هناك نسب مالية عديدة يمكن إشتقاقها من هذه القائمة، لكن سنركز على النسب التي تؤثر في قرارات الأستثمار وهي نسب الربحية ونسب السوق.

3-1- نسب الربحية

بما ان المستثمرين يتطلعون للفرص المربحة لتوجيه أموالهم، فإن الربح والنسب المالية المرتبطة به تعد من بين أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المستثمرون في إتخاذ قراراتهم، لأن الربح يعبر عن المقدرة الكسبية للمؤسسة أما نتائج نسب الربحية فهي تعكس كفاءة وفعالية أداء المؤسسة في توليد الأرباح وتعظيم الربحية وتعد مؤشراً على إستمرار المؤسسة في الحياة الاقتصادية، ويمكن حساب نسب الربحية لمجمع صيدال من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 48: نسب الربحية لمجمع صيدال خلال الفترة (2015-2019)

النسب	العلاقة	2015	2016	2017	2018	2019
هامش ربح العمليات	النتيجة قبل الضريبة والفوائد / صافي المبيعات	0.14	0.20	0.14	0.12	0.10
هامش الربح الصافي	النتيجة الصافية/ صافي المبيعات	0.11	0.14	0.13	0.11	0.08
معدل العائد على الاصول	النتيجة قبل الضريبة والفوائد / إجمالي الأصول	0.041	0.045	0.030	0.032	0.024
معدل العائد على حقوق الملكية	النتيجة الصافية/ حقوق الملكية	0.055	0.054	0.049	0.059	0.036

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم 27 و 37

من خلال الجدول أعلاه يمكن تفسير نسب الربحية لمجمع صيدال كما يلي:

- يعتبر هامش ربح العمليات مقياساً للأداء الحقيقي للمؤسسة وهو مؤشر لقياس الكفاءة التشغيلية لها، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أعلى قيمة له كانت في سنة 2016 بـ 0.2 دينار عن كل 1 دينار من المبيعات وهي الزيادة الوحيدة المسجلة خلال الفترة المدروسة لبدأ بعد هذه السنة بالتراجع ليصبح 0.14 و 0.12 و 0.10 خلال

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

سنوات 2017 و 2018 و 2019 على التوالي، هذا التراجع كان بسبب الإنخفاض المستمر في النتيجة التشغيلية خلال السنوات الثلاثة السالفة الذكر ورغم الزيادة المسجلة في رقم الاعمال خاصة في سنة 2017 و 2018 وهذا يعني أن سبب الإنخفاض في النتيجة التشغيلية ليست المبيعات بل الزيادة المسجلة والمتزايدة في الإستهلاكات والمصاريف التشغيلية.

- يشير هامش الربح الصافي إلى مدى ربحية المبيعات وقدرة الجهود البيعية على تحقيق الأرباح، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل 1 دينار من المبيعات يحقق ما قيمته كمتوسط 0.11 دينار من الأرباح، وكان أكبر هامش ربح في سنة 2016 بـ 0.14 دينار عن كل وحدة من المبيعات والذي يعتبر الزيادة الوحيدة المسجلة خلال الفترة المدروسة، ليشهد بعد سنة 2016 تراجع مستمر خلال سنوات 2017 و 2018 و 2019 بـ بنسب 7.14% و 15.38% و 27.27% على التوالي بسبب الإنخفاض المستمر في النتيجة الصافية وارتفاع قيمة المبيعات خلال السنوات السابقة ما عدا سنة 2019 التي شهدت إنخفاض في كلا طرفي العلاقة.

-معدل العائد على الأصول يستخدم لرصد كفاءة المؤسسة في توليد الأرباح من أصولها، وبما أن معدل العائد على الأصول موجب في جميع السنوات هذا يدل أن مساهمة الأصول كانت إيجابية في أرباح مجمع صيدال بحيث أن كل 1 دينار مستثمر من أصول المجمع يساهم في المتوسط بـ 0.0344 دينار في الأرباح، وقد شهدنا زيادة في هذا المعدل خلال سنة 2016 الذي يمكن أرجاعه إلى زيادة الأرباح بنسبة أكبر من زيادة الاصول، لينخفض في سنة 2017 بسبب تراجع أرباح المجمع مقابل زيادة في أصوله، ليزداد في سنة 2018 زيادة طفيفة، ليسجل أكبر تراجع له سنة 2019 بـ 25% مقارنة بالسنة السابقة بسبب التراجع الكبير في الأرباح المجمع في هذه السنة.

- معدل العائد على حقوق الملكية يستخدم لقياس مدى نجاح المؤسسة في تعظيم عائد المستثمرين، ومن خلال الجدول أعلاه يتضح أن كل 1 دينار مستثمر من أموال مساهمي مجمع صيدال يعطي نتيجة صافية بمتوسط 0.05 دينار، وقد شهد هذا المعدل تذبذب خلال الفترة المدروسة بحيث سجل إنخفاض طفيف سنة 2016 بنسبة 1.81% والذي يرجع سببه إلى زيادة أموال المساهمين بمعدل (+34.19%) أكبر من معدل زيادة الأرباح (+32%) لواصل تراجعها أيضا في سنة 2017 بنسبة 9.25%، وقد سجل هذا المعدل أكبر قيمة له سنة 2018 بـ 0.059 دينار عن كل دينار مستثمر من أموال الملاك بنسبة زيادة تقدر بـ 20.41% وهذا بسبب التراجع الكبير في قيمة الأموال الخاصة مقارنة بالأرباح، وقد سجلت سنة 2019 أقل قيمة لمعدل العائد على حقوق الملكية بـ 0.036 دينار بنسبة تراجع تقدر بـ 39% نتيجة الإنخفاض الكبير في أرباح هذه السنة.

3-2- نسب السوق

بالإضافة إلى نسب الربحية السابقة هناك نسب أخرى يهتم بها المستثمر ويعتمد عليها في إتخاذ وترشيد قراره الإستثماري وهي نسب السوق أو نسب التقييم أو نسب الإستثمار، تساعد هذه النسب المستثمرين على تقييم أسهم الشركة وما تدره تلك الأسهم من عوائد.

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

وستقوم بحساب أهم نسب السوق المتعلقة بمجمع صيدال من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 48: نسب السوق لمجمع صيدال خلال الفترة (2015-2019)

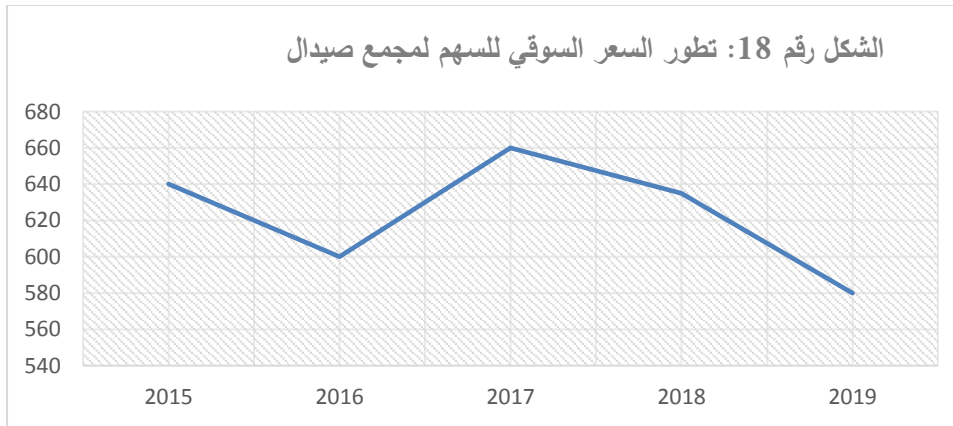
2019	2018	2017	2016	2015	العلاقة	النسب
580	635	660	600	640	/	سعر السهم في نهاية الفترة
2177.62	1979.64	2793.15	2746.40	2046.59	إجمالي الأموال الخاصة/ عدد الأسهم العادية	القيمة الدفترية للسهم
79.35	117.42	137.62	150.91	114.38	صافي الربح / عدد الأسهم العادية	ربحية السهم العادي
25	40.5	45	40	40	الأرباح الموزعة/ عدد الأسهم العادية	توزيعات السهم العادي
31.50%	34.49%	32.69%	26.50%	34.97%	الأرباح الموزعة/ صافي الربح	نسبة توزيع الأرباح
23.2	15.67	14.66	15	16	سعر السهم السوقي/ حصة السهم من الأرباح	نسبة سعر السهم إلى ربحيته
0.2663	0.3207	0.2362	0.2184	0.3127	السعر السوقي للسهم/ القيمة الدفترية للسهم	القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم
0.043	0.063	0.068	0.066	0.0625	نصيب السهم من التوزيعات / السعر السوقي للسهم	ربح السهم
4.31%	6.37%	6.81%	6.66%	6.25%		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على: - الجدول رقم 27

Rapport du conseil d'administration 2015 a 2019- groupe saidal

من خلال الجدول أعلاه يمكن تحليل نسب السوق المتعلقة بمجمع صيدال خلال الفترة المدروسة كما يلي:

- نلاحظ أن سعر السوق لسهم صيدال في تذبذب بين الزيادة والنقصان ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني التالي:



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول 48

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تراجع في القيمة السوقية للسهم في سنة 2016 بنسبة 6.25% لترتفع قيمته في سنة 2017 إلى سعر 660 دج وهي أعلى قيمة له خلال الفترة المدروسة ليعود لتراجع في سنة 2018 بنسبة 3.78% وكذلك في سنة 2019 الذي سجلت أدنى قيمة سوقية خلال الفترة المدروسة والتي قدرت بـ 580 دج، هذه التراجع والزيادة هو راجع إلى انخفاض وزيادة الطلب على أسهم صيدال في البورصة.

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

- تمثل ربحية السهم العادي مؤشر عن وجود نمو محتمل في حقوق الملكية والذي ينعكس بشكل إيجابي على الأسعار السوقية للأسهم، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن متوسط ربحية السهم العادي لمجمع صيدال يقدر بـ 120 دج للسهم وهو يمثل قيمة معتبرة ومردودا مرضيا لحاملي الأسهم.

نلاحظ أن أعلى قيمة لربحية سهم صيدال كان في سنة 2016 بـ 150.91 دج لسهم وهذا طبعا بسبب الزيادة الكبيرة في الأرباح المحققة ليبدأ بالإنخفاض بداية من سنة 2017 لتصبح قيمته 137.62 دج ثم 117.42 دج في سنة 2018 وصولا إلى 79.35 دج في سنة 2019، وهذا بسبب إنخفاض المتواصل لمستوى الأرباح الذي شهدته ثلاثة السنوات الأخيرة.

- تقيس نسبة توزيعات السهم العادي المقدار النقدي الذي سيحصل عليه كل مساهم مقابل كل سهم يمتلكه، ومن خلال الجدول أعلاه يتضح أن مجمع صيدال يتبع سياسة توزيع أرباح مستقرة وثابتة عموما خاصة خلال أربع سنوات الأولى من فترة الدراسة، حيث بلغت حصة السهم من الأرباح 40 دج خلال سنوات 2015 و 2016 ثم إرتفعت بـ 5 دج لتصبح 45 دج في سنة 2017 ثم تنخفض لتصبح بقيمة 40.5 دج ، ولكن في سنة 2019 سجلت أقل قيمة له بـ 25 دج للسهم أي بإنخفاض يقدر بـ 38.27% مقارنة بالسنة السابقة، ويمكن إرجاع السبب هذا التراجع في الإنخفاض الكبير المسجل في أرباح سنة 2019.

والشيء الملاحظ أنه رغم التناقص المسجل في الأرباح خلال الفترة المدروسة إلا أن المجمع بقي يحافظ على نفس قيمة التوزيعات لأرباح الأسهم وهذا ما تؤكدته نسبة توزيع الأرباح التي كانت في تزايد وتغيرت قيمتها للمحافظة على ثبات في حصة السهم الربحية وهذا من أجل جذب المستثمرين وتشجيع الإقبال على الاستثمار في أسهم المجمع ، وكذا محاولة لدعم السعر السوقي لسهم صيدال.

- نسبة سعر السهم إلى ربحيته وتعرف أيضا بمضاعف عائد السهم، وتعتبر هذه النسبة مؤشرا جيد للتعرف على الإتجاهات المستقبلية لأسعار الأسهم السوقية، ومن خلال الجدول أعلاه أن نسبة سعر السهم إلى ربحيته قد بلغت على التوالي (16 ، 15 ، 14.66 ، 15.67 ، 23.2) فهي متذبذبة بين الإنخفاض والإرتفاع وهذا راجع لتقلبات سعر السهم في البورصة، بحيث سجلنا انخفاض في هذه النسبة خلال السنوات الثلاثة الأولى لتعود للإرتفاع بداية من سنة 2018 وتستقر في 23.2 في سنة 2019.

- يقدر متوسط القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم لمجمع صيدال بـ 0.27 وهذا يعني أن القيمة السوقية لسهم صيدال تمثل تقريبا ثلث القيمة الدفترية له، وهي نسبة منخفضة جدا تعني هناك أداء غير جيد من قبل إدارة صيدال من وجهة نظر المستثمرين، مما أنعكس على السعر السوقي للسهم فأنخفض إلى حد عدم وصوله إلى القيمة الدفترية للسهم.

- يحسب ريع السهم لتقدير عائدات المساهمين بالنسبة إلى السعر السوقي للسهم، ويعتبر مؤشر يقيس حجم التدفق النقدي الذي يحصل على المستثمر مقابل كل دينار من سعر السهم، ويستخدم للحكم على فرص الإستثمار البديلة، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ هذا المؤشر بقي ثابت في خلال ثلاثة سنوات الأولى ليبدأ في الإنخفاض

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

بداية من سنة 2018 ويستقر في نسبة 4.31% في سنة 2019، ويجب مقارنة هذا المؤشر مع مؤشرات الإستثمارات المماثلة في السوق المالي للحكم على مؤشر صيدال.

من خلال حساب وتحليل نسب السوق السابقة يمكن إستنتاج ما يلي:

- نلاحظ أن مجمع صيدال يتمتع بربحية سهم عالية رغم الإنخفاض المسجل في قيمتها، هذا إذا قورنت بربحية أسهم الشركات الأخرى المدرجة في بورصة الجزائر، كما أن نصيب السهم من توزيعات الأرباح عموما ظل مستقرا في حدود معينة رغم إتجاه التناقصي لأرباح المجمع الذي يعكس سياسة المجمع في المحافظة على ثبات توزيعاته. كما نلاحظ أن نسبة الأرباح الموزعة تتراوح ما بين 27% إلى 34% من إجمالي الأرباح المحققة وهذا يعني أن المجمع يحاول أن يوفق بين ثبات سياسة توزيع الأرباح وكذلك المحافظة على ثبات السياسة التمويلية المتبعة التي يحتفظ فيها صيدال بجزء من الأرباح في شكل احتياطات من أجل تمويل إستثماراته التوسعية.

فمثلا في سنة 2018 قررت الجمعية العامة لمجمع صيدال توزيع النتيجة الصافية للشركة الأم المقدرة بـ

1292124259.29 دج كما يلي:¹

• مساهمي مجمع صيدال: 405000000 دج؛

• مكافئات أعضاء مجلس الإدارة 1650000 دج؛

• مكافئات العمال 315000000 دج؛

• احتياطات إختيارية 57047259.29 دج؛

- نلاحظ أن مؤشر القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية أقل من الواحد وهي قيمة متدنية تدل أن المجمع لم يحقق أي قيمة إضافية لحملة الأسهم ، وهذا يعكس الأداء الضعيف من قبل إدارة صيدال وعدم كفاءتها في السعي نحو تعظيم القيمة السوقية لأسهمها.

من خلال ما سبق نستنتج أن جدول حساب النتائج بشكله الجديد وفق النظام المحاسبي المالي سمح بتوفر معلومات أكثر تفصيلا ودلالة إذا ما قورن بحساب النتائج وفق المخطط الوطني المحاسبي، وهذا بإحتوائه على نتائج وسيطية جديدة مثل إجمالي فائض الإستغلال والنتيجة العملياتية والنتيجة المالية وغيرها، التي تسمح بتحليل أدق لأداء المؤسسة والتنبؤ بمستقبله، وهذا طبعا سوف يعزز من جودة المعلومات المحتواة في هذه القائمة وينعكس إيجابا على القرارات الإستثمارية.

¹ Rapport du conseil d'administration 2019- groupe saidal ,p3

المطلب الثالث: تحليل التدفقات النقدية لمجمع صيدال

يعتبر جدول تدفقات الخزينة من بين أهم الإضافات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، ويحتوي على معلومات مهمة غير متوفرة في القوائم المالية الأخرى تمكن المستثمرين من التقييم السليم للسيولة وقدرة المؤسسة على توليدها، والتنبؤ بقيمة وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، كما تمكنهم أيضا من إشتقاق مجموعة من المؤشرات المالية التي تسمح لهم بالتحليل والتقييم الدقيق للوضع المالي للمؤسسة، وهذا طبعا سوف يساعد المستثمرين من إتخاذ القرار الإستثماري المناسب، وسنقوم من خلال هذا المطلب بعرض وتحليل جدول تدفقات الخزينة لمجمع صيدال للفترة (2015 – 2019) ، وحساب مختلف المؤشرات المالية التي يمكن إشتقاقها من هذه القائمة محاولين إبراز مساهمة النظام المحاسبي المالي من خلال جدول تدفقات الخزينة في ترشيد قرارات المستثمرين.

1- عرض جدول سيولة الخزينة لمجمع صيدال

يقوم مجمع صيدال بإعداد وعرض جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة وكما نص عليه النظام المحاسبي المالي، وسنقوم من خلال هذا العنصر بعرض جدول سيولة الخزينة لمجمع صيدال خلال الفترة (2015-2019) كما يلي:

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

الجدول رقم 49: جدول سيولة الخزينة لمجمع صيدال خلال الفترة (2015-2019) الوحدة: اذج

2019	2018	2017	2016	2015	البيان
					تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية
9854929791.67	10472069477.17	9847713875.51	9535221529.78	9233980206.17	التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
-10487313587.16	-11339218746.31	-5801860431.32	-6360818081.20	-8351835439.10	المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين
-353150166.36	-78971094.82	-2551712872.80	-2400263515.32	-126096476.77	الفوائد و المصاريف المالية الاخرى المدفوعة
-122858267.04	-304125805.00	0.00	0.00	0.00	الضرائب عن النتائج المدفوعة
-1108592228.89	-1250246168.96	1494140571.39	774139933.26	756048290.30	تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
-1108592228.89	-1250246168.96	1494140571.39	774139933.26	756048290.30	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (A)
					تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار
-176324993.31	-294382296.67	-868946566.31	-456690524.52	-141580737.53	المسحوبات من إقتناء تقيينات عينية أو معنوية
0.00	0.00	0.00	1932147.74	7073613.60	التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقيينات عينية أو معنوية
-1625034364.00	-1000000000.00	0.00	-142619452.95	-34505068.95	المسحوبات عن إقتناء تقيينات مالية
2000000000.00	1000000000.00	0.00	0.00	0.00	التحصيلات عن عمليات التنازل عن التقيينات المالية
122500000.00	150451388.88	22500000.00	22500000.00	15000000.00	الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
28233733.69	23017682.38	0.00	39802995.41	29145996.80	الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المسلمة
549574576.58	-120913225.41	-846446566.31	-535074834.32	-124866196.08	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار (B)
					تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
0.00	0.00	0.00	0.00	00.0	التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم
-44497971.50	-342371865.00	-3690980.00	-340067274.00	-64383328.09	الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
0.00	0.00	85070192.08	38568017.49	87971000.00	التحصيلات المتأتية من القروض
0.00	-105335003.97	-635564055.08	-853408350.46	-398559219.28	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
-44497971.50	-447706868.97	-554184843.00	-1154907606.97	-374971547.37	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (C)
0.00	0.00	0.00	0.00	46937.41	تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه سيولات
-803515824.01	-1818866263.34	93509162.08	-915842508.03	256257484.26	تغير أموال الخزينة في الفترة (A+B+C)
1891802945.88	3710669209.22	3617160047.14	4533002554.91	4276745070.65	أموال الخزينة وما يعادلها عند إفتتاح السنة المالية
1088287121.87	1891802945.88	3710669209.22	3617160046.88	4533002554.91	أموال الخزينة و ما يعادلها عند إقفال السنة المالية
-803515824.01	-1818866263.34	93509162.08	-915842508.03	256257484.26	تغير أموال الخزينة في الفترة

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملاحق من 11 إلى 15

2- تحليل أرصدة جدول سيولة الخزينة لمجمع صيدال

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مجمع صيدال حقق تغيرا إيجابيا في خزينته النقدية خلال سنة 2015 بقيمة 256257484.26 دج وسنة 2017 بقيمة 93509162.08 دج، وتغيرا سلبيا في سنة 2016 بقيمة 915842508.03 دج وسنة 2018 و 2019 بقيمة 1818866263.34 دج و 803515824.01 دج على التوالي، ويمكن معرفة الأسباب التي أدت إلى ذلك من خلال رصد التغيرات التي حدثت في الأنواع المختلفة لأنشطة المجمع .

1-2-1- صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية

يعبر هذا الرصيد عن حاصل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة الناتجة عن الأنشطة التشغيلية الأساسية للمجمع، بحيث سيمكن المستثمرين من التعرف على مدى قدرة مجمع صيدال على توليد تدفقات نقدية ذاتيا وإمكانية إعادة تدويرها في النشاط أو استخدامها في التوسع في الأصول الرأسمالية، كما أن متابعته تساعد على معرفة تطور الأداء التشغيلي وقدرة المجمع على النمو والإستمرار، وسنحاول من خلال الجدول التالي التعرف على أهم التغيرات التي طرأت على هذا الرصيد والوقوف على أسبابها بالمناقشة والتحليل.

الجدول رقم 50: تطور صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية لمجمع صيدال

السنوات	صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية	قيمة التغير	نسبة التطور
2015	756048290.30	/	/
2016	774139933.26	18091642,96	+ 2.39%
2017	1494140571.39	720000638,13	+ 93%
2018	-1250246168.96	- 2744386740.35	- 183.67%
2019	-1108592228.89	-141653940,07	- 11.33%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد الجدول رقم 49

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المجمع حقق صافي تدفق نقدي تشغيلي إيجابي في سنة 2015 و 2016 و 2017 بقيمة 756048290.30 دج و 774139933.26 دج و 1494140571.39 دج على التوالي وهو في زيادة مستمرة خلال هذه الفترة، بحيث سجلنا زيادة في صافي التدفق التشغيلي بـ 2.39% في سنة 2016 و 93% في سنة 2017، هذا الفائض والتغير الإيجابي المسجل فيه راجع أساسا الإرتفاع المستمر في قيمة التحصيلات النقدية المستلمة من الزبائن بنسبة 3.26% و 3.27% في سنة 2016 و 2017 على التوالي وفي نفس الوقت سجلنا تراجع مستمر في قيمة المبالغ النقدية المسددة للموردين والمستخدمين بنسبة 23.83% و 8.78%، وهذا يدل على فعالية سياسة المجمع في إدارة نشاطه التشغيلي وقدرته على توليد تدفقات نقدية من أنشطته الرئيسية، والتي إستطاعت من خلالها المحافظة على أدائه التشغيلي وتحسينه خلال الفترة السابقة، ولكن سرعان ما إنقلب الوضع في سنة 2018 و 2019 أين أصبح صافي التدفق النقدي التشغيلي سالبا بحيث تراجع بشكل كبير خاصة في سنة 2018 بنسبة 183.67% وهذا بسبب الزيادة المعتبرة في المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين بنسبة

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

94.44% وكذلك مدفوعات الضرائب رغم الزيادة المسجلة في تحصيلات الزبائن، نفس الشيء بالنسبة لسنة 2019 الذي زادت فيه التدفقات النقدية التشغيلية الخارجة عن التدفقات الداخلة وأدت إلى إنخفاض آخر في صافي التدفق التشغيلي وهذه المرة بنسبة 11.33% .

ومما سبق يمكن القول أن العجز في صافي التدفق النقدي التشغيلي المحقق في سنة 2018 و 2019 يعني أن هناك تراجع في الأداء التشغيلي للمجمع والسبب في أن الأموال المحصلة من الزبائن أصبحت غير كافية لتغطية تسديدات الموردين والمستخدمين والأعباء التشغيلية الأخرى رغم الزيادة في المبيعات في سنة 2018، وبالتالي يجب إعادة النظر في السياسة الإئتمانية إتجاه الزبائن والموردين بطريقة تسمح بتوفير سيولة كافية لمواجهة الإلتزامات والإحياجات التشغيلية.

1-2-2- صافي التدفقات النقدية للأنشطة الإستثمارية

يعبر هذا الرصيد عن حاصل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة الناتجة عن الأنشطة الإستثمارية للمجمع، بحيث يعتبر بالنسبة للمستثمرين كمؤشر لاحتمالات التوسع والنمو أو الانكماش المستقبلية للمجمع وبالتالي الزيادة أو الإنخفاض المستقبلي في الأرباح والتدفقات النقدية، وسنحاول من خلال الجدول التالي التعرف على أهم التغيرات التي طرأت على هذا الرصيد والوقوف على أسبابها بالمناقشة والتحليل.

الجدول رقم 51 : تطور صافي التدفقات النقدية للأنشطة الإستثمارية لمجمع صيدال

السنوات	صافي التدفقات النقدية للأنشطة الإستثمارية	قيمة التغير	نسبة التطور
2015	-124866196.08	/	/
2016	-535074834.32	-410208638.24	328.51%
2017	-846446566.31	-311371732.09	58.19%
2018	-120913225.41	725533340.9	-85.71%
2019	549574576.58	670487801.99	-554.51%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد بالجدول رقم 49

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المجمع حقق صافي تدفق نقدي إستثماري سالب في سنوات 2015 و 2016 و 2017 و 2018 بقيمة (-124866196.08دج، -535074834.32دج، -846446566.31دج، -120913225.41دج) على التوالي وهو في زيادة مستمرة خاصة خلال سنتي 2016-2017 وهذا بسبب الزيادة الكبيرة المسجلة في مسحوبات عمليات إقتناء الأصول الثابتة خاصة العينية منها التي إرتفعت قيمتها بنسبة 222.56% في سنة 2016 و 90.27% في سنة 2017 وإنخفضت ب 66.12% في سنة 2018 وهذا يعكس السياسة الإستثمارية التوسعية للمجمع خلال هذه الفترة، كما لاحظنا أيضا خلال هذه الفترة وجود مسحوبات لإقتناء التثبيات المالية وهذا قد يدل على رغبة المجمع في إستغلال السيولة المتوفرة في خلق أرباح إضافية مستقبلية، وفي المقابل سجلنا في نفس الفترة تدفقات نقدية إستثمار داخلة متمثلة أساسا في فوائد التوظيفات المالية وتحصيلات عمليات التنازل عن التثبيات المالية والتي إرتفعت قيمتها بشكل متزايد خاصة في سنة 2018 ولكن تبقى أقل من

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

التدفقات الإستثمارية الخارجة، أما في سنة 2019 فحقق المجمع تدفق نقدي إستثماري صافي موجب بقيمة 549574576.58 دج وهذا بسبب الزيادة الكبير في تحصيلات التنازل عن التثبيتات المالية ومقبوضات النتائج المسلمة في المقابل سجلنا تراجع في المسحوبات إقتناء الأصول الثابتة.

1-2-3- صافي التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية

يعبر هذا الرصيد عن حاصل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة الناتجة عن الأنشطة التمويلية للمجمع، بحيث يمكن المستثمرين من التعرف على قيمة ومصادر التمويل التي تحصل عليها المجمع خلال الفترة، والمبالغ المدفوعة كتوزيعات أرباح وغيرها، وسنحاول من خلال الجدول التالي التعرف على أهم التغيرات التي طرأت على هذا الرصيد والوقوف على أسبابها بالمناقشة والتحليل.

الجدول رقم 52 : تطور صافي التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية لمجمع صيدال

السنوات	صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية	قيمة التغير	نسبة التطور
2015	-374971547.37	/	/
2016	-1154907606.97	-779936059.6	208%
2017	-554184843.00	600722763.97	-52.01%
2018	-447706868.97	106477974.03	-19.21%
2019	-44497971.50	443257077.47	-99%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد الجدول رقم 49

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المجمع حقق صافي تدفق نقدي تمويلي سالب في جميع سنوات فترة الدراسة والذي يعني أن التدفقات النقدية التمويلية الخارجة المتمثلة أساسا في تسديدات القروض والحصص والتوزيعات المدفوعة كانت أكبر من التدفقات التمويلية الداخلة والمتمثلة فقط في تحصيلات القروض، بحيث كان أكبر عجز مسجل في الخزينة التمويلية في سنة 2016 بقيمة 1154907606.97 دج مسجلا زيادة بـ 208% وهذا كان بسبب الزيادة الكبير في تسديدات القروض والحصص والتوزيعات المدفوعة وإنخفاض في تحصيلات القروض، ليبدأ هذا العجز بالتراجع بداية من سنة 2017 ليستقر في قيمة 44497971.50 دج في سنة 2019 وهذا بسبب الإنخفاض المستمر في تسديدات القروض.

لقد إستطاع المجمع أن يمول جميع عملياته الإستثمارية خلال سنوات 2015 و 2016 و 2017 من خزينته التشغيلية، كما إستغلت الفائض النقدي المحقق من دورته التشغيلية أيضا في تغطية كل إلتزاماته التمويلية في سنة 2015 و 2017 ووجه الفائض التشغيلي المتبقي ليضاف إلى خزينة المجمع.

أما في السنة 2016 كان فيها الفائض التشغيلي بعد تغطية إحتياجات الإستثمار غير كافي لموجهة كل الإلتزامات التمويلية، وكذلك السنوات 2018 و 2019 التي حقق فيها المجمع عجز في خزينته التشغيلية لم يمكنه من تغطية إحتياجاته الإستثمارية والتمويلية، وبالتالي لجأ المجمع إلى النقدية التي كان بحوزته لتغطية هذه الإلتزامات مما اثر سلبا في تكوين الخزينة النهائية لهذه السنوات.

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

إن القرارات الإستثمارية التي إتخذتها المجمع والمتعلقة بإقتناء تسيّيات عينية وكذلك تسيّيات مالية والتي أدت إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية عن التدفقات الداخلة يعكس التوجه التوسعي للمجمع ومؤشر جيد على نمو أنشطته مستقبلا، وهذا ما لاحظناه من خلال جدول تدفقات الخزينة الذي أظهرت الأثر الإيجابي لهذه القرارات على النشاط التشغيلي من خلال الزيادة المستمرة في التحصيلات من الزبائن الذي يعطي صورة على نمو المبيعات والزيادة في الإنتاج وهذا ما يؤكد جدول حساب النتائج.

وحتى يتم التأكد من مصداقية وجودة أرباح مجمع صيدال نقوم بالمقارنة بين بين النتيجة الصافية (الأرباح) المحققة وصافي التدفق النقدي التشغيلي وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 53: مقارنة بين أرباح و صافي التدفق النقدي التشغيلي لمجمع صيدال للفترة (2015-2019)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى الأرباح	64.48%	47.94%	104.24%	-96.75%	-137.53%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد الجدول رقم 49 و 47

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن 64.48% من الأرباح الصافية للمجمع المحسوبة على أساس الإستحقاق هي أرباح نقدية، بمعنى أن قدرة المجمع على توليد النقدية من أرباحه تقدر كنسبة 64.48%، وقد إنخفضت هذه النسبة في سنة 2016 لتصبح 47.94%، ويمكن إرجاع ذلك إلى زيادة حجم المبيعات الأجلة للمجمع ، أما في سنة 2017 فقد سجلنا زيادة كبيرة في هذه النسبة بحيث قدرة بـ 104.24% وهذا يعني زيادة قدرة أرباح المجمع على توليد تدفقات نقدية تشغيلية وهذا يدعم جودة ومصداقية أرباح هذه السنة، أما في سنة 2018 و 2019 فكانت النتيجة الصافية أكبر بكثير من صافي التدفق النقدي التشغيلي الذي كان بقييم سالبة وهذا يعني أن النواتج المحققة غير نقدية وهذا قد أثر سلبا على الخزينة.

3- المؤشرات المالية المرتبطة بجدول سيولة الخزينة

يمكن للمستثمرين الإستفادة من المحتوى المعلوماتي لجدول سيولة الخزينة لمجمع صيدال في إشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم أوجه النشاط المختلفة للمجمع واختبار مدى الكفاءة في تسيير إحتياجاته المالية وهذا يساعدهم في بناء وترشيد مختلف قررتهم الإستثمارية، من بين أهم هذه النسب:

2-1- نسب تقييم جودة الربحية

تعتبر الأرباح والتدفقات النقدية من بين أهم المؤشرات التي يعتمد عليه المستثمر في إتخاذ وترشيد قراره الإستثماري، بحيث يعتبر المستثمرون أن الأرباح ذات جودة عالية كلما تمتعت بقدر أكبر على التحول إلى تدفقات نقدية، ومن خلال هذه النسب يستطيع المستثمر المقارنة بين العناصر التي ساهمت في تكوين الأرباح والعناصر التي ساهمت في تكوين التدفقات النقدية، وهذا يسمح بمعرفة أهم الأنشطة المولدة للنقدية، ويمكن حساب نسب تقييم جودة أرباح مجمع صيدال من خلال الجدول التالي:

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

الجدول رقم 54 : نسب تقييم جودة الربحية لمجمع صيدال للفترة (2015-2019)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة كفاية التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	1.016	0.9158	0.9985	0.871 0.8401	0.8811
مؤشر النشاط التشغيلي	0.512	0.371	0.903	-0.915	-1.097
مؤشر النقدية التشغيلية	0.644	0.479	1.042	-0.967	-1.375
العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي	0.079	0.080	0.155	-0.129	-0.127
العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	0.0234	0.0175	0.0322	-0.0332	-0.0301
العائد على الأموال الخاصة من التدفق النقدي التشغيلي	0.040	0.0296	0.0556	-0.0659	-0.0581
نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة	0.0016	0.0023	0.0022	0.014	0.012

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد الجدول 49 و 27 و 37

من خلال الجدول أعلاه يمكن تفسير نتائج نسب تقييم جودة الربحية لمجمع صيدال كما يلي:

- نسبة كفاية التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية: يستطيع المجمع في سنة 2015 أن يغطي 101.6% من احتياجاته الأساسية باستخدام التدفقات الداخلة من نشاطه التشغيلي، وهذه القدرة في تراجع مستمر لتصبح 91.58% في سنة 2016 وتستقر في 88.11% في سنة 2019 .

- مؤشر النشاط التشغيلي: في سنة 2015 نلاحظ أن 51.2% من النتيجة التشغيلية (أرباح المجمع قبل الضريبة والفوائد) تعتبر تدفقات نقدية ووقد إنخفضت لتصبح 37.1% في سنة 2016 بسبب زيادة النتيجة العملية بمعدلات أكبر من معدلات زيادة صافي التدفق التشغيلي، وقد ارتفع هذا المؤشر وارتفعت معه جودة الأرباح التشغيلية في سنة 2017 ليصبح 90.3% نتيجة الزيادة الكبير المسجلة في صافي التدفق التشغيلي، ولكن في سنوات 2018 و 2019 أصبح هذا المؤشر سالب وينسب معتبرة، وهذا نظرا لسلبية صافي التدفق التشغيلي المحقق، وهذا يعني تدني كبير في جودة الأرباح التشغيلية للمجمع، مع العلم أنه كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دل ذلك على زيادة في جودة الأرباح التشغيلية والعكس صحيح.

- مؤشر النقدية التشغيلية: في سنة 2015 نلاحظ أن 64.4% من الأرباح الصافية المجمع المحسوبة على أساس الإستحقاق هي أرباح نقدية (سيولة) وقد إنخفضت في سنة 2016 لترتفع بشكل كبير في سنة 2017 لتصبح 104.2% الذي يعكس قدرة الأرباح الصافية المجمع على توليد تدفقات نقدية تشغيلية وهذا يزيد من جودة ومصداقية الأرباح المحققة خلال هذه السنة، ولكن في سنوات 2018 و 2019 أصبح هذا المؤشر سالب وينسب معتبرة وهذا نظرا لسلبية صافي التدفق التشغيلي المحقق، وهذا يعني تدني في سيولة أرباح للمجمع والتي أثرت سلبا على جودها.

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

- العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي: نلاحظ أن 7.9% من مبيعات المجمع تم تحصيلها في سنة 2015 بمعنى كل 1دج من المبيعات ينتج عنه 0.079 دج تدفق نقدي، واستمرت هذه النسبة في الارتفاع لتصبح 8.80% و 15.5% في سنة 2016 و 2017 على التوالي، ورغم ضعف هذه النسبة خلال الفترة السالفة الذكر إلا أن هناك تحسن ملموس في السياسة الائتمانية للمجمع في تحصيل النقدية من الزبائن، لكن شهد هذا المؤشر تراجع كبير بتحقيقه لمعدلات سالبة خلال سنتي 2017 و 2018 بـ 12.9% و 12.7% والذي يعني الإرتفاع الكبير لمبيعات المجمع الأجلة ووجود خلال في سياسة المجمع الائتمانية إتجاه زبائنه ومورديه.

-العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي: نلاحظ أن كل 1دج مستثمر في الأصول يولد تدفق نقدي يقدر بـ 0.0234دج في سنة 2015 لترتفع هذه القيمة لتصبح 0.0322 دج في سنة 2017، رغم إنخفاض هذه النسبة فإن زيادتها تعني زيادة كفاءة المجمع في إستغلال أصولها وهو حافز لزيادة الإستثمار في المستقبل، لكن في سنة 2018 و 2019 أصبح هذا المؤشر سالب والذي يعني أن أصول المجمع أصبحت متخدمة للنقود أكثر من توليدها، وهذا قد يؤثر سلبا في قرارات المستثمرين إتجاه المجمع.

-العائد على الأموال الخاصة من التدفق النقدي التشغيلي: نلاحظ أن كل 1دج مستثمر من الأموال الخاصة يولد تدفق نقدي يقدر بـ 0.04 دج في سنة 2015 لترتفع هذه القيمة لتصبح 0.055دج في سنة 2017، رغم ضعف هذه النسبة فإن زيادتها تعني تحسن طفيف في كفاءة المجمع في إستغلال أموال المساهمين وهذا ربما قد يزيد من اهتمامهم وقدرة المجمع على زيادة رأس ماله في المستقبل، لكن في سنة 2018 و 2019 أصبح هذا المؤشر سالب مما يعكس الأداء الباهت لرؤوس الأموال المستثمرة والذي لا يرضي طموحات المساهمين في الحصول على مزيد من الأرباح الموزعة.

- نسبة الفوائد و التوزيعات المقبوضة: نلاحظ أن الفوائد النقدية المحصلة من استثمارات المؤسسة في القروض والأوراق المالية تمثل 0.16% و 0.23% و 0.22% و 1.14% و 1.2% من مجموع تدفقاتها النقدية التشغيلية الداخلة خلال سنوات الفترة المدروسة على التوالي، وهي نسب ضعيفة تدل أن المجمع يعتمد كليا على نشاطها الأساسي في توليد التدفقات النقدية.

من خلال حساب نسب الربحية السابقة لمجمع صيدال للفترة المدروسة يتضح أن هناك إختلال في السياسة الائتمانية للمجمع إتجاه زبائنه ومورديه، الذي أدى إنخفاض قدرته في تحقيق تدفقات النقدية من مبيعاته، بالإضافة إلى ضعف قدرة أصوله وأمواله الخاصة على تحقيق تدفقات نقدية، وهذا يؤثر سلبا في جودة أرباح مجمع صيدال والتي قد تتعكس بإنخفاض الطلب على أسهمه في البورصة.

2-2- نسب تقييم جودة السيولة

يعتبر جدول التدفقات النقدية القائمة الوحيدة المعدة على الأساس النقدي وبالتالي فهو المعبر الحقيقي للوضع النقدي لمجمع صيدال، ولهذا يهتم به المستثمرون بإستخدامه بالتقييم الدقيق للسيولة المجمع وجودتها، ومن خلال الجدول التالي يمكن حساب نسب تقييم جودة سيولة مجمع صيدال كما يلي:

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

الجدول رقم 55 : نسب تقييم جودة سيولة مجمع صيدال للفترة (2015-2019)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة التغطية النقدية	1.183	0.4318	0.9906	-0.7176	-0.6005
نسبة تغطية فوائد الديون	5.99	0.3225	0.5855	-15.83	-3.139
نسبة تغطية الديون القصيرة الأجل	0.132	0.116	0.220	-0.199	-0.191
معدل المرونة المالية	0.057	0.049	0.080	-0.065	-0.061
نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية إلى التدفقات الداخلة من الأنشطة التمويلية	0.4995	0.0643	0.0979	/	/
نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الإستثمارية	5.34	1.695	1.719	-4.247	-6.287
نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي	75.60	77.41	149.41	-125.85	-110.85
نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى توزيعات الأرباح النقدية	1.89	1.93	3.32	-3.08	-4.43

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد الجدول 49 و 27

من خلال الجدول أعلاه يمكن تفسير نتائج نسب تقييم جودة سيولة مجمع صيدال كما يلي:

- **نسبة التغطية النقدية:** نلاحظ أن المجمع في سنة 2015 و 2017 استطاع أن يحقق تدفقات نقدية تشغيلية صافية كافية لتغطية التزاماتها الإستثمارية والتمويلية، أما في السنوات 2016 و 2018 و 2019 فإنه لم يتمكن من ذلك بسبب الإنخفاض الكبير في صافي التدفقات التشغيلية وفي المقابل زيادة التدفقات النقدية الإستثمارية الخارجة والمتمثلة أساسا في اقتناء أصول الثابتة جديدة والتي ساهمت بشكل أساسي بعدم قدرة المجمع على تغطية كل إلتزاماته التمويلية مما أدى بالمجمع باستغلال النقدية التي بحوزته من السنة السابقة لتغطية هذه الإلتزامات.
- **نسبة تغطية فوائد الديون:** نلاحظ أن المجمع له قدرة على تغطية فوائد الديون في سنة 2015 بـ 6 مرات ولكن هذه القدرة تدهورة في السنوات الأخرى كما هو ظاهر في الجدول أعلاه بسبب التراجع الكبير المسجل في صافي التدفقات النقدية التشغيلية والإرتفاع في فواد الديون بسبب الزيادة الكبير في لجوء المجمع للقروض في تمويل أصوله، وبالتالي يواجه مجمع صيدال مشاكل في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.
- **نسبة تغطية الديون القصيرة الأجل:** يتضح أن التدفقات النقدية التشغيلية الصافية التي حققها المجمع في سنة 2016 قادرة على تغطية 13.2% من الديون القصيرة الأجل و زادت هذه القدرة لتصبح 22% في سنة 2017 ويعود سبب ذلك إلى زيادة صافي التدفقات النقدية التشغيلية، لكن في سنة 2018 و 2019 فقد تم تسجيل معدلات تغطية سالبة (-19.9% و -19.1%) والتي تعني أن النشاط التشغيلي للمجمع أصبح غير قادر على خلق تدفقات نقدية لتغطية ديونه القصيرة الأجل.

الفصل الرابع: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإستثمارية في مجمع صيدال

- **معدل المرونة المالية:** نلاحظ أن المجمع يستطيع أن يغطي 5.7% و 4.9% و 6.5% من مجموع ديونها باستخدام صافي التدفق النقدي التشغيلي في سنوات 2015 و 2016 و 2017 على التوالي وهي نسب ضعيفة وزادت هذه النسب تدهورا في سنة 2018 و 2019 بحيث أصبحت بقيم سالبة (-6.5% و -6.1%) على التوالي وهذا بسبب تحقيق صافي تدفق تشغيلي سالب في هذه السنوات، والتي تعني أن النشاط التشغيلي للمجمع أصبح غير قادر على خلق تدفقات نقدية لتغطية ديونه.

- **نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الاستثمارية:** من خلال النسب المحسوبة في الجدول أعلاه يتضح أن المجمع له القدرة في تغطية نفقاته الاستثمارية خلال سنوات الثلاثة الأولى باستخدام الفائض الناتج عن التدفقات النقدية التشغيلية، وكانت أفضل نسبة في 2015 والتي قدرت ب: 5.34 ثم 1.719 في 2017 ثم 1.696 في 2016 وهذا الإنخفاض كان بسبب الزيادة الملحوظة في إقتناء الاستثمارات والعمليات التوسعية التي قام بها المجمع خلال سنتي 2016-2017، أما في سنة 2018 و 2019 فكانت قيم هذا المؤشر سالبة بسبب سلبية صافي التدفقات النقدية التشغيلية المحقق في هذه السنوات، والتي تدل على عدم قدرة المجمع على تغطية نفقاته الإستثمارية رغم تراجعها باستخدام صافي تدفقاته التشغيلية.

- **نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية إلى التدفقات الداخلة من الأنشطة التمويلية:** نلاحظ أن 49.95% من الإستثمارات في الأصول الطويلة الأجل تم تمويلها عن طريق القروض لتتخفف هذه النسبة في سنة 2016 و 2017 لتصبح 6.43% و 9.79% على التوالي، وتتعدم في السنوات 2018 و 2019 بسبب عدم الإقتراض.

- **نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي:** تبين هذه مدى استقرار السياسة التي تتبعها إدارة المجمع في مجال توزيع الأرباح النقدية إعتقادا على تدفقاته النقدية من الأنشطة التشغيلية، ويلاحظ تذبذب هذه النسبة وتباين قيمها من سنة لأخرى نظرا لتذبذب صافي التدفقات التشغيلية، ورغم أهمية هذا المؤشر والذي يطمئن المستثمرين والمساهمين على سياسة توزيع الأرباح إلا أنه لا يعكس قيمة التوزيعات الفعلية للأرباح النقدية التي يقوم بها مجمع صيدال في كل سنة والتي تتميز بالثبات ولا ترتبط مطلقا بقيمة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مما يدل على عدم أهمية هذا المؤشر بالنسبة لإدارة المجمع.

- **نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى توزيعات الأرباح النقدية:** من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قدرة المجمع على تغطية توزيعات أرباحه النقدية باستخدام صافي التدفقات النقدي التشغيلي في زيادة خلال السنوات 2015 و 2016 و 2017 ب 1.89 و 1.93 و 3.32 على التوالي، لكن سرعان ما إنعكس الوضع في سنة 2018 و 2019 وأصبحت هذا المؤشر بقيم سالبة والذي يعني لجوء المجمع إلى مصادر أخرى لتغطية توزيعات الأرباح.

من خلال حساب نسب السيولة السابقة للمجمع للفترة المدروسة يتضح أن المجمع له إمكانيات كبيرة تسمح له بتوليد السيولة لكن لم تستخدم بالشكل الملائم، فرغم الزيادة في نشاط المجمع وتوسعه من خلال زيادة الإنتاج والمبيعات إلا أن ذلك لم يسمح للنشاط التشغيلي للمجمع بخلق السيولة الكافية لتغطية إحتياجات المجمع بالشكل المطلوب.

من خلال ما سبق نستنتج أن جدول سيولة الخزينة الذي إستحدثه النظام المحاسبي المالي يُمكن من الإجابة على العديد من التساؤلات التي لا يمكن أن تجيب عليها القوائم المالية الأخرى خاصة فيما يتعلق بالمركز النقدي للمؤسسة الذي يعتبر من أهم المعلومات التي تفيد المستثمرين في صناعة وإتخاذ قراراتهم، وبالتالي فإن ظهور هذه القائمة سمح بتوفر معلومات لم تكن متاحة من قبل عززت المحتوى المعلومات للقوائم المالية وأثرت بشكل إيجابي على مختلف الأطراف المستخدمة لها، كما أن الأساس النقدي الذي أُعتمد في إعداد هذه القائمة يُمكن من تدارك جوانب القصور الذي يميز أساس الإستحقاق المعتمد في إعداد الميزانية وحساب النتائج، كما أن المؤشرات المالية المشتقة من هذه القائمة يمكن إستخدام نتائجها لتحليل أفضل للوضع المالي للمؤسسة أو على الأقل تساعد في الحكم على نتائج المؤشرات المشتقة من الميزانية وحساب النتائج، وبالتالي فإن إستحداث هذه القائمة عزز من مصداقية المعلومات الظاهرة في القوائم المالية وجعلها أكثر ملاءمة في إتخاذ القرارات الإستثمارية.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل تم انجاز الدراسة التطبيقية واختارنا لهذا الغرض مجمع صيدال الذي رأينا أنه هو المؤسسة الاقتصادية الأنسب لتحقيق أهداف البحث بإعتباره من بين أهم المؤسسات الاقتصادية الرائدة في الجزائر، إلى جانب أنه مدرج في البورصة، وبالتالي يكون معني أكثر من غيره بمتطلبات الإفصاح المحاسبي والتحسين المستمر لجودة معلوماته المحاسبية، حيث تم القيام في هذه الفصل بالتطرق لمختلف الجوانب التي يهتم بها المستثمر وتؤثر في قراره الإستثماري، بحيث قمنا بالتعرف على طبيعة النشاط والقطاع الذي ينشط في مجمع صيدال وأهم التحديات التي تواجهه والفرص المتاحة أمامه، ثم إنتقلنا إلى تشخيص واقع إستثمارات المجمع في بورصة الجزائر من خلال متابعة تطور أسعار أسهمه ومستوى إقبال المستثمرين عليها، كما إعتدنا على القوائم المالية وتقارير مجلس الإدارة وتقارير أخرى خاصة بالمجمع خلال الفترة من 2015 إلى غاية 2019 لتشخيص واقع ومستوى الإفصاح المحاسبي في هذه التقارير، كما تطرقنا لأهم الإجراءات التي يقوم بها لتحسين جودة معلوماته المحاسبية في ظل تطبيقه للنظام المحاسبي المالي، وإعتدنا على القوائم المالية (الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول تدفقات السيولة) لتشخيص مختلف الجوانب المالية التي يهتم بها المستثمر وتؤثر في سلوكه الإستثماري بإستخدام بعض أساليب وأدوات التحليل المالي محاولين من كل ذلك التعرف على مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي من خلال مخرجاته ومتطلبات الإفصاح التي جاء بها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي ترشيد قرارات الإستثمار، وقد إستطعنا من خلال هذا الفصل الوصول إلى العديد من النتائج التي تعتبر إجابات عن إشكالية هذا البحث سنتطرق إليه في الخاتمة العامة.

خاتمة عامة

قامت الجزائر بإصلاحات محاسبية عميقة من خلال تبني النظام المحاسبي المالي ذو المرجعية الدولية وإلزام المؤسسات بتطبيقه، لتتماشى مع التحولات الداخلية والتغيرات المحاسبية الدولية التي توجهت نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تضمن الشفافية والإفصاح العادل للقوائم المالية، وتوفير معلومات محاسبية بالجودة المطلوبة لكافة المستثمرين.

من خلال الدراسة التي قمنا بها حول دور جودة المعلومات المحاسبية المحققة في ظل النظام المحاسبي المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية تبين أن للقوائم والتقارير المالية أهمية كبيرة في ترشيد القرارات الاستثمارية، وذلك كون متخذي القرارات الاستثمارية يعتبرون مخرجات النظام المحاسبي المالي توفر معلومات محاسبية تتصف بالجودة وتساعدهم على إختيار القرار الاستثماري المناسب بغية تعظيم المكاسب، وعليه فإنه يمكن القول أن المعلومات المحاسبية المفصح عنه تمثل البوصلة والمؤشر الاستراتيجي للمستثمر سواء كانت معلومات أساسية أو معلومات إضافية مكتملة، خاصة في ظل النظام المحاسبي المالي الذي فرض على المؤسسات تقديم معلومات ذات جودة عالية وبالتالي تمكين المستثمرين من ترشيد قراراتهم.

ومن خلال الدراسة الميدانية بمجمع صيدال تبين أن هذه المؤسسة تطبق تعليمات وتوجيهات النظام المحاسبي المالي وتعمل جاهدة على تقديم في قوائمها وتقاريرها المالية معلومات محاسبية مفيدة لمستثمريها تساعد على معرفة الوضعية المالية للمؤسسة ومن ثم إتخاذ القرار الاستثماري المناسب وهذا ما إنعكس إيجابيا على إختبار الفرضيات المتعلقة بدراسة الحالة إذ تبين أن هناك دور ايجابي لمخرجات النظام المحاسبي المالي في ترشيد قرارات المستثمرين.

النتائج النظرية

توصلت الدراسة إلى النتائج النظرية الآتية:

- إن الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر وإعتمادها النظام المحاسبي المالي المستمد من المرجعية الدولية كان إستجابة للتحولات التي يشهدها الاقتصاد الوطني وتوجهه نحو الاقتصاد الرأسمالي، وكذلك الرغبة في مسايرة التطورات التي تشهدها الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، هذا من جهة، والسعي نحو توفير معلومات محاسبية ذات جودة تلبى إحتياجات مختلف مستخدميها في ظل الواقع الاقتصادي المحلي والدولي الجديد، من جهة أخرى؛

- أوجد النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا يشكل دليلا لإعداد وعرض القوائم المالية حتى تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، كما تناول مفاهيم خاصة بالمحاسبة المالية، الأصول، الخصوم، النواتج، الأعباء والنتيجة الصافية ومجال التطبيق ونص على مجموعة من المبادئ المحاسبية الواجب احترامها، بالإضافة إلى أنه حدد القواعد التنظيمية للمحاسبة التي يجب الالتزام بها ومراعاتها من طرف جميع المؤسسات الملزمة قانونا بمسك محاسبة مالية؛

- تعتبر الخصائص النوعية مكونا هاما في الإطار التصوري شأنها شأن الفروض والمبادئ المحاسبية وهي تمثل لبنة أساسية يستند عليها عند بناء المعايير المحاسبية، وبالتالي فيجب على النظام المحاسبي المالي إذا أراد إصدار معايير محاسبية ذات جودة مستقبلا التحسين المستمر لهذا الإطار بناء على الإطار التصوري الدولي الذي يقدم ما تم التوافق حوله فيما يخص المفاهيم والاجتهادات النظرية في مجال المحاسبة، مع الأخذ بعين الاعتبار لخصوصيات البيئة المحلية؛
- بعد دراستنا للنصوص القانونية التي جاءت بالنظام المحاسبي المالي لاحظنا حرص هذا النظام على توفير مجمل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة لخدمة مختلف المستخدمين والمتمثلة في الملاءمة والموثوقية وقابلية الفهم والمقارنة والتوقيت المناسب؛
- تكتسي كل خاصية من الخصائص السابقة أهمية كبيرة في زيادة مستوى جودة المعلومات المحاسبية؛
- يتطلب تحقيق كل خاصية من الخصائص السابقة توفر مجموعة من الإجراءات والضوابط؛
- رغم أن الإطار التصوري الدولي وكذلك الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي يفرض تحقق خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق (الموثوقية) معا لتعتبر المعلومة مفيدة في نظر المستخدمين، إلا أن تحقق إحدهما بدرجة كبيرة قد يؤدي إلى تحقق الأخرى بدرجة أقل وهذا ما توافقت عليه العديد من الدراسات،
- يسمح النظام المحاسبي المالي بتقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال مجموعة متكاملة من القوائم المالية تتمثل في الميزانية، جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة أو الوظيفة، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة وملحق الكشوف المالية؛
- إعتقاد النظام المحاسبي المالي على منهج المقارنة المالية في عرض المعلومات والبنود الواردة في القوائم المالية من خلال إعتقاد مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني سمح بإعطاء صبغة مالية لهذه القوائم تمكن من إعطاء صورة عن الواقع الاقتصادي للمؤسسة بدلا من الصورة التي كانت سائدة في ظل المخطط المحاسبي الوطني؛
- جسد النظام المحاسبي المالي التوجه نحو رفع مستوى الإفصاح المحاسبي عن كل المعلومات المهمة التي من شأنها تقديم صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة من خلال متطلبات الإفصاح التي جاء بها؛
- إستحداث النظام المحاسبي المالي لبدائل قياس وتقييم محاسبي جديد ومتعددة سيمكن معدي القوائم المالية من إختيار البديل الذي يسمح بتوفير معلومات أكثر ملاءمة ومصداقية وتلبي إحتياجات معظم مستخدمي القوائم المالية في مقدمتهم المستثمرون؛
- إعتقاد النظام المحاسبي المالي لطريقة القيمة العادلة (القيمة الحقيقية) والتي تعتبر طريقة نوعية ومتميزة في مجال التقييم، سيسمح بعد تطبيقها بإظهار بنود القوائم المالية بقيمتها الحقيقية، مما يجعل القوائم المالية أكثر كفاءة ومصداقية في التعبير عن واقع المؤسسة بشرط توفر كل العناصر التي تسمح بالتطبيق السليم لهذه الطريقة؛

- إستحدث النظام المحاسبي المالي قوائم مالية جديد كجدول تغيرات رؤوس الأموال وجدول سيولة الخزينة، هذا الأخير يوفر معلومات دقيقة ومفصلة حول التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لأنشطة المؤسسة المختلفة (التشغيل، الاستثمار، والتمويل)، مع إمكانية التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وتعتبر هذه القائمة أساسية ومكاملة لكل من الميزانية وحساب النتائج، ويسمح تحليلها بفهم مختلف الحالات التي قد يمر بها المركز النقدي للمؤسسة واشتقاق العديد من المؤشرات والنسب المالية التي تساعد المستثمر في تقييم مجالات السيولة والربحية والتعرف على مدى كفاءة السياسات المالية للمؤسسة؛
- إستحدث جدول سيولة الخزينة المعد على الأساس النقدي سيمكن من الإستفادة من مزايا هذا الأساس بالإضافة إلى مزايا أساس الإستحقاق الذي تم من خلاله إعداد الميزانية وجدول حساب النتائج، وهذا طبعا سوف يؤدي إلى إثراء وتنوع المعلومات التي تعرضها القوائم المالية مما ينعكس إيجابا على جودتها.
- إن شكل ومحتوى وطريقة عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي أكثر إستجابة لمتطلبات التحليل المالي وزادت من أهمية نتائجه، وهذا يزيد من الفائدة والمنفعة من إستخدام هذه القوائم، بحيث تمكن المستثمرين من التحليل الدقيق للوضع المالية للمؤسسة وتتبع تطورها والتنبؤ بنتائجها وتأثيرها على قيمة أسهمها.
- يعتبر تقرير محافظ الحسابات من أهم الدعائم التي يعتمد عليها المستثمرين، لكونه يتوفر على معلومات توضيحية ويعطي رأي واضح على صدق وعدالة القوائم المالية للمؤسسة، إذ يقوم بحماية المستثمرين والمساهمين من أي معلومات تضليلية قد تؤثر سلبا على قراراتهم؛
- يعتبر الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية العامل الأساسي الذي يشجع على الاستثمار، فالمستثمر بمجرد معرفته أن المؤسسة تقوم بالإفصاح المناسب وتزوده بكافة المعلومات التي يحتاجها والتي تبعده عن التضليل سوف يتقلص لديه حجم المخاوف والمخاطر وتجعله يتخذ قراره الإستثماري في أحسن الظروف؛
- تعرض البيانات المحاسبية في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي بطريقة ملائمة وسهلة الفهم وقابلة للمقارنة تسمح لمختلف مستخدميها بالإعتماد عليها في إتخاذ قراراتهم؛
- يعتمد المستثمرون في إتخاذ قراراتهم بشكل أساسي على المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم والتقارير المالية للمؤسسات؛
- القرار الإستثماري لا يعتمد فقط على المعلومات المحاسبية بل يحتاج إلى معلومات من مصادر أخرى، ولكي يكون القرار الإستثماري أكثر رشادة يجب الإعتماد على كل هذه المعلومات وكذلك يجب تنويع في الاستثمارات بين مختلف الأوراق المالية المتاحة، فكلما كان هناك تنويع كلما قلت درجة المخاطرة؛

النتائج التطبيقية

توصلت الدراسة إلى النتائج التطبيقية الآتية:

- يعتبر مجمع صيدال من المؤسسات الاقتصادية الكبرى والرائدة في الصناعات الدوائية على الصعيد الوطني

بإملاكه للعديد من الفروع والمساهمات ومصانع الإنتاج ومخابر البحث الموزعة عبر التراب الوطني، مكنته من زيادة نمو حصته في السوق الوطنية والتصدير للعديد من الدول وتحقيق نتائج إيجابية زادت من مكانته في بورصة الجزائر التي يعتبر من أهم الشركات المسعرة فيها؛

- يواجه مجمع صيدال منافسة شديدة من طرف الشركات المستوردة والمخابر المصنعة في سوق مفتوحة تخضع للعديد من المؤثرات وتتميز بالطلب غير المستقر، ولهذا قام المجمع بالعديد من الإجراءات التي تسمح له بالمحافظة عن مكاسبه من جهة وزيادتها من جهة أخرى، وذلك من خلال قيامه بمشاريع إستثمارية مشتركة مع أكبر الشركات والمخابر العالمية والتي تسمح له بمتابعة كل المستجدات المتعلقة بالصناعة الدوائية والإستفادة من الخبرات والتكنولوجيات الأجنبية الحديثة؛

- رغم النتائج المحققة من قبل مجمع صيدال لكن يبقى الإقبال على أسهمه من قبل المستثمرين ضعيف، وهذا ما لمسناه من خلال ضعف حجم تداول أسهمه، وكذلك من خلال أسعار أسهمه التي لم تتجاوز قيمة إصدار السهم المقدرة بـ 800 دج وهذا لعدة أسباب من أهمها نقص ثقافة البورصة عند جمهور المستثمرين الجزائريين والضعف المسجل في أداء البورصة بسبب قلة المتعاملين فيها؛

- يقوم مجمع صيدال بإعداد قوائمه المالية المتمثلة في الميزانية وجدول حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة وجدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، وبالتالي توفر معلومات مفيدة يستفيد منها الأطراف التي تهتم بنشاط المجمع؛

- يقوم مجمع صيدال بالإضافة إلى القوائم المالية بإعداد تقارير مالية أخرى تحتوي على معلومات مهمة عن نشاط المجمع مثل تقارير مجلس الإدارة، تقارير محافظي الحسابات ... وغيرها؛

- بعد تشخيص واقع الإفصاح المحاسبي في مجمع صيدال إتضح أن مجمع يفصح عن 64.5% من المعلومات المطلوب الإفصاح عنها، وهو مستوي متوسط لكن يبقى المجمع مطالب بالإفصاح أكثر بإعتباره مؤسسة مسعرة في البورصة؛

- يمتاز نظام المعلومات المحاسبي لمجمع صيدال بالتنظيم الجيد وبالاعتماد بشكل كبير على المعالجة الآلية لمختلف البيانات، وهذا ما سمح بالحصول على معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب؛

- بعد تشخيص واقع المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال وجدنا أن المجمع يقوم عند قيامه بإعداد القوائم المالية بالعديد من الإجراءات التي تسمح بتحقيق معلومات ملائمة لإتخاذ القرار الإستثماري؛

- بعد تشخيص واقع المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال وجدنا أن المجمع يقوم عند قيامه بإعداد القوائم المالية بالعديد من الإجراءات التي تسمح بتحقيق معلومات موثوقة لإتخاذ القرار الإستثماري؛

- بعد تشخيص واقع المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال وجدنا أن المجمع يقوم عند قيامه بإعداد القوائم المالية بالعديد من الإجراءات التي تسمح بتحقيق معلومات قابلة للفهم لإتخاذ القرار الإستثماري؛

- بعد تشخيص واقع المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال وجدنا أن المجمع يقوم عند قيامه بإعداد القوائم المالية بالعديد من الإجراءات التي تسمح بتحقيق معلومات قابلة للمقارنة لإتخاذ القرار الإستثماري؛

- إن تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال المعدة وفق النظام المحاسبي المالي مكن من الوقوف على الوضع المالي الحقيقي للمجمع، خاصة وأن هذه القوائم تستجيب بشكل فعال لعملية التحليل المالي من خلال شكلها ومحتوها، كما أن ظهور قوائم مالية جديدة مثل جدول سيولة الخزينة مكن من الحصول على معلومات إضافة لم تكن متاحة من قبل وكذلك ظهور مؤشرات ونسب مالية جديدة تسمح بتحليل أدق للوضع المالي للمجمع؛

- من خلال تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال تبين أن المجمع يتمتع بوضعية مالية حسنة من خلال تحقيقه لتوازن المالي وله القدرة على توليد المبيعات مما أثر إيجابا على الأرباح المحققة وبالتالي زيادة مجموع الأصول الجارية، كما أن المجمع حقق مؤشرات سيولة موجبة تدل على قدرته على تغطية الالتزامات قصيرة الأجل ولكن في انخفاض تدريجي ومستمر لذلك وجب أخذ بعين الاعتبار هذا التراجع وذلك بالحد من الوقوع من مشكل عدم توفر السيولة، أما مؤشرات الربحية تدل على أن مجمع صيدال له قدرة عالية على تحقيق الأرباح، بالنسبة لمؤشرات المديونية تدل على أن مجمع صيدال يعتمد على التمويل الخارجي بنسبة أكبر نوعا ما على التمويل الداخلي لكن مع وجود القدرة على استخدام الاحتياطات والأرباح من أجل تمويل احتياجاته، بالنسبة لمؤشرات السوق فهي غير ثابتة نظرا لحجم العرض والطلب على أسهم مجمع صيدال .حصة السهم من الأرباح تقريبا متساوية خلال كل سنوات الدراسة وهذا ما يدل على أن مجمع صيدال يتبع سياسة توزيع أرباح ثابتة وهذا في صالح المستثمرين، إذن من خلال هذه النتائج السابقة يمكن القول بأن مجمع صيدال في حالة حسنة من الناحية المالية وذلك لقدرته على تحقيق الأرباح خلال جميع سنوات الدراسة مع إمكانية سداد جميع التزاماته وتوفير السيولة وتوزيع الأرباح على المساهمين؛

نتائج إختبار فرضيات الدراسة:

بالإعتماد على النتائج النظرية والتطبيقية السابقة يمكن التوصل إلى نتائج إختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

- يساهم النظام المحاسبي المالي في توفير معلومات ملائمة لإتخاذ القرارات الإستثمارية من خلال إحتوائه على مجموعة من المبادئ والضوابط والإجراءات التي تسمح بتوفير معلومات تعكس الوقع المالي الحقيقي للمؤسسة وتسمح للمستثمرين بالحصول على المعلومات في الوقت المناسب وباستخدام مخرجاته للتنبؤ بالوضع والأداء المستقبلي للمؤسسة وكذلك لتأكيد أو تصحيح قرارات سابقة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛

- يساهم النظام المحاسبي المالي في توفير معلومات ذات مصداقية (موثوقة) لإتخاذ القرارات الإستثمارية من خلال إحتوائه على مجموعة من المبادئ والضوابط والإجراءات التي تسمح بتوفير المعلومات الضرورية بشكل الذي يلبي إحتياجات معظم المستثمرين بشكل محايد وغيرهم من الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛

- يساهم النظام المحاسبي المالي في توفير معلومات قابلة للفهم لإتخاذ القرارات الإستثمارية من خلال إحتوائه على مجموعة من المبادئ والضوابط والإجراءات التي تسمح بإعطاء معلومات بسيطة وخالية من الغموض ويتم الإفصاح عنها بشكل يسهل للمستثمر تلقيها وفهمها مع إفتراض أن يكون لدى هذا المستثمر مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية ولديهم الرغبة في دراسة هذه المعلومات، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة؛

- يساهم النظام المحاسبي المالي في توفير معلومات قابلة للمقارنة لإتخاذ القرارات الإستثمارية من خلال إحتوائه على مجموعة من المبادئ والضوابط والإجراءات التي تسمح بتوفير معلومات قابلة للمقارنة سواء في المؤسسة الواحدة عبر الزمن أو بين عدة مؤسسات، بالشكل الذي يسمح بتحديد الاتجاهات في مركزها المالي وفي الأداء وتسمح بتحديد مركز المؤسسة المعنية بين المؤسسات من نفس القطاع، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة؛

من خلال ما سبق يتضح أن النظام المحاسبي المالي جاء بالعديد من المستجدات من أهمها الإطار التصوري الذي يعتبر إضافة مهمة جديدة يحتوي على المبادئ والمعايير المحاسبية وقواعد القياس والتقييم والخصائص المتعلقة بالقوائم المالية وغيرها والمستمدة من معايير المحاسبة الدولية التي سوف تمكن من تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

- يتم التأكد من صحة الفرضية الخامسة من خلال النتائج التالية:

- يقوم مجمع صيدال بتطبيق المبادئ والإجراءات التي نص عليها النظام المحاسبي المالي في إعداد القوائم المالية، بالإضافة إلى إجراءات أخرى تنظيمية ساهمت في زيادة ملاءمة وموثوقية المعلومات الظاهرة في القوائم المالية وذلك من خلال مجموعة من التقارير الصادرة من إدارة المجمع تسمح بمعرفة الأحداث الماضية وبعض التفسيرات عنها بالإضافة إلى التنبؤ ببعض المؤشرات المالية المهمة كالإنتاج ورقم الأعمال والنتيجة الصافية وغيرهم من المؤشرات المهمة بالنسبة للمستثمرين، وكذلك القيام بإجراءات تنظيمية ورقابية صارمة في إعداد القوائم المالية ودعم مصدقيتها بتقرير محافظ الحسابات، بالإضافة إلى الإفصاح عن بعض المعلومات التفصيلية المتعلقة ببعض البنود المهمة في القوائم المالية والقيام بإجراء مقارنات سمحت بالكشف عن مدى تحقيق المجمع لأهدافه؛
- يقوم مجمع صيدال بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية بإستخدام القوائم المالية، بالإضافة إلى مجموعة من التقارير يفصح من خلالها المجمع عن بعض المعلومات المتعلقة بنشاطه، لكن بعد تشخيصنا لمحتوى القوائم والتقارير المالية وجدنا أن المجمع يفصح بشكل عام عن 64.5% من المعلومات المطلوبة، وهو يعتبر في نظر الباحث نسبة مقبولة تسمح بتلبية حاجيات المستثمرين؛
- إن القوائم المالية لمجمع صيدال بشكلها الحالي والمعدة وفق النظام المحاسبي المالي وذات البعد الدولي تتوفر على معلومات لكافة المستثمرين المحليين والأجانب بشكل ملائم وقابل للفهم والمقارنة وأكثر

مصدقية، كما أن التقارير المالية الأخرى الصادرة عن المجمع تمكن من تعزيز الخصائص السابقة وبالتالي تلبية حاجيات المساهمين والمستثمرين وتساعدهم في إتخاذ وترشيد قراراتهم الإستثمارية؛ من خلال النتائج السابقة يمكن القول أن تطبيق النظام المحاسبي المالي مكن مجمع صيدال من إعداد قوائم وتقارير المالية تحتوى على معلومات محاسبية ذات جودة كافية وتلبي إحتياجات المستثمرين بالشكل الذي يمكنهم من إتخاذ القرار الإستثماري المناسب، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الخامسة؛

التوصيات المقترحة

لقد خلصت دراستنا للتوصيات الآتية:

- ضرورة إحترام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمتطلبات الإفصاح التي جاء بها النظام المحاسبي المالي التي سوف تمكن المستثمرين وغيرهم من الحصول على كل المعلومات الضرورية التي تساعد في إتخاذ القرار المناسب؛

- ضرورة إحترام المؤسسة الاقتصادية لكل المبادئ والقواعد والضوابط والإجراءات المحاسبية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي والتي من شأنها أن تزيد من جودة وفائدة المعلومات التي تنتجها؛

- ضرورة توفير البيئة المناسبة التي تسمح بالتطبيق الكامل لكل ما نص عليه النظام المحاسبي المالي، فمثلا يجب توفير كل العناصر الضرورية التي تمكن من التطبيق السليم لطريقة القيمة العادلة والإستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؛

- ضرورة العمل على نشر ثقافة الإفصاح المحاسبي في أوساط المؤسسات الاقتصادية، ليس عن طريق التوعية والتحسيس فقط، ولكن باستعمال سلطة القانون وفرض الرقابة الفعلية والفعالة عن نوعية المخرجات المفصح عنها من قبل أنظمة المعلومات الخاصة بالمؤسسات؛

- ضرورة إرفاق القوائم المالية بتقارير أخرى تعزز من عملية الإفصاح وتزيد من فائدة القوائم المالية في إتخاذ قرار الإستثمار؛

- عند إعداد القوائم المالية يجب الأخذ بعين الإعتبار تلبية حاجيات المستثمرين من المعلومات لأنهم هم الفئة التي تتعرض لأكبر المخاطر من بين الفئات الأخرى؛

- ضرورة توعية المستثمرين بأهمية المعلومات المحاسبية خاصة أنها لا تحتاج لجهد كبير في فهمها؛

- مسايرة كل التطورات والمستجدات التي تمس معايير المحاسبة الدولية خاصة فيما يتعلق بموضوع جودة المعلومات المحاسبية وتكيفها مع البيئة الاقتصادية الجزائرية؛

أفاق البحث

من خلال هذا بحث يمكن إقتراح مجموعة من المواضيع لتكون محل دراسة كما يلي:

- أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على إعداد وعرض القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي؛.

- دور التحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار والتمويل في ظل النظام المحاسبي المالي؛

- دور النظام المحاسبي المالي في التنبؤ بالمخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- دور التقارير المالية القطاعية في اتخاذ القرارات الإستثمارية؛

قائمة المراجع



المراجع باللغة العربية

- الكتب

- 1- أحمد بوراس، تمويل المنشأة الاقتصادية ، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر ، 2008؛
- 2- أحمد صالح عطية، مشاكل المراجعة في أسواق المال، الدار الجامعة الإسكندرية، مصر، 2002؛
- 3- أحمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية -النموذج الدولي الجديد- ، الطبعة الأولى، دار صفا للنشر، عمان، الأردن، 2010؛
- 4- أحمد محمد لطفي، معاملات البورصة بين النظم الوضعية والأحكام الشرعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008؛
- 5- أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004؛
- 6- أمين السيد احمد لطفي، تقييم المشاريع الإستثمارية باستخدام مونت كارلو للمحاكاة، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2006؛
- 7- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والإستثمار في البورصة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2005؛
- 8- أمين السيد أحمد الطفي، دراسة جدوى المشروعات الإستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005؛
- 7- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والمؤسسات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004؛
- 9- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2004؛
- 10- أمين عبد العزيز، الأسواق المالية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007؛
- 11- المهدي الطاهر غنية، مبادئ إدارة الأعمال، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2003،
- 12- أيمن الشنطي، زهير الحدب، عامر عبد الله، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010؛
- 13- أيمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2004؛
- 14- أرشد فؤاد التميمي، أسامة عزمي السلام، الإستثمار بالأوراق المالية - تحليل وإدارة- ، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2004؛
- 15- أويس عطوط الزنط، أسس تقييم المشروعات، المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، القاهرة، مصر، 1992؛
- 16- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2000؛
- 17- بربيش السعيد، الإقتصاد الكلي - نظريات، نماذج و تمارين محلولة - ، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007
- 18- بشير العلق، أساسيات التسويق الصيدلاني، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن؛ 2006؛

- 19- ثناء محمد طعيمة، نظم المعلومات المحاسبية في تقييم المشروعات الاستثمارية، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002؛
- 20- ثناء قبانى، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002-2003؛
- 21- حسن حريم، شقيق حداد، العملية الإدارية - وظيفة المديرين-، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر 2002؛
- 22- حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008؛
- 23- حسين قاضي، مأمون توفيق، نظرية المحاسبة، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان، الأردن، 2004،
- 24- حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004؛
- 25- حمزة محمود الزبيدي، الإستثمار في الأوراق المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001؛
- 26- حيدر محمد بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 2007؛
- 27- جمال جويدان الجمل، الأسواق المالية والنقدية، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002؛
- 28- جميل توفيق، عادل حسين، مذكرات في التسويق وإدارة المبيعات، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985،
- 29- جلال الدين بانقا احمد، الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية على المنتجات الدوائية وطرق تصنيعها وفقا لاتفاقية تريبيس والقانون السوداني 27 و 28 أبريل 2009، القاهرة؛
- 30- خالص صالح خالص، رقابة تسيير المؤسسة في ظل إقتصاد السوق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007؛
- 31- خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن؛
- 32- خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 IAS/IFRS، دار إثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2008؛
- 33- دريد كامل آل شبيب، الإستثمار والتحليل الإستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009؛
- 34- رضون حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية (الإطار الفكري - التطبيقات العلمية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن؛
- 35- رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2003؛
- 36- رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، أسس المحاسبة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004؛
- 37- رضوان وليد العمار، أساسيات في الإدارة المالية (مدخل إلى قرارات الإستثمار و سياسات التمويل)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1997،
- 38- زياد رمضان، مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007؛
- 39- زغيب مليكة، بوشنفير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010؛

- 40- سعيد عبد العزيز عثمان، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001؛
- 41- سعد زكي نصار، التقييم المالي والإقتصادي والاجتماعي للمشروعات، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، مصر، 1995
- 42- سعود زايد العمري، المحاسبة الدولية (منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها)، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010
- 43- سمير محمد عبد العزيز، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الإستثمارية، مكتبة الإشعاع الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000؛
- 44- سامي محمد الوقاد، نظرية المحاسبة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011؛
- 45- سيد عطأ الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الراجية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009؛
- 46- سيد سالم عرفة، إدارة المخاطر الإستثمارية، دار الراجية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009؛
- 47- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بودودو، الجزائر، 2009؛
- 48- شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الإستثمار، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012؛
- 49- شقيري نوري موسى و أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، الطبعة الثاني، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2011
- 50- طارق عبد العال حماد، المدخل الحديث في المحاسبة - المحاسبة عن القيمة العادلة -، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003 ؛
- 51- طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997 ؛
- 52- طلال كداوي، تقييم القرارات الإستثمارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008؛
- 53- طلال الججاوي، سالم الزوبعي، القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات، دار اليازوري، الأردن، 2014
- 54- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993؛
- 55- عبد الغفار حنفي، اساسيات إدارة منظمات الأعمال الوظائف والممارسات الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2006؛
- 56- عبد الغفار حنفي، إستراتيجية الإستثمار في بورصة الأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007؛
- 57- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002 ؛
- 58- عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لإتخاذ القرارات الإستثمارية، الدار الجامعية، مصر، 2006؛
- 59- عبد القادر بابا، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014؛

- 60- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، دراسات الجدوى التجارية والإقتصادية والإجتماعية مع مشروعات BOT، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011؛
- 61- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990؛
- 62- عباس علي، أساسيات علم الإدارة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012؛
- 63- عدنان هاشم رحيم السامرائي، الإدارة المالية - منهج تحليلي شامل - ، الطبعة الثانية، الناشر الجامعة المفتوحة، الجماهيرية الليبية، 1997؛
- 64- عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية - النظرية والتطبيق -، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007؛
- 65- عدنان هاشم رحيم السامرائي، الإدارة المالية (منهج تحليلي شامل)، الناشر الجامعة المفتوحة، الطبعة الثانية، الجماهيرية الليبية، 1997؛
- 66- عاطف وليم أندراوس، التمويل والأدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007؛
- 67- عاطف جابر طه عبد الرحيم، دراسات الجدوى التأصيل العلمي والتطبيق العملي، دار الجامعة، القاهرة، مصر، 2003؛
- 68- عقيل جاسم عبد الله، مدخل في تقييم المشروعات، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 1999؛
- 69- عصفت سيد أحمد عاشور، دراسات في نظم المعلومات المحاسبية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1996؛
- 70- قاسم نايف علوان، إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009؛
- 71- قاسم نايف علوان، إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009؛
- 72- قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحي السقا، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحداثة للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 2000؛
- 73- كاسر ناصر المنصور، الأساليب الكمية في إتخاذ القرارات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006؛
- 74- كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات، دار النماذج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001؛
- 75- كمال عبد العزيز، مقدمة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2004؛
- 76- محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري و التطبيقات العلمية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004؛
- 77- محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح -، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004؛
- 78- محمد مطر، نظرية المحاسبة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2014؛

- 79- محمد مطر، فايز تيمم، إدارة المحفظة الإستثمارية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005؛
- 80- محمد مطر، موسى سويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2012؛
- 81- محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في حالات القياس والإفصاح، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008؛
- 82- محمد صالح الحناوي، تحليل وتقييم الأوراق المالية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2002؛
- 83- محمد صالح الحناوي، تحليل وتقييم الأسهم والسندات- مدخل الهندسة المالية -، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998؛
- 84- محمد صالح الحناوي، تحليل وتقييم الأسهم والسندات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009؛
- 85- محمد مبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وإنعكاساتها على الدول العربية، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011؛
- 86- محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013؛
- 87- محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية IFRS، دار متيجة للطباعة، الجزائر، 2012؛
- 88- محمد جمال علي هلال، عبد الرزاق شحادة، محاسبة المؤسسات المالية -البنوك التجارية وشركات التأمين- دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن؛ 2010؛
- 89- محمود صبح، التحليل المالي والإقتصادي للأسواق المالية، البيان للنشر والتوزيع، 2000؛
- 90- موسى اللوزي، التطور التنظيمي -أساسيات ومفاهيم حديثة-، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999؛
- 91- مرعي عبد الحي، الصبان سمير، أصول القياس والاتصال المحاسبي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1988؛
- 92- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008؛
- 93- منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1995؛
- 94- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1998،
- 95- منير إبراهيم هندي، أساسيات الإستثمار في الأوراق المالية، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1999؛
- 96- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الرابعة، مصر، 1999؛
- 97- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية -مدخل نظري تطبيقي-، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009؛

- 98- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011؛
- 99- مؤيد الفضل، عبد النصر نور، المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002؛
- 100- ناصر دادي عدون، نواصر فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الأفق للنشر، الجزائر، 1991؛
- 101- نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003؛
- 102- ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، أساسيات الإستثمار العيني والمالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999؛
- 103- وليد ناجي الحياي، الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004؛
- 104- وليد ناجي الحياي، المحاسبة المتوسطة - مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي-، دار حنين، عمان، الأردن، 1996؛
- 105- يحي عبد الغني أبو الفتوح، أسس وإجراءات دراسات جدوى المشروعات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003؛

المذكرات والرسائل العلمية

- 1- أحمد جنان، نظام المعلومات المحاسبي دوره في إتخاذ القرار، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004
- 2- أميرة دباش، دور مخرجات النظام المحاسبي المالي في ترشيد القرارات الإستثمارية في المؤسسة الاقتصادية، رسالة دكتورة غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016/2015؛
- 3- العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، رسالة دكتورة غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2015؛
- 4- اليمين سعادة، إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2009-2008؛
- 5- أنور عدنان نجم، مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية إستخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الإستثمارية، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2006؛
- 6- أوكيل نسيم، تحليل الإستثمار في سوق الأوراق المالية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003؛
- 7- إسماعيل سبتي، أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة، رسالة دكتورة غير منشورة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016-2015؛

- 8- باكرية علي، مساهمة النظام المحاسبي المالي في ترشيد السياسة المالية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2018-2019؛
- 9- بدر بن التومي، أثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013؛
- 10- برحومة عبد الحميد، محددات الإستثمار وأدوات مرقبتها، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007
- 11- بلكحيل عبد القادر، النظام المحاسبي المالي ومدى تأثيره في دعم الشفافية والإفصاح ببورصة الجزائر، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2016-2017؛
- 12- بكحيل عبد القادر، أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS) في الجزائر في ظل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2008-2009؛
- 13- بطاش فتيحة، دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة (حالة الجزائر)، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010-2011؛
- 14- بلعيد وردة، مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013-2014؛
- 15- بن يحي ناجي، دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012-2013؛
- 16- بن زاف لبنى، دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018-2019؛
- 17- بن مسعود نصر الدين، دراسة وتقييم المشاريع الإستثمارية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010؛
- 18- بن حركو غنية، واقع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الإستثمارية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، الجزائر، 2010/2011؛
- 19- بن حسان حكيم، دراسة الجدوى و معايير تقييم المشاريع الإستثمارية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006،
- 20- بن رحمون سليم، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الإستثمارية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018-2019؛
- 21- بن عياد نريمان، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية ودورها في ترشيح قرارات الإستثمار، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الأغواط، الجزائر، 2017-2018؛
- 22- بولجنيب عادل، دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2013-2014؛
- 23- بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر 2006/2005؛

- 24- بكطاش فتيحة، دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010-2011؛
- 25- تمجدين نور الدين، تفعيل دور دراسات الجدوى في تقييم وإتخاذ قرارات تمويل المشروعات الإستثمارية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005؛
- 26- ثامر بن صوشة، الإفصاح المحاسبي ودوره في ترشيد القرار الإستثماري في سوق الأوراق المالية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر؛ 2016-2017؛
- 27- حدبي عبد القادر، تسيير خزينة المؤسسة على ضوء النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2010-2011؛
- 28- حسياني عبد المجيد، أهمية الإنتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2009-2010؛
- 29- حنان شناق، تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009؛
- 30- حمودة نصيرة، دور دراسة الجدوى الاقتصادية في ترشيد قرار الإستثمار بالمشاريع الصغيرة والمصغرة، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2015-2016؛
- 31- حكيمة بوسلمة، دراسة أثر الإفصاح المحاسبي على كفاءة أسواق الأوراق المالية في ظل حوكمة الشركات، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة باتنة1، الجزائر، 2014-2015؛
- 32- حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2007-2008؛
- 33- خليفاتي جمال، تعزيز دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الإستثمار المالي بالجزائر، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة البليدة2، الجزائر، 2014-2015؛
- 34- زحوفي نور الدين، فعالية دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية في إختيار وتقييم المشاريع الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013-2014؛
- 35- زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010؛
- 36- زين عبد المالك، القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2012-2013؛
- 37- دغمان الزبير، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الإستثمارية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008؛
- 38- دشاش أم الخير، متطلبات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي فظل البيئة الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010؛

- 40- سامية لعلوح، التسويق والمزايا التنافسية - دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة باتنة1، الجزائر، 2007-2008؛
- 41- سمير محمد عبد العزيز، إقتصاديات الإستثمار. التمويل. التحليل المالي (مدخل في التحليل وإتخاذ القرارات)، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2006؛
- 42- سعيدة بورديمة، التقييم المالي للمشاريع الإستثمارية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2013-2014؛
- 43- سعدي حنان، دور التحليل الأساسي في إتخاذ قرار الإستثمار في الأوراق المالية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2018-2019؛
- 44- سي محمد لخضر، أسس وقواعد التقييم المحاسبي (دراسة تحليلية نقدية)، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة باتنة1، الجزائر، 2016-2017؛
- 45- شحدة السيد أحمد عبد الناصر، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2008؛
- 46- شنوف شعيب، الممارسة المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007؛
- 47- صايفي عمار، محددات الإستثمار المحفظي وأثاره على أسواق الأوراق المالية، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008-2009؛
- 48- صبايحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010-2011؛
- 49- صالح بوعلام، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2009-2010؛
- 50- صبايحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010-2011؛
- 51- طبائية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة سطيف1، الجزائر 2013-2014؛
- 52- عبد القادر حوة، بناء المحافظ الإستثمارية وإدارة الإستثمار في الأسهم بين العائد والمخاطرة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر؛
- 53- عريف عبد الرزاق، إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2017؛
- 54- علاوي نصيرة، دور اليقظة الإستراتيجية في تحسين تنافسية المؤسسة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014-2015؛

- 55- عقبي حمزة، إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2017؛
- 56- عكوش محمد أمين، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010-2011؛
- 57- غضبان ليلي، دور إدارة المعرفة في تحسين أداء المارد البشرية بالمؤسسة الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة1، الجزائر، 2018-2019؛
- 58- فادي خليل ظاهر الأسطل، بطاقة الأداء المتوازن وعلاقتها بعملية إتخاذ القرارات الإدارية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة فلسطين، 2011؛
- 59- فريد زعرات، معالجة القوائم المالية من أثار التضخم وفق المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة، الجزائر، 2009؛
- 60- فيحان محيا علوش المحيا العتيبي، دور المعلومات في عملية إتخاذ القرارات الإدارية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ،المملكة العربية السعودية، 2004؛
- 61- قسوم حنان، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف1، الجزائر، 2015-2016؛
- 62- قليل نبيل، أهمية قائمة التدفقات الخزينة في تعزيز الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2011-2012؛
- 63- قلال مريم، كيفية ترويج الأدوية في الجزائر، مذكر ماجستير غير منشورة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2013-2014؛
- 64- محمد يوسف الهباش، إستخدام مقاييس التدفق النقدي و العائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية بغزة ، فلسطين، 2006؛
- 65- محمد الحافظ عيشوش، دور التشخيص المالي والإقتصادي في إتخاذ القرارات الإستثمارية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر 2016/2017؛
- 66- محمد فيصل مايدة، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة- دراسة عينة من المؤسسات، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016/2017؛
- 67- محبوب فاطمة، تأثير التحالفات الإستراتيجية على الأداء التنافسي للمؤسسة الصناعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015-2016؛
- 68- مجيلي خليصة، دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف1، الجزائر، 2017-2018؛
- 69- مرحوم محمد الحبيب، إستراتيجية تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة وأثره على البيانات المالية للكيانات المتوسطة وصغيرة الحجم، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2011-2012؛
- 70- مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004؛

- 71- مزاهدية رفيق ، كفاءة سوق الأوراق المالية ودورها في تخصيص الإستثمار دراسة حالة سوق الأسهم السعودية، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة باتنة ،الجزائر، 2006/2007؛
- 72- مصطفى شبرة أحمد، أهمية نظام المعلومات المحاسبي في كفاءة سوق الأوراق المالية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2011-2012؛
- 73- مناصرية خولة، اثر السياسة المالية على أداء سوق الأوراق المالية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2016؛
- 74- منصورى الزين، آليات تشجيع وترقية الإستثمار كأداة لتمويل التنمية الإقتصادية ، رسالة دكتوراة ،جامعة الجزائر، الجزائر، 2006؛
- 75- مهري عبد المالك، دراسة الجدوى المالية للمشروعات ومساهمتها في إتخاذ القرار الإستثماري، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تبسة، الجزائر 2012-2013 ؛
- 76- نائلة فتحي زكريا، إستخدام التقارير المالية لتقييم الشركات بغرض الإستثمار، رسالة دكتوراة، جامعة دمشق، سوريا، 2014؛
- 78- ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في إتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة1، الجزائر، 2008-2009؛
- 79- نريمان عياد، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية ودورها في ترشيد قرار الإستثمار، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الأغواط، الجزائر، 2017-2018؛
- 80- نمري نصر الدين، الموازنة الإستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الإستثماري، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر 2008/2009؛
- 81- هارون عزوي، دور قائمة التدفقات النقدية في تحسين فعالية الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2010-2011؛
- 82- ولاء حسين زريقا، تقييم مستوى نضج إستخبارات الأعمال ودوره في صناعة القرارات الإستثمارية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، سوريا ، 2014؛
- 83- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011-2012؛
- 84- لهوازي عز الدين، مخرجات النظام المحاسبي في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولية وفعاليتها في صنع القرارات، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة2، الجزائر، 2015-2016؛
- 85- يسمين دروازي، دور الإستشارة وأهمية دراسة الجدوى التسويقية في نجاح المشروعات الإستثمارية في الجزائر، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010-2011؛

المقالات والمدخلات العلمية

- 1- أحمد طرطار، منصر عبد العالي، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في ظل بيئة الأعمال المتأثرة بالأزمات المالية العالمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد2، 2016؛

- 2- أحمد قايد نور الدين، هلايلي إسلام، دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد4 ، العدد 1، جوان 2019؛
- 3- العقاري مصطفى، المعيار المحاسبي الدولي رقم 01: عرض القوائم المالية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد01، جوان2007،
- 4- الصادق بوشناق، صناعة الأدوية في الجزائر وتحديات تطبيق إتفاقية حقوق الملكية الفكرية، حالة مجمع صيدال، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، الجزائر، العدد05، جويلية 2011
- 3- بالرقي تيجاني، القياس في المحاسبة -ماهية وقيود-، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد8، 2008؛
- 4- جميل حسن النجار، اثر تطبيق القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد9، العدد3
- 5- جراد نور الدين، آيت محمد مراد، قراءة في الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بين منظور النظام المحاسبي المالي ومنظور المعايير المحاسبية الدولية، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة الجلفة، المجلد الخامس، العدد الأول، جوان2018؛
- 6- خلف الله بن يوسف، أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على الممارسات المحاسبية في الجزائر، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد07، 2017؛
- 7- شاهد إلياس، فرود عبد النعيم، الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية ووفق المعايير المحاسبية الدولية -دراسة مقارنة-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد الخامس، جوان 2016؛
- 8- شريط صلاح الدين ، بن وارث حجيبة، فعالية المناخ الإستثماري واثره في سوق الأوراق المالية دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد17، 2017؛
- 9- شلالى عمار، بولعابيز وفاء، تقييم الأداء المالي بإستخدام جدول التدفقات النقدية وفقا للمعايير المحاسبية الجديدة، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، المركز الجامعي عين تيموشنت، المجلد5، العدد9 ، 2019؛
- 10- طلال محمد علي الجاوي، رافد كاظم نصيف العبيدي، تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، العراق، المجلد10، العدد39، 2014؛
- 11- عمامرة ياسمين، زرفاوي عبد الكريم، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة الجلفة، العدد الرابع، سبتمبر 2018؛
- 12- عوادي مصطفى، قواعد التسجيل والتقييم في النظام المحاسبي المالي الجزائري - دراسة قانونية تحليلية-، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية، المركز الجامعي لتامنغت، الجزائر ، العدد02 ، جوان 2012؛
- 13 -كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد06 2009؛

- 14- كحول صورية، دور المعلومات المحاسبية في تحسين إتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد49، ديسمبر2017؛
- 15- محمد أبو نصار، تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية بين النظرة والتطبيق، الملتقى الولي بعنوان النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، يومي 13-14 ديسمبر 2011 ؛
- 16- مداني بن بلغيث، إشكالية التوحيد المحاسبي - تجربة الجزائر، مجلة الباحث، العدد2، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002؛
- 17- مدني بن بلغيث، التوافق المحاسبي- المفهوم، المبررات والأهداف، مجلة البحث، العدد 4، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006؛
- 18- موازين عبد الحميد، بربري محمد الأمين، القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التضخم الاقتصادي، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد19، جانفي 2018؛
- 19- لطيف زيود، حسان قيطيم، نغم أحمد فؤاد مكية، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، المجلد 29 ، العدد الأول، 2007 ؛
- 20- الجيلاني بالواضح، فاتح بالواضح، دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالتقييم المحاسبي، المؤتمر الدولي حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الاعمال الدولية، يومي 04 و 05 ديسمبر 2012، جامعة المسيلة، الجزائر؛
- 21- إبراهيم بورنان، الطاهر مخلوف، النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وأليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2009؛
- 22- رشيد بوكساني، وآخرون، مبدأ التكلفة التاريخية بين الانتقاد والتأييد في ظل توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 17-18 جانفي 2010؛
- 23- زرزار العياشي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وأفاق)، يومي 07 و 08 ديسمبر 2010، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر؛
- 24- عاشور كتوش، النظام المحاسبي المالي بين اتجاهاته ومتطلبات تطبيقه في ظل المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية ، الملتقى العلمي الدولي حول : دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء لمؤسسات الحكومات، يومي 24 و25 نوفمبر 2014، جامعة ورقلة، الجزائر؛
- 25- شعيب شنوف، زاوي أسماء، دور محاسبة القيمة العادلة في الازمة المالية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة المالية، يومي 20-21 أكتوبر 2009، جامعة سطيف، الجزائر؛
- 26- نشنش سليمة، دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرار الإستثماري المالي، الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، يومي 14 و 15 أفريل 2009، جامعة المسيلة، الجزائر؛

- 27- مرزوقي مرزوقي، حولي محمد، مجلس معايير المحاسبة الدولية كهيئة منادية للتوحيد المحاسبي، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر يومي 29 و30 نوفمبر 2011، جامعة ورقلة، الجزائر؛
- 28- هوام جمعة، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات، آفاق)، يومي 07 و08 ديسمبر 2010، جامعة أم البواقي، الجزائر؛
- 29- هوارى سويبي، بدر الزمان خمقاني، نموذج مقترح لتقييم جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29 و30 نوفمبر 2011، جامعة ورقلة، الجزائر؛

التشريعات والقوانين

- 1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 107، الصادرة بتاريخ 1971/12/30 يتضمن الأمر رقم 71-82 المؤرخ في 1971/12/29 يتضمن تنظيم مهنة المحاسب والخبير المحاسب.
- 2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 1975/05/09، يتضمن أمر رقم 75-35 مؤرخ 29 افريل 1975 يتضمن المخطط الوطني للمحاسبة؛
- 3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الصادرة بتاريخ 2008/05/28 يتضمن المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ 2008/05/26 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11؛
- 5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 2007/11/25، يتضمن قانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25، يتضمن النظام المحاسبي المالي؛
- 6- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25 القرار رقم 01 المؤرخ في 2008/07/26 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة وقواعد سير الحسابات؛
- 7- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25 القرار رقم 02 المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة؛
- 8- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 21، الصادرة بتاريخ 2009/04/08 متضمن المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ 2009/04/07، يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي؛
- 9- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 2010/02/25 متضمن النظام رقم 09-08 المؤرخ في 2009/12/29، يتضمن قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف لبنوك والمؤسسات المالية؛
- 10- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 2014/03/19 متضمن المرسوم التنفيذي رقم 14-106 المؤرخ في 2014/03/12، يتضمن وضع النظام المعلوماتي لمحاسبة التسيير في المؤسسة العمومية للصحة؛
- 11- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، الصادرة بتاريخ 2009/12/29 يتضمن النظام رقم 09-04 المؤرخ في 2009/07/23، مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية؛

- 12- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76 الصادرة بتاريخ 2009/12/29 يتضمن النظام رقم 09-05 المؤرخ في 2009/10/18، يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية؛
- 13- تعليمة وزارية رقم 02 المؤرخة في 2009/10/29، تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010، وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، نوفمبر 2009؛

المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Aimé Scannavino, **Les Marchés Financiers Internationaux** , Dunod , Paris,1999.
- 2- Bernard Colasse, **Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de Gestion et Audit économique**, paris, France, 2000.
- 3- Bernarde raffournie, axel haller, petter walton, **comptabilité internationale**, Edition librairie vuibert, France, 1997.
- 4-Braconnier Stéphane, droit des services publics, presse universitaire de France, paris, France, 2004.
- 5-Charles- Henri d'Arcimoles & Jean- yves Saulquin, **Finance Appliquée (Décisions Financières)** , vuibert. Paris ,1995.
- 6- Conseil National de la Comptabilité, Avis N° 89 portant plan et règles de fonctionnement des comptes et presentation des états financiers des entités d'assurances et ou de reassurances, Alger, 2011.
- 7- Conseil national de la comptabilité, projet de système comptable financier, Juillet 2006.
- 8- Daniel Sopel. **Finance d 'entreprise** ,Les édition d 'Organisation ,Paris ,1997.
- 9-Pierre conso ,**Gestion Financière de l 'entreprise** , Dunod,Tome, Paris, 1974.
- 10- Pierre Conso, Robert Lavaud, **Fonds de roulement et politique financière**, Dunod, Paris, 1982.
- 11-Nassiba Bouraoui, **Nécessité d'une réforme comptable en Algérie dans le cadre du passage de l'économie planifiée à l'économie de marché**, mémoire de magistère, école supérieur du commerce, Alger, 1998/1999, P 97.
- 12- Jean-François des Robert, François Méchin, Hervé Puteaux, Normes IFRS et PME, Dunod, Paris, 2004.
- 13- Josette Peyrard, **Analyse Financière**, 8 ème édition, Librairie Vuibert, Paris ,1999.
- 14- Instruction n°02 du 29 /11/ 2009 portant première application du system comptable financier ,2010
- 15- CNES : Commission population et besoins sociaux, le médicament plate-forme pour un débat social, Projet de rapport, Novembre 2001,P21
- 16- UNOP: Rapport sur L'organisation du marché national des médicaments, September, 2005.
- 17- SAIDAL NEWS N° 11 NOV. DEC, Info. Bourse ,2003, P4

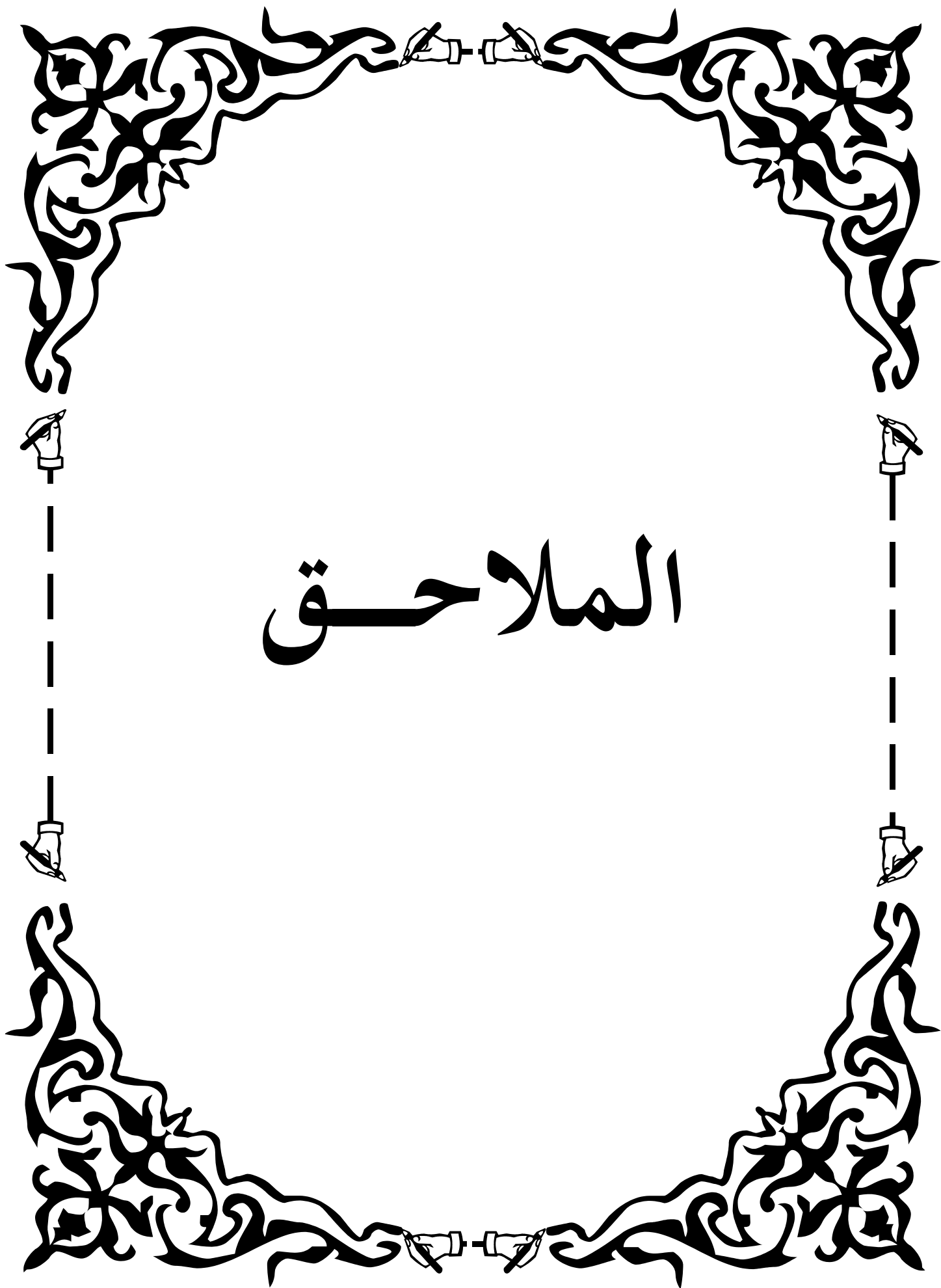
المواقع الإلكترونية

- 1- الموقع الإلكتروني لمجمع صيدال: <https://www.saidalgroup.dz/ar/>
- 2- موقع بورصة الجزائر: <http://www.sgbv.dz/ar/>
- 3- الموقع الإلكتروني لـ COSOB: <https://www.cosob.org/ar/>
- 4- الموقع الإلكتروني لمجلس معايير المحاسبة الدولية: <https://www.ifrs.org/>

تقارير ونشريات

- 1- تقرير ندوة الأوراس 1998، الإنضمام إلي البورصة، حالة صيدال،
- 1- Rapport de gestion du conseil d'administration 2015-groupe saidal.
- 2- Rapport de gestion du conseil d'administration 2016 -groupe saidal.
- 3- Rapport de gestion du conseil d'administration 2017 -groupe saidal.
- 4- Rapport de gestion du conseil d'administration 2018 -groupe saidal.
- 5- Rapport de gestion du conseil d'administration 2019 -groupe saidal.
- 6- Rapport Annuel 2015,2016,2017,2018,2019, COSOB.
- 7- Rapport Annuel 2015,2016,2017,2018,2019, Societe de gestion de la bourse des valeurs .

الملاحق



الملحق رقم 01
ميزانية مجمع صيدال لسنة 2015

2.1. Actif du Bilan

U : DA

ACTIF	31/12/2015			31/12/2014
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	87 341 040,00	0,00	87 341 040,00	58 268 550,00
Immobilisations incorporelles	212 279 501,73	190 691 351,71	21 588 150,02	12 030 521,60
Immobilisations corporelles	0,00	0,00	0,00	0,00
Terrains	4 514 492 953,87	0,00	4 514 492 953,87	4 514 492 953,87
Bâtiments	7 022 975 679,20	5 373 367 146,94	1 649 608 532,26	1 762 997 822,76
Autres immobilisations corporelles	14 957 589 225,86	13 768 091 990,45	1 189 497 235,41	1 604 049 468,87
Immobilisations en concession	280 023 210,00	1 919 226,32	278 103 983,68	86 261 341,26
Immobilisations en cours	5 363 985 192,51	0,00	5 363 985 192,51	2 502 907 388,68
Immobilisations financières	0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalences - entreprises associées	1 465 132 799,40	0,00	1 465 132 799,40	1 846 291 841,31
Autres participations et créances rattachées	641 518 175,00	56 659 098,99	584 859 076,01	49 030 988,72
Autres titres immobilisés	0,00	0,00	0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	140 479 615,20	0,00	140 479 615,20	103 321 318,61
Impôts différés actif	472 097 555,36	0,00	472 097 555,36	463 577 177,79
TOTAL ACTIF NON COURANT	35 157 914 948,13	19 390 728 814,41	15 767 186 133,72	13 003 229 373,47
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	5 450 251 412,46	484 351 393,33	4 965 900 019,13	5 606 916 340,97
Créances et emplois assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Clients	5 536 082 569,71	1 713 402 532,20	3 822 680 037,51	3 448 794 401,79
Autres débiteurs	1 139 842 768,95	0,00	1 139 842 768,95	1 036 790 150,80
Impôts	524 768 402,40	345 347 828,24	179 420 574,16	256 042 010,23
Autres actif courant	40 666 666,67	0,00	40 666 666,67	18 795 412,47
Disponibilités et assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Placements et autres actifs financiers courants	3 018 559 989,19	0,00	3 018 559 989,19	3 018 559 989,19
Trésorerie	6 070 920 199,42	83 275 568,07	5 987 644 631,35	5 198 576 727,01
TOTAL ACTIF COURANT	21 781 092 008,80	2 626 377 321,84	19 154 714 686,96	18 584 475 032,46
TOTAL GENERAL ACTIF	56 939 006 956,93	22 017 106 136,25	34 921 900 820,68	31 587 704 405,93

2.2. Passif du Bilan

U : DA

PASSIF	31/12/2015	31/12/2014
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Capital non appelé	0,00	0,00
Dotation de l'état	2 586 812 201,59	0,00
Primes et réserves -(réserves consolidées)	12 251 816 341,17	11 282 665 927,33
Ecart de réévaluation	145 245 635,13	218 627 945,68
Écart d'équivalence	1 025 006 852,16	778 627 191,02
Résultat Net	1 143 817 990,89	1 477 751 553,22
Autres capitaux propres -report à nouveau	-166 052 299,51	371 301 688,91
Intérêts minoritaires	979 287 855,72	961 690 080,29
TOTAL I	20 465 934 577,15	17 590 664 386,45
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	4 821 513 005,59	3 383 163 695,36
Impôts (différés et provisionnés)	285 333 000,95	267 823 005,95
Autres dettes non courantes	1 061 401 552,48	3 456 705 764,33
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 605 571 934,62	1 381 034 485,26
TOTAL PASSIF NON COURANTS II	7 773 819 493,64	8 488 726 950,90
PASSIF COURANT	0,00	
Fournisseurs et comptes rattachés	1 931 770 182,61	1 460 434 895,94
Impôts	402 507 323,51	363 939 782,75
Autres dettes	3 619 036 497,36	3 055 762 788,63
Trésorerie passif	728 832 746,41	628 175 601,26
TOTAL PASSIF COURANT III	6 682 146 749,89	5 508 313 068,58
TOTAL GENERAL PASSIF	34 921 900 820,68	31 587 704 405,93

الملحق رقم 02
ميزانية مجمع صيدال لسنة 2016

2.1 Actif du Bilan

UM : DA

ACTIF	31/12/2016			31/12/2015
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	115 414 200,00	0,00	115 414 200,00	87 341 040,00
Immobilisations incorporelles	212 104 001,73	195 224 374,97	16 879 626,76	21 588 150,02
Immobilisations corporelles				
Terrains	10 383 338 837,77	0,00	10 383 338 837,77	4 514 492 953,87
Bâtiments	7 329 947 475,94	5 637 047 200,46	1 692 900 275,48	1 649 608 532,26
Autres immobilisations corporelles	15 098 007 460,68	13 798 654 169,79	1 299 353 290,89	1 189 497 235,41
Immobilisations en concession	280 023 210,00	2 252 958,94	277 770 251,06	278 103 983,68
Immobilisations en cours	11 189 299 772,01	0,00	11 189 299 772,01	5 363 985 192,51
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	1 388 910 621,59	0,00	1 388 910 621,59	1 465 132 799,40
Autres participations et créances rattachées	691 518 175,00	58 940 054,97	632 578 120,03	584 859 076,01
Autres titres immobilisés	3 000 000 000,00	0,00	3 000 000 000,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	154 332 649,23	0,00	154 332 649,23	140 479 615,20
Impôts différés actif	291 018 838,11	0,00	291 018 838,11	472 097 555,36
TOTAL ACTIF NON COURANT	50 133 915 242,06	19 692 118 759,13	30 441 796 482,93	15 767 186 133,72
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	6 358 574 088,97	629 232 318,65	5 729 341 770,32	4 965 900 019,13
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 547 718 023,80	1 906 769 106,35	3 640 948 917,45	3 822 680 037,51
Autres débiteurs	1 255 466 985,99	377 579,41	1 255 089 406,58	1 139 842 768,95
Impôts	185 798 351,63	11 998 649,03	173 799 702,60	179 420 574,16
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	40 666 666,67
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	3 018 559 989,19
Trésorerie	5 214 275 956,41	83 275 568,07	5 131 000 388,34	5 987 644 631,35
TOTAL ACTIF COURANT	18 580 393 395,99	2 631 653 221,51	15 948 740 174,48	19 154 714 686,96
TOTAL GENERAL ACTIF	68 714 308 638,05	22 323 771 980,64	46 390 536 657,41	34 921 900 820,68

2.2 Passif du Bilan

UM : DA

PASSIF	31/12/2016	31/12/2015
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotation de l'état		2 586 812 201,59
Autres fonds propres	8 721 856 492,20	0,00
Primes et réserves -(réserves consolidées)	12 861 813 853,88	12 251 816 341,17
Ecarts de réévaluation	1 585 712 860,28	145 245 635,13
Écart d'équivalence	1 037 081 287,61	1 025 006 852,16
Résultat Net	1 509 161 605,06	1 143 817 990,89
Autres capitaux propres -report à nouveau	-1 766 796 831,10	-166 052 299,51
Intérêts minoritaires	1 015 179 929,35	979 287 855,72
TOTAL I	27 464 009 197,27	20 465 934 577,15
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	8 973 229 626,56	4 821 513 005,59
Impôts (différés et provisionnés)	17 509 995,00	285 333 000,95
Autres dettes non courantes	1 061 401 552,48	1 061 401 552,48
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 345 087 321,65	1 605 571 934,62
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	11 397 228 495,69	7 773 819 493,64
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	2 430 054 019,90	1 931 770 182,61
Impôts	776 153 641,37	402 507 323,51
Autres dettes	3 512 927 858,77	3 619 036 497,36
Trésorerie passif	810 163 444,41	728 832 746,41
TOTAL PASSIF COURANT III	7 529 298 964,45	6 682 146 749,89
TOTAL GENERAL PASSIF	46 390 536 657,41	34 921 900 820,68

الملحق رقم 03

ميزانية مجمع صيدال لسنة 2017

2.1. Actif du Bilan (Consolidé Groupe)

UM - DA

ACTIF	31/12/2017			31/12/2016
	MONTANTS BRUTS	AMORTIS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	115 414 200,00	0,00	115 414 200,00	115 414 200,00
Immobilisations incorporelles	211 701 388,37	198 057 547,42	13 643 850,95	16 879 626,76
Immobilisations corporelles				
Terreins	10 383 338 837,77	0,00	10 383 338 837,77	10 383 338 837,77
Bâtimens	7 535 649 404,61	5 759 342 500,47	1 786 306 904,14	1 692 900 275,48
Autres immobilisations corporelles	15 441 341 953,87	14 069 777 801,58	1 351 564 152,29	1 299 353 290,89
Immobilisations en concession	280 023 210,00	3 661 722,62	276 361 487,38	277 770 251,06
Immobilisations en cours	13 501 512 857,53	0,00	13 501 512 857,53	11 189 299 772,01
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	1 466 608 492,92	0,00	1 466 608 492,92	1 388 910 621,59
Autres participations et créances rattachées	691 518 175,00	60 980 880,06	630 537 294,94	632 578 120,04
Autres titres immobilisés	4 000 000 000,00	0,00	4 000 000 000,00	3 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	157 814 646,73	0,00	157 814 646,73	154 332 649,23
Impôts différés actif	296 251 741,16	0,00	296 251 741,16	291 018 838,11
TOTAL ACTIF NON COURANT	54 071 174 917,96	20 111 820 452,15	33 959 354 465,81	30 441 798 482,93
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	5 512 385 257,34	629 240 246,56	4 883 145 010,78	5 729 341 770,32
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 077 251 577,03	1 885 169 800,46	3 192 081 776,57	3 640 948 917,45
Autres débiteurs	1 357 995 866,76	377 579,41	1 357 618 287,35	1 255 089 408,58
Impôts	161 290 731,16	11 998 467,60	169 289 263,56	173 799 702,60
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Tresorerie	4 825 205 639,02	86 312 842,07	4 738 892 796,95	5 131 000 388,34
TOTAL ACTIF COURANT	16 372 689 693,52	2 613 092 936,10	14 559 599 124,42	15 948 748 174,45
TOTAL GENERAL ACTIF	71 043 863 978,48	22 724 913 388,25	48 518 944 589,23	46 390 536 657,41

2.2. Passif du Bilan (Consolidé Groupe)

UM : DA

PASSIF	31/12/2017	31/12/2016
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Capital non appelé	0,00	0,00
Autres fonds propres	8 721 856 492,20	8 721 856 492,20
Primes et réserves (réserves consolidées)	12 991 013 164,36	12 861 813 853,88
Ecart de réévaluation	1 585 717 860,28	1 585 717 860,28
Écart d'équivalence	955 727 524,41	1 037 081 287,61
Résultat Net	1 376 295 647,88	1 509 161 605,06
Autres capitaux propres - report à nouveau	-1 080 714 611,43	-1 766 796 631,10
Intérêts minoritaires	881 619 980,04	1 015 179 929,35
TOTAL I	27 931 531 857,74	27 464 809 197,27
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	10 894 567 658,08	8 973 229 626,56
Impôts (différés et provisionnés)	17 509 995,00	17 509 995,00
Autres dettes non courantes	1 059 997 788,80	1 061 401 552,48
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 346 637 170,47	1 345 087 321,65
TOTAL PASSIF NON COURANT II	13 318 697 612,35	11 397 228 495,69
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 416 731 260,94	2 430 054 019,90
Impôts	726 697 526,43	776 153 641,57
Autres dettes	4 107 579 676,60	3 512 927 858,77
Trahance passif	797 707 247,06	810 163 444,41
TOTAL PASSIF COURANT III	7 048 715 920,14	7 529 298 964,65
TOTAL GENERAL PASSIF	48 318 944 500,23	46 390 536 657,61

الملحق رقم 04
ميزانية مجمع صيدال لسنة 2018

2.1. Actif du Bilan (Consolidé Groupe)

UM : DA

ACTIF	31/12/2018			31/12/2017
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	115 414 200,00	0,00	115 414 200,00	115 414 200,00
Immobilisations incorporelles	378 857 436,59	239 123 450,08	139 733 986,51	13 643 850,95
Immobilisations corporelles				
Terrains	2 391 687 791,42	0,00	2 391 687 791,42	10 383 338 837,77
Bâtiments	7 584 297 976,37	5 271 308 688,28	2 312 989 288,09	1 766 306 904,14
Autres immobilisations corporelles	18 277 440 502,83	14 301 350 363,06	3 976 090 139,77	1 351 564 152,29
Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	276 361 487,38
Immobilisations en cours	10 759 890 495,72	0,00	10 759 890 495,72	13 501 512 857,53
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	1 433 217 458,23	0,00	1 433 217 458,23	1 466 608 492,92
Autres participations et créances rattachées	685 893 175,00	462 033 246,90	223 859 928,10	630 537 294,94
Autres titres immobilisés	3 000 000 000,00	0,00	3 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	152 869 240,73	0,00	152 869 240,73	157 814 646,73
Impôts différés actif	324 860 044,51	0,00	324 860 044,51	296 251 741,16
TOTAL ACTIF NON COURANT	45 104 428 321,40	20 273 815 748,32	24 830 612 573,08	33 959 354 465,81
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	6 956 065 304,74	667 793 354,53	6 288 271 950,21	4 883 145 010,78
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 578 018 586,28	1 897 005 360,67	3 681 013 225,61	3 192 081 776,57
Autres débiteurs	1 391 498 314,49	7 500,00	1 391 490 814,49	1 357 618 287,35
Impôts	240 704 481,51	11 998 830,46	228 705 651,05	169 292 263,58
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	3 218 125 424,65	82 435 666,36	3 135 689 758,29	4 738 892 796,95
TOTAL ACTIF COURANT	17 402 972 100,86	2 659 240 712,02	14 743 731 388,84	14 359 590 124,42
TOTAL GENERAL ACTIF	62 507 400 422,26	22 933 056 460,34	39 574 343 961,92	48 318 944 590,23

2.2. Passif du Bilan (Consolidé Groupe)

UM : DZ

PASSIF	31/12/2018	31/12/2017
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotation de l'état	0,00	0,00
Autres fonds propres	411 677 000,00	8 721 856 492,20
Primes et réserves -(réserves consolidées)	13 461 406 696,77	12 991 033 164,36
Ecart de réévaluation	1 272 192 408,65	1 585 712 860,28
Écart d'équivalence	1 016 986 928,55	955 727 524,41
Résultat Net	1 174 214 390,98	1 376 295 647,88
Autres capitaux propres -report à nouveau	-866 679 031,92	-1 080 714 611,43
Intérêts minoritaires	826 612 003,56	881 619 980,04
TOTAL CAPITAUX PROPRES I	19 796 410 396,58	27 931 531 057,74
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	10 923 905 958,66	10 894 562 658,08
Impôts (différés et provisionnés)	19 887 217,01	17 509 995,00
Autres dettes non courantes	593 645 268,24	1 059 992 788,80
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 433 885 167,65	1 346 632 170,47
TOTAL PASSIF NON COURANT II	12 971 323 611,56	13 318 697 612,35
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	2 249 615 538,04	1 436 731 269,94
Impôts	201 334 246,61	726 697 526,43
Autres dettes	3 734 753 856,30	4 107 579 876,69
Trésorerie passif	620 906 312,83	797 707 247,08
TOTAL PASSIF COURANT III	6 806 609 953,78	7 068 715 920,14
TOTAL GENERAL PASSIF	39 574 343 961,92	48 318 944 590,23

الملحق رقم 05
ميزانية مجمع صيدال لسنة 2019

2.1. Actif du Bilan (Consolidé Groupe)

U: DA

ACTIF	31/12/2019			31/12/2018
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564,00	0,00	141 648 564,00	115 414 200,00
Immobilisations incorporelles	465 669 052,05	291 611 807,29	174 057 244,76	139 733 986,51
Immobilisations corporelles				
Terrains	3 805 721 423,42	0,00	3 805 721 423,42	2 391 687 791,42
Bâtiments	13 199 283 086,61	5 707 118 136,67	7 492 164 949,94	2 312 989 288,09
Autres immobilisations corporelles	20 621 201 809,67	14 989 073 641,21	5 632 128 168,46	3 976 090 139,77
Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations en cours	3 580 260 802,98	0,00	3 580 260 802,98	10 759 890 495,72
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	2 960 993 718,84	0,00	2 960 993 718,84	1 433 217 458,23
Autres participations et créances rattachées	102 167 575,00	53 407 519,13	48 760 055,87	223 859 928,10
Autres titres immobilisés	2 500 000 000,00	0,00	2 500 000 000,00	3 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	107 512 187,56	0,00	107 512 187,56	152 869 240,73
Impôts différés actif	329 960 563,53	0,00	329 960 563,53	324 860 044,51
TOTAL ACTIF NON COURANT	47 814 418 783,66	21 041 211 104,30	26 773 207 679,36	24 830 612 573,08
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	7 449 789 735,69	562 259 114,50	6 887 530 621,19	6 288 271 950,21
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 073 699 027,73	1 896 165 287,33	3 177 533 740,40	3 681 013 225,61
Autres débiteurs	1 436 866 591,79	7 500,00	1 436 859 091,79	1 391 490 814,49
Impôts	222 336 344,63	0,00	222 336 344,63	228 705 651,05
Autres actifs courants	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	2 000 587 077,07	82 435 666,36	1 918 151 410,71	3 135 689 758,29
TOTAL ACTIF COURANT	16 201 838 766,10	2 540 867 568,19	13 660 971 197,91	14 743 731 388,84
TOTAL GENERAL ACTIF	64 016 257 549,76	23 582 078 672,49	40 434 178 877,27	39 574 343 961,92

2.2. Passif du Bilan (Consolidé Groupe)

U: DA

PASSIF	31/12/2019	31/12/2018
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotation de l'Etat	0,00	0,00
Autres fonds propres	411 677 000,00	411 677 000,00
Primes et réserves -(réserves consolidées)	14 047 153 641,65	13 461 406 696,77
Ecart de réévaluation	2 686 752 011,24	1 272 192 408,65
Écart d'équivalence	1 905 284 336,88	1 016 986 928,55
Résultat Net	793 514 004,08	1 174 214 390,98
Autres capitaux propres -report à nouveau	-1 178 074 235,34	-866 679 031,92
Intérêts minoritaires	609 971 657,90	826 612 003,56
TOTAL I	21 776 278 416,42	19 796 410 396,58
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	10 403 266 267,81	10 923 905 958,66
Impôts (différés et provisionnés)	21 011 203,32	19 887 217,01
Autres dettes non courantes	593 645 268,24	593 645 268,24
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 446 788 017,73	1 433 885 167,65
TOTAL PASSIF NON COURANT II	12 464 710 757,10	12 971 323 611,56
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 556 885 668,31	2 249 615 538,04
Impôts	116 625 268,50	201 334 246,61
Autres dettes	3 708 972 235,69	3 734 753 856,30
Trésorerie passif	810 706 531,25	620 906 312,83
TOTAL PASSIF COURANT III	6 193 189 703,75	6 806 609 953,78
TOTAL GENERALPASSIF	40 434 178 877,27	39 574 343 961,92

الملحق رقم 06
حساب النتائج لمجمع صيدال لسنة 2015

2.3. Tableau de Compte de Résultats

U : DA

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2015	31/12/2014	R/O	Evol. 2015/2014
Chiffre d'affaires	9 984 043 757,71	9 789 025 905,91	74,80%	1,99%
Variation stocks produits finis et en cours	-11 893 123,70	47 596 284,29	4,22%	-124,99%
Production immobilisée	0,00	0,00	/	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	9 972 150 634,01	9 836 622 190,20	76,32%	1,38%
Achats consommés	-3 470 479 457,80	-3 017 970 352,54	75,33%	14,99%
Services extérieurs et autres consommations	-996 298 147,20	-815 279 475,31	119,34%	22,20%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-4 466 777 605,00	-3 833 249 827,85	82,08%	16,53%
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	5 505 373 029,01	6 003 372 362,35	72,21%	-8,30%
Charges de personnel	-3 056 024 245,03	-3 222 199 202,24	85,58%	-5,16%
Impôts, taxes et versements assimilés	-166 639 675,94	-205 064 473,74	67,81%	-18,74%
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	2 282 709 108,04	2 576 108 686,37	59,96%	-11,39%
Autres produits opérationnels	202 735 842,16	85 434 154,80	/	137,30%
Autres charges opérationnelles	-143 865 838,16	-204 467 978,10	233,73%	-29,64%
Dotations aux amortissements provisions et pertes de valeur	-1 328 939 749,35	-1 130 374 262,15	114,82%	17,57%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	421 168 878,85	292 035 551,31	/	44,22%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	1 433 808 241,54	1 618 736 152,23	54,40%	-11,42%
Produits financiers	142 454 921,27	106 709 251,37	432,90%	33,50%
Charges financières	-132 453 560,20	-157 011 457,30	59,99%	-15,64%
VI - RESULTAT FINANCIER	10 001 361,07	-50 302 205,93	-5,32%	-119,88%
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	1 443 809 602,61	1 568 433 946,30	58,99%	-7,95%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-328 709 218,00	-309 812 391,00	58,19%	6,10%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	15 393 711,92	-90 261 226,37	/	-117,05%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	10 738 510 276,29	10 320 801 147,68	81,44%	4,05%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-9 638 803 603,60	-8 971 918 366,01	85,28%	7,43%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 099 706 672,69	1 348 882 781,67	58,41%	-18,47%
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00	/	/
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 099 706 672,69	1 348 882 781,67	58,41%	-18,47%
Résultats minoritaires	18 117 370,96	14 686 721,26	-70,48%	23,36%
Part dans le Résultat des Sociétés mises en équivalence	25 993 947,24	114 182 050,29	/	-77,23%
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 143 817 990,89	1 477 751 553,22	61,60%	-22,60%

الملحق رقم 07

حساب النتائج لمجمع صيدال لسنة 2016

2,3 Tableau de Compte de Résultats

UM : DA

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2016	31/12/2015	R/O	Evolution 2016/2015
Chiffre d'affaires	10 223 411 484,28	9 984 043 757,71	86,31%	2,40%
Variation stocks produits finis et en cours	265 663 623,51	-11 893 123,70	458,59%	-2333,76%
Production immobilisée	0,00	0,00	/	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	10 489 075 107,79	9 972 150 634,01	88,13%	5,18%
Achats consommés	-3 663 777 474,24	-3 470 479 457,80	94,99%	5,57%
Services extérieurs et autres consommations	-928 780 089,72	-996 298 147,20	105,49%	-6,78%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-4 592 557 563,96	-4 466 777 605,00	96,94%	2,82%
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	5 896 517 543,83	5 505 373 029,01	82,30%	7,10%
Charges de personnel	-3 023 474 168,42	-3 056 024 245,03	95,38%	-1,07%
Impôts, taxes et versements assimilés	-173 817 524,53	-166 639 675,94	124,52%	4,31%
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	2 699 225 850,88	2 282 709 108,04	70,01%	18,25%
Autres produits opérationnels	72 651 701,08	202 735 842,16	59,17%	-64,16%
Autres charges opérationnelles	-99 258 043,60	-143 865 838,16	54,72%	-31,01%
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-1 299 102 638,36	-1 328 939 749,35	125,64%	-2,25%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	719 627 105,07	421 168 878,85	1195,39%	70,86%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	2 093 143 975,07	1 433 808 241,54	74,14%	45,98%
Produits financiers	183 271 195,24	142 454 921,27	225,48%	28,65%
Charges financières	-177 710 456,40	-132 453 560,20	118,08%	34,17%
VI - RESULTAT FINANCIER	5 560 738,84	10 001 361,07	-8,03%	-44,40%
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	2 098 704 713,91	1 443 809 602,61	76,21%	45,36%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-628 653 272,00	-328 709 218,00	117,17%	91,25%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	-96 986 328,41	15 393 711,92	/	-730,04%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	11 464 625 109,18	10 738 510 276,29	94,23%	6,76%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-9 897 587 338,86	-9 638 803 603,60	99,48%	2,68%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 567 037 770,32	1 099 706 672,69	70,67%	42,50%
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00	/	/
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 567 037 770,32	1 099 706 672,69	70,67%	42,50%
Résultat minoritaires	4 426 500,76	18 117 370,96	78,32%	-75,57%
part dans le Résultat dans Stes mises en équivalence	-62 302 666,02	25 993 947,24	/	-339,68%
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 509 161 605,06	1 143 817 990,89	67,88%	31,94%

الملحق رقم 08

حساب النتائج لمجمع صيدال لسنة 2017

2.3. Compte de Résultats (Consolidé Groupe)

UM : DA

COMPTE DE RESULTATS	31/12/2017	31/12/2016	R/O	Evolution 2017/2016
Chiffre d'affaires	10 265 897 771,06	10 223 411 484,28	89,79%	0,42%
Variation stocks produits finis et en cours	-558 329 961,16	265 663 623,51	2958,52%	-310,16%
Production immobilisée	0,00	0,00	/	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	9 707 567 809,90	10 489 075 107,79	89,05%	-7,45%
Achats consommés	-3 255 293 245,73	-3 663 777 474,24	95,19%	2,51%
Services extérieurs et autres consommations	-1 032 621 254,72	-928 780 089,72	104,13%	7,95%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-4 287 915 000,45	-4 592 557 563,96	96,94%	3,61%
III - VALEUR AJOUTÉE DÉVELOPÉE (I - II)	4 940 152 809,45	5 896 517 543,83	78,08%	-16,07%
Charges de personnel	-2 866 108 087,05	-3 023 474 144,42	83,33%	-5,20%
Impôts, taxes et versements assimilés	-167 524 872,66	-173 817 524,53	92,79%	-3,62%
IV - EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 915 519 849,74	2 699 225 874,88	66,99%	-29,03%
Autres produits opérationnels	120 876 666,93	72 651 701,08	327,40%	66,38%
Autres charges opérationnelles	-58 405 988,66	-99 258 043,60	167,02%	-41,16%
Dotations aux amortissements provisions et pertes de valeur	-868 249 692,56	-1 299 102 638,36	77,59%	-33,17%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	370 500 844,60	719 627 105,07	275,07%	-48,51%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	1 480 241 680,05	2 083 143 975,07	77,80%	-29,28%
Produits financiers	163 571 611,87	183 271 195,24	224,10%	-10,75%
Charges financières	-164 840 374,12	-177 710 456,40	113,36%	-7,24%
VI - RESULTAT FINANCIER	-1 268 762,25	5 560 738,84	1,75%	-122,82%
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	1 478 972 917,80	2 088 704 713,91	80,80%	-29,53%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-277 583 378,00	-628 653 272,00	81,01%	-55,84%
Impôts différés (variations) sur résultat ordinaires	7 032 819,01	-96 986 328,41	68,73%	-107,25%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	10 362 516 933,30	11 464 625 109,18	88,88%	-9,61%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-9 168 160 152,51	-9 897 587 338,86	90,05%	-7,37%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 194 356 780,79	1 567 037 770,32	80,84%	-23,78%
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00	/	/
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 194 356 780,79	1 567 037 770,32	80,84%	-23,78%
Résultats minoritaires	85 189 898,58	4 426 500,76	-342,29%	1824,54%
Part dans le Résultat des Sociétés mises en équivalence	96 748 968,51	-62 302 666,02	/	-255,29%
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 376 295 647,88	1 508 161 605,06	94,75%	-8,80%

الملحق رقم 09

حساب النتائج لمجمع صيدال لسنة 2018

2.3. Tableau de Compte de Résultats (Consolidé Groupe)

UM : DA

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2018	31/12/2017	R/O	Evol. 2018/2017
Chiffre d'affaires	10 317 577 775,54	10 265 897 771,06	88,10%	0,50%
Variation stocks produits finis et en cours	272 122 098,95	-558 329 961,16	52,76%	148,74%
Production immobilisée	0,00	0,00	/	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	10 589 699 874,49	9 707 567 809,90	86,61%	9,09%
Achats consommés	-4 624 142 242,57	-3 755 793 245,73	109,60%	23,12%
Services extérieurs et autres consommations	-1 067 499 186,54	-1 002 621 754,72	100,13%	6,47%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-5 691 641 429,11	-4 758 415 000,45	107,69%	19,61%
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	4 898 058 445,38	4 949 152 809,45	70,56%	-1,03%
Charges de personnel	-3 329 762 210,93	-2 866 108 087,05	104,82%	16,18%
Impôts, taxes et versements assimilés	-169 982 582,04	-167 524 872,66	94,54%	1,47%
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 398 313 652,41	1 915 519 849,74	39,00%	-27,00%
Autres produits opérationnels	1 159 167 515,64	120 876 666,93	7418,71%	858,97%
Autres charges opérationnelles	-188 852 963,84	-58 405 988,66	319,38%	223,35%
Dotations aux amortissements provisions et pertes de valeur	-1 454 793 798,08	-868 249 692,56	89,39%	67,55%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	380 039 983,32	370 500 844,60	559,38%	2,57%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	1 293 874 389,45	1 480 241 680,05	65,27%	-12,59%
Produits financiers	200 013 164,65	163 571 611,87	199,85%	22,28%
Charges financières	-254 951 764,57	-164 840 374,12	194,88%	54,67%
VI - RESULTAT FINANCIER	-54 938 599,92	-1 268 762,25	178,72%	4230,09%
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	1 238 935 789,53	1 478 972 917,80	63,48%	-16,23%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-127 206 062,00	-277 583 318,00	1180,37%	-54,17%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	-21 232 781,46	7 032 819,01	571,46%	-401,91%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	12 328 920 538,10	10 362 516 933,30	99,34%	18,98%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-11 195 958 029,11	-9 168 160 152,51	106,98%	22,12%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 132 962 508,99	1 194 356 780,79	58,26%	-5,14%
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00	/	/
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 132 962 508,99	1 194 356 780,79	58,26%	-5,14%
Résultats minoritaires	44 778 352,30	85 189 898,58	/	-47,44%
Part dans le Résultat des Sociétés mises en équivalence	-3 526 470,31	96 748 968,51	/	-103,64%
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 174 214 390,98	1 376 295 647,88	60,38%	-14,68%

الملحق رقم 10

حساب النتائج لمجمع صيدال لسنة 2019

2.5. Tableau de Compte de Résultats (Consolidé Groupe)

U: DA

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2019	31/12/2018	R/O	Evol. 2019/2018
Chiffre d'affaires	9 392 750 935,10	10 317 577 775,54	74,78%	-8,96%
Variation stocks produits finis et en cours	1 085 935 007,08	272 122 098,95	693,44%	299,06%
Production immobilisée	0,00	0,00	/	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	10 478 685 942,18	10 589 699 874,49	84,48%	-1,05%
Achats consommés	-4 577 729 592,68	-4 624 142 242,57	100,13%	-1,00%
Services extérieurs et autres consommations	-1 113 922 480,89	-1 067 499 186,54	110,35%	4,35%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-5 691 652 073,57	-5 691 641 429,11	101,98%	0,00%
III - VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)	4 787 033 868,61	4 898 058 445,38	70,16%	-2,27%
Charges de personnel	-3 514 951 683,35	-3 329 762 210,93	103,29%	5,56%
Impôts, taxes et versements assimilés	-154 310 399,06	-169 982 582,04	91,12%	-9,22%
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 117 771 786,20	1 398 313 652,41	34,39%	-20,06%
Autres produits opérationnels	687 941 345,58	1 159 167 515,64	5869,92%	-40,65%
Autres charges opérationnelles	-75 628 723,04	-188 852 963,84	115,89%	-59,95%
Dotations aux amortissements provisions et pertes de valeur	-1 399 508 839,03	-1 454 793 798,08	140,64%	-3,80%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	664 533 494,03	380 039 983,32	1060,72%	74,86%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	995 109 063,74	1 293 874 389,45	43,94%	-23,09%
Produits financiers	152 968 301,58	200 013 164,65	118,42%	-23,52%
Charges financières	-343 123 098,91	-254 951 764,57	67,94%	34,58%
VI - RESULTAT FINANCIER	-190 154 797,33	-54 938 599,92	50,59%	246,12%
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	804 954 266,41	1 238 935 789,53	42,62%	-35,03%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-77 823 533,00	-127 206 062,00	27,22%	-38,82%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	5 579 922,73	-21 232 781,46	-46,46%	-126,28%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	11 984 129 083,37	12 328 920 538,10	95,06%	-2,80%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-11 262 578 272,69	-11 195 958 029,11	102,46%	0,60%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	721 550 810,68	1 132 962 508,99	44,68%	-36,31%
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00	/	/
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	721 550 810,68	1 132 962 508,99	44,68%	-36,31%
Résultats minoritaires	19 736 411,44	44 778 352,30	/	-55,92%
Part dans le résultat des Sociétés mises en équivalence	52 226 781,96	-3 526 470,31	/	1580,99%
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	793 514 004,08	1 174 214 390,98	49,14%	-32,42%

الملحق رقم 11
جدول سيولة الخزينة لمجمع صيدال لسنة 2015

1.4. Tableau des flux de trésorerie

U : DA

DESIGNATION	N	N-1
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Encaissement reçu des clients	9 233 980 206,17	9 668 783 245,75
sommes versées aux fournisseurs et aux personnels	-8 351 835 439,10	-7 825 344 073,99
Intérêts et autres frais financiers payés	-126 096 476,77	-61 537 250,55
Impôts sur les résultats payés		-609 554 776,60
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	756 048 290,30	1 172 347 144,61
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)	0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	756 048 290,30	1 172 347 144,61
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	- 141 580 737,53	-283 928 136,69
Encaissement sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	7 073 613,60	2 354 408,55
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières	- 34 505 068,95	-3 000 000 000,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	-	2 000 000 000,00
Intérêt encaissés sur placements financiers	15 000 000,00	30 000 000,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus	29 145 996,80	42 495 388,87
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)	- 124 866 196,08	- 1 209 078 339,27
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
Encaissement suite à l'émission d'actions	0,00	0,00
Dividendes et autres distributions effectués	- 64 383 328,09	-358 429 215,57
Encaissements provenant d'emprunts	87 971 000,00	120 342 000,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes et assimilées	- 398 559 219,28	-182 076 801,47
Flux de trésorerie net provenant des activités de financements (C)	- 374 971 547,37	- 420 164 017,04
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidité	46 937,41	1 071 675,44
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	256 257 484,26	- 455 823 536,26
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	4 276 745 070,65	4 732 568 606,91
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	4 533 002 554,91	4 276 745 070,65
Variation de trésorerie de la période	256 257 484,26	- 455 823 536,26

الملحق رقم 12
جدول سيولة الخزينة لمجمع صيدال لسنة 2016

1.4. Tableau des flux de trésorerie

UM : DA

DESIGNATION	31/12/2016	31/12/2015
Flux de trésorerie provenant des activité opérationnelles		
Encaissement reçu des clients	9 535 221 529,78	9 233 980 206,17
sommes versées aux fournisseurs et aux personnels	-6 360 818 081,20	-8 351 835 439,10
Intérêts et autres frais financiers payés	-2 400 263 515,32	-126 096 476,77
Impôts sur les résultat payés	0,00	0,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	774 139 933,26	756 048 290,30
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)	0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	774 139 933,26	756 048 290,30
Flux de trésorerie provenant des activité d'investissement		
Décaissements sur acquisition d'immobilisation corporelles ou incorporelles	-456 690 524,52	-141 580 737,53
Encaissement sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	1 932 147,74	7 073 613,60
Décaissements sur acquisition d'immobilisation financières	-142 619 452,95	-34 505 068,95
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	0,00	0,00
Intérêt encaissés sur placements financiers	22 500 000,00	15 000 000,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus	39 802 995,41	29 145 996,80
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)	-535 074 834,32	-124 866 196,08
Flux de trésorerie provenant des activité de financement		
Encaissement suite à l'émission d'actions	0,00	0,00
Dividendes et autres distributions effectués	-340 067 274,00	-64 383 328,09
Encaissements provenant d'emprunts	38 568 017,49	87 971 000,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes et assimilées	-853 408 350,46	-398 559 219,28
Flux de trésorerie net provenant des activités de financements (C)	-1 154 907 606,97	-374 971 547,37
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi- liquidité	0,00	46 937,41
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	-915 842 508,03	256 257 484,26
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	4 533 002 554,91	4 276 745 070,65
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	3 617 160 046,88	4 533 002 554,91
Variation de trésorerie de la période	-915 842 508,03	256 257 484,26

الملحق رقم 13

جدول سيولة الخزينة لمجمع صيدال لسنة 2017

1.4. Tableau des flux de trésorerie (Société Mère)

LIM : DA

DESCRIPTION	31/12/2017	31/12/2016
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Encaissement reçu des clients	9 847 713 875,51	9 535 221 529,08
sommes versées aux fournisseurs et aux personnels	-5 801 860 431,32	-6 360 818 081,20
Intérêts et autres frais financiers payés	-2 551 712 872,80	-2 400 263 515,32
Impôts sur les résultats payés	0,00	0,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	1 494 140 571,39	774 139 933,26
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)	0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	1 494 140 571,39	774 139 933,26
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissements		
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	-868 946 566,31	-456 690 524,52
Encaissement sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		1 932 147,74
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières		-142 619 452,95
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		
Intérêt encaissé sur placements financiers	22 500 000,00	22 500 000,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus		39 802 995,41
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)	-846 446 566,31	-552 674 834,32
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
Encaissement suite à l'émission d'actions	-	-
Dividendes et autres distributions effectués	-3 690 980,00	-340 067 274,00
Encaissements provenant d'emprunts	85 070 192,08	38 568 017,49
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes et similaires	-635 564 055,08	-853 408 350,46
Flux de trésorerie net provenant des activités de financements (C)	-554 184 843,00	-1 154 907 606,97
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidité		
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	63 509 162,08	-815 842 508,03
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	3 617 160 047,14	4 533 002 554,91
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	3 710 669 209,22	3 617 160 046,88
Variation de trésorerie de la période	93 509 162,08	-915 842 508,03

الملحق رقم 14
جدول سيولة الخزينة لمجمع صيدال لسنة 2018

1.4. Tableau des flux de trésorerie

UM : DA

DESIGNATION	31/12/2018	31/12/2017
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Encaissement reçu des clients	10 472 069 477,17	9 847 713 875,51
sommes versées aux fournisseurs et aux personnels	-11 339 218 746,31	-5 801 860 431,32
Intérêts et autres frais financiers payés	-78 971 094,82	-2 551 712 872,80
Impôts sur les résultats payés	-304 125 805,00	0,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	- 1 250 246 168,96	1 494 140 571,39
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)	0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	- 1 250 246 168,96	1 494 140 571,39
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	- 294 382 296,67	- 868 946 566,31
Encaissement sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	-	-
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières	-1 000 000 000,00	-
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	1 000 000 000,00	-
Intérêt encaissés sur placements financiers	150 451 388,88	22 500 000,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus	23 017 682,38	-
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)	-120 913 225,41	-846 446 566,31
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
Encaissement suite à l'émission d'actions	-	-
Dividendes et autres distributions effectués	-342 371 865,00	-3 690 980,00
Encaissements provenant d'emprunts	-	85 070 192,08
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes et assimilées	-105 335 003,97	-635 564 055,08
Flux de trésorerie net provenant des activités de financements (C)	- 447 706 868,97	-554 184 843,00
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi- liquidité	-	-
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	-1 818 866 263,34	93 509 162,08
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	3 710 669 209,22	3 617 160 047,14
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	1 891 802 945,88	3 710 669 209,22
Variation de trésorerie de la période	-1 818 866 263,34	93 509 162,08

الملحق رقم 15
جدول سيولة الخزينة لمجمع صيدال لسنة 2019

1.4. Tableau des flux de trésorerie (Société mère)

U: DA

DESIGNATION	31/12/2019	31/12/2018
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Encaissement reçu des clients	9 854 929 791,67	10 472 069 477,17
sommes versées aux fournisseurs et aux personnels	-10 487 313 587,16	-11 339 218 746,31
Intérêts et autres frais financiers payés	-353 150 166,36	-78 971 094,82
Impôts sur les résultats payés	-122 858 267,04	-504 125 805,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	-1 108 392 228,89	-1 250 246 168,96
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)		
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	-1 108 392 228,89	- 1 250 246 168,96
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	- 176 324 993,31	-294 382 296,67
Encaissements sur cession d'immobilisations corporelles ou incorporelles		
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières	-1 625 034 364,00	-1 000 000 000,00
Encaissements sur cession d'immobilisations financières	2 000 000 000,00	1 000 000 000,00
Intérêt encaissés sur placements financiers	122 500 000,00	150 451 388,88
Dividendes et quote-part de résultats reçus	28 233 733,69	23 017 682,38
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)	349 374 376,38	-120 913 225,41
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
Encaissement suite à l'émission d'actions		
Dividendes et autres distributions effectués	- 44 497 971,50	-542 371 865,00
Encaissements provenant d'emprunts		
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes et assimilées		-105 335 003,97
Flux de trésorerie net provenant des activités de financements (C)	-44 497 971,50	-447 706 868,97
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi- liquidité		
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	-803 515 824,01	-1 818 866 263,54
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	1 891 802 945,88	3 710 669 209,22
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	1 088 287 121,87	1 891 802 945,88
Variation de trésorerie de la période	-803 515 824,01	-1 818 866 263,54
	806 029 107,58	1 292 124 259,29
Rapprochement avec le résultat comptable	-1 609 544 931,59	-5 110 990 522,63

Rapport 2015 du Conseil d'Administration

SOMMAIRE

INTRODUCTION	4
1. Membres du Conseil d'Administration et Commissaires aux Comptes	6
2. Activité du Conseil d'Administration	7
3. Etat d'exécution des résolutions des Assemblées Générales Ordinaires.	8
4. Faits marquants.	9
I LES PRINCIPAUX AGREGATS DE GESTION	10
1. Chiffre d'affaires	12
2. Production	15
3. Stock produits finis.	17
4. Approvisionnements	17
5. Ressource Humaine	17
6. Créances	19
7. Dettes	19
8. Investissements	19
9. Trésorerie nette.	19
10. Résultat net	19
11. Bourse.	19
II LES ACTIVITES	20
1. Mise en œuvre de la nouvelle organisation	22
2. Exécution du plan de développement	22
3. Système d'information	23
4. Système management de la qualité	23
5. Affaires réglementaires.	23
6. Marketing et Ventes	23
7. Partenariat	24
8. Hygiène, Sécurité et Environnement	25
III PERSPECTIVES 2016	26
IV BILANS COMPTABLES	28
1. Bilan Exercice 2015 de la Société Mère	30
2. Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participations minoritaires	35

Rapport 2016 du Conseil d'Administration

SOMMAIRE

INTRODUCTION	2
Faits marquants de l'exercice 2016	2
1. Membres du Conseil d'Administration et Commissaires aux Comptes	3
2. Activité du Conseil d'Administration	4
3. Etat d'exécution des résolutions des Assemblées Générales Ordinaires	5
I. PRINCIPAUX AGREGATS DE GESTION (SOCIETE MERE)	7
1. Chiffre d'affaires	8
2. Production	10
3. Stock produits finis	12
4. Approvisionnements	12
5. Ressource Humaine	12
6. Créances sur clients	14
7. Dettes	14
8. Investissements	14
9. Trésorerie	14
10. Résultat net	14
11. Bourse	14
II. ACTIVITES	15
1. Mise en œuvre de la nouvelle organisation :	16
2. Exécution du plan de développement	16
3. Système d'information	17
4. Système management de la qualité	17
5. Affaires réglementaires	17
6. Recherche & Développement (CRD)	17
7. Marketing et informations médicales	18
8. Partenariat	19
III. PERSPECTIVES 2017	20
IV. PRINCIPAUX AGREGATS DE GESTION (CONSOLIDE GROUPE)	22
1. Chiffre d'affaires	23
2. Production	23
3. Approvisionnements	24
4. Ressource Humaine	24
5. Créances sur clients	25
6. Dettes	25
7. Investissements	25
8. Trésorerie	25
9. Résultat net	25
IV. BILANS COMPTABLES	26
1. Bilan Exercice 2016 de la Société Mère	27
2. Bilan consolidé des filiales du Groupe & Participations minoritaires	32

ملحق 18: فهرس تقرير مجلس إدارة مجمع صيدال لسنة 2017



SOMMAIRE

INTRODUCTION	3
1. Membres du Conseil d'Administration et Commissaires aux Comptes	5
2. Activité du Conseil d'Administration	6
3. Etat d'exécution des résolutions des Assemblées Générales Ordinaires	8
I. PRINCIPAUX AGREGATS DE GESTION (SOCIETE MÈRE)	10
1. Chiffre d'affaires	11
2. Production	14
3. Stock produits finis	15
4. Approvisionnements	15
5. Ressources Humaines	16
6. Créances sur clients	17
7. Dettes	17
8. Investissements	17
9. Trésorerie	17
10. Résultat net	17
11. Bourse	17
II. ACTIVITES	18
1. Mise en œuvre de la nouvelle organisation :	19
2. Exécution du plan de développement	19
3. Systèmes d'information	20
4. Assurance qualité	20
5. Affaires réglementaires	21
6. Recherche & Développement (CRD)	21
7. Centre de Bioéquivalence	21
8. Marketing	21
9. Partenariat	22
10. Communication	25
11. Hygiène, sécurité & Environnement	25
III. PERSPECTIVES 2018	27
IV. PRINCIPAUX AGREGATS DE GESTION (CONSOLIDE GROUPE)	29
1. Chiffre d'affaires	30
2. Production	30
3. Approvisionnements	31
4. Ressources Humaines	31
5. Créances sur clients	32
6. Dettes	32
7. Trésorerie	32
8. Résultat Net	32
V. BILANS COMPTABLES	33
1. Bilan Exercice 2017 de la Société Mère	34
2. Bilan consolidé des filiales du Groupe & Participations minoritaires	39

Rapport de Gestion du Conseil d'Administration du Groupe SAIDAL - Exercice 2017

ملحق 19: فهرس تقرير مجلس إدارة مجمع صيدال لسنة 2018



2018

SOMMAIRE

INTRODUCTION	4
1. Membres du Conseil d'Administration et Commissaires aux Comptes	5
2. Activité du Conseil d'Administration	6
3. Etat d'exécution des résolutions de l'Assemblée Générale Ordinaire du 26 juin 2018	8
I. PRINCIPAUX AGREGATS DE GESTION (SOCIETE MÈRE)	10
1. Chiffre d'affaires	11
2. Production	15
3. Stock produits finis	16
4. Approvisionnements	17
5. Ressources Humaines	18
6. Créances sur clients	19
7. Dettes	19
8. Investissements sur fonds propres	19
9. Trésorerie	20
10. Résultat net	20
11. Bourse	20
II. ACTIVITES	21
1. Exécution du plan de développement	22
2. Systèmes d'information	23
3. Assurance qualité	23
4. Affaires réglementaires	24
5. Recherche & Développement (CRD)	24
6. Centre de Bioéquivalence	24
7. Marketing	24
8. Partenariat	25
9. Communication	29
10. Hygiène, sécurité & Environnement	29
III. PERSPECTIVES 2019	30
IV. PRINCIPAUX AGREGATS DE GESTION (CONSOLIDE GROUPE)	32
1. Chiffre d'affaires	33
2. Production	33
3. Approvisionnements	34
4. Ressources Humaines	34
5. Créances sur clients	35
6. Dettes	35
7. Trésorerie	35
8. Résultat Net	35
V. BILANS COMPTABLES	36
1. Bilan Exercice 2018 de la Société Mère	37
2. Bilan consolidé des filiales du Groupe & Participations minoritaires	42

**RAPPORT DE
GESTION DU
CONSEIL
D'ADMINISTRATION**

**EXERCICE
2019**

SOMMAIRE

INTRODUCTION	2
1.Membres du Conseil d'Administration et Commissaires aux Comptes	3
2.Activité du Conseil d'Administration	4
3.Etat d'exécution des résolutions de l'Assemblée Générale Ordinaire du 27 Juin 2019	6
4.Etat de prise en charge des réserves des Commissaires Aux Comptes	9
I.PRINCIPAUX AGREGATS DE GESTION (SOCIETE MÈRE)	10
1.Chiffre d'affaires	11
2.Production	16
3.Stock produits finis	17
4.Approvisionnements	18
5.Ressource Humaine	18
6.Investissements sur fonds propres	20
7.Créances sur clients	20
8.Dettes	20
9.Trésorerie	21
10.Résultat net	21
11.Bourse	22
II.ACTIVITES	23
1.Exécution du plan de développement	24
2.Système d'information	26
3.Assurance qualité	26
4.Affaires réglementaires	27
5.Recherche & Développement	27
6.Centre de Bioéquivalence	27
7.Partenariat	28
8.Marketing	30
9.Communication	31
10.Hygiène, Sécurité & Environnement	31
III. PERSPECTIVES 2020	32
IV. PRINCIPAUX AGREGATS DE GESTION (CONSOLIDÉ GROUPE)	34
1.Chiffre d'affaires	35
2.Production	35
3.Approvisionnements	36
4.Ressource Humaine	36
5.Créances sur clients	37
6.Dettes	37
7.Trésorerie	37
8.Résultat Net	37
V.BILANS COMPTABLES	38
1.Bilan au 31/12/2019 de la Société Mère	39
2.Bilan consolidé des filiales du Groupe & Participations minoritaires	44

ملحق 21: ملاحظات محافظي الحسابات حول القوائم المالية لمجمع صيدال

Opinion sur les comptes Consolidés :

En application du règlement de la **COSOB N°2000/02** du 20 Janvier 2000 relatif aux informations à publier par les sociétés dont les actions sont cotées en Bourse, nous avons procédé à un examen limité des comptes consolidés du Groupe industriel de la SPA SAIDAL tels que arrêtés par le conseil d'administration en date du 22 Mai 2016, sous sa responsabilité avec un total net actif/passif de **34 921 900 820,62 DA** et un résultat net de **1 143 817 990,89 DA**.

Notre responsabilité consiste à exprimer une opinion sur la sincérité, la régularité des comptes et de la situation financière et du patrimoine de la société sur la base des états financiers et des informations fournies par les dirigeants.

A l'exception de ces observations et remarques, nous n'avons pas relevé d'anomalies significatives de nature à remettre en cause la régularité et la sincérité des comptes consolidés du groupe ainsi que l'image fidèle de son résultat, son patrimoine et sa situation financière au 31 décembre 2015.

Fait à Alger le 07 Juin 2016

les commissaires aux comptes


A. BALI


L. BOUKORTT

Opinion Sur Les Comptes

Sous les conditions d'une prise en charge réelle des levées de réserves durant l'exercice 2018 et compte tenu des diligences professionnelles, que nous avons mises en œuvre et selon les normes généralement admises en la matière et sous la condition d'engager les actions permettant d'assurer la levée des réserves ayant fait l'objet de résolution de l'assemblée générale ordinaire, nous certifions, avec les ci-dessus, que les comptes de Groupe SAIDALSPA (Société Mère), avec un total bilan, **Actif/Passif net égal à 46 273 555 485,97 DA et un résultat bénéficiaire de 1 433 341 529,05 DA**, sont réguliers et sincères et donnent une image fidèle du résultat des opérations de l'exercice ainsi que sa situation financière et son patrimoine au 31 Décembre 2017.

Alger le 05/06/2018

Les Commissaires aux Comptes


A. BALI


L. BOUKORTT

Opinion Sur Les Comptes :

Sous réserve de l'engagement du conseil d'administration pour la prise en charge totale des réserves restant à lever et compte tenu des diligences professionnelles que nous avons accomplies, selon les normes généralement admises en la matière, nous sommes en mesure de certifier les comptes annuels de la société Mère du groupe SAIDAL, tels qu'ils sont annexés au présent rapport, avec un total net bilan (Actif/Passif) égal à **37 555 429 812,07 DA** et un **résultat comptable bénéficiaire de 1 292 124 259,29 DA**, sont sincères et réguliers et représentent l'image fidèle du résultat des opérations de l'exercice ainsi que de la situation financière et du patrimoine de la Spa SAIDAL au 31 Décembre 2018-

Alger le 02 juin 2019

Les Commissaires aux Comptes

A. BALI



DALE BALI
EXPERT COMPTABLE
COMMISSAIRE AUX COMPTES
DANS LES SOCIÉTÉS
SAIDAL

L. BOUKORTT



Opinion sur les comptes

Sous réserves des observations et remarques contenues dans le présent rapport, **nous certifions** que les comptes annuels dégagent

- **Un total actif-passif nets de : 36 766 400 613,94 DA (TRENTE SIX MILLIARDS SEPT CENTS SOIXANTE SIX MILLIONS QUATRE CENTS MILLES SIX CENTS TREIZE DINARS 94 CENTIMES).**
- **Et un résultat bénéficiaire de : 806 029 107,58 DA (HUIT CENTS SIX MILLIONS VINGT NEUF MILLES CENT SEPT DINARS 58 CENTIMES).**

Tels qu'ils sont arrêtés au 31 décembre 2019 par le Conseil d'Administration et figurant en annexe, sont réguliers et sincères et donnent une image fidèle du résultat des opérations de l'exercice ainsi que de la situation financière et patrimoniale de la **société mère Saidal/Spa à la fin de l'exercice clos le 31/12/2019.**

Les Commissaires aux Comptes

M. CHOUDER



Mohamed CHOUDER
Expert comptable
commissaire aux comptes

M. HAMANACHE

